

المخيطاليرهاني

المسائل للبشوط والجامعين والشاير والزيادات والثوادر والفتاوي والواقدات مدللة بذلاش المتقدمين وحمها لله

> -بالبيف

الإمِكَام برها الأكبيل أي العالي ممود بريض والشرعيف بن مَا زُه البِينَّ اري وحنه الله تعلق عدد مريزة ع

> سنزرمیه بندیه نعیم اشترف نور اُحرّد

المجند انذلك عشر

المعب س العب لمي

إذازة القسنزآن

أولًا فلسعمة كاميسة في المصالح الإمريسيجمي ست ۱۲۲۵ه - ۲۰۰۶م

حمسع حقوق الطبع مجموعة لإعاره للعوان والعلود الإسلامية عدل بالرادان التسخدات حطادي الجهاد والذانورة لايجور إعادة هيع مدوالممحة بأبة صورة أو ومسة الكترونية كلعت أو التسميل أو علانه بدود ادد كتابي مستر مي الناشر

- ه ۱۹۵۶ بن کا در استانستان با سی ۱۹۶۸ و ساک مريس المحتودة والرياب والمتعدد وتعفاه
- فالرواعية وأوارجهن وبالزهيو تحارا الأفادات
- والانتخاص والمعرب ومحاجره والمراجع والماتين

P. O. Boy. 1. Johan esperg 2000. South Adires. Esperal in englished culva.

Al Modina Gartico An Your Septial Januar St Broad # 3 Dist. Sansair **Макак № Тария** CHI24 (444) \$ India

ج في مواسيسة بريسه كت كيين – سيروعه – السماة

مكبيتهم الزشهد الرياض السعودية

المسورع بالممالكة

الفصل السادس والعشرون في إليات الوكالة والوراقة وفي إليات الذين

16.14 - ذكر الخصاف وحمدالله في أدب الفاضى : أو أن وجلا فلم وحلا إلى الفاضى : أو أن وجلا فلم وحلا إلى الفاضى و وادعى أن عبيه ألف دره باسم صلاد ابن صلاد الفلاني، وأد هذا المال أم وأن فلانا الدي باسم المال أمر أن هذا المال في واستم عاربة في ذلك، وأد قد وكلى بفيض ذلك منه والخصومة فيه ، فانفاضى يسأل الذي عليه عن هذه النصوى ميان أشر بجيسيع ذلك أموه الفاضى بعض المال إلى الملاعى، وحدًا لما صرف أن الديون تفضى من مال المديون، فإقراره مذلك نصرف منه على نفسه وفي ماله، فيحدة ، فقد شوط المتصاف وحسه لله أن يلامى أن اهذا أن اللاوان بعيض المال وحدة المناون، فإقراره مذلك إلى المؤال من بلاد الذي باستم المال وكله "أن يبيض المال وحدة الموان فلا الروانة وروى عن أبي يوسف وحده أم بالمدفع إليه بيس بشرطه بل إذا أقر أن المال الذي عليه باسم فلان منك منه المدعى ، أم بالمدفع إليه يوسف، إلا أن في الأفضية لم ينسب هذا الخواب إلى أحد، ورجه ذلك أن الدين في يوسف ولا أن مناكه ، وكم المدى عبد يذلك أمر بالمنفع إليه وكيلا بالقيص من حهة أحد ، فكم المدى عبد يذلك، أمر بالمنفع إليه وأن الم يشبت كون الدعى عبد عبو كيلا بالقيص من جهة أحد ، فكم الماضي وكيلا بالقيص من جهة أحد ، فكم المدى في الذمة يجب أن يوم بالدقم إله و وإن لم يشب كون المدى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المدى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المام يشب كون المدى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المدى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المامى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المام يشب كون المدى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المدى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المام يشب كون المام يشب كون المدى وكيلا بالقيص من جهة أحد . فكم المراء المام يشبت كون المامى وكيلا بالقيص من جهة آحد . فكم المام يشب كون المام يشب كون المام يشب كون المام يشبك كون المام يقين المام يشبك كون المام يشبك كون المام يقين المام يقين المام يقيد المام يقين المام يقين المام يقين المام يقين المام يقين المام يوحد كيا المام يقين المام يقين المام يوحد كيا المام يوحد كياب المام يوحد

توسيسه ما أن القو أقر نه بالدين مطلقًا ، والمطلق منصرف إلى الكامل ، وهو الثانيت من كل وحمه وإنها يكون أقدين مملوكًا للمقر له من كل وجمه إذا كان علوكًا للسفر لم وقد وتصرفًا في كل شيء .

⁽۱) زېدين م.

⁽¹¹⁾ وكال في الأصل وكلني.

النبش، ألا ترى أن الثمن في ذمة الشنري ملك الموكل البيع، ولا يكون له حل الشفى حن أن قبل . ولا يكون له حل الشفى حنى أو امتع عن تسليم النمن إلى الموكل، كان له ذلك، إذا ثبت هذا، فنفول، إن لبت كون المال عموكًا للمدعى يأثر ال المنعى عليه، ما ثبت له حق القبض لا محالة، فيحتاج إلى دعوى الوكالة بالقبض، فبذا أشر نقدعي عليه يذلك أبضًا، فنه حق القبض، كما يتب له الملك.

تم إدا أقر اللذي عنيه بجسيع ذلك، وأمره القاصي بدقع المال إلى المدعى، لا يكود هذا فضاء على الغائب، حتى لوجاء انغائب، وأنكر النوكيل، كان به أن يأخذ مناه من المدعى عليه و وهذا الأن إقرار الإنسان حجة عليه، وليس بحجة على غيره، فيشت النوكيل بإقرار المدعى عليه في حفه، فأمر على غيره، فإلى المدعى، لان ذلك أمر عليه، رام بتحد المدعى عليه على ، ولم بتحد المدعى عليه المدعوى كلها، فغال المدعى للقاضى: حلله على قائد في يقول المدعى: ألك ينة على ما الاعرب من إقرار الرجل بالمال للك، ومن توكيله إياك بشيض ذلك المال؛ لأنه بنعى لنفسه عن المحمومة، وحق القيض، والمدعى عليه ينكر ذلك كله، فيحتاج المدعى بأبى إقامة البيئة على تولراد ذلك الرجل بالمال، وعلى توكيله إياه بالقيض، وإقامة البيئة على القرار ذلك الرجل بالمال، وعلى توكيله إياه بالقيض، وإقامة البيئة على المال ليس بشرط النبوت حق المحصومة، وإنا المشرط إفامة فيهنة على الركالة، فيطلب القاصى منه المبائة على المرائلة.

بعد هذاه المسألة على وجهين: إن أقام بيئة على الوكالة ثبت كونه حصدمًا ، فيطلب الفاضي منه البيئة على المال على سحو ما الأعلى، فإن أقام بينة أخذ المال منه ، ويتعدى هذا المضاه إلى العانب، حتى فرجاه الغانب، وأنكر التوكيل، لا يكون له أن يأحد المال من المدعى عليه الأن التوكيل بتبت بالبيئة ، والبيئة حجة في حق الناس كافة ، والمدعى عليه السعب خصصمًا من الغانب في إنبات هذه الوكالة الأن المدعى على العانب حيد العاضر خصماً عن الغانب، العانب سب المدعى على الخاض، وفي مثل هذا بتصب العاضر خصماً عن الغانب، فكما يثبت الوكالة في حن المدعى عليه تتبت الوكالة مي حق الغانب أيصاً . وإذا لم يكن للمدعى بينه على الذل، وأراد استحلاف الدعى عليه، حلته الفاضى باقه ما لقلان إبن فلان الفلاني ولا باسمه حليك حلّه المال الذي سماً، فلان ابن فلانه والا شيئاً منه، وهذه لأن الدعى لما ألبت وكانيه بالبينة، اسار حصيمً للمدعى عليه في دعوى المال، فهذا خصيم ادعى مالا على من هو خصيراله، فكان له أن يجنفه.

هذا إذا آفام للدعى البيئة على له كالف وإن للم يكى تسليمي بيئة على الوكالة . فقال للقاضي " إن هذا المدعى عليه يعلم أن فلانا الذي ياسمه الممال قد وكلى يقيض عدا المان واستحلف لي على ذلك والفاصي يستحلقه بالله ما نعب أن فلان لبي فلان الملائي وكل هذا بعيض المال على ما ادّعي ، كندا ذكر الحصاف وحسه الله في أدب الفلائي وكل هذا بعيض المال على لمن أرسف ومحمد وحسهم الله .

واحلف الشايخ فيه، بعضهم قانوه: هذا الخواب على قول الكل إلا أن: لحساف رحمه الله خس آبا يوسف ومحملاً وحمهما الله بالذكر ؛ لأنه ثم يحفظ قول أبى حيمة وحمه الله لا لأن قوله يخلاف قولهما، وإلى هذا مال لنبيح الإمم الأجل ضمس الأتمة الخلواني رحمه الله.

ومنهم من قاله الدافكر في الكتاب فراهها، أما على فوق في حتيمة رحمه الله بشخى أن لا يتعلق الدعى عليه بناء على مسالة فاكرها في الجامع الكسير الكامن فنه فنه فنه و عليه بناء على مسالة فاكرها في الجامع الكسير الكامن أن من السباي وعليه وحد المانع أن يكون له عنه العباء فالقاضى بأمر الله علي وجود هنه العباء في المحال، فإن أقام به الهات أن أن عن المحال، فإن أقام متحالي فالك ثبت العباب المحال، وإن المريكر العباء فأوالا متحالي في المحالية من متعلم وجود هذا العباب بعد محالي، فعلى قول أبى حتيمة وحمله الله الاستحلال في رعمي فولهما " وستحلف، والا فرى بين الساكين، فإن وجود العباء المنا عربي المحالة بالذيل شهر هها شرط المحال في رعمية المحال في رحمية المحال في رحمية المحال في رحمية المحال في رحمية المحال في محال في المحالة بالذيل في المحالة بالذيل في المحالة بالذيلة المحالة المحالة بالفيلة المحالة المحالة

الدولة الحلف إما على مقافي أو على احتلاف، إن حلف النهى الأصر، وإن يكل مراز مقررً والوشالة ، فيمضى القيصى والوكالة وحكم واراز منا أم سئله القاضي عن الله عرب التراياتان على الوجه الذي دعى وأمر وبالسبابية ، وإن أيكر الثال صنة الحصيلة للمدعى في من الاستحلاف، وأخذ قال والايصبير خصياً من حز إيات المال عليه مالية حتى لرأه المدعى أن يقيه الية على المال، والقاضي الايسمع بينته، وكذلك كو كال المدعى عليه أفر بالوكاته من الابتناء صريحاً، إلا أنه أنكر قال سيار خميساً للمدعى عليه أفر بالوكاته من الابتناء صريحاً، إلا أنه أنكر قال سيار خميساً للمدعى في حق الاستحلاف، وأخذ المال، لا في حق إتماك المال عليه بالبينة، وإذا كان كذلك لأن المدعى عليه، وأنه وأخذ المال، المصماً بالوكالة، والوكالة إلى يتبت بإفرار المدعى عليه، وإنه الدعى في حق وإتباره صحيحة على غمره، فتشمت وكانة لدسي في حق استحلافه على المال إن كان حدد المال، وفي حق أخذ المال منه إن كان عمراً بالماله الأنه وكانت في حق إتبات المال عليه بالبيه الإدمار أنه الوقية، ولا يتعدى إلى الغالب، وفي ذلك قصاء على الغالب، وأنه لا يحور،

18 197 ونظير هذات قبال أصحانا رحمهم الله: في وحل ادعى أن فلاناً الن صلاد الفلاسي وكنه بصب كل حق له قبل هذا، وأن له عبيه القدورهم، قباقر الدعى عليه بالوك لله، وأمكر المان، فضال الذعور: أن أقيم البية أن هذا المال عبيه، يم يكن خصاباً له في دنك [الوقت [1]، ولكن يكون خصاباً في حق استحلاقه، وفي حق أحد المال منه إذ أفر بالدال، والعني ما بينا

وإن كان الندى مايه أقر بدلاره وجحد الركالة، فالقاصي بسأل من الندعي بينة على الوكالله، هزر أدم تبت الوكالة بالبينة، وصار خصصاً مطلعًا، وإن لم نكي له منغ، وأراد استحلاف المدعى عليه على الوكالة حلفه، وهو على الاعتلاف الذي تسه، فإن حلف فعد المنهى الأمر، وإن مكل ثبت الوكالة، وفكن في حق أخذ الذل منه، الاعي حل القضاء على العالم، إلما قلب.

12 177 قال الرواة الرجلاجا وإلى الفاضي ، وأحضر معدو حلا أخر ، والأعر أمه وكيل فلان الفائب ، وكله مقبض الدين الدي له على هذا، والخصومة فيه ، ويقبض الدين الذي له في يدهما وديما ، وصداله المدعى عنيه في حصيم ذلك ، فإنه يؤمر بدفع الله ين إلى المما عي ، ولم يؤمر بدفع العين إليه ، وقد رُون عن أبي يوسف وحصه إنه ، أنه يؤمر بدفع الوديمة أيضاً ، كما يؤمر بدفع الدين ، وفكذا رُون عن محمد رحمه

¹⁰⁾ مديج القوسين موجود في الأصل فقط

الله، فسعلي هذه الرواية لا يحسنساج إلى الفسرق بين العبن والدين، وعلى ظاهر الرواية بحتاج إلى الفرق بينهما.

والفرق أن الدين إها يقضى من مال المديون، فإقراره بالوكالة في فصل الدين إقرار بشبوت حق الفضض للوكيل في مال نفسه، فيكون إقراراً على نفسه، فيصعح، أما إفراره بالوكالة في قصل العين إقرار يتبوت حق القيض قه في ملك المغير، فيكون إقراراً على الغير، فلايصح،

فإن كذَّيه المدعى عليه في جميع ما ادَّعي، أو صدَّته في دعوى الوكالة، وكذَّيه في المال، وصدته في المال، وكذَّيه في الوكالة، فهو على ما ذكرنا في المسألة النقدمة.

فإن كذّبه في جميع ذلك، فأقام الوكيل البينة على الركالة والمال جمعة ، ذكر الخصاف رحمه الله في "أدب القاضي": لا يقبل الشهادة على المال، يل يقبل على المختصاف رحمه الله في "أدب القاضي بإنهامة البينة على المال بعد ذلك، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله؛ الشاضي يقبل البينة على الركالة وعلى المال، فإذا صدلت البينة يقضي بالوكالة أولا، ثم يالمال، ولم يذكر قول محمد رحمه الله، وفي موضع آخر أن على قول محمد رحمه الله؛ وذكر لمنة أن قول أبيئة على الوكالة والمال جميعًا، وذكر لمنة أن قول أبي يوسف رحمه الله مضطرب.

وجه من قبال: بقيبول البينة على الوكالة والمال جمعيمًا أن البينة لا توجب الحق بنفسها، وإلانا توجب بواسطة انصال القضاء بها، فيعتبر هذا الترتيب في الفضاء، فلا جوم عندي القاضي بقضى بالوكالة أولا، شم بالمال، ولكن يقبل البينة على الأمرين في الإنشاء.

وجه قول أبى حنيفة رحمه الله: إن البيئة وإن كانت لا توجب الحق بنفسها، ونكن إنما بسمع من الخمس، وإنما بعبر المدعى خصساً في دعوى المال إذا كان وكبلا، ولم يثبت ذلك بعد هذا إذا وكله بقبض الدين والخمسومة فيه، فأما إذا وكله يقبض الدين، ولم يتعرض للخمسومة، فجحد ذلكون الوكالة والمال، قبلت بهنة الوكيل على الوكالة والمال جميعاً عند أبى حنيفة وحمه الله، وعندهما رحمهما الله: نقبل بهنه على الوكالة، والا تقبل بيته على المال، بناء على أن الوكيل يقبض الدين، هل يملك الخصومة؟ عند أبي حيفة رحمه الله: يملك، وعندهما الابملك.

16 144 قال محمد رحمه الله في الزيادات: رجل وكل رجلا بالخصومة في حل حق له على الناس، فأحضر الوكيل رحلا يدعى قيله حمّاً للسوكال، وهو حاحد للوكالة مقر باطق، أو جاحد للحق أيضًا، وأقام عليه البيئة بالوكالة، فقبل أن يظهر عدالة الشهود قاب الرجل، فم عندلت الشهود، فالقاضي الابقضي بالوكالة ما لم يحضر؛ الأن الغضاء الابد له من حصم حاصر يفصي عليه، فإن أحصر وجالا آخر بذعي عليه حمّاً للموكل، وهو حاحد لموكالة، قضى القاضي عليه بالبية الأولى؛ الن المدعى الوكافة عليه الأولى؛ الن المدعى الوكافة عليه الأولى، صدر خصماً عن جميع الناس في حق مساع البيئة عليه؛ الأن مدعى الوكافة بحاج إلى إثبات الوكافة بالبيئة، والا يمكنه إنبات الوكافة على الذي أحضر خصماً عن يحتاج إلى إثبات الوكافة على جميع الناس؛ لكون الوكافة واحدة، وانتصب اللذي أحضر خصماً عن المناس كاف المحافرة على الكل، ولو أقام على الكل، لم

واحتبره في الكتاب بينة قامت على الوكيل، فغاب الوكيل، وحضر الحيكل، أو قامت على الوكل، فعاب الركان، وحصر الوكيل، أو فامت على المورث حال حياته، قامات وحضر الوارث، أو قامت على الوارث، فقاب هذا الوارث، وحضر وارث أخراء فإن في هذه المعمول يقضى بتلك البينة على الذي حصر ثانيًا، والمني ما دكرنا في الزيادات آيضًا

وإدا أقيام بينة على رجل أن فلاناً، وكُله بالخنصومة صعمه، وطلب ساله من الحق عليه، طم نظهر عدالة الشهود، حتى أقام الوكيل بينة على الرجل بحق فوكل القياس أن لا تقبل بينه.

وعى الاستحسان: يقبل، وهذا القياس والاستحسان إغابتاني على قول أي يوسف رحمه اله إن كنان الخلاف فيسا إذا أقام البيئة على الوكالة واذال جسلة بين أي حنيفة وأبي يوسف، أو على قول محسد، إن كان الخلاف مي ذلك المسألة بين أي حنيف ومحسد رحمهما نقد اما لا يتأتي على قول أبي حيفة رحمه الله، وقد مر الكلاء فيه.

فيعد دلك ، المسألة على وجوء : إنْ زَكْيت البينتان، قضي بالأمرين، ولكن على

الترقيب الدورشها. به الشهود، مقصى بالوكافا أولاء تم باطال، وإداؤ البت بينة الوكافا . والمانا كالبنة الحق يصلمي بالوكاف، ويؤمر راعادة الدينة على الحق له، عاد أن مراكات بينة لحق، حمداه كالمه لم مغملهم، وإدار قسل سنة حق، وضوارك سنة الوكافا، الويقتين باخل، الانه دالم ولكانية الوكاف، طهو أن بينة الحل قامت على عبر حصم،

15794 - ولو أن وجلا فتأم حلا الى القاصى ، فقال إن من فائن مات، ولم يقاف واردً عبرى، وله على هذا كفا كفا من المال، فاعلم بأن عند السالة على وجهين. أحدهما: أن يلكى عنا على بحو ما بيت أو با من سأ عن يا مأله كان لأباء فصله هما من أبيت أو أو عدياه أبوه أو لا يشمرهن للني ما تبدئت أنه لأمن منت أموه و تركه مراك أه لا وارده المعبرة و موداة ضي يسأل لدعى عنوه عن ذاك، اإن أفر بحديم ما العن المدعى صح إفراره، وأمر يتسابع صبح والعين بأياء أما ها حاجة إفراره ما دين فيما

والفرق أن العبل الذي في بديه فسار ملكاً للذي حصر بسبب الورائة في رغم مد تحد الوند، فإنه ناهم الله ومد لذا البيت، وفاقا أهر له بعض للسنش في مدى و فسؤمر وتصارم رئيم والاكافات فصال الرئيس.

هذا إذا أمر بدلك. فأما إذا أكثر ذلك فله، فين أقام الدسي بدة على ما طاعي فلمت ببته، وأمر المدعى عليه تنسبيم الدين والعين جميعًا؛ لأنه النت الحجة موت فلاده ووراثة عليب أن وكان الدمل إدمان والدياء حتى يصدر والدنلاسك يدوه والي ورده، ويسخى الريقية السبة أولا على الموت والسب، حتى يصدر حصمًا، ثم يقدم الدية على المال، ولم أدم الدينة على الموت والنب، ووقال، فهو على ذكات على ما فكر ما في فصل الركالة، إذا أغام مدعى المركاة للبة على مركانة والله حمية

ويد لم يكل الدملة على بيده، وأراد أن يحاد دائده ي عبيله على مدادعي، دشر الحصائف وحدد نقداً، دوور عن معلى أمد دايداً رحمهم نقد أنداز إحاد مدانال الخصاء رحمه الله: وعبها قول أحر أنه يحصد ولم يبلي الدائل، يعلق مضابحنا قالو : الأول قول أبي حبية وحدد نذه والناس قول أبي بوسف ومحمد الحميد لله بناه على مسألة " بخامع الكبير اعلى ما مراه فإن قيام العيب بالمشترى للحال شرام سماع الخصومة من الوارث في المالة: ولم يفيت موت الوارث بعده وإلى هذا امال شمس الأثمة السرخسي رحمه الله ، فهر جعل مسألة الوارث نظير مسألة الوكيل على ما مر

وقال الشبيح الإمام على الوازى، والشبيخ الإمام شبعس الأنمة اخلواني رحمه الف: انقول الثاني أنه محلف قول الكل أمضًا: قالا: وهو الصحيح، فهما جعلا هذه المبالة نظير مسأنة الوكالة أيضًا، وذكر في موضع أخر أن آبا حنيفة رحمه الله كان يقول أزلا: لا يستحلف، ثم رحم، وقال: يستحلف، فعلى ما ذكر شمس الأنمة السرخسي رحمه انه: أن مسألة الوكالة على الخلاف بحدج إلى القرق؛ لأبي حبيفة رحمه الله بين مسألة ألوكانة وين مسألة الوكانة على الخلاف بحدج إلى القرق؛ لأبي حبيفة رحمه الله بين

والفرق: إن الوارث يدعى العين والدين، فينتصب خصمًا في الاستحلاف؛ لأن الاستحلاف، في دعوى الإنسان انضاء حقم، والإنسان ينتصب خصمًا في حقوف، وأما في مسألة الوكالة فقد أقر بالحق للغاتب، فلا ينتصب خصمًا إلا بعد إنّبات الوكالة، و لنيابة عنه، ولم يتبت بعد، فلا يكون له حق الاستحلاف.

ثم إدا استحلف، يستحلف على حاصل الدعوى بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعى من الوجه الذي يدعى، وأنه جواب ظاهر الرواية على ما ذكرتا، وإن أقام المندى يدعى من الرجه الذي يدعى، وأنه جواب طاهر الرواية على ما ذكرتا، وإن أقام المندعى يبية على المان بلا خلاف: لأن بإقامة البينة على النسب والموت يثبت كون المدعى خصماً له، فيحلف بدعواه، كما في سائر الدعماوي، وإن أقام البينة على المال دون الموت والمنسب، الأنقبل بينته؛ لأنه إقام تصبب خصماً في المال بواسطة النسب والموت، وإم يثبت فلك بعد، والبينة على غير الخصم الانقبل، وإن أقام البينة على غير الخصم الانقبل، وإن أقام البينة على النسب دون الموت والمال، لانقبل بينته؛ لما قالنا

شم إذا أذر بدعوى للدعى كله، وأمر منسليم الدين والعبى إلى المدعى، لايكون هذا قضاء على الأسعى، لايكون هذا قضاء على الأب، حتى لوظهر الأب حيّا كان له أن يتسم المدعى عليه بحشه، والمدعى عليه يقيم الابن، وإغاكان كذلك لأن بالإرث لا يتجدد الملك، بل يتقرر الملك الذي كمان للمدودت؛ لأن الوارث بخلف المورّث في أسلاكم، فكان هذا تقرير منك المؤرث، فلا يتصور أن يكون قضاء عليه، وبو أثر بالورالة والمرت، وأنكر المال، يحلف

على المال؛ لأنه يذبت كونه محصداً بإقراره بالموت، والورائة، فيظاعوي صادر من الخصر، فيحلف كما في سائر الدعاوي.

۱۹۵۱۸ و تر أفر بالمال، وأنكر النسب والموت، الا بعلف؛ الأه إنها بتنصب خصماً بواسطة ثيرت النسب والموت، والم ينب بعد، والبحين الا يتوجه إلا بعد دعوى صحيحة من الخصم، وهذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله على ما ذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله، أو على قول أبي حيفة رحمه الله أولا على ما ذكر، فسمس يعض المواضع، أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله على ما ذكر، فسمس الانمة السرخسي، أو على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله على ما ذكر، فسمس المواضع، يسغى أن يحلم، وتكن يحلف على العلم؛ الان هذا تحليف الاعلى قعل نفسه، والتحليف الاعلى بعل نفسه، والتحليف الاعلى بعل نفسه، والتحليف الا

۱۶۳۸ - قال: لو أن وحلة قدم رجلة إلى القناصي، وقال: إن أب هذا قد مات، ولي عليه أنه درهم دين، هإنه ينبقي للقاضي أن يسأل الدعى عليه أولا أنه هل مات أبوه؟ ولا يأمره لجواب دعوى المدعى أولاء وهذا لأن الجواب إعاب وجه على القصم، وإلها يتصب الابن خصمًا إذا مات الأب.

قدعد ذلك السألة على وحهين: إما إن أقر الاس قدان: تعم مات أبي، أو أنكر موت الأب، قبان أنهم مات أبي، أو أنكر موت الأب، قبان أقر وقال نعم مات أبي سأله الفاضى عن دعوى الرجن على أبيه المنتوفى الأنه صاد خصماً أنه، والجواب بنوجه على الحصم، فإذ أثر نمبالدين على أبيه استوفى الدين من حسيم التركة، لا من نصيب علا قبلت بيئته، وقضى بالذين، ويستوفى الدين من جسيع التركة، لا من نصيب علا الوارث خاصة، وهذا الأن أحد المورثة يتصب خصماً عن جسيع الورثة فيما يدعى على الميت، فصارت البيئة القائمة على هذا الوارث " منزلة البيئة على سائر الورثة، أو على الميت توكان حياً، فيئت الدين بهده البية في جميع الركة، بخلاف الإقراد.

تم إنما يقضى الشاضى بالدين في تركة البت بهذه البينة بعد ما يستحلف المدعور على الضيص والإبراء ، وإن لم يدُع الوارث ذلك 9 لأن الضاضي نصب ناظرًا لكل من

⁽¹⁾ حكتًا في طارم، وكان في الأصل. على حذة لوارث، فصار بمنولة البينة على سائر الورثة.

عجر عن النظر لنفسه، وهذا الدعوى في الحقيقة على اليشاء وهو عاجز عن النظر لنفسه المنظر له القاصى استحلاف الدعى، لحلاف ما إذا وقع الدعوى على الحي، لأن الحي قادر على الدعوى، فبلا يستحلف لدول دعواله لخلاف اليت. حكف ذكر القصاف وحمه لله في أدب القاصي أ.

1834 - وذكر في أدب العاضى من أجياس الباطفي في الجس الرابع : أد من المعاطفي في الجس الرابع : أد من ادعى دياً في عبد أن المعاففي و أن أو المعافف على الاستيفاد عند أبي حيفة رحمه الله ما لم يعاع ذلك أحد الورثة ، وعلى قول أبي يوسف و محمد : يحدف و قدا ذكر الخصاف و حمد الله في أدب الشائس فولهما ، وهو احتيار المحماف ، نم إذا أواد استحلاقه بستحلفه بالله ما قبضه ، ولا شيئا ممه ، ولا المهنت سبته و ولا بشيء سماء ولا بعد على أحد في ولا بشيء منه ، ولا علم رسولا أو وكيلا لك قبص هذا الذار ، ولا تستنا منه ، وإن دكر مع دلك ، ولا وصل إلىك بوجه من الوجو ، كان أ مقطل.

وروى الحسن من زياد رحمه عداله قال: يستلحف بالدائك تا تعلى على الربع والله الأسبب المستطة للدين كثرة، فلا يمكن حصرها، فتحتلف على عدا الرجم، وإلى لم مكل المسدعى بيدة، وأواد استحالاف هذه الوارث، يستلحف على عدا الوجم، وإلى لم وحمه الفريق مي يعتم أن نهذه على أييت هذه على الشي ادعى، وهو أنف دوه، ولا شيء منه وقال حلف انتهى الأمر، وإلى فكل يستوفى الدين ألم منصبه، وقال كان هذه الوارث المعددي عبيه أقر بالدين على الأب، أو الكر، فلما حلف تكل وحتى على الأب مقر أباذين، فإن صدفه المدعى في مقر أباذين، وهذا لأن الدين كان في فعة المورث، والوت يتحول إلى التوقف فيوهي من ترقيه الأب، أخذاء ثيومي دين الابن غيومي من ترقيه، أخذاء ثيومي دين الابن غيومي من ترقيه، أخذاء ثيومي دين الابن غيومي من ترقيه، أخذاء ثيومي دين الابن

وإن تشايد، وقال: لا، بل وصل إليه أغب درهم أو أكثر ، وأراد أن يتحلف، حلمه على البينات بالله ما وصل إليك من صان ايلك هذا الالق، ولا شيء منه؛ لأنه تحليف

⁽¹⁾ هكه في م، وكالدهم الأصل وظ. الدير، ولا معنى ٨ ههما، فتأمل.

على فعل نفسه ، والتحليف على قعل نفسه بكون على البنات ؛ لما مر ، فإن تكل لزمه الفضاء ؛ لأنه ثبت وصول التركة إليه ، واللبين في التركة بقدم على المواث ، وإن حلف لا شيء عليه .

هذا إذا حلف اللحى على الدين أولا، ثم حلف على الوصول، قلو آن المدعى من الابتداء حين أرقد أن يحلف على الدين، قال ته الوارث: ثيس لك على عين، فإنه ثم يصل إليه من تركة الأب شيء وكذبه المدعى، وقال: لا، بل وصل إليك من تركة الأب كذا وكذا، أو صدقه في ذلك إلا أنه مع عذا أراد استحلاله على الدين، من تركة الأب كذا وكذا، أو صدقه في ذلك إلا أنه مع عذا أراد استحلاله على الدين، فالشخت إلى قول الوارث، ويحلف على الدين؛ لأن الحاجة إلى إثبات الدين لا عبرة لوصول شيء من التركة إلى يده، وإنما العبرة للقائدة، وفي إثبات الدين فائدة، فإنه إذا ثبت تلدين بأن نكل عن البين منها من غير أن يحتاج إلى الإثبات، فكان فيه فائدة، فيحظف تهذه الفائدة، وإن كانت منظرة، ألا ترى أن العبد المحجور يستحلف، وإنه فائدة منظرة، كذا العبد عينا.

١٤٦٨٢ - وإن أنكر الابن الدين ورصول شيء من التركة إلى يده، وكذّبه المدعى في ذلك كله، وأراد استحلاقه على الدين والوصول جميعًا، لم يذكر الخصاف رحمه المددة الفصل في الكتاب.

وقد انعناف المشايخ رحمهم الله فيده بعضهم قالوا: يحلف بيناً واحدة باقه ما وصل إليك ألف درهم، ولا شيء منه من ثركمة أبيك، ولا يعلم أن لهسد الرجل على أبيك، ولا يعلم أن لهسد الرجل على أبيك وينا من الوجه الذي ادعى، فقد جسم بين اليسين على البنات وين اليسين على المعام، وأنه جائز كما في حديث التساسة، وعامتهم على أنه يحلف مرتين الأنه إلحا يجوز الجسم بين البسينين إذا كانا من جنس واحد، أو كانا من جنسون، لكن مبيمهما واحد، ولا مجانسة بين اليمين على العلم، وبين اليسين على البنات، والسبب مختلف حهنا أبضًا الأن صبب الوجوب الملاينة السابقة، وسبب الاستبقاء من الوارث وصول الذرة والمرة على الوجول على البنات، ومرة الدرة على الوجول على البنات، ومرة

حتى الدبن على العدو، بخلاف القسامة؛ لأن المسب هناك متحد، وهو القنل.

هذا الذي ذكرما إذا أقر عوت الأب و أما إذا أنكر موت الأب و وصول الشركة إب و أو د العرب استحلاقه ، وقع هذه السنّة في بعض سنخ علما الكتاب و أحاب فيها الديستعت على الوصيول و الموت بمينًا واحدة ، لكن هلى الموت على تعليمه و على الوصول على البنات دالله ما تعلم أن أبلادمات ، ولا وصل أبيك شيء من ميرالله ، و ها الخذ بعمل الشابح رحمهم الله ، وعامة المشابخ على أنه بحقف مرايل ، مره على الموت على العلم ، ومرة على الوصول على المات ، فإن مكل مدى ثبت الموسد ، وثبت وصول الميراث إليه ، يحلف على الذيل على علمه قام أن

فلو أنه أمر باللدين والمؤت، وأن هذه الألف ترقة إلا أنه أحضر حصاعة، وقال: هؤلا، إخراني، فهذه المبالة على وجوء. إسال مدأ، وقال، هذه الألف تركة، لم قال: هؤلا- يخرني، وهي هذا الوجه تؤمر بنسليم الألف إلى رب الدين، لأنه بالرار أولا صدر الألف مستحشا لوب العين، لأن الدين يتعلق بالدركة بعد الموت، قبلا بضح يقراره بالإخوة بعد ذلك فيما يوجع إلى إمال الاستحفاق قديت له.

وإذ بدأ بالإقرار بالإحوة ، ثم بالقركة والدين ، فقيد أقر لهم بالشركة معه في التركة ، فصارت التركة مقسومة بينهم بالخصيص ، فإذا أفر بالذين والتوكة بعا، ذلك فإها بعمل إقراره في خفه ، فيستوفي الدين من شبيه خاصة.

الله دوجه دين، وصدار ميسوال له واقع الدين وارت على ريس أنه كان لأب عليه الله دوجه دين، وصدار ميسوال له وأقع الدين، عليه الله دوجه دين، وصدار ميسوال له وأقع الدين عليك أنف درهم، ولا شيء منه من الرجه الدي الأعي، وعلى درهم، ولا شيء منه من الرجه الدي الأعي، وعلى قبل أب على البنات بالله ما قبص الأب منه منافع الله فيصه الأب منه أما إذا فيض صلاء وبه نقبول الألب على المنافع المنه والله فيصه الأب منه السلط، فالفيض صلاء وبه نقبول الإلب عملوم، فيني الدين معضية الأصل، ألا ترى أد في الدين معضية الأصل، ألا ترى أد في

وحريقه ما فلما

و تساملك إذا أصام الاس بأنه على الديس لا يحلف الاس على قسيص الات عندانا خلاق لشريع على ما بينا.

10.000 وإذا أصراء اليون بالدين، وردّعي أن الأب قدا فيبض منه الدين، أو عرض شدول، يقل منه الدين، أو عرض شدول، فقال المون، على الدين والمدن الدين والمدن الدين والمدن القلاء، وأو الدين الدي

1834 - فاقر في المؤينات الرجل مات، فجد درجل، والكفي أنه وارت الاسباب الاوارات له عبد والأعلى أنه وارت الاسباب الاوارات له عبد والم وأثاث السباب الاوارات له عبد والماق المناف ال

ويبغى للقاصى النائي أن يسأل المدعى ما نسبته عن المنتال و هذا السؤال لمن يشرط لشفية القصاء ، حتى لو تو يبون الدعى شيئًا و نقال الفاضى التالى قصاء الأول حملا به على الحق، والكن هذا السؤال أمن العانبي الناس طل سبيل الاحباط ليعلم أنه بأي سبب يستحق؟ حتى تو ظهر وارث الحرائعوف القاضى الثاني أن أيهما أولى بالمهاد،

ولاله رعا بُین سببًا لا بستحق المیراث بأن بس آله مولی البت می أسفل ، فبیطل عصد ، الأول ؛ لأن هذا خطأ سندنا، وقد ظهر به هر حجة سفید، و مر إقراري، فان أخبل

١١٨ مكلا في هاوي، وكان في الأحق السائل العالمي حر السبة النبيد.

الرائمة مكاهد في طروء كان من الأحمال. والكن هذا السؤال لسن من الفاهمي التالي

الله على مد ما يه بكون وارث على واجه من الرجود المصلى قصيله الأول بالبراث، ودلع طيرات الله والكن لا يفضى بالسب الذي الأعلى والاناللوجود في حن السب الران ولا مجرد الله موى ادا لم يعرف " فيماه للنائسي مهذا السبب وأما الفصاء بأصل الوراثة فايت يشهادة الشاهدي وعمله بقصى القاصي التاني مسرت دون الرب

فيون جيام حن معددتك، والأس أنه أما الميت الا وارت له عجره، وأضام على دلك بهنه يُنظر إلى كنال الأول بين سبسًا لا يرت مع الأب طالك السنس، حامر أنه أصلى السائي الميراث كنه للزناس، الآن أنوة السائل تبت عند هذه القناصي بالبيسة، والأول لما يأن سبيًا لا يرت مع الأب لذلك السبب صار مقرأ أنه لاحق له في اليوطف، وإقوار كل مقو حجية في حقه

وإن تان الأول بين سبل برت مع الأب يقالت السبب بأن بأن أنه اس البت ، جعل الداخل الداخل الذات المجعل الداخل الذات المنافل الذات المنافل الذات المنافل الذات المنافل الم

وإن دكر الأولى أنه أب البيت، والدعني الثاني أنه أب البيت، وأقدم عامل والتاريبية : وقضي القاضل للناس بأبوأته جعل الميرات لعاد لان أبوه القامي بيت بالقضاء بالبيرة : وأبوة الأول لم ينبك إلا يؤفر، وما ما نبت بالبيدة القررة أفوى، وكية ، إذا أنصل بها القصاء؟

فإن فيل ويشعى أن يفصى الفاصى بالميرات بينهما ؛ لأن الفائس الأوق فضى كان الميراث للأول، فلا ينتفض قضاء، والابقدر الميش، والنسف في مقادار النسف، هاد احسمال كارد الأول أنا قائم، إد يصور أن يكون للشخص أنوا هذا أوان، ألا مرى أن المقاربة المنشركة بين رحاير إذا حامد بولد، فادعاه كان الوائد لهما يهما أبواء

والاحكادة عي طن وكالرامي الأصور وم القال مكان المراث

⁽¹⁷⁾ وكدي في الأسال المربطون

⁽٣) دهار مر الأصل الا ينعلق

قلد الارم وراك يكون التحص الماحد أوان الأمالا فيسبب الاحتلاق من لذا ما لا تصور الاحلاق من ما الذكرين الاترى الاقي مسألة الحرية المسوكة لو ماد الدلامية كالدم يراب أما واحت إلا أن أحكام الاماة بتبت يتهسنا عند الدحوى ا لاستوامهما في خجه وعدم الأركابة

وقور مند الله: لامند الواقع لأن أموة الأول تدبيع بالدهوي، وأموة الله بي تشبيع بالشاف ولا مساوعة بين الدعوي والداف حي لو عفقت الساوع يقضي بالبرات بسهمه على ما يأتي بنايه بعد هذا إرات الله تعالى ...

۱۹۶۸۵ و رستو ضح هذا عالم حادر حل، وأقام بهذاته أما هذا البت، وقصى الفاضى بأبوله، وحمل المبراك به، ثم جاء أخر، وأقام بهذاته أن الدائمة فالفاضى لا يقبل بينا، ولابدخل مم الأول، ومواحد أن بكون كل واحد منهما أبا لدخل النامي مع الأول، كما في الأبناء مع البنات

قال في الكتاب ولو أن القاضي الناني حين فصلي الجوات للماني، قال الأول. ألماني موية عندالا أبي أب المهتد، لا يدد للابادة لا لان نقامه الحكم المناني، الألمود ع.ح وعوى الأول الأموة والقضاء له يبها، وإن أقدم الأول بينة على أن القاضي الأول فصلي الموادم جاهل القاصلي الثماني الجرات كله يعاول، فالبيلز أنه غسلم الحكم الالادال بالإمواد وأنه يمم الحكم للداني والأود

ولد أن لقد صلى لم يقصر مأبوة التنامي، حيثي أهام الأول بيته على أبوت، قبصل الفاضل بالميرة في بسيده الاستراء هذا في الدموي، والحجة

والمراتب في والا اللعدقة ، كاللواب في الأبولة ، بأن الأعلى الأول أنه مولى البت ا اعتقاد والرائطة في الأول إغافهمي ته بالمراث لذلك، والدي الثاني أنه موتي النساء ا اعتقاد الآل الإسعبور أن يكود التسجير معتقا من الأثن من شن راحد منهسا على الكمار، كما لا يتصور أن يكون الآلافين لكل واحد منهد على الكمال، فعال الديار الدلا الانتساء من فذا الواحد إلا منش الحكم الأحدهم بالمراث منبسا الوالاء، فهو أولى، وإن المنتاذ فضى ويتما على تحراما ذكر ال

^{. --- .} (١) هكا التي طابع، وكان في الأصور الدائمة وأساتين الحكور

، إن زعم الأول أنه اس الميت، وإن القناصي الأول قصي بالبيرات نذلك، واقتام التحريبية بسله، منسوعا في البيرات، وإن سبق اطلام الاستهماء الأو سبق الحكم الاحدهما الايدفع الثاني، لإمكان الجمع، بحلاف مصل الأبوة، لأن صك الجمع عبر محكن على صاحر، وإن رعم الأول أنه من البياء، فأنا الدرائد، أذابية أنها منت الميت، قائم التابيب أثلاثًا، وإن تقدم الحك للاول، لا الأن تقدم الحكم للأول لا بدفع التاني، الإمكان الحيم.

وقو ادعى الأول أنه تبن طبت، أو أبوه، وأضاع الأخسر بينة أنه أخ المبت لا شيء المُشتَى: لأن الإخوة لا يرقود مع الابن والأساء ولو كنان المفضى له امر أدرعمت أنه ا زوحة تُست، تم جادو هن، وأقام بينة أنه أخ البت، أحد مهما ما زاد على الربع.

ولو أقام بينة أنه امن البيان، أخياً منها ما والاعلى النمن الإمكان الحمام وصدر الحاصل أن القاضى الأول إذا قصى بورانة الأول، ومع بين سبب البرائة، وأقام الأحراب بينه عند الفاضى التالى على نميه عن طبت، سأل الفاضى الثاني الأوراعن سبب إلا دكر سماً لا برث مع المائي، فالمرات كله الظامى، وإلا ذكر سبباً لا برت الثاني عمد فلا شيء للتالى، وإن ذكر سبباً برت مع النالى، يجمع بينهما من البرائات، فالله قان كان الفاضى أنه الأول معتوماً وأو صغيراً لا بعراعن نفسه، قائم بعص من ذكرنا سنا على أنه وارته،

قان كان الثاني على يحتمل السفوط لحال نحو الأغ و العبر حمله الفاصي ساقطًا الله أول، وإن كان الثاني على يحتمل السفوط بحال، عبال الفاضي يجمل الأول أفصل الأشياف ودقضي للخائل بأثر ما لكون بيئه وبما إذا كان الأول وكراً يحعل ابن البت. حتى لو كان الثاني أيا يعطى له السدس؛ تكويه أقل، وثو كان الثاني زوجه المبت يعطى أنها الثمل؛ تكونه أقل، وثو كان الثاني زوجه المبت يعطى الها الثمل؛ تكون أقل ؟ لأن الأول توجع بتقام الحكم ته يوبطال القضاء لا يحوز إلا في المعرز الإفل

١٤٦٨٨ - قبل ولو أن امرأة أقامت منه أن قاصي بلدكما قضى بأنه، واوت هذا الميت ، وجعل كل الهراث لها نفق الفاصي النامي ذلك، كما ينفذ للرحل ؛ لأن الرائة فد المنحق حميم المرات ، ألا تران أن مولاه العنق يستحق حميم الإرث، كمولي المنق. وكذلك النسب تسمحل حميع المرات النصف بالقوص والنصف بالوده إدالم بكن تك صاحب فرنس، أو عسية ، فلعن القاضي الأولى إلا قصل لها يجميع البرات لهما ، وهو الطاهر، فلهذا للذ في الثاني ذلك، وبإن أقام بعد ذلك رحل بناء أنه في طبعه وأبوه أو اقدامت أمو أذبينة ألها روجته، سأل العاصي الناسي الرأة الأولى عن سبب القضاء لها، فإنه عبد أنها بنه، عامل حميه برعمها ، وإن كان المرأة الأولى صغرة لا يعلم عن نفسها ، أو كانت معتوهة ، جعل القاضي لها أكثر ما بكون فها، و حعل أهؤلاء أفي ما يكون لهم مع المرأة الأولى، حتى لا ينتفي القضاء الأول، إلا في القمر الميش

الم ۱۹۹۸ و يه الفائد ألمى رجل على ورنة ميت ديدًا على الميت، وقد: إن أب عولاء فندمات، وبي مليه كذه وقد أقر بدلك مي حداة طلاقا، ومات فيل أن يودى ديدًا عن المتركة، و خلف من التركة، وخلف من التركة في يد هؤلاء ما عن بالدين الدى وربادة، ولم يبن أعبان التوكة، فالفاضية، هن من الكتركة في يد هؤلاء ما عن بالدين المنطق صد الله عذا الفصل في شيء من الكتب وقد الحتيف فيه معسهم، شرطواب إلى أخبان البركة شبأ الشيئة المسمودة والمقاضية والمنطق والماسم وتعنى وحجه الله و دار من شروط من المسمودة من والتوضي وطلامي المنافقة والمنافقة والمنطق المنافقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة أبو والمنطقة أبو والمنطقة المنافقة والمنطقة أبو والمنطقة المنطقة أبو والمنطقة أبو المنطقة أبو المنطقة أبو المنطقة أبو المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة

۱۶۳۹ - رحل ادعى دارًا في يعنى رجل، وقبال في دعبواء المذه الدار كبالت وأبي قلان مات، وتركه مر الأبهي وبن أخني الالفاء الأوارث له غيراله وترك مع علم الدار ليالًا ودويًّا، فقبلينا ميرات، ووقعت هذه أنا رافي عميمي بالقسمة، واليوم حام بع هذه للدار مذكى به ما لساس، وفي تدخد فقمي عليه بخيد حتى، مناصواه

⁽¹⁾ هَذَذَا فِي لِلَّهِ وَكَانِهِ فِي الأَصِلُ وَمَا رَجَاتُ مَعَاتُ جِياتُ

صحيحة؛ لأنه الأعلى جميع الدار بتعده بسبب صحيح ادملى تشهه بسبب البراث. والأعلى التلث بسبب القسمة، وكل ذلك سبب صحيح للحلك، ولكن لا بدوان يقول: أخدت أختى تصيبها من تلك الأموال حتى يصبح منا مصالة الندعي عليه بتسليم كل الدار إليه.

وب كانان في دعوادا مات أي ولوكيها مبيرانًا لي ولأعيني، ثم أقرب أخيتي بحميعها لي، وصدقتها في ذلك، حُكى عن شمس الإسلام محسود الأورجندي رحمه أقه: أن دعواه صحيحة ، والعدميج من الجواب أن الفاضي لايد مع دعواه في الدف والأن عده دعوى الملك في الثلث سبب الإفراد ، ودعوى الملك سبب الإقرار غير صحيحة ، عليه فترى عادة الشايح ، والمسألة في الأقصية ، وسيأتي بيانها في موضعها -ان شاه الله ندار -.

1879 - من له الغين المزجل إذا أواد إثباته عله ذلك، وإن لم يكن حق المطالبة ما أداد في الحال، وكذلك السرة وذا أرادت إثبات مهرها على الزوج، فيها دلك، وإن لم يكن به حق المطالبة الألم يكن به حق المطالبة بالأدام في المحال؛ الأن إثبات المحق لا يمتعده المطالبة الاحتجاء أن الرق أن إثبات الذين على الميت على وادت لم يصل إليه شيء من التركة صحيح، وإن لم يكن قرب الذين حق المطالبة من هذا الوارث، إذا لم يصل إليه شيء من مركة البت، وإذا يعتمد المائدة، وفي إثبات الدين المؤجل في احال فائدة، وكذلك في إثباته إنبات بفية مهراها في الحال فائدة، في إثباته الدين الوجل في احال فائدة، على إثباته الدين المؤجل في احال فائدة، على إثباته المدين الإنجاب المدينة مهراها في الحال فائدة، في المدينة مهراها في الحال فائدة، في المدينة على المدينة المراها في الحال فائدة، في المدينة المراها في الحال فائدة، في المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المراها في المدينة المدينة المراها في المدينة المدينة المراها في المدينة المدينة المراها في المدينة المدينة

به در وقال ۱ منتق القاصى الإمام شمس الإسلام؛ حمى اذعى على اخر عبناً بى يه در وقال ۱ منتق القاصى الإمام شمس الإسلام؛ حمى اذعى على اخر عبناً بى ولم يبار حصة نفسه، قبال صححت عدد الدولة، وإذا أقام على دعم الالسينة، فالقاضى يسمع ينته، ولكن إذا أل الأمر إلى المطالبة بالتسليم، لا يذول الزيرين حصة نفسه الأنه لا يلك المطالبة بالتسليم إلا يمد بيان حصته، فيبين حصته عند ذلك، وألو يبن حصته عاد ذلك، وقو تمان يبن حصته، ولم يبين عدد الورثة بأن قال: والجماعة منواي، واحسس منه كماه يواله مسلم ذلك قال الإعداد من بيان عدد الورثة خواراته

لوبين كان تصيبه أنقص - والله أعلم-..

قال في الأقضية الوزنا وقعت الذعوى في دار في يدر جل سبب البرات عن الأه، وللسبت ورثة سبى هذا المدعى، فطلب من القاصي أن تكتب له بعني محضر الدعوى، فالقاضي أن تكتب له بعني محضر الدعوى، فالقاضي يكت : صغير فلان، وأحضر منه فلان، يصف المدعى عليه، نم يكتب: وذكر فلان الذي حضر أن أبا فلان ذكر اسم أنه وسبه إلى أنه وجده الأنه بريد رئبات الملك للإل ليملم إلى معموما للاب معلوما ليمكن رئبات الملك للإلى المعلم الأورث فلا بذاً والذي يصير الأب معلوما ليمكن والنسب، ثم يكتب أنه دات، واخلف من المورث ابنا له، وهو الذي حضر، وزوحة له، والسب، ثم يكتب أنه دات، وخلف من المورث ابنا له، وهو الذي حضر، وزوحة له، سواهما، وهذا لأنه بريد إنبات الوراث له، وهي ملانة بن فلان، ولا وارث المسبب ولا بد من بهان سببها لنفسه والدوة سبب، ويقع القضاء عن هو معلوم، ثم يكتب، مرتبك من ماله الدار التي في بلانة كذا في محلة كذا، في مكة كذا، أحد حدودها والداني والذائد والرابع كذا، تم يذكر في الحد لويق دار مهر فلاد، وإن شاء يذكر دار فلاد، وإن شاء يذكر دار فلاد،

بعد دلك ينظر إن كان في ذكر الحد دكر إلى دار فلان لا يكتب بحدودها: لأن يهز من حور دكر دلان يدحل في الحد احتلاقً أنه إذا كتب بحدودها، هل محوز الدهوى؟ وهي يصح الكنوب؟

بعد صبهم فبالران لا يصبح الآن دار قبلان ندخل في الدعوى، وقبال عنديا خار الصح ، ولاندخل دار فلان في الدعوى الآن دار قبلان ندخل في الدعوى، وقبال عنديا المدعوى ولا أن المدعوى والهنب العلماء يكون دار فبلان داخلا في الدعوى، والهنب العلماء رحمه الله الدعوى المدعوة الأموني يجب أن يكون على أحوط الوحوء؛ ليقع الأمن عن إيطانه: وإن كان في ذكر الخد تربق دار فلان، يكب بحدودها إلى شناء، ويجوز بعا خلاف الأملان على الدعوى إلى أن تدخل در فلان في الدعوى، أم بنا كب في الدعوى، أم بنا كب في الحدودة الريق وار فلان أن يكتب تربق دار فلان وبنا أكبر حماعة من أهل الشروط أن يكتب تربق دار فلان الدين دار فلان، كل دلك جائز،

وقال معضهم بسعى أن يكتب البريق دار بنسب إلى فازن، حسى إنها إذا له تكن تملوكة نقلان لا يكون شافيا فيه، وصامة أهل الشروط والرئينة قابل الإصاحة بحكم الطهر جائزة، ألا ترى أن في الشهادة حوزوا أ، لأن الإضافة بحكم الظهر حائزة، ألا لرى أن في السهادة حوزه الإصافة بانظاهر، وأكثر أحكام الشرع مبية على الظواهر.

نم يكتب محدوده كلها وحقوقها الأنابدون ذكر الحدود والحقوق لابدخل المسيل والطريق، فالا بقرد استحقاق الدارا الأبهائسعال عبد، ولا يكته الانتفاع مها، ولا سخى أن يكتب: وطريقها وعسيل مادها الأنه لوكان بات الدار على طريق الدامة، يصبر مدعيه ملكية طريق العامة للقسم، وكذلك لم كان الميرات متسوما على طريق العامة، يصر العدماً ملكية دلك الوصع لنفسه، وأنه لا يجور.

ثم يكتب: ومرافعها التي هي لها من حقولها؛ لأن الحلاف طاهر [انصام، وأنه لا يحرز ثم يكتب") في تفسير الرافق "ا فعلى قرل أبي برسف راهمه الله الرافق شهر الحصوق، وأنها عبيارة عن سنامج الدار، وهي ظاهر الروايه المرافق عبيارة عن الحقوق، فكان الأحوط أن يكتب من حقوقها ليكون ذكر الحقوق بالاتفاق.

شم يكتب: وكل قليل والتي هر فيها ومنها، هكذ ذكر محمد وصعداله في كتاب الشفعة، وذكر في موضع خرا: وكل قليل أو كتر هر فنها ومنها، وهكدا ذكر في كتاب الرقب، قال أموريد الشروطي وحدالله : الايبعي أن يكتب أو الأنها للشكيك، ذكال المؤلف، أحداللك أموري، وباعتباره بعبير المدعى به محمولا، ولكنا لشول الكلية ألو يراديها في مثل هذا الموضع الجمع، لا التشكيك عرفا، ومعدد أن حميع احفوق داحدة في الدعوي ذات أو كترب، يقال وحت أن ما في كيسي درهة كان أو دياراً

اللم يكانب في أخره من حقوقها، لأمه لو لمه يذكر ذلك، فعي ظاهر الرواية إن كان

وَهُ فَا هَذَا مِنْ مَا وَمُ الرَّفِينَ مِنْ الأَصْلِ العَبْلُورَاتِ اللَّهِ وَلِحَمْهِمَا لَقَدْ حَوْلُ وَأَر

⁽٣) مكذ في هو، والأصل، وكان في م الطبر بكتاب إيصاب

⁽٣) هكند في الأصل وم.

⁽¹⁾ هكا شي الأصل وهما وكان من م العبر المرافق مكان الع نصم المواهو

هذا منصر فًا إلى ما كان من توابع الدار، فعند أبي يومف وصعه الله : يدخل قبه كل ما في أدار مما يحشمل الشمليك، حتى إن عند أبي لوصف وحسه الله لدخل قمه جواري المدعى عليمه اللاتي في الدار، ومشاعمه الوضوع فيها، ويكشب في أخرها من حقوقها لنشق به ما توخّمه أبر لوسف وحمه الله".

تمريكنب ا وكل حق لها داخل فيها، وكل حق هو لها من حقوقها خارج منها، والايكنب ا وكل حق هو لها داخل رخارج منها، هكدا ذكر الطحاري.

تم بكنت: وينبغى أن يكنب أرضها وتنادها سفلها وعلوها، ولا يكتب سفه علوه، ثم لعلو والسفل يدخيلان في دهوي لدار من غير ذكر، وفي دهوي المنول لا يدخل العلو إلا بالذكر، أو تذكر الحقوق، وفي دعوى البيت لا يدخل بذكر الحفوق، ويشترط ذكره

والكنف لشارع يدخل في دعوى الدو من غير ذكو ، والظلم " وهي السياط الذي على الطريق أحد جانبه على هذه الدار ، عند أبي حنيفة وحمه الله : لا يدخل من شير ذكر الحقوق ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمه ما الله : بدخل إذ كال مفتحهما إلى الدار .

1879 - والزيمة والطبخ يسحلان من دعوى الدار إذا ذكر الحقوق والدران والدرائق المرافق ال

⁽١) هكذ عن ظاء وكان في الأصل وع: وأبو يوسعه.

⁽٣) هكف في الأصر، وكان في ظاوم: الظلمة مكان: الظلة.

⁽٣) هكفا في ظاء وكان في الأصل. إلا يحر الجرات، وكان في م. إلا تخبر المرات

تم بعد ذات لا يجنوا إما أد يدمى لتصبه تصييم من الدار، أو يدعى جميع النار يحكم القديم مع الوردة، فإذ ادمى تصيم من الدار، لكفه "أهما المفدو الذي ذكر في الكشاس، وإن ادمى جسميع الغار يكنب، وزرك أيضًا مع العار مسواه، من العسمير والتعروض والأراضى والشود، وقيد جرات القسسمة الصحيحة بن هؤلاء الورثة بالتراضى، ورفعت هذه النار في نصيب هذا الاين الدعى، وأمها اليوم مثلك هذ الاين المدعى بدين الشيش.

وبذكر أيضاً فنص بالى الورنة حصصهم على ما مرقبل هذاء وأنها في به فلان ابن فيلان مذ المدعى عليه الذي أحضره مغير حق، وأنه ينع جسيع ذلك مه إن كنان بدعى حميمه ، وإن كان يمعى نصيبه يذكره وأنه يمع نصيبه بغير حق، فواحب عليه فصر بدر عما دعى، وتسمه إلى ماذالما عي

وإيما شرطنا أذيفول في لدعوى الوانها في يدهدا المدعى عليه الذي أحصره؛ لأن لدى أحصره إيما يكون حصامًا باعتمار بده، فلا بد من أذ بتمت بده عليها حتى ينتصب حصامًا، فسمع العاضل الدعوي عليه.

وإن شنت كتبت من وحه أخي، وكنمت حضو الحصر، هادعي مقا للدى حصو على هذا الذي احضره مده أن جميع الدار لتن في محمة، كذا في صكة، كذا حدرها، كدا سعة ودعا وحشوفها أرضها وساءه "أن وسفلها وعلوها، وكل حق هو لها تاحل فيها، وحق هو لها حارج منها، كانت ملك لقلال ابن فلان والدهدا المدعى رحقه ومشكه إلى أن توفي، وخلف من الورتة الله لقفا المدعى، وورقه أخرى سواه من البيس فلان وقلال، ومن البيات فلانة وفلاية لا وارت له سواهم، وصارت هذه الدار المستودة الوضوفة فيه ميرانا عنه لورتة هو لاه المستول ومعلى فوانهن الله تعالى على كذا سهما،

لَمْ إِذَا صَبِعِ الدَّعْوِي مِنْ لَا الشَّافِعِي الدُّعْنِي عَلَيْهِ عِنْ دَعُولُهُ ، فإنْ أَجِابِهِ وَفُرار أَلِّيتُ

⁽¹⁾ هكد أي طاوم، وكالدمل الأصل الكبعية

⁽٢) مكد في طوور وكالدم الأصور وياديه

بقراره في محضر الدعوى بلفظ، والزمة "الخروج عن دعواء، وإن أجاء، بالإنكار تجميع ما ادعى، سأل للدعى البيئاء هرناز عم اللدعي أنا له بيد، أمره أنا يحضرهم مجمع الفاضي.

تم على وسم القضاة اليوم في دباونا يكتب أسامي الشهود وأنسانهم، وخلاهم!!" وأساكتهم سايعسب هوان بده فلكتب فأحضر من التسهب و رحلا ذكر أنه ملان، وبحليه "وبسنقهي في تعريفه، وهذا إذا كان لا نعرف الفاقس، وإن كان بالرف يكس فأحضر من الشهود فلان لين فلان، ينسبه إلى ليه وجده، ويستنفي هن التحليه، ويجعل بين اسم شاهفان فوجة من البياض، بكنه قتالة لفظه الشهادة التي سمعها سه

تم إن كمان السهسود في " لا يضاد والدعلي أداء النسهسادة عن ظهس القلب خصرهم" أو لهبية منحلس القصاء و لكتب الكاتب لقطة الشهادة على مواذاة قا الله عوى و تسافكر الكاتب للشاعد في بياض و بإن كاتباعي لا يعتريهم حصر و لا هبية مجلس القضاء و فالقاضي يتولى كتابة السهادة في تلك القراحة و وسال شهرد القدمي واحداً بعد واحد عن شهادت تحضرة الماس سبه ؛ لأنه يحتاج إلى تصحيح الشهادة، والإشارة إلى لملاعي عليه و فلا بد من حصرة الماس عليه ليمكنه الإشارة

1878 - تمود شهد شهود المدعى، فالقاصى بسألهم: هل كالوابع فون قلالًا والدائدعى؟ لأن الدعر يحتاج إلى إثبات ثلاثه أشياء، موت الورات وررات منه. وانتقال الدار إليه منه بالإرث، وإتبات الذك للصورات فيسها يوم طوب، وإنما تصح الشهادة فني الوت عن بصرف المبت، وكملك الشهادة على ورائة الدفي البين.

⁽¹⁾ مكانا مي فالدوكان الأهمل وأمرته الحروج وكان فرام أوأمر أنه الحروج

⁽۱) ونی م: و ملامهم

⁽٣) مكتافي طاء وكان في الأصر وم المجاسم

⁽٤) مكتامي لأصل، ركان بي م جين

⁽٤) هكذا في ط، وكادر في الأصل وم: للحصر هـ.

وانتقال الدار إلى المدعى من قلبت بالإرث، إنما يصبح عن صرف المبت، فأما من الانعوفة كيف يشهد على ذلك كلم، فيسأله عن والدا المدعى فهذا، فإن قالوا: نعرفه سألهم عن المرت، قإن شهدو ابداك كتب، فشهدوا أن قلان ابن فلان الفلائي القورف لكذا من الشجارة ومن الصناعة "" توفى، وكانوا يعرفونه معرفة قليمة باسعه ونسبه - وأنهم يشهدون عن معرفة قديم.

ثم ممثل عن وارتمه فإن شهدوا بذلك كتب، وترك من البنين ملاناً الذي حضر.» وهو هذا المدعى، وغلان وقلان، ومن البنات قلانة وفلانة، وامرأته ملانة بنت قلان ابن فلان، وهذا إذا كانو ايعرفون جمير الورتة.

فأما إذا كالرا بمرفون بعض الورثة، كتب نسهادتهم من يعرفون من الورثة، ثم يكتب لا يعسر عون له ورثا عبر هؤلاء، ويكول وواته من سوى الملاعي الذي أفر له الملاعي بالورائة بابتًا بإقراد الملاعي، لأنه صاد وارثًا بالبيئة، وإقراد الوارث بورثة أخر صحيح في حقه، فإذا شهدوا بذلك سألهم، هل يعرف الدار التي ادعاها أمها كالت لوائد، فإن مات وتركها ميراثا لورثه هؤلاء، وأنوا بالشهادة على وجهها، كتب ذلك على ما شهدوا به، وأنها اليوم في يد المدنى عليه، ولا بد تتصحيح الشهادة من جرآ المراث عند أبي حتيمة ومحمد وحمهما

و كذلك لا بدلت معيم الشهادة على ملكية الدار أن يدكر الشهود في شهادتهم أنها في بد المدعى عليه ، والإقرار لا يكفي حجة لإنبات بدء حتى إن المدعى والمدعى عليه إذا تصادقا أن الدار المدعى به في بد المدعى عليه ، لا نقبل البيئة على ملكية الفار إلا بعد نسهادة الشهود على يد المدعى عليه بأن شهدوا أنها في بده البوم، هكذا ذكر الخصاف رحمه الله ، مخلاف النقول، فإنه إذا أفر المدعى عليه أنه في بده يكفي لأن في المنقول لا يخنو : إما أن يكون العين قائمًا ، أو مستهلكا في بد المدعى عليه م وإن كان قائمًا ، علا بد من الإحصار لتصحيح الدعوى والشهادة ، وعند الإحصار بعرف الفاضى معاينة أنه في بد المدعى عليه .

⁽١) مكذا في طاء وكان في م: القصاعة وكان في الأصل القضاعة.

وإن كان مستهلكًا، وقال الدعم سنيه السابلك بالدأو قال. هلك سدي، فقيد أذاراع لمي نفسه بوحوب الصبعان، وإقرار الإسمان عسي نفسه للمستح، فالإحالجة إلى السهادة على أدعى يدر، فأداعي العلل بكن تهمة المراصعة

ورجه ذلك أن الله عي رعة يواضح رحات ريحضره متعلم المصاحد ويدعى عليه العقارة ويفرأ بأن العقار في يده، فيشفى الفاضى عسم والعشار هي يدغيره، فيكون قصاء على الغائب، لأن العقار لم يكن في بدالله عن عايم -قيفة، فليكان هذه الشهمة لا يكتفى العاصى عجد والإواره حتى بشهر، بتشهود على دلك، فتشفى هذه الرية، بحلاف المقول على ما دكران.

وإن شاهدوا أنها في بدالله في ماليه ، عن يسألهم عن مسلم بشهدون أنها في يدده أو عن عامية بالله الله عن بدده أو عن عامية الله عن الفاضي الإسام الخليل بن احباسه : الدافقاصي بساكهم عن دلك وهو المسجيح ؛ الامهم رعما مسجود إفرازه أنها من بده ، حقالوا أن داك بخلش لهم أداد الشهادة عنى يده عفيها و وأنه موضع الاشتباد، فقد النشه على كثير من الفقهاء الشراط إفاسة البيم الإنات يدد، وها لم يعاينوا يد مذمور علم ، الا يعل بهم أداد الشهادة على فيده ، فلهذا أو حد السوال .

ول اكروا أنه يشهدون هني معاينه فيلها. وإلا ثم تقار شهادتهم، قبل القاصي رحمه الله و وكل القاصي المستقد الله و المستقدم المستقد المستقدم ال

وبو أن المنهود مم يسهدو أن هده الدار في يد الدعى عليه ، يقال الدعى الهالي يساهدين الحرير ، يقال الدعى الله الل يساهدين الحرير ، يشهدان الهالتي لذ المناعى عليه ، فإن الفاصل بقال عام ذاك البيانة . لأن لحدجة إلى الفضاء المانت فلحد على بسبب الورائة ، وبالبد المدعى عليه لينتصب الحصداً لإثبات همواه ، وإلى الرائضية كلا الأموس شهادة ويق واحده وين أدريك الله لشهود إذا شهدوا بالملك في بنبت على أمو شهادة ويق أحد على المدود أنه يقبل الشهادات حميداً. كمالك إذا شهدا شاهدان على الاسم والسبب، ولم يعرف الرجل عيد، وشهد آخران أن هذا الرجل هو المسمى بذلك الاسم والنسب أنه يغيل دلك، ويجعل كسا لر أنست الإقرار أن بشبهادة في يا واحل كذلك ههد.

1879 - ولو قالت الشهود: نشهد أن الدار التي بالكوفة في بني فلان، ويذكر خدودها الأربعة ملك المدعى بهذا السبب، وتكنا لا نعرف حدودها، ولا نقف عليها، وقمال المدعى: أنا أثى بنسخدين أخرين بشبهدان أن هذه الدار المدعى بهما على ذلك المدرد، ويعرف لا لذلك على يقمض الفاصي ذلك منه؟ فهده ثلاث مسائل الإحداما هذه.

وجواسية. إنه ذكر في بعض الروايات أنه الانقبل، وذكر في عاصة الروايات أنه المنقبل، وهو الاصح، وجد ذلك أن تحسل السهادة على الأملاك عالمًا يكون على هذا الوجه؛ لأن السبعد إما يتحمل الشهادة على الأملاك أن عالم سبب الخلت، والدائع يقر بين يدى الشبعدين بسبح الدار التي في سحنة كف في سكة كذا، ويذكر اخدود الأربعة، والشهرد في الفائس الإيعرفون جميع دلك أو اعتبراه علمهم بالحدود يحتاجون إلى اللاهاب إلى موضع الدار، وعسى يذهبون، وعسى لا يدهبون، فبودى دلك إلى الخرج، فإذ فالوذ فالوذ كالفاصى: تحملت هذه الشبهادة يهذه الحدود، وتكتا لا تقعم على المحدود، وما رأيناها، وقال المدعى أنا أنى بشاهدين أخرين بشهدان لهده الدار الندى بيا بهذه الحدود، والكتا لا تعد على به بهذه الحدود، والكتا لا تعدد الدار الندى بيا بهذه الحدود، والكتا لا تعدد الدار الندى بيا بهذه الحدود، والقاضى يقبل ذلك منه.

وإن لم يأت المدعى مشهود أخرين بشهدون أن هده الدار الدعى به على هذه الحدود، وطلب من الشهدود، وطلب من المداه الدار الدعى به على هذه وأسما، جبر الها، أجابه الفاضى الربعت أمنين من أماه إلى الدار حتى يتعرفا عن حدود وأسما، جبر الها، أجابه الفاضى إلى ذلك، فإذا بعثهما القضى، ونعوفا عن حدود الله أسماء جبوالها، فوافق ذلك الحدود التى ذكرها الشهرد، فضى القاضى بالمداه للمدعى بشهادتهم؟ لأكبم شهدوا بملكة دار معلومة الأن المعقار إذا كان خاب أو فإما علامه بذكر الحدود، وقد وجد بعد ذلك الحاجة إلى نعين الدار المعددة للتسليم، فإذا علم القاضى بإحبار الأعنين أن هذه الدار المعينة التي قي بد المدعى عليه هي ما شهدت به

.

⁽¹⁾ هكذا في طاوم، وكان في الأصل: فإذا أقامها.

الشهود، فقد علم بوجوب تسليمها إلى المدعى، فيقضى بها للصدعى، ويأمر فلدعى عليه بتسليمها إلى المدعى ويأمر فلدعى عليه بتسليمها إلى المدعى وإن خالف فلك الحدود التي ذكرها الشهود، وأخير الأمينان القاضى بذلك لا يقضى بشهدونهما الأنسم شهدوا بما شم يعلموا، ولأن الدار التي مي يعا ثلامى عليه إذا لم تكن بتلك الحدود، فلهر أن الشهود شهدوا بما ليس في مد فدعى عليه ، وكانت هذه شهادة على غير خصير، فلا نقبل

الله عدودها إذا قبدنا ثمة، و بكن لا قد عدى من تعرف الناو، و فقف عليها، و تغير الى حدودها إذا قبدنا ثمة، و بكن لا قد عدى من جيراته، فاقر وابات مصطربة الله هذه المسألة ذكر في بعصها ببعث القاضي أمسين من أمناه مع المدعى والمدعى عليه إلى المدار، حتى يشهد الشهود بحضرة اللهار، ويشيروا إلى حدودها، ثم يتعرف الأمينان أسسماه الجيران، ويخبران القاضي، قإن والى ما قاله المدعى بحكم القاضى وخدودها، فيتعرفان أسماه جبراتها، ثم يشهدوا جميعاً عد الفاصى، فيقضى بشهادتهم التي كانت عنده، وأظهر الجواب شهادة الشهود بحضرة الأمينين والله الأمينان المنافية المعارفة الأمينية والمحضرة الأمينان المنافية المعارفة المعارفة الأمينان والدارة الأن تعرف على بنائب الفاضى، ولو كانوا بحضرة العقار لا يحتاح إلى بيان الحدود؛ لأن الإسارة كانته لتعريف كما في المنظرة المعارفة العقار لا يحتاح الى بيان الحدود؛ لأن المحرف على المدين أسماء الجهران لكتابة السجل لا لتنعيد القصادة الأن الغضاء بدوته ماض على المدعود.

1879 - المسائة الذائعة: إذا قال الشهود: حين دوق أن هذه الذاو سيرات نهولاء المورنة عن هذا المورث، ولكن لا سلم أسساه الجيران، إنما معرف أن تلك الدار في سحلة كدا في سكة كذا يحضرة مسجد كفا تلاصق دار فلان في رقبة كذا، وجاء المدعى بت هدين يشهدان على الحدود، فإن القاضي لا يضفي عشيه؛ لأن الدين شهدوا بالكك، قم بشهدوا إلا بحد واحد، واللفان شهدا بالحدود لم يشهدا إلملك، فلا يكن الفضاء بها أصلاء مخلاف ما تقدم؛ لأن ثمة إن شهدوا بمنك الدار عند معاينة الدار بالإشارة إليها، وقع الاستغناء عن ذكر الحدود للقضاء بالملك، أما ههنا بخلاف.

⁽۱) وفي م: مصبوطة

١٤٩٩٠- توالانشية الشهر وللماعي عاد القاصي، وكان فيم سهد الجلان عدلاه بعرفهما انقاصي بالعدالة والرضاء سأل الفاصر المدعى عديه عن حاجة يدفع با ما شهره به الشاهدان، و من أبه عم فهما بالعدولة، و أبه ما يد القاصاء عالمه و حمر الها كالنب به حسمة بأني مها ؛ لأن العناصي إنه يبيعي له أنَّ يفتني بحيجية الديدي إذا له بأت المذخر الصره يحججة لعارضها الروإن ليربع وعهما الفرصراء وحتلهما شاهدان في المماأ والعلاوة بن خصم الدسال علهما الزكيل، فيستوهم إلى العدافة، توبيعاله الدفع إلى أتلار لما فرزر أحصو حمعة المسحن دافعة لدهوي مدهي عليه فيلهده ويقع دعوي الغدمي لهده واللك مناز بأناكان المدعى يدعى ملكأ مطيقاً. ويقيم عليهو البيث فيدعى اللاهي عايم أبدائك ومتده وبقيد لبيدعليد

ورن ذكر هي فانك كنه أماله حجة بحصرها يجله يقدر الإلفة أيام، أو ما أشابهها عا الايمخال معجل المعطيء ورمذته مأته إداكي بدفع في هذه الشفافيل مدم وأنطل دعموي المدعى، وإن ليو مأت بدعور، حشي سيعمت هذه المدة ، وأحبه عملمه القيفيدا ، والأبه لا يمكيه إقامه الحجم إلا تملغه لأن فشهود رقاركا والحبياء فيحدام إني ملغ ليمكنه إحسارهم م فسمهاه لهلال ولكارلا بهلد على وحه يصرحن الدعى ومسليله للانة أيام، أو مد أنسه

قَإِنْ مَضِي الدَّفِّ وَ وَيُو بِأَنْ مَحِجَةُ أَمَرَ الذَّعِي حَيْنِ بِحَجْدَ الدَّمِي عَدَهُ وَالأَهُ حَادُ أوان الحكماء ولا بدأ تُصحه الحكوس حصرتهما، تُوبِكنت حصورهما في الكتاب، بال وكاراته الناحض لهما ضرط بصبحة القضاء وأوبك والعبأل فلال اللاعل هما السكور والممه والسبية في هذا الكتاب هذا التناصير إيفاذ القصاء تما سبت عبده على فلان الرا هلان والأن اللفطاء حل المامي ، وحن الإسمال لا يوافي إلا يطالب البوائكات ا فأنفذ القاصل القضاء موفلة فلان دويه برك من الورنة فلالاً وقائلًا، وجمعل الفار تفحدوه المدشورة في هذه الكذاب ميراثات وراثنه فلان وفلان الأز القصاء بالحراث بمع لهميد للاعدس دكرهم البيات مقضى لم

المريكسين وكالرادلك مني بعيدها مسجلهم للدعي بالفاما لنعام أبرأك فدياع هذه الدار، ولا وهمها، ولا خرجت عن ملكه، ولا شيء مبا بوجه من الوحوء عش توفي. وهذا الاستحلاف إنما بتأتي على قول أبي يوسف رحمه الله

1974 - وإن كنان المدعى ادعى دية دراهم أو دنائير ، كتب بعد سؤال المدعى إنقاة الفضاء، فاستحلف الفاضى فلان هذا المدعى الذي حضر أنه ما فيض من الألف الدراهم، أو الدنائير التي الأساء على فلان ابن فلان هذا البذي أحضر سعه قليلا ولا كثيرًا، ولكن هذا النفريع على قول أبي يوسف رحمه الله، قإنه يستحلف الدعى من غير طنب المدعى عليه.

فأما أبو حنيفة ومحمد وحمهما الله لا مربال ذلك بدون طلب المدمى عليه، وفرآة بين هذا، وبينما إذ أذعى وجل على مبت وبناء فإن لقاصى يستحلف المدعى على الإبراء والقبض على ما وصفتاء وإن لم يدعه الوارث؟ لأن الدعوى هباك في الحقيقة على المبت على المبت على المقلول لقسمه (أما المدعى عليه في المسألة المذكورة قادر)" بنقسه و فيمكن أن يطلب من القاضى أن يحلف المدعى، فلا يحلف الشاضى بدون طمه .

• ١٤٧٠ - وتوكنان إغالاعي داراً، أو توباً، أو غير ذلك من العروض سنوى المدور كتب، فسأل فلاذ الذي حضره يعنى المدعى إنفاذ الغضاء بما فيت له على فلاذ ابن فلان المعاددي عليه في الدار المحدودة في حفا الكتاب: أو في الثوب، فاستحلف الغاضى علان ابن فلان المدودة به عن الدار ولا وهيها، ولا تصدق بهاء ولا خرجت عن ملكه يوجوه من الوجوه، ولا شيء منها، وهذا الاستحلاف على قول أبي يوسف رسمه اله أيضًا على ما مرً.

وإن كان إنها أدَّعي مبراتًا كتب، مأهد القاصي القضاء بوطاة خلان، وأنه ترك من الورثة جماعة، وهم فلان المدعى هذه وقلان وفلان حتى يسمع حميع الورثة ما شهد به الشهود، ثم يكنب واستحلف الفاضي المدعى بالله ما تعلم أن أبنه فلان ما ياع هذه الدار، ولا وعيما، ولا خرجت عن مدك، ولا شيء منها بوجه من الوحو، حتى نوفى، وهذا أيضًا على قول أبي بوسف رحمه الله.

أمَّ في وصوى لذين إذا كتب تحديث المدعى يكتب يعد ذلك، فأنضدُ الغياضي

⁽١) عند لمبارة في طاطعة.

القضاء لقلان المناعي هذا على قلان المناعي عليه هذا بألف درهم وزن سبعة وضحا ؛ لأنه لا بد من إعلاء ما صار مقصبًا به لتصحيح القصاء ، وذلك داكم الجس، وهو الدراهم، وبالقدر وهو الألف، وبالنوع وهو وزن مبعة، والصعة وهو قوله " وصحاء فالدين بصبر معلومًا بهذه الأشياء، ولا يعين معلومًا دونها أصله السلم.

والمراد من الرضع احب النصافي، فهنده إنسارة إلى الجودة، والجودة صفة، وقوله . وزن سيمة واحتلفوا في تفسيره، قال بعضهم: ما كل مالة منها سبعة مثاقيل، وعلى هذا القول ورد خمسة كل مائة منها خمسة مناقيل، والأصح أن الرادعة ما يزن كل عشرة منها سبعة مناقيل، وهو وزن الدراهم في دياره،

اختلفوا في وزن الدراهم على عهد رسول الله يهي قال بعضهم: إنها كانت على
وزن سبعة، وقال أهل الحديث: إنها كانت على ورن سنة، والأصح أنه كانت على
ورن خيسية، وكذلك على عهد أي يكر الصديق رضي الله عنه، نم صارن وزن سبعة
على عهد عمر رضى الله عنه، هو الشهور.

وكذلك احتلفوا أن الدراه م مني صارت مدورة " والمشهور أنها صارت مدورة على عهد عمر رضي أفاعته وقبل ذلك كانت نشيه الواة .

187-1 وإن كانت الدعوى في الميراث كتب: وأنقد انقاضى الفضاء لقالان ابن هلال المبت، يعنى أب المدعى على فلال ابن فلان الذي أحصاره، يعنى لمدعى عليه بالدار المحدودة في عده الكتاب الأن القضى به هو المبت، والوارث يحلف امرت في حصوفه، فيكون العصاء للاصل، ولكن عند دعوى الحنف، ولهذا المعنى بقضى منه ديون المبت، وبعد وصايداً".

تم يكتب في ذلك على ما شهديه الشهود؛ لأن الفصاء بنه على الحجة ، وهي الشهادة ، ميين "أن القصاء حصل على موادة قالتهادة؛ فرعام أنه على نهج الحجة موانق .

الم يكنب: وجعل فلان ابن فلان الدي أحضر بعني المدعى عليه حجته إن كانت

⁽١) هكتا في ظء وكان في م. أصاءه.

⁽١) حكفًا في ظء وكان في الأصل وم: فيسمى.

حاجه في ذلك .. أو محرج و لأن بينة الدنع معد القصاء مسموعة . فيني للخصم ذلك . حتى إنه إذا كان حاملاً بذلك يصبر معلماً له تُعَيْضًا لفعى العدل

أن يكن " وأنفذ ذلك كله ، وقضى به على ما صمى ، يوصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وفلان . يعنى الدعى والمنحى سنبه الأنه إنه يصبح الفضاء للمدعى على الدعى عليه بالإنسارة إليهم ليشحقق إعلام القصى والقصى عليه ، وإنما يكن الإنبارة إذا كان حاضر برارا.

وإن كنال مبيراة يكتب بعدا قوله ، عنى ما تسهدانه المساعدان عنده في دلك. واحملها مبرادً منه تورك المستمين في هذا الكتاب؛ لأنه إلا يفع القضاء بالبرات الهم، فلا بدائل فكرهم فيان القصى له .

نم يكتب بعد ذلك: وجعل فلاتا المدعى عنيه على حجة الدفاء مني أي الديره من الله من الله من المادي أي الديره من الله من الملات الذكر المدعى والمدعى منيه وأحره يعنى المدعى منيه وأخره يعنى المدعى بقضل الدارة الان غام اغضاء بملك الدار بسليم الدارا الان غام اغضاء بملك الدارا الملك المدعى بقضاء التناضىء الان الملك ثاب له قبل الفضاء والاحاجة إلى الدعوى والنقصاء الاجتماء وإلى الملك قبل الإجلاء التسليم؛ الأن بعد قاصرة عن ملكه، فبرجم الأمر إلى القاضى، وسبب حقه في الدارا إلى القاضى إلى الدارا،

وإن كنت . وأمر فلايًا المدعى عليه بتسليم هذه الدار المحمودة في هذا الكناب إلى فالان الدس هذا، فسلمها إليه تأمر الفاضي، كان أبلع اليمام تمام القاصاء بالفسال الحق إفر المدعى بالتسليم إليه .

ثم يكتب في أحر ذبك ثله في مجلس فضائي بن النسر في كارو كافا، يكت الكورة؛ ما دكون أنّ الصر شرط صحة النصاء في ظاهر الرواية، فكتب الكورة، حتى لا يض لطاعن محال الخمل.

۱۹۷۰۲ و من حسن هذه المسائل الرجل ادعى على رجل أنافه على صلان قلف ورهم دول، وأنه مات فالل أن يؤديها إليه ، وأن في يديك ألمدهرهم من مسله . وطالبه نقصاه الدين من دلك الذل، فانقاضي لا يسمع دمواده لأن المدعوى إنما مسمع عالي المختصم، والمداعي عليه يس يحصدله في هده المداروة لأره لا يدعى عليه شيفًا ، ولا في رسه نس و، وعار وعل ويا على العبر، وأنه لسر محمله على فلك العبر يسمع الدعوى عليه بطريق المحلافة، فلا تسمع دعوفه، وإذا لم نسبع دعواه، لا يحلف المدعى طيف ولو أفاه بية لا تسمع بينه -والله أعلم بالعدوات-.

انقصل السايع والعشرون في الحبس والملازمة

1894 - وإذا جناء رجل برحل إلى القاضى ، وأثب عليه مناله بسيته ، وأضر الرجل له ، فالقناضي لا يحيسه من غير سؤاله الدعى ، هذا هو مذهبنا ، وقنال شريح رضى أنه عنه : يحسه من غير مؤال اللاعي .

وإذا سأل الدحى عن ذلك، ذكر في كتاب الأقصية : أن القاضى لا يحسد في أول السوهنة، ولكن يقول له: فم فأرضه، فإن عاد مرة أخرى حسم، ولم يعصل بين الدين الثانت بالإقرار وبين الدين الثابت بالبيئة، وهو اختيار الحصاف رحمه الله؟ لأن الحس جزاء لظلم يمنع الحق، ودلك لا يظهر في أول الوهله؛ لأن س حجة المدين أن يقول في فيصل الإقرار: إنما لم أرد الدين قطني أنك تمهلني، فإن أبيت أن تمهلني أودى في الحال، وفي فصل الينة يقول: ما كنك عالماً بالدين قبل هذا.

⁽١) أغر بنه السغاري في صبحيت (٢١٦٥ و ٢١٦٧)، ومدلم في صحيفة (٢٠٤٥)، ومدلم في صحيفة (٢٠٤٥)، وغر البردة (٢٠٠٥)، وغر حسيفة (٢٠٥٦)، وغر حسيفة (٢٠٥٠٥)، وأمر حبيان في صحيفة (٢٠٥٠٥)، وأمر عرابة عن مسئلة (٢٠٤٥)، والسيئي في الكري (٢١١٦٩)، وغلفان في البرطة (٢٠٤٥)، وغربة في صنيفة (٢٠٤٥)، وأحدد في صنيفة (٢٠٤٥)، وأحدد في صنيفة (٢٠٤٥)، وأحدد في صنيفة (٢٩٧٥)، وأحدد في صنيفة (٢٩٧٥)، وأحدد في البردة (٢٩٧٥)، وغربة المدينة أنها المدينة (٢٠٤٥)، وأحدد في المدينة (٢٩٧٥)، وغربة المدينة (٢٠٤٥)، وأحدد في المدينة

⁽٢) سورة الغرف الأبة ١٩٤٤

وفلذهب عنسه الدني يصل السينة يحسر في أول الوهيله، وهو عصد الاهر و الا يحبسون أوداأوهله: لأن الحسو حواه الطنب، ومويظهر الظلم في فصل الإقراب لل حرًا، وفي مصور السينة ظهر الطلم؛ لأنه أظهر المماطنة حتى احتبيج إلى البيه، تم في فصل الإقبار إذا لمراحبه في أول الوهلة، ها يحسمه في الرة الثانية؟ ذكر في معض الروايات: أنه يحبسه، وذكر في بعضها أنه لا يحبسه، إنما يحبس في الرة النالئة.

١٤٧٠٥ - وفي أنولار هذا إمن قال: سألب محمداً وحمداله عن الخاكم الأ تقدم إليه الوحل، وعليه ديس، أقر به فأحيرني أن أبا حنيفة رحمه الله، قال. لا أحسم أول ما قدمه، قال: وهو قول محمد إلا أن محمد الرحم الله قال: أندم اليه، والهاب: إن أعادك إليه ، ولم تعطه حل حبستك ، فنت: فإل أعاده إليك من يوه، ولم يعطه، فاله: هذا فريتٌ ي فلت، فترى ثلاثة أيام، فكانه لم يرَّم، ولا أنه قال: هو حسن، شرايًا جه، أوان الحبس، قال عرف القاصي إساره حمسه، وإن لم يعرف بساره إو إلا لا بسأله . أذك مال؟ هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا

وقال الخصاف رحمه الله : الصواب عندي أن القاضي لا يحيس حتى بسأله : أنك مان؟ ويستحلف على ذلك، فإن أم أن لو سالا حسب، وإن نبال: لا مال لو ، بيان للطالب: أنبت أن له مالا حتى أحبسه ، وهو مدهب بعص القصاء، وهكذا روي في النوافر عن أصحبنا رحمهم الله أن العاضي سأل استعل عليه الكرمال؟ وهم يسال الله من أنه مال؟ وطاهر مفحب أصحاب أن لا بسأل إلا أن يطب الدعى عالم ذلك مان حلب المدعى عليه ذلك ، ومسأل القياصي المدعى، قبل قبال: لام إن إما تب عُسر (و وبفرنزه والمسر منظر ومغاراته تعالى

١٩٤٧٠٦ - وإذافا القدعي: إنه موسرة وقال الطلوسة: لا مزر أما معسرة القد اختلف الوه ابات فده و العناف المشابع وحمهم الله أبيه أيصًا، فاحتار الخصاف وهو رواية عن أصحابنا أن القول قول الديبون؛ لأنه متمسك بالأصار؛ لأن الفقر أصل في الأدمى، فإنه بولد ولا مال له، وصاحب الدين يدعن أمراً عارضًا، والتمسك بالأصل واجبء حتى يظهر محلافه ، وكان القول قول المليون مع اليمين ، وهو اختيار أبي عبد

الله البشخي وحسمه الله، وهكذا رُوي في بعض الروايات عن أبي حنيف وأبي يوسف رحمهما الله أن كل دين أصله مال، كشمن البياعات من القروض، فالقول فول المدعى في يسارته وعسرته"؛ لأنه عرف دحول شيء في ملكه، وعرف قدرته على قضاء كنين ما دخل في ملكه، وزوال ذلك عن ملكه محتص، فكان القول فيه فول، ننهي.

۱۹۷۰۷ - وكن دين لم يكن أصله مالا تبالمهم وبدل الخلع، وما أشبيه ذلك، هالفول فيه قول المدعى عليه؛ لأنه نا نم يدخل شيء في ملكه، لم يعمرف قدرته على فضاء الدين، فيني متممكاً بالاصل، وهو العسار، فيكون الفوق قوله.

4.۷۰۸ و ذكر محمد رحمه الله على التكاح والعناق عالدان على هذا وابد قال في التكام والعناق عالدان على هذا و وبد قال في التكام و والعناق على المواجهة الله موسوم والعناق للوسويان و وعم التوج الله معسوم في التناق قول الزوج الله تم يدخل بسبب وجوات النفقة عي منكامات بنب باسباره و وقال في العناق في أحد الشريكين : إذا أعنى العبد الشيرك ، وزعم أما معسوم طالعول بيه قدرته على قضاء الدين بما وجب عليه من الصدال ، فكان منسبكا بأصل المسرة ، فيكون الفوق قوله .

وطال يعضهم " مناكان مسيله سبيل البر والصنقة، فالقول فيه قول بلدعي عليه أنه معسوء كما في نفقة للحارم، وما أشبه ذلك، وفيما سوى ذلك القول قول المدعى.

وقال بعضهم " كل دس نزم تعاقدته ، فالقول فيه قول الدعى ، وإن لوم حكمًا لا الناشر ته المقد ، فالقول فيه قول الكبوك .

والقرق أن فيما ازمه عماقات وجدات بدل على فقرت على فضاء طاهراً والأوا الطاهر أن الإنسان لا يشرع في أمر لا يقدر على الخروج منه ، ولا يلزم ما لا يكنه الوقاء به ، فإذا ادّمي أنه عاجز نقد ادّعي أمراً بخلاف الطنهر ، فلا يقبل ذلك منه ، فأما فيما يعزمه حكماً لا يساشونه ، فلم يرجد ما يدل على قدرته على قضاءها ، قإنا ادعى العجر بعد ذلك فما ادعى بحلاف الظاهر ، على تحسك بالأصل ، فيكون الفول قوله ، ومسألة المفقة وضمان لعنق لا بلزم ؛ لأنه لبس مدين على المفققة ، من ذلك صلة ، حتى سقطت المفقة بالوت .

⁽١) هكذا في ظه وكان في الأصل وم: يساره وعسرته

وكذلك مسئان العنل صافة على قال أن حيية ارجمه الله وقال العنب ابر حعفر الطحى، حمد الله و بحكم عدال الطحى، حمد الله و بحكم عدالله والطحى المسئلة الله والمحدد الله والمحدد الله والمحدد الله على المحدد الله على المحدد الله على المحدد الله على الله ع

١٩٧٠ - قار محمد وحده الله في كتاب الحوالة (بحس في الديون كله كال من كان من إلى محمد وحده الله في كتاب الحوالة (بحس في الديون كله كال أو غيرًا من كان من كان من أن المستأمل أو محمد أن أو زماء أن مقعدًا أو أخيل أو أخيل أو أخيل المقعدًا أو أخيل أن المشاع مسام مع الدين بحيث على هذا لا وصدًا الدين بحيث إلى المنطقة المطالبة فكان الامشاع مسام مع القدرة على الأون المسلم عاسمت مع القدرة على الأون المسلمة عاسمت وكذا لا يحمل أخدوا بحدوث الما أو أذا والمحدول علوا المحدد من الأحرار بدين الاس، وكذا لا يحمل أخدوا بحدوث علوا المحدد على المحدد الم

وعن أبي بوسف إحده الله: أنه محدس الأن ديب الحدير الظام لذم الخوعر المستحق، وقد وحد، وجه فاهر الرواية أن الحيس ملاك محتى المتبار الفطاع منافع تصب عند والا يجوز اللابن أن يسامي إلى هلاك واحد من أويه وأجد دم قال: إلا أن يحب عليهما لتفته وكل من يحير على العقم، وأبيء حيسه أباكان أو أماء أنا جدًا أو حدة، أو ووجاء الأن في ترك الإنفاق عيبهم سعى إلى إهلاكهم، ويجوز أن يحيس الوظ غضده إللاف الوقد، ويعاقب لدفع النف عن الذه

توضيهمه ؛ فن اللفاق إنها لهب عليه لأم لاده الصنغار . أم الإدت أو الوحال الكدار الزمني إذا شابوا معسوين ؛ لأمهم عاجرون عن الكسب، فيمام أ الإنعاق عسه ماهي

⁽١) وكلد في طاء وكان في الأصل م أ فلسع

إلى زهلاكهم ، علهذا يحبسون بذنك

و الكانب والعبد التناجر والعملي اخر المأذون له في الحسل عنزية ما وصعت للت أن المكانب ولأنه حراً بلك فإذا كان عنده من الكسب به يفدر على قضاء الدين، وقم يقص صار ظالماً ، فيستنجل العقومة، وكذلك العبد الباحر ، لأنه هو انخاطت يقضاه اللين من كسه

وأن الصبى الحرفقة ذكر في حض الواضع الدلام الناحر الدي لم يحتم بخزلة الرجل في الحيس، وذكو في يعص المراتبع لو أن غلامًا ناجراً لمويراهن الحلم استهالك مالا لمرجل و له دار وأوض، ولا أب له، ولا وضي، لم يحبس لذلك، ولكن إلى شده الدنسي جعل له وكيلا يسبع بعص ماله، حتى يوفي الطالب دينه، وإن كان له أب، أو وضي غن يحور يعه عليه، فإنه لحيس.

و بعض مشابعنا رحمهم القامات ابلى الحسر بطنق و جعلوه كالبائع • لأنه لزمه قضاء الدين، وبالاستناع حيار ظالماً : فيحيس ، ولأنه لو تم يحسن ، وعود، الناس منه دلك ، لابيابعونه حتى لا يمتح من فضاء الدين • فلا يكنهم الوضول إلى حقهم، فسرع الحسن تنبيعاً لعبي الإذن ، كما حوزل الإعارة والشيافة البسيرة منه ، حتى لا ينسد عنيه التجارة ، فهما أولى

أو تقول: يحسن تأديبًا حتى بضجر. ولا يعود تثله، لا أنا يكون عقوبة، فإنه ثيس من أهل هذا، كما أنه يُضرب على ترك الصلاة ناديدً، حتى يعناد الصلاء. هكذا فاله يعض المشايخ، وكان شيخ الإسلام، حمه الله يقول اليحبس العسفير إذا كاذ له وصى ناديبًا، حتى لايمود عثله، وليضحر الوصى حتى بنسارع إلى قضاء الدين؛ لأن الرصى يلامً^[1] عتى إيماء الصين في الحسن، فيضجر لاحمه، فيمجل في قضاء الدين، وحيس الصني لا مه

وزن لم يكن له أب أو وصلى، لا يحسس الان ثمَّة إغا حبس ناديكا وإضبجناراً للات، أو الوصلي ، وههنا لا يكن تحقيق معنى الإصبحار ، والحبس في الصبل، دام

⁽١) هكفة في طاء وكان في الأصل يع. يلازم.

⁽٢) مكذ في فاء وكان في الأصل وم الوصي

يتسرع للتأديب وحده سون الإصبحان، فلم يحبس لهدا، فأما إذا كان محمورًا عنيه، واستهلك الرجل مالا، فإن كان له أب، أو وصى، يحسى بديته؛ لأن فقداء الدين الذي على الصغير على أبه ووصيه، فبالامتناع بصير طالحًا، فيحس.

وإن لم يكن له أب، أو وصي، نصب الفاضي قيّما ليبح ماله بفنر الدين، ويوفي الغرماء حقهم؛ لأن الحسل جزاء منع المال مع الغدرة عليه عند استحقاق الفضاء، ولم يستحق عليه لمكان حجره، فلا بعاقب بالخسر، وأكن الفاضى يوفي الفرماء حقوفهم بالطريق الدي قذا.

1891- والعباد لا بحيس لولاه؟ لأن الولى لا يستوجب على عسده ديناه وكذلك لا يعيس المولى لعبده إذا لم يكن عليه دين؟ لأنه إذا لم يكن عليه دين، فكسبه ملك الولى، فكيم يستحق على الولى فضاء الذين إياه؟ فإل كان مديونًا حسس عبه؟ لأن اكتساب حق العوصاء، فإنما يحيس المولى لحق الغرصاء حتى يصعو اللى ديونهم عا عليه، ويجوز حس المولى لجانب الأجانب

1871 - ويحسبس مسولى الفكاتب للمكاتب إذا لم يكن اللين من جنس عدل الكتافة؛ لأنه إذا كان من جنس عدل الكتافة؛ لأنه إذا كان من جنس بدل الكتافة؛ لأنه إذا كان من غير جنس بدل الكتابة، هذم بكن للسكاتب ولاية مطالبة بذلك الدين، فأما إذا كان من غير جنس بدل الكتابة، فلا تقع المقاصة، والفكاتب في حق اكتسابه بمنزلة الخر، فبكون له مطالبة المولى بدلك، فيحس له عند مطله.

قال بعض مشايختا رحمهم الله البنيغي أذ لا يحبس المولى فيه أصلا الأن للمولى في مكاسبه حقاء فلم يتحقل الغلم من كل وجه بالمنع، والأصح ما ذكرنا أنه ليس للمولى استخلاص شيء من مكاسبه قصمه والمكاتب أحق من المولى يطالبه منى شاء، هاده منع حق يحبس له ، ولا يحبس المكاتب لمولا ، بدين الكتابة الأنه لا تصبير ظالمًا بالاستناع عن بدل الكتابة، فإن له أن لا يؤدى، ويرد عمه في الرق والحيس جراء الظلم، وتم يوجد.

وإن كان عليه دين غير بدل الكتابة، يحبس قيمة لأمه لا يتمكن من فسح ذلك. الدين، قال بعض مشايخة رحمهم أقه: يجب أن يكون الجواب فيسما سواء، فإذ في جميع الأحكام لم يعرق بنهما في حو المهابي، ألا تاق أن الكمالة بمثل الكتابة تسويل. اندالا نجوز الكفاية بديل آخر تصولي ضيف والحسم سيسا أنه متمكل مو إسفاظ الدين عن نقسه بأن يعجر نصفه فيرد وفيقًا، فيسمط الدير عدم ولكان في ظاهر الرواية لم يعشر بناءً على الحق في عام مداة من وجماء مخلاف مدتر الديران، فلا محيس في ما ووجما في سائر الديران، فلا محيس في ما ووجما في سائر الديران،

ولأنه الفاصلي إفر محسل الامبون إداء حرر القاصلي عن إيصال حو اللدعل إليه مدون الحسن و حتى إذا قدر لم يكن له الديجسمة الأنه لا ساجة إلى الحسن و ههدا دار على ذلك الأنه مثل متم عن أداد درل الكتابة، فالشاغلي أن يفسخ الكتابة، فيصل إليه الرفية ، دوسول الرفية كو صول بدل الكتابة، يحادث بي احراد لأدم متم على أداد درب الدين ، وتوجع على أداد بدل الكتابة، لسل للقاضلي أن يفسخ الكتاب، حلى تصل إليه الرفية، فدين الحيلي طريقًا للوصول إلى التقد،

فأد من المتعافد فالكتين إدايسجمان معان الأصيق، والأفسى مخبر في حسيع الدون إدخه أذى، وإذخه عجز عن نفسه، أو أسقط عن فقه، ولا يكن الإجابة عن الكفيل على هذا الوحم الأنه لا يفيد، فيصلب الكفائد، وقد، العلى بشتمل دين الكتابة وسال الديان، فلهذا سؤوا سيما.

وعده أبن حبيقة رحمه الله الانجور اللاه العالى مسامح الحدادود، فسحد إلى الانزليق في مسامح الحدادود، فسحد إلى الا الارتياز فيحسمه الأنه صاد ملهماً بارتكامه الكيوة شهادة هذا الشاهدة الأدورون العدالة شطرى الشهاهة وهي العدادة إن لم يوجد العدد، فصار كما لم وحد العدد درن العدالة الماذات مساورات إلى كما عهدال ۱۹۷۱۳ - ولا بحد سن العدة له في لدية والأرش؛ لأنه وجب أيسة خدا من عطياتهم، وقد أمكن إذا الديو من أهل الديوان، فلا معنى للحسن إذا لم يكونوا من أهل الديوان، والاعطاء لهم فيه يحبسون، لأن الدية في أموانهم، فيحبسون إذا مشعوا عن الأداء، لأنه تحقق طفيهم بمنع الحق عن المنتجل، فصار كسائر الديوان، فيحبسون.

18715 - وإن طلب المدعى الهدي في القيصياص، فيامنتاج عند المدعى مليمه وتكل، فإنه يحيد عند المدعى مليمه وتكل، فإنه يحيد عند المدعدة وقد موت المسألة الأنه يقضى عليه بالن بالتكول من الهدين في تقصاص بالنصى، فكان الهدين مستحفًا عليه لدنه، فيحيس عند الاستناع مده وكذلك في المص في القسامة.

1841- وبحيس الدعاور، للدين هم مخوفون على السلمين وأهل الفساد. حتى يعرف مند الشهور وأهل الفساد. حتى يعرف مند الشوية و والداعر من يقصد إيلاف أسود اللس في الدجن حتى تظهر كلاهما، وإذا كان يخته على الللم هذه في اليمس والمال، حيس في الدجن حتى تظهر منه الشوية في الأجس، أن الذف تعالى أمر في حتى قطاع الصريق بالخيس الدائم قوله تعالى : ﴿ أَوْ نُتُمُوهُ مِنَ الأَرْضَى ﴾ آلما أنه بخده والناس صهوعلى أهوالهيري الطريق، فكذه هنا يجب أيضًا الله يخاف منه.

ويشغى أن يكون للسناء مجلس على حدة، تموّراً عن العشق، وعن إلى حيهة: أن الواء تجيس في محيس السناء، ولكن تحقيقها الرحال؛ لأن الرحال أفقر على الحفظ من التساد، ولا تتسفق معنى الفتقافي، لحفظ.

18747 - وإذا حبس كفيل الرجل بأمره بالمال، فيلكفيل أنا يحبس الذي عبيه الأصل الالحميل أن يحبس الذي عبيه الأصل الأصل هو الدي أو تعه في هذه الورطة، فكان له أن يحسه، حتى يخسه عنه، ألا ترى أن الكفيل لوطوله بالكال، كان له أن بطاله الأصيل، فإذ لوزم كان له أن يطاله الأصيل، وإذ أخد من الكفيل ، كان أه أن بأخد من الأصيل، وطريقه ما ذاتا .

18717 - فإن حبس وجن في دين، فنحه حبر يظالميه بالدين، فيان القناضي. يتخرج الطائوب حشر يجسع ببنه وبين السفر : لأنه زنما يحسس بدين الأول بطرًا للأول حتى بصل إلى حقم، فلا ينظر له على وج، يصر بغيره؛ ولأنه لا مسرر على الأول في

Triffi edlinger (*)

الإخراج من السبين فسياع الدعوى عيه ، ثم بعد فيه انفلنا . بأنه مخرج من السجيء ويجمع بينه وبين المدحى ، فإن فامت لعمدعى بينة عادلت أعاده إلى السحن ، وكتب في ديرانه أنه محبوس بحرّ هذا المدعى أيضاً مع الأولى الآنه طهر أنه ظلمه بمنع حقه عنه . فاستعن الميس ليصبحر فيتسارع إلى قضاءه ، ولا تنافي بين أن يكون محبوس الأول والتاني ، فنهنه بحبسه لهما ، حتى يعضى دينهما حميمًا ، وتكن يبخى أن بكتبه في دينهما حميمًا ، وتكن يبخى دينهما حميمًا ، وتكن يبخى دينهما حميمًا ، وتكن يبخى أن بكتبه في ديوانه أنه محبوس بدين قلان وفلان بسميهما : حتى إذا قضى دين أحدهما يسفى محبوسًا بالأخر .

بالدين شهرين أو تلاتف سأل الفاضي عنه في السر، وإن شاه سأل عنه في السرآول ما يعبس الوجل يعبسه ، ذكر في كتاب الخوالة شهرين أو ثلاثة ، وذكر في بعض الواضع أربعة أشهر ، يحبسه ، ذكر في كتاب الخوالة شهرين أو ثلاثة ، وذكر في بعض الواضع أربعة أشهر ، حيفة شهراً ، وكرونة الطحاوى عن أبي حيفة شهراً ، وكرون من مشايخنا حسهم الله أحذو الرواية الطحاوى ، وبعض مشايخنا وحسمهم الله أخذو الرواية الطحاوى ، وبعض مشايخنا حسمهم الله أخذو الرواية الطحاوى ، وبعض مشايخنا حسمهم الله تعالى ، شكو عياته إلى الفاضى البؤس وضيق النققة ، وكان لينا عند جواب حسمه ، خلاة شهراً ، ثويسال ،

وين كان وقاحا عند جواب خصيمه ، وعرف قراده ورأى عليه علامة البساره حيسه أربعة أشهر إلى منتة أنهر ، شريسال ، ورن كان فيما بين ذلك حسه شهرين إلى ثلاثة أشهر ، لم يسال ، ويه يفتى الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين الرعباني وحمه الله ، وهو يحكي عن عبله شمس الأثمة الأوزجندي ، وكثير من مشابخنا رحمهم أطا قالون ليس في مدا تقدير لازم .

وى رواية هشام عن محمد رحمه الله ما يدل على هذا القول، فقد روى هشام عن محمد رحمه الله: أن الفاضى بسأل عن حال المجبوس، ولم يعتبر فى ذلك مله، وهذا الآن الخيس للإضجار، ودلك عا يختلف فيه أحوال الناس، فيكون دلك مفوضًا إلى رأى الفاضى، فإن وقع فى رأيه أن هذا الرجل بضحر بهذه الملاة، وبظهر المال، كان له مال، ولم بظهر بسأل عن حاله بعد ذلك، فإذا سأل عنه، وقام البينة على عسرته، أحد مه القديمي من المنجى . ولا يحتاج إلى لقط الشهادة ، بل ادا اخير بذلك نطى ، وراه حرد بشك تفة تقدل أحرجه نفوت من السجل د لأن ما بسيم سنين لاحت ، مكتبي الجاهرة الواحدة كالإحداد بالتراتيج والعرارة ، والقياد ذلك .

شم أدا مبال الشاجلي عبد قالد يستان عن أصل الحدر من حدرات ومن بحد لفلهم على المعاملة و لأن الإنهار على بحد لفلهم على المعاملة و لأن إليهم و المعاملة و لأن إليهم و المعاملة على خير و عدولة المعاملة على خير المعاملة على المعاملة على خير ا

عال شبخ الإنجام رصمانه في نبوح هذا المتوال من القافلي " ما حبسه احتداد . ولهن مواجده الأن الديهادة بالعدسار لمهادة بالديفي ، والديهاد والدقي أميدت ؟ . الحلحة، ذكان طفافلي أن يسال، ويعلمو براياء، ولكن لو مثال مع هذا كان الحواها، وأبنى الايمة عن القاص

لم إذا احتراله معسود فأخرجه الفاصل مو العسرد الا يحول إن الفاعل يايا. مالا مرت عساله را ورد الاثر عن رساول الشهج، ولأنه و ما يجهر رسال الجهالارماء أشكته الرفسول إلى حقمه لم تصليم العلازمة أنا يعوز معه حيث قاره ويكوم سعه لا يساومه واليس تمالورج منه في مراجع لأن ذاك حسارة ويس أدم في الخمورة هكذا فكر في الانجمال

و ذكر اين حمامه أن الردورة العن محمد وحمه الله الله قال بالديمي الذي ممس عن مصادد حيده ورد سنة عن بيشه اللاله و شيطرف به عن الأسواق والسكت من غير حرجه ، وعن باللا صراء المدد عن

وعن فيسرير بن أبي عدم عن منجسد رحمه لله قديرة فالوالعي المستر لصاحب الحراة أن ينزمه بحرث أحدة من الصورة فين لايا اللروع لا معرسه لما إلا من كسب يتم المدكن عنه حيد (حراك فيعة من الناسعي في مقدار قوله لوماً فلوماً وقواه الانساء علت الماري وراده علم أن ورحمن (كم بالري والان ويحمد)

والمحالية البنات موجودان والعمط

1841 - قال هشام مالت محمداً رحمه الله عن رجل أخرج من الحبس على تغليس، فرأى محمد وحمه أنه الملازمة مع التغليس، وأشار إلى المعني، فقال: موصع بدليل تقريعات المسألة، قال حشام وحمه في : قلت له : فإن كان الملازمة يصبر معتادًا، وهو من يكتب (ويسقى المله في طرقه)" أمر صاحب الحق أن يوكل غلامًا له، يكون معه و لا أمنعه عن طلب فلو فوت يومه له تعمل سوقه، قال: ولعبائه، وكذلك بن شاء ترك أبامًا، يعنى إن كان هذا المفلس، فم لازم على قمر ذلك، قلت له . فإن كان عاملا يصمل بله ، قال: طلب، فإن كان عاملا يصمل بله ، قال: إن كان صملا لا يقدر إلا على العلب خرج وطلب، فإن كان عبيله ملازمة ذهاب قونه، وقوت عباله أمرنه أن يغيم له كعيلا بنفسه، أم يخلى سبيله ، فليسترزق أفه.

وفي كتاب الأقضية أن إذا كان عمل الملزوم سقى الماء وتحره ليس لصاحب الحق أن ينحه من ذلك، ولكن إما أن يلزمه بنائيه أو أجيره، أو غلامه، إلا إذا كفاه نعقته ونققة عيماله، وأعطاه حيدة كان له أن يمسه عن ذلك؛ لأنه لا ضرر على الملازم في هذه الصورة.

وفيه أبضًا: ليس لصاحب الحق أن يمنع الملازم أن يدخل في بينه لغائط، أو غداه، إلا إذا اهطاه طغداه، وأعدً موضعًا آخر له لأجل الغائط، حبشه له أن يمنعه عن ذلك. حتى لايضرب عيني .

١٤٧٦ - وفي أنوادر أبي يوسف وحمه الله] إذا لازم الطالب المظلوب بشلامه
 أن يحبس مع الفلام، وقال: لا أحبس إلا مع الطالب، فله دلك إذا بي الفريم إلا .

وقيه أيضًا: إذا كان الطلوب أطوف بالطالب من غير حاجة، وعلم ذلك منه، كان للطائب أن يهيئ له يبنًا، ويلزمه فيه، ولكن إذا أعطاء نقفته، ونفقة عياله ؛ لأنه لا ضرر للمطلوب حينية.

١٤٧٢١ - وحكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله : أنَّ الطالب لا يلازم المعلموب

 ⁽⁴⁾ هكذا من تسخة ط ، وكان في الأصل. وبين الماء، وكان في سسخة م". وبسفي الماء لي طرف.

⁽٢) حكمًا في سبحة طأل وكان في الأصل ونسخة م : تأبي الغلام .

بالنمائي، لأن اللاز به بالنمايي لا يعدد الان فائدة اللازد، أن الطاوب إذا اكسب شيئا . عالمان وبا عد ذلك، والمبالي بهم ، فت الكسب، ولا يتوف وفي المال في يدوفها، حتى ثو قبال الرحل عمر بكسب في اللبائي، بلازد، في الدالي، ومسائل بعد عدا في -حق الواد الدارمة في اللبائل من غير فقال .

18977 - وهي منجهد وبحده الله أن للطالب الله الارجالة ومن وارار لموية، وه القائمي ببلارمته، ورالا فلساء إذا مناء مقراً خفه، فيزد قال العرم الحسيس، وأبي الطالب إلا مخزمة، فاراء ملازمة.

1877 - وعند أنه منتل هو ملازمة الوقاء قال: أنو هرويها أن أمر سواه حتى ملا مها: فقيل الإدائم فقير العرم على سرأة للا مهاد قال أقبل للدريها، الحجل سما مرأت الانكون في يواد بالوزكون أنت علي السماء أنو الكون أكثر فهي سبته هسسها وحدماء ومكري المدرم على الساب، على أنا¹² رفا تهرات المرأة وتقعيم، على البسر قه إلا ذلك وراد وراد بي رستم عن محمد والمات هاد أن الارامها في موضع لا يحلف عشها المدرة كالمداحد الأسوال ومحمد فات إلى تسالا واجلاد وإلا تدار باسنة والإداران.

والتحاصل الدين إلى يلا ماه الى وجاء عم والأمل على المساه أأوج ما داكر مالك وحده الداكر مالك ولي تحت الدين الدين إدام المهاد المنهود بعد معلى الدائم للمنار في تحت الدائم في الدائم الدين الدائم الدين الدين

والإوهالا والمنافي الأهس والسنانة أأراء وكالرافل سنجة أطأرا لوالكوف

التنبعي حفاظ فشرحتكم فارف

التجاري سنحة الأساعي العلمان

الحق أكثر إثبائاً، وكان أولى وأنول ونهويلك وخدد رحمه لله في شيء من الكت. العبة المتبادق "عمل الإفلاس

و ذكر الحصاف في كتاب الوقف: أنه يتمن أن يشهدوا أنه تقير لا علم له مالا ولا. هر سأ من العروض، يحرج بدلك ص حالة القعراء.

و حكن عن الفقية أبني نفاسم أنه قال ، طبقي أن شولو - إنه مشلس معدم لاتعلم به مالا سوى كسوته التي عليم. وثيار ، ليمه، ومد أخبره أمره في قسر والعلامية ، وهذا أم وأسم .

18778 - في قدت عسرته فالقاصى لا يتدبسه معا ذلك ما المربع و العمالا . لأم علم أنه ينظر بإنفاد الله تعالى ، على قالت الله على عمرته قبل الحسل ، على بقدلها الفائسي؟ هيم روايدان : في رواية : يقبل ، وهو احتسال التسخ الإسام الجلس أبي بكو محسد بالانفسل وحده التدويل ووية أحرى الايفيل ، وهو احتسال المستابح رحسهم الله ، لأنها فاست على النفى ، فيلا نفيل إلا إفا تبايدت بحزيد، في فا مصت في الحيس منه لو كان قدراً على القضاء لما أحمل من رة الحيس هذه للدة ، وتتسارع إلى قضاء المندى ولم يعنى ، فاتسارع إلى قضاء المندى ولم يعنى ، فاتسار ، فينا تأييات هذه البنة عويد، فينس .

ران قامت البينة على عسرته بحد ما مضت مدة في الحسن ، وكان الطالب غالله الماقفانين لا ينتظر حصور الفائل، بالي يُحراجه من السجود الأنه إذا لبناء عسرته كان استدامة حيسه طلماً و الفاضي نصب لدفع الظام الا لإنشاء ويخبى مبيئه ، ولكن يأخد منه تطيلاه الأنه و لم يأخذ منه كفيلا وقا يهرب ، فدعى حصر الغائب لا يتوصل إلى حقة طاللازمة وحير ما .

۱۹۷۲ - وإفاعان الرجع سحبوك بدين و منين، فأدى إلى أحدهما والم يحرج من السجن حتى بؤدي حق الأخراف فقالا سلاموى كان له أن مجيسه الأنه طلمه بمنع حقه عنه و فكان له أن يدير الجيس سلك .

والمحكفة في سيمه الداء والدايا في الأصل وتسخم م الشهوم

يغلقم الفاضي حتى يستونو للصخار ، لأد للصخار عبه تصيبًا، والفاضي عسس دائرًا انهم، فيسموني الهم لاجب، حقوقهم، ولا سقط حقهم بإسفاط الكيس، الأنه الولاة للكبر عليهم

1893 - ولا ينفرح المصوص في الدين لمجيء تسهر رمضيان، ولا لعظر، ولا تضميء ولا كلمية ، ولا لفيلاء تكنونه، ولا طبعة فريصة، ولا حصور حنازة بعض أهمه، وإن أعمى كفيلا مصيدة لأن الحيس (ما سرع للصحر، فيسمرع إلى فضاء الدين، وإلما يتحقه الصحر، إذ منه عن اخروج أصلا.

قال علم بيز ريد" وصمه الله ولا يعرج للبير الواقلين والمولد فيره الأله لا حق فهم عليه في ذلك الا فرد الله إذا مات للمسلم أب كافره أو أم كافرة، بشولي غسم وتكميته ودقه ، ولا يفعل ذلك بعرضاء فكذلك لا يحرج لعبرهما.

18979 وحكى من السبيح ألى بكر الإسكاف وحسماته أنه قال في محدو من السحر : إذا حن لم يعترجه السحر : إذا حن لم يعترجه المحكم من المحرج ، قبل أدا الترمي عليه التساطين إدا قبل التركيم عدد لا يحرج ، قبل أدا الترمي عليه التساطين إدا جي لا يُستي عبيه الشماعي ، فإذا سقط عنه القصاص حنومه لم لم يستقط عنه المعومة المحين ذا الجور 2 ألب الأن الترميان بشاري بالسبيث ، وأحله من كالمعيماً يلاعي ما بن منوط التصافين ، فأوجب ذلك مبهلاً و فدا الحيس بالشي بخلافه الأنه لا يتدري بالشيات .

⁽١) وهي الأصلي بريا

وذكر الخصاف رحمه الله في أدب القاضي". أن الحيوس في السبين إذا مرض مرضا أضناه ، إن كان له خادم يخلفه > لا يخرجه من السبير • لأن اخسس إعاضرع ليضجر قنيه ، فيتسازع إلى قضاء الدين ، وبالرض يزود الضجر ، فيزود مسارعته إلى فضاء الدين ، فلابحرج من السبين فهذا

1877A و لا يخرج فلمعالجة، فإن المعالجة في السجن وفي منزله سواء، وهكذا رُوي عن محمد رحمه الله حتى فيل له: وإن مات فيها، قال: وإن مات فيها، فقيل له: وإن لم يكن له من يحدمه أخرجوه، أو حيسوا عليه، قال: أخرجوه إذا؛ لأنه إذا لم يكن تمثّ من يرتضه وبها بموت بسببه، ولا يجوز إهلاكه؛ لمكان الدين، ألاثري أه إذا توجه الهلاك عليه بالمخمصة، كان له أن بدفعه بمال الخير، فكيف يجوز إهلاكه لأجل مال النبر؟

وعن أبى يوسف رحمه الله: أنه لا يخرجه من السجن؛ لأن الهلاك أو كان إلها يكون بسبب المرض، وأنه في الحيس وغيره مسواه، قلا معنى للإحراج، وذكر في الكيسانيات قال محمد وحمه الله: المجوس يبور في السجن، ولا يخرج إلى الحمام، لأنه ليس في الشوير إيطان من المدعى، وفيه إزالة النفت عنه، فأما لا يحرج المائر الحواجه وجاويته كما لا يخرج المائر الحواجه وطواحة في السجن فيطأهما، حيث لا يطلع عليه أحد؛ لأنه غير عنوع عن اقتضاء شهرة البطى، مكذات لا يتم عن اقتضاء شهرة البطى،

1874 - ودكير ابن شبيعاع في نوادره: عن الخيسن بن أبي سالك عن أبي بوسف عن أبي حبيفة وضي ابت عنهما قال: ينع المحبوس عن وطء الحوائر والإساء الأنه ليس من أصول الحوائج و ألاتري أن بدون ذلك يعيش ويبض، فيستم ليتضجر قلبه وفيتسارع إلى قضاء الذين و بخلاف الأكل واقترب الأنه لا حياة بلوتهساء فلو منع منهما كان سعيًا إلى إهلاكه وأنه لا يجوز و قال بعض مشايخنا رحمهم أثنة ولا يترك المحبوس حتى يأتي بوطاء، فيلقى تحته في السجن، حتى يكون ذلك أشق عليه، وأبلغ في الفجر، فيحصل المقصود.

• ١٤٧٣ - وهل يترك ليكتسب في السجر؟ اختلف فيه الشايخ وحمهم الله ، فال

معضهم: الابسع من الاكتسسانية في السبحن؛ الأن مينه نظرا من الحالس، من حالب المعين على من حالب المديون؛ الأنه يعنى على قسم وعياله، ولرب الدين، فإله إذا فضل منه شيء يصرف دلك البعاء وقال معضهم: يمنع من ذلك، وهو الأصبح، وإلله أنسار الخصاف رحمه الله؛ الأن المقصود من الحبس أن يصبح فينساع إلى قضاه الدين ولو ترك يكسس في السحى، الا يلحقه الصحر، والأن السجن يصبر عمولة الحانوت، فلا يضجر بالمقام فيم، قلا يحصل المتعمود.

1877 - رالا يمنع المستجود من دخول أهله وحيوله عليه ؛ لأنه يحتاج إلى دحولهم عليه فنشاورهم في قبصه الدين، ولا يتضور الطالب بدلك، ولا ينع عله، ولكن لا يُكتود من أن يكتوا فيه طوبلا، ولا أن يسكنوا منه ؛ لأنه يستأنس بهم، وبريل الوحشة عن عسه ، فلايلجمه الضجر في الحيس حينة.

1974 - ولا يستى تلفاضى أن نضرت مجبوساً في ذين، ولا يقيده والا يقيده والا يقيده والا يقيده والا يقيده وروي الأثر عن ابن مسجود رضى الله عنه ورؤي عن أبي حنيفة رحمه الله ما يلك عنى أن الفاضى أب يقيله والله ي روي عنه إذا حسن الفاضى رجلا في أمر قد استوجب الحيس، فأفر بحلا أو حد أو قصاص تزمه ذلك، وكذلك إن قيد مع ذلك، وقال الا أخر جك من السحر، وقال الا آخر القيد علك أو تصداق، وقد فيدًا وحبسه في حق، فما أفر به لزمه، وإن كان حبسه في غير حق، فهذا القول لنه تهديد، والا يجور ما أفر له في تلك الحالة

قال هشام: سمعت آبا برسف رحمه الله يقول: إذا قال المدعى عليه: لا أقر ولا أكثر ، فإن حمسه من يرى حبسه إدا قال: لا أقر ، ولا أذكر ، حتى يُقر أو يكر ، فأقر مي الحمس ، ألزمته الممال ، قال: وكان أم يوسف رحمه الله قال قبل ذلك: لا أثر مه المال، ثم وجع عن قوله - لا الزمه ، فال: لأم حبسته ليُقر أو ليُذكر ، فإن نماء أقر ، وإن شاء أحكر ، قال ، يُفا يطل إفراء إذا حبس ليقر ،

هذا لفظ أبي يوسف رحمه الله، وهو إنسارة إلى أن الحسن إدا كان لأجل الإفرار، كان اللحسوس مجراً على الإفرار، وإقرار اللجبر عليه باطل، فأما إذا كان العبس ليقر أو سكر، لم يكن سجبراً على الإقرار؛ لأن له أن ينكر، فينصح إفراره، فإن كسان هذا 1877 وذكر قصدات وسيمه فه في أدب الماضي . أن الفاضي إذا خاف على الحجيوس أن يقر من سجه على الحجيوس أن يقر من سجه حوله إلى سجن الصوص وداكان لا بخاف عليه منهم؟ لأن الماضي يحتاج إلى حمله ، وسجن الصوص أحصن ، والرفيه نأمة أكثر ، فيحول إله ، فإن كان بخاف عليه من جهة الصوص ! لا أنا بيته وين المدوم عداوة ، وعرف له لو حوله إليسم لقصدوه ، لا يحوله ؛ لأن قيه إهلاكه ، ومنا استحم عليه الهلاك .

1878 - قال محمد وحسه الله عن أي حنيفة وحمه الله . في وحل حبسه القائدة في وحل حبسه القائدي في وحل حبسه القاضي في دين فرحل طبع دواه به والذي وقاف أبو يوسف ومحمد وحمهما الله : يبيح العُروس وناها (" حن يوفي الفرم حقه.

1479 - اعلم بأن للحبوس في الدين إذ امتنع من قضاء الدين، وله مال ، قرن كان ماله من جس الدين، بأن كان ماله دراهم، والدين دراهم، فالقاضي يقضي دينه من دراهم بالإحلاف؛ لأن صاحب الدين لو طفر بهذه الدراهم، كان له أن بأحذها قضاء من دينه؛ لأنه ظفر بحيل حهه.

والأصل فيه قوله به كان فيضنه المرأه أبي سفيان: الحُدَى من مال أبي سفيان ما يكفيت وأوليك بالحروف الله فكان فيضنه القياضي دينا بها أماله راهم إعمالة له على حامة ما والقاصي والإية إعالة صاحب الحق على استيف حقد

وإلا كنان منال من خلاف جنس دينه. بأن كنال الدين دراهم، ومناله سروض، أو

^{﴿ ﴿ ﴾} هَكُمُ اللَّهِي الأَصْلِ وَهُ ، وَكَانِ لِي مَا دُونِ الْعَمَّالِ ا

 ⁽⁴⁾ أسرحه ابن ماحه في النبت (۲۲۹۳)، وإبن ما بابا في حراج بعد (۲۰۵۱) والدار أقاس بن النباء (۲۰۵۱) (۲۳۵) وظييم في الكبرى (۲۹۹۱) بابن سعده في الطبيقات (۱۸) (۲۳۷)، وذكر الس معرفي الديم (۲۷۷).

عماره أو تمانيره فعلي تُول أبي حنيفة رحمي الله عنه: لا يبيم العروض والعفاره وفي بيع الدنانير فينس واستحساله ولكنه يستلج حسمه إلى أن بيرم مصمه ويقضي الدين د وعندهما يبيع القاصي فنانيره وعروضه روابة واحدت وفي العقارره ايتان، ويكون البيع على الترتيب بيهم الدنانير أولاء ثم العروض ثم وتم على ما يأتي بياه، فبالأصل عندهما أن كل من وحب عليه حل ، و متنع من إيفاء ما صدر مستحقًا عليه ، وتلك مما تجرى فيه النباية، فإن القاضي يقرم مقامه في يعاه ذلك الحق المستحق عليه فيه، كالذمي إذا أسلم عبده، قان القاضي يحيره على البيع، فإن امنتع عن ذلك، فإن الفاضي ببيعه عليه ، وكالعنُون بعد منضى المدة بأمر ، القاضي بالتغريق ، قبان استنع عن ذلك ، قبان القاضي يفرق بينهماء وكدلك امرأة الذمي إذا أسلمتء هإن انقاضي يعرض الإسلام على الزوج، فإن أبي أمره بالتفريق، فإن امتنع دب منابه في التعريق، كذ ههما .

ولكن أبو حنيقة رضي اته عنه بقول اللمنحل عليه قضاء الدين أما يبع صله فغير مستبحق علمه 5 لأن الفائرة هم فيضاء الدين تميث بأسببات : منها الاستنفراهي والاستيهاب، وقبول الصدقة، والبيع بالسبئة، والاكتساب، طيس للفاضي أن بعين هاب البيم؛ لأو في ذلك إضراراً بالمدهى طيه. ألا ترى أن القياصي لا يزوح المدبونة ليقضم الدين من مهرها ، وإن كان بتوصل إلى قضاء الذين بذلك ؛ لأن النكاح لم يتعين غلبيا تعضاء الدبن

وكذلك لا يوجه للديون فيقضى الدين من الأجرة، وإذ كان بتوصل إلى فصاء الدين، لأن الإجمرة لم تنعين طريقًا لقصاء الدين، كذا ههنا، وهذا لأنه مادام حياء فالدبن واجب مي ذمه، لا تعلق له بماله، ولا يثبت للقاضي اليد عليه، فلابملث البيع.

وإن كان الدين دراهيم، وحاله دناجر، فالقياس أنَّ لا يقضي منه دينه في قول أبي حتيمة رضي الله عدد وفي الاستحسان بيبع اللمائير بالدراهم، ويقضى دينه صها، وجه الفياس أمهما جنسان محتلفان حقيقة وحكماء فلايكوناله أنايبيعها بذلك الدين كالعروض، ولا شت في خنلاف المجاسبة بنهما حقيقة، وكذلك في الحكم، فإنه لا يجري الريا بينهما.

وفي مسألتنا لمن لصاحب الدين أنا بأحدُ الدنائير مكان الدراهم، ولو كانا جنسًا

واحقاء لأحدها تدما فات: فيهما إداقية سال الديوم دراهم، وله دمايير، فيانا تمت احيلاف المحاشية بيهما، يسعى أن لا يكونو القاضي والاية السع و المادلة؛ لأنه تصرف في ملك تلديد توبير وضاء، وأنه لا يجرزه وصار كالعوارض والعقار،

وجه الاستهدائ النهما جسان مختلفان من حيث العبي، والهد الا يجرى الرفا يشهما، ولكنهما من حيث طالبة حنس واحد، فوسما حلقا للتفعيد والتصوف، ولهدا مكمل نصاب أحدمها بالأخير في الركاة، مكل حكم يرجع الى العمل فسهما جنسان وغيران فيه، وكل حكم يرجع إلى المالية حعلا فيه جسا واحدا، وحق صاحب الدين في العين فاس، والهذا لم يكي له ولاية الطالبة إلا بعين الدراجم، وإن كان له حق في المالية من وجه، ولكن من حيث إن حقه في العرب لا يتبت له حق الأخذ، ومن حيث إنه حقه عن طالبة، يتبت له حق الأخذ، فلايت له حق الأخذ، ومن حيث إنه حقه

دأت ولاية القاصي إما نتيت من حيث الدلية ، وحمد فيه المانية كشي، واحد، فكان أنه ولايه الصنارق، وصفها الدين ، وحد دهرنا على المجامع على بات الساومة ، ذكر على كشباب العين والعين أن حساحت الديانيس إذا طنسو سراهم من عليم عدين ، أو على العكس، كان له أن وأخذ هذا إيك مذهب أبي حوية رضي فه حدم.

14.77 وأنها على قول التي يوسف ومحمد، القاضى يبيع مال الديرو بذيه و الكل ربداً بمناير وإذا كان الدين دراهم، فيذا فضل الدير عن دلك، يسم العروص أولا دون العقارة لأن العروص أعدا دون العقارة لأن العروص أعدا دون العقارة لأن العروص أعدا له الدون عنده فإن لم يعرفها للديل، عه حيثه يبيع العقارة الما شوق دلك لا يبيع العقارة الأن العقارة أعد للاقتناء، فيمحقه ضرر بين في يجعه، فلا يبيع العقارة من عبر ضرورة، فإنا فصل الدين عن تمن العروص، أخفقت الضرورة، ديبيع العقارة من عبيد العقارة الدين من سمن العقارة وهذا على احدى الروابتين منهمه، وفي رواية أحرى لا يبيع العقارة في رمحة لدين منايدها عرى العائدة باستحداث الملك في العقارة في وقت فأما المروض مال معذ للسع وفواد المناج من يجها الدن والتنافس منايع في البيع وقال معمهم: على قولهما البدا يبيع ما يخشى عليه التوى والتنافس عروض، في يعرف التوى والتنافس عروض، في يعرف المناج من يبعها الدن والتنافس عروض، في يعرف المناج من يبعها التوى والتنافس عروض، في يعرف المنازة المناج من يبعها التوى والتنافس عروض، في يعرف التولي والتناف من عروض، في يعرف التحد، في مناج العقارة

والحاصل أن القاصي نصب تاظراً، فينهى أن ينظر للمديون، كما ينظر للفراما، فيريع ما كان أنظر اما ومريع ما يختلي عبد الناماء من الموصل أنظر من بيع ما لا يحتلى عليم، فيبعد أيم، قال: فول لم يضوئيته بالديون، بينج ما لا يختلي عليه الناف من العروض؛ لأنه أنظر من يبع العقار، فإن لم يفرئيت بالديون حينة بينع العقار.

۱۹۲۳۷ و إذا كان للمديون ليات بلبسها ، ويكنه أن يجنزي بدون ذلك ، فإنه يبيع تبايده وية تمي الدين للمديون ليات بلبسها ، ويكنه أن يجنزي بدون ذلك يبيع تبايده ويقتما ، وقضاء الدين فرض عليه ، وعلى هذا القياس إذا كان له مسكن ، ويكن أن يجمئزي بها دون دلك المسكن بيبع ذلك المسكن ويصرف بعض التمن إلى الغرماء ، ويشتري بالباني مسكنا لتعمد .

وعى هذا ذال مشايخة وحسهم الله: إنه يبع ما لا يحتاج إليه للمدل، حتى إنه يبع البدد عن المعالم، حتى إنه يبع البدد عن المعالم في المشام، وإقاكان له كانون من حديد، أو صمر، ببيحه ويتخذ كانونا من طين.

14774 - وعن محسد رحسه الله أن المعيون إذا وحد من بدينه إلى أجل، ولا يستدين ولا يقضى بدخل نحت فوله في الله الله وهذا الرائد الواجد بحل عرضه و ماله الله الله وهذا الأن الواجد لبس هو الغني، يق الواحد من يحكم قضاء الدين بهذا الطريق.

شم أى قدر يترك بنيديون من مائه، ويبدع ما سواه؟ نم بذكر محمد وحمه الله عذه المسألة في في، من الكتب، وفدروى س عمر بن عيد العزيز فيه ثلاث روايات، في رواية قال: بتوك ثيابه ومسكنه و خادمه ومركبه و لأنه بمحتاج إلى ذلك كله، وفي رواية أخرى قال: يترك ثيابه ومسكنه وخادمه، ويهذه الرواية أخد بعض الفضاة.

و في رواية قال: بياع جمعيع ماله، ويؤاجر، ويعمر ف غلته إلى غرساءه، وفي _____

 ⁽¹⁾ لمن أخر اجد. إلى مطل الواجد، يقال الوى فلائا ديمة ويديمه ليا: مطله.

 ⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه (۲۹۷۰) ولين ماجه في سنته (۲۶۲۷) راين أين شبية في معند (۲۶۲۸) راين أين شبية في معند (۲۸۸۵) والسائل في الكوري (۲۸۸۸ و ۱۲۸۸) والسائل في الكوري (۲۲۸۸) والمرافئ في المحم الرميط (۲۶۲۸) وأحمد في المحم الرميط (۲۲۷۸) وأحمد في المحم الرميط (۱۷۹۲۵) والمحمد في المحم الرميط (۱۷۹۲۵) والمحمد في المحم الرميط (۱۷۹۲۵) والمحمد في المحمد (۱۷۹۲۵) والمحمد (۱۷۹۲۵) و

ظاهر وواية أصحابه وحمهم الله لا يؤاجر إلا وواية رُوي هن أبي يوسف وحمه الله و وحد نظاهر الرواية أنه لم يتعلق حق الغوماء تسافع بدئه ، فلا يؤاجر ، ولكن أن أحر هو تفسيه ، وأخذ الآجرة ، يترك له قوت يومه وعياله ، ويصوف ما صوى ذلك إلى رب العدار .

و من الشخصاة من قبال: إن تباذ في موضع القر يباع ما قوق الإراره الأن هناك المفاجة إلى ستر العورة لا عير، وقد يحصل الإراره وإن كان في موضع البرده يترك قه حايد فع به صرر البرد حتى لا يبلغ جيفه وعمامته، ويبلغ ما سوى ذلك، ومن المشابخ وحسه الله من قبال. يترك له دلك من النباب، ويبلغ ما سوى ذلك، وحد الله ومنه من قبال المترك له دستين من اللهاب، ويبلغ ما سوى ذلك، حتى إذا عسل أحدهما المن الآخر، وهو احتيار شمس الأكمة السرخسي وحمد

16474 وفي نوافر ابن سماعة . عن سحدار حمدالله إرجل عليه دين وهو معسر، وله دين على ربيل سلماعة . عن سحدار حمدالله الجن يقاضا مال على معسر، وله دين على ربيل ملم ه، فإن اخاكم يحبس المعسر، حتى ينقاضا على الحاسر عامليه و وقف عن تقده في نقاضي هيم، وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا العاس دين على غريه، أخذ القاضي غريه بدينه، وقضى دين عرصاء.

1898 - وفيه أيضاً: رحل حيس في الكفائة بنفس رحل، تم علم أن المكفول بنفس رحل، تم علم أن المكفول بنفس غنائ بيعض الأضعار، قال: آمره أن يأخذ كفيلا بنفسه ، ويخرجه من السحن، حتى يحي مدندي كفل به وقسفك المحبوس باللدين إذا علم أنه لا مثال له في هذه البندة، وقه مثال في يعدة أخرى، يؤمر رب الدين أن يخرجه من السحن، ويأحذ منه كليلا بنفسه على قدر المسافة، ويقوره أن يبيع ماله، ويقصى دينه والم يذكره هم أن رسائدين في كان غذا، ورأيت في موضع آخر أن الفاضي يخرج المحبوس من السحن، ويأحذ منه كفيلا.

الحيسن عن أبي بوسف رحمه الله: إداباع أمين الفاضي عروص المذبون في دينه ، وقيض الشمن، وهلك، ثم استحق المبيع، يرجع المشتري على العرب، ويرجع الغريم على المطنوف ، ولا يرجع المتشري على المعلوب.

١٤٧٤٠ - وسجل إقرار المحجوس بالدين لغير وبعد أن يحنف بانله ما أخر به عملي وجاء التلاجئف وهاما قاوله أبي بوسف واضمه افتاء وإلذا أقر المحبوس بالبيعيء بحلف المنشري بالله أبدالشري مبدشراه صحيحك ودفع النسن إزهاد وماكان والراءت جته حوالته أعلم بانصواب

الفصل الثامن والعشرون فيما يقضى به القاضى، وفيما يرد قضاءه وما لا يرد

1878 - ما يعجب اعتباره في هذا الفصل شيئان: أحدهما: أن فضاء الفاضى منى اعتمد سببًا صحيحًا، ثم بطل السبب من يعد، لا ينظل القضاء؛ لأن بفاء السبب من يعد، لا ينظل القضاء؛ لأن بفاء السبب لم يشترط لبقاء الحكم، فكذا لا يشترط لبقاء القضاء، وإذا لبت عدم السبب من الأصل بعد رجوده من حبث الظاهر، فكذلك عند أبى حنيفة وأبى يوسف وحمهما الله الأحر، وعند أبى يوسف الأول - وهو قول معمد رحمه الله -. يبطل القضاء، وهي مسافة قضاء القاضى في المقود والفسوخ بمعمد رحمه الله معروفة، واللائي: أن استحقاق المبع على المشترى يوجب بنقه ونسخه في ظاهر الرواية.

وعن أبى حيفة رحمه اله: أن الخصومة من المستحق، وطلب الحكم من القاضى ذلك النفض، فينتقص به البيع، كما ينتقض بصريح النفض، حتى الإبعس إجازة المستحق بعد ذلك، عن أبي يوسف رحمه الله: أن أخذ الدين بحكم القاضى دليل الفسح والنفض، فينتقض به، حتى الاصمل إجازته بعد فلك، وفي ظاهر الرواية: الا يكون شيء من ذلك النقض، أمها الخصومة وظلب الحكم فالانيسا الا لبات الاستحقاق وإظهاره، والاستحقاق لو كان ثابنًا ظاهرًا وقت البيع، الا يتم انعقاد البيع، فظهوره في الانتهاء الأنه الا يوجب النقض، والقسخ أوالا، والأخذ محكم القاضى أبضًا محتمل يحتمل لتلوم والنامل، ويحتمل النقض والفسخ، والعقد جائز بيفين، فلا يثبت النقض بالشك.

۱۶۷۶۳ - قبال منجمه وجمه الله في الزيادات : وجل السكري من أخو جاربة ، ولم يقيضها ، حتى استحقها وجل بالبينة ، والبائع والمشترى حاضران ، وفضى القاضى بها للمستحق ، ثم ادعى البائع أو المشترى أن المستحق باعها من هذا البائع، وسلمه إليه ، ثم باعها البائع من الشنرى، وأقام البيئة ، قبلت بيئته ، فقد شوط محمد رحمه به في الكندب ليقصاء باحارمة لمستحق حصوة لدقع واستنزى، وأمه شرط لاؤم، متى لوحصر الدنع دون المشترى، أو حضر المسترى دون اليانع، فالقاضى لا يقصى بها للمستحق، وإنه كان كدلاد لان الدنع يداً، وللمشترى ملكاً، والناصى القضاء يبطل الملك والهد، فيكون قضاء عليهما، والقصاء منى العانب لا يحوو، فينششرط حضرتهما

3973 - ثم إذا قصى العاضى و خاربة المستحق، وأقام البائح أو الستوى سنة على ما بياب قدلت سنده و لأن القصاء بالاستحقاق لم ينفض ذلك السع مي ضعو الرواية، وهم السع بين البائح والمستوى، فكانا حصمر في إثبات هذا البيع و أما السائح فلأه يؤكله بدوى خارية أن السائح والمستوى، وكانا حصمر في إثبات هذا لبيع و أما السائح المسائح، وأبيا المسائح، وأبيا المسائح، وأبيا المسائح، وأبيا المسائح، وكان ملائح في المسائح، وأبيات الانتقال إلى بالعد و في من باعد في مساء فانتصب خصباً عن العد في حق إثبات الانتقال إلى وتعدى فلائم بحدج إلى إثبات الانتقال إلى وتعدى والانكان ألله إلا يعد إثبات الانتقال إلى وتعدى في حق إثبات الانتقال إليه والانتقال إلى وتعدى في حق إثبات الانتقال إليه ويعد بالمدة عدد إثبات الانتقال المنائح المنائح

وإدا فيدند هذه السنة فين أد البائع ، ع سك نفسه ، وأنها صدارت علوكة للمشترى، فإصر بستيمه إلى المنترى، وإذ لم يكن لهما بية على ما ادصاء وطلب نشترى من الدخلي أد يضبح العند بنهما لمحر البائع عن السنيم ، أجنم القاصي إلى ذلك ؛ لأذ محرّ للبائع عن نفسهم طلق المفسح ، أصله إذا أنق الدع ، أو عصد قبل النفي

قارا فسح القاضي العقد ويهما ، أبو وحد المائع بنا ، وأقامها على المستحق أنه كان السراعا ، وقد فسها من المستحق فيه أنا يبيعها من مدا الشعرى ، قصى القاض بالجارية المباتع ، وليس أن ينزعه المستوى أما فصاء الناحي بالحارية لليانع فطاهر ، وأما عدم الزام الشترى باعتبار أن العاشي فسح العقد ينهما يسبب قائده وهو عجز الباتع من السبب فصح النسح ، واعد، وشوت الملك لمائع في الحال الايستين أن العجز لم يكي ، بل كان أنه ارتفع ، وارتماع مديل القضاء معد نفاذ القضاء وصحته الايرجب يطلان القنضاء، كما لو قضى الغاضى بنسخ البيع بسبب العيب، شم زال العيب، أو فضى بالفرقة بسبب العنة، شم زال العنة، وقول محمد رحمه الله في الكتاب، ثم وجد البائع بينة، وأقامها على المشترى"، بشير إلى أن شرط فيول هذه البيئة إقامتها على المستعنى.

1849 - ولو كان الشترى قبض الجارية من البائع، واستحقها مستحن بالبيئة، فضى بها للمستحق، وبالنفرط ههنا حضرة المنشرى لا غير الاجتماع ملك الرقية والبد له، وينقض الفاض البيع بنهما على طاهر الرواية، إذا طلب المنشرى، وبوجع المتشرى بالنمن على البائع؛ لأن فلبيع استحق من يد المشرى بسب سابق على الشراء، فإن أقام البائع بعد ذلك بيئة على المستحق أنه كان المنزاها منه، وقبصها قبل أن يبيعها، فضى الفاضى بها قلبائع، وبطل نفض الفاضى، حتى كان لفائع أن بكزم الجارية المشترى؛ لأن الجارية إذا كانت مسلمة إلى المشترى، لم يكن قصاء الفاضى بالفسخ بسبب هجز البائع البائدة بين أن الملك لم يكن مستحقًا عليه، فاتعدم سبب الفسخ من الأصل، فأوجب بطلان القصاء لم يكن مستحقًا عليه، فاتعدم سبب الفسخ من الأصل، فأوجب بطلان القصاء بالفسخ، وهذا قول أبى بوسف الأول، وهو قول محمد، أما على قول أبى حنيفة وأبى يوسف الأول، وهو قول محمد، أما على قول أبى حنيفة وأبى يوسف الأول، وهو قول محمد، أما على قول أبى حنيفة وأبى يوسف الأول، وهو قول محمد، أما على قول أبى حنيفة وأبى يوسف أرأول الفصل.

ثم عند محمد رحمه الله: قا كان للبائع أن بلزم المشترى الجارية، وإن أبي، هل للمشترى الجارية، وإن أبي، هل للمشترى أن يأخذها من البائع إذا أبي البائع ذلك؟ لم يذكر هذا الفصل ههنا، ذال عشابخنا وحمهم الله: وبنيني أن لا يكون له ذلك، وإليه أشار بعد هذا؛ لأن المشترى لما ظليه من القاضى أن يفسخ العقد بنيسا، فقد رضى بانصاح البوع، والفسخ العقد من حقه إن ثم ينفسخ العقد عن حق البائع، فلهذا كان للبائع أن يلزم المشترى، ولا بكون للمشترى أن يلزم المشترى، ولا بكون المشترى، فلو أن الغاضى لم يفسخ العقد بنهما، وفكن البائع مع المشترى أجمع على الفسخ، حتى استحقت الجارية من يد المشترى، ثم أقام البائع منه المستحق على الفسخ، حتى المنحقت الجارية من يد

 ⁽١) هكفاض چميم النسخ، ولكن الظاهر ١٠ السنمي

يكون له أذ بازم المشتري بلا خلاف؛ لأن المسخ بالتراضي يثبت مطلعًا، ولا يبطل بعد

١٤٧٤٦ - وإن أراد الشتري أن ينفض البيع بعد الاستحقاق من غير فضاه ولا وضاده ليسي لدذلك فاللذهب أنه لابد تصبحة النقض ههيامن فيضياده أواتراض منهماء وهذا لأناحق المشتري ترزانعين بعد الاستحفاق على ظاهر الرواية ، وإذا العقد لمبتقص بجود الاستحقاق على ظاهر الروابة، فللشنر ي بالتفض يا يدنقل حقه من العين إلى الشمن، قلا يملك إلا بقصاء القاضي، أو برضاء خصمه، وهو نطير ما قلنا في العبد المغتموس: إذا أبق من بدالغاصب ، وأراد المالك أن يضمُّه قيمته ، ليسي له ذكك إلا بقضاء القاضي، أو يرضاه الغاصب.

وكالمك المغصوب إدا كالاشبائيا مثليًا، والقطع أوالعان، وأراد المالك أن يضمنن العاصب تيمنه ، ليس له ذلك إلا بعضاه أو رضه العاصب، والعني في الكال ما بينًا.

وإن كان المُشرى لم يطلب من الغاضي فسخ العقة. بعد الاستحقاق، ولكن طلب من البالع" أن يرد الشمن عليه ، وردُه عليه ، قم أقياء الباشع بينة على المستحق على ما ذكرناه وأخذ الجاريه من المستحق، ليس له أن ينزم المنشري إياها؛ لأن الإلزام بيتي على البيع، والبيع قد نفسخ بنهما بتراضيهما الأن المنترى بطلب لثمن رضي بالفسخ، وكفالك بإعطاء النمل رضي بالفسخ . والفسخ ينفذ بالتراضي، ويصبح بالتماطي ظاهراً وياطنًا، فلا يبغى للبائم ولاية الإنزام بمداذك.

١٤٧١٧ - وأو كنان البائع لم يرد النَّمن حتى خاصمة المُسترى إلى القناصي ، ففسخ العقد بينهما، والرم البائع الثمن للمشترى، فأخذ منه أو لم بأخذم، حتى أقام بينة على المستحق على ما قلتا، وأخلة الجارية، كان له أنَّ يلزم المتشرى عند محمد وأبي يوسف وحمهما الله الأول؛ لأن الفسخ هها، لو ثبت بالقضاء، والقضاء حصل بناء على سبب ظهر العدامه من الأصل، فأوجب بطلان الفضاء عند محمد وأبي يوسف رحمهما إلله الأول على ما من.

⁽¹⁾ هكذا في ظ والأصلي. وكان في م: أمثال مكان. أواله.

⁽٣) حكة التي ظاوم، وكان في الأصل: ولكن طليبي للناصي أن يرد الثمن عليه.

فرع محمد رحمه الله على الفعيل الأعير " وهو ما إذا رجم المنتري بالتمس على البائع بقضاء القاصيء فقال. ثر أقر النائع أبه نوى الفسخ حين رجع المشتري علمه و وباقي المماكة بحاله. لم يكن للماتم أن يلزم المشغري بلا خلاف؛ لأمه حين بوي العسم، فقد رضي بالمسح، والعقد مني الفسخ بالبراضي لا بعود أصلا، فقد ألب الفسخ من جهة السانع يجود البية، وذكر في الحاص لصغير أفي الشمري: اجارية إذا جحد الشراب وعزم الناتع على ترك الخصومة أباله أن يطأعك وأثبت الفسخ عجره عرم الناتج على الفسح. وهذا مشكل؛ لأد قسح شيء من العقود لايقع بحدرد البة، ألا ترى أنه لو كان في البيم خيار شوط أو خيار رؤية ، ونوى يقلبه بسح العقد ، لا ينهسج بمحرد ليثه

من منديجيا وحمهم أنه من قال: لم يرد محمد وحمه أنه بوي أنفسح أن يعصد وقلبه العسخ، وإنما أواد أن يظهر منه أمارات الوضاء والفسخ؛ لأن عرض الجاربة على السيع، أو وطنها بعد ما استردها من بدالمستحل بإقامة البيمة على محو ما بيما : ولكن هذا بعيدً ، فإنه وضع المسألة فيهما إذا أفر البائع أنه بوي المستخ ، حين رجم المُشتري عليه والشمراء والعرص على البيع، والوحاء لا يتصور في ملك الحارية ا لأل في بلك الحالة الجارية ملك المستحق، وفي يديه.

ومنهم من قال: فأويله أن الدامع حين ود الفيم على المُسْتري بوي مفسخ العقدة وهي مسألة الجامم الصغير عزم علم تراك خصومة بالوطء، فيكون الفسخ افترن به اللية لا تبجره البية

وقوله في الكتاب: أوي الفسخ حين رجع عليه المُشتري أواد به رجوعًا اتصل

ومنهم من قال: الفسخ مهنا وقع بفضاء القاضي، إلا أنَّ للناتم أنَّ يبين بالبيمة أنَّ المستخ لم يقع عند محمد رحمه الفاوايل برصف الأول، على نحواما بينًا، وهذا على لمه، فله تركه وله استيماءه، قايدًا عزم على المسبخ فقد ترك هذا الحق، فعملت بيسه في هذف أما الفسخ بقصاء العاضي.

١٤٧٤٨ - رجل الشري من أحر عبدًا بمالة ديبارة وقبضه وبناعه من أحره وقبضه الشاعري الثانيء ثم استحق رجل على المتمتري لثانيء فأقام المشتري التالي بهذا على

المستحق أنه كانا باهه من البائع الأوال بكداء وسلمه إليه ، والنائع الأوال باعد من ماتعه ، وسأمه إذِه، فيلت بيت في الناصر الرواية ؛ لأن بالاستحقاق لا يفسخ العقارد، فيفيت العقود موقرية ، فيحتاج الشمري الأحوالي نفريو الماك نسانع الأول والتاني ليندر ملكه الاستعباد خصاما فنهاء فهذه لينة فادنياس خصم عمي حصيره وليس فيه لغييل القصاء الأولدوس فبه تفرم لدو وقند أفامها لاعلى الوجه الذي استحتي عاره ومعبات ببنته وفضي بالفلام بالبقاء أبون للريض الندوي الأخرابية على ذلك والكان خاصها بالعد، وهو السُمْري الأول في منسن، وقصى عليه بقالك، شُه إذ اللُّمْ في الأول القام بيئة عظي أنه المستحق ، عمامن الملح الأول، ومملَّمه إليه قبل أن بيعه سم، والخذ العلام منه، هؤراله أنَّ بلز مالمشتري الماني؟ على قبول محمد وأمور بوسف وحملهما ته الأوان، لمه طَلَك، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسمه الأحواز فيمر له دلك ؛ لما ذكره

فإن مه بجيد النَّسري الأول بينة على ذبك، ورجع على النائع الأولُ بالشمر، وعضي له به عنيه، فأنه م طبائع الأول بينه على ذلك المستحل على ما ذكرت، وأحد الور، عن المُستحن، قادَ له أنَّ مَرَعِ المُستري عند محسد وأبي يوسف رحمهما إله الأول؛ لمَّا مراء وها يتسفنون الأول أدييرم منشوي الثاني؟ عند محيد وأم يوسف الأول دك أنه ليسر له دفلته الأن المشتري النامي لذرجع ملي الممتري الأول، فقد رضي لانسساء العقدينة وبين الشتري الأول، فاعتبح العند في حدد لكوريم يطهر الإنصاخ في حق المنسري الأول؛ لعدم الرضاء منه وولهذا الحبيج إلى القضة، عليه بالنمل، فإذ رجم هو على البائم الأول، فقد رضي بالفساح العقد، فيتم الفسام بيتهما متر صيهما، وقد ذكرت أن الفسح الحاصل عالم اضي بنيان معنقًا، علا ينطل عما (لك).

١٤٧٤٩ - رجل شهري مراجر فلامًا، وفيصه وبقد تصن. فيجاء مستحق واستحقه مراعاه المنشري بالبيماء وفضى القاضي بالعلام المستحقء ثبرأقاء المتشري بينة على السنجر أنه كان أمر البائد سبعه، فباهم بأمره، فلك يبشه و لأبه خصير فيه و لأنه بهذه الدينة تقرر ملكه وافياته ينست كوان البياتع وكملا من جبهة المستحق، وليبع الركولي بوحب الملك فلمتسرى، وليس فيه تغيير الفضاء الأول ، بل هو نقرير له : لأن بهم العبد بأبر السنجو إثا يعذ ياهمار منكعا عفيلت لهدا

فإنا لم يقم الشتري بينه على ذلك، ورجم على بائعة بالتمن، وقضى له يه، أمرإن البائم أقام بنة على المستحق أنه كان أمره ببيد هذا العبد قبل أن يبيعه، ينظر إن كان ما دفع المشتري عين ما فيضه منه، أو أمسك القيوض ورد مثله، أو استهلك للنسوض. وضمن مثله، لا تقبل بيته ؛ لأنه لا فائدة في قبول هذه البيُّنة ؛ لأنَّ ماندة القبول في هذه الصورة وأما إلزام المشتري الغلام أو استرداد ما دفع للمشتريء وكار ذلك ممتع ههناء أما إلزام انشتري الدلام فلأن الباثير لما أتبب الوكالة ظهر أن انستحق كان موكلا، وقد فسخ العقدمع المشتري حين جحد الشراء، والمشتري قد رضي بذلك الفسخ حين رجم بالنَّمَى على البائع، والعقد عني الفسخ فيما بين الموكن والمُشتري بمراضيهما ، فالوكيل لا يتمكن من إلزام المشترى ذلك العقد، عُرف ذلك في موضعه.

ولا وجه إلى الثاني؛ لأن العقد أن انفسخ قيما بين المركل والمُفتري بتراضيهما ، عاد الثمن إلى ملك الشترى، فإن كان فانمًا وجب على البائم، وهو الوكيل أن يود هينه إن شاء، وإنَّ شاء أمسيكه، وردَّ مثله، وإنَّ كانَ الوكيلِ قد استهلكه ضيمن مثله و لأنَّ ا الوكيل بضمن بالاستهلاك، فإنا دفع الوكيل للمشتري ما هو عين حفه، فلا يكون له ولاية الاستوداد.

وإن كان الثمن قد خلك عند الوكمل، وصمن الوكمل للمشتري متله من ماله و قبلت بينته ؛ لأنَّ له في هذه السينة فاندة، وهو استراده ما دفع إلى المُشتري؛ لأنَّ بهذه البينة ثبت أنه كنان وكيلاء وهلاك الشمن في بدائلو كيل لا يواجب عليه صمعنًا، فيظهر أن الشتري أخذما أخذبه يرحق فكالبالنوكيل ولاية الاسترداده فاهة البلت بينتمه وإذا فبلد بيسه يستردمن للشتري ما دفع إليه، فبأخيذ الغلام من المستحو ، ويدفع إلى المُثَمَري هند محمد وأبي يوسف وحمهما الله الأول.

قإل قبل: ينبخي أن لا يكون للوكيل ولاية أخذ الغلام من السنحق؛ لأن العقد الضمخ فيما بين الوكل والمشترى بتراضيهماء فلا بعوديعد ذلك، فتقبل بنته على استرداد ما دفع إلى التشري، لا على أخذ الغلام من المستحق، ويرجع المستحق بمثل ظَلَكُ الشَّمَنَ ، وينفعه إلى المُشتوي؛ لأنه تبيُّ أنه كان عاملًا للمستحقِّ^{ن ؟} ، فعند عدم

⁽¹⁾ وكان في الأصل العاكنة فلقيض عاملا للمستبعق.

منافعته العبلام للمشتبد للباء كون هيما البا الصدونين على مراوقع المنتفي بالدومر

قاللة اللكان إتمار صلى والصلخ بشاطأن لاستحفه فافرح في الأحراف فبدأ ألو الأمر إلى الروجعة غرومي الأحوور لاركود واصياء والسناق إغارهم والفسيد بنداط أن بمعلو المقدوص لعاء فإداال الأمر التي أبدلا بمصرفه والابكود واصبده فلابتفسح العقد برافسهما والمسج إلا ينفسح بقصاء العاصيء وقدافهر أناقصاء العافيي وقعاداته من الأنسان عند تحمد راحده مله و أمي يو منها الأغير

وأماعيلي قوقراني خيمة ونهيء سعب الارك قعينه الفاصي بالفساء بقداما إكل وحدر فلا يعود والعقد بعد ذلك والوشاء بهوائو كنواعام السواداد ووده الإراك يدرين الا على أحد لعالام من للسنجراء لداير فعالوكها على المستحق تمتار ذلك اشمن، ويعظمه راي الشنري : المادد ب

وإن كيان المنشري بالزائعيان ومرا العراء مع مشجو من بدالمنشري الأمو بالبيئة ، ه دجام المداريو الأحمر على المدنوي الأولى الدمن والفضي بعد فأناه فلنداي الأولى ببنا على العز المستحل البائع بالبيع، قامت بينه - لا ذكره، وبأحد العبد من يد الستحق، ومدامه تلتاتري الأخراصد محملاه أبرا بوامت وحمهما هذاه لأد فضاه القاصي بالتماح عسد منيا فالعرآن وقد العدم مايواحي بفيلان القفء وارتمام الفسخار

والدفن التسمري الأول مويجيد سنه مني دلك و ولكن وجع حالي بانعيه بقيمياء القالسيء أومعير فعساه تفاصيء وأقام لياته الأولائية عني المستحره فهبرعان والرجود التي دفريد في المسألة الأوالي دالأن المقد افتدين المساح بال فكشتري التالي ومول لمستري الأوارا لتراصيبهما غلي واحه لا بمحتمل العوده فخرج هواس النعراء لقي الكلاه في الجهل الأولى، وقد مو أفو حد فود

١٤٧٥٠ - وحد وهل مار آخر الحدرية بألف فرهبوا بلائه للمارتين والوقسطيمة اللومين والموأحدة أداراهن معيم إدد المرتبين والمحتهدا أأحن إنسان والملسهد المحار أعوران الرابل أفاه ببناعان الرهن، قبت بشعة لأناعات الرهن باي، فكانا حصيلًا فيما فقيل

⁽¹⁾ فاكت في فلم و تاريخي والصار مام ما والرامية

بيشه ويدفع العبيد إليم عبكون رهنًا عنده لأنه أثبت فيها ملك البدائف ما وحق الحبس، ولهذا كان أحق من البائع، فيكون أحق عُن ناتي اللك من سهته، وهل يتمكن الرئيل من فسنع هذا السع؟

رُوي عن محمد رحمه الله أنه يتمكن، ووجه دنث أنا حق المرتبي منزلة الملك، فإن المناب له ملك البد والحبس، ومن ماع ملك الغس، فإن أجازه المالك يشم البيم، وإن فسخه ينفسح، فهذا مثله، والصحيح أنه لا ينسلك؛ لأنه لا حق له حتى إذا أحاره كان المُمَّة وي مشملكًا العين على الراهي؛ لا على الرئين، وإغا الشاب للمرتبين حل ديم الضرر عن نفسه بالحبس إلى أن يصل دينه إليه، وهذا العني بوجب بوقيف العقد أما لا ينبت حق الفسخ، والمتنزي بالحيار، إلا فده مسخ؛ لأن التسبير فات سبب كان مند المائع، فيجعل كأن يم يكن، وإن شاء صبر حتى يعكها الوحر، فيأخذه، ولأن قوات الصليم بسبب يرحى زواله، فله أنا ينتظر ذلك، كما لو أبق العبد البيم قبل القيض، فإن الختار المأشران فسنخ العقداء وفسنخ الفاضي المعداء وقضي له بالثمن على البائم، شران السائع فيصل المرتهن الحالي، واستردها، ليس به أنهازم المشيتري؛ لأن فيصاء القاصلي الانفسخ اعتمد لله فلاهرآء وهو كونها مرهواته وهذا الهيمدم من الأصرر. بل زال بعد تحففه فلابوجب يطلان الفضاء عثى ماس

وقو كال الراجع قد فضي الدين، وقبض الحارية، فيرباعها من هذا المُشتري، فير إدائرتهن جحد العضام وقضي العاض له بالعبدوها، وطلب الشتري من القاضي أن يفسخ العفاد، و فسخ ، و دُاللَمن على المثنري، تم أقام البائع بيته على فضيا، الدين، واستردادها فبل البيع، وأحذها، وأراد أدينزم للشتري، هو له دلك؟ ولم في بعض سدة محمد وحده في أن المسألة على التعصير إن كان المشترى لم يقيضها حتى استحقها المرتهن ، أيس له فلنك؟ كأن قصاء الفاصي بالفسخ كان باعتبار سبب قائم ، وهو عجر البانع عن التسليم، وهذا مم يتعدم من الأصلي، بل أوافع بعد تحققه، ولا بوحب يطلان القعداء، وإذكان للمترى قسفيها، فله أن يلز والمشترى ، وعند محمد وأبي يدسف وحمهما اله الأوكي، خلافًا لأبي يوسف الاخواء لأن الحاربة إذا كانت مسلمة إني المشتري لم يكن قفياه القاصي بالفسخ باعبيار العجر عن السطيع. بل تكويها مرهونة، وهذا فيد انعدم من الأصل، فبنظل فضاء النقاضي عند متحمد وأبي يوسف رحسهما إلله

الاول على ما مو.

ووقع في بعض النسخ : أناله أه ينزم المتشرى عند محمد يآبي بوسف الأول مطلق من غير تفصيل ، وهكذا ذكر صاحب الكتاب، فهذا الإطلاق بدر على « لا ة الإنزاء عند محمد وأبي يوسف رحمهما الأول، سواء كانت الخارية مسلمة إلى المشترى، أو لم تكن، وهو الصحيح، أما إذا كانت الخارية مسلمه فلما فان، وأما إذا أب يكن مسلمة ؛ فلال عجز البائع عن التسليم قد العلم من الأصل؛ لأن عجز البائع عن التسليم؛ لكونها مرهونة، وقد العدم ذلك من الأصل - والله أعلم ما لعراف.

الفصل المتاسع والعشرون في بيان ما يحدث بعد إقامة البينة قبل الفضاء

1270 - قال محمد رحمه الله في الجامع عمد في يدى رجل ، جاه رجل ، وأدّى أنه عبده ، وأنكر صاحب البدد عواه ، فنخب الددى ليأتي بالشهود ، فباع صاحب البد العبد من رجل ، وسلمه إليه ، ثم أودع المسترى العبد من البائع ، وغاب ، ثم إن المدعى أعاد صاحب البد عند القاضي هذا ليفيم عليه المينة بحقه ، فهده المسألة على وحوه : إما إن علم القاصى عا صنع ذو البدأو لم يعلم ، ولكن أقر الدعى بذلك ، وفي الوجهين جميحًا لا خصومة للمدعى مع صاحب البدء و سيأتي حسر هذه المسائل في كناب الدعوى .

وكذلك إذا أقام صاحب الهديسة على إقرار المدعى مذلك و لأن التابت بالبينة إذا صبحت كالثابت عبالله فكأن الغاصى عابل إقرار المدعى بدلك، وإن لم يكن شيء من ذلك، ولكن صاحب اليد أقام بينة على ما صبح، وذكر أنه وديمة في بده كفلان بشراء، كان بعد الخصوصة، فإن القاضى لا يقبل بينته، ولا تندفع عنه الخصوصة، وإذا لم تندفع عنه خصوصة المدعى، وقضى القاضى عليه بالعبد بينة المدعى لو حضر المشترى بعد ذلك، وأقام البينة على الشراء من صاحب البد، الاسمع بينته؛ لأنه بدعى تلقى الملك من جهة ذى البد، وأللى ذكر با في دعوى البيع من الغائب، وإيداع العائب منه كذلك من جهة ذى البد، والذى ذكر با في دعوى البيع من الغائب، وإيداع العائب منه كذلك من جهة ذى البد، والذى ذكر با في دعوى البيع من الغائب، وإيداع العائب منه كذلك في دعوى الهية والصدافة.

ولو كانا القاضى لم يقض بلهادة نهوده المدعى حتى حضر المشترى دفع ذو البد العبد إليه، ويجعل الفاضى المشترى خصماً للعدعى، ولا يكلف المدعى إقامة البنة ؛ الأنا إقامته على ذى البد صحت ظاهراً، فلا يبطل بإقراد ذى البدء ويجعل المشترى كالوكيل من ذى البد، فإذا قضى القاضى بالعبد على المشترى للمدعى ببطل البيع الذى حرى بهدو بن ذى البد، ورجع عليه المشترى بالعبد المستحقق المبعم من بلد، وكذلك لرشهد على صاحب البدرجل واحد، ثر حضر الشمري، وديم العبد إليه، فأفام المدعى شاهدًا أخر على المُسترى، قضى له بالعبد، ولا يكلفه على إعادة الشاهد الأول.

وكدلك لو أن ذا اليدباع العبد من عبوه، ولم يسلمه إلى المسترى حتى حضر المدعى، فأقام الذي في بديه السبنة أنه ماغ من فلان. ولم بسطَّمه إليه، لا بلنفت إلى بينة -ذي البداء ويكون الجواب فيه كالجواب فيمة إذا أقام البينة على البيم والفيض، ثم الإبداع

١٤٧٥٣ - قال محمد رحمه الله في الجامع - وجل في بديه عبد، أقام رجل بيمة على أنه عبده، اشتراه من الذي في يده بألف درهم، ونقده الشمن، وأقام ذو اليدبيبة أنه عبد قلان، أو دعه فإن الخصومة لا تندفع عبه، وستأتى هذه المسألة مع أجناسها في كتاب الدعوى، فلو لم يقض الفاصي بالعبد للمدعى حتى حضر المقر له، وصدق ذا البد فيما أفر له به ، فالقاضي يأمر ذا البد بدغير العبد إلى المقر له ؛ لأن الإقرار من في البد وحد في حال العبد عاوك له ظاهرًا، تو بقضي القاضر بلدَّعي الشراء بالعبد، ولا يكاف إعادة البينة على الغرائم؛ لأن بينته صحت ظاهرًا؛ لكون ذي البد خصيمًا له من حيث الظاهر : ولم يبطل بإقرار ذي البد بالعبد للمفر له ؛ لأن إقراره حجة في حقه ، لا في حق غيره ، ربصير الغائب إذا حصر كانه هو الوكيل بالخصومة عن ذي البدة لأمه أثر له بلللك، والخصومة يكون إلى المالك، فقد فوض الخصومة إليه، وصار حاصل مسألتا في حق المدعى كانه أقام شاهدين على ذي البد بالشواء منه، فقبل أنَّ بزكي بينته، ويقبض له بالعبد، وكل ذو البدرجلا حتى بخاصم مع المدعى، ولو كنان كذلك كنان لا يكلف المدعى إعادة البينة تائبًا ، كذا مهما .

فإن قال المدعى: أنا أعبد البينة على المقراله، كان له ذلك، وكان المقضى عليه في هذه الحالة المقر له لا ذا البد، بخلاف ما إذا قال المدعى: أنا لا أعبد البينة، فإن المفضى عليه في هذه الصورة دو اليد لا المقر له .

والفرق أن المدَّعي إذا ثم يوضَّ بإصادة البيمة ، لم ينف أ إضرار ذي البيد في حق المُدعى؛ كبلا بلزمه إهادة البينة، فكان صاحب البدلج يفر بذلك، ولو لم يقر بذلك، كان المدعى عليه ذا البدع لأن البينة قامت عليه ، وحو لم يكن وكبلا عن المفر له ، فأما إذ!

قال: أنا أعلد الالتف فقد و في البطلان ما أفام من اللينة على في الله. ونفذ إلى اراذي البند في حق الذعي، فصدار القضي عليه في هذه الصورة القرائة، فلو أن الشاصي لير يتصر بالعبد للمدعى على الذي حضره حتى أقام الدي حضر ببنة أبه عبديء أودعيته من صاحب البد، أو لم يقم البنة على الإيداع فيلت بينه ، وبطلت بينة مدحى الشراء ؟ الأنا بينته تبين أذ المدعى أقام البيئة على عبر الخصيم، وهذه البيئة من رب العبداء فيلت لإثبات للناكال بالمدينة لأن سعاداني وهما واناك ثالب لعاظتمر البدء فلإحاج تام إلى البيئة لإثبات الملك لنفسه في الحبد، وإثبا تبل لإبطال بهية المدعى، فإذ رب العبدي أقاؤهم البينة أتسته أن المدعى أقاع البينة على غير خصيم، والبينة من صاحب البدعلي إيطال بية المدعى مغيولة ، كتما لو أقام البيبة أن شهود المدعى كفار ، أو عبيد ، أو محدودون بي فلف.

وإن أفام رب العبد بينة على ما قليا . فم أعاد مدعى الشراء البينة على رب العبد أن العبيد كنان لنذي فرزيديه وواته الشنراه منه بألف درهم وبشده التبدره فيهبذا على و جهور : وما إنَّا أعاد البينة على و ب العبد بعد ما قضي القاصي فرب العبد ببيته ، وفي عقالة وولا بقيل منته؛ لأن مدعى الشراء صار مغضب عليه من جهة وموالم والأن والمحالة إغا أقام البينة على مدعى الشراء، والمفصى عليه إذا أقام السنة في عان ما يفضى عليه، لانقبل بيته إلا أن بدعي تلفي الملك من جهة القضى له، ولم يوجد، كذا ههاء وإن كان في القضاء بقيل بية مدعى الشراء، مني أعادها على القرائد، ثم مها. ذُلاث مسائل " إحداما" ما ذكريا أن مدعى الشراء أقام شاهدين، وقبل القضاء له أقرا صاحب العبد بالعبد لإنسان، وصدَّفه المقر أله .

٣٤٧٥٣ - المسألة الثانية (إذا أقام للمعن شاهداً واحدًا على السواء من ذي الماء وأثر در البدعالصد لفلان الغائب، تم حضر فلان. وصلاًفي الفوك في إفراره، فإنديهم بنافع العبيد إلى المفر فعلاحه مركً في المسألة الأولى ، فإن اقام مدهى الشيراء ضاعناً أحراً على الشراء فضي بالعبدالله، ولا يكلمه القاصي إعادة الشاحد الأول على اللهراله؛ لمَّا قلت في الشياعدين في المسألة الأولى، ويكون انقيصي عليه ذو البيد دورة المقبر له ١ لأن الشاهد الأول قام على ذي البد، والشاهد اثناني قام على الله الماد وأمكن حمل المفراله باتعًا لذي البدع لآنه وضي بتقويض الحصومة إليه، فجعل الشاهد القائم على القرانه

فانمًا على ذي البد، ويكون الغرائه كالوقي إعلى ذي ليد، فأما لا يمكن أن يحمل الفائم على ذي البيد كالقبالم على المقرائية ﴿ لأنَّ المقرالَةُ لِم يرضُ أَسكُونَ ذَي البِيدِيَّاتُ عِنهُ مِن الخصومة، فلهذا جعلتا المضي عليه دا لبددون الله إله، وما ذكر محمد وحمه الله في الكتاب: أنَّ القَّاضي يفضي بشهادة شاهدين على رب العبد أراد بذلك الغضاء في حق الأخذ والانتزاع من يده. لا في حق القصاء باللك، بذلين أنه ذكر أنه المفر له لو أفاع ببية أن العبد عباء و فالمت ببنته ، ولو صار مقطعًا عليه لما فالتب سنه .

١٤٧٩٤ - المسأنة القائلة المدعى الشراء إذا لم يقم أبينة عالى ذي البدء حتى أقوا دوالبدأل العند نفلان لغائب أودعه اباءه تم حضر النفراله ، وصدقه ودفع العبد إليه عُمر أقام مدعى الشراء البينة على يقر له، وقصى القاضي بذلك، كان القصى عليه في هذه اللصورة المقرالعة لأن إفرار ذي البدقيل إقامة مانعي الشراة البيئة أصلا صحيح في حق الملاحي، إدائيس فيه إصوار بالمدعى، فتسحُّ وصار التابت بالإقرار كالثانث بالبينة، ولو أبت بالبينة أن اللك أم، أم أدعى الله عن أن العبد كان لملان أستراه منه يقضي له به . ويصبع اللغرالة مقصيًا عليه دون فتي البقاء كذا ههناء بخلاف السأنة الأولى والثانية الأن النَّمَ فراز ذي البدليريصيح في حق المدعى؛ لأنه لو صبح بطل ما أنام المدعى من البيناء. فينضروبه الملاعي بإعادة البينة .

١٤٧٥٥ - هذه الله منفقي الراب الذالي من دعوى الخاصر، وفي أخار دعوي الجنامين رجل في يديد دار جناء رحل، والأعن أنهنا داره، وطلب الشاضي من الدعي البناف فقاما من عند الفاضي، وباع المدعى عليه الدار من رجار، فبيعه صحيح حتى لو تقدُّما بعد ذلك إلى القاضي، وحاه للدعر بشهود يسهدون على أن الدار له، وقد علم فقاصي بييع للدعي عليه ، أو أقر المدعى بذلك، فلا خصومة بيسم، وإذ كانت الغار في بدائدهم عليه كدلف، وتو أفياء المدسي شاعد واحدًا، تم قاما مي عند الفاضيء فياع المدعى عليه الدار من رجل، فبيعه صحيح حتى لو تقدماً بعد ذلك إلى الغاصي، و جاه الله عني الكشَّاهة. الآخر ، فالقاضي لا يسلم خصومة الله عن فإذا علم الفاضي بالبيع ، أو أقبر اللاعي بدلك، ولو كمان المدعى أقيام لساهدين، فمحدلًا فيم يقض القياضي بشهادتهما وأثم فامامن عندالقاضي وباغ لللغي عمله العارمن اللاعي والايصلح للمه حتى لو تفطُّما بعد ذلك إلى القاضي، فالقاضي بقضي عليه بنِّك البينة، وإنَّ أقر الله عن

يبيعه وأو علم الفاضي بذلك و قريق الشاهد وبن الشاهدين.

وروى بن سنه اعة عن أبي يوسف رحسه الله أنه سنوكي بين المشاعد الواحد ياس الشاهدين، وأبطل بيع العص عليه، وبيته في الذمالين جميعًا، ووجه الفوق على ظاهر الوواية أنا بإقامة التماهدين إنا لبرتتيب حقيقة الحلك ثلمدعي في المدعى بدريثيت حق الملك لوجياد الحجة بكمالها ، وحل المنك للمدعى في المدعى مه ، وتم صحة بيع المدعن عليه صبانة لحق المدعى، فالمدعى إعا أفر ببيع باطل، والقاضي علم بيعًا باطلا، فلا يعبح ذلك دافعاً خصومة المدعى إما بإقامة الشاهد الواحد، كما لم يثب حقيقة المات اللمدهم لم يتبت حق الملك لنقصان في الحجة، فكان تصرف المدعى عليه حاصلا في خالص طكه مصح، فالمدعى أفر بيع صحيح، والقاضي علم يبعاً صحيحًا، فصلح هافعا خصومة المدعى

وقد قرق في هذه المسألة بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين، وفي مسألة الإفرار الَّتِي تَقَدُّم ذَكَّرُهُ ، وهو ما إذا ادعى رجل داراً في يدى رجل ، و أقام المدعى شاهداً واحداً ا أر تساهدي، ولم يقض القاصي بالدار بشهادة الشاهدين، مآثر المدعى بالدار لوجل أخره للرجاء المديمي بالشاهد الأخر، أو ظهرت عدالة الشاهدين. والدار في مدالمقر بعث والقاضي يقصى على للقرُّ ، وسوك بين الشاهدين وبين الشاهد الواحد .

والمعرق أن الإفرار وعماره وفي الإخسر الأصل أنه إذا تضمن إحماق الضرر بالغيره أنَّ بعنسر كَنْفُهَا في حَنْ ذلك الغيراء والإقرار بعد الشاهد الواحد تصمين إلحاق انضور ملله عيء فإنه مني صبح الإقبرار بلزم المدعى إعادة ما أقياه من انتهاهنا الواحد على المقر له ، هسي بمكه ذلك ، وعمس لا يمكنه ، فاعتمر كاذبًا في حل الله عن ، فلم يصح ، فأما البيع رما أشبه إنشاء تصرف، وتهمة الكذب لا يتألى في الإنشاءات، فلا يُكتب ودُبِهم من هذا الوجم، وطلبا للرد وجهَّا أخر، فقلنا: إذا تضمن تصرف للدعي عليه إيطال ملك، أو حق ملك، تُويدًا مستحفة على العير بودً، وما لاهلا، وبعد إقامة الشاهد الواحد لم يتضمن نصرفه إبطال شيء من ذلك، فلم بصح.

١٤٧٥٦ - وهي أنوادر هشام أعن محمد رحمه الله أرجل ادعى باراً في يدي رجل، وجحد الدعى عليه، فسأل الطالب البية، قدهب في طلب البينة، وماء المدعى عليه المناراء فالبيع جائراء وبن كالدقد أقام الكدعي البينة، شرباعها الكدعي عليه .

قال محمد رحمه الله : إن قدرت على المشترى أبطلت البيع ، وإن لم أقدر عليه ، وعائلت البيئة ، خبرت المدعى ، فهن شاه أخذ من البائع فيمشها ، وإن شاه وقف الأمر ، حتى بقدمه المشترى به .

۱۵۷۵ - قال: عبد في يدى رجل، ادعا، رجلان، كل واحد منهما يُقبِم البينة أنه عبده أودعه الذي هو في بديه، و ذو اليد يجمعه ظك أو لا يجعد، ولا يقر، بل يسكت، فلم يقض الغاضي بشهادة الشهود؛ لعدم ظهور عدم التهم، حتى أقر ذو البد لاحا، هما بعيته أنه عمله أو دعيه، قون القاضى بدقع العبد إلى المُقر له؛ لما مر، فؤذا علك الشهوذ أن قضى بالعبد بينهما نسفين.

وكان يسنى أن يقضى بجميع العبد للذى فم يشر له ذر البدد الأن المقر له ألصدي ذا البد فيما أقرء وأخل العبد صار العبد منكا له رقبة ويذاء فصار الفر له مع صاحبه بمنزلة الحارج مع ذى البند إذا أقامه السيئة على الملك الطائل، فيقضى بكل العسد للخارج، واعتبره بمد لو أفراذ البد الأحدمه قبل أن يفيما البينة، لم أقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى، كان العبد كله للذي لم يقر له در الين، لما فلتا فههنا كذلك.

والجواب: وهو الفرق بينما قبل إقامة البينة وبينما بعدها أن التزكية لا تجعل البينة حجة ، بل يظهر من ذلك الرقت أن كونها حجة منبئة للاستحقاق من ذلك الوقت ، فعتى كان الإفرار بعد إقامة المبينة ، فعند ظهور العدالة بظهر الاستحقاق في الإفرار ، فيظهر أن الإفرار كان باطلا لصدوره عن شخص ظهر أنه ليس بمالك، ومنى يظل الإقرار ، بطل التصديق فموورة؛ لأنه مبنى عليه ، فصار وجود الإفرار وعضمه عنزلة ، فأمه إذا كانت الشهادة بعد الإقرار ، فيظهو والمدالة لا يظهو الاستحقاق قبل الإقرار ، فلا يتبين بُطلان الإقرار ، وإذا لم يبطل الإقرار صار القراله صاحب بداء وغير القراله خارجًا ، فيقصى بيئة الخارج .

ولو أقام كل واحد من المدعيين شاهدًا واحدًا على ما الأعاد، فم أقر فو البديالعبد الأحدهما يدنع العبد إليه، ولا يبطل ما أقام كل واحد منهما من الشاهد الراحد، فإن أقام

⁽¹⁾ مكما في فناوم، وكان في الأصل: فإنا ظهرت عمالة الشهود

غير القراله شاهداً آخر، قضى بالعبد له ؟ لأن الشاهد الثابي مضاف إلى الشاهد الأولى، قصار أنه أقام شاهدين، ولم يقم الآخر إلا شاهداً واحداً، فإن لم يقضر له ، حتى جاء المقر له بشاهد أخر، قضى بالعبد يتهما تصعال ، لأن إقرار القرام، حق بالعدم فيما يرجع إلى إبطال ما ذعى من الشهادة.

18۷۵ - ولو العدم حقيقة، وأضاف كل واحد منهما إلى شهادة شاهد أخر، تضمى يبتهما، كما ههنا، إلا أن يقول الذي لم يقر له ذو الهذاقيل أن يفضى الفاصى بالعبد ببنهما نصفان، أنا أعيد شاهدى الأولى، وأقيمها مع الشاهد الاخر على المقرله قبل أن يفضى الفاضى بالعدلية بالمعدد به الأخر على المقرله قبل أن يفضى الفاضى بالمعدد ببنهما، فحيثة فيضى بكل العبد أنه؛ لأنه حيدته أبرأ ادا البدعن المخصوصة، وأبطل ما قام عليه من الشهادة، وعدم نفاد إقرار دى البد في حق غير المتر له إغا كان نظراً له كيلا بيطل ما أقام من الشهادة، والما رضى به نفاد، ووقع الدعوى بين لمقراله، وهو الخارج، فحد إقامها البنة بقضى للخارج.

ولو قال غير الفراله: فدمات شاهدى الأول، أو غاب، يُقال له: هات بشاهد أخر على القراله، يقال له: هات بشاهد أخر على القراله، يقضى التبكل العباد، فإذا أقام شاهداً أخو يضم الشائي مع الأول، فكان مونه وغيبته ويقاء حباً على السواء، فإذا أقام شاهداً أخو يضم الشائي مع الأول، فيقضى بالعبد كله له أن يقيم الفرائه شاهدين الخرام الشاهد الأول، أو يقيم شاهدين مستقلين، فيكون يسهما عرق بينما لو أقام غير المقراله شاهدين مستقلين على انفر له وسالو أقام المقراله شاهدين مستقلين على انفراله شاهدين مستقلين، منستقلين، بقضى بكل العبداله، وقال: إذا أقام المقراله شاهدين مستقلين، يقضى بالله العبداله، وقال: إذا أقام المقراله شاهدين مستقلين، يقضى بالله العبداله، وقال: إذا أقام المقراله شاهدين مستقلين، يقضى بالله بالهداء المناهدين مستقلين،

والفرق ينهما: وهم أن لغير المقركه أن يستألف لخصومة مع المقرك، ويبوئ القر عن الحصومة: الأن ما يدّعيه غير القركه في بدالمقركه، فإذا أقام شاهدين مستغلبون، فقد أبراً المقرء وخاصم انقركه، فصار القرئه خصماً، وهو ذو البد، وعبر المقركه خارج، فيضفي بالمسد للخارج، فأما المقركه الا يمكنه أن يجمل الذي ليس بمفركه خصساً، فيستأنف الخصومة معه؛ الآنه لا بدأ نغير الغرك، فاعتبر إقامة الشاعدين على الخصومة الأولى، فيقرا خارجين، فيقصى بالعبد بينهما لهدا فيان قبل ": إلى نم يمكن إن يجعل إقامة شاهدين مستغابين من العمر له على سبيل السندات الخصر مذا مع بكن ال يجعل المناف العبد عليه يكنه أن يحمل هذا مم يعالا لما أثام غير المقر له من الشاهد الأول الذي أقامها على المتر كما جعل فيما تقدم، وهو ما إذا أذعى رجل على ذي اليد الشراء منه، وأقام البيئة على ذاك، وادعى فو البد أنه لقالان أو دعه وقبل أنا يقضى القاضى ببيئته مدعى الشراء حصر فلان، وأدم لبيئة أنه له أودعه من في البد في يقالك أن يتا بطل به ببيئة مدعى الشراء حصر فلان، وأدم لبيئة أنه له أودعه من في البدائية بالمناف الشراء حصر فلان، وأدم لبيئة أنه له أودعه المناف ا

والحواب ثمة أمكن قبول بينته على إيطال بينة مدعى الشراء؛ أن المقر ببيت يُنيت أن مدعى الشراء أقام البينة على مودع، وهو عادب. ويدة المدعى على المودع حال غية المؤدع باطلاق فأمكن قبول بينه الإيطال بينة المدعى، أما في مسألتنا لايمكن قبول بينة المقر له هلى إيطال ما أفام على المفوله من الشاهدين؛ لأن أكثر ما في الباب أنه بجب أن غير القرالة أفام البينة على المودع، لكن القرالة حاضر، وبينة المدعى على المقراحال حصرة المودع مقبولة، والهدا افترقال

1879 عبد في بدرجل أقام : جلال، كل واحد الهمد الهبية على أنه عبده أودته إياه، وذو اليد جاحد أو ساكات القصي بالعداء بنوما للالفائل، فم إن أحدهما أقام على صاحبه للك البيئة ، ولا يقضى له على صاحبه بنك البيئة بشيء الأن كل واحد منهما صار مفضياً عليه في النميب الذي على صاحبه بنك البيئة بشيء الأن كل واحد منهما صار مفضياً عليه في النميب الذي فضى به للصاحبه الأنه بيئته استحق الكل، ولو لا بيئا صاحبه لقضى به يكل العبيد، فقار مو مقصيا عليه في ثبيء لا يصبر مقضياً عليه في ثبيء لا يصبر مقضياً لله في عين ذلك الشرية!

فيان قبل. كيف يجمل كل واحد من المدهيين مقضيا عليه في النسف الذي. أصاحبه ، وأبريكن له في الصف ملك فل القضاء لصاحبه؟

⁽١) هَكُمْ فِي هِمْ وَكَانَ فِي الأَمْمِلِ: بَوْدَ فِكُونَ.

⁽٢) وكالا في الأصل: مدعى الشراء عصر.

^(*) وبي م. من لميت

⁽¹⁾ حكة في طاء وكاناهي الأصل وم. في فير دلك النبيء

ويو أماكن بالله احتمها، ولم تعمل يه الأحراء أو لويقم الأحراء مداً أصلاه أو أقام شاهداً واحداً وفقض له قن هدالاً بيته نبرحاء الاخرابية عادلة قصى له بعد أنه لم بصر مقصيًا عليه له من جهة صاحبه الأنه لم يكن أه في القاشدية لاحقيقة الملالات والاحق المنك لعدم الحجة الموجة للمصاح، والقصاء على الإنسان بوالة الاستحقاق التاليات له، فرد الم يكن احق تابناً له كرف تعمول إذائه عملم أنه فم يصو مفضيًا عليه، وسبع دعواد وليته بعد دلك.

وبو أقام أحدهم، المنتقد فلم ترك به حتى أقد در البدأت العبد للدى لمرضم البيئة أودعه إبود، ودفع القدض العبد إلى القوائد، ثم زكيت بيت التي تقامها، وأحد صاحب المهنة العبد من القوائد، تم إن القوائد أتي بيئة أنه عدد أودعه إياه در البعد فنات بيشه، وقصى له بالعبد، لأن المنوائد لم يصر مفضياً عبد، لأن بنة غير المقرب فامت على ذن البار، وجول لله أنه دلوكين ضعة لما مرأ

ون قبور. الملك ثبت للمفران بإقرار ذي اليد، وسعدين المقراله إيام، مم سنحل عابه والقضاء بينة المدعى، فبحعل القرائه لقصيًا عابه؟

فقتا: وقرام دي اليد كان بعد إقامة الساموي والبيئة على ذي البعد وعدد ظهور عدالة الشهود، لمن الاستحقاق من وقت الشهادة، فرنهم أم إقرار دي البد كان باطلاء لأنه ظهر أنه لم يكن سالكا للعبيد، وإذا بصل إقراره مطل تصديق المقرانه و تكريه ماه عدم وإذا علل الإفرار والتصديق صار وجوده والعدم عنزلة.

وبن عدما وراقي السالة بحاله كال المتصى عليه الدي كان العسد في عدد هوان القر له الكذا هيف وكذا لو أقام القراله الدينة على ما ذكر با قبل القضاء للساحيه بيبنة بعسى المسفوال، ويبطل بينه مما صدد الآل بينة القراله ظهر أن بينة صاحبه قادت على مودح القرال، وهو ليس بحصر، والبية عني فساد على عبر خصم كاذ باطلا. هيان قيل البية المدعى متراق من على موضع للعراقة إلى الميطل إداكان الشرائه لاالدان و المائل المرائد والمائلة و والمنه وقامة أذراة على موضعه أما إداكان حاصراً كانت للشولة فيما تقدم، ونكون وقامة البيئة على المرائدة على المر العبة على الموقع المقرالات والمقرالة حاصر وقات إقامة اللبيئة هليم، كإقامة البيئة على المرائدة المائلة على المرائدة وهيئنا المرائدة المائلة على المرائدة المائلة المائلة على المرائدة المائلة الم

قساء القرالة وإذا كان خاصراً وقت زقامة البيئة على الذي نان العبد في بلاء حقيقه هناء لكنه فالله حقولة الإنساء من مخصه للمدعى وقب إقامة البيئة والأسالم بكل لمسئر له في المسئد لا ملك، والاحل، والسريقيت له رياده خصوصة بسدا الحيد من بيئا سائر الأحالياء وهو كواه حال أو أقام شاها، واحداً ويفسل له وقسل شهاء فسائر شاها، عاب حكماء بخلاف ما تقدم الأن لمة بن لم بكل للمقراله صفية الملك، ولاحق الملك بإقامة النادل بلاح حدد الكراك ويلاة خسوصة في هذا العبد عن بن سائر الاحالياء الأه صار بحال بستحق هذا المد بإقامة شاهد واحد، وكانت حصوصة محتبر، وقت إقامة المدعى البيئة على مودعة الكان حاصر احتبرة واعتباراً والعالف ما بحدرات على مؤمل الماركة

هان قال المدعى وهو عمر القرائم: المأعيد شهويتي على المعرائم على بيشه؟ ههذا على وجهيل إن كال ذات بعد ما قضى سية القرائد الانسط بيئة المدعى الآن حمار مقصة عليه سنة القرائم، وإن كان ذات قبل الفصاء بيئة المقرائم قست بيئة المدعى؟ لأنه لم يصر مفقيل عليه عليم بقضى المرجميع العدد؟ لأنه الاأساد الميثان فقا أثر أدا الند عن الحصومة ، ورضى سفد إفرازه ، فاستأنف اختصومة مع القرائم على ما مراء فيفررت يد القرائم و احتمع بيئة الحارج وبيئة ذي لميد، فكانت بيئة الخارج أوالي ، الفيول - والته أما يا المعراب-.

القصل الثلاثون

في بيانا من بشترط حضوره لسماع الخصومة والبينة وحكم القاضي وما يتصل بدنك عليه، وقيام بعض أهل الحق عن البعض في إقامة البينة

1874- إذا استنحل العبد من يدمشتريه بظلك المطلق، وقضى الفاضى بالعبد للمستحق، وقضى الفاضى بالعبد للمستحق، وقضى المائم الباتع المستحق، وقضى المستحق، وتع ماضلا، ولبس لك البيئة أن هذا العبد تتج في ملكي من أمش، وإن الغضاء للمستحق، وتع ماضلا، ولبس لك حق الرحوع على بالقمس فعلت بيئته؛ لأنه بهذه البيئة بلغ مستحقاق الشمن، فكان خصمًا في إقامتها، وقبلت بيئته، وكذلك إذا كان أقام البائع البنة على أن هذا العبد شع في ملك بائع من أمته، قبلك بيئته إذا أفاما بحصرة المستحق؛ لا قلنا.

فإذ قبل: كيف نقبل بينة البائع في هاتين الصورتين، وأن البائع صار مقصيًا عليه بالقضاء، كيف تعبل بينة من للمي دو اليد اللك من جهته؟

قلما: تعم البائع صار مفصياً عنيه . ولكن يطلك المطلق لا بالنتاج ، والبائع ههنا لا يقيم البينة على الخلف الطائق، وإنحا يقيم البينة على النتاج ، والمقضى هلبه مجهة إلى تقبل "قبينته في الجهة التي صار مفضياً عليه ، لا في جهة أخرى . ألا ترى أن من ادعى دامة في يد إنسان ملكاً مطلطاً ، وصاحب البد بذعى النتاج ، فلم يجد بينة على النتاج ، وأقامها ، قبلت حتى قضى بالدامة للمستحق لم وحد صاحب البد بينة على النتاج ، وأقامها ، قبلت بينته ، وقصى بالدامة له ، وإن صار ذوالبد مفضياً عليه ؛ لأنه صار مقصياً عليه بالملك لا بالنتاج ، فقبات بنته على النتاج لهذا

ثم إن محمداً وحمه الله شرط حضوة المستحق لقبول هذه البينة من البالع ، ويعض مشايخنا رحمهم الله أبو اذلك ، وقالوا : يشغى أن لا بشترط حضوة المستحق ، وهكفا حكى شمس الأنمة السرخسي رحمه الله بفرغانه ، وهذه لأن هذه البينة من البائم لدفع

⁽¹⁾ مكفا في ط، وقال في الأصل وم: إثنا لا يقبل

المسحقاق الفلندي النجرجي نفسه وارفدا معني بخص فسماي والهلا حاجة وليرافهتراط حضرة المبتحق ويعض مبايحه رحمهمانه فالوار لابل حصره المناحل تمرها كمة لأشافر هجاء موجاءه الله في لأن ها ما أراية تتحارل إلى المستحق، فإن هذه استة على قيالت بأحد المقتري لعبد من المبتحيء فلا بدمل حضوته "، وقيل على فياس فول محمد رحمه انه وأبي بوسند الآخر حضرة المشحق تبرطاء وعلى قباس فول أبي حبيفة وأمي بوسف وحمهمالة الأول لابسترط حضرمه وهذا القول أنسه وأظهر

ورجه ذلك أنا نضاه القياصي بالعدد للمستحق بررحيه الصيارة لفذ طاهراً الا باطنًا، والقسم العقد ظاهرًا لا باطنتاء فكإن للمثنولي أن يأخذ العبد من المبينجي، فهذه البينة تتحدي إلى المستحق ، فيشهر له حصرته ، فأما عام إفوال أبي حنيفية وأبي يوسف الأول: فقضاء أتناضى نفد ظاهرًا وباطال والنسبع العقد فناهرًا وماطُّك فالإيتمكار الكترى من أحفال مام من المستحق، فهذه الله فالانتخاص إلى المستحق، ولا يشتوها حصراتان

ا ١٤٧٤- قال في ألمان يدات : وإداملت ي مرجعا إمر أحر جارية، ولويفيضها حين استحقها رحن بالبية، فالفاص لا مسمرينة المسحق، ولا يقضي له بالحاربة ما الم يحضر البائع المنشريء وقط موات هذه المسأنة في الفصار التقادم، وم كان الاستحقاق بعد الفيض لا يشترط حضرة الدائم، وفي دعوى المستأخر بسترط حضرة الأجو والمستأجرة لأداللك للأجراء والبداللحسنأجراء وكالدك في فعري الرهن يتبشرها حضرة فراهي والمرتين ٩ لأن الملك للواهي، والبد للمرتين.

١٤٧٦٢ - وإذا أراد التنفيع الأحد بالتسعة، وهان ذلك قبل فيض المنترى، يسترط حضرة النائع والمستري للفضاء بالشفعة الأن نقلك للمنستريء والبدلليانوء وإذا استحق فلستعار رجل مانينة وينشرط قافضاهاه حضرة الهير وبالسنعير جميعا

وفي دعوى الصباع فل بشتره حضرة الرارض التلا ختلف الشايع : حمهم الله جيحا بعضاهم شرطوك ويعصلهم لم يشترطوك ويعضلهم فالواداري كان السرامن قملهم

الاكا مكفاني الأسل وقادمي مرطاه حضام

⁽٢) مكذ في م وقده كلارض الأصل غو دعي

يشترط حضرتهم، لانهم مستأجرون للاراضي، وإن كنان اليدر من قبل رب الارض، لا بشترط حصرتهم؛ لأنهم أجرأ رب الأرض، وكذلك اعتلف المشايخ رحمهم الله في البتراط حضرة غلة دار أن در دعري سمحها

١٤٧٦٣ - وإذا ادعى رجل مكاح امرأة، ولها زوج ظاهر يشترط حضرة الزوج الظاهر لسماع الدعوي والبيئة، وإذا مات الرجل ونوك أشباء يمكن تقلها، وعليه دبي مستخرق لتركته . وليس له وارث ولا وصي . فالقاضي ينصب " له وصيًّا لبيع نركته . ولا يشترط إحضار المتركة لنصب الوصيء وهل يشترط إحضارها لإثبات التركة؟ فقد فيل: يشترط، وقد قبل: لا يشتوط.

وإذا أنام البيبة على إقلاس للحيوس، لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين"؟ ولكن إن كان رب الدين حاضراً أو وكيله حاصراً، فالفاضي يطالقه بكفيل.

١٤٧٦٤ - ذكر الخصاف وحمه الله في أدب القاضي : وجل قدم وجلا إلى الفاضي، وقال: إلى زوجت ابنتي من هذا على صداق كذا بأمرها وهي بكو، وأنا أريد صداقها، قان أنر الزوج النكاح والمهر، ولم يدَّع الدخول بها، فالقاضي بأمر الزوج أنَّ يدنع المهر إلى الأب، ولا يشترط إحضار المرأة هندلبي حنيقة رحمه افه ومحمد، وهو قول أبي يوسف الأول، وقال زفر رحمه الله: بشترط حضرتها، وهو فوله أبي يوسف رحمه الله أخراء والصحيح قول أبي حنيفة ومحمده لأذ العادة الظاهرة فيما بين الناس أن الزوج بُسليم الصداق ولا، ويجهز الولي المرأة بذلك، ثم يسلمها مع جهازه إلى الزوج، فصار الزوج راضيًا بتأخير تسليم المرأة، فلا معنى لاسترط إحضارها.

١٤٧٦٥ - ولو ادعى رجل على صفير شيئًا، وله وصلى حاضر، يوبديه الصغير للحجور عليه، لا يشترط حضرة الصغير، هكلًا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب القسيمية ، ولم يقتصل بينما إذا كيان المدعى بددينًا أو عبنًا ، وجب الدين بمباشرة هذا الوصلي، أو وجِب لا بمباشرته، وذكر الناطفي في أجناسه: إذا كان الدين واجدًا عباشرة هذا انصبيء لا يشترط إحضار الصغير.

⁽¹⁾ وفي الأصل: يتصب.

⁽⁷⁾ وكان في تسخة ط: الدعوي

التفيل كالرجلاس بليوط حمية والمنسخ الخصواء - A+ -

ومي أدب القاضي اللخصاف: إذا وقم الدعوي على الصبي المحجور ، إذا فع يكن للمدعى ميتة، لا يكون له حق إحضار الصغير ، وإن كان للمدعى بيئة، والمدعى يدس الاستبلاك، فله حق إحضاره؛ لأن الصبي مؤاخذ بأنماله، والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه، فكان له حق إحضاره، ولكن يحصر معه أبوه حتى إذا لرم الصبي شرورة دي عنه أبوومن ماله .

و في أكتاب الأفضية": أن إحضار الصبي في الدعاوي شرط ، ويعض التأخرين من مشابخه وحمهم اله من شيرط ذلك، سواء كان الصغير مدعيًا أو مدهى عليه، ومنهم من أبي دلك.

و إذا لم يكن للمسمى و صيء فطلب المدعى من الشاضي أن يتحب عنه وصبًّا ، أجابه الغاص الريذلك، ومشترط حضرة الصغير عبدنصب الوصل بلاشبارة إليه، حكفا ذكر فر القتاوي.

وفي "كتاب الأقضية": ومن مشايخ زماننا رحمهم الله من أبي ذلك، وقال: قو كان الصبي في المهد، أيشترط إحضار المهد؟ لأنَّا اشتراطه بعيد، وقال: ألا ترى أنَّا لو وقع الدعوي على امرأة مخدارة، أو على مويض، لا يشمرط إحضارها، والصبي أعذره والأول أقرب إني المبوات، وأشبه بالفقه؟ لأنَّ المني الذي لأجله شرط حضرة البائم إذا كان مدَّعيًا أو مدعى عليه، وهو قطع الشبعة، والتهمة بالإشارة، وذلك المعنى عوجود في حق الصبي، ولا يبعد إحضار المهد إذا وقعت الحاجة إليه، وفيم إذا وقع الدعوي على مريض، أو امرأة مخدرة، فقد ذكرنا قبل هذا أنَّ القاضي ببعث أميًّا من أمناءه مع شاهدين بشهدان على إفرارهما أو بكولهما، فإذا أفراء أو بكلا أمرهما الأمين أن بوكلا وكبلا، ويكون توكيلهما بمعضر من الأمن بمؤلة توكلهما بحضر من الفاضي، فتنقطع لشبهة والتهمة على أنائمة صرورة، وهو إيقاء الستر على الرأة، وهبيانة الربض عن فسرر زائد بلحقه سبب الحصور مجلس الحكم، ولا ضرورة في الصميي حتى لو انعذمت الضرورة نبة أبضاء بأن كالت برزة تحالط الرجال، ولا يلحق الريض ضرر زائد بالحضور مجلس الحكم بشنرط إحضارهما أيضا

وفي المأذون الكيبر العبد الدُّدُون إذا لحِقه دين التجارة، وطلب الغرماء من القاضي

بهم العبد، فالفاضي لا ببيع العبد إلا بحضرة المولى، فرق بين رقبة العبد وبين كسبه، فإن كسب العيد بباع وإن لم يكن المولى حاضراً.

والفرق: أن الخصم في رقبة العبد المأذون المولى دون العبد، ألا ترى أنه لو ادعى بإنسان حقا في رقبة المهدء كان الخصم هو المولى، فبشنرط حضرة المولى، أو حضرة نائبه لبييم" العيد لهذاء فأما الخصيم في كسب العبد هو العبد دون المولى، ألا ترى أنه لو ادعى إنسانُ في كسبه حقًّا، فالخصم في ذلك من العبد، ولما كان الخصم في اكتساب العبد هو العبديشرط حضرة العبد.

١٤٧٦٦ - وفيه أنضًا: إذا شهد شاهدان على العبد الأادون بعصب اغتصبه، أو بوديمة استهلكها أو جحدها، أو شهدوا عليه بإقراره بثلك، أو شهدوا عليه ببيع، أو شهراء، أو بإجازة، وأنكر العمد ذلك، ومولاه غائب، قبلت شهادتهما، ولايضترط حضرة المولى؛ لأنهم شهدوا على المأذون بضمان التجارة؛ لأنَّ ما يبجب بالأسباب التي سُهد به أنشهم د ضمان النجارة، والحصم في ضمان التجارة المُأذون.

ول كان مكان العبد الأذون عبداً محجوراً عليه إذا شهد عليه شاهدان باستبلاك مال أو غصب اغتصبه ، وجمعه العبد ذلك ، لا تقبل هذه الشهادة إلا محضرة المولى ؛ لأنَّ العبد المحجور فيما يدهى عليه من استبلاك المال ليس بخصم.

وقول محمد وحمه الله في هذه المسألة : إن الشهادة لا تقبل، معناه أنها لانقبل على المولى حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد، أما نقبل الشهادة على العبد، ويقضى القاضي عليه، حتى يؤاخذ به بعد العثق، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في شرح المأذون، وهذا لأن المدعى ادعى على العبد الاستبلاك، ووجوب الدين في ذمته، وادعى على المولى بيح العبد بالدين، فإن تعذر القضاء على المولى لغبيته أمكن الغضاء على العبد، فيقضى القاضي على العبد حتى إذا أعنى يؤاخذ به،

وإد كان المولى حاضرًا مم العبد، فإن كان المدعى ادعى استملاك مال أو غصبه، فالقاضر يقصى على المولى، وإن ادعى استهلاك ودبعة ، أو استهلاك مضاعة على العبد الكحجورة فعلى قول أبي حتيفة ومحمد رحمهما الفه القاضي لا يسمع هذه البينة على

⁽١) وكاد في الأصل البنع.

47 اللولي؛ لان اندعى لا يدعى سيئًا على الولى في هذه الصير ة، في العبداللحجور إما

المسورتان والاستافات والرمصاعو فالمناز الأمواب عني الفائر النورية وأنكر الكاحر بالمعلم المعتقل، وعند أمر يوسف وحسم الله بسبيع السنة على النوس، لان الدعى بدعى على الذلق بيم العبد في الدين، أو فضاه الدين في مائه ، ألا تري أنه به فت دفك من العبد معايدة . يق تحد الولي "" منذه بيبه العدد ، وإن شهد السهود على إقراء العبد باللك ، لا يقتصل على المولى بمذه البيعة والمواه شافا عائلة أو حاصراً والابدي أنه أو بيت إهوار العسابديك معابلة الإيزاجة الهالي شيء وكملك إدافت بالممة والعمين الدي أديا له أبوه أو وصلى أبيه في الشجارة تنزالة العبداللأذوان له في التحارف إذا سهد الشهواد علمه عد هو من صحاف التحار عالم فست شها كهم عليه . وإن كان الذي أدن له خالفًا

١٥٧٨٧ - بإدائيهما الليه ودعيل العبد الأدون بفتها خيداً، وقدف امراد، أو زبان أوالمراب حميراء والعدد ينكبرو وإذاكان ألموالي حاضركو فصرا بالمك عالي العبد ملا محلاف، وإلا كان الصند حافيراً، والسولي هائبًا، فعلى قول أبي عنيفة ومحمد والحمهما القاة التقاصيا الايقضى تبايا بشيء الأن المستحل يبعض الهذه الأخياء فعالحات ومال الولى ويبعضها بنس العبده ومال الولىء فكان اخصو الصدواهولي حميماء والطلي فهاف أنبي بهامات والعابدة الطال الظاهرين يدعمني الفلمة بالعالد والتدفيد بداه الانها الواظامات السقطم الخداء الفصاص قبل الإدرار

وإلياكان الشهارد شهار احتي رقائر العبار الزحهة واحرر إقرار دعالج ودالغرامية لة بعالى، تتحد الرباء وشرف الحمل. لا تنبع هذه الشهادة الإحسام؛ لأبيه تسهدوا مني إفرازه إجوع منعه وإلياشها والعال إفراؤه مانسف أولقنا إمعسب تقبا رائب حبال مضرة الولى، ويفضى بالمصاص وحد الفدف، وإن كان البولي عالبًا، فالمسألة على الخلاف، وإنا قامات فسنة على إفراز العمد، لأ، الإفراء الذي هو صبب لشبوت القصاص على العبدة الدومانية ويعسر كمالو اقامه البية على الفتار والفلافء وهناك يشترط حضرة الموثى خمصهان حاكات لأمي بالمصار حمدانه وكفاههم

برار شهدالنيو وعلى بسي بالزوران أرامحوه بأذريانا بقتل عمده أراقدف

¹¹⁾ و هان عني الاصلى: براغط ، الفريس.

أو شرب خمر أو زناء ففيما عدا الفنا. لا تقبل الشهادة، سواء كان الأذن حاضاً أو غائبًا، وفيحا إذا شهدوا بالقتل الخطأ إن كان الآذن حاضرًا، تقبل الشهادة، ويقضى بالدية على العاقلة، وإن كان الأذن غائبًا، لا نفيل الشهادة؛ لأنَّ القتل غير داخل تحت الإذناع لأن الداخل لحث الإذن النجارة، والفنل لسن بنجارة، ومنا لويدجار تحت الإذن، فالحال فيه بعد الإذن، والحال فيه فيه قبله سواء. وقبل الإذن لو قامت البيئة، وقضي بالدية على العاقلة، وإن كان غائبًا لاتقبل، فكذا بعد الإذن.

وإن شهدوا على إفرار الصبي والمعتود بيعض ما ذكره، لا تقيل الشهادة، سواه كان الأذن حاضرًا أو خائبًا، وإن شهدوا على عبد مأذون له بسر قة عشرة دراهم أو أكثر، وهو يجحده قاإن كان مولاه حاضراً قطع عندهم جميعاً ، وهل يضمن السرقة إن كان استهلكها لا يضمن، وإن كانت قائمة ومعا على المسروق منه، وإن كان المولى غائبًا، لا بقطع العبد عندأبي حنيفة ومحمد، ويضمن المبرقة؛ ﴿ ثُنَّ الحصم في القطع الولي والعبد، والخصيم في المال العبد، عند أمن يوصف رحمه الله: يقضى بالقطع؛ لأن الخصم حق الغطع العبد لا غير، والعبد حاضر، وإن كان الشهود شهدوا بسرقة أفزر من عشرة دراهم، قبضي الفاضي بالمال، ولا يقضى بالقطع، سوا، كان المولى حاضراً أو غائباً.

وإن كنان الشهود شهدوا على إفراد المأذون يسوقة حشرة دراهم، والمولى خانب، فالقناضي يقبضي بالذل على العبد، ولا يقبضي بالقطع في قول أبي حنيفة وصحمد وحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: يقصى بالفطع.

١٤٧٦٨ - ونو شهدراعلي عبد محجور بسرقة عشرة دراهم أو أكثر، فإن كان المولى غنائبًا، فالغناضي لا يفيضي عليه بشيء لا بالقطع، ولا بالمعال عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله [وعند أبي بوسف" وحمه الله: يقطع] لأنَّ الخصم في حن القطع. العبدلاغير ، والعبد حاضر ، وإن كان الشهود شهدوا على إثرار العبد المحجور والسرقة ، فالقياصي لا يقبل هذه البيئة أصيلا إن كان المولى غائبًا ، وإن كان حاضرًا لا يسمع البينة على المولى حتى لا يقطع العبد، ولا يؤاخذ المولى ببيعه لأجل المال. والكن

⁽١) ما بين الفوسيين موجود في ظ عفط .

ح ۱۹۳ کتا<u> - الف</u>ضاء ام الامدالعبد به مدانعیق .

مدارة عال المولى هالماء والعبد حصواء فيك قاذ الولى حاصواء والعبد عالمًا. فال كان الموطوع في بدالعب، لم يكر المولى خصطاة لأن الراهب لاياً من على المولى عبنا في يدوء ولا حدًا في عبن في يده، ولا مراك في ذمته، والإسداد إنه ستصب خصطًا لغرة لكنا هاء الوجود.

وراد كانت الهمة في يدائلو من ، فهم حصم ؛ لان المولى يرعم ان ما في بده ملكه ؛ الأن الموصود عن العبد مثلث المرسى ، إذا لم يكن طلى العبد دير ، والم يعرف دين العسد هناء راس دعلي حظاهي عين في يد إلسان ، وقر طبد يدعي أنه ملك له ، يتصب حصاله لذك على ، وين ذات المولى الودعني هذه جارية عبدي فلاد، ولا أدري أو مشهاله أنه لا ، فاقوم المدعى بهة على الهية ، فالمولى خصود الأن المولى الرعم أن ما في بده ملك ، ويتعب خصصاً لل ندعى أنه ملكه ، وانه أعلو

الفصل الحادي والثلاثون في نصب الوصى والفيّم وإثبات الوصاية عند القاضي

1874 - وإدائرك الرجل مالا في الملاة التي فيسها، وورثته في ملاة أخرى ، فادعى عليه فوم حفوقًا وأموالا ، حل بصب القاضى عن الميت وصبًا ليثبت المغرمة الديون والحقوق على الميت؟

ذكر الخصائف رحسه الله في أدب الفاضي أنا أن هذه البلدة إن كانت منقطعة عن تلك السلمة، ولا تذهب الحير من هـ اللي تسلّمة ، ولا يالي "أن كان للقناضي أن يسميت وصيًا إلى مالة") .

1874 - وذكر الخصاف وحمه الله في نفقائه في باب بفقة الرآق (امات الرجن، ولم يوص إلى أحد، وله أولاه، صغار وتشار، فالفاصي ينصب وصباً في مائه. قسل الرجن، ولم يوص إلى أحد، وله أولاه، صغار وتشار، فالفاصي ينصب وصباً في مائه. قسل شمس الألمة الحلواتي: وللشاخي أن ينصب الوصي في مناه مواضع أحدها: أن يكون على اللهت دين، أو تكون الورثة صغاراً أو يكون الميت أوصى بوصاياه، فإلا ينصب الشاشي الوصي في هذه المواضع، وفيما عداها فلا، وما ذكر الحصاف وحمه الله في أدب القاضي الايمالف ما ذكر شمس الأنمة الحلواتي وحمه الله الان المرادية دكره ضمني الأنمة وحمه الله نصب الوصي لقضاء الدين، والمرادية ذكر الخصاف وحمه الله نصب الوصي لالبات الدين،

1877 - وإذا هلك الرحل، وترك عروصًا وصفارًا، وعليه فيون، وله ورنة كبار، فامتثمت الرزلة عن قصاء الدين، وعن بيع التركة، وقالو الرب الدين، سلمنا التركة إليك وأنت أغلب، فالقاضي هل بصب وصبًا للميت؟ نقد قبل: بصب، وقد

 ⁽¹⁾ هكفاً من من طوم، وكال من حاضيه ط. والا يأتي كتاب كان للقائض و قاعد في الأصل " والا يأتي تبدكان لشاخين

⁽۶) زيد مور ۾.

القصل 41. نصب والوصى والقيم

قبل: لا ينصب، ويأمر الورثة بالبيع، فإن أبوا حبسهم حتى يبيعوا، وهذا القائل بفيس خذا على العدل في باب الرهن إذا كان مسلِّطًا على البيم، وأبي البيم، خالقاضي بجيره على البير بالحيس ؛ لأنه امتم عن إيفاء ما هر مستحل عليه، كذا هناه فإذا حيسه القاضي، ولم يهم الآن، يهيم بنفسه، أو يتصب وصيًّا للميث ليبيع الوحس إيضاء الصاحب الدين بفدر الممكن.

وسنار شمس الإسلام "الأورجندي رحمه الله عمن مات، ولم يتوك غيينًا وعليه دين، فأراد الخرج إنبات دينه، قله ذلك، يقيم البينة على الورثة إن كان له ورثة، وكالوا حضورًا، وإنَّ لم يكورُ له ورثة، أو كانوا غُيبًا، فالقاضي بنصب له وصبًا حتى يثبت الدين عليم، وعدًا الجواب يخالف ما ذكره الخصَّاف رحمه الله في المتألَّة التقدمة .

١٤٧٧٣- وإذا نصب القاضي وصبيًا في تركة الأينام"، والأينام في ولاينه، ولم تكل النه كنة في ولايته، أو كانت النوكة في ولايته، ولأيتام لم يكونوا في ولايته، أو كان بعض النبركة في ولايته، والبعض لم تكن في ولايته، حكى عن الشيخ الإساء شمس الأثمة الحفواني وحمه الله أنه قال: يصح النصب على كل حال، ويعتبر التظالم والاستعداد "أ، ويصير الوصى وصبًا في جميع النركة أبنما كانت النوكة، وقال الفاضي الإمام على السعدي رحمه الله: ما كان من الثركة في ولايته يصبر وصبيًا فيه، وما لا فلا، وقبل أيضًا شرط صحة النصب كون البنيم في ولايته، ولا يشترط كون التركة في ولايته.

١٤٧٧٤ - وإذا نصب القاضي متوليًا في وقف، ولم يكن الوقف والوقوف عليه في ولايته، قال شمس الأنمة (الحلواني") رحمه الله: هذا إذا رقعت المطالبة في محلسه صح النصب، وقال ركن الإسلام رحمه أنه : لا يصح، وإن كناذ الموقوف عليهم في ولايته، بأن كانوا طلبة العلم، أو أهل فرية، أو أهل بلدة، أو أناساً معدودين، أو كان

⁽١) حكدًا في مرطم وكان في الأصل: فيسي الأكمة.

⁽١) هكداش طوم، وكان في الأصل: في تركة إنسان.

⁽²⁾ وكان في الأصل: الاستعداد.

⁽١) حكاة في الأصل.

رباطًا أو مسجدةً ، ولم تكل الضيمة الوقومة على ولايته ، قال شمس الأنسة وحمه الله: معتبر الرافعة والتطالم ، وقال ركل الإسلام . بأن كان القضي علم حاضراً . يجوزً

۱۵۷۷ - عرماه قررة تقدمها إلى القاصى، وفائوا الإنفلان مات ولام يوسيهالى احد، والحاكم لا بعمم بذلك، فيقول بهم: إن كنم صادقين، فقد حملت ها الوصيّ، وله يصير وصيّا إن كان يعرف هؤلاء «أمدانة

عى افتاوى أي الليك رحمه الله 1 وفي افتاوى أهل مسرقت وحمهم الله 1 حاء رجل إلى قبائلي من القُصاء، وقال أبي فالانا سائت، وعليه ديون، وقرك عروضًا وعقاراً، ولم يوضر إلى أحد، وأنا لا أستطيع بيع ما ترك لا تضي مله، لأن أهل الناحية لا يعوفونني، لاياس للشاخل أن بكول: إن كنك سادقًا بع المال، وافضور الدين إلى كان صادقًا، وقم موقعه، وإن كان كافيًا لا يعمل أمر القاضي.

الرصى الوصاية في حياته أربعد وفقا كان أوصى إلى وجل أن جعله وصياً وقبل الوصى الوصاية في حياته أو بعد وفاته وحاء إلى القاضي بريد إنبات وصائمه فالقاضي بنظر فيه إلى كان أهلا للوصاية السمع دعوا وإذا أحصر مع نفسه من بعسم خصماً حتى إن لذعي إذا كان عبداً أو صباً الفاقاضي لا مسمع دعواهما الأنهما ليسا من أعل الوصاية أما ألهد فلاده مشعول مخلمة الفرلي ، وأما العبي فلائه لا يبتدي إلى التحارف و و و و و ينفذ تصرفهما الانتخاف المتابع فيه رحمهم الله و والاصح أنه لا ينفذ المتحارف و إلى المنا للمنا و المنا أن ترجع العهدة إلى الميت و ولا رجه إليه ، وأما أن العبد المرجع إلى من العبد المداوم المهدة ، فإنا حتى العبد المناطق المناطق المناطق المناطقة ، فإنا حتى العبد المناطق المناطقة المناطقة

وإن كبر الصبى، قعلى قول أبي بوسف رحمه الله القاص بسمع دعوامه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله: لا يسمع، وهنا كلمات كتبرة نأتي في كناما الوصايا [بعد هذا] إن شاراته تعالى، والحصم في ذلك وارث " أو موصى له، أو رجل للميت

⁽١) مكذا في الأصر

 ⁽۲) هكذا بي طاوح، وكان في الأصل: إن شاء الله تعالى والمصير في ذلك، وإذ أوصر له أو راحل للميت، أو عليه وين

عليم دوراه أوار حل له عمل تبيت دياره استاك ويكل لوطيل بدع الاستان بدي الله اود وفي مال مست أيًّا وشعيرًا وتصيرهُا و والوارث بنكر دلك و بيكون حصيمًا بدر حالم الحرصي له فلاك عنز له الوارث، وأما العراج الذي للميت هسماديا فالإله يدعى حق المتبقاء مناحبيه من لدون و رهو يكي

وأم العربج لذي له على بيت دين، فقد فان معص مشايخة ارح، يبو ده أنه لا مكون خاط بأرافه وقال الخاط العار حسمانه : يكون حصيمًا؛ لأبديريد أن يافع؟" خصوصته في الدين، وإليَّا يكون له ذبك يعم إسات الوصياية، هذه، فيصه من الريات الأشاء

٢٥٧٧٧ - وفي المستمى زوايه يواهيد وحمده الله: وحد منات وعلسه دس. وأوصى بتلك ماله الوالدراهيو فيسكاة ترجاك وأعجدالله فيبي لدواتها حادالعرص والورخ شهود أو غيب وفدم لدصي له إلى الصائمي، فالوصي لا يكرو له مصمأ لده وأقده إلى أنَّا لوصيه متى حصلت بقدر البلت، فالدَّ صي له لا يعتم بالراء ت. عالمًا خصلت الرصيبة تدراه على الثبت ووصيحت الوصيبة، بأن لديكر الدنمة وارتراء فلمرضى فه خصم المريم في عدد الحالف ويعتمر الموصى به في هذه الحالة بالهارات والأن استحقاق ما رادعلي الناث من حصائص الوادات، والوارث بنصب حصمة للمربي، ففي حق الموصى له يجب أن يكون اجوانات مثلثات وصاحب الأقصاف دثر النواسي اله معطفًا من غير فصل بينم إذا تحان موضى له ماللت، أو مانزسدة على النبك، فينجس إلى بكوال الراد منه مراية الكان مرصيل لديالتي وذعلي التبت

تُوافِد أَمَّامَ بِمَهُ مَنِي مِعضَ عَزِلاً وَأَنْ البِّنَّ فَدَا أُوصِي إِبِّهِ، وإنَّهُ قَدَ قِبل وصابِقه ، كرفيح لفاصي وفاراكان عدلا مرصي المبرق مهاندرا في النجارف جعله القادمين وصبأت وقصي برصابته وبزنجرفه بالفسق وللحمده لأيضي إيصاده وإلى عرفات اصعفها راييء وقله هذاية في التصوف يصلى والسايته، والكن يصلع إليه أمثُ مهنديًا في النحاءة واحتى بتعاهر في التحارف ولا بتنعب بال الصمي

وإلا للع يظهر منه فلسواء والمريع والمعافلات الكن بنهم إلى والناسبي ينتده بمنشرف ل

. أد منهم إليه وحكا أحره حنني لا يتدره احتلف بالتصرف وفيظهر النظو لليقيمه لم إقا لبت وحديث بالبينة .

الم 1877 - وهي كنتاف الوصاية، إذا أنا والميت والديون، وأوسى مأواع الدير، ومعدر عربي، وقصى مأواع الدير، ومعدر عربي، وقصى له يجته، في حصر أحير، فل يقصى له ذلك البرية؟ قال أو المنيفة وحمه عد الايقاضى، وقال أبو يوسه، وحمه فقا بعضى، ولم يفكر فوا، محمد وحمه في الكتاب، فأما في الوصاية بالواع ليراك يهده البيراك ووحمه أن سه إله الانظمى مثلك الوصية الأن الوصية بالواع البراك ووحمه أن سه إله الانظمى مثلك الوصية بالواع البراك كناب الوصية، فإذا التناب على المحمد بالواعد، فإذا التناب بالوحية، والاحمر بالباك بالمعام ولك المرابك بالمعام ولك، أما فهناك الاحمام الكناب، والوحمية وفي الله عمول: بأن المرابع الأحوالم بكن المرابعة ولاحمر بالباك فلا يصح فلك، أما فهناك الاحمام الكال

الدولا المحافظة المح

١٠) هكاء في طاركان في الأصلوم البعل

¹⁷¹ وفي ما يأتو خائره

التجه هكابذي طواء فادامي الأصل وم البتيسيد حديرها فو الكفات.

⁽²⁾ وفي م الاحرافة

بدفع المال إليه حتى تثبت وصابته بالبينة .

1874 - وذكر الخنصاف رحسه الله في آذب الفاضى : وحل ادعى أن خلاكا مات، وأنه كان أوصى إليه بقيص دينه الله في هذا الرجل، واللهن الذي في يدبه وصدافه المدعى عليه في جميع ذلك، أمر تسليم الدين والعين إليه ، وهرائي بين الوصى والوكيل على ظاهر الرواية ، والفرق أن للقاضى والاية نصب الوصى عن المبت، وأمر المديون، وللودع بقضاء الدين، وتسليم الوديعة إليه من غير إفرارهما، قلا يكون الأمر بالتسليم في هذه العمررة بعكم إفرارهما ليقال: بأن إفراره في حق الدين صادف ملك الغير، أما ليس للقاضى والاية نصب الوكيل عن الغائب، وأمر للودع والمديون بقضاء الخير، وتسليم الرديعة إليه، فكان الأمر بالتسليم بعكم إفرار المدعى عليه، وإفراره في عن العبن صادف عليه، وإفراره في عندا للودع والمديون بقضاء عليه، وسادف ملك المغير، فلهذا الأمر بالتسليم بعكم إفرار المدعى عليه، وإفراره في عن العبن صادف ملك عن العبر، فلهذا المتر بالتسليم بعكم المرار المدعى عليه، وإفراره في عن العبر، صادف ملك العبر، فلهذا المتر بالتسليم بعكم المرار المدعى عليه، وإفراره في

رض أباسام الكبير أن أن على قول محمد رحمه أنه أو لا يؤمر المدى عليه يتسليم الدين إلى الوصى دون الدين، كما في الوكالة، نم رجع، وقال: لا يؤمر يتسليم المدين إليه، ولا بتسليم الدين، فما ذكر من الأقضية أيوا فق قول محمد رحمه أنه أخراً على ما ذكر في الجامع أ، فعلى هذا القول بحتاج إلى الفرق بين الوكالة وبين الوصاية في الدين.

والفرق وهو أن الوصاية لا تثبت إلا بعد موت الموصى، فلو قضيها مإغواره، وأمرنا بتسليم الدين إليه، فقد حكمنا بموت الموصى، وينعلق بالموت أحكام متعدية إلى الميت من عنق أمهات أو لاده وغير ذلك، فيؤدى إلى إثبات تلك الأحكام، وإقرار رجوع الموكل على المديرة إفا حضر، وجحد الوكالة، وهذا المكم غير ثابت، فإن صاحب الدين إذا صغر، وجحد الوكالة، كان له أن يرجع على المديون، فالعمل بإقراره لا يؤدى إلى إثبات أحكام متعلية إلى الغير، فلهذا النرة.

١٤٧٨١ - وقو كان المريم أقر بالموت، وأذكر الوصاية والمال، كلّف المدعى إقامة البيئة على الوصاية أو لا؟ لأن دعوى المال إلما يسسم من الخصم، وإنما ينسسب هذا المدعى خصساً بإنبات الوصاية، فإذا لبت الوصاية بالبيئة، حيثة يضم البيئة على المال، وكذلك إذا أذكر جميع ذلك، كلّف الوصى إقامة البيئة على الوصاية والموت جميعاً، ريان كان الشهود على الوصاية والموت فريقًا واحدًا، فأقام بينة على ذلك كله جملة، قال أبو حنيفة رحمه الله. لا تفس بينه على لنال، ويؤمر وإعادتها، وقال أبر بوسف رحمه الله القبل بينته عليهما، ولا يؤمر بالإعادة، رفكن إذ الدالأمر إلى القضام، فالقاضي يفضى بالوصاية أولا، فوبائال، هكذا ذكر الخصاف رحمه الله.

وفي موضع أخرة إذ القاصى لا يقبل البينة على المال عند أبي حنيفة وحمه أشاء وعند محمد تقبل، قبال ثمّة أو قول أبي يوسف مصطرب على محواماً ذكرنا في الرصالة

وإن أقر بالوصالة والموت، فأنكر المال، وتم يكن لمصدعي بمة، فعلب من التنافي أن يحد على بمة، فعلب من التنافي أن يحلف من التنافي أن يحلف المال، أحاب القنافي اليه ، وإذا أقر بالمال والموت، وأنكر الوصاية، كان للغافي أن ينصب وصياء ولو لم ينصب فين له أن يستحلف الأله لم يصر الحصاء وله أكر بالوصاية والمال، وأنكر الموت، على يستحلم عليه؟ فالجواب في الوارث قبل هذا.

150/4 ولو كان المدعى عليه أقر بالمان، وأذكر الوصاية والموت، وأثام المدعى المبيئة عليهما، وقضى الفاصى بالوصاية وبالموت بالشرائط التي ذكرنا، وأرد أن يكتب يذلك كناناً يكتب: هذا كتاب أنهة عليه الفاضى فلان ابن فلان إلى قوله: حضرتي في يوم كذا من شهر كدا، في سبة كدا فلان ابن قلان إلى قوله: حضرتي في ووجهه، وذكروا حضر معه فلاناً أثبت معرفة المدعى "بالاسم والنسب، أو أبو يتبث" معرفة المدعى عليه حاضر مشام إليه يلزمه ما أفريه، معرفة المدعى عليه خاضر مشام إليه يلزمه ما أفريه، ثم يكتب. فلكر المدعى عليا الدى حضر أن أخاه فلان ابن قلان يتسه إلى أبيه وجده عند أبى حيث قريد علائاً المادة الاثار، وأمه فلادة، ومن البنين فلائاً

⁽١) تعلم: الدعى عليه.

⁽٢) وقان في الأصل. ((المهنيت وفي م) ولم بنبت.

مبوذكر أنه أوصل إليه مي صحة عقلة"، وجواز أمره لا بدمن دكر صحة العقل، وجوار الأمراء لأن الإيصاء تصرف قولي، والنصرفات القولية لا تتحقق إلا من له عفر، ولا يتبر شرعًا إلا عن موجائر الأمر.

قام ذكر صحة البدن غير محناج إليه؛ ﴿ الإبصاء يصح في المرص، كما يصح في الصحة، ثم ذكر في جميع تركته، وما تحلف بعده من قليل وكني إلا: قال في جميع مركته احترارًا عن قول محمد رحمه الله، فإن عنده الوصاية نقبل التخصيص.

شد دكو : وقبل وصبته إليه، وتوثى الفيام بشلك؛ لأن الوصاية غامها بالقبول، فلا بدّ من القبوء ليعلم أنها تمت.

ام ذكر : وإن لأخيه فلان البت على «لان اس فلان هد الذي أحضر معه كذا درهمًا وزن سبعة حالا، إغايذكو حلول الدين؛ لأنه إغايتصب خصمًا باعتبار حق الطالمة بيام، وذنك إذا كان الدين حالا، أما إذا كان مؤجلا لا يثبت له حق الطالمة، فلا تسعم دعواله، والإبية على الوصاية.

تد ذكر : وأن له البيدة على ما الأعلى، ولم يمد أبجواب المذعى عليه ؟ لأنه وإن أقر بالوصابة، فإنها لا تثبت بإقراره على روابة اكتاب الأفضية ، وهو قول محمد رحمه الله حتى لا يبر أحل الذين بالدفع إليه ؛ ولأن الجواب إما يستحق بعد دعوى الخصم، وإذا عرف كربه خصمًا بإنبات أو صابة .

قم ذكرون وأحضر من الشهود وجلين، فشهدوا أن قلان ابن فلان أخا فلان الن قلان الوصى حضر، وقد عرف، معرفة قدية باسمه وسمه ورجهم، إنحا ذكر المرقة لبعام الربم إنما شهدوا المعلوم معروف عندهم، فالقصاء بالدين والوصاية نفع للسيت، قلا بد من معرفتهم ليمكتهم الشهادة بذلك الاسم والسبو بعد الوت.

 وابنتين يقال لهساد فلانة وفلانة، واسين يقال لهساد فلان وفلان، وامرأة اسسها فلانة بنت فلان، ولم تحضر، ولا يعرفان له وارقًا عبوهم، فعرف القاضى هذين الشاهدين بالمعافة والرضاء، فقبل شهلانهما فيها شهدا به، وشهد أحد هذين الشاهدين، وشهد أحر، فشهدا جميعاً أن فلان ابن فلان أشهدهم في صحة عقله وبلنه، وحوار أمر، أنه جمل أخاه فلان ابن فلان الذي حضر، وهو حاصر في مجلس الإشهاد رصيه بعد وفاته في جميع ما يخلف أنه، فقل فلان الذي حضر وصيته باليه، وإنما ذكر وصيته بعد وفاته و إن كان يصرف مطلق لفظ الإيصاء إلى ما بعد الموت، وتكن لو قيد، بحال حياته، بأن قال: أثن وصيري في حياتي، كان توكيلا، فذكر بعد وفاته ليعلم أنه لم يُرد به التوكيل، من أراد به كونه وصيا بعد الموت.

ثم دكر: فعرف هذا الفاضي هذين الشاهدين بالعدلة والرضاء في الشهادة، وإثما تيد هي الشهادة لأن يجور أن يكون مرصياً ، ولا تقبل شهادته لمكان غفلته .

قال الحسن البصري وحمه الله: من الناس من أرجو شفاعته، ولا أقبل نسهادته، ثم ذكر فسأل القاضي قلان ابن فلان، يعني الندعي عليه عما لأحي عليه فلان ابن فلان لأحيه فلان من الدراهم الوصوفة فيه.

أما مسؤال المدعى عليه عبدا ادعى عليه فلان؟ لأنه لما ثبت الوصاية وثبت موت الموصى بهانين المسهادتين توجهت الخصوصة عليه ؛ لأنه ظهر أن المدعوى صدر عن الخصيم، فيلزمه الجواب، فيسأله عن ذلك، وأما لأخبه ؛ لأنه فد ثبت الموت والوصاية، ومدة ووثته بهانين الشهادتين، فلا حاجة إلى السؤال عن ذلك إنما الحاجة إلى السؤال عن ذلك إنما الحاجة إلى السؤال عن المدين بطالب بها لمدعى، وإنما بطالب لأجل البت، طهذا فال: لأخبه فلان ابن قلان.

ثم ذكر: فأقر عده، يعنى المدعى عليه أن تفلان ابن فلان أخى هذا الذي حضر عليه كفا وكذا درهما وزن سيمة نفذ كذا حالة، فيسأل فلان الذي سنسر، يعنى المدعى القاضى إنفاذ القضاء بما ثبت عنده من وفاة أخيه وعدة ورئته ورصيته إليه، والزام فلان يعنى المدعى عليه ما أفر به عند لمقلان ابن قلان من الدراهم الموصوفة فيه، والقضاء

⁽١) وفي الأميار وم) يحلف.

مدلك كنه عليه، ويأم ، مديعها إليه ، فإنه " خصم، وقب وصاب بالبية ، وصار القصاء بالمال مستحفا عليه ، إلا أن الفاض إلى يفصى وبلزم المدعى عليه ما أقر به عنده بطلب الخصم، فذكر سؤال المدعى لهذا .

ثم ذكر : وأنعد القاضى فلان المن فلان القضاء موعاة فلان أحى هذا المنحى الذى حضر وعدد ورثته فلان يكتب جميعهم، ثم يكتب على ما احتمع عليه الشحلان الذات شهدا بذلك عده على شهادتهم، وأنفذ القاضى فلان ابن فلان أبضًا إفذذ القصاء بوحمية فلان بن علان إلى أخبه فلان في جميع ثركته، وقسوله عده الوصدية يما اجتمع عليه الشحدان اللذان تبهدا بدلك صده في شهادتهم، وهذا لأن تبهود الرصابة لما كان فير شهود الوطان، وعدة الورثة والقضاء بناء على الشهادة، يذكر القاصى القضاء بما اجتمع عليه كل فريق على حده يعلم أن القصاء وافع بأي ضهادة.

ثم قبال: وذلك بعد أن النهات إليه عندالنه وأسائمه، وأنه موضع لُفَلَك الآن القاصي لو عرف فسقه أو خيافته " لا يقصي بوصايته ، فيذكر ذلك ليعب أن فصاء، وقم في محقه

ثم مكروا. أنه أمره أن يغوم في جميع تركة أضيه فلان ابن فلان مفام الوصى فيمة يجب في ذلك ته عليه، وأنام الشاصى فلان ابن فلان الذي حصر يعنى المدعى عليه ، أقر به عدد تفلان ابن فلان من الدراف الموصوفة فيه ، وقضى يقلك كله عليه ، وأمره بدفعها إلى فلان ابن فلان الذي حضر وصى أحيه فلان ، وهذا لأن المان فيل المنسمة ميقاة على حكم ملك الميت فيكون الدين لنعبت أضاف الدين إليه ، ولكن إذا أل الأمر بالدفع ، يأمر القاضى يدفعها إلى الوصى ؛ لأنه قائم علم الميت في فيض حفوقه

لَّم يذكر . وأنف ذلك كله ، وقصى به على حاسمَى ، ووصف من هذا الكتاب بتحضر من ملان رملان يوملانيومل فاضى عبد الله ملان أمير المؤمنين على معينة كمّا .

نم يكتب من مجلس قصاء بين الناس في مدينة كذاء إنما ذكر ذلك؛ لأن الشهادة على الحكم إنما تصح من الفاضي ، والقضاء لا ينعذ إلا ينفره أمر القاضي، فشرط أن

⁽١/ هكذا في ظ، وفي م الرافا وفي الأصل. وإنها

⁽٢) هكدا في ظ، وكالدفق الأصل وم: و منابته.

بذكار أنه فاضى يوم الحكم واليعمم أد الشصاء وقع صحيحا والمريكات التاريخ حوالله أخلس

وأبحر لفقاضن ولابة بعبب الأوصيباء، ولا ولاية نصب قيلم الأوقياف إدالم يكن في منشور ۽ ذلك

١٤٧٨٣ - إذا قال الفياضي رحل: جعلنت وكبيلا في تركية فيلان، فيهم وكل بالحقط خاصه إلا أل يكون بعاما يذل على الركالة، بأن بقول: نبيع وبشتري، محبثة رکوان و کیلات تامان

ولو قال: ﴿ فَلَنَّا وَصَابًا فِي تَرَكَّهُ فَلَانَ، فَهُرُ وَصَيَّ نَامًا، وهذا لأنَّ الشَّاضِيُّ يُمُّ لِللَّ المالك، وأبر قال الذلك لرحل، أمن وكيل في مالي، فيمر ركيل بالمنظ، ولو قال. أنت وجمير أفي مالي، فهو وجمي موأه علم غودت وكيم أفا فالي الماضي : دلك

\$1877 - القاصي إذا خرح إلى الفريد، وبصب فينما في أمور الصبي، أو في وقلب، أو في نكام أينام، حكى مشوى ظهير الدين رحسه اله أنه بجوز ١ لاله ليس بغضاء ولاهوامن عمر القضاء فلايشترط للهالصاء وأبه بشكيا عندباه لأدالفاضي إما يعمل ذلك بولاية الشماء، ألا تري أنه لو له يؤدن له في ذلك، لا يملك، فكان من جملة القضاء – والله أعلى بالعبوات – ر

الفصل الثاني والثلاثون في القضاء على الغائب، والفضاء الذي يتعدى إلى غير المفضى عليه وقيام بعض أهل اسلق⁽¹⁾عن السعض في إقامة البيئة

18940 قال الفضاء على الغائف، وللعائب لا يجوز، إلا إذ كان عبه خصم حاصر، إما فعسمي وقال الفضاء على العائف إيام، وأما حكسي، وذلك عال بكورا الدعى على حاصر لا محالة، أو شرطانه على ما ذكر، فسر على الغائمة الله وعند عمله الشارخ أن يكورا الماسي على الخالف سن لدول المدعى على الحافظ على الخالف على مواصع، وعد ذكول على الحافظ بديامة في مواصع، وعد ذكول المفاصل بديامة في كتاب ليكام من التناوي.

و بعض المناخرين من مسايحها و حمهماته واقتنوا فيخر الإسلام وحمه الله في إليات أحاصر خصما عن العاتب إذا كال الله على طلى الفات متبوطًا الدولت المسي على احتاضه والله كالديمني تسمس الإسلام [اسجمود الأورجماي وحمله الله و حكى عنه ظهر الدين الرغياني وحمد الله

1979 . ودكوني طلاق الخيام الأصغر الرحل قال لامرأنه. إلى طلق للام المرأنه، طائب طائق الوالد المرافقة خالف ادعت على الخيالف أن طلايا طبق المرافقة وفلان غالب، وأدامت فيمه، لا تعلل منته همه، ولا يعجك بوليرع الطلاق عليها، وقد أمني بعض المتأخرين غيول هذه البينة. ويوقوع الطلاق.

ة إنه قبل " ليسل أنه أو قال لامر أنه البردخين فلان الدار فأمت طالي، نام إن المرأة أنامت المينة أن فالإما ومن الداراء وفلان عاشب غمل هذه المبلة، ويحكم لوفل غ الطلاق عب. 3

۱۹۱ مکدا توراه و وکان نی الاسل وم اغیر آبنط. (۱۹ وتر م الاتباد)

قسا: ذلك ليس بقضاء على العاتب إذ ليس عنه إبطال حق على الغاتب، بخلاب مسألة الجامع الأصغراء لأن ذلك قضاء على الغانياء لأن فيه إبطال تكام الغانب.

والحاصل. إن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه بإنبات فعل على الغائب، فإن فم يكن فيه إبطال حق الغائب، لقبل هذه البينة، وينتحب الخاضر حصب عن الغائب، وإن كان فيه إبطال حق الغائب، أنتى لعض المستأخرين أنه نقبل البينة، ويقضى على الخاصر والغائب حسيمًا، والأصح أنه لا نقبل هذه البينة، ولا بتنصب الحاصر خصمًا عن العائب، وبه كان يعنى طهر الذين الرغبة في وجمه الله

ومسئلة الجامع الأصغر الدل على صحة هذا القول، وما يفعله الوكلاء على باب النشاء اليوم من يُبات البيع أو الوائد أو الطلاق على القالف يجعله شرطًا لوكالة الخاضر.

وصورته: أن يغول زيد مثلا لجعمر " إذ كان عمر مثلا باع داره، أو طَلَق إمر أنه، أو وقف ضياعه على سبيل كذا، فأنت وكبلى في إنبات عقوتي على الناس، والحصومة قبيا، وفيضها، ثم إن معمر أسضر رجلا لزيد عنيه مال، ويدعى أن زيداً قد وكله بشهص حقوقه على الناس، وإثباتها، والحصومة فيها وكالة معلقة بشرط كابي، وهو بيع عمر، وضياعه من فلانها، أو طلاق عمر وامرائه، وإن عمر فد كان دع صباعه، أو طأق امرائه قبل توكيل زيد إيان، وقد صرت وكبلا من زيد بالخصومة في حقوقها وقبضها، وأن لزيد عليك كذا وكذا، فيقول المامي عليه: عمر، إن زيدا قد وكاك على الوجه الذي المبية على بيع عمر داره أو على طلاقه امرائه، فيقصى القاصى بالبيع على عمر، ومع كالة الحاضر، مهذا فتوى بعض المذاعري،

18747 وفكر في كشاب الحوالة والكفالة إذا كفل رجل عن رجل بأأه، درهم، وغاب الكفول عنه، فادعي الكفيل على الطالب أن الألف التي كفلت بها دين فلان من نسن الخمر، وقال الطالب الا، بل كان من لمن عبد، فالقول قول الطالب، حيد، أراد الكميل أن يقيم بينة على الطالب دلك، لا تقيل بينه، ولا ينتصب الطالب على الخالب على الطالب الطالب الطالب الطالب الطالب الطالب الطالب على الطالب الطال أنَّ الأَلْفُ التِي تَدعَى عَلَىَّ مِن تُمِن عَسِمِ حَبِيثَ تَقَيِيَّ بِبِنْتِهِ } لأنَّ الطَّقُوب عالمُه، فيإن المداينة جبرت بين الطائب والمطلوب، وأحد المتحاقبتين إذا ادَّعي فسياد المغداء وأنكر صاحمه كان له الإثبات على صاحبه بالبينة، وأما الكفيل أجنبي عن العقد الذي جري من انطالت والمطلوب.

١٤٧٨٨ - والأجنبي إذا ادَّعي فيساد عقد الغير ، وأراد إثباته مالبينة، لا تسميم منه؛ لأنه ليس بدعي تنفسه حمًّا يدعوي هذا الفساد [لا يصبر حط من هير العقد العبر]"" فيميس خصمًا ، فتقبل بينه على دعوى الفساد ، فأما الكفيل بدعوى الفساد يدعى ('' لنفسه حفًّا، وهو براءة نفسه، عن ضمان الكفالة، فإنه يقول: الألف التي كفلت بها عن الأصبل كانَّ من ثمن خصر، ونُمن الحُسر لا يصبر دينًا للمسلم على السلم، ومتى لم يكن الدين واجبًا على الأصيل، لاتصح الكفائق، فالكفيل بما يدعى من فساد عقد الغير يدعى مراءة تفسيه عن الكفالة ، فكان دعوى الفساد سببًا لأبوت ما يدعيه على الطائب من براءته عن ضمان الكفالة".

١٤٧٨٩ - والأصل أن مزادَّعي حفًّا على حاضر بسبب على الغانب، فإنه منتصب الحاضي خصبها عن الغائب، ويقوم إنكار الحاضر مقام إنكار الغائب، كما لو الدَّعَى عِبًّا فِي بِد إنسان أنه المُستراء من فيلان الغائب، وأنكر ذو البيد، وأقام البيئة على الشراء، والملك للغانب، فإنه تقبل بينه، وينتصب الحاضر خصمًا عن الغائب فر إليَّات الشراء حتى لو حضر الغانب، ولمُكر الشراء. لا يكلف إقامة البينة ؛ لأنه ادعى حقًّا على الحاضر ، وهو استحفاق بده بسبب الآعاه على الغائب إذا كان ما يدعي من سبب حقه على الغائب دعوي على الغائب؛ فأما إذا ما يدعى من سبب حفه"؛ فإنَّ اخْاصَر الذَّي كان قائمًا مقام الغائب من كل وجه، فأما ما كان يدعى من سبب حقه دعوى على الغائب يمكن الإثبات بإنكار الغائب متى حصيره فأمكته "الإثبات بإمكار الذي فام

⁽¹⁾ هكذا في جميع النسخ، ولكن العبارة فيو مربوطة.

⁽٣) هكذا في جميع النسع ، ولكن المناسب ، وإن كان بدعى لنسم.

⁽⁴⁾ من ضمان الكفالة إلا أنه يدمي حقا للغائب لا حلى الغائب.

⁽²⁾ من سبب حقه دعوا لغائب من كل رجه .

⁽⁴⁾ مكدا في طي وكان في الأصل وم: فأسطه.

مذاماني

و لدليل على الأصل الأول مسألة الشراء، فإن الحاصر التدب حصامًا مي دعوى النشراء عن الغائب لأن السراء من الغائب سبب للبوت حدة على الخاصر، وأله دهوى على الغائب؛ لأن الشراء عن الغائب على الغائب الغائب على الأصل الشعى ما غائبوا: فيمن الشهرى عبداً من إسمال شراء فاستناء فحماء النائع يربد أن يستوده من الغائب على المائم دلك، فأراد إلى منائب على إفراد الغائب، والفضع حفث في الاسترعاد، والكر الغائب الماضر، وهو اللبائم تحصمًا عن العائب؛ لأنه ما يدعى من سبب لحن، وهو الإقراد مشى الغائب من كن وجه لا علم وجه ما، ولهذا لاتيك وإشات ما عامى من الغائب مشى الغائب، وإذ كان المائم على الغائب، كان مسأل تموت ما يدعى من الغائب على الخاصر، وهو مقطاع حفه عي الاسترداد

إذا فيت مقال منفول، صايدهى الكفييل من فيسياد العقد الذي بن الطالب والطلوب، وإن كان سبياً تنبوت ما يدهى الكفيلة و والطلوب، وإن كان سبياً تنبوت ما يدهيه على الطالب من مراءه عن الدول"، وأنه دعوى له من كل وجده ألا توى أنه أنو حصر الطلوب، وأنكر أن يكون عليه من ثمن خمر ، ويعا كان من تمن عبد لا يكن للكفي إليات ذلك عليه باللبنة، وإدام يكته إنبات ما الأعلى من سبب اخل على المخالب الوحصر والكر، فبإمكار الطالب الذي يفوم إلكاره مقام بنكره أولى، وإذا لم يتنصب خصباً له، فصار دعوى الكهرة احتمار الطالب لم ينتصب خصباً له، فصار دعوى الكهرة احتمار والكرة الطالب لم ينتصب خصباً له، فصار دعوى الكهرة احتمار والكرة المقال العالم، ودعوى الكهرة احتمار والتالية الله ينتصب خصباً له، فصار

- ۱۹۷۹ - قال في الأقضية (وهي أنواتر الراسماعة عراصه در حسد وحسه الله الرجل ادعى عليه رجل أنف وهم أنه من الله عن الدعوة وأقام النبيئة وقال أن حسفة وقال المائمة وقال أن حسفة وقال المائمة وقال المائمة

⁽¹⁹ فكا الله فالدوكان في الأصل و البحري.

وقال أبو بوسف رحمه الله: يعنس منصيب الحاضر والعائب حميدً ، حتى لا يحتاج أفائب إلى وعدة أليلًا إذا حضر، قال صحب خرج الأقضية : روكر مد هذا ما بدل هلى رجوع أبي يوسم إلى قول أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله مي الظاهر، وعني ما عليه عندة الروايات مع أبي حنيفة وحمه الله، وذكر في المنتي كول محمد الياروسف.

قال في المنتفى " وإن كان الألف ميراناً بيد وبين الغائب لا يكدف له الب إعادة الليئة إذا حضر بلا حلاف قال في المنتفى": والخاصل أن الذين إذ كان المنتركاً بين وجدن لا مجهة اللي الله على بجهد أخرى، وأحد الشركين لا ينتصب خصساً على الأخر عند أبي حزمة وحدد لله، وإن كان المنتركا بجهة الإرث يتصب خصساً، وعند إلى بوسة دوحمه لله لنتصب خصصاً على كل حال.

قال محمد وحمد الله في المتمى الدار قاله أبو حنيفة القياس، وما قاله أبو المنحدة القياس، وما قاله أبو البرسف المتحدد ومحمد حمد غه أخذ بالاستحداد كأبي يوسف وجه قول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله على ما ذكر في المنتفى الإن الحاصر لا متمكن من إثبات حقد إلا بإشات من المناف المان إلا بإشات عن الغائب فيه البكون الذين ولا يشمكن من إثبات حقه في ذلك الدين إلا بإنسات عن الغائب فيه البكون الذين المناف ولا منا بالعالم خسماً عن الغائب .

ولأبي حنيفة رضي الاعتمال للبينة إنها نقبل على الخصم من الخصب، وهنا لا خصم في حتى نصبيب الفائلية فأن لخسم على طريق الأصالة من الخالسات م يوحد، وأما يصرين النيامة فكانت والأنه لم يوحد الإنابة من حهته، ولا منتصب خصاله باعتمار تصال حقه بحق العالب؛ لأن حقه يمثر عن حق العائب في الجملة، فلم يكن من ضرورة الحكم له الحكو للغائب، فيقتصر القضاء له.

1974 - لم علي قول أبي يوصف ومحسمه وسمهما أنه هلي ما ذكر في المتفى . إذا حصر الغائب، وصدق الحاضر فيما أدعي كان بالخدارة إن شاء مارات المدهى قيما فيض، فه يتيمان المطلوب، وإن شاء اتبع السطلوب، ويأخذ من بعيبه، وإن له محضر العائب حتى وجدم الشاهدان عن شهاهشمه، فإن على قول أي حيفة

رضي أنه عنه : يبطل حق العائد، والايضض له بشيء والآن القصاء لم ينفذ في حق الغائب برجوع الشاهدين قبل القصاء ؛ لأن رجوع الشاهدين قبل القضاء بمع القصاد » والايعلم الهذا الرجوع في حق الحاضوع لأنا بعد قام القصاء له ، شريف رك الغائب إذا حضر الحاضر فيما قيضرع لأبهما تصادفا هني الشركة بينهماء وأحد الشريكين رذا فيض تصيبه من الدين المتبترك، كان للآخر حل الشاركة معه، تم إذا شاركه، فالحاضر لا يوحه على الطلوب بشيء الأن حق الشركة إلا تبت بإفرار الحاضر ، وأنه نيس بحجة في حق الطلوب.

قال في أرملاء شرار الوليد : قال أبو يومف رحمه الله: إذ صار الشاهدات محال لايجوز القضاء بشهادنيما، بأن عمل أو خرس قبل قدوم العائم، فيرقده الغائب، لو يقض له شيء، وهذا ينال على رجوع أبي يوسف إلى قول أبي حنيضة؛ الأمه لو مقد القضاء له قبل حضرته المربطل باعتراض هذه العوارض في الشهود .

١٤٧٩٠ - وإذا لدُّعي رجز أني وقالان العائب اشترينا هذه الدار مرر هذا الرجل وألف درهمي ونقدنا له الثمن، وأقام البينة على ذلك ، فعمر فياس قول أبي حنيفة رصي الله منه ؛ يصفيل الحاضر بنصف الدار ، فإذا قدم العائب كلف إعادة البيئة ، وقال أبو بوسف رحمه فه ايقضي بالدار كلها للحاضر والغائب، ويدفع إلى خاصر لصف الدار، ويوضع النصف الباني على يدي رجل بفيَّه قبال أو يوسف رحمه الله: ولا أقسمها حي يحضر الغائب

قال في المنتفى : فإن قدم العالب، وجحد الشراب بطل نصيبه من ذلك، وجاز بصبيب الحياضيون وقبال: هذا بلا حيلاها ، وذكر أصل المسألة في اللنيقي : على الخلاف، وذكر هذه لمسألة هي المهموط : وقال القبل هذه البيئة في عن الحاصر، ولا تقبل في حق الغالب، ولهو يذكر فيها خلافًا، وذكر الخصاف السألة على الخلاف على حسب ما ذكر "" في الشفي أ. وذكر بأد على قول أبي يوسف رحمه اله ينزع نصيب الغنائب من بدالمدعى عليه ، بعض مشايخه قالو : هذا إدا وصل الثمن إلى الدنو ، كما هو مرجبوع المسألة، فإنَّ مرضوع المسألة أمَّا المذعى، قال: ونفيما التس به أما إذا الم

⁽١) هكذ في ظاء وكانا في الأصل وم العادكري.

ويعضيهم قالوا- تقد الثمن يبحثاج إليه للدفع إلى المشترى، ونبعن لا ندفعه إلى المشترى، بل تصعه على يدى العدل، ويدائعدل فى الحبس نظير يدالبائع، كسا أن يد العدل فى الرعن نظير يد الرئين فى الحبس.

1849 - قال في كتاب الأفضية"؛ وإذا ادعى رجل على رجل أمكان لأبي على هذا الرجل ألف درهم، وقد عات أبي قبل استيفاء ثمي، منها، وترك من الورثة أنا وابنا أخر، وهو عائب، وأقام البيئة، وطلب نصيبه منه، فالقاضي يقضى بتصيب الخاضر والغائب، حتى إذا حضر الغائب، لا يكلف إعادة البيئة، ولم يحك خلالة.

18498 - وذكر في ديات "المبسسوط": أن أحد الورثة إذا أضام البيينة على القصاص على رجل ، يتبت ذلك في حيم الورثة ، حتى لا يكلف بفية الورثة إقامة البيئة إذا حضروا عند أبي يوسف ومحمد، وعلى قول أبي حنيفة وحمه الله: يقبت حق الخاصر بهذه البيئة ،

16440 وذكر في دعوى المبسوط " دار في بدي رجل أقام وجل البينة أن أباه مسات، وترك هيده المعاد ميراثاله ، والأخيبه فلان لا وارث قد غير هما ، وأخوه غالف ، فإن الفاضي يقضي بحصة الحاضر ، وينزع نصبيه من يده ، ويسلمه إليه ، وأما نصب الفائب، فيترك في يدذي البد حتى يحضر الغائب في قول أبي حتيقة وحمه الله ، وحلى قول أبي يوسف ومحمد وحمه ما ألله : إن كان صاحب البد متكراً ، كما هو موضوع المنافة حتى احتيج إلى إقامة البنة ، يحرج نصب الغائب من يده ، ويضعه على يدى عدل .

وإن كان مقراً بترك تصبب الغائب في يده، قالا: وهذا استحسان، فإذ ترك نصيب الغائب في بدى ذى اليده، ثم حضر الغائب، هل يكلّف إحادة البينة؟ لم يذكر محمد هذا الفصل في كتاب الدعوى، واختلف الشايح رحمهم الله فيه على قول أبى حقيقة رحمه الله، منهم من قبال: يكلفه إعادة البينة، كما في مسألة القصاص، ومنهم من قال " لا يكلفه إعادة البينة، كما لوداق، وهو العسجيج. وقيل: مسالة دعوى الدين بالإرث يحتسل أن يكون على الاختلاف أيصاء كسمالة اقتصاص، وصاحب الأقضية الذكرها مطلقة من عير خلاف، ولكن هذا ليس بصحيح، فقد حكينا أنفا من المنتقى اللها على الوداق، وبحتاج أبو حنيقة إلى العرق بين الذين الموروث والقصاص الموروث، وبحتاج أيضًا إلى العرق بين الدين المتشرك بحية الإرت وبين اللين المشترك لا بجهة الإرث.

أما الفرق بين العين الموروث وبين القصاص أن في فصل الذين الوارث يثبت الدين قورته الآن التركة قبل القسمة ميشاة على حكم ملك الميت، على ما عرف في موسعه ، فالعصوى تقع للمورث ، وأحد الورنة ينتصب خصماً عن الحب من جميع ما يدعى للميت، أو ما يدعى عليه ، فشبت بدعواه وبيته حميع اللين للورنة ، فلا يحتاح الماتب إلى إعادة البية ، والأجل حلا المعنى فلنا الناسجيع عي مسألة الغار أن الماتب لا يكلف إعادة البينة على قرل أبي حتيقة رحمه الله ، فأما في فصل الفصاص فالوارث لا يكلف القصاص للمردث ؛ لأن ملك القصاص ملك استبعاء ، فيستحيل ثبوته لمن لا يقدر على الاستبعاء ، وإلى يثبت القصاص للورنة ابتداء ، وأحد الورثة لا يتصب خصاً عن باغي الورثة فيما بشت لهم ابتداء .

وأما العرق بين الدين المشترك بجهة الإرث وبين الدين النشرك لا بجهة الإرث أن في الدين المشترك لا بجهة الإرث أن في الدين المسترك بجهة الإرث الرائرة بنبت الدين المسورت، وهو خصم عن المورث من جميع ما يشته له، قامًا في الدين المشترك لا بجهة الإرث، ينبت الملك تهما ابتداء، وأحد الشريكين ليس بخصم عن الأخر في إثبات ذلك له

1879 - ومن جنس هذه المسائل مسألة الهيئة وصورتها: رجل ادعى على رحل أنه وهب له ، ولقيلان الغائب هذا، وسلمها إليهما، فإن كان الموهوب شيئًا لا يحتمل القسمة، صحت عده الدعوى، وقبلت بيئة في حق الخاضر دون الذائب عند أبي حيفة وضى فة عنه، وعلى فول أبي يوسف: نقبل بنته في حق العائب أبصًا، كما في المسراء، وإذا كان الموهوب تبيئًا بحتمل القسمة، فأن كانت دارًا، لم تصح عذه الدموى عند أبي حيفة؟ لأن عند هية الدار من الرجليز فاسدة، وعندهما هية العار من رحياب صحيحة، فيسح هذه الدعوى.

١٤٧٩٧ - ومن جنس هذا مسألة الرحن، وصورتها " رجل ادَّعي على رجل أني و فلان الغائب ارتبنا من هذا الرجل الدار التي في بديه بدُّي الهيما عليه و تبرانه است في غيتها ، وأقيام على ذلك بينة ، فعل أقول أبي حتيقة رصل لله هنه لا تعبل هذه البينة ؛ لاب عنده إلمَّا تَفْسَارِ الَّهِينَةِ فِي تَصِيبِ الحَياصِيرِ لا غَيْرٍ ، وَقَلْكُ مِنْهِيْلُو هَهِنَاهُ لأنه يصيب رهي الشاعء ورهن طشاع لا يجوزه ما يحتمل النسمة وما لا يحتمل الفسمة فيه على البجاء

١٤٧٩٨ - ومن هذا الجنس مسائنة الوصينة ، وصورتها : رجل مات وأوصى يومه الإشتر لأناس مختلعين في كتاب وصبته، فيحضر واحدمهم، وقدم بعض الورثة، وأقام البينة على الوصية، فعلى نول أبي حنيفة، ضي فه هنه: يقضى بنصيب الخاضر دون الغائب، وعلى قول أبي يوسق الريقضي بحميم الوهبية، حتى إذا حضر الغائب، لا يكلف أعادة السنة تُوسًا.

١٤٧٩٩ - ذكر في كتاب الأقضية أعن أمي يوسف رحمه الله : لو أن رجلا ادَّعي حتى رحلين مالا في فنك، وأحدهما حاصر يجحم والأحر غائب، وأنام على ذلك سنة ، قإن أما حيفة رضي إلله عنه قال: أقضى بالمال على الشاهد والعائب جماعًا.

قال الشيخ أم مكم الرازي الكبير واحمه الله: هذا الجراب على أصار أبي حبيقة رضي الله عنه لا يستقيم الأن الحاضر لا يتصب حصمًا عن الغائب عنده في جنس مد المسائل

قال المصنف." ورأيت في المنتقى عن أبرحنيفة رحمه الله أنه فال: أقضى عمى الحاضو بنصف الماذه وخال أبو يوسف رحمه الله : أقصى على الحاضر والمُعاتب يجميع :ĽĽ:

وأعلم بأن محيمياً وحمدالله ذكر هذه السيائل في المسبوط ، وأجاب في الكل عش غط واحداً أنَّ عند أبي حيفة وضي لله عنه الفضاء على الحاضر والفحاضر بقتصر عليه، وصاحب الأقضية أذكر في بعص هذه السائل: أنَّ على قول أبي حنيفة رحمه الله " يغتصر القصاء على الحاضر ، وذكر في بعضها أنه يتعدى القصاء إلى الغائب.

و ماره ذاکر فول آن بوسف رحیمه الله مثل فول أمل حنیفه ، وناره ذکر فوله ،

بحلاف قول أبي حنيفة، وماره ذكر قول محمد مع قول أبي حنيفه، ونارة ذكر قول محمد مع أبي حنيفه، ونارة ذكر قول محمد مع أبي حنيفة وكان عن أبي حنيفة رحمه أنه مع رويتان في القصول كلها، وكذلك عن أبي يوسف روايتان، وكذلك عن محمد رحمه أنه روايتان.

وأما الفرق فلا وجه له، قال. وكذلك لو كان كل راحد منهما فقيلا عن صحبه، أو كان الحاضر كفيلا عن الغائب، أو كان الأصل⁽⁾⁾عنى الحاصر، والغائب كمهل عنه، فهذا فله سواء، وينتصب الحاصر حصمًا عن العائب، مكفًا ذكر في الأنفسة .

قال: النبح أبو بكر الرازى وحمه الله . إن كان كل واحد سهما كفيلا عن صاحبه بأمره و فطواب كما ذكر في الكتاب و ينتصب المرضو خصماً عن الغائب الأن المال الذي يدّعب على الكفيل عبن ما ثبت على المكفول عده الأنه يثبت حق الرجوع بدلك، فيكون عميماً على الكفيل عبن ما ثبت على المائب في بدرجل أنه الترويات على المائب في بدرجل أنه الترويات على المائب غير ما ينتعب على الخائب غير ما ينتعب على الخائب غير ما بنت على الخائب فير ما النصف عبيه بالألف. في مناصمه فأما إذا كان كل واحد منهم كميلا النصف عبيه بالألف. في المناسبة على حسماً عن العائب الأن عايدهم على الناسبة على الخائب ألا توى أنه لاج جع معنى الفائب الناسبة الإخراب الحاضر المناسبة على الخائب الالترويائه لاج جع معنى الفائب النكيل احاضر المن بدرساً عن العائب على الغائب المناسبة الخاضر خصماً عن العائب على حديث عنه على الفائب المناسبة الإخراب الخاضر خصماً عن العائب المائب الخاصر خصماً عن العائب الخاصر خصماً عن العائب العائب العائب الخاصر خصماً عن العائب ال

وقوله. أو كان الأصل على الخاصر والغائب تنفيل عدد، فيه نظرة الأنه يعوز أن لكون الحال على الأصيل دول الكفيل، كما قبل الكفائلة، مخلاف ما إن كان الأصل على العائب، والخاضر كفيل عنا الأم لا لحوز أن يكون الذل على التكميل دون الأصيل، مكان على ضرورة وجوب المان على الكفيل وجوبه على الأصيار، فالتصب الخاضر خصمًا عن الذت.

وفي الودور ابن مساعة أن عن محمد رحمه لقدعن هذا الجنس مسألة الكفالة .. وصورتها (رجق باع عبداً من رجلين بألمه درجم على أن كل واحد منهما كفيل عن

الله) هكاما في حدوم السخر، ولكن النامس، الأصبل

صاحبه ، ثم إن البائع تقى أحد الوحلين ، وأقام عليه لبيئة أن له على هذا ، وعلى فلان الغائب ألف درهم ، وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بأموه ، فإنه يقشى له على الحاضر بألف درهم ، فإن حضو الغائب لم يكن له أن يأخذه ، إلا بخص سانة ، وهي الأصلية عليه بريديه أنه إذ حضر الغائب قبل أن يأخذ البائع من الحاضر شيئاً ، لا يكون

الأصلية عليه بريد به أنه إذ حضر الغانب قبل أن ياخذ البائع من الخاضر شيئًا، لا يكون لقبائع أن يأخذ الذي حضر إلا بحسن مائة ، وهي الأحدية عليه ؛ لأن القضاء على كفيله له به فصاه عليه و القصاء على الكفول هنه لا يكون قصاء على الكفيل.

۱۹۸۰۰ و رو کان لرجی علی وجل آف درهم، وبهها کشفیل باصر الطالب، والطائب تغی الأصبل قبل او بلتی الکفیل، وأضم طبیع بینه آن لی علیات آنفا، وغلان کفیل بها بامرک، فام یقصی علیه باقف درهم، و لا یکون هذا فضاء علی الکفیل، حتی لو نقی الکمیل، لیس که آن یاخذ منه شیفًا قبل آن بعید البینة علیه

قال بن سماعة وحمه الله: وقد بلزم الذي عليه الأصبى، ولا يلزم الكفيل، ألا ترى أنه إذا أمراً الكفيل لا يبرأ الأصبل، أما لا يجوز أن يلزم الكفيل محكم الكفائد، ولا يلزم الأصبل، ألا ترى أنه إذا أبرأ الأصيل بسرأ الكفيل، وإذا لم يكن من ضرورة الفضاء بذاك على الأصيل وجوبه على الكفيل، لا ينتصب الأصبى حصماً عن الكميل بحكم الكفائة عنه، وإذا كان من ضرورة وحوب المال على الكفيل بحكم الكفائة وحوبه على الأصبار، المصب الكفيل خصماً عن الأصبل.

120.1 - ولو ادّعى وحل على رجل لك كفنت في ولفائل الفائب حل وجل بالف ورها الفائب حل وجل بالف ورها ورحل على ولف والفائل الفائب حل وجل بالف ورها ورحل منها وقفى في عليه بالف ورها ورحل الفائب. فله أن يأخذ الفائب بجميع الألف و الله حين قفى بها على الحافظ في المائل وعن المطلوب وعن الكميل، الا ترى أنى تو لم أجمله كفيلا عن كل واحد منهما، لم يكن له إذا أدّى أن يرجع مها كلها على الذي عاليه الأصيل

۱۹۸۰۲ و في انوادر بشران الوليد اعن أبي بوسف رحمه الله افي رجل ادعى شراه دار من نفر هي في أيديهم، وبعصهم حفدور وبعضهم غيب، والحاضر مشر نلغائب مصيم حاحد للبيع، فاقام الدعن بينه على دعوره، ذالفاضي لا يقضي إلا على الحاضر في حصته عند أبي حتيفة رضي الله عنه، وهو قول أبي يوسف أيضًا، فأبر حنيفة وحمه الله مراعلي أصله، فإن من أصله أن الحاصر لا يتنصب خصمًا عن الغائب في مثل هذا، فيلا يكون القضاء على الحاضر قصاء على الغائب، ألا ترى أن اليه ثع لو كنان واحدًا، والمشترى إثنان حاصر وغائب، فاخاصر لا ينتصب خصمًا عن الغائب.

وأبو بوسف وحمه الله فركى بينما إذا كان المشرى واحداً، والبائع اثنان، ويتما إذا كان البائع واحداً والمشيرى اثنان، فقال فيما إذا كان المشرى واحداً، والبائع اثنان أن القضاء القضاء الابتعدى إلى الغائب، وفيد إذا كان البائع واحداً، أو المشترى اثنان أن القضاء يتعدى إلى الغائب.

والعرق أن البائع إذا كان اثنان قحق الغائب غير متصل بحق الحاضر ؛ لأن الصفقة متعرفة، فلا ينتصب الحاضر خصمًا عن ذلك، فأما إذا كان المشترى اثنان، فحق الحاضر متصل بحق الغائب، ألا ترى أنه ثو خاطب اثنين بالبيع، فضل أحدهما فم يصبح، فجاز أن ينتصب الحاضر حصمًا عن الغائب.

هذا إذا كان الخاضر مقراً بنصيب الغائب، وإن كان جاحداً بصيب الغائب، فالغاضى يقضى بالدار كنها للمدعى، أما في نصيب الخاص، فلا يشكل، وأما في نصيب الغائب فان ذا الهدائنصب خصيماً في نصيب العائب في زئبات الملك له في نصيبه الأنه لا يتوصل إلى إثبات ملكه على الخاضر في نصيب الغائب إلا يؤثبات الملك للغائب، تبريانات الشراء عليه،

وأما على قول أبن يوسعه رحمه الله : ففي فصل الرهن لا يقبل هذه البيئة أصلاء وفي الهية والصدانة إن كانت الهية والصدقة تما لا يقسم يقضي على الحاصر والخائب حميعًا حتى إذا حضر الغالب، لا يكلف الدعى إعادة البيئة عليه، ويقضى عليه بثلث البئة، وإن كانت الهية والصدفة عايقسم، فالقاضى يقضى بهية الكل، ولكن يتعذ مي المصف في احال، وفي النصف الأحر يُتوقف على أن يحضر الغائب، فينفذ عبه.

والدرق لدين الرهن والهية أن يؤلبت الملك في الشائع بالهية تكن في الجملة ، ألا ثرى أنه إذا وهب دارد من رجلين ، وسلم البيما صحّ على قولهما ، ويثبت لكل واحد منهما المدت في النصف بالهية شافعًا ، وإذا جاز هدا في الجملة ، جاز القول! أفي القضايا بالهية يجميعها ، ولكمه لا ينفذ! على الدائب حتى يحضر ، فإذا حضر نفذ عليه ، فأما الرهن ، فلا يجوز مع الشيوع بحال ما ، فلا يجوز القول بنداذ الشضاء ، وثبوته في العض دون اليمس ، فنهذا يبطل في الكل .

4 1841 - قال الى سيناعة على محمد رحمة فقة: وجل ادعى على وجل حالا - فقضى القاضى أن على المدعى عليه يبيئة أقامها، ثم قاب المشفى عليه أو ما تقوله ورنق وله ما بالله على المعبومي بدأ أوام، وهم مقرّون به للمفضى عليه وقال. الا أدفع إلى المدعى من ذلك شيئًا حتى بحصر هو إن كان خائيًا ، أو ورثته إن كان حبنًا الأن الفاضى بصب باطراً ، وليس من النظر في حق الغائب دفع عالم إلى المقضى له ، فلعل أنه فضى حداد الدين أو وارثه ، فو قفت الامر لهذا، وإلى هذا أضار محمد وحمد الته فنى الكذاب، قال: الأمل الا أدرى ثمل الذي فصيت عليه قصاء إباه ، أو وارثه ، وفي توادر السماعة الاعر وحمد وحمد القبلة ألى السماعة العرابة ، وفي المائه الله المائه المائ

1840 وإذ خاب المدعى عليه، أو صلى بعد إضامة البيرة عنبه قبل قضاء الفاضي عليه، وقد زكّبت البيرة في أنسر والعلائية، فالفاضي لا يقضي بتلك البيّة، حتى يحضر الغائب، أو بائبه، أو بحصر وارت الميّت، فإذا حصر واحد من هؤلاه، فالفاضي يقضي عليه بتلك البيئة، ولا يعناج إلى إعادة البية للنضاء، ولو كان المدعى عليه أثر بما الأعاه الله عيناً، فالفاضي يقضى عليه بيقراره في حال غيبته، فبعد عليه ينظر بن كان المقي له عيناً، فالفاضي بأمر من في يده بالسالم إذا كان الذي في يديه

١١] مكذا من م، وكان في الأصل وظ القول

⁽۲) رقي د. لا ينفد

مقرأ أنه ملك لقراء وفي العين إفا ظفر سجنس حقم بأمره بالأخذ، ولا يبيع في ذلك التأروض والعقاء ووهدا قول أني حنيفة وحمه القبارهو قول محمد وحمه القب وقال أبو يوسف: لا يقضى القاضي حتى يحضر الغائب في السبة "والإقرار حميمًا، ذك قول: أبي يوسيف رحمه الله هكذاء والمحفوظ عن فول أبي يوسع وحمه اته المذكور عام في عامَّةُ الكنب غير هذاء فالمُذكور عبه في عامة الكنب أنه كان بقال أولاً إنَّ القاضي لاَّ بقصبي في فصل السنة، حتى يحضر الدائب، وفي فصر الإفرار نقصي، ثم وجم حين ابتلي بالقفياء، وقال: يقضى فيهما جميعًا، استحسن ذلك حفظ لأموال الناس، وصيانه لحقوقهم

وحه ما ذكر مزرفول أبريوسف وحسه الله في الوادراين سماعة از إن القصاء يمة منذ الولايف ولا ولاية للغالسي فلي الغائب، فلا ينفذ قضاء، عليه، ألاثري أنه لو قصى عليه في ليصر الذي هو فيه، وأنه أيس يقاضي دلك للصراء الانفاذ فضاء، عليه؛ لعفرالولات كثاهث

وجه ما ذكر مرزقول أبر موسف رحمه الله في عامة الكتب أن القاضي عنفي علور العائب في البينة والإفرار جميعًا إن حصرة المدعى حليه إلما كان شرعًا ليسمع القاضي كلام الخاصمين، فيقيضي عن عنم أو تُوهذم إنكاره الذي هو شيره منجاع البينة، وقه وجده فلامعي لتوقيف النضاء

توضيحه: أن كل مدعى عليه لا يعجر من أن يخفي نفسه مني توجه عب الحكم تو المهجر القصاء حال غيبته، يضيع حقوق الدس، ولأبي حيف رضي الله عنه في العرق ابن الإقرار والبيئة أن للمدعى عليه حق لطعن في الشهود، والقضاء عليه حال غيبته يبص الحق عليمه أما ليس له حتى الطعن في إفراره، فالقضاء هليه حال فيبنه لا يبطل عنيه حمًّا، فلهذا ابنر ق

١٤٨٠٨ - قال محمد راحمه الله في الزيادات الله أمة في يدي راحل يذال له : عبد مقه، فقال رجي - بقال له إبراهيم - لرجل: يقال له محمدًا با محمد الأمة التي في يدى عبدالة كانت أمتى، بعنها منك بأنف درهم، وسأستها إليث إلا أنا عبدالة قد عصبها

مثله، وصدَّفه محمد في ذلك كله، وعبد الله يُنكي ذلك كله، ويقول: الجارية حاريق، فالقول في الجارية قول عبداله ؛ لأن اليد عليها لعبدالله ، ويقضى بالثمن لإبراهيم على محمده لأنهما تصلافا على البيع والتسليم، وتصادفهما حجه في حقهما، فلو استحق رجل الأمة من يدعيد الله بعدما أخذ إيراههم الثمن من محمد، فأواد محمد أن يرجم باللمن على إبراهيم، وقال: الجارية التي اشتريتها منك، ورد عليها الاستحفاق، لا بُلَنفت إلى ذَلَك؛ لأن القضاء بالاستحقاق على عبدانة اقتصر عملي عبدانة، ولم يتعد إلىمعمد

والأصل أنَّ القضاء بالملك المطلق على في البدء فضاء على ذي البدء وجل من اللَّقي ذر البيد الملك من جهده، ولا يكون قضاء على الناس كافة لا نبين بعد هذا، وذو البدوهو عبداله لا يدعى تنقي الملك من جهة محمد، فلم يصر محمد مقصبًا عليه بالفضاء على عندالله، وما لم يصر محمد مفغياً عليه، لا يرجع بالثمن على إبو أهيم.

والدليل على أن محمدًا لم يصر مقضيًا عليه في هذه الصورة أن محمدًا قر أثاع البينة على المنتحق أن الجاربة جاريته، اشتراها من إبراهيم، وهو عِلكها، فيلت بيته، ولو صار مفضيا عليه و لما قبلت بينه .

وكذلك لو أن الذي استحقها على هيدائه استحقها بالنتاج ، بأن أقام بينة على أنها جاريته، ولدت في مفكه، وقضى الفاضي بها للمستحق، لم يرجع محمد بالثمن على إبراهيم، وإن ظهر ببية المستحق أن إبراهيم باع جارية الغير ؛ لأن القضاء بالاستحقاق اقتصر على عبدالله، ولم يصر محمد مقضيًا عليه.

سانه: وهو أن دعوي البائم هنا غير محتاج إليه؛ لأنَّ المستحق خارج، ألا ترى أنه لو أقام البينة على المُلك المطلق، قبلت بينته ، فسقط اختيار دعوى النتاج ، ويقى دعوى الملك للطائق، لا يميم محمدًا مقفيًا عليه بالقفياء على عبدالله، فكفًا منا .

قال في الكتاب: ألا نوى أن محمدًا لو أقام البينة على المستحق بأن الجارية جاريته، اشتراها من إبراهيم بكذا، وهو علكها، أنه يقضي بهالمحمد، ولو صار محمد مقضيًا عليه بالقضاء على عبدالله، لما قضى له فرع على مسألة الاستشهاد.

فغال: لو أعاد المنتحق البينة على محمد أنها أمته، ولدت في ملكه، قضي بها

للمستحق، وترجحت بينته على بينة محمد، لأن بية النتاج لا تصرفها بينة اللك الفقلق؛ لأن بينة التتاج أكثر إثباتُ فيصا برحع إلى إثبات أولية الملك، ويرجع محمد بالنمن على يراهيم في هذه؛ لأن محمدًا صارعقهاً عبد قهذا القضاء.

هال: ولو ثم يستمق الجارية أحد، ولكن أقامت أجارية البينة على عبد الله أنها حراة الإصلى، وقضى القاضى يحربها، وحم صحمه بائتين على إبراهيم، الآن محملًا عسار مفضيًا عليه في هذه الصورة، والمضاء بالحربة أناء وما الحق بها قضاء هلى الناس كاهة، ولهذا لو أنام محمدالينة على الملك والشراء من إبراهيم، لا تقبل بيشه، ولو لم يتبت عليه الاستحقاق، لقبلت بينه، واستحقاق المشترى على المشترى بسبب سايق على الشترى يوجب الرجوع على الاتمان النمن .

ثم رغا وقع القوق بين القضاء بالملك الطلق على دى الهد وبين القضاء بالخوية، وما لخت بهذا حسى اقتصد بالخوية والما للخل بهذا والمات والقضاء بالملك المطلق على دن البدء والفذ القضاء بالخرية تعلق بها أحكام متعدية بنى الناس من أعلية الشهادة والقضاء والولاية وسير دلك ؛ ، فالنصب ذو البد حص مأسن الناس كافق، فكان القضاء على دى البد قصاء على الناس كافق، أما الملك المطلق فلم يتعلق به أحكام متعدية بلى الناس كافة ، فلم يتصب ذو البد خصمة عن الناس كافة .

وكذلك أو أقامت البيئة على عبد الله أنها كانت أمنه أعتفها، وقضى العاصى بذلك، وجع محمد باللمن على يواهيم الأو دعوى اللك لكويه وسيلة إلى دعوى العتق، ولما كان القصود دعوى المنق، وليس في بعض الأوقات للقصاء فيه بالعش بأولى من البعض الما أنها لم تعبّر وقتًا في الدعوى، فكان هذا والقضاء بحريه الأصل مواد.

۱۹۸۷ - أما القضاء بالوقعية على دى البد، حل يكون قصاء على الناس كافة؟ وصورتها : رجل ادّعى أرضاً في يدى رجل أنها وقف على جهة كذاء وقفها فلان، وأنا متولى أوفافه و أثبت الوقعية بالبيئة، وقضى القاضى بها بالى ذى البدء هل بكون فضاء على الناس كافة؟

⁽¹¹ وكان في الأصل: والقضاء بالخوالجريته

حكى عن النسخ الراسم نسمس الأنسة الحلواني، والقاضي الإسام، كن الإسلام على السبعدي وحسهما الأمار أنه بكون فأضاء على الناس كامة، حتى ثو الأعلى وحل بعما فلك حلَّمَا الأرض لنفيه . لا يسمع دعواه: وأحقاء بالقصاء بحرية الأصل .

وذكر في أعتاوي أبي الليث وحمه والله الأمه لا يكونه فضاءه على إينام كافق حتى لو الدعى وحل بعد دلك هذه الأرص لنفسه ملكًا مطلقًا، تسبع دعوات وألحيفه والقصاد بالملك المطلق والمأخية الصحر الشهيق حمدانين

وذكر في شهادات أ الجامع - أن في دعماي العين أحد الورنة إثما ينصب خصبك عن الحيث للمستعن في عبي عبد في بلا ذات الوارات، لا في عبن ليس في يلاه حتى إنا من الدعم عبياً من التركية، وأحصر وارتًا ليما ذلك العين في يدهدا الوارث الذي أحضره، لا يسمع دهواه هليه، وفي دهوي الدين أحد الورقة يتنسب خصمًا عن البيَّاء وإن لم معيل إليه شيء من التركة

١٤٨٠٨ - عند سأذوق اذعر داراً في بلتي رجور، واستحق بيئة النامها، فأقام المدعى إقرار العبدالله لا حق له في الداراء شطا البية العبد وحقه وافيان حامات لام بعد فلك، وقال: حمدي استحل العار بالبينة، والست مجيزاً إقراره؟ لأبه كال محجوراً ا عليه ، فإنه يفال له: أعد السنة على الهدهي عليه ، فإن أعادها وستحفها ، وما لا قلا .

١٤٨٠٩- رجي دُعي داراً في يدي وحل أن أنه مات، وتركها مبراثاً له ، ولأخيه فلالله وأنحوه منكر دعمواه ويزعم أمهلا شرمله من الدارة فبأقيام المدعى بيناعلن دعواد، وقبضي له ينصف الذار، شمر جم أخوه إلى تصديقه، لم يقض له يشيء، فإن حاء غريم للميت بعد ذلك، وأتت ديم بمحصر من الرارث مينته، وسأل القضاء لسبت بالداراء فإن العاضي يستعيل العصاء ، فيفسى للميث بالدار كلها بالشهادة الأولى، ويُعامَ الدارة وتقيضي الغرج حفه من تعنيباء هزن فضل غير ومن تعنيباه بجعل نصيفه لاس المدعى، ويرد الباقي على المفصى عليه بالغار، ولا أحمل لابن تذكر من العصل شيئة.

١٤٨٠- رحلٌ دعي دارًا في بدي رحل أن أب هذا الذي في يديم، غصبها إيام، وفيال الذي في يعابه الدار الدار داري، وله إحبار عبيب، فيأتيام الدعي يبية على منا الأعلى، وقضي لعبالذار، ثم حضر أحوه الذي كان العار في يذيه، لا يكنف القضي له إعادة السة عليهم، ولكن بقال لهير. أنتر عبي حجتكم،

١٤٨١٦ - براهيم عن محملة وجلالة ورثا فارا عار أيسهما، باء أحدهما تصعها من وحل، نم أقام وحلَّ بينة أنها داره ووبُّ من أجه. قال: الفضاء عني المشبري قضاء على البائع، والغضاء على الأم فضاء على النبتري إلا أن يقول المنتري البوبرت هذا عن آبيه .

١٤٨١٦ - رجل ادعر أن مِنَّا غصب منه لبينًا، وأحصر معمر ورئته، وأقام عليه المنة الذلاق، وتعمل هذا الله و في يذهذا الذي أحضروه وتعضه في مدوكيل العائمة : وهذا الخاصر مغر بأن هذا الشيء ميراث لهم من أبهب فالا محمدا أقصي على الحاصر مدنع ما في بديد، ولا أخذ ما في بد ركيل العاتب.

والي كالن فأتك كذه في مقاهدا الدي حيض واقضيات عليه بقالت كذه و دفعته إلى المدعى، فإن قدم الغائب، فقال، كان هذا في يدأ- لنا من غيد الوالـد، ليريقية. قوله، وهذه المنألة إنسارة إلى أنَّا في دعوى العين من التركة أحد الورثة إغايندهب. خصمًا عن البت إذا كان العين في بسيد.

١٤٨١٢ - وهشاه قال: سألت محمدًا وحمداته على فناة في بد قوم كاليار، فمهم الشاهد والغائب ووالصغير والكبيراء وأقام رجل البيبة على بعضهم أنهم احتفروا هام الفتاة في أرضه عصبًا ، وهم دوم كتير لا يقار على أب بجم مهم، قال: حملت لهم وكبلاء وقضيت على وكينهم.

١٤٨٧٤ - ابن سماعة من محمد وحمه الله . وجل شتري من وجل عبداً بالعب هرهم، وقيض المشتري العبده تم أخد البالع العبدة لم أخد البائع المشري بالنميء وأقام اقشتري ببرة أروفه أحاله بالنسي على فلان الررولان الفلاني وفلان بلحنان عليه غائب ، فيحضر فإن المال لاز ، له بالبينة أنش قامت على الحوالة - وأقه أعلم بالصواب ، والمه المرجم والأم

الفصل الثالث والثلاثون في المنفرقات

الله ١٩٥٥ شيفيري الدهب إذا حداري تصاخي، والأمو الشناء في المحاولة والمعاص من يقصل له بالشائمة الاكر تهذه المسالة في شيء من الكتب، وقد اختلف المسالج وحسهم الله فيها، قال بعضهم الا يقصى الأل الله على برحواله الأخل العلم يدعى واعتقاده، وصهم من قال: ينضى الأخل الطب المساعدة بحواله وقد ركن إلى مدهد في هذه المسألة، فضل عمواه، ويقصى الاهلاء كتب قد في أحد الزوجين من أهل الألمة : إذا رمع إلى القافسي أنه محرم صداحيه على الفائمي بدول يتهما عبد أبى وسف، حسدائله الأم ركن إلى نها، والدرقم الأمو المائمي بالمائلة.

ومهم من قبال (إدائية م بني القدمي، فالقاضي له وله به : هل له دفيه وجو الشفعه ما في از؟ إن قال نعب يقصى له بها، اران قال الأفضه من فلك الموضع، ولم يسمع كلامه، قال الشبح الإمام شمس الأنمة الحكوس هذا أوجه الأقاريل وأحيد.

رمل المتفى و فقدة ثلاث سفداد، كل قاض على موضع معلوم، فادعى رحل على حل دعوى، و خلفاة ثلاث سفداد، كل قاض على موضع معلوم، فادعى رحل عليه حلى دعل دعوى، و خلفا وبس بحاصدان إليم مهم، ون كان مؤل الدعى والمدعى عليه عن موضع واحد، بحلصدان إلى الفاصي الذي هو في موضعها، وإن كان حز لهما معين دلك إلى الذعى حيث شاء، وقال محمد، حمه الله، دلك إلى الذعى حيث شاء، وقال محمد، حمه الله، دلك إلى الذعى حيث شاء، وقال محمد، حمه الله، دلك إلى الذعى حيث العدريدون الدعوى عند أبي حيقة رحمه الله ملاقاتهما وحميها الله، ولمن البية على عنق الأمة، وطلاق الراة حسة من عير الدعوى والالفاق، وهل يحلمه عن عير الدعوى والالفاق، وهل يحلمه عنى عن الأمة، وطلاق أمراة حسة من عير المدون الدعوى والالفاق، وهل يحلمه عنى عنو الأمة، وطلاق أمراة حسة الله أي أخر كذاب المحمد وحدة من نسباء معسها ثلاثه،

وبسيها، فمس كلهن إلا واحدة، فانقاضي يمعه عنها حتى يخبر أنها ليست مطلقة، وإدا أمدر بذلك وفالقياض يعفعه البيئة أثمانة أثب ليسبت عطلقة وولع يشنع فا وعواها ر وهكدا ذكير في غيرج القدوري، و ذكر الشيخ الإمام الأجل شيمس الأعمة السرخيس رحمه الله في مقدمة السيسلة : أنه لا يحلف، فيتأمل عند القبري.

١٤٨١٦ - وإذا قضي الفاض بحضرة ، كبن الغائب أو بحضرة وصي البت ، يقضى على العائب وعلى البت، ولا يقصى على الوكيل والوصي، ويكتب في السجل أله قضي على الميت وعمي الغائب، ولكن بحضرة وصبه ويحضرة وكبيه

ذكر الخصياف وحمه نفرني أدب الفياطي المي باب العدوى: إذا أمو القاصي رجعة علازمة الدحي عليه، كما لاستخراج اللك، ويسمى بالمارسية موكل، أفمؤنته على الدعني عليه اكتفاذكره القاضي الإمام صدر الإسلام رحمه الأما وعليه بعض القضاف ومعفر مشابخ زملنا حمهم الله فالواز هي على المنص، وهو الأصح الآن منفعته تعود ركي المدهي.

١٤٨١٧- الديون إذا كان له عقار فاصل عن حاجته، يحسن لبيعه، ويغضى الدين، رونا كان لايشتري إلا بتمن قليل، كذا ذكر الخصاف رحمه الله في بعب الحسر، وإن الشم المصون عن البيع بنفسه، فانقاضي على بنعه؟ ذكر في الجامع الصعيراً ، وفي أكتاب الأقصية). أن الغاصي لا بيع مال الديون للحبوس؛ لا العروض، ١٠ العفار عندأبي حنيفة رضي اقه عنه والكن يحبسه ويرآمره بالمبح ويستديم الحبس فبييع بنفسعه وعلناهما واحسهما الله يبنج العروص وواية واحدة، وفي بنع العقار ووايتان، فكر الروائين في أشوام لنناب الأفصية ...

٨٨٨٠ - وإذا أفر الرحل لإنسبان ببال، وحات الغر، فقالت ورثته بعد موته: إن أبدًا فيد أَقَرَ عِنْكُ كَاذَبُ مَ فَلِم رَضِهِ زَفِر ارْمَ وَأَنْتَ أَيْهَا مُقْرَ لَهُ عَالِم بِدَلْك ، وأرادوا تحليقه على ذلك ، لمه يكن لهم أن يحتفوه : لأن وقت الإذ رار حق الوراة لم وكن متعلةً : بمال القراء فصح الإقراراء وحبت تعلق حفهم لجيتعلق بماصار سفا للمغراله، فلايكون لهم ولاية تحلقه.

⁽۱) ومن أط أشينة.

18819 وإذا حبيب المرأة زوجهما بدين النهار أو بدين اختراء مقبال الزوج للقاصي: إحبيها معي في السجرة، وإن لي موضعها في العبس لتكون معي، فالفاضي الإيجمعها، ولكنها تصبر إلى منزل الزوج، ذكره الحصّاف رحمه الله في باب مطالبة المهر

وقبل: ينبغى للفاضى أن يحبسها ؛ لأنها إذا حسن زوجها ، وثم تحبس هى . تذهب حيث تريد، وفيل: القاصى يفول لهذا إد أردت حبس الروج ، لو حسست روحك بحفك لحسنت معه ، وإلا لا أحبس الزوج ، وعلى التفديرين جديمًا يقع الأمن عن دهامها إلى ما تريد .

 ١٤٨٢ - وإدا قال المديون: أبيع عندي هذا، وأقضى حقه، ذكر صاحب أشوح سخنصر العصام عن أول مكانيت. أن القاصى لا بحيث، بن يؤجله يومين، أو ثلاثة.

ادعى على أخر مالا، وأنكر المدعى طلبه ذلك و ثم ادعى عليه في مجاس أخر ألك استمهالت من منا الذار والاستمهال الستمهالت من منا الذار وصوت مقا إباكال والاستمهال والاستمهال والاستمهال والاستمهال والاستمهال والاستمهال بصابر مثراء والإقرار حجة المدعى والدعى عليه لا يحلف على حجة المدعى، فإنه لا يحلف على حجة المدعى، فإنه لا يحلف على حجة المدعى، فإنه الإستمال عليه حقا سبب الحط، وأنكر المدعى عليه أن يكون هذا حطه، فإنه لا يحلف على دلك، والمعنى ما ذكرها.

۱۹۸۲۹ - وفي انوادر من رستم ۱٬۰۰ هن محمد رحمه الله . رجل قال لآخر : لي عليك ألف درهم، فقال ذلك الرجل: إن مافقت أنا لك على أويتها، فحلف الرجل، فأداها إليه، إن أداها على الشرط الذي شرط، كان فه أن يرجع فيما ومم إليه.

١٤٨٣٩ - هي اوافعات الناطقي التي كتاب الدعوى: وقو أن السلطان أو الخليفة فقد رجلا القنصاء، وودًا القاضي ذلك، هل له أن يقبل دقت؟ لا رواية تهده السالة في

⁽¹⁾ مكذا في طاو الأصل. وكان في الأ - الأبناء -

⁽٢) مكذا في طاء وكان في الأصل الوادر رستم وفي م: نوادر بن سماحة

الكتب، قبل "" وينبغى أن يكون الجواب على التفصيل. إن قلد بعد مسافهة مواجهة ورد الا يحك مبول ذلك الاقليد بعد ذلك، وثر قلد بطريق الغايدة بأن بعد إلى المنشرو، فرده، ثم قبل كان له ذلك "استدلالا عما ذكر في كتاب المنكاح: أن العراق لو كتب إلى المنشرو، فرده، ثم قبل كان له ذلك "استدلالا عما ذكر في كتاب المنكاح: أن وقبل في مجلس أخره كان له ذلك " لا الكتاب كالخطاب، والكتاب بأي معه، وقبل في مجلس أخره كان له ذلك " لا الكتاب كالخطاب، والكتاب بأي معه، خبكون الحطاب بالميا، فكان له أن يقبل، فكذافي حق المشور للقاضى، ولو كان بطريق دلا المنابية، ولكن بالمراف لا بالكتاب، فكذلك " أيضاً استدلالا بالمرقل والموصى إليه إذا راه عي غير وجه الموكل والموصى إليه إذا والموصى بالرد؛ لأن الردّ من غير علم الموكل والموصى لم يصح، وإذا لم يصح الردّ كان طرق حكم الدوكس والإيماء باقاً، فيحمل فيولهما، فكما أيضاً ههنا يجب أذ يكون كذلك.

1847 - رجل أخرج صكا بإقرار رحل، نقال الغراز ذ أفروت لك لهذا المال، إلا أنك وددت إفراري يحلف المفرق، كمو الأعلى البيع على إنسان، فقال البائع: بعثُه منك، إلا أنّك أفغلتني، فإنه بحلف مدعى الشراء، التحقيف بالطلاق والأبيان المغلظة لم يجوزه أكمتر مشايخنا وحمهم أنه، وإذ بالغ المستنفش في ذلك يفتى بأن الرأى فيه للفاضي

1847 - رجل تزوج امرأة والنتية في عقدين، وقال: لا أدرى أبتهما أولى، يحلف لكل واحدة منهما باقد ما تزوجها قبل صاحبتها، فاتقاضى في التحلف بدة بأيتهما شاء، فإذا حلقه إحداهما وحلف ثبت لكاح الأعرى، وإن نكل لزمه لكاح هذه، وبقل نكاح الأخرى، وهدا على قولهما، أما على قول أبي حيفة رحمه أقد الإمحرى الاستحلاف في التكام، فلا يتأثى هذا الفصل على قوله: المدعى عليه الدار إذا قال: أنا منب يناء هذه الدار، والمدعى يعلم مذلك، وطلب يبن المدعى، لا يحلم المدعى،

⁽١) حكة التي الأصوروم

⁽٢) مكذا في طاء وكان في الأصل وم: كان فنك له .

⁽٣) هكذاهي ظاء وكاله في الأصل وم: لأنه الخطاب كالكناب.

⁽٤) وكالا في ط1 معالك .

لجوار أن يك ن المادعي هذبه مع الدين، ويكون البناء للمدعى، بأو بني المدعى عليه بأمر المدعى، حتى لو قال المدعى عدم " مسلمالدار العبسي بغير أمر المدعى، بحلف المدعى، الحاكم، المحكم إذا حلف المدعى عليه، واحلف، أبدائر افيدا إلى فاصي مولى، فالدائمين المؤلى لا يحافه قاتياً

1848 - قار في يدي رجل فضاه، رحل أنه عصيب مناه وقال الله عليه ا هذا الدار كالت وقائل الله على كا الوكذاء واراد المدعى تحليفه الحلف علم محمد رحمه الله الحلاقًا لهما بناء على أن قصيب الدار شحفن عند محمد، فكادا في التحليف بالداد. حتى لو لكن بقسى عليه بالترسة

ولو أراد أن يحطفه ليائحة العين، الا يأخد بالانفاق؛ لأذ الدار معارت مستهادكة لصيرور نها وممّاء واللنوي على قول محدد وحده الله دفعًا للحينة. وحدا كرحل في يديه عبد، قال: هذا العدد لقلال اغتصائه من قلال، فإنه يُصدَّق في إقرار أبه لهلال، ولا بصدق على للفراء أنه اهتصاله من قلال، ويصدكي في حق نصاله، حتى يصمن قامته فلتش.

1847 رجل في يذبه ضبعه يرعم الله وقت حدد، وقفه على الله ، أو لاد الله حاصة، وجده رحل وادهاها، وقال، وقال من المامن جملة أو لادهاء وجده رحل وادهاها، وقال، إن الوقف هذا وقعها على حميع أو لاده، وألم من جملة أو لاده، وأراد فعرف مناحب البدائي، فإن كان الني بد صاحب البدائي، من غلة عله الضبعة، قحيته بحلف على نظيف الله يدعى ملك ذلك القائر فقصه، ودو البدينكر، درحلة على ذلك، ولا كمافل الوجه الأولى، وهذا اجوال القائم مستقيم على قرال من يقول من يقول من يقول من يقول من يقول له من الخصومة، ينبعي أد يكوا، لذعوى من النولي حتى يحلف اللاعي عليه في الوجه الذاتي.

الصائم إذا حلف للدعى عليه عنى العلم في موضع وجب السجليم، على البنات، مقى طميعي حل السجليم، على البنات، مقى طميم

⁽١) وقر الأصل إلا إداعات فكالر فون كان.

⁽١٠) وهي لأعرس وهذه الوحمة مستقيم

اليمين في هذه الصورة، وقضي الغاضي عليه بنكوله لا ينعد فضاءه.

۱۶۸۲۷ - [رجلان شهدا على رجل بحق من الحقوق، فقال المتهود مليه اعما عبدات، فقالان كما عبدين نقلاد الغائب، إلا أنه أعنضا، وأقاما البيئة على ذلك، فإن الفاضي يقضي مأنه أعنقهم، ويكون دلك فضاء على مولاهما، حتى لوحضر الولى، وأنكر العنق، لا يلتفت إلى إنكاره.

18674 وفي الطائطان ولو سائد وجل، ولا يعلم له وارث، فباع الفاضي داره بجوز، ولو ظهر الوارث، قالبيع ماض، الفتاوي الحلاصة: وحل له على اعو دعاوي متقرفة من الدراهم والنفائر والضياع، قال: يجمع دعاوي كلها، ويحلف يبدً واحد على ذلك كله إلى [¹⁷]، وبنفه فو حلفه الفاضي على السنات في موضع وجب التحليف على العلم يحتسب يا خلف؛ لأنه أوفي المنتحق عليه وزيادة.

12474 طلب المدعى يمير المدعى عليه، فيقال المدعى عليه: أخرج كواسة حسابك الأنظر فيه، والنمس من الفاضي أن يأمر خالك، أجابه الفاضي إليه، ولكن لو أبي لا يجبر عليه، وهو تظير ما لوطلب المدعى عليه من الفاضي أن يأمر المدعى سيان النسب.

قاصي العسكر : لا ولاية له على غير أهل العسكر، ولا ينفذ قضاه، على غير أهل العسكر، إلا إذا شرط ذلك عند التقديد، وإذا كان الوجل من أهل العسكر، وهو يه مل في السوق وبحترف، فهو من أهل العسكر.

1547 - سئل تسميل الإسلام الأوزجندي وحمه الدخري وقف ضيره قامل علما خوق في مقل علما خوقت الدخري والمحمد الدخوة بعلى علما وخوفت بالدخوة المدين الشروع بن الشروع بن المفاهد والمان والمان والمان والمان عوافقة من علما وحوافقة عوافقة والمان والمان المحمد المدينة على قول من بوي ذلك، وقاضى حوافقة من علماء حوافقة المان علماء على المنا عمل المان المحمد المان والمان والمان المان والمان المان المان المان والمان المان والمان المان والمان المان والمان المان والمان المان ال

١٤٨٣٦ - الفاصلي لا بملك تزويج الصلغار . إلا إذا كشب في منشوره ذلك، إذا

⁽¹¹ هذه العنارة سوجودة في الأصل فيعال

مات القاصي قبل استيفاه الرزق من بيت المُلك يسغط ورّاء ، ذكره شمس الأثمة الحلوالي. رحمه الله في أوّل الفقات من أدب الفاضي .

ونى فتارى السقى : قاصى كرخ رفاضى خسر إذا التقياء فقال أحدهما اللاّخر: إن فالأنّا أفر نفالان بكفالا يقضى به ، حتى يبعث إليه الياعًا للسنة فى كتاب القاضى إلى انفاصى ، قالوا: هذا إذا لم يكن كل واحد مهما زمان الإخمار في مكان هو فاص فيه ، أما إذا كان كل واحد منهما في مكان هو قاض فيه ، ينبغي أن يتعمى به الأن القول أنوى من الرقعة حوالة أعلم بالصواب، وبه البسير وعليه الاعتماد .

والأنَّا الحان الشروع من تدويل مهرست الكتاب والعصول، والأنواع والأقسام التي هي في المُجلد التاني من المحيط البرهامي - بعون الله تعالى وحسن توفيقه - .

⁽١) هكته من طاء وكان من الأصل وم. ولأن.

كناب الشهادة

حذا الكتاب يشتمل على أربعة وعشرين فصلاة

النصل الأول: في حل تحمل الشهادات وحل أداءها، والامتناع عن ذلك

الفصل التاني: في أقسام الشهادة وفي شهادة النساء

الغصل كنالت. في بيان من نفيل شهادته رمن لا نقبل

المصل الرابع: في الإسماع إلى الشهود وصفة أداء الشهادة -

المعمل اخامس: في شهادة الرحل على فعل من أفعاله أر صفة من صفاله

العصل انسادس: في شهادة الرجل على قعل من أفعال أبيه وشهادته لأبيه أو لأمه

الفصل السابع: فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز

المصل النامل : في الشهادات في طواريث

العصل الناسم. في الشهادة على الشهادة

القصل العاشرة في شهادة الشهود بعصهم ليعض

الفصل اخادي عشران في شهادة أما الكفر والشهادة عليهم

Francis and a second and a second

الفصل انتخى عشرانا في المسائل التي تتعلق بحدود المدعى والمشهودية الفصل التلف سفرا في شهادة الرازك بالرصية والرجوع، وفي شهادة الرصي للميت

سان الساسر على مهدا الوارك بالراب وفي شهادة الوكيل اللموكل

القصل الرابع حشود في الشك في الشهادة والربادة فيها والنقصان عنها ووجود الشاهد

محد انقضاء بشهادته بصفة لانحوز شهادته وشهادة الشهود بعد قضاء

الماضي بخلاف ماقصي

القصل الخامس عشرفي الشهادة على الوكالة والوصابة

القصل السادس عشوا: في شهلاة وقد الملاعنة

القصل السامع عشرة في التهائر من الشهادات

الفصل الثامن عشران في ترجيح رحلي البينتين على الأخرى والعمل بالبينتين

المتضادتين

القصل الناسع عشر : في شاهد الزور

المُصل العشرون. في الدعوي إذا خالفت الشهادة

الفصل الحادي والعشرون: في الاختلاف الواقع بين الشاهدين

القصل الثاني والمشرون: في التنافض بين الدعوي واللهادة

القصل الثالث والعشرون: في الشهادة على النبيب

الفصل الرابع والعشرون: في المتفرقات

الفصل الأول في حل تحمل الشهادات وحل أداءها، والامتناع عن ذلك

على العباد؛ الأنه ملوزه يخاف تلماري أهل سهرفند ": أن الإشهاد على المُداينة والبيع فرض على العباد؛ الأنه ملوزه يخاف تلف المالي، وفي تلف الأموال تلف الأمدان، وحرام على الأسمى إنلاف البيدن، فيقترض عليه الإشهاد الذي هو طريق العبانة، إلا إذا كان شيئًا حقيراً لا يخاف عليه التلف، وبعض المشايخ على أن الإشهاد مندوب، وليس يقرض، وهذا القبائل يحمل الأوامر المذكورة في كتاب الله تصالى محو قوله: ﴿وَاستُشْهَدُوا مَنْ عَلَى مَا رَجَالُكُمُ ﴾ "وقوله: ﴿وَاستُشْهَدُوا فَوَى عُدَلُ مَنْكُمُ ﴾ "على الندب. مُنْهَدُوا فَوى عُدَلُ مِنْكُمُ ﴾ "على الندب.

١٤٨٢٢ - اختلف المشايح في أنه هل يصح تحمل الشهاده على المرأه إذا كانت منتفية؟ بعض مشايخنا وسُعوا، وفالوا: يصح عنه العربف، وفالوا: تعربف الواحد كاف، كما في الزكي والمترجم، والاثنان أحوط، وإلى هذا الفول مال الشبخ الإمام خولهم زاده

ويعضهم قالوا: لا يصبح التحمل عليها بدون رؤية وجهها، وبه كان يقتى القاضى الإمام ضمس الإسلام الأوزجدي والشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناتي، ووجه ذلك أن المنام شيط حواز الشهادة، قال تعالى: ﴿إلا عَن شَهِدْ بِالْحَقّ وَهُمْ يَعلَمُونَ ﴾ "، وقال عليه السلام: ﴿إذا علمت مثل الشهد من فاشهد هنا فالملم لا يحصل إلا بالدليل القطمي غير أن في كل موضع تعذر الوصول إلى الدليل القطعي، مكتفى بالعليل الظاهر، وههنا

⁽١) سروة القوة: الآية ٢٨٢.

⁽٢) سورة الطلاق: الآبة ٢.

⁽٣) سورة الزخرف: الآية ٨٦.

 ⁽³⁾ ذكره الزيلمي في مصب الراية (4.7/2)، وقال: أخرجه اليبيقي في منته أ، والحاكم في
المستشرك ، قال الذهبي " حديث وإنه فإن محمدين سفيمان بر مشمول ضمغه فير واحد-

لبنين.-

الوصول إلى العلم، وإلى معرفه وجهها عكل بكشف وجهها، قلا صرورة إلى إفامة اشعرتها من الواحد، والمتي مقامه والدليل عيمة أنا أحسمنا على أنه يحرز النظر إلى وجهها لتحمل الشهادة، والنظر إلى الأجنبية مع ما ديد من خوف المتناء الا يجور (لا تضرورة أن صح تحمل الشهادة عيمها بدون رؤية وجههها الما حار النظر إلى وجهها تفحيل الشهادة.

فأما معرقة الأسم والسبب للسهادة حالة العبية . والعلم بدلك لا بمعسل ملفادية ، فيجور الشهدة على السبب والاسم برخار العبر ، ثم عمر قول أبي يه سف ومحمد إن أخر م مدالان أنها صلات فيلغل بكفي ، ألا ترى أنهما لو شهدا عبد القاضي . كمان للقاصي أن يفسى شهاديما ، والقساء عوق الشهادة فلان يحور الشهادة بإحدامها أولى ، وعلى قوب أبي حريقة الانحل أم الشهادة بناء على العمم ولا يفتح العلم إبا خير المتراثر ، فأما ضر المنبي فقه احتسال ، والعقب أبي بكر الإسكاف كان بغني بفرافها في هذه المسافة ، وهو احتيار غم الدين السفى ، وعليم المنوى ، فإن عرفها ياسمها في هذه الشهود ، كما هو طريق ونسبها عدلان ، وسفى الشهود ، كما هو طريق الإشهاد على الشهود ، كما هو طريق الإشهاد على الشهود ، كما هو طريق وينها والأسهاد على الشهادة حتى الشهادة بحرز دنك على شهادتهما بالاسم والنسب، وينها والموا المن بطريق الإشهاد على الشهادة بحرز دنك على الماديما والسبب وينها والأسلام والسبب

1848 - وهي الخامع الأصعران قال أبو يكو الإسكاف: المرأة إذا حسرت عن وجهها، وقالت: أنا فالإنة بند، دلان، وأاد وهبت أناوجي مهوى، وإن السهود الإيجاجون إلى شهادة عدلي أب فلانة بنت فلاناما دامت حية؛ لأنه يمكن للساهدين أن يشير البياء فإن مانت، فحينتغ يحتاج الشهود إلى شهادة شاهدين أبها كانت فلانة نناه

عنال نجم الدين النصص الويسنج تصريف من لا يصالح تساهداً فها : مسواه كنان الإشهاد لها أو طلبها الأن هذا حير وليس بشهادة، وقها: البريشسرط لفظ الشهادة، وفي العبر الحاجة إلى من براثق به ، ومن اقشايخ من قال: إن كان الإشهاد لها الإهمام تعريف من لا يصفح شاهداً بها . 18.40 وعن محمد بن مقابل أنه إذا مسلم الرحل صوب اما أذا بن وراء الخاج الماء وشاية عنده الذان أنها فالإناجية فلان الا بجوز أنابشهد عليها ، أطلق الجواب إطلاقًا ، وكان الفقيه أبو الليت بفول " إذا أفرت الرافا من وراء الحجاب ، وشهد عنده النان أنا فالانه الارج وزائن _ مع إلا وارها أن يشهد على إقرارها إلا إذا رأى شخصها ، يعنى حال ما أفرت ، فحينته بحوز أنا أن يشهد على إقرارها شرط رابة شخصها الارزية وجهها

18.48 وذكر الحصاف في أدب الفاصى 16 أراد الرجل أن يعرف الرأة التي يريد أن يتهد بها توكالة ، أو يأمر من الأمور ، ينبغي أن يلخل عليها وسندها جماعة من السناء عن شي يهن ذلك الرجل، فيسالهن أهد بنت فلاد؟ فإن فلن : نعم، تركها أيامًا ثم نظر إليها بحصرة سوة أحرى، فيصنع مثل ذلك، وكدلك يتردد إيها مراراً شهرين أو ثلاثة، فيدا وقع معرفتها في قلبه، يقول: نساء ورحال، ومن أمكه شهد عليه بذلك

وفي افتاوي السفى": إذا شهدا على امراة سبياها ونسياها، وكانت حاصرة، مقال الصاضى للشهود: هن معرفون الدس سبياً فصالوا: لا، فالماضى لا يشنق شهادتهم، وأو قالاً أنحمننا السهادة نمي امرأة السهها ونسبيا كشاء ولكن لا مدرى أن هذه الرأة، هن هي نلك الرأة معيف أم لا؟ صحت شهادتهم على المسداء، وكان على المدعى إقامة المبية أن عدد هي التي مسكوها وقد موها، محلاف الأولى؛ لأن في الأول

18/77 - وفي استاوي أبي اللبت السلل تصبير عن الساهد إذا ادّعي إلى نهاده وجوع الساهد إذا ادّعي إلى نهاده وجوع في الرستاق إلى كان حال أن حاصر مجس المكم، وشهد يك، الرجوع إلى أهله في يومه يجب عليه اختصور و الأنه لا ضرر عليه في الخضور و وال كان الشاهد شيئاً كبيراً لا يُحَد على الحلم في يومه الا يجب عنيه الخضور ، وإلى كان الشاهد شيئاً كبيراً لا يقدر على المشيود له يدالة بركب في كنف الشهود له يدالة بركب ويضر ، فلا يأس به ، وهذا من إكوام الشهود

١٤٨٣٨- وعن أبي سائيمان الحوزجاني: رجن أخرج شهودًا إلى ضبيعة قد

المشراها، فاستأجر دواب لهم، فركيوها ودهيوا، لم نقبل شهادتهم، ولو أكبرا طعامه فيلك شهادتهم، وهو قول أبي بوسفات، وقال محمدا الاتفال شهادتهم فيمنا حسعًا، وقال الفقيه أي الليث أأما هي الركوب إن كان للشهود قيره المشيء أو مان مستكرون به الدواب، لا تقبل شهادتهم، كما والوائو يرسف ومحمد، وأما في الطعام؛ فإن الخد عِدًا الطباع لأحلهم، فأنتلن لا تفس شهادتهم، مان كان الطعام مها للا قل عام، قفدم إأرجم فأكدة لقبا شهادتهم

وفيه نطره فالكيار مزا الأنهة يباشرون عفود النكاء في ديارته ويحصرون الناس للشهادة وأربعارين لهبراء المكراء واحرات العاهة في معص البلدان أشهم بعطون الشهواد السكر والنوزي وغيا ذلك، ويا ون ذلك حسله وقعاقال عليه انسلام العاوراً والسلمون حيثًا فهو عبد لله حسن الله وكذلك حرت العادة أنَّا من أحرج الشاهد إلى الرسناق، يعطيه وابنه حصوصاً بذا ليربكي اللشاهد دابة، فإدا دهب ، لا تبكيه من الرحوع فس أن وطوران ورأوا ذلك فيهاسين حسكا أبطأ

١٤٨٣٩ - سنل خلصا عماراله لسهادي ووقعت الخصومة عبد قاض تبر عدل، هو يسعه الديكم الشهودة، حتى يشهد عنه قاص عالمًا قال الدفائك، ومعثل أم يكر الإسكان عمار له شهادة عند عدل، وهو نباض في أداءها، قال، إن كان وحدظ الشهادة على وحهيناء والايصطرب فليم على شيء من أمر الشهادة ، لا يسعه ذلك ، وإبا فعن فهومسىء

ومنتل لعقبه أبو باكر أيصًا عمل الشم عن فلت الأن القاصي لا يحرفه ، قال: إلا علم أن لقاضي لا يصل شهادته ، أرجع أنا يدهمه أن لا يضهد

• ١٤٨٤ - ، في قراطية الحيون: إذ استم الشاهد عن الشهادة، فإن كان في الهلك حبياعة فلي نقبل مهددتهم سراده وأحملوهم وسعه ألاغتمع تمن الشهادة، وإذ المربكن في الصك حمدهم سواه، أو كاوا، لكن لا يطهر الفر مشهدمهم عمالله صيء أو كالاطلهر والكن تمهادة هذا الخدهد أصرح فيولاء لويسعه الامتناع؛ لأنه عسي تقايع (1) أحراء، (شاكر في النسطرة على العسجيجور (2019)، وقطع بي في الأصطرار (273.10). ولاتكره المحجولي فالماشة والربلعي في العدل الرائة (١٩٣١)، وأكره أنا رفضي في العالمي

حق المُشهود له قوا منتج هي الشهادة، وفي شرح صرفية شيخ الإسلام؛ إن في حقوق العساد إذا طلب المدعى الشاهد لشهد كه، فأخر من غير عذر ظاهر، ثم أدَّى لا نفيق شهادته ، وأشار إلى العني، فقال: لا ترك الأطاء مع إمكان الأداء، فقد .حمل أنه ترك الأداء بعقره بأن نسى أو كنان له شيغل صانع، واحتسمل أنه ترك الأداء؛ لأنه أراد على الأداء أجراء وقم يسفوله الأجر، فإذا أخذ الأجر بعدداك أدّاء، فيتمكن في شهادته نوع تهمة، والنهم مانعة قبول الشهاءة، وفي أول الوصايا من أدب لقاصي : لا مأس اللإنسان أنا يتحرز عن قبول الشهادة وتحملها.

١٤٨٤٠ - وفي باب العين من كبراهية أالواقيعات : رجل طلب سه أنَّ بكتب شهادة، أو يشهد على عقد، فأبي ذلك، فإن كان الطائب يجد غيره، فللشاهد أن يتنبر، وإلا فلا يسعه الامتناع عنه، وهذا أمر التعليل إذا سئل من إسماد، فإن كان مناك سواء من يعقله، يسعه أن لا يجيب، وإلا لم يسعه إلا أن لا بقول في اخل حتى لا يكون مبطلا للحق عسي.

وفي وصايا الفتاري. كتب صك رصية، وقال للشهود الشهدوا عافيه، ولم بقرأ عليهم، قال الفقيه أبو جعفر: لا يجوز لهم أن يشهدوا، حتى يعلموا ما فيه في قول علمات المتقدمين، وفي قبول نصير يحبور، وبه كان يأخذ عبلي الرزاحمد.

١٤٨٤٢ - وفي أدب القائض اللخصاف: رجل أشهد على صك السبع، أو كشاب وصبية ، ولم يفرأ عليهم، فإن ذلك لا يجوز ، وقرق على أبي يوسف بين هذا ، وبين كتاب القاضي، فإن على قوله -علم الشهود تبا في الكتاب ليس يشرط.

والفرق أن في تتاب الفاضي الإشهاد يفع على الكتاب والختم، لا على ما فيه، وقد وجد الإشهاد على الكتاب والخنم، أما في الصك والوصية الإشهاد مقع على البيع أو على الحق الذي في الصك، والإنسهاد على العلك لا يكون إنسهادًا على البيع، وعلى الحَقِ الذي في الصلاء والإشهاد على ما في الصلا بأحد أمور ثلاثة: إما بأن يقرأ الكاتب الكتاب على لشهود، حتى يكون ذلك إقراراً منه، أو بآن يقوأ الكتاب بن بدي الكانب، وهر يقول: أشهدوا على بما فيه، أوبأن بكتب بين بدى الشهود، والشاهد بعلم ما كثب فيه .

١٩٨٤٤ - وفي شهادات استنفى البين سماعة عن أبي بوسف. إن هنت الرجل على مصلحه بحداده فالوالقدام الأشهدوا على أند في هذا الصلك واحالا لهيوان يشهدوا عفرده ورشلات عبره ووفال هوار أشهدوا على تماجيه والدينجر حني يعوأه عليبهونج ر نهاهم

وفي الأقصية العرائل بوسف اإذ كتب السك والوصية قداء الشاهدة ودفعه إلىه وأنب مشاهد فهارته فيه ومق الأصاك في مراسلا فدائل وفي استهادته حارب الدينسهد على ذلك والأد الصلك إذا كاناس بدائماهد يدمر عو التقبير والحلاف ما إد كالزافي مداعي الشيعد

١٤٨٥٦ . وهي المنتقى الرحا عنت فنات وساله إلى رحما ، فعنت: الرافاتان الرا فلان ريل فلاق لين فلان سلام عسك ، أما يعدل فإنك قد كست إلى أسقافها أ الألف طيل كالمتداث عارال وقد كتب قصيت مها خمسمانة ، وبعي لك على مها حمسماله . المحجزا أنوا علمه أن يحهد بذلك بسحو ولانالج يسهد على المسح بديك والإهذا يجلاف بال له رادكت من همه دي حل لاحل والويشهاء عنو بقيمه الديكر الداه بشهد علمه والأن الدحل فديكتب على تنسبه كناف الحلق فيا الربيليج المالية والإيكتب الرسطة مثلك إلا تعدماكم مذان

١٤٨٤ - وإناء إلى الرجل خطه ملي صلاء، ولم سناك الحادثه، ذكر الخطاف في أدب لقاصي .. في بالمائز حرايزي اسمه وخطه لم لا يجوز له أنايشهد في قول أصبحناينا. ولاكبر أبضًا فناك: لو ناكر للحاس الكنابة، وأنه كناب وخنه مليه الرفيم تدكرانه النهداعتي الألى لايتهدائيف

ودك الفشية أبوالماث والقاصي المسموراني مسيحاب والشيح الإمام شيدس الأتمية احتواني أباعلي قوارأس حبيقة لايحا الدانا بشهد ماثم يبدكو الخادنة وعمي أولواني يوسمه ومجملة يحل ودفر شبس الأنمة السرحسي توفراني وسفوهماأيي حنيفة، وهكذا ذتر في المنفى ، والمذكرو في المنفى بشر عن أبي وسف الانشغى أداف العاد أن ينتها و ما وإن وأي حالي أفهان خطاع والسماء إذا لم يناكل الأشهالان وأثاره

وكنفك قال أبر حيقة .

1888 - وإذ سمع الرجل إفراد رجل بحق، عقلب صاحب الحق منه أن يشهد له باخق، حارث أن يشهد الحق، وإن لم يعاين سبب الحق، ويكلبه الإفراد، وكذلك إذا سمع إفراد إسان بحق، حل له أن يشهد به وإن لم يشهد عليه، وسنل إبن ممائل عن أثب تماني عن أثب تحاسبا بن مدى جماعة، وقالا لهم: لا تشهده علينا عائسمون منّا، ثم أفر أحدهما للا حر، قال: يتيمي كلشاهد أن يشهد قاصمع من إقراره، وهو قول ابي صوران.

قبال الفقية أبو اللبت وهكفارأوي عن أبي حيثقة، وبه تأخذه قيادا دخل في بيت، وعلم أنه ليس فيه عبر الواحد، ثم حرج وقعه على الباب، وعام أنه ليس الديت مسلك أخره فأقر من في البيت، حرائه أنا يشهد على إقراره.

1486 - وفي أواقعات الناصفي . إذا أشهدت المرأة شهودًا على نفسها الأبها أو لاختها بمال، بريد بدلك إصرار الزوج، أو أشهد الرجل شهودًا على نفسه عال لبعص الأولاد، يويد إضوار باقي الأولاد، والشهود بعلمون دلك، وسعهم أن يقبلوا الشهادة، ويشهدوا بدلك.

وقده نظر: عقد صلح أنارسول الله في قال: في مثل هذا جور، وأنا لا نشهد على الجور، والصناعيج أنه لا ينخى للمراء أن يتحس متر هذه الشهادة، ولكن إذا تُعمل، فله أنا يؤدي

الاعداد وفي فشاوى أبي الليك : سئل أبو القاسم الصفار عن رجل أخذ سوق الدخاسية الصفار عن رجل أخذ سوق الدخاسية وقاطعة من الساطان، وكتب بدالك كدوا، وأشهد شهودا، هل يحل المشهود أذ يشهدوا بذلك؟ قال: لو شهدو حل لهم اللعن ؛ لأنهم شهدوا بباطل، ولو شهدو، على إفرار، لكتبم عرفوا السب، فهم ملعولون أبضاً، ويجب أن بنحرز واسن تحمل مثل هذه الشهادة، وكذا في كل إقرار هو مناه على اخرام، وحفا يؤيد ما ذكرن في المسالة المنتذمة.

١٤٨٤٩ - جاء رجل إلى رجتين مع أصوان انسلطان، وأتسر عندهما أن كملان

على دين كداء وقعال من أماس السلطان "أه نم طلب منهما الشهدة على إفوار القره والمقر يزعم أنه أنر عموفا من القراله، فإن على النساهدين أن ببلحنا عن هذا الأسر، فإن وقف على أمر فيه خوص أو إثراه، امنعا عن الشهادة؛ لأن فواله المؤدية، وإن نم يلف على ذلك، مشهدان على إفراره، محبران القاصي أنه أقراء ومعه أعوان السلطان، حتى ينامل الفاضي بيه.

• 18.00 وحل أقربس بدى قوم إقراراً صحيحاً أن لعلان عليه كدا وكذا درهماً و مستست على ذلك مدة في حاء عدلان ، أو للالة إلى حالا الشهر د، وقالا أو فالو لا لا تشهد أن لفيان على فلار بالدين ، فإنه قضاه كله ، فالشهود بالخيار ، إن شاؤوا احتموا عن الشهادة ، وإن شاؤوا شهدوا بذلك ، وأحبر و الحاكم بالشهة ، في لا يقصى القاضى بالمال حتى بمحصر ، كذا ذكره في خدون أبي الليث عن الشقيه أبي جمعر وأبي تعدين سلام.

1800 - وفي العبود الراسخ محسد، إذا شهد عدلان مدشاهدي الذي ال صاحبة فداسترفاء، لا يستهما أن لا يشهدا بالقين إذا علم مسها صاحبة، ولكن يشهدان أيضاً بما أشهدهما الشاهدان على شهدانهما بالاستيفاء، أا ادبة أن يخبر "" القاضي بدلك، أما لا يشهد ذا ذلك على شهادتهما؛ لاتهما ما أشهداهما على شهدتها،

وفي الواقعات أعل محمد، أنهما بشهدان أنه كان عليه دللتاء ولا يشهدان أنه عليمه ، وفي الوافر حشام أخل محمد النهمد بالحيار ، إذا شاء أشهدا وإداشاء لم يشهدا

1989 - وفي الوادر شار العن ابي بوسته الإناشهد الرجم على حق ارجل ا ثم أخيره رحلان يتل بهما أنه هد فبض حقه ، فليس له أنا يمتع عن أداء الشهادة إذا سأله الطالب أن بشهاد بحاشه الأنه ليس إليه بن سمع من النسيساد أن يحكم به ، قال أبو يوسف الكاتك في النكاح إذا شهد الرجل على لكاح مرأن ثم أخبره رجلان بش بهما

⁽١) وهي م امن أعواد السلطان.

⁽٢) مكداني الأصوروم، وكالدني ط أله بحرها

أبه طلقها، وطرأة تجحدالتكاح، فسأنه الرحل أنا يشهدنه بالتكاح، لم يكن له أنا يمتنع من التسهادة، فلو كان الطالب أحسره بالطلاق في هذه السألة، أو يالقبنس في المسألة المنظمة، في دعام إلى تلك الشهادة، لم يشهدنها .

ومى المنتقى الفائدة مدا إذا شهداد على أصل الديم أو الكاح، أو قاتل الحسد، أو الإلامة أو الكاح، أو قاتل الحسد، أو الإقوار بشيء من دلك، فم شهد عندك عندلا على أد الزوج طلقها ثلاث محصرت أو أن المرأة واحدة أرضعتها، وهما صغيرا، في الحوايا، أو أن المغمري أمنن الجارية، أو أن المبت، قد على بعسه قبل أن يجود، وقد ألكرت المرأة أن تكون مرائه، وأنكرت الجارية أن يكون أمة المترى لم سمك أن تشهد على أصل القود والكاح، وأنشار ذلك.

ألا ترى أسمالو شهيد عد الروجة بالطلاق، أو شهدا عند الأمه بالمنق، تم بسعهما أنا يدعيه مديحا معاصاتها، فكذا لا يسع لنشاهد أن يشهد وإن كان ذلك حق فيله، وإن كان الشاهد بالك واحداً عادلاً، فه يسع للشاهدين أن يشعا عن أداء الشهادة الأولى، وقويم للروجة والأمة مع الزوج والمولى عن الجمع .

قال: وما أفراله الرجل من مال أواما أشبه دلك، بين يدي وجل لا جل أخراء لم أنكر فظلب القرائم شهدت على إقراره، وأخير المسجد عدلان بأن ذلك الذي أفرابه القراء قد صدر له سبع أواهية، قال: يشهد الشاهد بما كان بعلم من ذلك، والايلتمت ولي قول العدلين، فيل: إذا وقع في قليه أن المجرين صادفان، لا يسعه أن يشهد أن عا كان يعلم من ذلك.

١٤٨٥٣ - والى افتاوى الفضلي . رد شهد عنده ساهد الدس عدلان أن الطالب أبر الطالب بالإبداء أو الاستهدا أن يسكا عن الشهادة إلا أن يكونا سامنا إقرار الطالب بالإبداء أو الاستهداد.

وفي الواقعات : إذا علم الشاهدان أن انسار للمدعى، وشهد عشدهما شاهدان عبدالان أن المدعى باع لدار من الدي في بنيم، فيال منجمعة: يشبهمان عا علما، ولا يلتفاة إلى تباهدي البع ، ولو شهد عبد تباهدي النكاح ، أن شاهدي شراء العبد عدلان

الأذا وبي الأصورة بشهد

اله طلقها للاث أو بالعش هني البائع، لا يشهدان في هاتين المماكين.

ويعض مشارخ زداننا عشاروا في عدد السائل كنها الله إن شهد عبد الساهد مذلك عد لان، ووقع في قلبه أنهما صادفان، ليس له أن بشهد بدعلم من أصل الحق، وإذ شهد عدد شاهد واحد أو شاهدان، إلا أنه لم يقع في فاره مدافهما، فله أن يشهد بما علم من أصل الحق.

١٤٨٥ - وإذا ترواج الرحل المرأة لشهادة شاهدين على مهر مسيى ، ومضى على فهر مسيى ، ومضى على ذلك سنواله وولدت أو لاد، أو مصى سنوال تم مات الراج ، ثم إمها استشهدت التسهود أن يشهدوا على ذلك السمى ، وهم يتدكرون ذلك ، استحسن مشابخنا أن لا يسعهم أن شهدوا بعد اعتراض هذه الموارض من ولادة ، لأولاد ، ومضى انزمان « لاحتمال سقوط نلله ، أو بعضه ، وبه كان يعنى المسدر الكبير برهال الأنهاء ، ثم رجع وأنى، كما هو جراب الكتاب أنه سمهم أن شهدوا ، وعليه الفتوى .

- ١٤٨٥٥ - وفي خوادر الإرساماعة عن محمد الني رجل باغ، واشترى، وهو على حال فساد يستحن أن محجر عليه بالديسم للرجل إذا فتحى لنشهاده على مثل هذا أن يشهده الأناس رأى الخاكم أن لا يج يز ذاك، قال: قلت قان كان الذي يريد أن يشهده الذا يقي الوارث، وهو على قساد بجب أن يحكم الخاكم عليه، قال. مستحد أن تشهد عليه، وستحك أن الانجيب.

وفي المنتفى" وجن مي يديه عبد، لا يعبر عن بعسم، قال: الذي في يديه هو عندي، وسنمع ذلك منه وجن، شم تكلم الفلام، وقال: أنا حوا، وسع لذلك الرجن أن يشهد أنه، وإن لم يكن سمع منه ذلك، لم يسعه أن يشهد أنه عبد.

وفيه أيضًا عن محمد ارجل عنده شهادة لرحل، وهو معدود في قذف أو عبد. وسعه أن يشهد ويكنم أنه عبدُ أو محدودٌ في قدف حتى يقصى المشهود له بالألف الذي يدعيه

18847 - إذا نسهم الرحل على ملك دار بعينها إلا أنه لا يعرف الحدود، يجور أن بسأل النفات عن حدودها للشهادة، لكن بشهد بالدر على ففراره، ولا يشهاد بالح هود عني إقبراره، حشي لايكون كالمنَّاء بل بفيسَّر الحدود من ذات ففسيه، وبجيوز ذلك.

الامة، وسعك أن نشهد أنه له، وقد ذكرما أنس رحل في بذبه شيء سوى العبد والأمة، وسعك أن نشهد أنه له، وقد ذكرما أنس هله أن عند الشاهد بالشهود به شرط حواز أداء الشهادة، وأفوى الأدنة التي يحصل بها العلم المعاينة، فيجب عشاره إلا إذا تعذر، فحينة بعدل عنه، ويعتمد عنى دنيل أحر دونها، و ملك عي الأشهاء ألماينة لأشخاص معاين لا يعرف من طريق الإحاف، وإلما يعرف بطريق الظاهر بدئيله، والمد لأسخاص معاين لا يعرف من طريق الإحاف، وإلما يعرف بطريق الظاهر بدئيله، والمد في الأساهد سوى الجدد لأن أكثر ما أنهاب أن بعله المالك، على المناب الملك من الشراء أو الهيئة، أو ما أشبه ذائف، إلا أن الشراء أو المهارضة، وإذا كان البيناء أو الراهب عالكاً بعده بالإعمار على الماك كان لتشاهد أن يعتمه، عليه، بالإعمارضة، وإذا كان البيد بلا معارضة دليلا على العلك كان لتشاهد أن يعتمه، عليه، ويشهد بالملك لصاحب البيا، عشارك الخلار عد تعذر الوقوف على الخية،

ثم إن محملاً على روايه " الجامع الصمير " جعل اليد فيما سوى العبد والأمة دليل الملك، وتم يجعله في العبد والأمة دليل انتك، وقم يقصل بن الصغير والكبير، وروى ابن مساعة عمد أنه فرق يبتدا إذ كان العيد صعيراً لا يعير عن نفسه ، ويبسد إذا كان كبيراً أو صغيراً معلر على تفسه ، فجعل اليد على الصخير الذي لا يصر عن تفسه دليل انتك، ولم يحمل الهد على الكبرة ، وعلى الصعير الذي يعبر عن نفسه دليل الملك.

وحه ما ذكر في الحام الأر العمد في يد بيسه حتى إذا الأهي أم حراً الأصل. قس قراله والا يتبت العبره عليه يد على الحقيقة ، حتى يعتبر الإطلاق النهادة ، والاسمة نام لا يصلح ديلا على الملك أيفاء الأبالخر قد يسمخهم الحراء وقد يخدم متطوعً إلا ذا كان العبد بحال لا يعبر عن نفسه و كما هو رواية ابن سماعة ، هجيئاتي يجور له أن يشهد بالملك الأه الايد له على نفسه ، فابت يد المولى عليه حقيقة ، وصار كالنباب والهيش.

وعن أبي يوسف الله سوى بين العبيد والإماد، وبين سائر الانتياء، وجعل البد في الكل دليل المث وحكدًا ووي عن محمد، وحكدًا روي أبو يوسف في الأمالي أ عن أبي حنيقة، ودكو بعض المشابع في اشرح الجامع الصغيراً، فصل العبد والأمة، وقال إن كان الوثيقة المنظمة الذي الدوليات الأن الرقيق لا يكون في يدعن المستولي عليه من حيث الطاهر، أما إها لم يُعرف أنه يقيل لا يسمع أن يشهد بالقنت لذي الله يمجود اليد الأن الحرف فد يحدم الحر طوعً كأنه عيده، فلا يصمع الاستدلال به على أمث .

تم إلى محمداً شرط في بعض الروايات مع البد شيئا أخر، رهو أدينع في قلت الراى أد المين أهما حد البده فقال: إذا رأيت في بدى رجل ثرباً أو متاخا، فوقع في قلب قلبك أبه أبه، ثم رأيته بعد ذلك في بدى غيره، وسعنك أن تشهد أنه للأول، وإن لم يقع في قلبك أن تشهد أنه له وهكذا رأى عن أبى يوسف؛ وهذا لأن الأصل اعتبار علم البقين، أصواز الشهادة، فإن تعلر اعتبار علم البقين، أمكن اعتبار علم الفقي، وعن هذا قدا، إذا رأى درة في يد كناس أو حجم، أو رأى كتاباً في بدجاهل لبس في أباه عن هو أهل لذلك. لا يحل له أله بشها، بالملك له الأن الذي يستر إلى قلب كل أحد أنه كاذب في عنواه أنه له وابو حيفة لم يشتر فادك على ووقع كانه رأى المهاد أو التوب في يدى دحل، والتراك الموب في يدى دحل، والتراك المهاد أن المهاد أو التوب في يدى دحل، والمعد أن تشهد أن التوب في يدى دحل، وسعت أن تشهد أنه والمهاد أنه أنه أنه.

وذكر الصدر الشهد حسام الدين في أشرح الحامع أفي أحره : أنه لا تحل له الشهادة يجرد البدء وإقابحل له إذا رأه في يده بتصرف به مركان الندره أبو التالسم الصفار بقول : إن كان الكول في يده على عمر الزمان، وكانت النبية عنها موقعة ، ولم يكن وأي منا حصماً يخاصه فيها ، فلقشاهد أنه بشهد، وذكر النسوري في شرحه عن أبي حبر قدة وأبي يوسف . إذا رأى الرجل في يدى وجل شبشا، وعلم أنه قه يصرفه بالقلب، ومكن ذكك عده زمانًا، فابذها في يدى وجل شبشا، وعلم أنه قه يصرفه

ذال الفدوري: وإنما يعتبر أن يقي في يدوزماناً ليحصن تصرفه تصرف المالكين. فيغلب على الظن آلدند، وشرط الحماف شوافط أخرى لم يشترط أحد ننك السرائط، فقال: إن يشهد على اللك إذاراً، في الدار يومها ربيني فيها، ويسكن فيها، ويؤاجرها، ويحدث فيها أشهاء لا يتصرف أحد على يده في ذلك، ويقال بهما بين الناس: إن هذا

باک

ويعض مشابختا مرطوا شرطًا أخراء وهو أن يناعي ذر البيد الذك للغسم، بأن يقول حال ما وأملي بدء الطاعلكي، فأما إذا لم يعلم منه دعوى الملك صال ما وأملي يده، فإنه لا يسهد له بالمنت، وإن رأه يشصرك قبل، وفي أداستي اللم بشارط هذا الشرط في يعص هذه المناقل، وقال: في مساكة منها، ولم يض: هو لي.

18.484 - وصورة ذلك: إقارأى قوبًا عي بدوحل، ولم ينل هو توسى، تتم الأعام رجل، وسعه أن يشهد أنه توسه، وكان الفاصي الإمام أنو هلى النسفي يعول: لا علا طل الشهها وقاص أن يقم عي فلب الرائي أنه ملكه، وكان بقول: «إن وأه بشصرف فسه، والناس يعولون: رب ملكه إلا أنه وقع في قلب السوائي، أنه مملك عيسره لا ملكه، فوقه متصرف في ذلك بأمر ذلك العبر لا يعول له أن يشهد مالملك، وعليه قتوى كثير من مشايحتا.

نم هذه المسائة على أربعة أوجه . أحده : أن يُعابَن انساها افالت واللك ، بأن يُعابِن انساها افالت واللك ، بأن عرف المالك وجهه واسبعه وتسبعه وعرف الملك بحفوده حفوقه ، ورأه في يده ينصر ف تصرف الملاك ، ويناعي أنه اله ، ورقع في قلبه أنه فه . حل اله أن يشهد بالأده في نم قلان في فرية كذه صبعة حداً كذا ولا الملك ، ولكي سمع من الماس قالو الفلان إلى فلان في فرية كذه صبعة حداً كذا وكذا الا يحل له أن يشهد له يعابل المنت ، بأن سمع من الناس أن لهذا الرجل في قريه كذا ضبعة حدودها كذا وكذا الا يحل المنت وهرا كذا وكذا الله على المناس أن لهذا الرجل في قريه كذا ضبعة حدودها كذا وكذا المعابل المناك ، وإن عابل بده عليها الا يحل أن أن شهد له بالملك ، وإن المالك أن كالا أن فلان الناس فلان المناس أن لا تحدوداً ينسب هذا الملك إلى فلان أن فلان المناس المناس و المناس فلان الناس له الشهادة المناس و فلان الناس له الشهادة المناس المناس أن لا تحدوداً ينسب هذا الملك إلى فلان الناس فلان المناس فلان المناس فلان الناس له الشهادة المناس أن لا تحدوداً ينسب و فالقالي أن لا تحد الشهادة المناس أن لا تحدوداً ينسب و فالقالي أن لا تحدوداً المناس أن لا تحدوداً المناس أن لا تحدوداً المناس أن لا تحدوداً المناس أن لا تعالى المناس أن لا تحدوداً المناس أن لا تعالى المناس أن المناس أن المناس أن لا تعالى المناس أن المنا

ومى الاستحدال: يحلى الآل الملك معلوم والنسب يثبت بالتنهوة والتسامع . فكانت هذه شهادة معلومة لعنوم بوضحه أن صاحب الملك ربا يكون عرأة لا تبرز ولا تحرج ، علو اعتبرنا نصرفها بنفسها لجوار الشهاده بالملك ، ليطل حقها ، فاكتفى فيه بالتسامع ، فإذا سمع أن هذه الضبحة لفلامة ، وفي بدها ووقع في قابد أن الأمر كما سمم وحل له أن يشهد بالملك لها. كفالذكر الخصاف في أدب الفرضي

1880 - قال في المنفى الرافارأيت وجلاعلى حسر بومًا، لم يشهد الداء وثو رأيته على حسار خمسين يومًا أو أكثر، ووقع في قابي أبدك، شهدت أبدله، وبو وقع في قلبي أنه عاربة ما شهدت إدار

1200 - فان محمد في المتنفى " إذار أبت ثرباً أو متاباً " في يدي وحل. في قع في قلبك أنه له، ثم رأيته بعد ذلك في بدى غيره، فشهد عندك" ساهدان عدلان أنه ثلقى في يديه البوم كان أه دعه الأول بمحضر منهما، ثم بسعال أن نشهد أنه اللأول، قال: لأنه إذا شهد المدلان بما وصفت الله، ثم يقع في قلت ، فلا يسبعث أن تسهد للأول، وإن شهد بذفت عدل واحد، وصحك أن تشهد أنه للأول، ما لم يقع في قلبك أنه صادق، يعنى هذا الشاهد، وإذا وقع في قلبك أنه صادق، فلابشهد به فلأول، لأن الذي رسمك أن نشهد به للأول، فكأنه قدرال في قلبك بهده الشهادة، فكأنه ثم يقع في

1883 - وفي شرح شهادات الخامع" الدمل عاين دابة تتبع داية ، وترصع سياء حل له أن بشهد بالدامة الرئيسية لصاحب الدابة الأخرى وبالنتاح، وهكذا ذكر شمس الأنمة السرخسي في شرح دعوى الأصل، وهو أعلى.

توع أخر من هذا القصل:

1200 - قال محمل ولا يحور الشهادة على الأملاك وعلى أسببها بحو البيع والهية والصدقة بالشهارة والتسامع في أربعة أشباء: السبب والكاح، والقصاء، والمرت، واقتباس في هذه الأشباء أبقت أن لا تحل الشهادة بالسبب والكاح، والقصاء، والمرت، واقتباس في هذه الأشباء أبقت أن لا تحل الشهادة بالسبامع الأسام وإلا قدم المرط خل الشهادة علم معاينة والأن العلم بالشمال علم الشمالة ويوجد، إلا أنا استحسنا، وحورًا الشهادة بالشهارة والتسامع في هذه معاينة والتوجد، إلا أنا استحسنا، وحورًا الشهادة بالشهرة والتسامع في هذه

⁽¹⁾ هکدافی طاء رکان هی م. فرانساها. ا

⁽٢) مكندا في م، وكان في ﴿ الشهدات هداهال أنه للذي .

الأشياء الأربعة للترارث والتعامل بين الناس؛ ولأنه بتعذر الوقرف على حقيقتها ، فاكتفى فيها باللالي الظاهر، وهو الشهرة وانساسه ، فإنه اقترن بهذه الأشياء ما يوجب الشهرة ، والشهرة ، والشهرة أقيمت مغام العبان في يعض الصور ، كما في باب الأخبار ، فإن الشهرة ، والشهرة أقيمت من رسول الفؤلافة كانت يمن المسموع منه عليه السلام، حتى جاز النخصيص ، والسبح بها ، ثم الشهرة التي تقوم مقام المعاينة الشهرة في المطرفين، فإن الأصل في هذا الياب إخبار النبي عليه السلام ، وإغايليت حد الشهرة في المطرفين، عليه السلام ، وإغايليت حد الشهرة الإخبار النبي عليه السلام ، وإغايليت حد الشهرة الإخبار النبي عليه السلام ، وإغايليت حد الشهرة الإقبار في طرف الإوسط ، أو في طرف الأوسط والأحر، أو في طرف الإوسط والأحر، وفي هذه الأشهرة فيها مقام العاينة .

14.43 - جننا إلى بينان صور هذه المسائل، فأما النسب قصورته: إذا سمح الرجل من الناس أن فلانا الن فلان الفلاني وسعه أن يشهد بدلك، وإن لم بعابي الولادة على قرائم للتوارث والتعامل، فإنا نشهد أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه بن أبي قحافة وعمو وضى الله بن الحطاب وعتمان رضى الله عنه بن عمان وعمى وضى الله عنه ابن أبي فائب، ونحو ما وأينا أبا قحافة ولا خطاباً ولا عضافاً ولا أما طائب، وما أمركناهم، وكذلك الغلام منا إذا أدرك يسمع الناس يقولون: فلان ابن فلان، ولم يدوك هذا الملام أباء، فإنه يشهد أنه فلان ابن فلان.

ولان سبب النسب العلوق صه ، وأنه لا يمكن الوقوف عليه حقيقة ^ لأنه أمر باطن الإيماسة إلا الله تصالى : وسبب العلوق وهو الوط ، يكون سراً من الناس لا يعرفه إلا الواطبتان ، والولادة لا يعرفها غير الفايلة ، فتعذر الوقوف على حقيقته ، فلم يكلف الشهرد معرفة حقيقه ، واكتفى فيه بالدليل الظاهر ، وهو الشهرة وفوعاً ونفه ، والنسب يشتير وقوعاً ونقاء .

أما وقوعًا قان الولادة يكون بين جماعة من النسوان غالبًا، ثم يهني بعد ذلك لأجلها، ويتخف لذلك وليمة، وهو العقيقة، وأما يقاء فلان يهضى الزمان يستهر مسيه ويما بين الناس، فيقولون: هذا بن قلان، فيقوم مقام المعاينة.

١٤٨٦٤ - وأما النكاح فصورته: إذارأي رجلا بدخل على امرأنه ومسمع الناس

أن فلانة زوجة قلان، يسعه أن يشهد أنها زوجته، وإن لم يعابن عقد النكاح للتواوث، فإنا نشهد أن هائشة وضى الله عنها كانت زوجة النبي في العالمة كانت زوجة على رضى الله عنهما، ولم يعاين تكاحهما؛ ولأنه تعقر الوقوق على حقيقته؛ لأن جواز التكاح ببتني على الملة بلليل أن نكاح المرتد لا يجوز، وأنه أمر في باطنه؛ لأن اعتقاده لا بقف على حقيقت غير الله تعالى، فاعتبرنا الظاهر عند تعلر الوقوف على الحقيقة، عاكتفيها بالنهرة والتسام فيه، فالنكاح مشتهر وقوعًا وبقاء، أما وقومًا فإنه يكون بمحضو من الشهود، ويتخذ الفلك ولهمة، وأما يقاء فلان الناس يروته يدهل عليها، وينفن عليها، كما يقعل الأزواج، ويقولون في ما بينهم: هذا زوج هذه.

1840 - وأسا القضاء فصورته: إذا وأى رجلا قضى لرجل بحق من الفقوق، وسعم من الناس أنه قاضى علم البلغة و وسعه أن بشهدان قاضى بلدة كذا فضى لذلان، وإن لم يعابن تقليد الإسام إياء فضاء هذه البلدة للتوارث، فإنا تشهد أن شريحًا كان غاضبًا، وعليا كان قاضبًا، ولم تعركهما، ولم تعاين تقليدهما؛ ولأن نعفر الوقوف على حقيقته؛ لأن صيرورته قاضبًا بنتى على الملق، فإنه إذا كان مسلمًا صلح قاضبًا، وقف فضاء دين المسلمين، وإلا فلا، وهذا في اعتقاده لا يطلع عليه إلا أف، فاعتبر الظاهر، وهو الشهرة وقوعًا وبقاء، فالقضاء بشتهر وقوعًا وبقاء، أما وقوعًا فلأن التقليد غالبًا يكن بن يدى جماعة، وبعد ذلك بكنب له متشور، ويقرأ على وزوس الخلائق، وبعدم الناس إليه كل يوم ففصل الخصومات بينهم، وذلك يقيد من العلم مثل ما يفيد من العاب شاف خطاب، فعلات الشهية، فحالات التعليد من العلم مثل ما يفيد

1849 - وأما الموت فصورته: إذا سمع الناس يقولون أن فلاتًا مات، أو رأهم صنعوا به ما يصنع بلكوني، بسعه أن يشهد على موت، وإن لم يعابن ذلك؛ للتوارث، فإنا نشهد أن رسول الله توفي، وتوفي الصحابة، ولم نعوك وفاتهم، وقع نعاين ذلك؟ ولأنه تعذر الوقوف على حقيقته؛ لأنك ترى إنسانًا عليه زي الوقي وسيماهم وهي حي حقيقة كالذي أخذته السكنة ونحوه، وثري آخر في صورة أحيا، وهو ميت حقيقة، كما كان سليمان صلوات الله عليه مات، ومنفي عليه ومان طويل، ولا يعلم به أحد من أصحابه، فإذا تعذر الوقوف على حقيقته اكتفينا بالظاهر، وهو الشهرة وقوعًا وبشاءً، قالوت بشتير وقوعًا ويقاء، أما وقوعًا فإن الموت يكون بمحضر جماعة من الناس، وبعد . ذلك يجتمع الناس للصلاة عليه ، ولدفه وتعريب ، فيكفي يها · جواز أداه الشهادة عليه بالنسامع (ولأن تهذه الأشياء أحكاماً تبغي بعد نقضاء قرون ، فلو لم تجوز الشهادة بالنسام التعلق تلك الأحكام

قال ابن مساعة عن محمد في المرت إدا أخبرك واحد عدل بالموت و وسعك أن تشهد به و وأما في النسب و قلا يسعك أن نشهد به حتى بشهد عندك عدلان، و هذا قول أبي يوصف و محمد، وعلى قول أبي حتيفة هذا على ما يقع في القلب، و هكذا ووى شرين الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: أنه لا يحل له أن يشهد بالسبب حتى يسمع ظلك من العمة.

والحواب في النكاح والقضاء نظير الجواب في النسب، فقد فركوا وسميمًا بين الوت وبين الأشياء الثلاثة ، فانتصوا بخير الواحد في الموت دون الأشياء الثلاثة .

ووحه العرق أن الموت قدينمق في موضع لا يكون تمة إلا واحد، ففر قلنا بأنه لا يسمع الشهادة على الموت بإخباره، ضاعت الحقوق المتعلقة والموت، وبطعت، بحلاف هذه الأنساء الثلاثة و لأن الغالب فيها أن يكون بين الجساعة، أما النكاح فإنه لا يتعقد إلا مشهادة الاثنين، ونقليد الإمام القضاء يكون بين الجساعة مي انغالب، وكذنت المولادة، عاشر الط العدد هيا لا يؤذي إلى تضييم الحقوق.

وكان الفقيمة أبو جمفر البلخي يفرق بين الموت والنسب من حيت إن الموت عا يعاين، فقد أخر عن عبان، فكان فيه زيادة فود، فلا يشترط فيه العدد، فأما النسب فلا يتصور فيه المعاينة، فتمكن في خبره موع شبهة، فلا يكتفي فيه يقول الواحد.

رس الشايخ من قال. لا فرق بين الموت و النسب والفضاء والنكاح، وإلى اعتلف الجواب لاختلاف الموضوع، موضوع مسألة الموت أنه أحبره واحد عدل موثوق به، ولم يذكر العدليه والموتوق في الأشياء الثلاث، ولو كان الواحد للخير في الأشياء الثلاثة عدلا موثوقًا به، حل له أن يشهد، ومنهم من قال بالفرق، والعرق ما ذكرنا

ثم عند أني يوسف و منحمد تجيوز الشهبادة بخير الثني في النسب والقبضاء والتكاح، وعلى قول أبي حنيفة : إنه لا تجور الشهادة ما لم يسمع ذلك من العمه بحيث يقع في قنه صدق الخر . وجه قولهما: إن خبر الاثنين المُدلين حجة مطلقة لو شهدا به عند الفاضي، فضى بشهادتهما، فإذا شهد هذه حل له أداء الشهادة ليضاء لأن جواز الشهادة يبنني على العلم، كما أن جواز القضاء يتني على العلم، فإذا جاز القضاء مهذا العلم، فلأن يجوز الشهادة به وانقضاء أقوى الأن فيه إلىزام الولى، وأبو حنيفة رحمه الله يقول: بأن جواز الشهادة يبتني على العلم، ويحبر التي الابعدهل العلم، لهاه شبهة الكذب في خبرهما، وإن كانا عدلين، فإما بغير الجماعة التي الا يتصور تواطؤهم على لكذب يحصل العلم بحيث لا يشك السامع في وجود المغير به، فإذا أحبره جماعة يحصل له العلم بخيرهم، ويقع في قليه صدقهم، حل له أداء الشهادة، وإلا فلا يحل له .

نم في الأنساء الثلاثة إذا ثبت الشهرة والاستفاضة عندهما سنبر عدلمن، يسترط أن يكون الإخبار بافظة الشهادة، كذا ذكره الخصاف وشيخ الإسلام، وبه أحد العسدر الشهيد برهان الأثمة جدى، ولأن لفظة الشهادة توجب زيادة علم شرعًا لا يوجبه لفظة الشهيدة برهان الأثمة الشهادة، وفي فصل الموت لم المخبر، ألا ترى أن الفاض لا يقبل ما لم يأث الشهدد بافظة الشهادة، وفي فصل الموت لم الشهرة بخبر المواحد بالإجماع، لا يشهر فق به لفظة الشهادة، بل يكتفى فيه بجود الإعبار، إما لأن لفظة الشهادة، من الوحد لا يوجب زيادة المدم حتى لا يفضى الفاضى بها، أو لأنه لا سقط اعبار العدد، وتأثير العدد في إفادة زيادة العلم أكثر من تأثير تفظة بالشهادة أولى.

وأمنا النسهادة على الدخول بالشهرة والتسامع ، ذكر الحصاف في ألعب القاضي أن أدب المناضي أن أنه يجوز ؛ لأن هذا أمر بشهر ، ويتعلق به أحكام مشهرة من انسب والمهر والمدة وثبوت الإحصان ، بخلاف الزنا ، حيث لا تجوز الشهادة وبها بالشامع ؛ لأن الزنا فاحشة ، والشهادة بالسامع إنما حاز احتيالا لإحياء حقوق الناس ؛ لأن الذين عابوا لو مانوا ، مضى عليه قون بعد قرن ، لو لم تجز الشهادة بالتسامع أدى إلى إيطال حقوق الناس ، والقاحلة لا يحتال إلى إنبائها

وأما الشهادة على المهر بالشهرة والتسامع فقد ذكر في مكاح المتتفى" : أنه يجوزه وهكشا ذكر في شهادات المتتفى "، وصورة سا ذكر في الشهادة قال هشام: مسمعت مسمسة يقول في قوم خرجوا من ملاك وحل، وفي الخارج قوم لمريضه فوا للاك، فأسبروهم أنها زُوَّحت على قافا من اقهوا، وسع المخارجين أن يشهدو بالمهوا، وينبئون الشهادة على أن الهو كذا وكذا، ومو قائوا، مسمعنا الذين شهدوا الملاك يقولون؛ المهر كذا وكذاء لا تقبل شهداهم.

المجاورة وأما الشهادة في الإسلام عن محمد أن النسهادة على المسهر بالشهرة لا الجوزة وأما الشهادة في الإسلام عن محمد أن النسهادة على المحمدة إلا في فسن واحد ، ذكرها المحمدة في أدب الشاضي ، وقال الشافعي : يحل ، وأجمعو، على أن الشهادة بالتميز الإيحن ، كالبيع والهنة والمسلقة ، وفعي الشافعي في ذلك إلى أن الشهرة والاستفاضة شحق في الأسلاك ، كما تتحقق في الأشيد ، لأربعة ، هيئا مقول : عصيب كنات نافة رسول الترفيقي و وسدا دار أي نمسان ، ونار السامانية ، كما في الأشيد ، كاربعة ، محالف طانب ، والشهرة والاستفاصة أقيم معام الحيالا ، كما في الأشياء الأربعة ، محالف الأسمان من المبع وعبره ؛ لأنها لا تنقي في نصيها الشنتير ، لأنها كلام قد التنفي ، ومضى وقوعاً قديشتير ، وقد لا يقع ، فلا شبت ومضى وقوعاً قديشتير ، وقد لا يقع ، فلا شبت ومضى وقوعاً قديشتير ، وقد لا يقع ، فلا شبت ومضى وقوعاً قديشتير ، وقد لا يقع ، فلا شبت ومضى وقوعاً قديشتير ، وقد الإيقام ، فلا شبت الشهرة والاستفاضة في حق الأساب ، فأما الماكان عا يعي ، وما يمن المتبر واستمام .

وعلما ما فعيرا في ذلك إلى أن الشهرة أقيمت مدم العياد فيما ينشهر وهوعًا ويقام، والاشهار في الأملاك إن كان بوجديفاء لا يوحد وقرعًا في الغالب، وقاميتشو وقوعًا، وقد لا ينشير، والشهرة إعابقوم مقام العيان فيما بمشهر وقوعًا ويقام، بحلاف الأشراء الأرومة الأنها تلته بو وقرعًا ورفاء في العالم، فيتبت حد الشهرة في الأشياء الأبريعة والشهرة أقيمت مقام العُبان، كما في الأخدر،

4.844 - وردًا شهد شاهد في أن فلان مات. وتوك هذه الدار ميراثا الإبته هذا، لا نعيم له وارث أخر، ولا أنهد لم يموكا فلانا فلميت، لا نقيل شهادتهما الأنهد يشهدان باللك للميت بالنسورة والشمامع ، بياته أن الورائه خلاف، هما فم يثبت الملك للميت لا يشعدو فيه الخلافة لمؤارث والشهود، وإذا لم يتوك البيد لم يعاين سبب الملك في حقم، ولا البد للتعمر فقد فتحين أن تكون المهادة بالتميرة والتسامع ، والشهافة هلى مقك بالشهرة والتسامع ، والشهافة هلى

١٩٨٦٩ - وأما التسهيدة على الوقعيد هل تحل بالتسهيرة والدسلوم؟ فلا روايه الهذاء وقد اعتلف الشابخ فيم، معلمهم قائوا: يعلى بالشهرة والتسامع : لأنه تما مشهر وقوعاً في الخالب وتعاملاً معمله، فقيل كالأشياء الأربعة .

وبعضمهم قالوا للا لحل الأله إن كان شتهر بقاء الأنا ما بقي المتهر لا لشتهر وقوعًا لاستدالة و فقايستهر ، وقد لا يشتهر الآن الاقت فريه ينقرس بها إلى الاتفال، ا والإحماء القرب أكثر من الإعلان بها، فيصير بمنزلة الأملاك من هذا الوحم

و من مسابخ من ذال تحدر الشهادة على أصل الوقد وبالسعم وأدا على شرائط الرقف بالسعم وأدا على شرائط الرقف لا ووليه مال نسمس الأشدة السرخسي رحمه الله وهو الأصح والأناصلة يشتهي أما شرائطة لا يشتبر وأما الشهادة بالعثل بالشهرة والسمامع لا يمل متداله وعند الشافعي يحل والأنه عا بشتهر لقامه والشهرة بعاد عبد يكنفي لحل السهادة وعند الا يكتفي والواقعي ويقاد الإيكنفي الرائفة وقد ذائرة الذالا المتناسل القرارة الإيكنفي الرائفة وقد ذائرة الذالوجية والقرارة القرارة الكرارة الإيكنفي الرائفة والدائرة الله المناسلة والمرائبة التناسلة والمرائبة الرائفة والمائنة الرائفة والقرارة الكرارة الإيكنفية التناسلة والمرائبة المناسلة المناسلة المناسلة والمناسلة والمناسلة المناسلة المن

المحافظة الموقعة وهو قبل الشهادة بالولاء الشهرة والتسامع لا يعط عند أبي حليفة ما لم يعلن عنو الموقعة وهو قبل أبي يوسف الأه أن، وعلى قوله الأشر، سمل و وقول محمد مصطرب أن بعض الروايات مع أبي حريفة، وهي به صهامع أبي يوسف والوالات مع أبي حريفة وهي به صهامع أبي يوسف والوالات عالم التسبء قبل عبد السلام الأولاء للمهة كالمحمة التسبء والمنتهاء والكذا فيما له حكم النسب، ألا ترى أنا يقول الأنساب بعض الشهرة والتسامع والكذا فيما له حكم النسب، ألا توقع الموقعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والوحوة والمنابعة والمنابعة في السببة المنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة في السببة والمنابعة وي المنابعة الإنتهام والمنابعة وعلى المنابعة والمنابعة وا

1200 - وذكر تسمس الأنمة الحلواني في أشرح أدب العاضي أنام تصاف أن النبهاد، على العنق مختلف به بين أصحاباء كالشهادة على الرلاء، قال في كتاب الأن فيها أن وأما الولاء في أشهد من وإن كان مشهر را إداكت بعض الورته الدي الفيضو إليه البولاء يرعمون أنه وقبق لهم عبد أبي حيفة ومحمد، وإدالم بدعو وقه شهدت إدالا عبد إلى المهاد أم يدعو وقه شهدت إدالا عبد إلى المهاد أم يدعو وقه الولاء معبد أبي حيث العبد أو على المبيد أدالا عبد العبد أبيهم حيث العبد أبولاء معبد أبل وول المبيد ألاعتاق مع إنكار الورنة، في حيث العبد أبل وول الملك التابت فهم، ولا نحل الشهادة على ذلك إلا بالمهاد المبيد في المبيد أبلا الماهادة على ذلك إلا بالمهادة على عبد أبل الماهاد المبيد أبل الماهاد أبل المبيد المبيد

ومى توجه النمى إن ام يكن موت الان مشهورًا، الانتش الشهودة الاخلاف، لأن الطلس لأداء الشهدة على الموت العاينة أو الشهرة، ولم توجد المعاينة والراوء، والشهرة لم تثبت بقولهما مسمنا من لناس، لأن لسماع قد لكونا على وحه تثبت به الشهرة، بأن مسما من حماعة لا يتعمد وتوافقهم على الكتب، أو مسمعا من واحد عدل، وقد يكون على وجه لا تنت به الشهرة، بأن سمعا من واحد عير عدل، أو من جماعة ليمو العدول، فقهذا لا نقس الشهرة، وإن كان موت فلان مشهوراً.

ذكر في الأحس وفي اكتاب الأقصية . أنه تغيل الشهادة، وتداذكر الخصاف في أدب القاصي الدوقة على اكتاب الأقصية . أنه تغيل الشهادة، وبدأخة الصدر الشهيد حسام الدين، وإن ذلا الشهدة أن طلانا مات الخبر تا بطلقات بن شهده مرته عن يرائل به حرث سهادتهما، حكما ذكر في كتاب الأقضية الالهمادية البهما غيدا حوود ما بطلق الهما أداء الشهادة فلا يكون تناخأ وضماً في شهادتهما، وحما فصع حتلف فيه الطبيع عضهم قالوا: لا خوز حذه الشهادة الألب، ما أستاحه الشهادة إلى دبيل يرجب العلم فقطاء والعلم فقما شرط جوار الشهادة لا للولا من تص الكتاب، فإن الكافي يرجب العلم فقطاء والعلم فقما شهرة الإصلاق أداه الشهادة الإيلام من أنه إذا بأن القدامي الكتاب، فإن

و مظرم أن من أن عبد في بدايد ان إعمر فيه تعرف المعلالات حل له أن بدعه المطلالات حل له أن بدعه المطلالات ولم ال المظلف أذى أنيذه ولم شهد عند العدائي، وقال: إذ هذه أندي ملكمة الأي وأبته في بد المصرف فيه نصرف الملاك الانقبل شهادته والملاكرة، كذا هذا والملاعديّا على الرواية أنه يجوز الشهادة، وهن رواية اكتاب الأفصية

وكذلك إذا 37٪ وقعنا أرضهان حنارت الأن لا يدنى إلا لبت. ولا يوحم على الطارة إلا البت. ولا يوحم على الطارة إلا البت. ولا يعال بأن هذه الشهادة، ولا يصال بأن هذه الشهادة شهادة على معل علم، ولا تقبل الأناهوان المشهودية في الحقيقة الوجاد والذي من فعلها، ملا يمنو فول الشهادة

وهها مسألة عجبية لا روايه نها أنه إنا لم يُعين غرب إلا واحد، ولو شهد عد الفاضي، لا يقصي مشهادته ما دا يصبح؟ قالوال بخير بدلك عدلا مثله، فإذا صمع من حل له أذ يشهد على صوته، فسشهد هم مع ذلك الشاها ، حسى يعلفي الشامي بشهاديها.

1847 - بريد حاد خر موب الدجل من ارض آخري، فصلح أهنه مديمت على المبت الديمة المدم أهنه مديمت على المبت الديمة الحداثاً أن يتسهد على مولد إلا من شهيد مولد، أو سدم داده على شهيد مولد، لاؤمنال هذا، فلا يعتمد على حتى يحر من يعتر من يون به ون معاينة ، فعينذ يسعه أن يشهد

1200 - وإدار أي رجالا الرأة يستمان في سن واحد، ويسط كل واحد منهما على صداحه كل واحد منهما على صداحه كل المدارية المرافقة على صداحه كل المدارية الم

علكاح، تعطلت الحقاق، ومعل سرائد، فإنه أما فليح

18.4% - إذا قدم عليه وحل من للدائمون والشبب إلياد والقام معه دهراً عالم يسعد أن يشهد على الساد حتى يشهداً وإحالات من أهل بلاده على أو أو لكون السبب مشهوراً ، وذكر الحطاف هذه سيألف و شرط لمواد الشهادة مرطان وأحاهما أن سابق الشاويدي

والنامي أن يتكت بيهم سبعه الإماعال. لا يستعهم الايسهدرا على نسبه حمي يقع مدم رة أداك في قلو، يوم ودلك الديفسيوات بهاو سنة الادائمة مشاه حسبه (يااات المعلل أدالا وي أما نظريه أحو العثين، وكثير من الأحكام، بالظاهر أدانو كان الأمر على حلاقة لههر في هذه الملك، وإذا وقع في قلم معرفة ذلك عن مُصي السنة، الايجوز له أن يشهد.

ورأوي عن أبي يوسف أنه فقر دعاه سنة أشهاء والمستجيع أنه إذا سنع من أهل طقة من راحين عدلون ما فل له أقاء الشهادة، وإلا فلاء ما أساءه سنع ذلك فن سنع هدلام القدير، الابتحارات أن يتسهده وإن الشتها لذلك من الناس، الآنه لذلك أقل له الشهادة بالسناع بدء فكيف يتحوز طراحيا، من سنع مالا لكن إن شهد منده حماعة، حتى يتم تشهرة حقيقة وعوف، ووقع عنده أنه نابت السند من قالان، أو سهد عنده عدلان حتى يشت الاستها أأ شرعًا، حل له أن يدود أو فقا حاج.

⁽¹⁾ هکنده و شاه و دان می ماه لایان العداد

فالإعاق البي فدمانيا وكان فر الأمرار العاشها

الفصل الثاني في أنسام الشهادة وهي شهادة انساء

أقل مريجرر في حقوق الناس بيما بينهم من الطلاق، والعناق، والمكان، وكذالة الأموال، والإيراد، وفضاء القاضي، وكذا الماخين إلى الداخين، والرسان، والرسان، والرسان، الداخين إلى الداخين، وإن كانت، والرسان، بينان أو جنو أو حقو ومر نين، والنياس في ذلك كاه أن بكانه أو بكان بينان أو حقو ومر نين، والنياس في ذلك كاه أن بكانه أو بكان بينان أو بالمدان في ضهادته العدائية، والعدائية والجب النيول، وينصب بأسلام الحرارة ولي الصدق في حد الأول، كن عرفنا النيز المدان في حد الأول، كن عرفنا النيز المالية في حد الأول، المهان وقواله أماني، فوالمنته بلوا أنه بالمهان أو بالمهان أو بالمهان أو بالمهان المهان والمهان والمهان والمهان المهان المهان والمهان، ولا المعان ولان طمأية منا المهان والمهان، ولا المعاد ألمان منه إلى عدر الواحد، وحدول المدد ألمان منه إلى عدر الواحد، وحدول المدد ألمان منه إلى عدر الواحد، وحدول المدد فيكون في المهان من الواحد، والمواط المدد وحسانه المحقوق المعان والنوري، الواحد، والمواط المدد وحسانه المحقوق المعان والنورة المهان فيكون المدد ألمان منه إلى المناس والنوري، الواحد، والمواط المدد وحسانه المحقوق المهان والنورة والمهان والنورة والمهان والنورة والمهان في المحتوق المعان والنورة والمهان في المؤلس ما المهان والنورة والمهان في المحتوق المهان في المحتون في المحتون في المحتون في المحتون في المحتون في المهان المحتون والمهان في المحتون في المحتون

الا ۱۹۸۷ و إذا تبت أن الحدد سرط، فيقول : بالوادت أقسره الملالة : ورقسم مها بدتوه الأربعة و الملالة : ورقسم منها بدتوه الأربعة وما تلكي فرد المداولة المرابعة و المستشهدات المحلولة الأربعة و المرابعة و المحلولة المحلو

و في قسم منها بكنفي بشهده را جل واهر أمن، ارجو امال، وحاكان من تواجع طال. ا لان الله تعالى مال على أيه السمايية : ﴿ فَاسَتُسْتِهَا أَوْ اللَّهِ بِهِ إِلَى عَالَ مِن رَجَالِكُم فِإِلَ لِم رَجَلَيْنِ فَسَرَجُلُ وَاسْرَآتَانِ ﴾ ، وإذا ثبت هذا الحكم في المآل، ثبت فسيست هو ثبع المال ضرورة ، والحفرق المجردة كالنكاح والطلاق والعناق والرجمة من هذا القسم ، حنى يكتفى فسيها بشهدة رجل ، امرائين ، بلغنا أن رمسول الله بخط آجاز شهادة النساء في التكام ، وهن همو وعلى رصى الله عنهما مثل ذلك .

وكذنك ما يتوقف عليه كمال العقوبة، وهو الإحصان من هذا القسم، حتى يثبت الإحصان بشهادة رجل وامرأين عندناه الآد الإحصان عمارة عن خصال حميمة، معضه مأمور به، وبعضها مناوب إليه، فيثبت بشهادة النساء مع الرجال كساتر الحقيق .

1949 - ولا تقبل شهادة النساء بانفرادهان يما يعلم الرحال على بالإجماع، وبيما لا يعلم عليه الرجال نقبل شهادتين انفرادهان بالإحماع، والوجه في ذلك أن القباس بأم كون شهادة النساء حجة الأنه فكن في شهادتين زيادة تهمة سبب النفلة والسيان، ويمكن الاحتراز عنها بالرحال، لكن حعلناها حجة فيما بطلع عليه الرجال إذا قامت مع الرجال بالنصر، والنص فوارد بعل شهادتين حجة مع الرجال، وقد تمكنت زيادة النهمة في كل انشهادة، وقيما لايطلع عليه الرحال جعلنا شهادتين حجة على الانفراد بالنص، قد روى مجاهد وسعيد ابن المسبب وسعيد بن جهير وعظامين أمي رباح أن النبي يظيم أجاز شهادة النساء بالغرادهان إليه، أي قيما لا يعمل طرحال النظر إليه، أي قيما لا يعمل عليه الرجال النظر إليه، أي قيما لا يعمل عليه الرجال، أدى إلى إبطال حقوق نعلقت بهذه الأسباب، والعدد ليس بشرط عنديا في هذا الرجال، أدى إلى إبطال حقوق نعلقت بهذه الأسباب، والعدد ليس بشرط عنديا في هذا الرجال، أدى إلى إبطال حقوق نعلقت بهذه الأسباب، والعدد ليس بشرط عنديا في هذا الرجال.

18.404 - وهن بشترط لفظة الشهادة؟ قال مشابخ بلنج ومشابخ يخارا: بشترط، وقال مشابخ بلنج ومشابخ يخارا: بشترط، وقال مشابخ المردق المردة والبلوغ عن حقل والإسلام إن قنامت على مسلم، وكفلك بشتوط العنالة، ذكر، شمس الأنصة السراحسي، وإذا لم يشترط العدد عمدقا، لهما روينا من حديث محاهد وسعيد ابن المسيد.

ووجله الاستنباذلات به أن النسباء اسم جشر ، واسم الخنس يتناول الأدنى مع احتمال الكل ، فصار تقدير الحديث أن التي يخلا أجاز شهادة الواحدة من النساء بيسا لا بطلع عليه الرجال .

وفي مديث حقيمة . أن النبي عليه السلام أجاز شهادة القابلة على الولادة "" . والمعنى في ذلك أنه إذا أسغط اعتبار الذكورة في هذا الباب مع أن نفر الرحال هذا الوضع غيير متحقر ولا عليم الأن نظر الجسس أخف فإذا أمكن تحصيل المقصود بالانحف، وهو الدكورة ، ولهذا لا يسقط اعتبار الأغلق ، وهو الدكورة ، ولهذا لا يسقط اعتبار الخرفة والمدالة و لأن نظر الدلولة وغير العدل نبس أحق من نظر الحر والعدل ، وهذا المعن يقتضى سقوط اعتبار العدد ؛ لأن نظر القرد أنحا من نظر المدد ، وكذا لم يسقط اعتبار العدد ، وكذا لم

جشا إلى اشتراط نقطه الشهادة، وقيه اختلاف الشايخ على ما مرّ، وجه تول من قال: إن لفظة الشهادة ليست مشرط أن هذا خبر، وليس بشهادة، ألا ترى أنه لم يشترط فيه الهذر، فلا يشترط فيه لقطة الشهادة.

وجه تول من قال أن لفظة الشهادة ضرط، إن هذه شهادة على خقيقة، وليست بحير، ألا ترى أنه يقع ماز ما على العير، وكان الفياس في أن بشترط العاد، كما في سائر الشهادات، لكن تركها القياس في استراط العدد بحديث مجاهد وسعيد بن المسبب على بحو ما بياً، وأنه يقتضى إسفاط اعتبار العدد، أما لا يقتضى إسفاط اعتبار العدد، أما لا يقتضى إسفاط اعتبار العدد، أما لا يقتضى إسفاط اعتبار العدد، ولا يسقط اعتبار تعليم يحز للرحال البطر حجة، ولو نص على هذا لسقط اعتبار العدد، ولا يسقط اعتبار نقظة الشهادة، في النها معاده المناف شهادة، وإلى سعاها شهادة في المعادة المعادة المعادة في المعادة في المعادة الم

وعبارة بعض مشايخا في هذا أن هذا ألحد شبها من أصلين من النبهادات بمعنى الإنزام، ومن الإعبار حتى لويشترط فيه مامة الذكورة، فظبهم بالشهادات شترط

 ⁽³⁾ أخرجه عيند الرزاق في مصيف (١٩٤٧-١٩٤٣)، والطبر في في الأوسط (١٩٩٥).
 (لدار قطي في سنة (١٠١-١٩٠٦)، والبينغي في الكبري (٢٩٧٩٩)، روكره الرباس في صيد الرباد (٢٠٤٣٩٩).

لفظة الشهادة والحرية والبلوغ عن عفل، وتشبيها بالإخبار لدينشرط فيه العدد عملا بالشبين بفدر الإمكان.

وإن كان مكان المرأة رجل وأحد، والحادثة من لا يطلع عليما الرجال، لم يذكر هذا الفصل في الكتاب، وقد اختلفت الشايخ فيه، معصهم قالوا : تقبل ﴿ لأنَّ شَهادة الرجال أقوى من شهادة النسام، فإذا قبلت شهادة الواق أدالو احدة في هذا الباب، وشهادة الرجل الواحد أولى

وبعضهم قالها: لا نقيل؛ لأن القياس أن لا تكون شهادة المرأة الواحدة حجة فيما لايطلع عليه الرجال؛ كما في سائر النُّشهادات، وإنما جعنناها حمعة بالنهر الذي روينا. والنص الوارد يجعل تمهاده الرأة الواحدة حجة فيما لا يطلع عليه الرجال لا يكون واردا مجعل شهادة الرجل الواحد حجة؟ لأن في حق الرجل بص محلاقه، وهو قوله تعالى. ﴿ فَإِنَّ لَمْ يَكُونًا رَحُلُينَ قُوْ جُلِّ رَامِزَ أَتَانَ ﴾ ".

أم من بحمل شهادة الرحل الواحد حجة في هذا الباب من المشابخ اختلفوا فيسا صِمِم، قال بحمهم: إنَّا تَقْبِل مهادته إذا قال: فاجأتها واتفق نطري إليها، أما إذا قال. تعمدت النظر إليهاء لاتقيل شهادته الأنه يصبر فاستأ النظر البهامت سأبأه وقال بعصهمان تقبل وإن تعمد النظر إليهاء كما قر بالرناء

١٤٨٧٨ - وأما شهادة المساه بالعرادمن على استهلال الصبيء وهو صياح الولا بعد الانفصال عن الأم، أو على تحرك عصو من أعضاء، بعد الانفصال عن الام مفيولة في حق الصلاة عليه بالإجساع؛ لأنه أمر من أسور الدين، فيأسا في حق الهوات فقد اختلفوا فيم، قال أبو حنيفة رحمه عنه : لا نقبل، ويشتر ط شهادة وجلين، أو رجس وامرأتين ووقال أبو يوسف ومحمدة تقمل شهادة امرأة والحدة إداكانت عدلة ويهبها بغولان. استهلال الصبي صباحة عبد الولادة وتلك الحالة لا بحصرها الرحال، وفيما لا يطلع عليه الرجال شهادة المرأة الواحدة حجة ، ألا ترى أنه تفيل شهادتها هي حق الصلاة عليهاء وأنو حنيفة بقول: الاستهلال صوت مسموع، وفي السماع الوحال يشاركون النساء، وكذلك تحوك الولد أمر مونى، وفي الرؤية الرجال والنساء سواء، وفيسا يطلع الرجل عليه شهادة النساء باقفر ادهن ليست بحجة، وإن وقع نقلك في حالة لا يحصرها الرجال، كشهادة النساء على الجراحات في حكامات النساء.

وأما شهادتهن على تحرك الولد قبل الانفصال عندهما، وشهادة رجلين، أو رجل والمرأتين على تحرك الولد قبل الانفصال، أو على تحرك حالة الانفصال عند الكل، لا نقبل والان تحرك الولد قبل الانفصال قد يكون بحياة نفسه، وقد يكون بحياة الأم، إلا أنه ينفصل مبناً، وكذلك حالة الانفصال قد يكون تحرك بحياة نفسه، وقد يكون بانقاله من موضع إلى موضع، فلا يدل ذلك على حياته، أما بعد الانفصال، فتحرك لا يكون الانجاء تقدم ك

الفصرانئالث نى يباد من نقبل شهادته ومر لا تقبل

٩ ١٤٩٧٠ - بجب أدريعلم أن العدالة شرط لتصير الشهادة واحبة الحدول؛ لأقد ما لم يظهر احق عند القاضى للمه من. لا بجور له الفضة أنه، فضلا من الوحوب، وطهور احق بالشهادة باعتبار صدق الشهود، ودايل صدق الشهود العدالة، وتكلم العلماء من تضير أه دل، عنهم من ضبق عبه عاية التصييق، فشرط الزجار الشاهد عن حميع للعطورات حتى عال من صمع الأذاذ وانتظر الإقامة، سقط عدائمه ومن مشي صور الذينة سقطت عدائمه و لأنه مشترك بيته وبين غيره، قالا يحور له أن تجلس عليه من غير رضا دلك العبر.

وعن امن المبارك أنه قال امن علمت حسانه على سيئاته فيلت منها ادته وقال إبراهيم التحمي: العمل من المسلمين من لم يظمن عليه هي بطر أو درج ، أراد ، و دم الطعن في الطن أن لا بقال: إذ أكل مال الرب أو اكل مال المفصوص وما أشبهه وأراد بعدم الطمن في الفرح أن لا يقال إلى زائن وما أشبه ذلك، فيوضع الطعن فيهما ونهما توامع ، فإدا سالم عنهما، وسلم عن توابعهما ، كان عملاً مغيول الشهادة .

وقال الشعبي " لعدلُ من في يُعلم منه حرعة في دينه أو قساد في دينه ، وهال أبو حيمر الهندواني في العدل" من كان منازعًا عن الكبائر ، منبرلًا منيفظًا تعلب حسناته على مبتانه .

و حكى أن عبدالله بن سليمان وزير المنتشد بالله سأل القاصي أبا حازم عن العدل من الشهيادة، فضال أحسن ما قبل في هذا البات ما نقل عن أبن روسة و الفاضي : إله العدل في الشهادة أن يكون مجتنبًا هن الكبائر، والا يكون معبرا على الصنفائر، ويكون عبلا حد كثر من فساده، وصواله أكثر من خطفه، وأنذ يستعسل الصنف ديالة ومرودة، ويجتب عن الكذب ديانة ومروده. على ما ١٤٨٨ والحساصل آناز نكاب الكربيرة بوجب زوال العدالة ووتكاب الصغيرة لا يوحب زوال العدالة ووتكاب الصغيرة لا يوحب زوال العدالة ووتكاب الصغيرة لا يوحب زوال العدالة والأنار تكاب الكبيرة بدل على ضهادة الزورة لأن حرمة ما ارتكاب المعرة الزورة لا يتهم أنه برنكب شهادة الزور العفاء قياماً واستدلالا بهاء قاما رتكاب المعرة لابدل على شهادة الزورة لأن شهددة الزورة بيرة والإنسان قد بجنب عن الكبائر، ولا يجنب عن الكبائر، فارتكاب الصغائر لا بدل على شهددة للرورة فلا يوجب زوال العمالة ، ولا يكون برح إلا أن يصراعلى ذلك الصغيرة تصب كبيرة بالإصوار على ما قال عليه السلام الاصغيرة ما الإصرار والا كرية مع الاستعفارة .

وحكى عن التسيخ الإصام الأجل شاعس الأنماة السير خاسي أمة قال : الناس الابحدين عن ارتكاب الصفائر ، ولا يخبونُ عن إليان ما هو ماذرن به في السرع ، مبعنير عن ذلك الغالب ، يريد به في حق الصحائر ، فين كان عالب حاله أنه يأتي بما هو مأذرن به في الذرح ، ويحدير اسمًا لا يحرك في الشرع من الصحائر ، كان جائز الشهادة ، ما أن كان يحترز عن كل الكيائر ، وإن كان غالب حاله أنه لا يحترة عن الصخائر ، لا يكون جائز الشهادة ، وإن كان بأني ما أذرن به شرعًا

۱۵۸۸۱ - قواختالفوا می تفسیر الکیاتر، قال بعضهم: هی انسیع الی دکرها رسول افغ بیری الحدیث المعروف، وهو الشرک بانهٔ تعالی، والفرار من الزحف، برحموق الوالدین، وقتل النفس بعیر اختی، وسب المؤمر، و ازما، و قرب الخمر، وهو قول العل الحجاز وأمل الحالیث، و الو بعضهم علی السبع التی دکرها: أکل الزما، وأکل مال النبیم بعیر الحق،

وقال بعضهم: ما تب حرسه بنص القرآل فهو كبرة، وقال بعضهم: ما يوعد اله بنار جهلم فهو كبرة، وقال بعضهم: ما يوعد اله بنار جهلم فهو كبرة، وقال بعضهم: ما كان حرامًا لغيرا، عهو صغيرة، وأصح ما فيل إله ما كان حرامًا لغيرا، عهو صغيرة، وأصح ما فيل إله ما نقل عن التبيخ الإسام الأجل سمس الأقهة احتوالي، إنه قبال، ما كبال شنيخا يما المسلمين، وفيه هناك حرمة الله تعالى والدين، فهو من حسلة الكبائر، وكذلك ما فيه سال الرامة والكبائر، وكذلك الإسافة على العاصى والفنجار،

والحت عليها من جمالة (أكبال ، يوجب ما فوط المنالة ، وإذا كمان حد الكبائر هذه الأنسان كان ما عداها مار حملة الصغائران

١٤٨٨٧ - قال الخصَّاف في أدب القاضي ` إذ ترك الرحل الصلاة الجساعة استخفاقا بدنك، أو محانة أو قبيقًا، لا مجوز شهادته، لم يرد بهما الاستخفاف الإلى دخ مامل والدور ٩ لأن المدوخة وملادي كوفر بالما أواديه أن لا يستعطم تقويت الجيماعية، كيما يفعمه الموام، وإنا بصفط به العمالة ؛ لأنَّ الصلاة بالجماعة ألحقت بالغرائض، ولهذا لو ترك أهل بعدة الصلاة بجداعة فوتموا عليها بالسلاح، كما لو نركوا فرصام الفرائض

وفيد صح أدار وسلا مسأل ابن عساس عن رجل يصدع النمار ، ويفيع اللبراء والايحضاء احماعه وفقال ابن عباس رضي الله عليسان هو في الناو ، فاختلف إليه ذلك الرحل شهراك وكال يسأله، فكالديقول: هو في للدر

١٤٨٨٣ - وقال مكحول السنة سينان إسنة أخذها مدى، وتركها لا بأس مه، وسنة أخذها هدى وتركها فسلالة ، وذكر من جملتها الصلاة ، إحماعة ، فتبت أنها ملحلة بالفرائض، ونارك لفرض فاسق، فكذ هذا هذا إذا تركها استخفاقاً أو مجانة أو فسقاء وإن تركها متأولاً. مأن كان الإمام فاصفًا، فكره الاقتداء بعد ولا يمكنه أن يصرفه، فصلي فيريته وحدور أوكان عن وهمال الإمامة والايرى الاقتفاء به حائراء فهذا عاالا يسقط العمانة، أما الأول فلا شك، وأما التاني فلأنه صاحب هوى، وشهادة أهل الأهواء مقبر لهُ على ما يأتي بيانه معد هذا -إن شاء الله تعالى -

وكذلك شهارة تارك الصلاة في أوقانها لا نقبل ؛ لأن أداء العملاء في الوقت أداء الأمانة فيل، قبيب والأن الصبخة أمانة، وأداء الأمانة في وفنها لازمة ولأن الصبخة مي الوقت عهد له عندالله تعالى، قال ﷺ، عمل حافظ على العبلاة الحمس في مواقعتها كان له عبد الله تعالى مهداً يؤدِّيه إليه برم النبامه وثلا موله تعالى "" ﴿ إلا مَن اتَّحَفُّ عَنْدُ ا الرَّحِينِ عَهِدًا ﴾ أنَّا، فإذا ظهرت منه الخبابة في هذه الأماية تتفرينها عن الوقت، لا يؤمل

⁽١) سورة مريم الآية ٨٧.

⁽٣) أخرجه أبو ، اود في مساله (٤٢٧)، وإبي خرية في الصحاحة (١٩٤٧)، ومنعد بي مصور

منه احيامة في أمالة الشهادي.

1804.8 - ما كادلت من برت المحمولة لا نقبل شهادات الدار على قدادة على المدادة الدار على قدادة عن المداد المسلمان والمعلمان الموج عليه المبيئة أنه الرك الحديثة للات عراف وأرى من البي تطوراً له قبال المعلم المالية المالية المالية المالية المالية المسلمان المالية المالية وأراد المبيئة عرافة وأراد المبيئة عرف المعادلة المالية على المالية على المالية ا

لم بر الجمالات وقيع لمسالة في ترك الحسمة للات فرات وقال شمس الأسمة المراحدي التفاور الثلاث شرط والعدادك الخصاف، وقال تسمل لأنمة الخذالين. هذائيد إبتدرط لارم، بل إذا ترك مرد كفي برد السهادة، وإليه أشار الحساف في بعض للواضع.

19.3.3 - ولا نفس شهده اكار الرباء المشهور بدلك، المقيم عليه: لأن أكل الربا كسرة، فإنه حرام مصل الخساف، وود النص به وعبد فيه غار حميمه قال فه معالى الوبه الدين السوالا لأنائلوا فرل اصطافًا مصافعةً من أثاثاً إلى فواهد فحراناتُموا علماً التي أعمالناً للكتاب برافاً أومان عليه السلام القورالة اكبل الربا ومؤدد الله ومتكاب الكبيرة بوجب سفوط العلمان الأكار مرة .

في السنداً 1977) وفي المستنك بمن الفسانية في 1916 والجيهي في الكوري (1969). وال أن تسيسة (1974) في المستند (1979) والطواري في الكسيس (1979). والدافعين في النك (1984)

⁽¹⁾ مورد المعد (لاحاف

⁽١) مورة الرحد الدريقيم ١٧

المجالسين فيال معرف الأفاداما

^(3.2) أمر بالمحاسبية في المحاسفة المحافظة المراس تعرفه في الصحيحة (1.20%)، والرحجة في المحاسفين المحاس

ته شرط ارد الشهادة أن يكون مقيمًا عليه مشهوراً بقلك، وكان ينبغي أن تزول العدالة بالأكل موة، كأكل مال التيبع الأو كل واحد مل عده الأشياء كبرة مع هذا شرط الإدمان، واحتلف المشايخ في علته، قال بعصهم، إنحا شرط ذلك لأن الإنسان عملى يتلكى ذلك الأن الإنسان الغاسدة كنها رباء ولا يكته السحرار عن جميع الأسباب المصدة اسعقدا، فقد لا يبتدى إلى ذلك، فلم ردت شهادته إدا بتلى به مرة، لا يبقى في النبا مقول الشهادة، فلهذ شرط أن يكون مشهورًا يقلك مقيدً عليه.

وقال بعضهم: بأن الرباليس بحرام مجعى الأن الربا مفيد للملك عنها بعد الصال الفيضيم، والملك عنها بعد الصال الفيضيم، والملك عبدة السبب قنع الأكل، فلم يكن حراماً مجعفاً ، فكان تاقتباً في كونها كسرة، فصارت كالمحقة بالأكل ، فلم يكن حراماً الرحم، وهذا الأدحرمة الكب الشهدة في دينه من الاساطى بجب أن يكون مثل حربة سهادة الرور حرام بكون مثل حربة سهادة الرور حرام محص، فارتكاب ما لا يكون حرباً محصالاً لا يدل على شهادة الذات المحص، والكذب عرام محض، فارتكاب ما لا يكون حرباً محصالاً لا يدل عليه ، قال شمس الأثبة السرخيمي: أكل الربا إلها يسقط العدالة إذا أكبه مع علمه بكويه رباً.

1800- ولا تحور شهادة مدمن الخمر، فحرمة الخمر ثابتة بالنص، وشرع عليه عقوية في الدني، وهو الحيد، فكان من جملة الكيائر، فتستقط به العدالة، ثم شرط الإدمان، ولم يرديه الإدمان في الشرب؛ لأنه لا يطبق، وإنها أرديه الإدمان في الشيف يعنى يشرب، ومن تبته أنه يشرب بمدذلك إذا وجده، قال شمس الإلفة السرخسي، ويشترط مع الإدمان أن يطهر ذلك لناس، أو يحرج سكرانًا، فيستخر منه الصميان، حتى إن شوب الحر في السرء لا يسقط العدالة.

قبال في الأصل: ولا تحوز شبهادة بينمن السكر، وأواديه في سينر الأندوية سوى الخمر؛ لأن المحرم في سائر الأشوية السكر بشرط الإدمان على السكر، والمحرم في الحمر نفس الشرب، فشرط" الإدمان على الشرب.

وكذلك من يجنس مجانس الفحور والمحانة والشرب لانقبل شهادته. وإذالم

⁽١٠) هڪيا تي اواميل وي، وکان تي طاء مينظار

١٩٦٠ - الفصل؟: بإن من تقبل شهادته ومن لاتفس

م يشرب و لأنه نشبه بهم، وقعدقال عليه: همن نشبه بقوم مهو منهم الا ولأنه رضي مصنيعهم، والديمترز أن يظهر عليه ما يظهر عنهم، فلا يحترز عن شهادة الزور.

11444 - ولا تقلل شهاده المحلّف الأن التخليف معصبة وقال عبد السلام: العن الفائدين معصبة وقال عبد السلام: العن الفائدي من الرجال والذكرات من النساء الله الفائدية الإمام شمس الأثمة السيرخسي: وهذا إذا كان تحليله باحتياره، أو كان بأني بالأفعال الردية، فأما إذا كان في كلامه تكسره وفي أعضاه ثين بأصل الخاتفة، ولا بأني بشيء من الأفعال الرديدة، فهو عدل منبول الشهادة.

18444 - ولا تقبل شهادة من يلعب باختمام، ويطبّرهن الأنه يرتكب ما هو حرام؛ لأن اللعب حرام، قال عليه السلام؛ عما أما من ودولا الدَّر متى ١٠ ولأنه يصعد العوالي من السطوح، فيطلع على العورات، وذلك منه فسق، ولأن قلبه مع ذلك في عامة أحواله، فيفند به غفلة.

وذكر شبخ الإسلام في شرح تتاب الكفالة هي بات الشهادة في الدين إذا كان لا يطارهن ، ولكن يحليهن حتى يخرجن من بينة ، لا تقبل شهادته ، وعلل فقال : لأنه بأني بت حمامته حمامات غيره ، فيصرخ فيه ثم يبيع ذلك ، ويأكل ، ولا يعرف حمامته من حمامة غيره ، فيصير أكلا حرامًا ، ومرتكبًا ما لا يحل .

قال تملّة وهذا كما قال مشاوختا: إن شهادة صاحب الحسم الاتفهل؛ الأنه ينظر إلى عورات الناس، ويجمع عاشاب الناس للإنبان، ولا يسأني بذلك، ومن الشابخ من قال الانسفط عدالته في هذه الصورة، ويستشل بالنخاذ الناس بروح الحمامات من عبر نكير مكو، وإن كان يمسكهن في بيشه والا بطير هن، والابخليين، لا تسقط عدالته بالإجماع.

⁽¹⁾ أخرجه أمر داود في أحدة ((۲۰۳۱)، وابن أبي شيسة في مصلفه (۱۹۵۰)، ومصدر في خاممة (۲۰۹۸۵)، وأمر علسان في كتاب السنة (۱۹۲۲ واقطر الي في الأوسط (۱۳۹۷) وأخدد في أحسده (۱۹۵۸)، والدون حميد في أحسله (۱۹۵۸)، واقيها في شعب الإيان (۱۹۹۹) وأحدد في أطور ع ((۱۷۸/۱))

 ⁽٢) أشرحه ابن حيالا مي اللغات (١٨٩٨) والصرائي في الأوسط (١٩٣١)، وذكره الهيشمي في مجمع الروائد ١٩٣٥/١٠٠٠.

ولا نفيل تشهادة المغنى والمغنية وذكان يسمع "انتاس ويؤنسهم، هكدا ذكر المغصّاف في النب الفاضي الالاء ملمون على سان صاحب الشرع، فيكون ساقط الشهادة لا محالة، قالد: علما إذا كان لا يسمع غيره، ولكه يسمع نفيه لإزالة الوحشة، قلب شهادته

18AAA البحب أن يعلم بأن النبعثي لسماع العبو وإبناسه مكروه عند عاصة المنبايخ. ومن الناس من جوز ذلك في العُرس والوئيسة، ألا ترى أنه لا بأس مصرب الدما عي تغرس والوئيسة، وإن كان فيه ترح لهو، إنما لم يكن به بأس؛ لأن فيه إظهار الدكاح ورعلانه، وله أمرنا صاحب الشرع، فال يطير: العلو ابالنكاح ولمو بالدفياً الكام وعلائة،

و منهم من قال. إذا كالا يتغلّى ليستعد به نظم الفوافي ويصير ، فيصح اللسان ، لا بأس به ، وأما الشغلى لإسساع نفسه ، ودفع الوحشة عن نفسه ، هل هو مكروه؟ قند اختلف الشابخ فيه ، منهم من قال الا يكره ، وبه أحد شمس الاثمة السرحسي ، بإثما المكروه على قول هذا القائل ما يكون على سبيل اللهو ، ومقا القائل بحتج عدووى على أنس بن مالك أن دخل على أخيه البراء بن مالك ، وهو كان يتغلّى ، والبراه بن مالك كان من زهاد الصحابة

ومن الشابخ من قال: جميع دلك مكروه، وبه أحد شيخ الإسلام حواهرزاده. وهذا الفاتل يحمل حديث الراء على أنه كال بنك الأشعار الباحة التي فيها ذكر الوعظ والحكمة، وهذا لأذه سم الغناء كما ينطلق على الغناء المعروف ينطلق على غيره، قال يُتِلان امن لم يتغن بالقرآن فليس مناء "قلنا، وإلشاد ما هو مباح من الأشعار لا بأس

٠4,

⁽١) هكذا في طاوم، وكاف في الأصل: بجمع ا

 ⁽٣) أخراجه الترمادي في بينه (١٠٨٩). رأن ماجه (١٨٨٥)، وأن أبي سيسة بي مصافحه
 (١٦٣٩٧)، وذكره الحافظ في التلجيع الخير (٢١٩٩)

 ⁽٣) أشراب فيجاري في أصحيصه (٢٠٨٩) وإين ماجه في النشأ (١٣٧٧) والداري في السنة (١٤٨٩) والحاكم في المستدرات (٢٠٩٣) والسيقى في الحب الإيان (١٤٧٧) وفي الكبري (٢٠٥٧)

و إدا كان في الشعر صفة غراة إن كانت امرأة بعسها، وكانت حمَّة بكره، وإن كانت هيئة أو كانت اهرأة مرسم، لا يكره

• 1888 - وكذلك لا نقيل شهادة المائحات ، ولم يرديه التي موح في مصيبتها ، وإنه أراد به التي موح في مصيبتها ، وإنها أراد به التي ناوح في مصيبة عبوها ، وانخدات ذات مكسة ، وهذا لفوله عليه المسلام . فاعن أقد المائحات ولأنها لما ارتكبت ما لا يحل في الشرع ، وهو المغناء والموح للطاحة إلى المائل والمؤمل أن فرتكب شهادة الروز الأجل الحال، فذلك أيسر عليها من اللغناء والدوح في مدة طويك .

١٩٨٩ - وكدلك لانقبل شهادة من بلعب بالنظرة م لكن ينشعرط التسليام إحدى المعالى النائد إذا قاس عليها بالكانت والبياطل النائد القالمان أو الكتر الحالف عليها بالكانت والبياطل الأن القيمان حرام، وتعويت الصلاة من أعظم الكيائر، والميمين الكاذب من جمدة الكيائر، فأما بدون الفسيمام جمدية المعائي الثلاثة إليه لا تسقط العيدالة الأن الدائمة المتاموا في حرامة الدين الفلائم وإياجته عند المدام في المعائي .

وقال مالك والتنافعي البحل، وأنو زيد الحكيم كالابختار قولهما، ذكر شمس الالمة السرخسي، فخص حكمه ، فمياشريه على الالفراد، لا يسمح لسقوط العمالة ، ومن يقعب بالبرد فهو مردود الشهادة على كل حال ، قال عابه السلام ، قد مولا من أمد باللردالال، ومن كان ملعومًا، ليف يكون عدلالا

وإذا كناك المرحل بلعب يشيء من المنظمي، وذلك لا يضعله عن الهنظاء، ولا هما يلزمه من الفرانص، يتعلم إلى كان استنسعة بن الناس، كالمرامير والطالبير، والم خز شهادته والان أصحاب هذه الملاحي أهل فسق فيما بين الناس، وإن لم يكن مستشعة، بحد اخذاء ونبرت الفهنس، جازت شهادتهم.

والأصل قب ما رأوى أنار سول الله كان في سفر، والحادي بحدُّر مِن يديد، مسهدته عن ذلك، فلما طلع العجر قال عليه السلام - أصلك قال هذه ساعة ذكر فاله . والدا التغييب، فإن صوله ساح عبد السعض، فلا يوجب سفرة العدالك، قال: إلا أن

⁽١) أخرجه أخيد من النواح (٩٧/١٩)، وذكره العجلوني في كانف المعمد (٩٧/٩٧.

 ⁽¹⁾ ويالمعن رواد اللايكائي بن اكراهات الأولياء (١٩٧٥) والتسخيل في الأم (١٩٠٠).

وتفاحش بأن ير تصوابه ، فدخل في حد العاصى والكبائر ، فحينةٍ تسقط به العمالة .

۱۶۸۹۳ - وإدا كان الرجل معروفًا بالكذب الفاحش، لم تقبل شهادته ، يريد به إذا اعتباد الكذب؛ لأنه إذا اعتباد ذلك، لا يصبر عنه ، فلا يؤمن من أن يكدب في هده الشهادة، فأما إذا كان يفع فيه أحيانًا ، قبلت شهادته ؛ لأنه لا يسلم أحد من ذلك، وفي الأقضية . والذي عناد الكدب إذا تاب لا تقبل شهادته ؛ لأن من اعتاد الكذب قل ما يصبر هذه .

18/48 - وكذلك لا تقبل شهادة الداعر، وحو الفاسق التهنك الذي لا ببالي بما يصنع، لانه لا يومن عليه أن لا يبالي من شهادة الزور، قال محمد في الأصل : وقال أصحابنا أبو حبيفة وابن أبي لبفي: شهادة أمل الأحواء "اجائزة، قال: وحو قبول أصحابنا أجمعين، قال شمس الأنمة السرحسي: ومنهم من بقصل يبي من يكفر في هواه وبين من لا يكفر، وكانه أواد به أبا يوسف، فقاء رأوى عنه الأنمة الله من كالم راه لم أقبل شهادته، ومن أضلكه قبلت شهادته، وذكر ضبح الإسلام في "ضرحه": وشهادة أعل الأمواء مقبولة عندنا إنا كان هوى لا يكفر به صاحبه، ولا يكون ماجنًا، ويكون هلا في تناطيه، وهو الصحيح،

وما دكر في "الأصل"، وهو مجمول على هذا، إلا الخصابية، واستبدل محمد فبيان ذلك في الكتاب، فقال: أرأيت أصحاب رصول الله فيلاه ورصى عنهم الدفيل ساعدوا محاوية على مخالفة على رضى الله عنه لو شهدوا بين بندى على رضى الله عنه دكان لا يود شهادتهم، ولا ننت أن مخالفة على رضى الله عنه بعد عثمان رضى الله عنه بدعة وهوى، وكيف الحروج عليه بالمسابقة "الاكن على تأويل وتديّن لم يمنع قبول الشهادة، فكذا هذا

ولائه مسلم عدل في تعاطيه و شهدا فيرممن كل وجد، وهو من أهل الشهادة ، فتقبل منهادته قبات على فير صناحب الهوى، وإنما قلتا : مسلم؛ لأن الكلام في هواء لا يكمر صاحبه، وإنما قلتا: عدل في تعاطيه؛ لأنه لم يرتكب ما هو محرم في دينه واعتقاده

⁽١) مكذا في منه وكان في الأصل وم الأمواء.

⁽۲) مكذا في الأصل وج، و كان في ط: للسابغة .

حرمة شهيبادة السؤوب حتى يستدن به على شهادة الزوري وما وأحدمن فسق الاعتقاد لابدل على شهيسادة الرووج لأنه اعشقاده مساحًا، فيلابطل غلى شهيادة الزور الدي يعتفيهم حربابك وكالزكشهان الكاني مقبوته عس كافر متله إذاكان عملا في تعاطيمه وإن كان فاسفًا من حسف الإعتفاد، وهو الكامر ؛ لأن اعتقاده للكف وهو يعتقده مباحًّا، وإن كان رأس الفسيوق لا يدل على شهادة الزور ، وهو يعتقده حراف في دينه . فكذا lia

وليس كالحطابية لأن احطابية قبوم من الروافعي، يستنجيبزون أداء الشهادة بالخلف) ولو محقق هذا من المدم لاتقبل تا والانماء وإذا المربكي صاحب هوي، دهي صياحي لهيري أولى، ولنس كما لو كان ماجدٌ في هواء، فإنه لا تقبل شهادته لكونه ماجنًا لا لهواه. فإن عن صحب الهوى من تسلمين إداكان ماجمًا لا تفيل شهادته؛ لأن اللحل بين العافل واللجنون، فإذ اللحز من ينب بعض أقواله وأفعاله أقوال المقلاء وأفعالهما ومعص أداله وأمعاله يشبه أقوال للحائين وأفعالهم

١٤٨٩٤ - ولا تجوز شهادة الرحل عمر الرحل إذا كانت بشهما عدواة ١ لأن طبع كار أحد داع إلى الانتقاء من عدوه، فعسي يريد بهذه الشهادة الانتقام مها، فتمكنت التهيمة من هذه الشهادة ، علم يقبل ، قالوا العلا إذ كالت العداوة بيتهما في ضيء من أمر الدنياء فأما إذا كانت بدلك شيء من أمور الدين، دابه تقبل شهادته عليه ﴿ الانتفاء تهمة الكذب والأن من يحمله فدة ديم على أن بعادي غير متحارزته حد النبري، لا يقدم على شهادة الرور مع ما علم من الوعيد بشاهد الزور ،

١٤٨٩٠ - وفي كتاب الأقصية : إذا أسب الرحل وهو لا يقرأ القرأن، فشهادته حازة، يريدية وله: لا يقرأ القواد لم يتعلم القرأة للحال، وإعاجارت شهادته لأنه عمل مسلم، وبأن لم يتعلم القرأن للحال لا يصير فاسفًا .

١٤٨٩٦ - وأما شهادة عمال استطان فهي مسألة الجامع الصحيرات وقد ذكرنا أنها حائزة من العلماء من قبال: أراد به الأمراء؛ لأنه لا مختار الإمارة إلا عمل، وشبهامة المُذَلُ مَشَوِلُهُ ، ولأن نفس الحملِ فيس يجر من إنجا الجُرام هو الظلم ؛ لأن العامل إذا كان عدلاً، يستنجل به تواياً عظيمًا على حاروي عن وسول الله ﷺ : مسيعة بظلهم الله تعالى

يوم لا ظل إلا ظله وذكر فيه إساسًا متسطّاه " ، وألا ثرى أن الكبراء من الصحابة أبو بكر . وعمر وعشمان وعلى رضى أفه عنهم كانوا عمالاً ، ونو كنان نفس العمل جرحًا لتنزهوا عن ذلك .

ومنهم من قبال. أراد به عدمل الصدقة ، وتشيل شهادته إذا كان عدلاء الماليك أن العس العمل ليس لجرح ؛ لان الجرح هو الظلم والجور ، ويروى عن الحس البصري أنه قال: الانجوز شهادة العاشر ؛ لأنه هو الذي بأخد بعير حق رزيادة على قدر الحق.

والحناصل أن العنمال إذا كنانوا عنه ولا لا يأخدون من الناس بغير حق تقسل شهادتهم، وإن أخذوا بغير حق تقسل شهادتهم، وإن أخذوا بغير حق من الباس، ولم يكرنوا عدولا، فالمسجيح من الجواب أنه لا نقسل شهادتهم، وإن كنان فد قال بعض الشايخ " غيولها، وجه الصحيح من الحواب طاهر وجه من قباهم أن الفسق لا يمنع قبول الشهادة لعينه، مل فكان تهملة الكذب، وانغالب عنهم الترفع عن الكذب.

18497 - وذكر الصدر الشهيد حميام الدين في وديعة الواقعات : أن شهادة الرئيس والجاني في المكة أو في بلده الذي يأخذ الشراهم في الجايات، والمبرآف الذي يجمعون الدراهم إليه، وبأخذ شرعًا لا تقبل .

۱۹۸۹۸ و تجور شهادة الشريك المفارض تشويكه إدالم يكن الشهود به مشترقاً بشماء كاخدود والقصاص والنكاح والرصية الأنها شهادة عدل لغيره من كل وجه ، وإن كان الشهود به مشتركاً بيتهما لم يقبل والأنه يصير شاهداً للفيه في البعص، وشهادة الإنسان للفيه لا تقبل ، وإذا لم تقبل شهادته لنفيه في نصيبه ، لاتقبل لشريكه أبضاً في تصيب شريكه والأناهذه مهادة واحدة ، فإذا بطل بعضها يظل كلها.

18.99 - وشهلاة أحد شريكي العنان لشريكه تقبل هيما ليس من شركتهما . وفيما إذا كان من شركتهما لم تقبل، ذكر المسألة على هذا الوجه في كتاب الأقضية ".

⁽۱) أخرجه التحاري في أصحيحه (۱۲۹۷) وسلم في صحيحه (۱۳۲۱) واستاني في سنة أ (۱۳۸۰) والترمذي في سنة (۱۳۹۱)، واين خريفاني صحيحه (۱۳۵۸) واين خريفاني صحيحه (۱۳۵۸) واين حيان في أصحيحه (۱۳۵۸) وأيز ضوافه في أحساده (۲۷۰۸) وأيز نصيم في اللمند المستخرص (۱۳۵۷) والديم في الكتري (۲۳۷۸) والربيم في مستده (۱۹۵۸) وطالك في الحوط (۱۳۹۸) وأحدادي صنعه (۱۹۵۸) وغيرفاكا، وحداد

بنى الأصل يقول مشهده أحد الشفاوضي لصاحبه لا تقبل إلا في الحدود والشهباس والنكح والأصل الحدود والشهباس وحده والنكح والأول شاعدة الخدود والقصاص مشترك بيسا، فكان شاعدة لتسد من وحده وشهده الإنسان لنفسه لا تقبل، وشهادة أحد شريكي العال لصاحبه عبما كان من أجارتهما لا تقبر، ونيما لم يكن مي خارتهما لا تقبر، ونيما لم يكن مي خارتهما معوفة ، ولم يذكر من هذا التفسيل في المداوسة الا تكون لا في حدم الأموال، وقد عرف ذات الشركة، وعلى قياس ما دكر شيخ الإسلام في كذات الشركة ، أن الداوسة تجوز خاصة يجب الا يكون الجواب في المداوسة على خصال الدي ذكرنا في المداوسة على المداوسة في المداوسة على المداوسة في الداوسة على المداوسة في المداوسة في المداوسة في المداوسة على المداوسة في المداوسة ف

۱۶۹۰۰ و شهادة الأجير المنترك مقولة، وشهادة أحير الوحد لأمناذه لا تقال منتحسان ، سامكان أجير مياومة أو مشاهرة أو مسانية .

1899 - وفي تتماله الأصل. لا تجوز شهادة الأحيار لأساده. وهي تساب الديات: تحرز شهادة الأحيار لأستاده، والمرادس الذكور في تتمالة الأصل الأحيار الخاص، فافراد من الدكور في الديات الأجور المقدل

١٤٩٠ - والقياس أنه تغيي شهادة أبير الوحد أيضا و لأنه عمل سهد لعبروسن كان وجه، فنقيل قباسًا على الأجمر المنشرك قياسًا على شهادة الأستاد لأحمره، وبها تقبل. وإن كان أحير حاص أنه و ولا شك أنه شهد أميره من كل وحه الأنه لبس أه قيسا شهد لا ملك و لا حق، و لا شيرة ملك و لا شبهة الشناء بسبب الصال الماقع ، وفهذا حبر الأستاذ وصع لم كانة فيه .

ويد الاستحدال ما أشار إليه محمد في الكتاب فقال: قا بلتنا في ذلك عن شريح، وحال النص التي هم عليه البوه، أشار إلى أمايقا مرك القياس بقول شريح، والإجماع المعقد من أهل رسام على قول شريح، والإجماع المعقد على قول واحد من المناف حجم، يقوك مها الفياس، ويحصل بها الأثر، فإنا ترك القياس في الأحير الواحد الهناد، ولقوع من المعلى، وهم أن الأحيم الوحد علوك للاستناد من وجمه، أعلى به "" منفحة، الاثرى أنه لا يقت أن يزاحر نفسه من عبره في عدة الإحراق، فهذا تعرك من

⁽¹⁾ هكدا في لأصل ومن وكان في ط أعلى مه.

وجه شهد لمانكه، فلا نفيل، ألا ترى أن شهادة الرأة لزوجها لا نفيل؛ لأنها مملوكة لزوجها من وجه ملك النكاح، بخلاف الأجير المشترك؛ لأنه عبر علوك لاستاذ، منعة، والا ترى أن له أن يؤاجر نفسه من غبره في مدة الإجارة، وبخلاف الأستاذ إذا شهد لاجيره؛ لأنه ليس بمملوك لاجير، أصلا، فهذا هو الحرف المعتمد في المسألة.

ومن مشايخنا من بشول: الأجبر الوحد بسنحق الأجبر بنسليم النفس في المدة الا بحقيقة العمل، وحال ما يشهد مسلم نفسه إلى المستأجر، فيكون مستحف بعض الأجر بأداد ذلك، ويحبر شاهلة بأجر، فلا تقبل شهادته، بخلاف الأجبر المشترك، إلا أن هذا الوجه لا يكاد يصح والأن الأحير الوحد إلى بستحق الاجر يتسليم نفسه إلى المستأجر في مدة الإجارة إذا سنم نفسه للعمل الذي شرط عليه مي العقد، أما إذا سنم نفسه في مدة الإجارة، لعمل أخر، لا يستحق الأجر، وإنما لا يستحق لما قلنا، كذا ههذا.

1997 - وذكر الخصاف في أدب الفاضى": إذا شهد أجير الفائل على المولى أنه هسفياء من الدم، ذكر في المجبود عن أبي حنيفة: أنه لا يجبود، وفي ديات الأصل : أنه يجوز، ويجوز أن بكون المراد من المذكور في المحرد الأجبر الخناص، ومن المذكور في المحرد الأجبر الخناص، ومن المذكور في المحيد الأجبر الخناص؛ ولو كان أجبراً خياصاً مشاهرة الخام بود المقاضى شهادته، ولم تظهر عدالته حتى مضى الشهر، ثم عدل قال: أبطل شهدته، كمن شهد لامرأته، لم طفقها قبل أن يعدل، ولو شهد ولم يكن أجبراً ، لم صار أجبراً قبل أن أقضى أبطل شهادته، فإن لم أبطله، حتى بطلت الإجارة، قم أعادها حاز، هكل أن أقضى أبطل شهادته، فإن لم أبطله، حتى بطلت الإجارة، قم أعادها حاز، هكل المون".

٤٩٠٤ - وشهادة آمل الصباعات جائزة إذا كانوا عدولاء وقال بعض العلسه: لا يجوز لكثرة عملاقهم، وكثرة ما يجرى من الأيمان الفاجرة بينهم. وصامة العلماء يقولون الجوز تمة العدالة، وقدوجات.

قال الخصاف في "أدب الفاضي": شهادة بالع الأكفان لا تقبل، قال شمس الأثمة الحلواني: عندنا إنما لا تقبل شهادته إذا اشكر فقلك، وترصد فقلك العمل؛ لأنه جيئية بتمنى الموت والطاهون، قاما إذا كان ببيع الثياب حكدا، ويشتري منه الاكفان، تجوز

مشادمه و دكر اغاضى الإمام أبو زمه عن شرح كنات الشفعة من أوله ، وقد قال معفى مشابط از إن شهادة الصكائبين لا نشوم الأبهم يكتبه في هذا ما اشترى دلان مر فلان. وقفض المشترى ما استرى ، وسلّم البائع مدماع ، وضعن الدوك، وكفا يكسوف مثل هذه الألفاط في الإحارث، وإن لم يكن شيء من دلك بينهما ، فيكو فا هذا منهم كاباً محصاً ، والا فرق بين الكفات بالقول وبين الكفات بالكامة ، فيكون فاضعة ، فلا تغيل شهادتهم ، والصحيح أنه نقبل شهادتهم .

18940 - وإذا قال الرجل يربع كتياب الصورة، أو بسح النياب الصورة، لا تعبل شهادته، هكذ على الأمصية أ، وفيه أيضًا : ومن تشرفعو، لا تقبل أسهدته، هال عليه السلام: من تشر تلامه كبر مقطة : فكيف إذا تشرفعوه.

1895 - وعن أبن هو يرفر شي الله عنه أنه قبال الانجور شابه الدة أها حداد ا احساره وأزاد به المخاصرات وإقباقان ذلك لكنوة ما يكدون و لاعليهم الفاجرة، فإن منام من واحد منهم أنه لا يحوري منه الكندات، والمياسين الفاجرة، وكبال عبدلا فسلك شهادته .

۱۶۹۸۷ و في منافق أبي حبيقية : أن شيهاده البخيل لا بشيل - لأنه لسخته يستقصي فيما يقيص من الناس في خدر ولادة على حقده قلا يكون عا لا

1894 - قال أبو يوسف و يتجوز شهادة الأفلف إذا كان عدلا ، وكذا عن الحسن المصرى، وهذا الآن قبرل السادة بعد العدالة ، والمدالة الا تعدم درك الخنان إذ ترك الحداد القال أن ترك الحداد إلا أن ترك السنة إنه يوحد القال إذا كان الرك على وحد القال على إدا كان الرك على وجد الإعراض عن السنة ، وعنان لو برك الحداد على وجد الإعراض عن السنة ، لا تعدر ، قبل المداد في قال عن السنة ، لا تعدر ، قبل العداد في قال الكراد ، وحرف الهلاك

ثم لا بد من منعرف صفة خشان ووقت ، فأما صفته فقد احتلف العلساء في بعضيهم، فالوال إنه فريضة ، وقال علمانان إنه سنة ، قال عليه السلام : ١٩٤٥ أن سنة

 ⁽¹⁾ أخرجه اطهرائي في الأوسط (٢٠٥٩) و (١٩٤١) والرهة لأن المارك (١٩٤٦) وأسمدان حيل في الرهد (٢٦٦) وذكر والمينم في أنجاح (٢٠١) (٢٠٢) والنهاساني صدفه (٢٠١).

للرجال والنساء مكرمة " ، وأراد به سبة براهيم عب السلام؛ لأنه أول من ختل واختلف وأما وقته علم يقدر أبو حنيفة فيه تغديرًا؛ لأنه لم يذل فيه قرأد، ولم يره فيه منك ولم يقل فيه إحماع الصحابة، وطويق معرفة القادير السماع، طهدا لم تُقدرُ فيه تقدلًا.

والمتأخرون من متمايخنا اختلفوا فيه معضهم، قالول: من سمع سبور إلى عشر سنين، ويعضهم قالوا؛ الهوم السامع من ولادته، أو يعد السابع بعد أن يحتمل الصبيء والإيهاك غاراً إلى أن الحسن والحسين خنا برم السابع، أد يعد السابع، ولكنه ساد.

124.9 - وشهادة الحصل معبالة، فقد سح أن حصر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة الخصلي على قدامه من مظعونا " ولأن الذي فات عضوه من أمضاءه، فصار كما لو دات بده أو عينه، وذلك لا يمنع قبول الشهادة، كذا هها.

1899 - قال أمريوسه و لا أجبر شهادة من شتم أصحب رسود الله يُظه الأدار شبتم أصحب رسود الله يُظه الأدار شبتم واحدًا من الناس لا تجرز شهادته قههت أولى ، و كذلك شهادة قادف المحسبات الآن سحكوم عليم بالكديب، قال الله تعالى: فقاؤا لم يُأتوا بالدّلها الم تأويلا من أكادبُرد الا تمال شهادته ، مالحكوم عليم بالكذب لا تميل شهادته ، مالحكوم عليم بالكذب أول إن لا تقيل شهادته .

۱۹۹۹ - وحكمي عن مصاليا رابل يحليلي: أنه مسلم عمل بشسم أقله وعاليكه وأو لادم أنضل شهادته؟ قال. إدا كان في كل يوم وكل مباعد فلاء وإن كان أحيامًا تقبل إن شاء انه.

قبل الفقيه أبو الليت. هذا في نشر دون القاف، فأما الفاف، فكبيرة فتسقط به المدانة، وإن كان شرأ عن بعض أصحاب رسول الله يتيجه ههذا هوى، وقد بيناً حكم ضهدة أهل الأهواء

 ⁽١) أخرجه معدر في احادثه (١٥٠٧٤٤) وأحسدني أصدت (١٩٧٣٨) والطبري في أظكيير
 (٢٠١١) وفي استظ لداميزا (١٩٤٦)، وأخرجه بيني في الكبري (١٧٢٢٢١).

⁽¹⁾ هكذا في طاء وكان في الأصل وم المضول

⁷¹⁾ سورة النور : الأنه 17

وإن كان رجل يستم الباس ويستمونه، فهو ماجن، ولا سهادة للماجن، ومن سالت عنه فغالوا: نتهمه بشتم أصحاب رسول افقه ثم أقبل ذلك، وأجيز شهادته، ولو قالوا: نتهمه بالعسق والفجور، ونظن ذلك منه ولم نره، قسلت ذلك، ولم أجز شهادتهم؛ لأنهم إذا الهمو والفسق مطلقاً، فقد بينوا أنه عندهم غير عدل بوجه ماه فلم تظهر عدائته بوجه من الوجوه، بخلاف ما إذا فالوا: نتهمه بشتم أصحاب النبي عليه السلام؛ لأن هناك عالموه فيما سوى دفك، ولم يثبت هذا الجرح يجرد النهمة، فبفي اعتبار العدالة، ذكر المألة على هذا الوجه في الأنفية!

بعدلات المحدود في القنف، فإنه لا تقبل سهادته وإن تاب، والغرق أن رد سهادة بعدلات المحدود في القنف، فإنه لا تقبل سهادته وإن تاب، والغرق أن رد سهادة المحدود في القنف من قام الحد، غرف ذلك بالنص، وأصل آلحد لا يرتفع بالتونة، فكذا ما هو من قام الحد، أما رد شهادة هو لاء قيس من قام الحد؛ لأن التص لم يرديه، ولا يتخبل القباس في الحدوم، وإقارد شهادة هو لاء قسقهم، وقد زال القبل بالتوية، ولا تجوز شهادة القامي عندا، وعن أبي يوسف أن الناسق إذا كان فا مروءة، وكان وجبها تغيل شهادته؛ لأن لوجاهته لا يتجاسر أحد على استنجاره، وعروءة لا يرتكب الكفي شهادته؛ لأن لوجاهته لا يتجاسر أحد على استنجاره، وعروءة لا يرتكب الكفي من غير منفعة، إلا أن في يتجاسر أحد على استنجاره، وعروءة لا يرتكب الكفي من غير منفعة، إلا أن في والعمل بالإهانة، ولو قضى قاعي شهادة الفاسق، والعمل بالإهانة، ولو قضى قاعي شهادة الفاسق، تعذانا، والمدالة مرت في كتاب أدب القاضى.

18914 - ولا تجور شهادة الأخرس عند هلما اذاء ولا تقبل شهادة الأهمى في شيء من الحقوق في المسموحات والمقولات عند علما اذاء فقد صح عن على رضي الله عنه أد رد شهادة الأعمى ، فهذا قول روى عن على رضى الله عنه، ولم يُرو عن أقرائه خلاف دلك، فحل محل الإجماع، ولأنه يحمل الشهادة من وواء الحجاب، وأداعا من وراء الحجاب، فلا نقبل شهادة من وراء الحجاب، وأداعا من وراء الحجاب، منى وراء الحجاب، منى دراء الحجاب، منى الله على المعلى فيها في المعاب، منى المعاب، منى المعاب، على الم

١١) حكة اللي ظ، وكان في الأصل وم: بعد.

عاين المشهر داله وعليه الأنه متى المريعايس إعايشير إلى المشهود له وعليه بالسماع، والاستروالنسبة، وإنه عا لا يقطع الشركة، ومتى عباين حالة التحمل، وأشبار حالة الأداء، ينفطم الشركة، ولما تمكن ريادة نهسة الحجاب، وأمكن الاحترار عنها، بأن ينحمول ويزدي من غير حجاب، لما كان الحجاب مع فمول الشهادة، وكذلك عها تمكنت زيادة تهمة في شهادة الأعمى بحكن الاحترار عميا بجنس الشهود، وهم المصراء، فإن إشهاد البُصراء على الحوادث محن من غير حرج

١٤٩١ - مذا إذ تحمَّل الشهادي وهو أهمي وسهدوهم أعمى، فأما إنا تحمَّل البشهادة وهر يصيره المرأدي، وهو أعمى، هل تقبل شهادته؟ عند علما منا أجمعوذ على أمه قرر المقول، لانقبار؛ لأن الإشاره إلى المنفول شواط بصبحة الشهادي ولايموم الوصف مقاه الإشارة في الثقول عندهم حميعًا، ولا عمرة الإشارة الأعمى؛ لأنه لا يعابل الشهوديه وفصار التحمل وحود الإشارة مته وعدمه بمنزلة وبدون الإشاره لالغبل استهارة في المنفول، وأما زدا كان المشهود مه دينًا أو عقاراً . احتلفوا فيه

قال أبي حَيْفَة ومحمد: لا تقبل هذه الشهادة، وقال أبو يوسف. تقبل، وأبو يومف جمعل الغمي مناعأ صنعه المحمورة ولم يجمعل مانعة صنعة الأداء وإنما فعل كذلك؛ لأنَّ الاحترار عن عمل الشاهد مكن لصاحب الحرَّ حالة التحمل من غير حرج وشهاد النصراف فنكون العمر مانها صحة التحملي وأبه حاجب بن الشهود له ، ويين الشهود عبيه، وأمارةا صعرًا لتحمل من النصير، فالاحتراز عن العُمي عمر مكن الصاحب الحقء فقام الاسم وانتسبة حالة الأداء مفام الإنسارة تسافي المبت والخائب وأبوا حزفة ومحمد احتجا بما روينا من حديث على رضي غه عنه أندره تسهادة الأعمى، والم يفصل والبريستصر أله تحمل ووهو بصبرا وأصمىء فدل أد الحكم لا يحالف والمعتر في ذبك أن التحرز عن العُمل حالة الأداء فكن لصاحب الحق من غير حرج، بأن يشهد على حقه حماعة تثنية من البصراء، حتى إذا صبى البعض يمكنه إنبات الحق بالبعص. ولما أمكنه الاحتراز عنه من خيبر حرج، لع يسقط امتيبار الإشارة إلى الشهو دله، واللشهود هليهاء والمريكتف الاسم والسبب كاليصيراء إفا شهداس وراه الحجاب بالاسم والمسب. يخلاف انوت والنبية؛ لأن الاحتراز عن ذلك غير عكن لصاحب الحقء نقام الاسم والسبب والإشارة إلى نائب من عليه الحق مقدم الإنسارة إلى من عليه الحق ، والو

كان بصيرًا وقت النحمل والأداء، إلا أنه عمل قبل القصاء، فكذَّت لجو ب على قول: أبي حنيه ومحمد القاص: لا يقصى بشهادته، وعلى قول لي يوسف: يفقيي.

١٤٩٩٥ - والحسموا على أن الناهد إذا خرس أو ذهب عفله، أو ارتد بعد الشهادة في القضاء أن القضود من الشهادة في القضاء أن الفخي لا يفصى بشهادت، والوجه مى ذات أن القصود من الشهادة القضاء، وحما يتم الأداء، يعم القضاء وأخرس والردة، وذهاب العفل يمتم الأداء بالإحساع، فيمنع القضاء، والعمل بعد التحسن يتم الأداء عندهما، فيستم الفضاء أبي بوسف: لا يتم لأداء، فلا يتم الفضاء.

قال مشابختا: وهذا كله فيما لا تحوز نشهادة عليه بالشهرة والتسامع، أما فيما تحور الشهادة عليه بالشهرة والتسامع، أما فيما تحور الشهادة على مقبولة بلا خلاف، واستشهد في كناب الاقضية حجمة لأبي حنيفة ومحمد على أبي يوسف بمتلم، فقال ألا ترى أن شاهد بن لو قالا : نشهد أن فلاك أشهدنا أنه جعل لاب فلان مذا العدومات الدار، وقد عرفتاه يومنذ بوجهه واسمه ونسبه، إلا أبالا نعرفه الساعة؛ لأنه شبيخ أو لأنه قد نبشت الجيد، لو يحز القضاء بشهادتهما.

وجه الاحتجاج أن في تلك المسألة لم يكنف بالنفر فه وقت النحسن، بن شوط المعرفة وقت الأداء، فكفا مهما لا يكتفى بألة النمييز وقت النحص، ويشتوط وجودها وقت الأداء.

نم مركز بين شهادة الأعمى و بعر شهادة الشهود على غائب لأحل كناب القاضى إلى الفاضى، والفوق أن لمد الشهود يعوفون المدعى عليه ، ويقولون: و ورأينه صرفتا، فلا يكون ذلك شهادة على من لا يعلمون يوحوب الحق عليه ، حتى أو مالوا الا تعرفه اليوم ، لا تقس شهادتهم ، فأما الأعمى لا يشهد على من يعلم يوجوب الحق عليه على الحقيقة ، فلا يصح من أداه الشهادة .

وعن أبي حنيفة في وواية: أن المدعى والدعى عليه إذا كاما معروفي، ويسي على السمهما وتسهما غيرهما تقل شهادة الأعمى عند بيان الاسم والنسب.

و إذا كان الرجل يجل ساعة و ويليق ساعة و نشهد في حال إقافته و تقبل شهادته . و قداً: شمس الأندة الحيوالي دنك يمومن و فعال: إذا كنان جنونه يومن و أو أن من دلك، ثم يعابق هكفاء فشهد في حال إنافته، تشبل شهادت، فكره في الفرح أدب. القامي أفي باب شهادة الأعس

نوع أخر من هذا الفصل:

1881- وخورز شهادة الرحل فن أرضعت امراته، والأموية من الرضاعة الان الرضاعة الان الرضاعة الان الرضاع التي من الرضاعة الان الرضاع التي من الرضاعة التي التي المرضاع التي المرضاع التي المرضاعة التي الاحتمالة والايت والايت المرضلة والمرضلة والمرضلة والمرضلة والمرضلة والتي المرضلة والتي المرضلة والتي المرضلة والتي المرضلة المرضلة

۱٤٩١٧ - ولا تحور شهاده الوائد الوائدة، ولا شهادة الوائد لوائدة، والاستهادة الرابع لزوجت، والاشهادة المرابع لزوجته الدمورة الاتراحين الدين تختيره والمحلى قائل التيمة في هدوالمبهادة.

بينان فكن النهسة في شهادة الوالد لولده إن كد الشهود به مالا فلرحهين: أحدهما: أن ثلاثي شهة اللك في مال الولد، قال عليه السلام: اللك ومالك لايت، فصار الأب كالشاهة لمسه، والإنسان منهم فيما شهد الفسه، وهذه تهمه يمكن لاحترار عنها بجنس الشهدد بأن يشهد له عبر الرائد، والتالي، الاالأب وافر النصفة على ولده، فيشم بالين إليه، وإن كان المشهود به بكاماً أو قصاصاً، فالتهمة من وجه واحد، وهو الرحة الثاني،

ميان فكل النهمة في شهادة الوند لوالده: إلى كالدائش هود به ما الاحن وجهين ا أحدهما الذمادج الأملاك متصلة بينهما عرفا وعادة، فصاو الشاهد ساهداً لقمم من وجها والتالي: إلى الواد يافر الشفقة على والديما فيتهم بالميل إليهما وإلى كان المشهرة به لكاحاً أو قصاصاً، فالتهمة من وجه واحدا عو شوجه الثاني.

الباد فكن المهامة في شهادة الزوج لاهر أنده وشبهادة للرأة نزوجها من وجهون ا

أحده منا . أن كل واحد من الروجين شديد النفقة على صاحبه . وإليه أشار عز وجل . اعدال: ﴿وَمِعُلَ لِيكُمْ مُؤِدَةُ وَوَ مِنْهُ ﴾ أنينهم كل واحد سهما باليل إلى صاحبه ، كما في الوالدين والمولودين، وهده تهمة يمكن الاحتواز عنها مجسى الشهود، مأن يشهد لكل واحد سهما الأجنبي .

والثاني: إن الأملاك بنهم منصلة عرفًا وشرعًا في حق المدفع بسب الزوجية الصالا يدم وصع كل واحد منهما زكاة ماله عند صاحبه عند أبي حنيفة وعند أبي بوسف ومحمد: يمنع الزوج عبرف، كانه إلى امرأته إن كان لا يدم صرف زكانها إلى الرأته إن كان لا يدم صرف زكانها إلى جزابة امرأته، وعنان خط كو وطئ جاربة امرأته، وعنان: ظلت أنه تحل في، فإنه لا يحد كالابن إد وطئ جاربة أبيه، ويشبت أن الأسلاك بينهما منصلة في حي النافع نظير الاتصال فيما بين الواطين والمؤلودين لا نظير الاتصال فيما بين الواطين والمؤلودين لا نظير الاتصال فيما بين الإخوة والأخوات، فمني تسنا فيها في واحد مهما نوع منفعة في المشهود به مضافًا إلى الشهادة، وهذا إلى الشهادة،

والتنقيل عليه أن يدكل واحد منهما تابه في مال صحبه عصير كل واحد مهما شاها أ لنصده و تصير كل واحد مهما شاها أ لنصده ولا يلزم صاحب الدين إذا شهد لغريه بحتس حقه و تعبل شهادته وإن كان يشت لنصده منفعة ، فإنه بأخذ المشهودية ، فيصير منكًا له الأنا شول احتصول المنعه للشاهد وإن الشهادة إذا كان حصول المنعدية مصافًا إلى الشهادة ، فأما إذا لم يكن مصافًا إلى الشهادة ، بل كان مضافًا إلى سب أخر يحدته ولى الشهادة .

1894 - وفي مسألة الغريم لا يملك شيئًا من الشهودية بنص الشهادة، وإلها يملك بأخد يحدثه بعد الشهادة باختياره، فإن الأخذ في جنس حن سبب ملت، كقبول الهب والبيع، وفي مسألها ما يحصل من المضعة لآحد الروجين بحسل مدس الشهادة . لانه يحصل بالزرجية والملك والملك أحرمما وجودًا، فيكون مصافى إلى الملك الثابت بالشهادة، كما في الوالدين والمراودين ما يحصل من المفعة يحصل بالولاد والملك إلا أن

⁽٢) سورة الروم: الأبة ٢١.

المنث أعرهما وجودك فكال حصول المنفعة مضافا إلى الملك الفالب بالشهادف

وشهادة الاح لأحيه مقبولة، والأصل فيه قريد تعالى: ﴿ وَالسَّشْهِيُوا اللَّهِيدُورِ مِن وَجَالِكُمِ ﴾ " من عبر فصل من القريب والاجنبي، فهو على الكل إلا ما صار مخصوصًا عنه، وإنها تعلى عنه شنهادة الواقدين والمواودين بالإجاماع، ولنخ صايص الواقدين والمولودين لا بوجب تخصيص الاخ والأحياء الأن الظاهر فيما بين الاخوة والأحوات المداوة، دليلة فصة بوسف عليه السلام

وهذا الحواب لا يشكل بيما إدا شهد لأخيه والأب من ، إنه يشكن قسارذا شهد لأحيه والأب حي، ويتيمل أن لا نقبل شهادته ، لأن منافع الأملاك بن أبيه وبين أحيه منفصلة، وإذا شهد لأخيه فكأنه شهد لأبه

والحواب: شهادة الإنسان لأيه إلها لا نقبل والأسام الأسلاك بين الآب وبين الآب وبين الآب وبين الآب مسلمة الآبي متصلة، فكانت الشهادة الأب شهادة لتقسم من وجه و فقهادة الإنسان بصله لا تقبل والأما شهادته لأجبه ليست بشهادة لنفسه أصلا والآن منافع الأملاك بين الأخويل متباينة لا ينتفع بمل أحبه لا التلاءً، والأمواسطة الآب، علم تكن هذه الشهادة المفسم موجه و فقبلت والزائبة المكلام في الآخ بنت في الأحت؛ لابهما سيال في القرابة، ويثبت الكلام في سائر القرابة والحيال والحاله الآن الآخ أفرب إليه من هولاء، فإذا فيلت شهادته للاخ، فلهولاء أولى.

٩٤٩١٩ - ولا تج وزش هادة الرجل اولد والمدون ... على، ولا بليده وإن علا، وتجوز شيهادت لأم المرأة اليد، وإن علا، وتجوز شيهادت لأم المرأة الدي والمرأة اليد، والمرأة أليد، وأخت المرأة الإنتان من هؤلاء وبيته حرمة المنكحة لا غير، وأنها لا تتع قبول الشهادة، كما في الرضاع، ومن لا تجوز شهادته له لا تجوز شهادته لعبده ولا لمكانيه ولا لأم وتلده ولا لنبير،

۱٤٩٩٠ - ولا تجوز شهادة العبد والكانب والمدير وأم لولد في حقوق العباد عندنا، وكذلك تنهادة ممتق البحور عند أبي سنيمه؛ لأنه يمزلة الكاتب ما دام يسعى ولمة أعلم-.

نوع أخرمن هذا الفصل:

۱۶۹۱ - العبد إذا شهد في حادثة، وردّ القاصي شهادته، تم أعلق وأعاد تلك الشهادة، قبلت شهادته، وكذلك الصبي والكافر إدا شهدا على مسلم، فردّ القاضي شهادتهما، فم أسلم الكافر، وبذخ الصبي، ثم أعاد تلك الشهادة، نقبل شهادتهما.

عرق بن هذا وبين الناسس إذا نسهد في حادثة، ورد القناصي نسهادته، شرزال المسق بالتبية، فأعاد تبك الشهادة، قابه لا تقبل شهادته، وكذلك الزوج إذا شهد لروجته وهو حراء أو الزوجة لزوجها وهي حرة، فردً الفاصي شهادتيسا، ثم ارتعات الروجية، فاعاد نلك الشهادة، لا يقبل شهادتهما

ورجه الفرق بيهما "إناره النهادة في الفاسن والروح والروجة إذا كانا حربى محال على تهدة الفرق بيهما "إناره النهادة في الفاسن أهل للشهادة والروج والروجة كان لعاسق أهل للشهادة والروج والروجة كاللك، لقيام والاية كل واحد منهم على نمسه على الكمال، إلا أنه فكنت في شهادتهم رادة نهسة مسبب الفسن وأو بسبب وصلة الزوجية وكان الراد محالا على نهمة الكنب وهذا كان الدامحالا على نهمة الكنب مسر الشاعة بود الفاصى شهادته منهمة الكنب مكذا من حهة الشرع فيسا شهديه وتكذب المدرع فيت التكويب من حيت وتكذب المدرع بيّل مترلة التكفيب من حيث العيان، ولو ثبت التكويب من حيت الديان، لا يكان نشهدته عبرة بعد ذلك، فكذا هذا

أما في العبد إن كان عدم، فرد الشهادة غير محال به على تهمة الكذب؛ لأمه عندل، فيكون محالاً على تهمة الكذب؛ لأمه عندل، فيكون محالاً عنى كونه غير أهل، غلم بعس مكذاً فيها أخمر من حيه الشرع، فغيل حيره إدا صار من أهل الشهادة، ولا تقين، كما في الشهادة، وإن كان العبد فاسقا، فقد تمكن في شهادته عدم الأهلية ونهمة الكذب، فكان الرد محالاً على عدم الأهلية، لا على تهمة الكذب، فكان الرد محالاً على عدم الأهلية،

وفي الصبي تكن سنام الأحصة ، وتمكن تهمية الكلاب أبطياء الأمه لا يسالي من التخلب من سيف إنه لا يعرب ، وفي الكافر تمكن نهمة الكذب ؛ لأن عداوته مع المسلم أمر ظامر ، وتمكن عدم الأهلية أبطياء الأمه لا ولالة به على المسلم، فأحيل الرداملي عدم الأهليم، لا على ثهمه الكذب، ولم يصر مكذبًا فيما أخير من جهة الشرع، فعبل عمر وادا صار أصلاً أ

4.9.9 - التصرفي إذا حُداً حداً القذف ثم أسنم، فإن شهادته جائرة، والمبد إذا حداً الفذف، ثم أمني إذا حداثة والفيد إذا الفذف، ثم أمني قبل شهادته غير حائزة، والغرق: إن رد الشهادة موجب الفقف، وأن من غام الحد، والنصر في حال ما قذف كانت له شهادة، فردت تتميماً للحد، وبالإسلام حدث ثه شهادة أخرى ثم تكن، فأن العبد حال با قدف به نكن له شهادة، فتوقف كون الفذف موجباً رد الشهادة على حدوث الشهادة، فإذا تحس العبد شهادة لولاه، فتم بؤدها حتى عنى ثم شهاد بها حازت؛ لأن النحما منه قد صبح الأن التحمل بالماينة والسماح والرق لا ينافى ذلك، وعند الأدام مو من أمل الشهادة، ولا تهمة في شهادته، وقت البنونة بيتما، وأذكى للت الشهادة حراما قبل.

ولو شهد لصاحبه حال قبام التكاح، فلم يقبل القاصي شهادته ولم يودها، حتى وقعت الفوقة بيتهماء لم يذكر سحمه هذا القصل في الأصل"، وعن أبي يوسنت أن القاصي لا يفضي بلك الشهادة إلا أن يعيدها.

18974 - وإدا شهد المونى للبده بشيء، أو شهد لمكانب، فردَّ القاضي شهادته، ثم المنقاء وأعاد الرالي تداء الشهادة، لا تقبل شهادته؛ لأثر و الشهادة في هذه الصورة محال على نهمة الكذب، لا على عدم الأهليم، فالمرتى أهل للشهادة، والتقريب ما ذكرنا.

18478 - وقو شهدالعبد أو المكانب لولاد، وردالقاصي شهاديد، ثم اعتقاء وأعاد ظك الشهادة، نقل شهادتهما، والمعني ماذكر ال

وفي المتنفى ؛ وذا أشبهذا الأعمى على شيء، فيشهد به عند الفياضي، ورد القاضى شهدنه، ثم ذهب لعمي، فأنبهذا الشهود عليه تاؤاليه، انتهديها عند القاضى جاراء الأنه إغارة الأوفى؛ لأنه تم يكن شبهائة، وإنا أشهد على شهائة وهو بعميم، فشهة عديه عدلة الفاضى في حالة العمى، فود القاضى، ثم ذهب العمر، فتهديها

⁽١) حكما بي ط ، وكان في الأصل وم: أحله .

تاب و فعلى قول أمي يوسف لا تعبر و لانها كانت شهادة قاطعة عردت.

1897 وردًا شهد خرال مسلمان بالعال في حق من اختوق، وكاما يوم الشهد، منتبرين، أو كافرير، وكاما يوم الشهد، منتبرين، أو كافرير، أن مبدين، فيلت شهادتهما الأن هؤلاء من أهل تحمل الشهادة الأن مبناه على السماع و لمعادت، وهؤلاء من أهله، ولكنه ليسوا من أهل الأداء مسبب الرق والمكفو والنهسيا، وإدارال الرق والكفو والنعب صداروا من أهل الأداء، فتحققت الشهادة عن تحمل صحيح تمو هو أهل الأداء، فشلت -والله تحمله.

الفصل الرابع فى الإسسماع إلى المشهود وصفة أداء المشهادة

18973 - ابن مسعاحة عن أبي يوسف: شاهدان شهدا على رجل بمال، مقبل أن يقضى القاضي بضهادتهما شهد عليهما وجلان أنهما وحما عن شهادتهما، قان كان الذي أخير عن رجوعهما عن يعرف القاضى ويُعَدّلُه وقف في أمرهما، ولم ينقذ شهادتهما.

1897 - وإذا شهد شاهد على دلن مفسيراً، وشهد الأخر على شهادته، لا تقبل، وكذلك إذا شهد الآخر على شهادته، لا تقبل، وكذلك إذا شهد الآخر على مثل شهادته الآن مثلا قد تكون صلة، فصار هذا، وما لم قال: أشهد على شهادته سواء، أما إذا قال الآخر: أشهد بقل ما شهد به الأول محتمل فعقد القصاف: لا تقبل هذه الشهادة؛ لأن قوله: أشهد بقل ما شهد به الأول بعضاً، وعند يحتمل أشهد بقل ما شهد به الأول بعضاً، وعند عامة المشايخ نقبل هذه الشهادة.

وكان الشيخ الإمام ضمس الأثمة الحقواني يقول: إن كان الشاهد الأعر فصيحًا، يمكنه أداء الشهادة على وجهها، ولا يدخله هيبة بسبب مجلس القضاء لا يدّوأن يفسر الشهادة على الوجه الذي شهد به الأول.

ولو قال: أشهد بمثل ما شهد به الأول: لا تغيل شهادته ، و إن كان الشاهد فصيحًا ، يكنه أداء الشهادة على وجهها ، إلا أنه دخله حصر بسبب هيبة مجلس القضاء ، أو كان أعجبيًا فير فصيح ، إلا أنه يكنه بيان الشهادة على وجهها لو لا حشمة مجلس القضاء ، لا يكلف تفسير الشهادة ، وإذا شهد بمثل ما شهد به الأولى ، تقبل منه ، وإن كان الشاهد هجميًا ، لا يكنه يبان الشهادة بلسانه أصلا ، لا يقبل منه الإجمال .

وكان الشيخ الإمام شمس الأنمة السرحسي يقول: إن أحس القاضي بخيانة من الشهود، لا بدوان يُفسّر الناتي الشهادة على الوجه الذي شهديه الأول، وإن لم يحسّ مختانته لا يكلفه تعسير الشهادي وإذا شهدائنا الما شهداله الأولء تقبل قال الهدين الشهيد في أدب القاضي ؛ وعليه الغنوي، وكان تسمس الإسلام الأوزجندي بقول: إمَّا يقيل الإجمال من الشاعد الأخر إنا قال في شهادته: فهذا المدحى عثى هذا المدعى عليه ، هذه الجملة في خبرج أدب الشاضي الفحصاف في باب الفاضي بقضي في

وني هذا البياب أيضًا: إذا كتب شهادة الشاهد في بياض، وغوى عليه ذلك، فقال: أشهد أذ لهذا المدعى جميع ما سمَّى، ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه، أو قال: هذا الله عن به الذي قرئ، ووصف في هذا الكتاب في بدهذا المدعى عليه بغير حل، وواجبٌ عليه تسليمه إلى هذا الله على، فهذه شهادة صحيحة، وهذا لأن هذه الشهادة قد تكون طويلة على وجه لا يمكن ضبطها، وأداءها على ظهر القلب، فلو لم يجز أدامها عن سبحة ، أو صلك لتعطلت الحقوق.

١٤٩٢٨ - وحكى فتوى الشبخ الإمام شمس الأثمة السرخسي: هي رجل ادّعي داراً من نسيخة أو صك قرأها، فقال الشهود - وهم أمّيون- : ما هسيبتين كواهي مي دميم لهذا المدعى على مقا المدعى عليه، أنْ شهادتهم صحيحة.

وستل شميس الإسلام الأوز جندي عن الشهود: وإذا قالوا بالقارسية: ما كواهي دهيم كداين عين مدَّعا به ملك ابن مدعى است، عل تقبل شهادتهم؟قال: نعم، وقيل: ينبغي أن لا تقبل و لأن قوله: ما كواهي دميم في العُرف للاستقبال وللحال ما كواهي هيفاهيم .

وفي "فتاوي النسفي"؛ وسئل عن شهود كان في لفظة شهادة كل واحد منهم ما كواهي من دهيم كه فلان چيز ازان فلان است، هل يكون هذا بخرقة قوله: ملك فلان است؟ قال: يمم؛ لأن الناس اعتادوا استعمال كلا النفظين استعمالا واحدًا، وكان الإمام ظهير الدبن المرغبتاني بقول: يتبغى للقاضي أن يستصبرهم أنهم أرادوا به الملك أو غيره؟ فإن فستروا أخذ بتغسيرهم، وإنَّ لم يفسروا وغايوه أو ماترا، فالقاضي يقضي بشهادتهم بالملك، وسيأتي بعد هذا من هذا الجنس -إن شاء الله تعالى-

١٤٩٢٩ - وفي "فضاوي لمي الليث . وإذا وفع البيع بالشصاطي بين رجلين،

وقعت الحديثة إلى الشهادة، فالسهودكيف شهدونا فيل: شهدون على الأخد والإعظام، ولايشهدون على لبيع؛ لأن شعاطي مع حكمي، دليس بسع حقيقي، وليل: لوسهدوا على لبيع بجوة

الم 1898 منها التنها التنهودينون في بعن راحل أنه مثل لدعل، وقا يشهدوا أنه في بدائدي عليه بعير حق المحكل عن السبخ الإمام شميل الأثناء الحامل المنافذة وهكذا حكل الا تصل هذه السهادة وهكذا حكل عن السبخ الأمام شميل المسادة وهكذا حكل عنوى حيامة من الشاح، ويعفق من البحاء الأوارات في المسادق بهدد في حق القسماء مثلث والا نقسل في حق إنجسات الشسليم إلى المدعى، وهو الأسبعة والأقرب إلى المصواب الأن وجور والساليم إلى المدعى، وهو الأسبعة والأقرب إلى المعاندة ومثا الفائل يقوله الويساء الشاعب الأن المواب الأن المعاندة في عنواله الأن المعاندة ومثا الفائل الشاعب المستدعى فود المدعى عليه منطلا في يده الإسالة ويكون لدي يدهموه المحلة ويكون في يدهموه المحلة من وميائل المدعدة من ويكون في يدهموه المحلة المادة المن هذه المحلة من وميائل المدعدة من وميائل المدعدة من وميائل المدعدة من هذه المحلة المادة المنافس المنافي المدعدة الموافقة المحلة المنافس المنافسة المنافس

1898 - في فتدوى السامي 1890 على الاعتمام على 1890 عشرة دراهم، وشهد الشهود أن تهدا المدمى على هدا طلاعي علم مسلخ عشرة دراهم، أو تسلح عشرة دراهم، لاتصل السهادة الأن المدمى على عشره دراهم، الاتمالة المدمى دعى عشره دراهم، وليضاء والمشهود السهدة المبلخ عسيرة دراهم، ومبلخ عشرة دراهم، والمبلخ عشرة دراهم، وقبل تقيل المهود الأصبح الأن المبلخ عبارة عمد بشمى إنه العدد المدكور

ول الدعى بالطارسية وبارده مرهب و رئيهة السهوديهة العسرة أنا لهذا المدعى ما المدارة أنا لهذا المدعى على ١٥٥ الشعى المدعى على ١٥٥ الشعى على ١٥٥ الشعى المدعى على ١٥٥ الشعى المدعى المدعى

18977 - وفي ختاوي شمس الإسلام الأوزجندي : إذا شهد الشهود أن هذا العين حق هذا المدعى، ولم يقولوا: ملكه وقبلت الشهادة؛ لأن الحق مع المقلت يستعمل المعين حق هذا المدعى، ولم يقولوا: يتبغى للفاضي أن يستغسر الشهود عن الحق. أرادوا به الملك، أو ما هو حقيقة الحق؟ ويني الأمر على ما قسروا، وعلى هذا: إذا ادعى آن هذه المفارحية، ولم يقل: ملكى، هل يصح منه هذه الدعوى؟ اختلف المشايخ ليه.

وفي القتاوى: سئل شئاد عن ثلاثة ثمر شهدوا في حادثة، ثم قال أحلهم قبل الفضاء: أستغفراته قد كذبت في شهادتي، فسمح القاضي ذلك، ولم يعلم أيم قال: خلك؟ فسألهم الفاضي بعد ذلك، فضالوا: كنا على شهادتها، فالقاضي لا يضضي بنهادتهم، ويقيمهم من عنده حتى ينظر في ذلك، فإن جاء المدعى بالنين منهم في اليوم الثاني يشهدان له بذلك، قبلت شهادتهما، إفا شهد في حلالة قبل الدعوى، ثم ادعاها بعد الدعوى، قبلت شهادته.

۱۱۹۳۳ و إذا شهد الشهود على إقرار رجل بشراء محدود، أو بيع محدود، أو ما أشبه ذلك، لابد وأن يذكروا في الشهادة أنه أفر على نفسه، أو يقولوا أفر بشراء، لنفسه أو بيعه كنفسه؛ لأن إفراره كما يكون على نفسه يكون على غيره، وأما على غيره لا يكون حجة، فلا بدمن دكره.

1249 - وإذا شهد الشهود أن هذا الدين ملك هذا المدعى، وهي يدهذا المدعى، وهي يدهذا المدعى، عليه يغير حق، ولم يقولوا، قواجب عليه قصر بلدعنه، وتسليمه إلى هذا المدعى، وحكى عن شيخ الإسلام أبى الحسن السعدى: أن قبه اختلاف النسايخ، منهم من قال: لا مد وأن يقولوا: ذلك يعنى القضاء بالنسليم؛ لأنه لا بجوز أن يكول الشيء ملك إنسان، ولا بجب على صاحب البد تسليمه إلى، ويكون معنى قوله: وفي بده بغير حق بغير حق الملك.

ومنهم من قال: لا حاجة إلى ذكره، وتكون الشهادة مقبولة ، ويجير المدعى عليه على التسليم إذا طلب المدعى ذلك ؛ لأن كون الغير علوكما للإنسان يقتضى وجوب التسليم إليه يقتضيه الأصل إلا لعارض، ولم بثيت المعارض بما قالواء وض بده مغير خلق، وإن التان المسلم واحدًا فقصية اللك كان قومهم، فواجب علمه تسلسه إلى هذا المدعى بيان هذا احكم، فلا ساسة إلى ذكر ما وعليه أدرتنا تنبراً من مشابخ

قال سبح الإسلام عندا وأن أقني أن في الشهادة مصوراً ادمى عمل أحر عشرة أند، قامطة دينًا، وذكر جسيع ثم انطف وجاء بشهرد شهدرا على إفرار المدعى عليه أن هذا المدنى أرسل زائم عسرة أفنزة حملة، لا تقبل هذه الشهادة، لأن يجرد الإرسال لا نشت وصول الجزر إلى المدعى عبيه، ألا مرى الاني العرف والعاده بقال، قاتان أو سل إلى كان والكن لم يصل إلى أ، فجد أن نسب الوصول إليه لا ينت جهة العبية

189% وإلى قبال ندعي للفناضي الابينة في ، وحلف الفناضي المدعى عليه لعسب المدعى، ما محاه المدعى عليه لعسب المدعى، مم حاه المدعى سنة ، وماى الحسن بالزياد عن أبي حبيمة الله تقبل بينته ، وعن محسب أنه الانقبل بينه ومكان التنافض، وأبو حبيمة بقيل. الحمح جالكلامي علان ، لجور أن لم يكن له بينة بعد الكلامي عليه ني أنه وما تنافعي المدعى المدعى عليه بعد ذلك بين وابى الذات و ومتنافعي المدعى المعالمة على القال بين وابان الذات الذات الذات

وذكر الطحاوي في المختصرة : أن للدعى إذ قال: لا نينة لي، أو قال الشهرد. ما لما تشهاده عم حدد المدعى شبها د، أو شبها الذيرة البراء الا شام الذات إن عمر أصحاب فيه روايتون في رواية لا نقبل : فكان الشاقعي، وهي رواية تقبل .

و على هذا ابداة ال اللدهي الكن بيئة التي بها فهم شهو دارون، شو أني بيسه و يعلى مذا إذا قال اللسي من سيد فلان شهادة فيجا أدعى على هذا ، فاحد حاف العاضى حاد بقلاب، وشهد على هذا الخلاف إذا قال المالي عبد علاق، و قلان شهادة على هذا ، تو الاعلى بعد ذات فهاشها

13971 - رجل له دعوي مي حياء مي يدي رسيء وله على دلك شهوده العالق واحد من الشهود عبدالقاضي عبد من عليد شدي عليه : هذا العبد ليس هو العبد الذي الدلال فيه الدعوي، تم إن اللاعي الأمن ذلك السياد سبه لنفسه و شهد له ذلك الشاهد الذي قال ، فلك المفالة من داي الفاصيء فقياد صل الحيد أن لا نقيل شهادته ملكون المدافق ، وقبل " بجده أن نفس في إحدى لروايتين على ما دنوه الصحاري، الأنه ليس في كلام الشاهد أكثر من العادال: لا شهادة لي في هذا العند، ومن قال الا نمهاده له في هذه الحادثة، تمه مهد بعد ذلك، على قبولها رو بتان على ما ذكر الطحاوي، وعلى ما ذكره الحصاف تمل على فول أبي صبعه، فهمنا الذلك.

وقى اعتادى السقى د بيعى بشاهد أن شيران في سهادته الين عو ملك الن سمادته الين عو ملك الن سمايي السناء، وحق رسال السبح الله على الدين السالم على البؤه على البؤه ي مضول إلى هنال المدين اللان جبر ملك منسبه، وحق من الالله يكسن المدين الدين المدين الدين المدين المدين على المالية على المدين المدين المدين على المالية المدين المدي

18,879 وفي عناوي العقيم أبي أنتيب الإداد عن الحرائم استبلت هو أنا معددًا معلى احرائم استبلت هو أنا لم عددًا معلد أن وأقام البيدة على ذات البنغي للشهود الدينية الذكر والآنثي، وإذا أنا لبنير ادفت، قال الفقيم أبو مكن أخاف أنا تعقل الشهادة والا يتقلى للمحي شيء من دعواله، وإن يثوا لمدكور والآنات، حارث شهاد يهم و لا يحدج إلى ذكر ادفور الأنات، حارث شهاد يهم و لا يحدج إلى ذكر ادفور الأناورة الحدوث المهود لا تحدولا، ولا تخلك انتكورة والأنوية

قيل استواط الانواء والدهورة في هذه الصورة مستقادة حصوصاً على أصر أبي حيفة والا القساء بالقيمة عناه على الغصاء على الشهاك على مرضات حن الديث باقي في الدير بعد الاستهالات على أصله و وإن بنافل الحق إلى الفسسة بقسض القيمة، أو بغضاء القاضي، وهنا القائل يقول مع ذكر الأنونة و الدكروة لابد من ذكر النوح والايخام إلى ذكر اللوناء كما في الركاة

ومن الشايخ من أبي ذكم الفكورة والأبوناء وقال: القلط ودمو دهوي الدالة المستهلكة الفيدة، والدعى والشهرة لا يستغول عن مان القبلة، والشهادة على القلمة مقبولة، والإنشترط بيان الذكور، والأبواث، كسد في أمول، الا ترى أنا من ادعى على إجل مالا مقدراً، وشهد الشهودانة بدلت، وسأنهم القاصي عن السسم، مقانوات استهلك عليه دابق فالعاصي يقبل ذلك متهما وطريقه ما قلباد

18974 - وقذلك الرجلان إذا ادعية مكاح المرآة مينة. وأقاما البينة، فالقاصى يقضى لهما بالمواضه والقضاء بالتكاح للرجلين طلى المرآة واحدة متعدو، ولكن طريق القبال أن القصود من دعوى المكاح معدالموت دعوى المبراث، ولا شامي في المبراث. فعضى بالمبرات فهما لهذا، والأول أصح.

ووجه السوق بديها والمسألة ومن مسألة دعوى التكاح أن دعوى البكاح من تس واحد من الشوق بديها والمسألة ومن سيحه الله أن ورحالة الحباة الإبتمس بالمكاح والأدفور الشورية من المكاح والله المراة الحبال وأبه لا يقبل الشركة، فلم يمض بالمكاح والذا المهادة المعلى والمائلة الحبال في الدعوى أو الشهادة أن بعد المرت المقتمود وهر المرات، والقصرة فهمة بالمرات ممكن، فقضيت أما من مسألت الدعوى لا يصبح، وهر المرات، والقصرة لهم شهدوا عملك فتنت وطعمي دون مدار الدالة ، والقامل بعصل بصبح، بلك المناف، فم فعضاء بالقيمة بالمعلى التصدة بلك المناف، والقضاء بالقيمة بالمعلى لا يصبح، فلا يقضى،

وقيده إذا الاحلى مثلا مقدراً، وشهد الشهود عال مقدور ويألو سب استهلاك طنابة، تقول بأن القاضي لا يقصى شهدادتهم، إنما يقصى يشهدادتهم إذا يأبوا صعة الشكورة والأنونة، وبلبوا مع ذك نوع العابة.

9 9 9 9 - رجل ادعى على غيره أنك أبر أنى عن جسيع الدعادي واخصومات، و شدى عليه ويحاسمه بعد، ولم بدّع حبه شدلًا، وجره المدى شاهدي ضهدا على ما دعاد، فقد قبل: لا نفش هذه الشهادة، وفد قبل. نفيل، وعلى قباس مسألة ذكر باها في أدب الفاصى الأن المطلوب إذا دعى عند الفاضى الى الطالب أبر أنى عواكل الميل وتشر، وهو أثير وهو أثير مي بعد كدا، وشهودي هها حصور، فاسمع من شهودي، واكتب أي يلى قاضى نلك البلغة أن على قول أبى يوسف: القاصى لا بسيم من شهوده، ولا يكتب أن تكول هذه المسألة على دلك بحداد، وعلى هذا المسألة على دلك بحدادي.

ولو قاله المذعل في هذه السيالة . خاصيمي وجمعت الإبراء مرأة، يحب أن يقيق

شهادة شهو ده بلا خلاف كما في تلك السألة .

• ١٤٩٤ رجل ادعى عبدانى يدى رحل أنك بعنى هذا العبد، وتقدنك النسن، رحو أنك، بعنى هذا العبد، وتقدنك النسن، رحو ألف، فجعد البائع البع، وقيض الثمن، فشهد له شاعدان على إقراره بالبع، وقبض الثمن، وقالا: لا نعرف العبد، ولكه قال لنا. عبدى زيد، وشهد أعران أن هذا العبد اسمه زيد، وقبه على إقرار البائع أن هذا العبد اسمه زيد، فالبع لا يتم بهذه الشهادة، ويحلف البائع، فإن حلف ودائنسن، وإن نكل لزمه البيع ينكوله، هكذا قال أبو يوسف.

1896 - وإن شهد شاهد البيع أنه أفر أنه باع عبده زيدًا، فإن نسبوه إلى شيء يعرف من عمل أو صناعة أو حلية، فوافق ذلك هذا العبد، فهذا والأول سواء في القياس، لكني أستحسن إذا نسبوه إلى أمر معروف أن أجيزه، وكذلك الأمة.

18987 - وفي الشقى : شهد شاهدان أن لهذا في هذه الدار ألف نراع، فإذا الدار خمسمانة قراع، أو شهد أن له في هذه الفراح عشرة أجربة، فإذا القراح خمسة أجربة، فالشهانة باطلة، ولو كان أقر بذلك أحد الفوله كلها.

18927 - وفيه أيضاً: شاهدان شهدا أن لياة هذا، دخل غنم مذا، ولم يعرفا الشاة، لا تقبل شهادتهما، ولم يعرفا الشاة، لا تقبل شهادتهما، ولو شهدا أنه غصب طله بالقيمة، ولو شهدا أن داره في دار هذا هذاه ولم يحلوا من أي موضع إلى أي موضع هي؟ والشهادة باطلة، ولو شهدا أنه خصب داره، وأدخلها في داره، قضيت عليه بالفيمة.

1998 - وفي أنوادر ابن سماعة أعن أبي يوسف: الى ثلاثة نفر لهم على رجل دين ألف دوهم، فشهد أنفلامنهم على رجل دين ألف دوهم، فشهد أنفلامنهم على الثالث أنه قد أبر أه عن صعبته، لا يجوزه الأنهما يدهمان عن أنفسهما شركته إذا قبضا حصنهما، وهو يمنزلة ما لمو فيضا نصيبهما، ثم شهدا أنه قد أبرأه عن تصيبه، وقال محمد: إن كانا قد قبضا نصيبهما فشهادتهما باطلة، وإن كانا لم يضيبها فشهادتهما جائزة، إذا شهدا على رجل أنه أثر أن اسمه عبارية في هذا الدين، وهو لفلان وفلان يدعيه، فهي جائزة،

نوع أخرمن مذا الفصل:

1888 قبل محمد في الأصلى . إداشهد رجلان أن لهما وقفلان على هذا أنر مل ألف درهم، فهذا على وجود الأول: أن بنساعي الشرشة بأن شهدا أن نقط ألف درهم منذ شراك بيهم، وهي هذا الوج الانقبل أنها هذا أسر على هذا الرجل ألف درهم منذ شراك بيهم، وهي هذا الوج الانقبل أسهد دنهما أصلاه لأن المشهود به مشترك بيهم بحيث لا يمكن فينز صبب فلان عن تصييرها، وقد تعذر قبول شهادتهما في تصييرها، فينشع فيونها في تصييره فلان فيرورة

الدائل: إذا نصاً على قطع الشركة بأن قالاً! تشهد أن لفلان على هذا المستمالة ، وحب بسبب على حدة ، ولذ عليه خمستمالة و جب تسبب على حدة ، وهي هذا الرحم تقبل مهادتهما في حن فلات وحدًا ظاهر

الثالث، إذا أطاف الشهاده إطلاق، وهي هذا الرحم لا نقبل الشهادة أصالاه لأنه محتمل أن المشهارة به مشترك ويتهم، وعلى هذا التقدير لا نقبل تنهادتيات، فالإنقال بالفائد

1898 - وإذا كتان الرجن على ثلاثة نصر ألف وحد، تسهد الثال المهم أن صاحب الدير أمراهما وفلاناً عن الألف التي كانت له عليه وعليهما، فإذ كان البعص تصاحب الدير أمراهما وفلاناً عن الألف التي كانت له عليه وعليهما، فإذ كان البعص تعرف الديم والمنظمة المعرف الأن براء قبلا على علم عليه وهو أصبيل في حفهما يرحب براه نهم، وإن لو يكر البعض كفيلا عن البعض، فإن شهدا أنه أبر أهما وفلاناً لكلمة واصدة، الانفيل شهاداً أنه أبر أهما وفلاناً لكلمة واصدة، لانفيل شهاداً أنه أبر أهما وفلاناً على حدث تفيل شهدالهما في طل شهدالهما عن حدة وفلاناً عنى حدث تفيل شهدالهما وهذه على عدد المدت أمن، وهذه على حدة، وهذه على

⁽١) هكذ في الأصل رم، وتنان في طا: النالي.

1898/ وفي المتصى إيا نسهد رجل وحراتان أداز وحافراتين قال للساوة . أمرًا طوالق لم تجر النهادة على طلاقهما وعلى طلاق غيرهما، ولو شهد شاهدان أنه أوصى نثلث ماله عقراء أهل بينه، وهما فقيران بني نميم، وهما من بني نميم، وهما فقيران، جارت الشهادة " والا عطيان شناً؛ لأه لو قسم في بعضهم جاز .

1898 - ولو شهدا أنه أوصى بنفذ ما المقواد أهل ببنه، وهما فقيرال من أهل ببنه أو ولدهما وإن كان غير المن أهل ببنه أو ولدهما فقير من أهل ببنه أو ولدهما فقير من أهل المناولة وفي الوصايات لو أوصى بنفث ماله تفقواء حيراته وفتها وجلان على دفك لهما أو لاد يحتاجون في جواز الموصى . قال محمد : لا تقبل حده الشهادة أصلاء أما في حي أولاد المتهود فظاهر ، وأما في حي الهافين فلان الشهادة واحدة

1898 وفي وفف ملال الروقف على فعراء جيبرانه. فشهد على ذلك شاحدال من فقراء جيرانه، فينت شهادتهما، وإذا شهد أهل مسجد على وفعية كواسة على مسجدهم، أو على أهل مسجدهم، وهم يحصون حتى يجرر الوقف، على نفين شهادتهم؟ نظر إذ كان الشاهد عن غراً أوله الديقراً، لا تقال شهادته، وإن كان عن لا يقرأ، وليس له ولديقوا، نقل شهادته.

وهو تعليم أهل مدوسة شهدوا على وقف تلك المدرسة، أو أهل محلة شهدوا على وقف تلك المدرسة، أو أهل محلة شهدوا على وقف الله ولف الما يقتلون فقالون في شهده أهل المدرسة إن كاوارأت المواقع من وقف الما المدرسة إن كاوارأت والمرافع وإن كانوا لا يتجار المدرسة إن كانوا لا يتجار المدرسة إن وكذلك في أهل لمحلة من شهد وهو عن بأخذ شيدً من فلك، لا نقبل شهادة على وقف المحلوبة والمرافع على وقف الكتب، والمشاهد على من المكتب، أو ليس له صبى في المكتب، وبمض مشابحا قالون بجب أن تقبل الشهادة على المحلوبة قالون بجب أن تقبل الشهادة في هذه المسائل كيف ما كان، لأن قود الفقيه في المدرسة أو كون المحتب ليس المرافع لازم، بل ينتقل المقدم من المكتب ليس المرافع لازم، بل ينتقل المقدم من المكتب ليس المرافع وما فقير ناسازك

٢٩٪ هكدا هي ظاء وكالا في الأصل وم: جار المعمور

صدرصة إلى مشرسة، ومن محلة إلى محلة، وينتخل العدين من مكتب إلى مكتب، ومشارضة إلى مكتب، ومشارضة إلى مكتب، ومشل هذا لا ينم قدول الشهادة، مضلاف ما فاكان أمراً لار ما، وهذا الفائل مقول: ولأجل هذا المعنى وقع العرق، بينما إذ شهدا أنه أوصى لفضرا، جيوانه على ما ذكره هلال، ويبسما إذ شهدا أنه أوصى طفقرا، قرائمه ولأن الجوار ليس ملازم، والشراة لارمة، ولكن هذا الفرق يشكن بما إذا شهدا أنه أوصى لفعراء بني تهم وهما من فعراء عن تهم وحما من فعراء

إدا تتهنوا أن جسع ما في دوية قالان من سرو والأرضين وعيرها التي هي معروعه نقالات ميرات من حهد نقلان انه هذا المدعى، لا وارث له عيره، ذكر الصدر الشهيد مي عاوى الصغرى: أن الشهود إن كانوا يعرفون حدود ذلك جاز، وإن كانوا لا يعرفون الاسجوز، وأنهم فهما المقحول، وقبل: إن كان الشهود لا يعرفون حدود ذلك لا يحل أنهم أداء الشهادة، وإن عرفوا إلا أمهم لم يشهدوا بها، فالقاضي لا يقبل شهاديهم، وهو الأصوب.

1890- إذا أوعى على اخر بقرة حيّدة مورونة برزن معلوم، وشهد الشهود بالتقرة نذلك الوزن، ولم يدكرو اصفة الجُودة في شهادتهم، ولا صفة الردادة، فالقاصي يقس شهادتهم، ويقصى بالتقرة الردينة بدلك الوزن، هكدا كان يفتى بعض مشايختاه الانهم شهدوا بأفن ما ادعاء بلدى، وعلى هذا العياس إذا ادّعى مغداراً معوماً من دقيق غير معلوم شخوله وشهد الشهود باسقيق مطلقاً، وقبل: لاء بل بنهما قرق؛ لأن الذيل معالمة من النختاة، وشهد الشهود عدق قرة الوادعى دفيقاً من النختاة، وشهد

الفصيل خامس هي شهادة الرجل على فعل من أفعاله أو صفة من صفاته

الا 1934 - وجود أدريما م أدريما والاستان على تعلق من العمالية أو صفقة من مسيمانيا وأونقي ولك والنقس عاد والأسادية والسند والله والافالنفسة ومواي والمال على الأوطع الفاكم وقال أمر مستحد على محمد الكال أمو حميمة بحوار شهادة الفائد على فيسامها والكال أمر مستما الأيجاء والكال أم حميمة والمال في الأكبر والمال محمد الأيجاء والمال محمد الأيجاء في محمد الأيجاء الأحمد المحمد المالية في المحمد الأيجاء في المحمد ال

وحدة والرامحة (الرابعة دورا على فعل أعسهما و الانتفاق مدانيهما السواء دو. عام متعادلهما أو لم يكن، خلوا بل التكان إذا شهد معقده وكما لو قال تراحس الد كالدال عادي فهو حراء فانهما النهاة فالمدة والفس شهادتهما، وإنا لو يكن فيه حراسمة إليها والأنامة في لا توقيا با كذا هذا.

كشف إلى فيما فيم جن منه مقاراتها به الانجرة الرساعة المعلم عنا بستخفاظ أخل المناسبين، ولا قالم شيدند على بحر إلى نعليه معسد، وأثر حيمة والرائز مصف قالاً إلى عاد دينادة قالت لإشاب اللك النجر ، وقد منت على التهلم، فقيل، والاشت أنها قالت لإسات اللك للعداء الانجالا عرائد في القسوم، والاحكاد، وقد حيث عن السحة الانتجاء للبار الديمة في الشداء، أو القدار البيان ، فوجد أن شيراً عنه الشهادة .

رالإن أمن من مهامية إلى البيول شهاره بسناء اللاله لا تكل للقاضي أدايات معهد. ساهد من عداين شاهدان على فعلهما، والوامعل للاسق المؤاد على أصبحات المسلسة، على لم تقبل سهاد بسا فعال الاسر على الدامي .

م لإن فالسم الذاهري أدبن الذهبيء وبالنادي المساحد فكالدفعلة كفعل العاصيء

الدليل على أن الطه كا قبط القاصى أن القاضى، وإن لم يكن مأذومًا في الاستحلاف بلك أن يفوض القسمة إلى غيره، فلو لا أن فعله كفعله والا لمّا ملت السقويض، لأنه ليس للفاصي أن يُولِي غيره الحكم بدون إدن الإمام، فتبت أن فعله منقبل إليه حكما.

و الدائل عليه آنه لا يلحقه المهدد، ولم لا أن فعده مدة ولا إلى القاضى، حتى كان من القضاء، وإلا تلحقه المهدد، والدائل على أنه من القضاء أن للقاسم أن يحر المعتبع عن القسمة، ولو لم يكن من القضاء لما كان له والاية الجبر، وإنه لبس نغير القاضى والاية الجبر، إذا تبت هذا فتقريره من وجهين: أحدهم : أنه لما كان فعله منقار لا إلى القاضى، بعنم فعنه بلغم، بنفسه.

1890 - لم إذا تذكر القاضى القضاء ترجل، والمُفضى عليه بنكر، كان له أن بلزمه الفضاء بقوله، فكذلك القاسم يملك أن يشته مشهادته، والذني أن فعله لما كان منتولا إلى القاضى فقبوله على أن هذه الشهادة في الحقيقة ما قامت على فعلهما، فإن فعلهما تعين الأنصياء.

وأما ليوت الملك لكل واحد في نصيبه يقبول، وقيض نصيبه وذلك فعل أصحاب الأملاك، وشهادة الإنسان على فعل عبره مقبولة، وقوله القابيجران إلى أنها هما معتماد لأنهما يستحقان الأجر بالقسمة، قلنا بقائقين شهاد تهما عند أبي حيفة وأبي يوسف إذا كانا لابطلبان الأجر، فأما إدا طلب الأجر فلا نقبل شهاد نهما، كذا كما طلبا في شهادة لشفيعين على بهم الدور إنهما إذا طلبا الشفعة لا نقبل شهاد نهما، وإن كانا لا يطلبان الشعمة نقبل شهاد تهما لحلوم عن النهمة كذا هذا .

وقال بعض مشايختا: إلها نقبل شهادتهما إذا شهدا على القسمة لا غيره ثم قالا بعد ذلك: تمين قسمنا واشتخلا بالتفعيل، فأما إذا شهدا على قدسة أنفسهما من الاشداء، لانقبل شبهادتهمماء ولكن إطلاق ما ذكر من الكتناب يدل على أنه تغسل شهادتهما مى الأحوال كلهاء وأن الصحيح ما ذكر من جواز شهادتهما على الإطلاق على قسمة أغمهما؛ لـ ذكرنا من تلماني.

 أن فإن حرر الأرض وقوماها، ثم عرضا دلك على انفاضي، ثم حضرت الورثة، فأقو و بالتحرير والقيمة، فأقرع القاضي بيهم، ثم شهدا بالفسعة، قشهادتهما حائرة، وهذا بلا حلاف؛ لأن هذه شهادة على فعل القاضى، بالقسمة في هذه الصورة صعدت من القاضى، فتقبل شهادتهما بالانفاق، مخلاف الفصل الأول، وعلى نول أبي بوسف ومحمد أولا، وقسم ينهم، ثم أحبر عن قسسة، طلك جائز، لأن هذه قسمة من الفاضى، وأنه بمنزلة القصاء منه، والقاضى إذا قال: فضيت على فلان بكذا، قبل قوله بالانفاق، كذا هذا، بحلاف شهادة قاسمي لقاصي على فول محمد؛ لأنه ليس عضاء من القاضى، بل عي شهادة على فعلهما.

1890* فكر ابن معاهة في النوادر عن أبي بوسعه. أنه إذا شهد شاهدان أنا فلانا أمرنا أن نبائغ فلانا أنه قد وكله ببيج عيده وقد أعلمتاه أو أمريا أن نبغ امراته أنه أنه الم جعل أمرها بيدها، وننظاها، وقد طلقت نفسها، جازت شهادتهما؛ لأنهما شهد، على عمل المرسل، فالرسول ينقل كلام المرسل، فقد شهدا على فعل فيرهما، وقوله: فتقبل شهادتهما.

ويعته لم قالاً الشهداله قال لذا: خير المرآئي، فلمُيْرُناها، فاختارت تفسها لاتقبل الهادتيماء الأتيماليها على فعل أنفسهما، وهو التخير، فلا تقبل ممهماء الآله دعوى الاشهادة بخلاف الأولى، فإما شهما على فعر الفرسل على ما ذكرتا.

۱۹۹۰ - وقیه آنشا، بد شهده علی رجل عال آنه قبصه من أحر، وهو بنکر، مشهدا علی قبصه، وقالا: تحن ورتاها علیه، قال: إن كاما زعما آن رب المان كان حاضراً، حارت شهادتهما، وإذ لم يكن حاضراً عند الوزن، لم تقبل شهادتهما؛ لأنه إذا كان حاصراً انتقل فعل الورن إنه، فكان شاهداً على فعل قبر، فأما إذا كان غاتبًا تعقر إضافته إليه، فيقى القعل مقصوراً عليه، فكان شاهداً على فعل نفسه، فلا تقبل شهادتهما.

والحياصل: إن شبهادة الأنسبان على ضعل تقسيم لا نقيل إذا للم يكن ذلك انفيعل منتقلا إلى عيره، سواء كان له منقعة في المشهود به أو لم يكي، وإذا كان فعد منقولا إلى غيره، تقسل نبهادته عليه

قبال في المتنقى على طريق الاستنشامات الانزى أنه تو وزناله الغيريم ألف درهم، ووضعها، وقال: خذها لك، قدونينك، قبال النظمي له توجل: ناولس هذه الدراهي، صاوله، فم شهشا على المقصى له أنه هو الذي ديع العراهم إليه، أن السهادته حائزة، ودكر هلال البصري في الشروط أنه لا نقبل شهادة الذي كال هي المكيل، ونقبل شهادة الذي درع في المقروع .

ويجهد أن الكبل من القبض * لأن تلكيل أنوا في التعين * لأن قدر المبع إنه وهرف بالكبل، حتى لا يجوز البيع فيهما سواه، ألا ترى أنه إذا اشترى صبرة حنطه على أبه كرا، فوجدها كران. أن الزيادة لا تكون له، بل يكون للدئع، والقبض لا يصح، ولم ينه بدن التعيين والتقدير، فكان الكبل، فلا تقبل، وأما القدع كرابقي التعيين والتقدير، ألا تنهادة على الفيض تبويات التعيين والتقدير، ألا ترى أنه إذا المترى أوضًا على ألبا مائة فراح، فرحدها ماتى دراح، أن الزيادة للمشترى أيضًا، فلم يكن الذرع من الفيض في شيء، فكان هذه شهادة على فحل عبر هما، فقالت، وفي المنتقى روانة بشرعن أبي بوسف عن أبي حبيفة: أن شهادة الكبالين المللة.

1840 - الأملى على أخر أنه أقرضه كرا حنطة، وشهد شاهنان بهذه الفقظة، إلى كندم بخران ما أورد وما كراكش بوديم، فقيل: لا نقيل عليه الشهادوة الأسما يشهنان على معل أنصبه ماء وقبل القابل لأنهما أضاءه الله على الما على عليه حيث قالا: حرارات أورد، متى لو قالا: ما أو، هيم منزيك وى بدستور وى، لانقيل عليه الشهادة على قبلس مسألة الكدل، وقبل البخل أن نقال: إن قالا المدعى عليه باسا بود، القبل شهادتهما، ورن قالا: باما نه ود، لانقبل على قباس مسألة الوزان.

1840 - قال اين سماعة عن محمدة في ، جل المترى من رجل عبدين شواه صحيحًا، أو فسدًا، وقصهما المشترى، وأعنقهما، ثم اختلف البائع والشترى في ثمن لعبدين في البيم الصحيح، وفي قيمتهما في البيم الفاسد يوم قنضهما المشترى، فشهدا هذان العبدان على نمنهما، أو على قيمتهما يوم قيضهما المشترى، فإنه لا تقبل شهادتهما

أما إذا شهدا على قيمتهم فلأن هذه شهادة قامت على صفتهما؛ لأن القيمة بزداد ريادة وصاف مرغوب، ويتقص بقصائف فكانت الشهادة على ريادة القيمة شهادة على رباده وصعب مرعوب ديده وعلى تقصيان النيمة شهادة بتقصيان الوصعب، وكانت هذه الشهادة واتضا لرحيب وعلى تقصيان النيمة شهادة بتقصيان الوصعب وكانت هذه المسلمان والنيمة في المسلمان النيمة المبيع، فيالمسائلة مرعية في خيرع البياعات الدحق المائلة مرعية في جيرع البياعات الدحق المائلة وفعك مآن لا ترول ملكه عن البيع إلا بينال يعانم، وهو فير قسمه و فيامة المبيع والمبينة النيمة التي مي تعمل المبيع، وقد دكريا أن شهادتهما على فيحتجم غير منب لك وروى عن أي يوسف أنه تقل شهادتهما على وتقصية .

و وجهه أن الشهادة على النس شهادة على عقد حرى بين البائع والششرى أوجاء ذلك النمن على المشترى، وذلك العقد وحكمه ليس بواقع لنعبد للكون شهادته عليه شهادة على قدم أو وصعه حتى يصير شاهاً لنصعه

ونوصيحه: أن وجوله بعضد صحة التسمية في العقد لا زيادة وصماء ولا تعصانه، وقبام العدل بلعاقدين، مكانت شهادة على فعل غيرهما، فقال.

1899 - قال: ولو شهد المناذ بعد العنق أن المنتوى أو في لبائع النس ، وهو بجحد ذلك قبلت شهادتها و الأن علم شهاد المناز عما ، وعم المنتوى ببراءته عن النس البسب الإيفاء و وليس يسما ما بنع قبول الشهادة ، فقبلت شهادتهما ، قال: أرأيت لو شاهد أن الدينج أبرأه عن الاس المهيكن جائزاً ؟ وعد إلشاره الى ما فساأك المشهود به براءة المفترى من حيث الحقيقة ، والبراءة على يكون بالإستيفاء ، وعلى بكرد بالإبراء ، وكيفما كان ، فهذه شهادة لغيرهما ، وقد استجمع شرائط الحواز ، هداب

1990 - قال: ولو أن رجلين شهدا أن ملاكا أمر همد أن يو وأجا فالاته منه فزواجاها، أو شهدا أنه أمر همدا أن بخلصا منه فلانة، فخلفنا أو شهدا أن أمر همدا أن يشتريا به هبداء فاشتريد فكل مسألة مراهذه المسائل هلي تلالة أوجه : إما أن يجحد موكل الأمر والعقد جميحًا، أه يقر بالأمر، مجحد انعقد، أو يقر بهما ، وكن وجه على و جهين : وإما أن يكون الحصم يدعى العقد مع الوكيل في القصول كلها، أو يجحد، غلاد قالداغوكل جمعد الأمر والمقد جدومًا، لاتقبل هذه الشهادة في القصول كالهاء إذ كانب شهادة صورة، فهي دهوي معنى، لأن الشاهد من طبت احق العبره، وههما هما يشتان الوكاله لانعمهما، وكانا مدعين لا شاهدين، فلاتقبل شهادتهما، وإن كان الأمر يقر بهما، فإن كان الخصم مقراً بالمقد عند الشاصي، والقاضي يقضى بذلك لا يشهادتهما، بل خصادفهما اليم والنكاح والخلع في ذلك على السواء

وإن كان الخصم بجحد العند، فالعاضى لا يقضى بالبح والنكاح، ويقضى في الخلع والطلاق بعبر مال، لا بشهادتهما، ولكن بإقواد الزوح، وإلى لا يقصى سالر العقود مشهادتهما والأسهادة وأن كان شاهادير الأسلهما، وإن كان العقود مشهادتهما والكن يجحد العقد، وإن كان أناهادير الأسلهما، وإن كان الأمريقي إلا أن المحود ولكم يحدد العقد، وإن كان أنوكيل في هذه العقود إذا قال وحلت وساعاته أخصر، فإنه يشت بنسادتهما الوكيل في هذه العقود، إذا تحد إقراد الوكيل على الوكل ويعتاج عند أبي حبقة من عبر تصديق الموكل، ويعتاج عبد أي البيئة والعالم المنتاج الله إليه المهادة الوكيلي؛ الأه يشت عمل عبد أي المناه على الموكل، وإن كان الخصم حاصة الا بفضادة الوكيل على الموكل، وإن كان الخصم حاصة الا بغضى بشيء من العقد، الأم إذا كان جاحة المحتاج الإمانيد إلى البيئة.

1898 - وإد شهدر جلال بامهر لأختهما بسيد دوريحهما، وعالا: نتمهد أن رواجنا هذا التعنا بألف درهم، والروج بحجد النكاح، أو فال: كان الهر خسمسانة، لانقبل سهادتهما: لأسما شهدا لاحتهما بسبب نزريحهما، فكان السبب مشهوداً به كالهر، والشهادة على المسب شهادة على علم قال تشلى، وأو أقر تروج بالهر والكاح، وادعى الرامة أو الادار، فشهدا بقالك للزرج، قبلت شهادتهما، لاد لا مالي

. 1893 – وفي أنوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: إذا استرى الرجل عبدين. وقبصهما وأعتمهما، وأراد أن رجع بشمان عبب لأن زوال صفة السلامة!" قد أنكره

⁽۱۵) (پدس م

المنابع، فشهد العبدان آل هذا العبد كان بهما، الانفس شهاد نهمنة الآل مده الشهادة بإنست وصف فيهما، برهم العبد، أو زوال صفة الملاحة، وكيشما كان لا بنيت بهده الدهادة والأرسايد هذان لاند، هماه وكذنك وسهد لرحل على المشترى أنه قان له معقهما، فشهادتهما باضة لوجهين أحدهم، أنهمة شهد والانستهما، فإنهما شنان أن الاستهماء فإنهما شنان

الهامي: الدفي قبول شهادتهما ابتداء إنطالها التهاء الاناؤة قبيد شهادتهما أنطلت الامناق من أنصافهما، فكانا معتبى المغنى ، ومعتق البعض عنزلة الكانب، ولا أشهاده الممكانب، وهما على قول أبي حيفة؛ الأن عده معتبى المعض كالمكانب، فإن عما ه الإعناق بنجراً

وكدلك قوطنها أن المعترى هذاكان وهب نصف كل واحد سيما لرجل قبل أن يعاقهما أن أقبل قا وادتهما والأدالو فبالنا فيهاديهما بطل العنق من أنصاعهما وأكان يجزلة الكانيرن، ولا شهادة لمحكت ، مكان في تعاجبها أن المرطالها الدام ولأنهما يرود الرطاق العنق عن يعصهما بعاما كان باشا من طويق الحكم، وقد ذكرنا أن شهادة الإسان على البات العنة العدر، أو الني العبة من هذه الانقيل

1893 - وكذلك أم ولدنوحل منت علياء أو أعنها فشيدت هي والرأة ورحى ألم قائلت من المستوند على والرأة ورحى ألم قائلت من المستوند على المستوند عصم ولا أفضى على المستوند عصم فلمت و مديد علي المستوند علي الأولى في المستوند المعاملة الأنموح على تطويل الأولى في المستوند الشعامة والمدالة المنتوك الخاربة المنتوك والمدالا مشاهد عليه حتى يعتق عود ولا مكون في فوصها عنده الطالها الله وولا أولم إعلى المشاهد عليه التنابية والالمناف والمنافذة وقد ذكر الأشهادة الإنسان على في صدا على المنتوك على المنتوك على المنتوك المنتوك على المنتوك المنتوك على المنتوك المنتوك على المنتوك على المنتوك على المنتوك المنتوك على المنتوك ا

1997) - وفي الوادر ابن سيماعية العن أبي يوسف على أبي حديثة الراجل قال العبدة ، إن دخلت دار هالين الراحلين، أو قال: مستمنه توبيدا، وفات حراء عجل العبد ولك، الهباء الرامالان يشهدان على دبك، مشهداتهما حالزة؛ الأن عالم النسودة بالدب على فعل العبد، وهو التخول والمنء والانهمة في شهادتهما العبد؛ فتمت بخلاف ما وفا قال: إن كالمتما عبدي، إن مسمستما ثوبه، فهو حرء مشهد أنهما فعلا فلك، لا تقبل شهادتهما، الأمها بشهدان على فعل أنفسهما.

18917 ولو قال لعبده: إن كست قلالًا وقلالًا فالت حر، فشهدا أنه كلّهما م الاقتبل شهادتهما، مخلاف ما تو قال له إن دخلت دارهما، فشهدا على الدخوف، بحيث نقبل شهادتهما، والعرق أن شهادتهما يكلامهما شهادة بحضورهما والأنه الإبتصور الكلام معهما إلا يحضورهما، ألا ترى أن من حلم لا يكلم فلالًا، فكلمه وهو غالب، لا يحتث في يجه، و حضورهما فعهما، فكانا شاهدين بقعل أنقسهما، فأما شهادتهما بدخوله الدار شهادة بقمل غيرهما؛ الأنه لا تعلق لد خول اندار بهما، ذكانا شاهدين بنعل غيرهما من كل وجه

1893 - وفي قد يادات المنتفى عن أبي يوسف ارجل ذال إلى دحل دارى هند أحد، فامرأني طائق، فسهد فلالا نفر أو أربعة نفر أنهم دخلوا، فهدا على وحهين. أحدهما: إن قالوا [إنا]" دخلنا جميعا، لا يقبل فولهم، ولا يحكم بحرية العبارة لالهم شهدوا على فحل أعسيهم، وإن قال إننال سهم. واخلنا، ودحل هذا النالب والرامع معنا، قُبل قولهم، وحكم بحرية العداء لأن قول كل واحد إخبار وشهادة، فيقبل قول كل واحد مهم في حق القضاء بالحرية من حيث إنه شهادة، لا من حيث إنه خير.

رووي الحسن بن رياد فيمن حلف بمنق عاليكه أن لا يستقرص شيئاً أبدًا، وشهد رجلان أيسا أفرضاه، لا تقني شهاد ثهما الأنهما يشهدان على قعل أنفسهما، ولهما في هذه الشهادة مفعة، وكل ذلك مانع من العبول

وقو قهذا أنه طلب ذلك متيما، ولم يقرضاه، قبلت شهادتهما؛ لأنهما يشهدان على فجل فيرهما؛ لأن الاستقراض طلب القرضر، وأنه فعل المنتقرض، ولا منفعة تهما في مده الشهادة؛ لأنهما قالاً: ما أفرضته

ولو كان حلف لا يفرض فلاتُ وفلاتُه شبئًا، فشهدا أنه أقرضهما حنك في بينه؛ لأنهما يشهدان على قعل غيرهما، وهو الإقراض، ولا تهمة فيها، فقلت وعن أبي

⁽¹⁾ مكفاني الأحيل.

این موسف فی راجل (دعی دار) می سای راجان، او شاید له شاهد ی بها، افریه کان استا خراهما علی شاه و میر فالات انجاب شهاد زید.

رابر قالا ، استأخرانا على هدمها ، مهدماها ، لا نقيل شهاديهما ، وضمن للمدعى عليه فيد قالده و لا المناجر المدعى الدمول الله على مددي من أدسيه ، مغردا الله هدنه ، لا ليهما بريدان بدلك إسفاط صمال لزمهما بالهدم و لان البناء للمدعى عليه نظاهر الله ، وهدم الناء لغير سبب للنسمان ، وشهدة دافع الغرم لا تقبل ، وأما في الفحل الأول لا يدهمان عن أنسبهم معرماً ؛ ولا يحرال لا يحرال لا يسهما مغيماً ، فغيلت شهادتهما، وعلى هذا فياس بفال برا و فه أغيا

الفصيل السادس في شهادة الرجل على فعل من أفعال أبيه وشهادته لأبيه أو لأمه

ومى أنوادر ابن سماسه العن مجمد إذا تبهدا ما الشخص على هنام إلى قاض من الفصاة ، أو على قضاء أو على شهادته ، وهو حى يدعى أو مبت حاز ذلك ، وفي النعقي الرواعي قضاءه ، أو على شهادته ، وهو حى يدعى أو مبت حاز ذلك ، وفي النعقي الرواعي قضاء الآيا على شهادة أيه ، وفي النعقي الذي قضاء أيبه ، وعال كتابه كما لا تحور شهاده الآيا على شهادة أيه ، وفي النعقي الذي باب من لا تحوز شهادته الرواع الخيور شهادة الرواع من مناك عن أبى يرسف عن أبى حنيه قال قضاء الانجوز شهادة ألى يرسف ، وذكر مددهذا في البب أيضاً أن شهادة على قامياً بوت ما شهدا الابن على قصاءه أنه نجوز شهادة الإبى على قضاء أيه ، وإن كان الآب تا ضياً يرم على الشهادة .

والحاصل: أن شهادتهما على فعل أبهما فعلا ملوما، لا نقبل إذ كان ثلاب فيه منفعة بالانفاق، معلى مها المفعة الطلومة من الشهادة، وإن الم يكن للاب فيها منعمه، فعلى قول أبي حقيقة وأبي يوصف: لا نقبل شهادتهما.

وعن محمد روايتان، وجه وورية القيول منه أن شهادة الأمن الآيية إنا الانقدار . لكان تهمة اليل، وذلك إنما يتحفق فيما للأف فيه مفحة، والمنفعة الطلوبة من الشهادة هي هذه المدورة إنما تحصل قسد عن الاللاب، ومعمة نشاذ القول سلى القيوا، وظهور مسدة عند الناس غير معتبرة في إفادة النبسة المحة من قبول الشهادة وألا ترى أن الآب إذا تسهد مع المدفى حادثة، قبلت شهادتهما، وقولا شهادة الأس لكان الانقبل شهادة الآب، فالأبي بهده الشهادة يسحى إلى إظهار صدقه، ومفيذ قوله على الحصيم، ولم يتم دفت قبول شهادة الابي حكة ههاد

وجاء قيون أبي حنيفية وأبي يوسف قوله عديه السلام: الانقبل عنهادة الولد

نوالده ⁽¹⁷ و إذا تسهد على ضمل والده، فقد نسهد لوالده بإنسات فعله ، والآنه مشهم فى حدّه النسهادة : لأنّ للأب قبه منفعة ، وهو بفاذ قضاده ، وظهور صدقه إن كان يادعى ، ومتعمة ملهور العدل موقى سائر السافع ، وأقوى فى إيرات النسبة ، وإيقاع النهمة .

تم إذا أبا حنيفة وأبا بوسف فرقا بين شهادته واسلى تدهادة أبيهما، وبين شهادتهما على قضاء أبيها، والغرق أن الشهادة ليست تبلزمة، والقضاء ملزم، وقد احتج أبو يوسف على محمد، فقال، الابن : جزء الأب، فشهادة الابي على فعل أبيه كشهادة الآب على فعل نفسه من حيث الحكم والاعتبار، وشهادة الأب على فعل لمسه، لا تقبل، فكذا شهادة الابن على فعل أبيه.

1890 - وتو قال لعبده: إن كلّمك قلال، مأنت حود قاده! قلال أنه تلم العبد، وشهدابناه بثلك، لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة وأبي بوسف، وفي إحدى الروايتن عن محمد، تقس.

1997 - وإذا قال الرجاين: إن دخلتما هذه الدار، فعيدي حر، فساتا فتهد ابناهما أن أبويهما قد دخلا الدار، فهو على الخلاص الذي ذكرنا، غال: ولو أنكر الأهما صارا، وهما حيال، جازت شهاده الاسين على دحولهما بلا خلاف الأنهما صارا مشهود عليهما بالدخول عند الحجود، وتفك الذفعة التي صورناها عند دعواهما، وهو ظهور صدفهما وتفيد قولهما لا يتحقل ههنا، فكانت شهاده على الأب، فقبلت، وهدا هو الحكم في كل شيء شهد الابن به، يتبت بشهادت فعلا من أبه من نكاح، أو طلاق، أو بيع، أو غير ذلك، أنه لا تجور شهادته إذا كان الأب حيا بدعي، أو كان ميتا عدهما، وإن كان حيا، وعر يتكر نقبل شهادتهما للا خلاف؛ لأن مع جحوده لا يمكن عدهما في بحيا هذا شهادة على الأب.

۱۶۹۱۷ و إدا شهد اننا الوكيل على عقد الوكيل، فهو على ثلاثة أوجه: الأول: أنا يقرأ الفركل والوكيل بالأمر والعقد جميعًا، وأنه على و جهين: إن كان الخصم يدعى ذلك كام، فالقاصي يقضى بالمقود كلها، ولكو عنصا دفهم لا بالشهادة، وإن كان

 ⁽١) ذكره الزياس في مصب الرايد (٨٣/٤) وابر حزوفي المحلى (١٩/٤١٥) وفي المحقيق في أحادث الحادث (٩٤/١٠).

اخصيم يبكر ذلك، قيان على قول أبي حنيفة وأبي بوسف: لا نقبل شهادنهسا، ولا يقضي بشيء من هذه العقود، إلا في العقود، فإن هذه التقود هناك بقضي بالطلاق بغير مال لإقرار الزوج، وهو الموكن، وعلى قول محمد في إحدى الروايتين، يقصي بالعمود كلمة إلا بعقد يرجع الحقوق فيه إلى العاقد كالبيع، وما أشبهه الأن الحقوق إذا كانت نرجع إلى الأب كان له فيه منقمة، فكانت الشهادة واقعة للأب ، فأما كل عقد لا برجع حقوقة إلى العاقد، لا يكون للآب هيه منقمة سوى تنميد الغول، وهذه النفعة عند محمد لا يصفح مانعة قول الشهادة في إحدى الروايتين.

وإن كان الوكيل والوكل يجحدان ذلك كله ، فإن كان الخصام بعجد أيضًا . لا يلتخت إلى هذه الشهدده الأنها حلت عن الدعوى ، وإن كان الحصم بدعى تقيل شهادتهما عندهم جميعًا ؛ لأنه لا منعمة نلاف في هذه الشهادة ، بل له فيه ضور ، لأنه ينت كفيه ، فكانت سهادة على الآب ، والشهادة على الآب مقبولة .

وين كان الوكيل يفر بكلا الأمرين، والموكل بدعي، لأمر، وبجحد المقد، عان كان الخصم بدهي ذلك، فإنه يقضى بالمقرد كلها إلا في النكاح على قول أبي حيفة، الأن عند، إقرار الوكيل على موكله بالمقود كلها صحيح إلا بالنكاح، فيهم الحاجة إلى إنباته بالبنة، وشهادة إن الوكيل على ذلك لا نقبل، وعندهما الفاضي بقضى بالمقود كلها؛ لأن إقرار الوكيل على الوكل بالمقود كلها بمحيح، ولا يحتاج به إلى البية.

12944 - وإذا حمل الرجل أمر الدرأته بيد أحتيى، فطلفها، قشهد أبناء للطلق أن الزوح جعل أمر المرآته بهد أيها، والله طنفها، والأساحي بدعي بذلك، او مبأت لانقبل شهادتهما عند أبي حيفة وأبي يوسف بقول حمل أمر المرأته بهد أجسى توكيل له بالطلاق، وقد بينًا هذه الممالة، ثم جمل موت الوكيل بمتزلة ادعاء حال حيات.

وعن أمى توسعه: أن غيبته بمؤلة سوله. وجه ذلك أن النافع من الفسول وقوع الشهادة للأب، وإذا كان الأب حيا يدهى، والشهادة وافعة له بإثبات قطه، وإذا كان حيا بجحد فالشهادة واقعة عليه، وإما لم بعرف جحوده، بأن مات، أو شاب كاست الشهادة واقعة للأب باعتبار الأصل من حيث إن فيها إثبات فعله، فلا تقبل.

١٤٩٦٩ - قال محمد في الجامع : وجلان شهدا أن أبيعما طلق أمهساء فإن

كان الأس بدعى، فلا حاجة إلى الشهادة؛ لأن الآب الترعلى نفسه بالطلاق. وإن كان الآب يجدد، فإن كانت الأم تدعى فلا تقبل شهادتهسا، وإن كانت أنج بحد تفسل شهادتهسا، وإن كانت أنج بحد تفسل شهادتهسا، وإن كانت أنج بحصل لها الحلاص عن حباة الزوج، ويرتمع عنها قبد النكاح نفع، ومن حبث إن تم ات الدكاح ومقاصده وحقوقه منشركة بين الزوجين، والطلاق يطل قلك عبها خرو، وكل منقمة يشويها صور تترجح لمفعة بالدعوى، والصرو بالجحود، لأن أحداً لا يجحد ما ينقع، ولا يدعى ما يضر، فكانت الشهادة واقعة للأم، وإن جعلت قلك ترجح الضرر على النقع، فكانت الشهادة واقعة عنيا، فبلك طبيا، فبلك

ومى افستارى شسمس الإسلام الأوزجندى": أن الأم إذا دعت الطلاق تقبل شهادتهما، قال وهو الأصح ؛ لأن دعواها لفوه فإن الشهادة على لعلاق نقبل حسبة من فير دعواها، فصار دعواها لفواً، فجعل وجودها وحدمها بمنزلف ولو عدم دعواها تغيل شهادتهما، فههنا كذلك، وعندى أن ما دكر في الحاسم أصح،

١٤٩٧٠ ولو الدرجون شهدا أن امرأة أبيهما ارتدت عن الإسلام، والمرأة شكر فقك، فإن كانت أمهما حية، وعن في نكاح أبيهما، لا تقبل الشهادة ادعى الأب ذلك، أو جحد، أما إذا ادعى فلان مذه الشهددة، وقعت ثلاب

بياته أن الأب لما دعى الردة عليه ، فقد ادعى سقوط حميح الصدي إن لم يكن مدخولا بهناء وسقوط نفقة انعدة إن كالت مدخولا بهاء إلا أنه لا يصدق على ذلك إذا قم تصدقه المراة فيهما بهذاء الشهادة بالمثال ذلك، وأما إذا كان الأم، يجحد فلأن مدم الشهادة وقعت للأم بخلوص الغراش لهاء وهذه منفعة لا يشويها فيررء فمنعت قبول الشهادة، ادحت الأم ذلك ، أم جحدت .

وإن كان أمهما ميئة، فإن ادعى الأب ذلك، لا تقبل شهادتهما، وإن حجد تقبل د لأنه لا مفعة للام في هذه الشهادة، فيعتبر جانب الأب، وفي جالب الاب يترجح النعم بالدعوي: وانضور بالجحود

وإن شهد أن أماهما خالع أمهما على ماهاقها ، فإن ادعى الأب دلك ، لاتقبل

ضهادتهما والأنهما يشهدان لأيهما والأن الطلاق قد وقع يؤقرار الأب، يغيث عدّم الشهادة البراءة الأب عن الصداق كلا أو بعضًا، فلا تقبل، وإن جمعد الأب ذلك، فإن كانت الأم تدعى، لا تغيل شهادتهما، وإن كانت نجعد تقيل شهادتهما والما ذكرما، وإن شهدا أن أيامما محالع امرأك وأمهما ميتة، فإن كان الأب بدعى لا تقبل شهادتهما، وإن كان يجمع تقبل شهادتهما.

18941 - ولو أن رجلا نزوح امرأة، وطلقها قبل الدخول بها، ثم تروجها مرة أخرى، فضهد ابناه أنه كان طلقها ثلاثا في النكاح الأول، وتؤرجها ثانياً قبل أن تنزوج بروح أخر، فسهد المسألة أيضاً لا تخلو من الوجو، التي ذكرناها من دعوى الأب أو إنكاره، ومن دصوى المرأة أو إنكارها، فإن ادعى الأب، فإن صداًت، المرأة، يشبت الفرقة، وسقط جمع المهر يتصادفهما، فوقع الاستفناء عن الشهادة، وإن أتكرت المرأة، لا تقبل شهادتهما؛ لأن هذه الشهاد واقعة للأب،

بياته: أن الحرصة وإن تست بإقرار الزوج، إلا أنه تؤمه نصف الهر؛ لأن الذكاح صحيح بغناه والحال، والفرقة فيه بالطلاق قبل الدخول يوجب تنصيف الهو، فلو قبلنا شهادتهم، سقط الهر كله: لأن الذكاح في انطلقة ثلاثًا لا يوجب الهر إلا إذا انصل به الدعول، وقب يوجد الدحول، فكانت هذه شهادة للاب من هذا الوجه فلا نقبل، وإن أنكر الأب تقبل شهادتها، ادحت المرأة ذلك. أو أذكرت الأنه إن كان في هذه الشهادة منفعة للاب يسقوط جميع لصداق، ففيه هرر له أيضًا بزوال ملك الكاح على الأب، وقد يبنا أن فيما بنور بين السع والضرر بعثير للنصوى والإنكار، وعند الإنكار يترجح حاب الضرر، فكانت شهادة على الأب، وصفط جميع الصداق عنه ضرورة قبول حاب الطلقات الثلاث.

نم في هذه انسائل إنما قبلها نسهادتهما وإن لم يسبق دعوى أحد لما نسهد؛ لأمه شهادة على تحريم لغرج، وآنه حق الله نمالي، والشهادة في حقوق الله نمالي تقبل حسبة من غير دعوى.

١٤٩٧٧ - ولو أن أمة لرحل شهد ابناها، وهما حران مسلمان أن مولاها أعنفها على أنف درهم، هإن ادعى المولى ذلك: فالعنق واقع بإقرار المولى، فنجمحض هذا تسهادة على الأم بالدل، فقسلت، وإن ألكر المولي، فإن ادّمت لا تقس شهادتهما، وإن الكر نقسل شهادتهساء لأن العنق على مال دائر بين الفسر، والنفع اللغع في زوال أنعث والرق عنها، والضور في لزوم المال عليها، فيعتبر جاسد النفع عند الدعوى، فتكون شهادة لها، وبعنبر حائب لعسر، عند الإنكار، فتكرن شهادة عليه، فقيل.

أكثر ما فيه أن هذه التسهادة خلت عن الدعوى، إلا أن الشهادة على عنق الأمة نقبل من غير دعوى، ومنى المت المنتى وحب الحال الأنه تبع للعنق، وإن شهد النا المولى بدلك، فإن ادعى المولى لا تقبيل، لأن العرش وقع بإقبرار، والشهداة بالمال نسهدة الأسهما، وإن أفكر الولى فيفت شهادتهما؛ لأن العين على مال دائر بين الضرو والتعم في حق رفولي، فترجم جانب انضرو بالإنكار في حقه، فكان شهادة على الأب.

ولو كان مكان الحارية غلامًا، وقد شهد ابنا الموقى سلك، وأنكر المولى والغلام دنك، لا تقبل شهادتهما عند لي حقيمة؛ لأن هذا شهادة على عتق المبلد، وعنده الدعوى من العبد شرط قبول الشهادة، وعمدهما نقبل الشهادة، لأن دعوى العبد عندهما ليوريشوط

عدا العبد ف عند المستورجان أن أباهما باع مده الجارية من هذا الرجل، أو قالا حدا العبد ف عند الرجل، أو قالا العبد ف عند المستور والنفع في حق الموثل ؛ فا فيه من زوال هلكه إلى خلف، فيهمتبر النام عند الدعوى، فكانت هذه شهادة لأبيهما، ولكن يعنق العبد؛ لأن البائع مالكه ظاهراً، وقد أفساف العمق بقواره إلى من زعمه مالكا، فنقد إقراره عليه، والولاء موقوف؛ لأنه فعمل العمق بقره، وتعدر قول نعف أنهادة المنترى الأنكاره ومن البنع؛ لأنه أفر بغمتي على غيره، وتعدر قول الشهادة من الولاء على المنتزى؛ لأنه لا بدالذلك من إثبت الشراء منه، ومن ذلك هم اللهام، ولا تعلل المنترى المنترى المنترى عبدالإنكار بشرجح جانب النصر، فكانت أيضاء في قالت، في قالت عبد الإنكار بشرجح جانب النصر، فكانت أيضاء في النب.

ولا يُقَالَ: يأنه قصاء على الغائب بالشراء، أو لغائب، أو قضاء بالشواء عند حضرة المشتري من غير دعوي، والبيئة في الشراء لا تقبل من غير دعوي الخصر؛ لأنه من حقوق العباد؛ لأما تقول. هذه البيئة فامن بعد دعوى صحيحة من خصم، وهي الجارية، ولانها ادهت الدنق من جهته المشترى، ولا يتوصل إلى إشات الدنق من جهته إلا وإثبات الشراء له بو سطة إشات الدنق للا وإثبات الشراء له بو سطة إشات الدنق لنفسه، فكالت هذه البيئة قائمة من خصم على خصم، فقبلت، وقصى بالشراء؛ الآنه تبت شعاً لبعق ، ووجب للبائم الذمن على المشترى ضرورة إليات الشراء

1948 - وفي كتاب الأقضية أذكر ابن سماعة عن محمد في رجل ضمن لرجل ما راع فلاتًا من شيء فقال الفائد : قد بايعت والأأبية بأناف در من فوحد الضامن ذلك ، فشهد عليه ابد أنه قد بايعه بعاً دلف در هم ول شهادتهما حائزة الأن الضامن ذلك ، فشهد عليه ابد أنه قد بايعه بعاً دلف در هم ول شهادتهما حائزة الأن المنتقل عنه والله صمنت عنه تقلان ما ياعه من تسء وقد باع ببعاً بالف در هم وال شهادتهما عليه جائزة ، ويؤخذ بالألف، ويرجع بها على لذي أمره أن يضمن عنه وقد بعرجع بها على الذي أمره أن يضمن عنه وقد جوز شهادتهما على الفيمان وعلى الأمر حلى قال الايزخذ بالألف، ويرجع بها على الذي أمره أن يضمن عنه وأما فبول الشهادة على الفيمان مشكل الما الشهادة على الأمر وأما فبول تشهادة على الأمر وأما الشهادة على الأمر والعباد لانفس إلا بعا سابقة الدهوى و ولو يوجع الأمر با عبد الأن الفيمان والمهادة في الأمر با عبد الطائب في الأمر با عبد فكيف تقبل هذه المشهادة .

والثاني: أن الشهادة على الأمر شهادة لأبيهما الأن فيه منفعة خالصة من غير شوب مصرة، فإنه يرجع بما يؤدي على الأمر، والشهادة لأبيهما لا تجور أن نقبل أما رجوع الأب على الذي عليه الأمال مشكل الأن في زعامه أنه لا رجوع أما على الذي عليه الأصل، فكيف يرجع؟

الجلواب عنه : "ما الأول فنقول : إن حقه شهادة بعد دعوى صحيحة من الطالب : فإنه يدعى الضمان يأمر ، ومو أحد نوعى الصمان ، وقد أثبت ذلك بهذه البينة قوله . لا حن للطالب في الأمر ، فكيم يعتبر (عواء؟ عنه) : نبس كذلك، بل لفطالب عيه حق،

⁽¹⁹ هكة في ظاء وكان في الأصل رم: وكدلك إذا شهد الباء أن فلانًا. [إنج.

قيانه أن التن الأمر مساعل الكفيل في الأداه؛ لأنه إنما يؤدى بعوض، وإدافم بثبت الأمر، يؤدى بغير عوض، فيتماسر في الأداه، فثبت أنّ له حقًّا في الكفالة والأمر جميعًا، فصحت دعواه، فقبلت هذه الينة لما قلتا: إنها شهادة على أبسها.

قوله: لأن الشهادة بالأمر شهادة لأيبهما، فإنه يرجع بما يؤدى على الآمر، فلنا: فيه وابتان في روانة لا برجع به عند الأدام، وجهه ما ذكرنا في الإشكال، وعلى هذه الرواية يرجع، ووجه قبول هذه الشهادة أن هذه شهادة على الآب؛ لأن الكفائة بأمر دائر بين الضرر والنفع من حيث إنه يجب الأداء من ساله هيه ضرو، ومن حيث إنه يستوجب الرجوع به على الأصيل فيه نقع، ولكن قد ذكرنا أن الشفعة للجمودة لا عبرة لها، وهي مجمودة ههنا، فلهذا اعتبرناها شهادة على أيبهما.

وقوله: بأن من زهمه أنه ليس له حن الرجوع على الأصيل، تكيف يرجع عليه؟ المتا: صار مكفيًا في زعمه، حيث أغسى القاضى بتقلافه عليه، فلا بعتبر زعمه أمرياً".

الذا المطلوب الذي عليه الأصبل، فهو جائز، ويؤاخذ الكفيل بالمره، فشهد على فالله ابنا المطلوب الذي عليه الأصبل، فهو جائز، ويؤاخذ الكفيل بالمال، وإذا أدى المال برجع على اللي عليه الأصل، أما جواز شهادتهما في حق الكفيل فلأنهما أجنبيان عنه، غير متهمين في حقه، فقبلت شهادتهما، وأسافي حق الأعبل بالرجوع عليه؛ لأنها شهادة على أبهمها، فقبلت، لو كان الشهود ابنا الكفيل، فإن ادعى الكفيل ذلك، فغذ أبت الكفالة بإقراره، فوقع الاستختاء عن الشهادة، وإغا يحتاج إلى الشهادة الإثبات الأمر، وأنه شهادة الإبهما من حيث أن يثبت له حق الرجوع على الذي عليه الأصل، فلم نقبل، وإن جحد الكفالة قبلت شهادتهما؛ لأنها شهادة على أبهما، فإن أدى وجع على الأصياء الأن أدى وجع على الأصياء وإن أدى وجع على الأصياء والنافع، وإن أدى وجع على الأمواء ولكنها فا كانت مجمودة لا يعتبر النقع، فبقى شهادة على شهادة على أسهاء على شهادة على أسهاء على شهادة على أسهاء على شهادة على المرو والفع على حقه باعتبار حن الرجوع عند الأداء، ولكنها فا كانت مجمودة لا يعتبر النقع، فبقى شهادة على أسهاء مشلت لهذا.

⁽١) حكفًا في ظ، وكان في الأصل: أصيلا

وياذا ثبت الكذالة والأمراء سنحق الرجوع كما دكرنا من الأمنالة والرابي المساعة عن محدد في وجود المرابي المساعة عن محدد في وجود المعالمية عن محدد في وجود المواد والمواد عن مداسه بأمراء فأخد الطالب أحد الفساداء الثلاثة والمساعة في عليه النا المعالمية الاحرام أن لها الطالب على والان أن مرحم وإذ أبوينا وهذا المسنوا عنه فهذا بأماء وكن واحد المهار منامن عن مساحله مرحم وأذ أبوينا وهذا المسنوا عنه فهذا بأماء وكن واحد المهار منامن عن مساحله المواد وأنوا هذا الله الماء على الله والشاهد والماء الماء الماء الماء الأعلى على الله على الماء والماء والما

وأما تسهيدة بهما عبى أبويهم بالصيدان، فحكمها مرفوب؛ لأن الكفيلة بأمر مشردة بن النع والقدرة و إنها بمرجع أحدهم على الأخر بالدعوى أو الإنكار، فتوقف إلى حضورهم حتى بنظرا، يقران بذلك أم يُنكران، فإذا مضرا، فإن جحد ذاك. وقت شهادة بله بالأندرجة حالت القبرة، فكانت شهادة عليهما، وإن ادمي لم تقبل الأنه فرجع جاب القع في شهادهما، وكانت شهادة بأبهما، فلا نقبل ذلك، وكان بنيات الشهادة على العامل الذك، مذواة طاوها عن المدة، فإذ أداها الذك، وأواد أن مرجع أبوى الشاهدين محسسها، كان له ذلك و لألهما قد أقرا بالصيمان وأداد أن مرجع أبوى الشاهدين محسسها، كان له ذلك و لألهمنا قد أقرا بالصيمان عبد أخره والأمراء وأوارهما بالصيمان صحيح و لأله إقرار حدة عليهما، ولا يجوز أن يكون الإقرار على أنفسهما، فأما بالأمر فيان فيه إفرار على الأصل، ولا يجوز أن يكون الإقرار حدة على عبر القور والمائل إلى وسائهما على الأحس، ولا يجوز أنفره والمحد الأمراء الأمراء الأن فسائهما على بشت بالإقرار، وأنه حجة قاصرة، الصامى الذلك إذا حجد الأمراء الأمراء على فسائهما على بشت بالإقرار، وأنه حجة قاصرة الصامى الذلك إذا حجد الأمراء الأن فسائهما على بشت بالإقرار، وأنه حجة قاصرة المسامى الذلك إذا حجد الأمراء الأمراء على محكم الأمر بالقدمان

۱۹۹۷۷ م قال اپن مساعة هو محمد الهي رجل شدي من رجل عبداً، وأعلمه، و شتري قامل العبد عبداً وأعلقه، فمات اللوني الأسفال والأوسط والأعلى حيان، فأقام رجل المبدأ أن البت صدو، وأراد أخذ بركته، فشهد ابنا الدلمي الأعلى أن الأوسط شتر اه من فلا .. وهو يملك ، فاعتقد، حارت سهادتهما: لأن ها، الشهادة إغا فاحت من حيب خقرقة الإشار ، أو لا المولى أيهما دول أبهما فقيس، أقصى ما في الباب أنه تبيت مسخ الولام إلى أبهما، إدا ثبت الولاء لمولى أبهما، ولكن العبر عن رد الشهادة وقبراله النقر إلى ما وقعت عليه الشهادة دول عمرها، وماعتباره ما قامت هذه الشهادة لأبهماء فقلت، ألا ترى أنه إذا شهد لأحيه عال، تقبل شهادته، والشهود به إذا تبت للأح . بشت تعالى فيه حق وشهادته لأبه عبر معبولة، اكن لما كال نفس الشهود به حل الأخ دول الأب، نقبل شهادت، وإلى كان يقصى إلى إنبات الحق للأب، كذا هذ .

ولو كان الولى الأوسط منت أيضًا، ومع بنوك وارثًا إلا الولى الأعلى، فتم نسهد ابنا الولى الأعلى تدفكون، لم تقبل أسهادتهما؛ لأن الوارث هجها الولى الأعلى، لأن بموت الأوسط انجرًا أنولاه إلى الأعلى، فقد شهدا لأبيهما بالميرث، فلا نصل الدعوى والإنكار فيما بدور بين الصور والنفع.

وثو من المولى الأوسط، تم مات لولى الاسفل أيضًا، ولم يقوك والرئالة الله والمولى الأعلى، فادعى رجل أن المولى الاسفل أبيت الله والمولى الأعلى، فادعى رجل أن المولى الأسفل كال حدث الله وأقام اللبنة، وادعت الارة أنه كان حراء وأن المولى الأوسط أعنقه، وهو يلكه، والمولى الأعلى بنكر ذلك، فشهدايا المولى الأعلى أن الاوسط السراء من فلان وهو يلكه، والمولى الأعلى ضهادتهما، وأجعله حراً من المولى الأوسط، ويكون الميراث بين النته، والمولى الأعلى نعيفان، وإنها تشرط إلكا، ومنطحة على الشهادة المدول الإعلى يواسطة الأوسط، وكان المولى الأعلى يواسطة الأوسط، وكان الموالى الإعلى يواسطة الأوسط،

واستشهد محمد لهذا برجل شهد عليه ابناه أن هذا ابده وهو ينكر ذلك أن أجيز مهاد تهماج لأن شهاد نهم قامت على الأس، وإذا جازت تبت نسبه منه، فإن مات عام الابن ورقه منه، وإن كان أيكر ليومه الأنه صار مكديًا بشضاء القاضي، فلا بيشي لزعمه عبران

١٤٩٧٧ - وإذا الشتري الرجل عبداً وقيصه ، وديع النسل، فادعي العمد أن الباتع. كان أسفه قبل أن يبعد منه ، وفيها، قديداك أسم البائم، فإنه لا أعجل بحق العبد، حتى نط يفده الماتج واسأله؛ لأنافيه منفعة للبائع من حيث نبوت الولاء له، ومفسرة له، فإنه

مسرد النمل من يده للطلان السع، وقد ذكر أن شهادة الأبن فيما يتردد بير العمرار والنمح. بتوقف على إلكار الأب

ورجب على البائم ره أشكر العنق، فبلت تدهدا و قد ربص لبيح الأمه ههر أمه باغ الحر ورجب على البائم ره لتسل الأمه تنظيه هلى جهة الوحرب محكم البيع ألا وقد ظهر لذه لم يكور، فيود، عليه، وليس لأحد أن يقول: يشغى أن يقضى القاصى بعنى العمد لمحالة لأن الحال لا يخمر إما أن يكون المائم مقباً بالمدنى، أو كان حاحداً أنه إن كان حدحاً له، كانت البيئة مقبولة عبه، فيقصى القاصى عليه بالعنق بالبيئة، وإذا كان الإقرار بحالف حكم البيئة، فيتوقف القاصى في القصاء بالعني إلى حضور البائع لبعلم أما يقضى بالإقرار أو الرباية

1998 - قال في التناب الأفصية أن إمن عليه مال ترامل شهد ابناء المطلوب أن الطالب أبرة أبانا منه أن حيال عامل فلان ، والطالب ببكر ، فشول: لا ننك أن شهادتهما بالإرام لانما ، لأبهم يشهدان للأب

الدولاد و المالتيها و المالتيها و المراد كانت احراله بعير أمر الا تقبل الأنهاما يتها و المالات المرائه بعير أمر الا تقبل الأنهاما ويتها و الذا الحرائة إذا كانت بعير أمر و حتى أدى المحال عليه الدل و لا ياجع على ولا سبي بتيراء وإن كانت الحوالة بأمر و فقد الرودت بيل أن تكون شهدو الأبيها و من حدث إن المحال مناج برجع عليه عند الأدام إذا أمر بكن به على المحال و عن حدث إن المحال عليه برجع عليه عند الأدام إذا أم يكن به على المحتال عنيه إلى الدام و من حدث إن المحتال عنيه إلى الدام فليه و الناب عليه و الدام كانت عنه إذا و المناز أن إن الدام و الناب عليه و الناب الالكسال الالكسال المحتال عنه إلى الدام و الناب وإن حدد والان هدد شهادة حلت عن الدعوى الدعوى الدام و الناب على الدعوى الدعوى الدعوى الدام و الناب على الدعوى الدعو

ولوكال الذل على عبر أبيهما، فسهدا أن الغالب أحيال به على أيبهما، والطالب

⁽١) هاكما في الأنسل وطاء وكال في م. محكم النمو

بهكوم والمطلوب بدعى، إن كانت الحوالة بغير أمر تقبل شهادتهما: لأن عدد شهادة على أيسهما، فابله لا رجوع له عند الأداء، وإن كانت الحوالة بأمر، فشد تردد من الضرر والنفع، فيردد بن أن تكون شهاد، على أيهما أو لأبيهما، فإن دعى لا قبل شهاديهما. وإن أذكر تقيل.

1894 من وقد إلى مدهاجة عن محمد وطايعة المواصد وطايعة داراً والم يتجمعها المسترى حتى جاء تنظيم الدارة وخاصم فيه الفشيدات الدنع أن الشيران وقد مسلم اللمار فنشميع بشمعته وأنها المتراها مه بالنبس والانقبال شهادتهما وأما على قول من لايوري برح المفتار قبل القيض وبلائهما بهذه الشهادة بدايع الطال حصومة الشفيع عن أبسما والان المفتار قبل الشفيع عن أبسما والان المعدة عليه.

وغدلك أو شهد أن الشفيع سلو الشفعة في الدار . لا نعمل شهدتهماء للا فكرية، وهذا إذا وعلى الأب ما شهدامه، فأسا وذا جحد ما شهد به . نقل شهادتهماه الأنهما يشهدان على الأب بوجوب نسليم الدار إلى اضترى، فكانت شهادة على أبيهما من هذا أن حد

1894 - وأو تساق المسترى فيصل الذر من البنائم و مهمسهندا بناء المداتع على السليم الفسرى الدار إلى تشبع الشعام ، الانقبل فيها دنيما و الألب بهده الاسهاد برا الاستبدا العهدة عن أيبهما و فكالنا شاهدين الألبهما و وسوره الأعلى البائع ما سهدا به وأو بجد دنيا و الآن نديم الشرى الدار إلى الشميع محض مشعة في حن البنتوية على الدار المسترى تقبل السهادة الان هذه الشهاد على الدار المسترى تقبل السهادة الانتهام الشهادة الذات الشهاد على الدار المسترى تقبل السهادة الانتهام الشهادة اللهاد على الدار المسترى تقبل السهادة الانتهام الشهاد على الدار المسترى القبل السهادة الدار المسترى القبل الشهاد على الدار المسترى القبل المسترى القبل المسترى الشهادة المسترى الشهادة المسترى المس

١٩٩٨٠ قال في كتاب الحوالة! ". وخلاق تلهيمه مان لو حل احتالا به على عربر الهيماء وحجد الطالب الحوالا، مشهد على الطالب أشاه أو أبواء، أي أمه أو امو أنه. قبلت شهدادتها والأن مده المهاده عالى الطالب بسقوط مطالبته عن الأونان، اللج

د ۱۸ مر آنار

٢٠) فك أن الأصراوم، وتخلف في أناب العهدة الحوالة

يتمكن النهمة في شهادتهم، دفيلت وقو شها آيته المطلوبين الأولين، فإن الأص أبوضها ذلك، لا نقبل شهادتهما، وإن حجد ذلك تقيق شهادتهما، لأنها دائرة في حق أبهما ابن النقع، وهو برادتهما وبين الفسرو، وهو شغل الدين لو كان بهما على المحتال عليه دين، وشوت حق الرحوع عليهما لو لم يكن لهما عليه دير، ويعتبر فيه الدعوي والإنكار،

وأما شهادة ابنى انحتال عليه إن ادعى ذلك أبوهماء لا تقبل شهادتهما: لأنه يدور ابن النفع في حق أبسهما، وهو سقوط حق مطالبة الفحيلين ادنه ، والنصور وهو توجه مطالبة للحتال له بحوم، بمتبر فيه الدعوى والإنكار .

١٤٩٨٣ - قال محمد في أحقامها : جاربة في يدي وجل أدمي وجل أمه اشتري هذه الجارية مرا علان تباتة دوهمرر وأن فلال ذلك اشتراها صك بألف درهماء وقبضها فبل أن يسبعها منزر، وأنكر الدي في بله الجارية، والمشرى الأول، فتسهد ابنا الدي في باديه الجازية بالله. فيلت شهادتهما على أبهما، وعلى المشترى الأول بالبيع، وإد فيف قضي لصاحب البدهلي المنشري الأول بألف درهم، وقضي للمشتري الأول على اللشنري التاني بجانة ديناره وإن كان المرقى والمنشري الأول بسكرات ذلكء لصبر ورنهما مكدين في إمكارهمما مالبينة العمادلة، وإن تمان الذي في يديه الجمارية يدعي ذلك، وللمقترى الأول ينكن لاتقبل شهادتهماء وكانت الجاربة للمشتري الثانيء لألذذ البد مالك لها ظاهرًا، وقد أقر بكونها علوكة للمسترى الآخر، فصح افراره بدلك، ولا يغضى للذي في بدره على المُشهَرى الأول شيء ؛ لأن الشهادة (ذا لم تقبل خرحت من الدين، على إلى أو الذي في بديه ، وإفرار الإسبان حجة عليه، وليس بحجة على غيره، ولا يكون لذي أبيد أنَّ بحيس الخارية من المنشري الاخر حتى يستوفي التمس منه. سواء الدعى التسنوي الأخر أبه فيص الجارية من المنشري الأول، وصدقه صاحب البيد في ذلك، أو لمربط ذلك؛ لأن حتى حسن السيم من حقوق العقف، فإعا يشبث للباتع أو لمن عام مقام البيائم وفو البدئم بيع الجدرية من المفتري الأحوء وليس حو بقائم مغام البائم -طهدا لا يكون له دلك، ولا يكون لذي البد الديفيض الماتة الدينار من المشتري الأخر، قضياء بدينه الذي وحب له على المشتري الأول في زعم المشترى الآخر ٩ لأن الواجب له على الماستيري الأول في رعم المسترى الأخير ألف درهم، والواجب للمشدوي الأول على الشتري الأخر في وعمه مالة ديبار، وعبدالختلاف الجسن لو وجد عيثُ عند من

عليه الدين، أو عند عبيره، لا يكونونه حق الأحذ، فبد وحد دينًا عند عبره أول أن لا يكون له حق الأخذ. وأو كان الشهري الأحر الأعر أنه الشراه بألف والعمسمالة، حتى كيان الشمنان من حنيل واحمده والمتسنوي الأول بجمحة ذلك وواللبي فيريقه الحاربة ميطاق الشنزي الأحد فسها قال، فإن ادُّعي المنتزي الاخر أبه بيض احماريه من لمستري الأول بالزام وصيامه فو الديام الكان الإنكون لدي البدأل محسن الجارية من المشتري الأخراء لم قلقاء ولا يعطمه المثندي الأخراس الشبرا شيئًا لما دكرته أن ذا الدائم بالجهارته . فكن المندوي الأخوران خبي بين المنستوي الأول وبين المعرود حش صبار الشعر ملكً اللمشنزي الأول ينصبادق دي البدو الشيري الأحراء كان لذي البد أن باخذه؛ وأنه فعورا مجنس حقه من مال للشتري الأول، وإن أنه يكن خلى لا يؤمر النشتري الأحر بالمخابعة لأن الحق في ذلك للمنتاري لأول، وهو يكور

ولو أن المنت ي الأحر أقر أنه له يقيض الحارية من المسترى الأول، ففي العياس الحياب كفالك لا تكون لفي لهد أن محمر الجمارية من الشينوي الأحسر، وفي الاستحمية، يكون له حق حيس الجارية من للفنوي الأحراء حق يستوفي مه ألغًا إن كان المفتري الآخو اشتو ها بألف، أو بأنف وخمسمانة، وإن كان عدراها بحمسماته يحيبها حتى يستوقى حمسانة

وحد الضامي ما مرا أن الحسور بالشمي من حقوق العفد ؛ فلا ببيت إلا للعاقد ، أو من قام مقام العاقد، ولم يو حد شيء من ذلك في حق فتي لبد، فلا بكونا له حق احسر، كعافي المسألة المتقدمة

وجه الاستحدادة أن مساهب اليد بانع الجارية من الشنتوي الأخبر من وحه من حيث إن البيع من المنذري الآخر إلها فلهر بمصديق دي البد إياه فيما ادعاه ، و بعد بمائع الهامية من وحدين حيث إنه ليريجر بيمهما حقيقه، ولو كان بالعَّالهامته من كل وحده ويويكن بشرى الأحر. فيضها منه، كالذله حسها من الشتري لأحر حتى يستويي الشمن وتده سواء كان باعها سراهم أربد البراء ولو أمريكن بالعًا جامن وكل وجه الع بكن له حتى خيس من المشتري الآخر، منواه ياهها بدراهم أو ينسبوه وإذا كان مانعًا فها حبه من واجد دون واحم، عممنا بهماء عمن حبث إنه لسن سائع فها مه من وجه ، لا يثبت

له حتى الغيس إذا كان الشهائل من حاسين محافقين ، ومن حيث إنه بالم لها منه من وحد كان له حتى الغيس هند اتحاد منس الثمنين همالا بالمدليلي بغير الإمكان. ولو بصادق دم البيد والمشترى الأولى هنى شراء المسترى الأولى، ولمدالم اجدريه إليه ، ولا أوما م ما الشراء المشترى الأحراء فأقام المسترى الأحر التي في البد، نشهدا أنه قلبت شهادتهما ، ويشبت البحر التاليم المائلة في المستال من ويشبت البح الدامي، فم ينظر إن آنان المسترى الأحد النص الفيض، وإن ذان السنال من حسين سخطتين، وكفلت الحراب ، وإن كانا من حيس ، احداد لهى بشياس الجواب . وقادل، وفي الاستحسان الدولي،

\$4.4 الم وأقبل مقولة فيسلة ما قال متحمد في الكتاب، في وحل ششرى ويربعه وقبط ها وتقد النس من حال بالمورد والدين الششري الأول أنه كان المتراف بكد قبل شراء والدين بالحيارة وتم ينقد سبها، وكذه استوء وصدقه المنشري المعروب، قضى المتاب في المتباد من حسين محافزة أنم كان منشري المعروب، حيسهمه بالتمن حود الأمى الحيول أنه فيضها والرائح بينهمها والكتاب التمال الحيول أنه ويضها أو المال المتباد أن المتباد ا

قبال الرادا سيهدد أن أناهم و قال هذا الرحل بقيرس ديرته بالكواف، لا تشيل تا هادليسناد الأميد بشهادسما يتصيده من يصوح محقوق الأمياد وباستيماء، فكانا شاهدين لأبيهما، فلا تمين شهادتهما، و لكن هذا إنه تمان الطاء مي وجعد الدكاء، وأما إنه افر معتوب بها، جارت الشهادة .

ه وحه النفرى: أن في مسالة الذين الطفاوت إذا قبال مقرأ بوكالله ، يحبر على فام المال وقراره بدون الشهادة، فوقنا قامت الشهادة لإرام المعلوم، عند الدفع إلى الوكيل إذا حضر الطالب، وأنكر الوكالة، فكانت هذه شهادة على أبيهما، وغيهادة الإنسان على أبيه مقبولة، أما هي مسألة كناب الوكالة، المطلوب وإلا كان مقراً لايجبر على دوم الدار إلى الوكبيل محكم إفراره، وإغا مجبر عليه بالشهادة، فكانت هذه الشهادة واقعة الأميمة، فلا تعيل

1894 - أصل حقه الحالة أن من جاء إلى مدير نارحن ، وقال: أما وكبل ملان بقيض الدين منك ، وصدأته الدير نابذلك ، يؤمر بتسليم الدين إليه ، وإن قال الأشر : أنا وشيل علان بفيص الوديمة منك ، لا يجسر على دقع الرديمة إليه ، وإن صدأته في ذلك ، لأن المديون يقر على نفسه ، لأنه يقر بحق الفيض له في ملكه ، فكان إكراراً على عصمه . فصح ، وفي الوديمة إلما يقر بحق قبض ملك الغير ، وإفراره على غرء لا يصح .

وردُوى عن أبي يوسف أن في الوديمة أيصاً يجبر الموذع على الدفع إلى الوكيل: الأنه يقر على نفسه بأن الوكيل أولى سه بقيض العين، وأنه صناس لهذا الدين إذا سعه عن الوكيل، فكان مقراً على نفسه، فيصح إقراره عليه، فعلى فياس هذه الرواية: يجب أن يكون الجواب في الوكالة بالخصومة في الدار وفي الدين سود،

هذا إذا كان الموكل طائبًا، فإن كان المركل هو المطلوب، وقد ادعى الطالب في داره دعوى، فقهد أبده المطلوب أن أباهما وكل هد، الرجل مخصوصته، فإن كان فوكيل يجحد الوكالة ، لا تقيل هذه الشهادة الأن هذه شهادة خدت عرائد عوى، وبدول الدعوى لا نقبل الشهادة في حقوق العالد، وإن كان الوكيل بدعى الوكالة ، لا تقبل هذه الشهادة أيضاً أقر الطالب بالوكالة أو جحدها والأن هذه بيئة قامت على غير حصم الأن الطالب لا يكون مجبراً على الدعوى، وإن كان هو وكيلا عن المطلوب، كما لا يحبر عصم، ولأنهما الطالب لا يتبت وكالة على حصم، ولأنهما يهذه الشهادة بنصابات المؤلفة ، والبيئة لا تقس إلا على حصم، ولأنهما يهذه الشهادة بنصابات التهادة بنها الحصومة ، فكانا شاهدين الوكيل، وإفارات المطلوب علم، عيشهم حجمة الدفع حتى يتقرو ملك أيسهما فيما وقعت فيه الحصومة ، فكانا شاهدين الإيهماء فلا نقبل شوادتهما ، فلا نقبل شوادتهما .

وإن شهد أبداه المطلوب على أن فلامًا وكل حذا الرجل بالخصومة مع أبيهما في هذه

اللدور، والطائب قائب، وفيق جمعد الأمّب الوكالة، قبلت داره الشهادة، الأنه شهادة على أبيسا مناولة م أبيها والأم يستحق بالحراف هر اختصواما عليه بدهواء، والشهادة على أبيها مناولة، وإن أثر الأب الوكالة، لا نقيل سهادتها الأن هذه سهادة خدت عن اللاعوان، قبل الوكالة المرافقة على اللاعوان، قبل الوكالة شيئاً الرم الوكالة الميئاً الرم الوكالة الميئاً الرم الوكالة الميئاً الرم الوكالة الميئاً المرافقة الوكالة الميئاً الرم الوكالة الميئاً المرافقة الوكالة الميئاً الرم الوكالة الميئاً الرافقة الوكالة الميئاً المرافقة الوكالة الميئاً الميئاً المرافقة الوكالة الميئاً المرافقة الوكالة الميئاً المرافقة الوكالة الميئاً ال

18507 - وذكر بين مستخفة في خوادره عن اين يومنك فران رجيلا ادعى على غانك دسون زمره أن هذا أنوسن وأن فرالة صومة وحديد أسادا فاتب أن اللعب وفي هذا الرجل بالخصير مة مع الدعي وإن كان الوكيل مكرًا فلوكانه و فشهادفيم جائزة وأن عام شهادة على أنهم الأن المعرب وقع على الأب

بيدة : إن الذعلى بإليات وقالة الحاصر بريد إلرام حق على النبات بإقامة اسبنة على الحاصر ، وقال هذا دعوى على العائد ؛ لأنه بنصار من حيث به بلراء الحق عند إقامة سبنة على الوكيل من عبر حصرت ، والشهاده على أسبهما مقبولة ، فهو معلى فولتا : إن الدعوى وقع على الأساد فكالت المنهادة واقعا على الأب

وإداكاد الوكيل يدعى الوكالة، والطالب يجحد الاغيل شهادقهما، لأناهله شهادة قامم لأبيد بإشام من يخصوصه، ويدفع ويعبو حجة كافع، فلانصل.

۱۹۹۸۷ وقدار ابو حیفه و آبو بوسف: إدا شهد شاهداد آنه علاقاً و كل العصا بدیع هداله باشده با ده دمی رجل و بند تاری در حاف و الام بهدمی دم افسال آل مهادتهما و وان حجد الاب المیح، والام المستری، قست شهادتهما و لان المیح دائر بین الصار والنفع و لام بنت حقوقاً له روحوفاً مده، و یعدر فیه الدعوی والایک،

ولى الوادر الل متماعة عن محمد. في رحمن شهدا أنا البت أوصى إلى أيها ا وورثة غناه بشرون بذلت أر يُلكر وما دلك و فيانا كناء أبرهما يدعى الرحماية الاغتيا شهداد نهما وإن حجم غرصالة نقبل شهاد بهما الأن ترصانة نصيص أحكامًا على الوصى والموصى الألا يعبد ولاية أنصد عدمي مثل البيناء وأنها للرصى ، وتقيد وجوح التأهيدة إليه ولروم أمور الوصى عليه من نشاء وصاباه وقصاء دروية ، وتوجه تعالمه بتلك الحقوق عليه، ومن هذا الوجه عليه فتعتبر فيه الدعوى والإمكار.

وص أنوادر ابن سماعة أعن محمد: قال: وقال أبو حنيفة: إذا شهد أبناه البت أو رجلان أوصى لهما البت بوصية ، أو رجلان قلميت عليهما دين، أو رجلان لهما على المبت دين، أن البت أرصى إلى هذا الرجل، والموصى إليه بدعى الوصيه، فالشهادة بالوصية جازة.

يجب أن يُعلَم أن جنس هذه المسألة خمسة أنسام: الغويمان اللذان للميت عليهما دين ، والخريمان اللذان لهسما على البت دين ، والموصى لهسما ، والموصى إكبهسما ، والوارثان ، والمشهود به ثلاثة أشياء : الإيصاء والوصية والوارث .

أما الغريمان المغذان للميت عليههما دين إذا شهدا بالوصاية، أو الوصية، أو الوارث، إن كان الخصم جاحداً لا تغيل شهادتهم، إما لان هذه الشهادة خلت عن الدعوى في حقوق العباد، وإما لأنهما يثبتان لانفسهما من يحصل لهما البراءة بأداء الدين إليه، كانا مهمين في هذه الشهادة، فلا تقبل شهادتهما.

وإن كان الخصم يدعى ذنك، قبلت شهادتهما، سواء كان الموت ظاهراً أو لم يكن، آسابدا كان الموت ظاهراً فلانه زال ملك الميت بالموت، والنقل إلى الوارث، فقد أقر بهذه الشهادة أن حل القبض لهذا المدعى بحكم الوصاحة، أو الوصية، أو الورات، خصح إفراره على نفسه.

وأما إذا كان الموت غير ظاهر؛ فلانهسا يقولان: إن وب الدين قد سات، وأن الدين الذي علينا حقلت، وأن ولاية الاستيقاء لك، وهذا إقرار متهما على أنفسهما؛ لأن الدين إنما يقضى من مال المديون، فصح إقرار هما عليه، فإذا استوفى منهما، فإن ظهر أنه ميت، فقدم الاستيقاء، وإن ظهر أنه حي، استرد ما دفع إليه.

وأسا الغربيان الظفان لهسما على الميت دين إذا شبهسعا بالورائة ، أو الوصيابة أو الوصيابة أو الوصيابة أو الوصيابة أو الوصيابة أو الوصية ، فإن كنان الموت غير ظاهر ، لا تقبل شبهادتيسا ، فإن كنان الموت ظاهراً ، فإن كان المسهدود له لا يدعى ، فكذلك لا نقيل شبهادتيسا ؛ لأن الشبهادة في حق العداد بدون سابقة الدعوى لا تقبل ، ولائهما بشتان خليفة للميت يكتبها مطالعة وإيفاء

الدينء ولهما فيه منفعة ظاهرة، فلاتقبل شهادتهما.

وإن كان الشهود له يدعى ذلك، فالقباس أن لا تقبل شهادتهما علا ذكرنا من فكن الشهدة في شهادتهما و لا يتمان لأنفسهما بهذه الشهادة حصماً يطالبان وإيف الدين وهي الاستحسان: تقبل شهادتهما والأن الموت إدا كان طاهراً كان للقاضي والاية تعبب الوصي لبقوم عاهر من حقوق البتء نحو قعباء الديون، وتنفيذ الرصايا، وما أشبه ذلك، إلا أن العاضي يحتج إلى التعبين، قمني شهدا بوصايته، ققد كفياه مؤده التعبين فنتبل شهادتهما من حدا الوحد، مخلاف ما إذا كان الوصي الايدمي ذلك والاية نصب الإنسان وصياعل ما إذا كان الوصي الايدمي ذلك والان ليبي للعاضي والاية نصب الإنسان وصياعلى كردمه وقود كان الايدعي الإيصاد، لوقصي القاضي عليه إنما يقضي بشهادتهما، فتحصل للغمة للشاهدين بشهادتهما،

قاما الوارثان إذا شهدا مالوص إليه، وكان الموت غير ظاهر، لا تقيل شهادتهما، سواء كان الشهود، طالبًا بقالك، أو كند جاحدًا؛ لأنهما يتبتان لابقسهما وجرب المرات بالموت، وينصبان لانفسهما من يفوم بحفوقهم، ويلى التصرف لهما، فقد جرة به لانفسهما مغنمًا، فلا تغيل شهادئهما.

وإن كناك الموحة طاهراً، وكان الشهير منه طالبًا لفلك، فقيل استحسانًا، قا أن للفاضي ولاية نصب الوصي، لكنه يحتاج إلى التعيين، فقد غملاً عنه مؤمة التعيين، م فتقبل شهادتهما، مخلاف ما إذا شهدا بالوكانة حالة حدة الأب، إذ ليس للفاضي أن ينصب عنه وكيلاً في حياته، فلو يصبه بصبه بشهادتهما، وهما يشهدان لأبيهما.

وبخسلاف مساؤه لم يكن اللوت ظاهرًا؛ لأن الموت إذا تم يكن طاهرًا، قتيس للقاضي أن يحسب عنه وصياء فلو نصبه بعيه بشهادتهما، فهما يشهدان لأيهما، فلا تفيل شهادتهما.

وأما الموصى إليهما إذا شهدا بوصى أخر معهما، فإن كان الموت غير طاهر ، لا نقبل شهادتهما؛ لأنهما للبنان حلول الوصابة بالوت، ويشتان عونًا دههما، فلاتقبل شهادتهما، وإن كان الموت ظاهرًا، وكان المشهود له طالبًا لذلك، تقبل شهادتهما استحمالًا؛ لأبهما لا بشتان مشهادتهما إلا ما كان لاشاض أن بقعله بدون شهادتهما، وهو نصب الوصل إن أحس بخال، وإذا ذكروا وصناية أخر، فقد تسبيوا أنفسهم إلى العجز، حيث لم يكتف اليت بسما وصباً، فنقبل شهادتهما.

وأما الموصى لهما إذا شهدا بالموصى إليه، فهو على الأنساء التي ذكرنا، فإن كان الموت ظاهر، لا تغيل شهادتهما؛ الأنهما شهدا بحلول حقهما بالموت، وأثبتا للميت نائباً يكنهما مطالبته بالوحية، فكانا متهمين فيه، فلا تقيل، وإن لم يكن المشهود له طالباً الفلك، لا تقبل شهادتهما في لعصول كلها؛ لا تعالم الشهادة فيما هو من حقوق العباد.

⁽١) هكذا في فده وكان في الأصلى وم. وإن كان عشهوه ل طال.

الفصل السابع فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز

1838 - قال محمد: رجلان في أيدبهما مال وديعة لرحل، قادعاه رجل، عشهد المودعان بذلك، جازت شهادتهما، وروى عن أبي يوسف: أنه لا تجور شهادتهما؛ لان بقبول الوديعة صارا مقرين بالملك للمودع، فكانا متناقضين في أن هذا المين ملك المدعى، فيطلت شهادتهما؛ لمكان التناقص، وجمه ظاهر الوواية أن هذا شهادة خلك عن النهمة؛ لأنها شهادة للغير من كل وجه، وليس فيها جرامنعة إلى الشاهد، ولا دفع مغرم عنه، وشهادة الغيل فل حلك عن النهمة، فالأصل فيها الكبول.

وما يقول: بأن تقبيول الوديعة صارة مقرين باللك للمودع، هذا كنوع بأن الإبداع، كما يكوذ من المالك، يكوذ من نائيه، ولم يتنف جهة النباية ههنا، إذ يكن للمودمين أن يقولا: فبلنا الوديعة من قلان إلا أنه كان نائبًا عن هذا المدعى في الإبداع، ومهما أمكن التوفيق لا يحمل على وجه التناقض.

ولئن سلّمنا أن قبول الوديعة إقرار بالملك للمودع، لكن هذا لبس بإقرار مقصودًا، بل عو إقرار في ضمن الوديعة، وقد بطّلت الوديعة يهذه الشهادة، فبطل ما ثبت في ضمته.

ولو أن المدعى أقام شاهدين سوى هذين الوذعين، نم شهد المودّعين على إقرار الدعى أن هذا المبن للمودع، لا تقبل شهادتهما، مسواء كانت الوديعة فائمة أو مستهلكة إن كانت قائمة و لا يستهلكة و السهدادة يجران إلى أنفسهما منشأ، وهو دوام يدهما على هذا المأل، وإن كانت مستهلكة و الأسها يدفعان بهذه الشهادة عن أنفسهما مفرمًا؛ لأن ظهر المنهدة كانا مودعى الغاصب، ومودّع الغاصب ضامن فيهما بهذه الشهادة يبرنان أنفسهما عن انفسان، مخالات المسأنة الأولى و لأن منك المودّعان بشهادتهما يُبطلان يد انفسهما إن كانت الوديعة أنفسهما إن كانت الوديعة

والو أسهما كالناوذ الوديعة على المودع، ثم شهدا على إقرار اللاعي أن الوديعة ملك اللودي قبلت شهادتهما والأمهما مهده الشهادة لايستدينان البدعلي الوديعة والأن الولايمية تحرجت عار أبه بهجا بالرادي والإسرائان فعشهما من الضميان بالبراء فهما من الضيمان بالرقع لأنا مودع العاميس بيرأ بالرد على الغاصيب

١٤٩٨٩ - وفي المنتي : إذا شهد المودع أن الذي أو دعه أقر أنه عبده ، جارت شهادته وكذلك العاربة؛ لأنه لم يشهد على الوهيعة والعاربة بعينها، والرشهد أن الذي ستودحها، أو أعارها باهها من مقا المدعى، لم نجز شهادته الأبه ببطل سبيه روب الرديعة عليه، حتى لايجور دفعها إليه، وفينا إذا شهداعلي إقرار المودع أنه عنده، ما أبطى سبيله والأد العبد يآنحدها وببرنان بالدفع إليه

٩٤٩٩٠ - وإذا قان لعبد وهمة برزيدي رجلين شهدا أنَّ الوَّبْرِ كَانِيهِ أَرِيدُونَ أو أعنفه، والعبديدعي دلك جار، ولا يشبه هذا البيع، الأن العنق خروم عن ملت إلى غر منك.

١٤٩٩٠ قال ني الجامع . رحلان رهنا من رحلين غلامًا بألف درهم لهما علىهماء تمرادعوا وجواأن الرحائك وضهدكه الونيتان للأثثء جازت شهادتهما ا الأبهما ماشهدا لأنفسهما وبورشهدا على أنفسهما بإبطال البدوا فمعيء ولم يتميرا متنافضين ايضاء لان ديول الرهار لايكون إقوارا الللك للراهراء لأن الرهزاء كسابكون من طالب يكون من غير المالك، مأن استحار رحل من أخر عيدً ليوهن مالدين.

والد شهيدان تهنان على إقرار القدس أن العبد للراهبين قائم في بدهما ، أو همك، لاتقيل شهادتهما؟ أنهما يدفعان عن أنفسهما مغرطاه وهو الضمان إن كان أبدهلكم ويجر لا إلى أتصهما مغتمًا، وهي تقرير البدالتي هي حقهما، وإذ كانا فدردًا الرهن إلى الراهنين، تعيل شهادتهما .

ولو أبكر الرقيمان ما ادعاه الدعل، وشهديه الراهبات، لا تقبل شهادتهما على عرتهتين؛ لأمهما بعقد الرهن أوجاء حقًّا للمرتهبين في المرهون، فإذا شهدا أنه ملك. الدعىء فقد سعيا في يقض مام بهماء فلا تقيل شهادتهما بحلاف للرتهتين، حيث تقبل شبهادتهما وإن مسارا مناهبين في نقض مناتم بهماء إلا أن السعى في نقض مناتم به (سدن إليا يملع قبول الشهادة وإذا كان لا يقلك النفس لا بالشهادة والمرتبئ يسك استعمل من غير وصر الراهن بالرد و فرائل حلب المرتبي على الازم، فلا ينتج فسول الشهادة و معادل جارب قراهن و وقاله نقبل شهادة الراهين على الرتبين فسس قراهان قب قاله مدياء دعل و لا يعمل لما شهار المدعى و فقد صار مقرين أنهاما كان عاصين لهذا تعدد وقد صراعن ردوايي لمدعى بحق الرتبين و بعسمان الهيمة .

1994 - وثو ارتهن رجالان من حرجار بالمستب أنك داهم، وقدمناها، فمائت في أيدهداه أم المحيد وقدمناها، فمائت في أيدهداه أم أوقو الربيد النبية الربيد النبية المنافذة المحيد المنفية المرتب المنافذة المنافذة علما المنافذة المنافذة على الراهن بعد ما سفط من حسب الفقاهر إلا أنها للمنافذ وبيسة المنفذة من حسب الفقاهر إلا أنها في المنافذة المنافذة

۱۹۹۹۳ و حالان غصبا مو رجل عبدگ و ثبت دلك عبد الداملي و فرارهما أو دبيبة قامت حيث موالاً على رجل آخر العبد للعصوب و فشهد له العامديات للت و و شهاد بدد ما ولا العصوب إلى الغماوت ماه فيست شهاد بحداد غلو سهاد بهما عن المنافض و لتهمه و أنه التنافض فطاهر و و أما التهمة فلاً وقيل فيها جراً معلوه و لا فاع مغرف لراه الشاهدين عن الفسالا، داره على المعصوب مه

وقو شبهما والعمد في أبال ماء الالقال فله الشهادة؛ كمكن التهامة في فله لشبهاده لما فيلها من تحويل ضمياذ الردائي فيهر العصوب ماء والمشاهدين في ذلك

ما : مكما في الأساروم، وكان في حمال فامن

غادة وأعراوت بين الراس في الطالبة والخصومة

وكالك لو شهدا حد هلات لغصوب في أيديهما والانفيان شيختهما وسواه مصراة مصراة المستحدد المستحدد أو بو تعدل مصراة وحد الفيامة في المحصوب مدائه أي المحمد أو المائية ألله الفعاء فلا حوالهما ما وحد عليهما من الصارات المحصوب منه أي المحمد والمهمة في المحصوب المنافقة المورى، وهو أن الشاهدان عدد قعداء الفصى ملكا المحد يقادة والمائه والمائه والمائة الحرى، وهو أن الشاهدان عدد قعداء الفاصى ملكا المحد يقادة والمائه المائية المراكة والمائة المورى، وهو أن الشاهدان عدد قعداء الفاصى ملكا المحد يقادة والمائية المائية المحد المحدود في المحدود المح

الدقال وكفالك الترص و كل دين، فالهاديسة في ذلك ياطف، فصياه أو لم يعقدنا، وحررته إدا فلهدالمتم صادراً ما أدا ضهما لقرص، كالاللمامي لا تسو شهادتهما، أن قبل قضاء قدل فلو جهان: أحدهما: الهما يحو لايامار جب عليهما من المسادة للمقرض إلى المدنى، والتابي أن الاستفراس شراء حقيقه والاناساميرة حكما، فكان المسقرص تعنى المسترى، والمنسان إدا شهد دلشترى لعرف الانقبل عهدته لا قناء كذا ههنا، وأن يعد العصاء فدعلة النابة.

1998 - و حلال المدرية من رحل حروبة سراة فاستأ بالفضاء و مضاه ، أو ادعاها المراء فتسما بالفضاء و مضاها و في الدعاها المراء فتنظيم المراء فتعلق المراء فتنظيم المراء فتنظيم المراء فتنظيم المراء فتنظيم المراء في المسلم المراء المراء في المحلسات المراء في المحلسات المراء في المحلسات ال

اللم فال محيد في الأصل أدرك قال المشبهان مع بالعهم لقصا البيع، أو نقض

وي. 20 وكان في الأميل المستران

القاضي البيع، فلم يقبض البائم الجارية حتى شهدا للمدعى بالجارية، يعني المُترين، الم بالزمهما تسليم الحاربة؛ لإقرارهما بالجاربة للمدعى، وهي ملك عيرهما

١٤٩٩٥ - رجل اشتري من رجل جاربة شراء صحيحًا، وتقابضا وتقابلا البيد، أو ردها المشتري بالعيب بغير قضاء، وقبلها البائم، ثم جاه رجل، وادعى أن الجارية له ، فشهد المشتري ورحل أخر أن الجارية للمدعى، فشهادتهما باطلف سواء كانت هي محموسة بالشمز عند المشتري أودفعها إلى الباتع؛ لأن الردبالعيب بعد القيض بتراضيهما والإقالة تمنزلة يبع جديد في حق غيرهما، والندعي غيرهما، فصار في حق المدعى كأن المشتري باعها من البائم ثانيًا، ثم شهد بها بعد ذلك للمدمى، وهلى هذا الاعتبار كال في زعم المدعى أن شهادته باطلة؛ لكومها متضمنة السعى في نقض ما ترَّبه ، والمدعى منى زعم بطلان الشهادة القالمة له، لا تقبل الشهادة.

ولوكان الرد بالعبب بعد القبض بقضاء أو قبل القيض بعير فضاء وكان الرد بخبار رؤبة وأوبخيار شوطه ثم شهديها للمدعى معرغيره جازت شهادتهما الأن الردبية والأسباب فسنرمن كإروجه وفهذا لايتجدد للشفيع حز الشفعة ، وإذا انصلت البيع من كل وجه، صار كأن لم يكن مطلا مشهادته ما أوجب فنن ذلك، ولا محولا صمانه إلى المدعى؛ لأنه إذا ردها إلى البانع، لم بين مضمونًا عليه، وإذا حبسها بالنمن، فكذلك الحواب، وإن كانت مضمونة عليه، إلا أنها مضموبة عليه يغيرها، وهو الشمن لاينفسهاء فكانت يمنزلة الرهنء وشهادة الرنين للمدعى بالحاربة حال قيام الرهىء تقبل كفاههنا.

فلو حبسها بالثمن، فعانت الجاربة في بدالشفرى، فم شهدا بالجارية للمدعى، بطلت شهادتهما؛ لأنها لما مانت في بدالمشترى بطل الفسخ، وحاد حكم البيع الأولي، فصيار هذا الشاهد شياهذا بما اشتراه فقيرم، فلا يعيم ؛ كما يأتي بيأته بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

١٤٩٩٦ - رجل اشتري من أخر جاربة بعبد، وتقايضاً ، فوجد مشتري الجارية بها عبيًّا، فردها لعيب إلا أنه حبسها بالعبد، ثم جا، وحل فادعاها، فشها. الشنري بالجارية مع رجل أخر للمدعي، لا تقبل شهادتهما ، ولو شهد؛ بعد ما دفعها إلى البائم

تَمُالِ ﴿ لَأَنْ الجَارِيةِ مَصْمُونِهِ مَالِيهِ مَتَفِسِهِ ﴿ حَتَى لَوْ هَلَكُتْ فِي يَدِي الْمُسْتري، ضُمَار المسترى فيستها لبائم الجاربة، ويأخذ العباء، ولا ننتقض الإقالة، فكانت شبيهة المغصوب وشهادة الغاصب بالمغصوب للمدعى قبر الودلا تقبل وبعم الردنشوري كذاههنال بحلاف مازد كانت الجارية مشتراة بالمراهب والحارية محوسة بالدراهيره حبث تعبل شهادة للشتريء لأب منهمونة بالتعر الانتفسهماء فكانت تبييبة الوهوان على مامي.

فإن مات المبديد بيد مشتريه فبل رد الجارية ، ثم رد الجارية بالمبير، يعساء فاض صبح الردم الأن الرد لا يمنيع بهلاك أحيد العوضين، عبرها هذا في كشاب البيبوع، فإذًا حمسها المشتري حتى بأخاه فيسة العبده فيرشهم بها مع فيره للمدعىء صبحت شهادتهماه لأنهما مضمونة عليه بغيرهاء وهو قيمة العيده ولهذ لوحلكت الجارية، لم يضمن لبائعها فيمثهاء بزر بمغط عن بالعها قيمة العبدء فكانت شبيهة المرهون.

١٤٩٩٧ - وقي الشيم : : رجلان استأجرا من وجل داراً شهراً بأجر معلوم، ومكنا فينها الشنهر كلهاء لم جدم مدع يدهى الداراء فيشهدنه المستأجران وجاوت شهادتهما، فإن قضي القاضي بالذار للسدعي، تباإن الدعي ادعي أنه كبان أمر الذي أجو بإجارتها، وأراد أخذ العلة، فإنه يبيعي للعاصل أن يبطل قصاه بالدار للمدعي، وبادها إلى المعني كانت الدار في يده، وينسخي للشاشي أن يسأل المدعى في أوب الأمر عن الإجارة أكانت بأمرك أو يغيم أمرك؟ فإن قال: كانت بأمري، لانفير شهائة الكسفاجر، وإن قال: كانت بغير أمرى، تقبل شهادة المستأجر، وأو لم يسكن المستأجر، الشهركله حتى ادعى السدعي الداراء فشهدابه المتتأجراء وليريدع المدعي أنا الإحارة كانت بأمرات لم تجر شهادة استأجراء

وفيه أيضًا: رحل له داري وقيها سكان يعير أجوي فشها، السكان في الدار شهادة وثبتون الدارقف أو شهدوا بالدار عليه لأحراء فشهادتهم جائؤة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وإن قان هزالاء السكان بأحر معنوم بشهور معبومة بأجر رخيص، أو بأجر غال، فشهدواللذي أجرهم لتحقيق الإجارة، أو شهدوا الإنسان عبيه ليفسخوا الإحارة، فإن أبا حنفة قال. حازت شهادتهم في الرضعين جميعًا، وشهادتهم في عدّ كؤفرار ومد لدار أنها فقلال، وفائل أنو يوصف: لا تغيل شهاءتهم، لا فيما بشتومها ولا. وها يعضونها

1898 - وجل الشترى من أخر حاربه، ثم جناء وحل وقادعى أنه الشيرى هذه ولحرية من هذا الشترى هذه ولحد ربة من هذا الشترى من أخر حاربه، ثم جناء وحل وقادعى أنه الشيرى هذه ولحد ربة من هذا الشترى، أنه باحمه من علائله وقطال بحدد، فشهدله الدائم لم شهره وقلدان رجلا الشترى من أخر عبداً وبرأ البائح عن حبوبه و شاهدان من رجل أخراء و أشر العبد الذي به و خاصم فشاهرى لاحر الشترى الأرقى، وضهد الدائم لا كرور حل أخران هذا العبد كان به عبد الدائم، فقل أخران أو بدأ أخران عبد الدائمة عبد الدائمة أخل أخران أخران به عبد الدائمة والمبد كان به عبد الدائمة المباردة الدورة على تبرته منه .

18999 - رحل له علمي رحل الله عرض مشهد الذي عليه شاف ورحل أحر أن الطالب أثر أن هذا الألف لهذا الرجل، والرحل بدعى ذلك لا تقبل خهادة الذي عليه الدل، ذكره في الفقعي في موضع، وذكر في سوضع أحرامت أنه لا تقبل نسهامه اذ كان به بوديد ربي كان أداء تقبل.

 المواهدة والموصات راحل، وترف مالا على يرجلين، وترك أحاء قشها، فرحانات لفلام يدعى العاس اليت أنه بناء الا عمراء وترك عبراء، أجرات شهادتهما، والإيشياء هذا النبين في المسائلة الأولى من فيل أن الدين تم يثبت طبيهم اللاخ، والم يحمله العاض وارات البت.

رجل واداً من أن التولد لما علي اشتوباتها من رحل و يقدا النس أن فيهنفذا ، فحاد رجل واداً من أن التولد لما على يقرار البائع الله التوليد له التوليد ا

١٥٠٠٣- وفي الكتاب الأفضية أن لو أنار حالا سات، وله فاي رجان ألف

درهماه أوكناناته في أيديهما عمده فحسب أو وديعة وجاس حل وادحى أبدأحود لأبهم وأمعه وواوله لاوارث له غيره وقضي القاضي بذلك بشهادة شهود شهيدوا عليه وحمله وارأنه وقصي له بطلل العين والشيزاء ففضل المريدن أيسهم تلاح بقصاه فاصرر أو يغير فضاء قاص ، أو الم يكونا فصياه أو كانا صار فاه على دنائير ، أو كان الأح وعب عهما المال على عوض، أو كانا المتويا من الأخ جارية من نوكة الميت، أو تصدق الأح عليهما بصدقة على عوص ، ثم جاء رجل، فأدعر أنه ابن الليب ووارته، لا وارت له غيره ورشهد الغريمان للابقالك وفسهادتهما باطلق أماقيار فضاء الديوره ولأنهما يربدان تحويل المان اثلاي وجب عليهما للاخ إلى الابراء وفد دكرنا أن الشهادة تبطل بدروأما وعد الفصاء ولأقوما وروان أن وتفضا أمراع بهماء لأن الفضاء فارغل

ولو ظهر أله الأم أيمل بوارث، وأن الوارث هو الاس، كان للعرب أن بمتار داما كان دفعه إلى الأخر لأنه فلهر أنه تنفق ما ليسر له، ومن سمى في ينض أمر ترابع، لا نعبي سعيه ، كذلك الصارفة ؛ لأن هذه العقد قد تربع، فلا يقبل منه نفسه ، وكذلك أخذ العوضي عندو لم تشاه هشاهم الكلام مي الدبور.

١٤٠٤هـ جنا إلى غَمَين. فنفول في المعملية إذا شهد الغاصبان بالابن، وكان العبد قائماً بعينه في أيديهما ، لا تقبل شهادتهماه لأنهما محولان العبسان ما الابن إلى الأح، وإن كناما دفعية العبيد إلى الأخ، فم شهدا بذلك، فإنه لا يخلون إما أن دة منا بقصاده أوبعير قضاءه فإن كالانقضاء فشهادتهما جائزت وإناكان بعير قضاه لا نقن شهادتيما

مرق بين هذا وبين ما إذ دمع المفصوب إلى المفصوب منه . ثم شهدة بالخلك لغيره لقملء سواءكان الدفع والرديقضاء أربعير فصاءه وههد فرقاين القضاه وغير القصاء ، ووجه الفرق أنافى قلك المسألة الضمان إفا وجب باعتبار نفديت بعا لمفصوب متدر فإذاره عادراني بمعاضمح حكم فعلده فمعدمت الحنابة، والرنقع الفيستان، فلم يحولًا يهذه الشهادة ضمانًا، وجب للمغصوب مه إلى المُعَيِّ، وفي مسألتنا الغممان وجب باعتباد نفوت خانيت، ولم توجه الإهامة إلى يد البت حفيقة، وأنه ظاهر، وكالفا حكمنا لأمه إند يتحقق الراد إلياء حكما بالراد إلى خلياته وبالناهاء وليس مي ضرورة الفضاء بنسب الأخ ثيرت تبايته وخلافه عن اليت في الرد عليه؟ لجواز أن يكون هناك من يحجج عن البرات، أو يكون هناك من يحجج عن البرات، أو يكون غليقة عن الميت في حفا الحكم، واحمد على أن لا يكون، ف لا يبطل الضمال الواجب عليه بالاحتمال، وإذا لم يبطل الضمان عنهما، كانا يهفه الشهادة محوكين ذلك الضمان إلى الاجزر.

قاما إذا كان الرديقض، القاضى وبأمره، فقد تحقق الرد إلى المنتحكما ؛ لأن المقاصى ولاية في مال المن بالحفظ، وأن يضمه حيث أحب، فإذا أمر، بالرد إليه صار أمينًا من حهة الفاضى، فخرج عن عهدة الضمان بالرد إليه، فلم يحولًا بهذه الشهادة الضمان من الأخ إلى الاين.

ولو كان مكان الغصب وديمة ، قبلت شهادتهما ، سواء كان الدفع بأمر القاصى أو بغير أمره ؛ لأن الضمان لم يكن واجبًا ، وقع الشك هي وجوب الضمان ؛ لاحتمال أنه خليفة المبت وولوثه ، فلا يجب الضمان عليه بالاحتمال ، وفي الغصب لا يبطل الضمان بالاحتمال.

4000 ونو أن رجلين شهدا أن قلامًا توفي ونرك هذا الرجل أخداه لأبه وأمه ووارثه، فقضى القاضى بشهادتهما، ثم شهد هلمان الرجلان لأخر أنه ابنه ووارثه لم تمز شهادتهما للابن؟ لأنهما شهدا أول مرة بأن الأخ وارثه، ثم شهدا بوراثة الابن وبين كون الأخ وارثًا وكونًا "الابن وارثًا تنافي إن لم يكن بين كون الأول أحا والشائي ابنا تنافي، وقد اتصل الفضاء بالشهادة الأولى فتأيدت بها، فلا يمكن إبطاله بالثانية.

ونظير هذه المسألة الكية والكوفية أن الفضاء لو اتصل بالأولى صبحت الأولى، ويطلت الشائية؛ لما قلت، وإن لم يتصل الفضاء بالأولى بطلت جميسًا، فكذا ههنا، ولكنهما يفسمنان للابن ما قيض الأخ من الميراث؛ لأنهما زعما أن الميراث للابن دون الأخ، وأنهما أنطة على الابن ذلك بشهادتهما، فقد أقوا بسبب الضمان على أنفسهما، فيضمنان، وصار هذا كما لو رجعا عن شهادتهما، فدعتبر في الكتاب الشهادة الذائبة رجوعًا عن الأولى فرورة.

⁽¹¹⁾ وفي الأصل: وبين كون الأبن.

ولو شهدا بالابن عير الأولون، نفي شهادتهما والده ليس بنهما منافضة ولكل فريق اعتمد دليلا مطلقا لأواه الشهادة فالشهادة على انسب حراز أداه ها بداء في الشهرة والتسامع، فقد علم الآولان بنسب الأخ بالشهرة، ولم يشتهر عندهما وولم يبغهما للبن ولم يستهر مندهما والم يطفهما للبن ولم يستهر منهما الإبن والم يسبق منهم ما ينافض شهادتهم فقلت شهادتهم وقصى منسب اللبن الأنه ليس بن الابن والأخ منافقة، وإذا ثب النسب كان الابن أولى بالمبارك من الأخ والانه لله للمبارك من الأخ والمنه في كان المان قائم بالمبارك من الأخ والمنه وظهر بقلان شهادتهم بشهادة وإن كان قد استماكه وقالابن بالحبار، إن أحد ضمن وظهر بقلان شهادتهم بشهادة الأحرين، عمار كما لوظهر فلك برحوعهم، وصارهذا وظهر بقلان شهادتهم بشهادة الأحرين، عمار كما لوظهر فلك برحوعهم، وصارهذا وعلم موالد بنائم عالى الأغ الأنهم بضهاد بالأنه على الأغ الأنهم بضهادين كما الرجعوا بدلك على الأغ الأنهم ملكوا الفسون كما الرجعوا بدلك على الأغ الأنهم ملكوا الفسون كما الرجعوا، كذا الأم عاصاً مانهم، فكان لهم من تضمينه .

ولو كان الأولان أو غيرهما شهدا أن اللناني أخ اليت لأبيه وأمه ، ووارته مع الأول، قيلت شهادتهم سواء كان فيل القصاء الأول أو بعد الفضاء؛ لأم لا تنافي بين الشهادتين : جُواز أن يكون له أخوال، وكل واحد منهما برث مع الأخر، ولا يضحال؛ لأنه لم بمعهد كلمهما لللا يقصاء لأمة لم يعهد كلمهما لعدم التنافي بنهما، ولكن لو كان الأول فيص المال يقصاء القاضي، دفع نصفه إلى النافي ؛ لأنه ظهر أن المستحل لهذا النصف هو التاني ، وصلت شهادتهما لعدم التنافي

على قبل: إن كان الساهدان بالشانى هب اللدان شهدا بالأون، يشعى أن لاغمل شهدتهما بالتاني؛ لأمهما شهدا للأول أنه وارقه لا وارث له عبره، طما شهدا بالوراثة للنفر ، كان متافقين .

فلنا: قوله. لا ونوت له عبره ليس من صلب انسهادة؛ لأنه بفي، والشهادة على الشهادة على الشهادة على الشفى لا تقيل، والشهادة على الشفى لا تقيل، فالا ترى اليما لو أم بذكرا فلك عن الشهادة، في النافس، فيلا يوجب مناقصة مين الشهادة الأولى والنافية، وقلنا جبعًا، ولا يضمنان لأحد، فا ذكرنا.

١٥٠٠٥- إِنَّا شَهِدَ الْكَفِيلَانِ بَنْفِسِ الْمُدَعِي عَلَيْهِ عَلَى الْمُدَعِي أَنَّ الْمُدَعِي عَلَيْهِ أُوفَاهِ الدين، فقد قيل: تقبل شهادتهما، وقد قبل: لا تقبل؛ لأنهما بريدان إخراج أنقسهما عن عهدة الكفالة بالنفس بهذه الشهادة، والصحيح من الجواب أنهما إن شهدا بإيفاء الذبن الذي حصلت الكفالة بالنفس لأجله لا نقسل، وإن تسهدا بإيفاء دين أخرى لم تحصل الكفالة بالنفس لأجله ، تقبل.

الوكيل بشراء شيء بغير عينه إذا المقريء وقال: الفترينه لنفسيء وقال الوكل: لاء بل اشتريته في، وأفام الموكل البينة على إقرار الوكيل أنه اشتراه للموكل، وأحد الشهود البالع، بالقاضي لا يقبل هذه الشهادة من البائع؛ لأنه متهم؛ لأنه بعد المهدة عن نفسه، فإن الوكيل بالشراء إذا سلَّم المُشترى إلى المركل لا يتفرَّد بالرد بالعيب، بل يشترط رضاء الموكل.

١٥٠٠٦ - الشاهد إذا كنب شهادت على صال البيع، أو على صلك الشراب ثم إن الرجل الأخر الأحي العين النَّمَري لنفسه، وشهد له الذي كنب شهادته على الصك، فإن كتب الشهادة على وجه يمع الكاتب عن دعوى لللك لتفسه في دبك العين، لا نقبل شهادته للمدعى، وإن كتب الشهادة على وجه لا يمنع الكاتب عن دعوى الملك لنفسه في دلك العبن ، نقبل شبهادته للمندعي ، ومسألة دهوى الشباهد على الصلك تأتي في كتاب الدعوى إن شاء إلله تعالى.

١٥٠٠٧ - عشرة وكلوا رجلا بشراه محدود معين، ففعب الرجل الوكيول، واشترىء وأنكر واحد من العشرة كونه وكيلا من جهته، فشهد التسعة على العاشر أنك وكلته معنا بالشراء. نقبل هذه الشهادة، ولركنان هذا وكيلا بالبيع، وباني السيالة بحالها، لا تقبل شهادة التمع ؛ لأنهم يشهدون لأبقسهم؛ لأنهم يريدون إثبات لزوم البيع في نصبيهم، أما في القصل الأول لايشهدون لانفسهم.

١٥٠٠٨ - وفي أفتاري النسفي ": سئل عن وكيل مجلس القضيا، إذا الأمي محضرة المدعى الذي وكله على أخر أن لهذ المدعى على هذا كذاء فأجاب المدعى عليه أنه فد قصاه ذلك، فأنكر المدعى، فشهد مذا الركيل مع رجل أخر على الفضاء، لانقبل شهادة هذا الوكيل؛ كأنه هو اللذي ادعى عليه مذا المال في الحال، وذلك يمنع عن الشهادة بالقيضام، فقيل له: أنس ثبت عن أصبحاننا أن من ادعى على أخر مالا قد أفرضه، فشهدته شاحدانه أفرضه ووشهدآخواأنه أقرضه وفيرقضاه ثبت الفوضء وليريشت القضاء، ولم نصر شهادته بالقضاء مبطلة شهادته بالإفراض؟ قال: حناك شهيد بالإقراض وشهد بالقضاء مرتباً عنيه ، والقضاء مرتبٌّ على الإفراض يقور الإفراض ، ولا ينافيه ، أما ههنا شهد بقبام الذين عليه للحال ، وقيام اللبن هليه ينافي الفضاء فبله ، فصار دعوى قبام الدين عليه للحال من هذا الوجه ميطلا شهادته بالقضاء قبل هذا.

٩٠٠٩- رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن الباتعين شهدا أن الشنري أمنى هذا الميد، لا تقيل شهادتهما والأنهما بيله الشهادة يخرجان أنقسهما عن العُهدة، قإن الشتري إذا أعنق العبد المشتري، ثم اطلم على عيب به قد كان عند البائم، لا يحكه الرد عني البانع.

١٥٠١٠ - شهادة أهل القرية بمضهم على البعض بزيادة الخراج على ضبعة الشهر وعليه لا تقبل الأن الشاهد مهذه الشهادة بربد إنبات تقعبان خرجه ، حتى لو شهد من لا خراج عليه، تقبل شهادته، وكذلك إذا كان لكل ضبعة حراج على حدة، نشهد بعضهم على البعض بزيادة الخراج، تقبل شهادهم؛ لأن الشاهد بيذه الشهادة لا شت نقصان خراجه .

١٩٠١٦- ولو أنَّ أهل قربة شهدوا على معض ضماع بحوار قريتهم أنه من ضياع قريتهم لايجوزا لأنهم بريدون إلبات تقصان عراح ضيعتهم، ويجب أن يكون الجواب تي هذا الفصل على هذا التفصيل الذي ذكرنا في الفصل الأول

١٥٠١٢ - وإذا شهد أهل السكة بشيء من مصالح السكة ، إن كانت السكة غير بَاقِدُهُ لا تَقْبِلُ سَهِادَتُهِم، وإن كانت نافِفَة قبلت شهادِتُهِم؛ لأنَّ السَّكَة إذَّا كانت غير بَارْدَة، فهي كالملوكة لأهن السكة، فهذه الشهادة راجعة إلى مصلحة أملاكهم، وإن كانت تافذة؛ فهي حق العامة، والشهادة على حق العامة مضولة.

١٥٠١٣- ﴿ إِذَا شِهِدَا أَنْ فِلاَيَّا عَصِبَ مِنْ أَبِ هِذَا الْمُدَعَى عَدُهُ الْقَرِيةُ ، وعَدُهُ القرية في بدغير الغاصب، والغاصب غائب أو منت، فهذه التنهادة ليست بشيء، حتى يشهدا أنها وصنت إلى هذا المدعى عليه من قبل الغاصب، أو يشهد بذلك غيرهما.

١٥٠١٤ - وفي أن ادر ابن سياعة أعن محيد : وجل شهد عليه شاهدان أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بألف درمه على أنهيمنا ضيمنا للمنشينيري الدرك، يعني الشاهدين، قال: إذا كان الصماذ في أصل البيم لا تقبل شهادتهما؛ لأن البيم لا يتم إلا بضماتهما، فكأنهما شهفا على فعلما، وإذا لم يكن الضمان في أصل البيم، جارت شهادتهماء لأن البيع تامُ بدون ضمانهما.

١٥٠١٥ - وفي اللسفي": ادعى رجل داراً في بدي رجل أنها له انستراها من فلان، وقيضها فشهدته شاهدان يذلك، إلا أنهما لم يسميا نمنًا، فإنر أسألهما فيضها بأمره، أو بغير أمره، فإن قالا: لا تزيد على هذا لا تقبل شهادتهما، وإنما وجمد السؤال عن الشهود أنه فيضها بأمره، أو بغير أمره؛ لأنه تعلَّم القضاء بالشواء بنمن معلوم؛ لأنّ الشهود لم يشهدوا بذلك ، فلا يذَّ من أن يقضي بالتبراء بغير ثمن، والشراء بغيو ثمن شراه فاسد، والشراء القاسد لا يعبد الملك بدون القبض، والقبض بغير إذن البائم في البيم الفاسد ليس بصحيح، فلهذا وجب استؤال عن الشهود أنه قبضها بأمره، أو بغيره.

وإذا قالا: لا تزيد على هذا إفا لا تقبل شهادتهما الأنهما لم يشهدا بما هو سبب اللفك لما لم يشهدا بإدنا البالع بالقبض، وإن ماتا قبل أن يسألهما، فهذ عندنا على أنه قيضها بإذن البائم، وأمره؛ لأن الظاهر أنه إما بتمكن من قبضها بتسفيم البائع لو لا ذلك لتعذر عليه القيض؛ لأن البائع يمنعه عن ذلك، وليس له ولاية إبطال بد، حسمًا؛ لأن الواجد بقاوم الواحد، وليس له ولاية القبض شرعًا حتى بقدر على فبضها بقرة الفاضي، والناس والبناء على الظاهر واجب، حتى يقوم الدليل على خلافه.

قبال: ولا أنمرض له في الشين، يعني لا أنف التسليم على قبض الشين من المُنْشِرِيءُ لأنه لا خصومة للحاضر المدعى عليه في التمن؛ لأنَّ القبض حصل بأمر البائم والقبض، منى كان بأمر البائع لا يتمكن من الاسترداد لاخذ الثمن، فلايتوقف القبض ههنا هلى أخذ الثمن.

وكذلك لو أن الشباعدين قالا من الابتداء أنه قبضا بأمر البائع؛ لأن هذا لشراء فالمندا لما له يشبهنا بالشعن، والشواء القاصد يقيد الملك عند القيص، وإنا ثم يسم الشياهدان النيمن، ولا تبضي للدعى الداو، فالقياضي لا يقبضي للمدعى؛ لأنه تعذر

التفسيد بالعضام لأنه فالبلدة والايحد والكفياء بالعقد القائمان وتعفر القضياء بالللاء ؟ لأن اليو الفاسد لا يفيد اللك بدون العيضان

1991 - وفي الأقتسية قبال محمد، طو أن رحم ادعى داراً في مدى وجال أنها مدى وجال وجال المن مدى وجال أنها داره الم المنظم المنافق المنظم ا

وقد ، وي عه راموعه عن حد الليول ، وقال ، يؤخذ الدار من بدى و لا بدفع إلى الدى حتى بؤخذ الدار من بدى وي حد المساقة . للدى حتى بؤخذ الشي من بده المساقة . وقال بدع وجوى بدخو من حد المساقة . وقال بن الدى الدي ين وجود الله الشيار . وهذا الدعوى منه أصالا حتى ينفذ الشيار ، وحد الأو الإ العدة إلى الشيار و الدن الإ العدة إلى المساقة المن عليه الأو المناققي ، وقال المناققي الشيار عبيد المساقة . وقال المناققي بالمناققي بالدي المناق وجد الفيارات المناقة . وقال المناق المناقة الشيارات المناقة المناقق المناققي المناققي بالديارة على المناقق المناقة . وقال المناقة المناققي المناققي بالديارة على المناقق المناققي المناققي المناققي . وقيل المناقة المناقق المناققي المناققي المناققي المناققي المناققي المناققية . وقيل المناققة المناققي المناققية . وقيل المناققة المناققية المناققية . وقيل المناققة المناققية . وقيل المناققة المناققية . وقيل المناققة المناققة . وقيل المناقة . وقيل المناققة . وقيل المناقة . وقيل المناققة . وقيل المناققة . وقيل المناققة . وقيل المناقة . وقيل المناققة . وقيل المناققة . وقيل المناققة . وقيل المناقة . وقيل المناققة . وقيل المناقة . وقيل المناققة . وقيل المناققة

و مدما وكر في الأقصية الذان الدعي على بن ايد حقّا انتساد و لا وكاند المراد بنه الإدافة انتساد و لا وكاند المساب فقط الحق المراد بنه الأنه الدعي المائد بسبب المشراء منه المائد بالمراد منه المائد و أنكر الشراء ولو المائد المراد منه المائد و أنكر الشراء ولو المائد المراد والمراد والمراد والمراد والمراد والمائد بنه و المائد المراد والمائد المراد والمائد بنه المائد المراد والمائد المراد المراد والمراد والمراد والمراد والمراد والمراد والمراد المراد المراد والمراد والمراد المراد والمراد المراد المراد والمراد المراد المراد المراد والمرد المراد المراد والمرد المرد ا

قيال حضر كاري الأعلى المدى الشراء منه و لكر أن يكون به عد إيه و أخذ الفاصل الساو من المدعى و وسلامها إلى المدى حصر و الأن الذي حضر و موجلا المخلف عليه و هذا لأن الذي حضر و موجلا المشراء و لأن هنا عبد أو مدا لأن الشراء و لأن هنا عبد أو مدا لأن الشراء و أن المبال المراز و المبال يكر و يجعل مكواً بطريل الأصافة و لأن الأصيل في الإمكار من لا يتعمل ضدر إلكاره إلى غيره و مدر إلكار ها حاصر المبال المبال و المبال و المبال المبال و المبال المبال و المبال على المبال على المبال و المبال على المبال على المبال على المبال على المبال على المبال و المبال و المبال و المبال على المبال على المبال على المبال على المبال و على المبال على المبا

۱۹۰ - ۱۷ - قرق بين ها الويتما إذا تنهد شاهدان على رجل إداره من نشهود طلبه أسما صدار العلاق، و دعى الشاهدان ب قلالاً أعلقهما، و أقاما السنة، قالت بيشهما، وفقيي بعشهما على الفاتب، ولويجر بين الشهرة عليه وبين العالم مسبد، حتى يقام إلكاره فقام إلكار العالب، ومع هذا قضي بعشقهما، وظهر طائد مي حق الذنب من أو حضر العالم، لا يحتاج إلى إعلان البية.

والعرق: «فافي مسالة العتق الشهود عليه أصبل في إمكار العتق، و بس بنائب من المؤلى و لأن دعوى مسالة العتق المشهود عليه أصبل في إمكار العتق، و بس بنائب من الحاد المال بصبر منهب عليه العنق على القائد معلى واحد من الماس و فكان دعوى العتق على المورد عليه من مبيت الاعتمار على السواح أسا العتق على في الهدد من ياله دعوى عابه حاصة و ألا ترى أن غير دى الهد لا يصبر منهميا عليه بالقضاء على في لهد في المعاد المعلق وإما يسحدى المعلم من في الهدائي على المعاد المعاد العلق، وإما يسحدى المعلم من في الهدائي على المعاد والعد المعاد والعد المعاد والمعاد المعاد والمعاد المعاد الم

10014 - وقد ذكر في القامع أوفي الأصل ، مؤيدراعلي أن العائب يصير مقضلاً عامه في مسالسا، حتى لا يكون له أن يأحد الدار من يد الماسي وعفد ذكرنا في الخامع رجر في بديه دار، ادعاها رجل أنها له استراها من عبدالله بألف ورهم، ونقد النبية و وقال ذو البد، أو دعيها عبدالله ، فيه يندفع عن الخصوصة ، ولكن للمدعى أن يحاقه بالله فاد تو حلف ، ما أو دعيها عبدالله ، ولكن فصيتها منه و حلف على ذلك عبدالله ، ويجعل منه و حلف على ذلك المدعى على ذلك البداء وإن فضى بدلك الم قدم عبدالله ، خصساً ، ويضعل بالدار داره أو دعيها من ذي البداء وإن فضى بدلك الم قدم عبدالله ، فلدعى أن الدار داره أو دعيها من ذي البداء وأن فضى بدلك الم قدم عبدالله ، فلدعى البيان أن المارك و البداء عليه المن أن دلك الأن الفاضى لما جعل دو البداخصال الرام مكراً عكماً ، وقضى بالشراء عليه النصى حصماً عن الغالب فصورة ، وصار كما لو أقيم حديمه ، دفية فضاء الناصى عليه الناه فعداً عن الغالب ضرورة ، وصار كما لو أقيم البينة عليه ، وقضى بالله عليه ، فانتصب خصماً عن الغالب ضرورة ، وصار كما لو أقيم البينة حليه ، وفضى بالمهدة .

وهكدا فاقر في دعوى الأصل، إلا أناسة وضع المسألة فيما إذا شهادها بفيض الثمن، وذلك بعمير ووابة ميدا إذا له يشهدوا بقيض الثمن، إدا للمني بجمعهما، فإن كان في السألة أخلاصال وابين، فرجهه ما ذكرنا.

ورد كان احتلاف الجواب لاختلاف الموضوع، مأن موضوع مسألة الجامع المأن الشهود شبه الدوا تعبض النصرة وصوضوع مسالة الاقضيمة الدان الشهود لم يشهدوا بغبض النمن ، فوجه الفرق أن البيع قبل فبض البيع، وتسليم الثمن قائم حكما لمنة الحكامة، فلا ند من الفائب، وهو البدلا يصلح خصمًا في العقد عن الفائب، فأن قتله فتعقر الفضاء بالبيع ، هلا يغضى به ، فأما معد نمس طنمن، وتسليم البيع البيع قد النبي ابتها نبيع فلا الملك قحسب، ودو البد لخصم فيه، فصح الفضاء عليه بالملك من كل وجه، فصح الفضاء عليه بالملك من كل وجه، ومن ضوورته صبرورة العائب مفضيًا عليه ؛ لأن المدمى يدعى الملك من جهه.

10119 - وفي الوادر ابن سماعة "عن سحمه. رجل تزوج اسراهُ علي مهر مسمى، تم إنا هذا الرجل شهد مع وجل آخر أبها أمة فذا الرجل، والرجل بدهيها،

⁽١) مكما في الأميل، وقاد في طارم. معدّ النصاء علم

ههذه المسألة على وحهين: إما أن يعول المعمى أمرتها بالتزوج، أو يقول: ثم أمرها بالتزوج، فإن قال: ثم أمرها بالتزوج، فالقاصى لا بقيل شهادة الزوج، أمة إدا لم يكن دخل بها قلاله يشهد يبطلان تكاحمها، وأن لا مهر فها عليه إن ثم يدفع إليها المهر، ويترب الرجوع لنسم عليم إن دفع إليه المهو.

وأمد إذا دخل بها قلائه يريد نحويل مدوجب عليه لها بحكم الدخون إلى عيرها. وهو الوالي إذائم يكن دفع إليها ذلك، وإذا كان دفع إنبها ذلك، علامه ينبت المسم حق الرجوع عليها بعد العلق به قبضت.

وإن قال: أمرتها بالفزوج، لا نقبل شهادة الزوج أيضاً، وإن كان الرحل الشهود له، قال، قد كنت أمرتها بالفزوج، وأذت له، في فيض المهر، فإن كان الزوج تم يدمع إليها المهر، لا نقبل شهادته، وإن كان الروج فد دفع المهر إليها قبلت شهادتهما والآه، ف لبت الإقاباله تقض المهر، فعاديري الزوج عن المهر بالدمع إليه، ولم يقالها عليه شيء حتى يحوله إلى غيرها، ولا ينب الفه حق الرجوع عليه، إيضاً الأده متفاد الراءة، والولى لا يرجع عليه، حتى يرجع هو عليها عادفع عليها.

قانوا: وهذا إذا كان تؤوجها على مهر مثنها، أو أنتر، فإن حطت عن مهر مثلها بما لابشخين الناس فيه، كانت محالفة لأمره، ولا يصح النكح، فببغي أن لاتقبل الشهادة؛ لأنه بهذه الشهادة يربد إيطال عقد باشره، وإسفاط الهر عن نفسه إن لم يدخل مها، وتحويل ما وجب عليه بحكم الدخول لها إلى عبرها إن لم يكن دفع المهر إليها. وإنبات من الرجوح لنفسه بما دفع إليها إن كان دفع الهر إليها.

شو هذه الذي ذكر نا يحتمل أنه قول أبي بوسف ومحمد، الا قول أبي حتيفة بناءً على مسألة الوكيل بالنكاح ، قول الوكيل بالنكاح عند أبي حتيمه يملك النكاح بأي مهر شاه، وعندهما بنفيد الوكيل "عهر تقلل، وإن كان هذا قول الكل، بحناج أبو حيفة إلى العرف بن أمو الموثي عبده، أو أمنه بالنزوج وبن أمره الجنبية.

والفوق أناعتد أبي حنيفة تصرف اللاموه بغين فناحش إغايتها. على الامر إذا انتفت النهمة ، أما إذا لم تتعاداتهمة فلاء ألا ترى الزااوك بن الاسراء لا يتحمل منه

رحى الأصل اللوكيل

العين المفاحش لما كان متهمًا.

وذا تبت هذا فشول: التهمة في حق الوكيل بالتكاح منتفية لأنه لا يرجع إليه شيء من منافع العفد؛ ليتحمل الغبر التحميل منقمة نعود إليه، أما العبد والأمة فهما متهمان في حق أنفسهما؛ لأن منافع التكاح تعود إليهما، فلعل أنهما تحملا الغين لتحصيل نفع يعود إليهما، فلا يصبح نكاح كل واحد منهما على هذا الوجه.

۱۹۰۷۰ - وفي المنتفى ، رجل شهد مع أخر على الرأته أنها أقرت أنها أمة هذا المدعى، وهي مجهولة النسب، والزوج يصدقها في إقرارها، أو يكذبها، وقد دخل بها أو لم مذخل يها، والمدعى مجبز النكاح، أو مقول: لا أحيز،، فإن الشهادة في جمعة ذلك جائزة كان الزوج تقد المهر، أو مه ينقد، وليس المعرفي أن يقرق بينهسا، إلا إذا صدف الزوج المرأة في إدرارها، فله أن ينقص النكاح في هذا الرجه، وله هي هذا الوجه أن يقسر الزوج بالرافعا،

۱۳۰۱ - وفي أنوادر ابن سماعة عن محمد؛ في عبد مأدون له في النحرة عليه دين شهدر جلان من غرماء العبد أن مولاه أعنقه، و لمولى ينكر، في السالة على وجهين: إما أن يختار الشاهدان الناع الولى متضمينهما القيمة إباء، أو يختران استسعاء العبد، وعفا لأن فيل الإعتاق للغرماء حق يبع العبد في ديونهم، أو حق استسعاء العبد، والمولى بالإعتاق أبطل محلية أحد الحقين، وهو البيع دون الاستسعاء؛ وإن شاء ضمنا الكونى لإنلاقه محلية أغذ حقهم، وإن شاء استسعب ناعبد؛ لبقاء محلية الاستسعاء علن اعتارا التضمين لا نقبل شهادتهما الانهما شاهد لالأنفيهما بإثبات من التضمين، فلا تعبل شهادتهما، فإذا أبرأه أن من القيمة، واختارا اتباع العبد المعنق دينهما، قبلت شهادتهما؛ لأن لتهمة متنفية ، فإيهم الإستفيدان بهذه الشهادة ما لم يكن لهما قبل طفاد مو تلت معد الإعتاق، فقملت طفادتهما.

١٥٠٤٢ - قال: ولو شهدر جلان أن مفا أعنق عبده، فحنى العبد على أحا هما بقر، هيئه، والمولى ينكر الإعتاق، فلا شيء للمجنى عليه، ولا نقبل شهادتيما، أما

⁽١) وفي الأصل: فإدا تزله.

المافقيل مانه الشهادة - الآن المحتى طابع يربد إلهام القصياص عليه بهذه الشهادة - آلان قبل المعتق تستد لا يحتوي القصياص ؛ الآن القصياص لا يحتوى الين الخبر في الطرف ال^{انا ا}في أطراف العليد - الأنه يستك بها مسئلك الأموال، والقصياص الابيجري في الأموال، فكان شاهد انقب من حيث إليات القصدهان بعسم وطلائشي بهيافته، علا يقسم احتى، والا شيء فأوجع ذاب

وإن كانت حدية العبد فيمنا دون العمل موحبًا للمال على موالاه احتى حوطب مالدهم أو القلاء أو قد أمر المولى سروه هذا الدول على نفسه والخرائد يتت حكم إقراره ديكفيب المبنى عليه إيام الأنه زعم أن الجامي حراء وأنا عب القصاص ولا على ملى الولى المداهد الخناره والمرائد إذا كذب المفر الايمفى الإفراره عموه عمد ادعاد موينيات عدم الخلطة ومنا أقرابه الولى لم بيساء للكذيب المحلى عليه، عليمة الا شيء عليه

190 - 190 - يعيى الرادر ابن سهاعة الدفال، فلت شجيد الدأنت شركا التي أرض المنتسب و حدد فصدار في يتدافل واحد منهم على سعود الدافلي رجل من عير أهل هذه الأرض قطعة منها و قعيد في تعييب و احد منهم الشهاد أهل القياسمة أثر الدي و فعيت نقيده أمر بهذا الأرض في يدا أمر المنافل و فعيد نقيده معيناً أو الدفع على تعييه مفرحًا والأنه و يشابه والشهادة و دأم وقوا و داخليه بأسبت الردة والعسم كالمعيب و معرف وصيار هذا كرجل باح من أخر مهربة بشهن معلوم، و تقريف الأن المنتري أخر أن مدرية بشهن المعلوم، وتقريف المنافل الحادية و جل، فشهد الدئم مع أخر أن دشتري أفر أن مذه المنافذة الأنه برما البردة أن المنافلة المنافلة المنافلة والأن وحد عباً بها نها فنا هذا

وإنها بدند. إنه ينسط عليه طويق الردة الأن الإقوال حجة على المفرّ حاصة دري من سواد. فقي حق الدائع في المسألة الثالية وضا كانده في المقاسمة في المسألة الأولى كان ملكها عن الدعى مسلب مبتداً. ولو كان كمالك لكان لا يفعر على الرد بالعبيب، والا الرجوع بالقصال العبار، الالاذات بعضا الذي استفاده بالبرم فدوال، الابات الديجو بشهادته مفنماً أو يدهع هن بعده معرمًا، قلا نقبل شهادته .

قال ابن مساعة قلت لمحسد: إن الأعلى جاو نهم حقاً في يد الأقصى، فتهد شركاء المناعى عليه أن هذا أحدهم الذين اقتسسموا عليه، وأن منا وراءه للسدعى، والمدعى، والمدعى، يدعيه، والمدعى، المدعى إلى مفض من إدابس في حراً مفعة، والا دفع مضوة بوجه ما، وكذلك لمير فيها سعى إلى مفض من تهيم، الأنهم يقولون: إن المشهرد به عالم بدخل تحت القسمة، وأن ما فاسموه عليه وردة ذلك، قهم عدول شهدوا تغيرهم، والانهمة في شهادتهم، فقبلت شهادتهم.

قال ابن سماعة "سمعت أبا يوسف قال " في خمسة نفر بينهم دار وطعام، فشهد أربعة منهم للخامس أن فلانًا غمسيه حصته من الدار والطعام، وذلك غير مقسوم، فالشهادة باطنه؛ لأنهم يجرون إلى أعسهم بذلك مقعة • لأنهم بريدون قطع ولاية طلب شريكهم القسمة فيه، وفي ذلك مقعة نهم.

بينانه: أنه إلى الآن كان للمشهرة عليه أن بأخذهم بانقاسه، ولو كان ثبت غصب الخاصب، تعمرت الفيمة مدى حتى يستخلصه من الخاصب؛ لأن القسمة مرع بيع، وأنه لا يجوز في المصوب؛ ولأنه يريد أن يشاركهم فيما في أيديهم من خبر أن يكون فهم عما في يده شيء، وأنه خلاف طرين المعادلة، فلامجوز، وهذه المسألة وليل على أن غصب بشاع متصور، بحلاف ما يقوفه معص المشابخ.

قال ان سماعة: سيمت محمداً قال في قولهم: لهم أرضون على أبير بينهم قياع رحل أرضه في أسفل الشرب بحقوفها وشربها، فشهد هذا البائم لبعض أهل النبر بريادة في شرب بيهم، وبين أهل أسفل الشرب أنه لا تحوز شهادته؛ لأنه لما ذكر الشرب في شبيع صار مبيعاً، حتى قابه الثمن، نص عليه في كتاب الشرب، فإنه ذكر فيه إنا شهد شاهدان على أنه باع مته هذه الأرض بألف درهم، وذكر أحدهما شربها، ولم يذكر الآحر، لا تحوز هذه الشهادة؛ لأنهما احتلفا في الثمن من حيث اعتبقة؛ لأن مي شهد أنه باعها بشربها، فقد شهد أن بعض الألف يقابلة الشرب، والدائي بالأرض، والاخر بسهد أن جميع الألف عقابلة الأرض، والاحلاف بيران انساهدان في السن يمنع صول شهادتهم على السع ، فيشت أن الشرب مبع ، فإذا شهد بريادة شرب لهم عه. شهد الشب شيء من ذلك أولا، تم نشر به محكم الشراء منه فلا تقبل تنهار تنهادة .

١٩٠٣ - الانفسل سنهادة العسيدان على بالرواحيات وعويق الثوبات بينوم في اللانعيب، وكذلك شهاده التساء على الخراجات في الحسامات الانفس، وكذلك أهل السجور إذا الأمي ومده وعال البحص ويما وقع بسوم في السجور قا نقبل.

الا ۱۹۰۹ و رحل في بدوشه مراحه حزر، فقال الذي في بده الشاة للسارا إلى حام النارة فقيح عام الهرجاء وحل ويوسى أنها شاء اعتمارا به منه الذي كالدام في يديد. وأقام على ذلك محمل أحدهما الدائج ، لم تعز سهادة الدائج، عقل فقال ، لأنه دافع من نفسه مقرداً طعن عيسى في هذاء وقال البحد أن تقبل شهادته الأنه جر إلى عسم مغرماً لما استحقها للدعى، ظهر أن الأمر كان غاصبات وأن الدائج درج شاة الخرابلي إذن دكال الغيرا، وفيح نباة الغير عير إذه سبب المسادر، فعلم أنه جاراً إلى نفسه معرف.

و نجو ب. لا من هو دانع مقوم عن نفسه بهذه الشهاده الأنبا لو لم نقبل شهادته بعب الصدي عليه خاصه: لأنه يعب بحكم إقوار، أب الملك للمشعى ، وأن الأمر فات عاصب و إقراره حجة في حقم، وكبين محجة في حق غيره، و اذا صلما الشهادة بظهر داك بدعى، وكون الأمر غاصب في حق الكل و ويتخير المدعر بين نفسمي الامر وبين تصدين القابع، وودا صدي المامع كان له الرجوع على الآمر ، فكان دفع مغرم من هذا الوجه، فلهذا لانفيا شهاده.

19-49 وإداشها الوصى بالدين، إن شهما الدين الدين على غيره لا تشار؟ الأنه بشب الدين على غيره لا تشار؟ الأنه بشب الدين القيض والاستيقاء، فيصبر شاهلة للمسه، وإداشها على البت بالدين الذين والأنه بطائب به، وأصبه على المني نصبه لا لنفسه، فتقال، قال اللا أنا يكون قضاء الدين أرلا من التركة، ثم شهد بعد ذلك، فحديثه لا نصل الشهادة، الأم بفصل الورثة المدين، وإداشها تسميل الورثة المين، فإذ كان مشهودة صغيراً لا

⁽۱) وال الأصل و و اس.

تعمله لأبه بنبت حتى الصعل والاستيفاء للفسم فيصير شاهنا لنصمه وإن تنان الشهود له كبرًا، ذكر شمس الأنمة السرخسي. أن تشهاده مقبولة، وليربدكو تبه علاف، وذكر شبح الإسلام أناهلي تولوالي حثيفة : لانفيل، وهام فوقهما الصبي، وأحال لمسأله إلى كتاب لوصابا

القصل النامن في الشهادات في المواريث

الرجل واوت هذا البت، لا وارث له فيره، ولم يحبرا بسبب البرات، ثم إنهما ماناه أو فالم يورث هذا البت، لا وارث له فيره، ولم يحبرا بسبب البرات، ثم إنهما ماناه أو فاما قس أن يسألهما المنافس عن السبب، قالمنافس لا يفضى بشهود بسما؛ لأنهما شهدا بالجهول؛ لأن المباب الاوت كثيرة، وأحكامها مختلفة، فكانت الجهالة متفاحشة لا يمكن تداوكها، فيعجر المنافسي عن الفضاء؛ لأنه لا يدرى مأى مسبب يقسفى، ألا ترى أنه فو جماء أخر، وادعى أنه ابن الميت أو أبوه، فالقياضية الإيكارة، وكيف بشاركه.

وهذا مخلاف ما فر شهدة بالدين، أو بملك الدين، ذاته تعبل شهادتهم، وإن لم يبينا سبب ذلك، لأن الدين لا يختلف باحثلاف سبم، وكذلك ملك العبن لا يختلف باختلاف سبه، فلا يكون الشهوديه مجهولا، بحلاف الإرث؛ لأنه بحثلف باحثلاف أسبابه، فلا بد من بيان السب، فإن قالا: هو الله ووارث الانعاء له وارثا أخر، صار الشهوديه معلومًا لمفاصى، ويقصى بشهادتهما، فقد شرط مع يبان السبب أن يقولا. ووارثه لا نعلم له وارثا أخر، ولا شك أن في الهما: وارته شرط فيمان يحتمل الحجب، والشوط بحال.

فأما من لم يحتمل الخجب والدغوط بحال، فحو الأب والأم والابن والبنت هل هو شرط؟ اختلف الفقايخ فيه، وإشارات محمد في الكتاب متعارضة، فرجه قول مي قال: ينه شرط أن هؤلا، قلد لا يرثون معارض الفئل والكفر والرق، ولأنهم فذ يكومون بعهة الرضاع، فيشترط ذكره ليرول الاحتمال.

وجمه قبول من قبال اإنه ليس بشرط وهو الصحيح، أنّ هذه العبواوض ليست يطاهرة، فلا يانفت إليها، والنسبة الطلقة بهذه الأسامي بجهة الرضاع غير ثابنة عادة، فلا يورث شبهة، وقول الشاهد: لا نعلم له وارثًا أخر ليس من صنب الشهادة، وإثما هو لإسقاط مولة التلوم عن القاضي، فإن بدونه يُنفوم الفاضي رمالًا،

ولو شهده و أنه هم البت الايد والابتسما البت والوارث حتى بشقيها إلى أم واحد لبطم أنه عمه ، وبسبامع ذلك أن عمه لأبه وأمه ، أو لأبه أو لأمه حتى إذاجاء أخر وادهى مبرات البت يعلم أن الأول حاحب للثانى ، أو ليس بحاحب له ، وبعد أن لا يكون حاجباله من أي قدو بشاركه التانى، وينخى أن يبينا مع ذلك أنه وارثه لا بعلم له وارثا هيره ؛ لأن اللم يحتمل الحجب والسفوح بغيره .

والدى دكرنا من انجواب فيهما إذا شهد واأن عم البت ، أهو الحواب فيهما إذا شهد والدي دكرنا من انجواب فيهما إذا شهد والديارة عبد الله والديبية أنه أخوه البيه وأمه أو الأبه أو الامه الأن الأخوة في تعديما مغتامة ، قد تتعلق بها العصوبة ، وهو ما إذا كانت الأب وأم ، أو الأب وقد نتعلق بها الفرضية ، وهو ما إذا كانت الأم ، واحكامها في الحجب مختلفة ، والا دا من بيان ذلك أو يصبر المشهود به معلوم المقاضى ، ويتتعرط مع ذلك أن يقو إذا ووارثه الإنسام له ورداً عبره ؟ الفلا في الدم .

ولو شهدا أنه مولاه وواوته لا يقبل الفاضي هذه الشهادة ، حتى يشهدا أنه مولاه أعدقه الآن الولى اسم مشتوك بتناول الأعلى ، وهو المعنى ، وضاول الأسغل وهو المعنى ، ومن الدس من يووت الأسفل وهندما لا ميراث للأسغل، وثعل الشاهدين أرادا الأسفل، قلو قصى القاصى بهذه الشهادة قبل تسان، بقع الفضاء كغير الوارث، وأنه لا بجوز .

ولو شههدا أن منه ابن ابن المبت، أو مذه بنت ابن البت، لا بد وأن يقولان وهو واز له الانهما يسقط، بحال، فلا مدمنه ليقمع الاحتمال.

والر شهدًا أنه جد المبت، لا بندوان بينا أنه جدد من قبل الأب، أو من فبل الأم؛ لأن كل واحد منهما جدً على الحقيقة، وأحارهما صحيح والأخر قاسد، وبها مع ذلك أن وارته؛ لأنه يحتمل المفرط والحجب بغيره.

وكذلك إذا شبهدوا الهاجدته الاملاوك بيت أنها أم أم البنت أو أم أب الميت الأن الجدة قد تكون مسحيحة، وقد تكون فاسعة، وبيكًا مع قلت أنها وارتة و كما قائدا في الحد. ولو تسهدا أنه حدد أب أيب ووارته، لا تعلم نه واردًا سراه، وتسهى القاصي به الله لا تنظيم على القاصي به الأنه لا تنظيم بين كون الأول حداً للمبت ويه كون الثاني أنا قده ويحمل الرزات للأب. وينقس الفضاء بالدل لمحد لو توجع خطأ، إذ الجد سحموب بالاب، ويحمل خداً الهدا تدى اصلى الأبواء، فإن قال الأب للقاصي إلى هذا اللهي أنام أسبة أنه حد البت ليس بأب تي، هموء بإعادة البيت، فالقاضي لا يكتب ذلك؛ لأن نسب ، خد ثابت بغضاء الغاضي بالبية الفاتحة على السبب عند وجود شرطها، وهو دعوى المرات، ولم يوجد ما يوجب النعص في حق النسب، ديمي سبه تما اذل.

قابان قبل القنف و بالنسب بينت في ضمن القنف و باتو اثناء و قد تين بطلان القعب و الورانة ، طين بقابان القعباد بالنسب أيضًا .

قفاد انقصاء بالوراثة بم يبطل، وإلى ببطل القصاء بدمع المال إليه، وهذا لأن الحد وارت مع الآب لوجود صحب الدرامة في حقمه إلا أن الآب أدرب واللهائت يُدمع إلى أثرب الوارنين مع كون الآبعة وارتى فإنها بطل الذهباء مع امال، أما لاينطل المصاء بالوراثة، كسف يبطل سائبت في ضحمه من الشفساء والتسده فليوه الحارمة الشريقة، كسف يبطل سائبت في ضحمه من الشفساء والتسده فليوه الحارمة الشريقة وبلامه مالشريقة معلى شاهار، وردا جديده عد عد القاصى، فالقاضى، بتضي باللشعة للسريك مع كون الجار شفيعًا في نفسه وحتى لو أشام إلجار المتعدد بصح شاده، كذا هها.

واستندها في تكتب لإيصاح ما فنه تسالة الطال الالزي أذا الأول لو أفام البيئة أنه أح المبت لأس إلم، وفقى الفاضي بدلك، وحمل البرات لدا تم حله أحراء وأقدم البيئة أنه ابن الميت حمل القاصي المبرات للابن، ومحمل الأول عمد لهذا الابن، فإن قال لاس المائيس عمى، فعرفها عدة البيت لا يكلف الفاضي ذاك، والعني ما فكرنا، وكتاب لقاضي إلى لفاضي في غل افتهادة في هما قباب مفيول، لأنه يتبت مم الشبات

١٩٩٠٣٨ - وإذا منت الرجل، قائدم رجل البينة أنه فلان لبي فلان الملائي، وأن الميان قلان لان للملائي حتى النقيم إلى أن واحد من قبلة واحدم وهو عصبة الميان ووارثه، لا تعلم له وارث غيره، فضى له بالبرات؛ لأنه أب بالبيئة أنه ابن عم البيد. لأبيه وأسه أو لابيه و لأنهما النقبا إلى أب واحد، وإغاين تباز إلى أب واحد إذا كان المدعى ابن عم الميت لأبيه وأسه أو لأبسه، وقد شهدوا أن وارثه لا معلم له وارثا غيره، فرجب القضاء به بالميراث، فإن جاء أخر بعد ذلك، وأقام بينة أنه تعميدة الميت، فإن أثبت المتانى عثل ما آلبته الأول، بأن أثبت أنه فلان ابن فلان الفلاني، والبت فلان ابن علان الفلاني، حتى النقبا إلى أب واحد، قبلت سنة الثاني إذا المنقبا إلى أب واحد من فيئة واحدة.

وان كما نا من فسيلمتين، بأن ادعى الأول أنه من العمرات، وادعى الشاني أنه من العجم، لانقيل بينة الثاني، لأن العملي بالبينتين متعدر، إذ يستحيل أن وكون للوجل ابن عم من فيلتي، فرجمت البية الأولى بالقضاء.

وإن أنيت الثاني سببًا لمعد عن الأول، بأن أنيت الثاني أنه ابن ابن صمه، عالفاضي الايلتفت إلى بيته، النقية إلى أب واحد من فبيلة واحدة أو من قبيلتين؛ لأنه لا يستحق ضيفًا من اليوات مع الأفرب.

وإن أنست الشامي تسمسًا صوق الأولى، مأن أدعى الشامي أن المبت النه ، وكد على قراشه ، وأنه أبوه ، لا وارت له غيره ، فهما عنى وجهين : إن ادعى الأب صبه من الغبيلة الشي ادصاها ابن العم، تشيل بينة الآب، وبنقض الشخاه الأول عي حق تغير الله دون النسب، حتى يمتى الأول أبن عم له ، حتى تو مات هذا الأب يرث الأول منه إذا أم بكن له وارت أفرات منه ؛ لأن العمل بالسنين في حق زئيات النسب محكن ، إذا يحوز أن يكون لإنسان أب وأبن عم من قبيلة واحدة ، وإذا أمكن العمل بالمينين في حق إليات النسب لم ينقض القضاه الأول في حق النسب، وينقضه في حق أغيرات الأن ابن العم لاج ثام عالم.

وإن ادعى الأم نسبه من قبيلة الحرى، قبلت بينة الأم، وينقض الفضاء الأول في حق الميرات والنسب حجيمًا ؛ لأن العمل بالبينتين في حق النسب متعذر ههنا ؛ لأن تحت دعموا همما أن للمسيت أبوات هذا المدعى وأخ أب ابن العمي، ولايتمسور من حسيت الحقيقة أن يكون للشخص الواحد أبوان، وإذا تعذر العمل مهما في حق النسب، وجب العمل بيئة الأب؛ لأن في بيئة الأب رباده إثبات؛ لأن الأب أنوب.

فيان قبل الابل العمل بالبيئين في حق السب مكن، بأن كنان بن رجلين من فَيِلْتِينَ جَارِيةً وَ حَامِتَ بُولِدُ فَادْعِيامَهُ فِينِيمِي أَنْ لَا يَنْقُصُ الْفُضَاءِ الأَمْل في حق التسك

قلباء يجوز أن يكون توقد الواحد أبوان من حيث احكم كسا قنتم، إلا أن من شرخ نبوت أبدين للواحد أبايدعما معًا ، أما إدا سيق أحيه مما الأخير في الدعوي و لا الصح دهوة الثاني ، ومهنا مدعى الأبوة صار سابقًا معي، وإن كان ابن العبر سابغًا في الذعوى فيتوره؛ لأنَّ الأب ادعور لتفسيه ريادة قواب لم يدعيه ابرر العبر، فيصيار الأب متقردا بهذه الريادة، ولم يزاحمه الن العم في ذلك، فصار سابقًا معني، فيعتبر بما لو كان سابقًا حفيقة، ولو كان سابقًا حقيقة، لا تصح دعرى ابن الحم في ذلك، كذا ههنا.

فإن قبل الدائمة راله على بهما من حيث الحقيقة والحكم، كان يجب أن بترجح المبنة التي انصل مها الفضاء، كما فو الأعن الثاني أنه ابن عم البت من قبيلة أحرى.

اللها الفا تترجح البيئة التي اتصراب القضاء حالة المافي إدا ليوبكن في المبية التنفية زيادة إنبات، كما في ابني العمر. فعند الاستواء في الإنبات تتوجع الأولى محكم النبسال الفضاء بهاء وههما في البينة الثانية زيادة يُتِّيات، وفي منار هذا الترجيج بزيادة الإنبات لا بانصال الغصاء ١ لأن الترحيح من حيث زيادة الإنبات ترجيع في تعيل الشهادة، والترجيح من حيث القصاء ترجيح من حيث الحكم.

و عرج على المعنى فك : الولد إدا نشزع فيه وجلان، فأقام أحدهما البيئة، وقصل الفاضي بالولف ثم أقام الأحر البينة بعد دلك، لم تعبل بينيه، وترجع الأول بالقضاء (لأنه ليس في البينة الثانية زيادة إليات، والجميع بينهما غير شكن، فوجمعنا الأول بانصال والغضوء سال

١٥٠٢٩ وزدًا شهد شاهدان، أن فلانًا أعنى هذا المت، وأن هذا الرحل غصمه ولذي أعنق والاتقيل شهادتهما ما لم يبينا سب القصوبة أبه من الذي أعتق وأو أبوه أو أخوء وأو ما أنسبه ذلك وحشًا فأن أسباب العصوبة كتبرة، ومن المصبيات من لايصير محجولًا بغيره، ومنهم من يصير محجولًا بعيره، فالابد من أنَّ بعدو القاضي سنت. عصوضه احتى إذاحاء أخر وادعى عصوبته وفالفاضي يملم أذاقتاني محجوب

الكول، أو هو حياجياله ، وصورت الشهرادة ودعوى البرام ، دعوى تلقى الملك من حهد حيالة الحينة، ومن ادعى تلقى الفيك من سهده حيلة الحياد، وشهد لشهود بذلك . ولم بيشوا سبيه ، فالقاضى لا يضفى بشهرادتهم والأن في أما بد المثال كثرة، وأحكامها مختلفة و فالبيع يوحب ملكا الإرما لحوض ، والهدة توجب ملكا غير الازم بغير عوض ، مكا في دعوى البرات

۱۹۶۰۳ وإذا تبهد الشهود بيرالة رجل، وبيتو سبه، ولم يزموه عليه، فاعلم أن هها وقم يزموه عليه، فاعلم أن هها وقم لا يدانع المحكومة والمثنية ودانة والمثنية والمثنية والمدانية والمتالمة والمتالمة والمثنية والمتالمة والم

التراني . وقا شرهدوا بورانتما وبينوا صديما وقالوا الاعتمال وإرثا أخرا وهدا الشهارة مقبولة ويدفع القاضي المال إليه للحال من غير القوام وقوله الاعلم له وارثا عبره ليس من صف الشهاداء بورها الإسفاط مولة القلواء عن القاصي الآل دارق دكو مذه الزيادة القاضي بُطرح، وبعا ذكر هذه الريادة الطواء

الذالات إداشهد المناس وارتما لا وارتما بعضوه وعلم الشهاده مردودة قباساً مفرد الشهاده مردودة قباساً م مقبر له استعسال وحد القباس أن مده شهاد، با بعلم الفاشي اله لا عدم للسنده لا مرابع من حبال حقيقة والا من حبث الحكم عماية السبب ، أما من حبث الحقيقة قطاهر ، وأما من حبال الحكم عمايية الدساء الأنه لم يوجد من اللهي سبب مرضوع بوحب النفي ، بعلاق الشهادة على الإثبات ؛ لأن من الإبات ما بعلم حقيقة الافعال، فحو الغصب والعال ، ومنيا ما بعلم من حبث الطحر معاينة الأساب ، كالأملاك، قال نكى الشهادة على الإثبات شهادة لم يعلم اقتاصي أنه لا عمم النساهدية.

وبحالاف قوله الاعتم لمواردا من معالا إضبار عن عدم طاب وارت أحراء وهو يعلم عدم عدم وارت احراء فلم نكل هدوسهاده عائدتم انقاض أما لا علم الله العداد، ولما قوله الاوارات معرمه إحبار عن نفي وارت احرافي نفسه، ولا عام المهالك، لا من حيث الحقيقة، ولا من حيث الطاهر عماية السبب على ما ذكرت. و جه الاستحسان " أنا العمل بحقيقة هذه الشهادة إن تعلى من الرجه الذي فائم أمكن العمل بمجارها و مأن يحمل قولهما : لا وارث له غيره كتابة عن فربهما الانعلم ثه و ارئًا غيره ؛ لأن عدم و ارث أخر غير هذا المدمى متى ثبت على الحقيقه ثبت عدم العلم يو رث أخر غيره ، فيمكن أن بجعل نفيه على العنيقة كدية عن نعى هلمه

الرابع: إذا قالا: لا تعلم له وارثاً أخر بأرض كذا غير فلان، فال أبو حبودة الهذه الشهدوه جائزه، وبقطت هذه الشهدوه جائزه، وبقطت هذه الشهدوه جائزه، وبقطت به المبراث، وقالا: لا تجوز هذه الشهددة، ولايقضى له بالمبراث، وجازه وارث أخر أبي مكان أخر إن ثم ينبث شهددتهما عباء فقد ثبت مقتضى تحصيصها عذا المكان بنفي وارث أخر فيده لام يكن ثه وارث أخر في مكان أخر، لم يكن ثنطسه والذبت تما المكان بالمفي فائدة، والذبت اقتضاء والذبت تما المكان بالمفي فائدة، والذبت اقتضاء والذبت تما المكان بالمفي فائدة، والذبت المعلم له وارث أخر في مكان كذا، أليس أن القاضى لا يدنع طال إليه الاكتباء له يلفضى الا يدنع طال إليه الكناء بالميات له وارث أخر في المكان تحر في المكان كذا، أليس أن القاضى لا يدنع طال إليه الكناء المناهد، الا يقطى الا يقتضى المناهد وطريقه ما فنناء المناهدة المناهدة

ولايى حيفة أن وصود وارك أخر في مكان اخر لم يشت بشهادتهما لا نصاء ولا مفتضى تخصيصهما هذا الكان بالنفى فيه الآن لهنذا التحصيص فائده أخرى، ورجه ذلك أنه المالي يكن له وارث أخر في حفا الكان، مع أنه مسقط وأسه أولى أن لا يكون له وارث أخر في مكان اخر.

نم نفول. إن في هذا الكلام تغديمًا وتأخيرًا يكن بصحيح السهادة ال حُمل عيد، فيحمل طيد، وذيعتال التصحيح الشهادة بقدر الإمكان، ورحه التقديم والتأخير أنا لا تعلم لموارثًا عير فلان بأرض كف فيكون دكر الأرض لكون فلان فيها، ويض غير، على المعوم، أما أن يكون ذكر الأرض لتخصيصه بالنفي فيه ذلا.

1994 - ثم الشهود إذا شهدوا على وراتة شحص واحد، وبنوا سسها، وهذا الشخص غن يستحق جميع المال، ولا يصبر محجوباً بعيره كالابن والابنة والأس، إن قالوا: لا نعلم له ، ونا غيره، فالشانسي يدفع جميع المال إليه من غير تلوم؛ لأن الثابت بالبيئة العادلة كالثابت يعلم القاصى، ولو علم الفاضى بذلك، كان يدفع ذلال إليه، كفا

. .

قان قبل: نفي وارث أعر ثابت بفضية الأصل، فإن الأصل هو المدم، فلما ذا بئت مرتفه مالشهادة؟

فنينا: نعم. الأصل هو العدم، إلا أن السلم ثابت باستصحصاب الحال، لا بدليله، والثابت باستصحاب الحال يصلح للدفع لا للاستحقاق، فلهذا شرطنا ثبوت النفي شليله حتى بصفح لانبات استحقاق ما تبريكن نابً.

فأساؤها شهدوا أنه النام ولم يريدوا على هذا، فالقاضى لا يدفع جميع المال يلوه للحال، بن يتلوم زمانًا يقع في غالب وأى الفاضى أنه لو كان معموارث أخراء لظهر في هذه المدة، ولم يقمر محمد وحمه الناص الأصل الذئك مقداراً ، ولكن فراص ذلك إلى وأى الفاضى، وهكذا ذكر في ألخام ، والمذكور في الجامع الكبر ، أن الفاضى يشأني ويتلوم في ذلك زمامًا قدر ما يقع في عالب وأبه أنه لو كان له وارث أحر لظهر في منه حذا لدة.

وذكر الطحاري في محتصره : وقدر نقلك حولا الأن الغيبة قد تتدالى حول الفياد ما ذكر الطحاري في محتصره : وقدر نقلك حولا الفياد لانسر عبد الانسر عبد ولا إجماع بالاحتيان وما ذكر في الأصل وفي الجامع قول أبي حنيفة الأنه لايثبت المقدار فيما لا نص فيه ولا إجماع بالاجباد بل يعوقه إلى رأى من ابتلي مه فإقا تلوام حولا الومقدارا وقع في قلبه أنه لو كان له وارث اخر لظهر ، دفع المال إليه الأن نفي وارث أخر قبل التلوم فابت باستصحاب الحال، وأنه التلوم فيما التلوم فابت باستصحاب الحال، وأنه لا يصلح حجة لأشات استحقاد ما لم يكن فابناً .

فرق بين حالة ويبنما إذا تسهدوا أنه جدّ البت أنو أبياء أو أخوه لأبيه وأمه، وقم بزيدوا على دلك، فإذ القاصى لا يدفع المال إليه بالتقوم ما قم يشهدوا بالقفى، وفي الإن قال: بدفع المال إليه بالقلوم.

والفسرق أن في مند ألمة الابن وقع الشلك في بعض المال، لا في دفع الكال والأن مسينجل للبعض على كل سال. وفي مساكة الاغ والجد الشك وقع في الكل؛ لأنهما يعميان بوارت الحراء ولاشك أن الشك التسكن في دفع الكن فوق الشك المنعكر في دفع الكن فوق الشك المنعكر في دفع المعصر ، والانعي المنابت بالتنوع درن التفي المنابت بالتنوع دون التفي المنابت بالتنوع دون التفي المنابت وقيم المنت وي دفع المعصر، ولم يكتسر بعاملي وهم التنت في دفع الكن ، ليظهر تقصال ولية التلوم في رقبة الشهادة ، وصنار وران مساكة الحد والأح من مسالة الاين أن الوضهادوا أنه جده أب أبيه وواوية ، أن ضعاد الله الحراد لا بعوامه ووارته ، أن ضعاد الله الحراد لا بعوامه ووارته ، مثل نبت له استحفاق البعص، ووقع الشك في الباقي ، ولو كان كذلك، كان يدفع المال إليه بالنبوع

واذه عرفت الجراف في الاس، فهو اجراب في الابدة والأمرين؛ لأن قذتك في حقهم تكن في اليعصر، لأجهو لا يحجمون يحال، والجراف في ابن الابر، وهي الن الأخ والعم والل العم كاجو ب في اخدو لأجه لأن في حيدهؤلاء وقع الشك في دفع الكراء الإنها بحجود بفرهم

هذا الذي ذكرنا إذا كاذا المدعى يستحق جميع ادل، وهو عن لا يحجب بعيره. كالابن والابنة، أو عن يحجب يغيره، كالاخ والعم والن الابن وأنباههم، فأما إذا كان الله عن وارثًا لا يستحق جميع الذا، ولكن لا يصير محجوبًا بغيره، كالروح والروحة، يد شهاروا أنه روحها، أو انها (وجته لا تعلم له وارثًا عبده عادم إلى الزوح النصف، وإلى لم أو الرابع والان نفى وارث أخر نب بالشهادة، فصار كا نادت بعثم الله على .

۱۹۱۳ و آمرازهٔ شهدو الداروجها، أو آنها زرحته، والم يزيدو: على هذا ، أجده والعالم يزيدو: على هذا ، أجده والعلى أرفعي المحاولة أن قبل التلوأم لا يدفع إليه أكثر التصبيع، والآم سنحفاق أكثر التصبيع، معانى بعدم الوالد، وأنه لم ينبت عالى من والعدم النابات باستصحاب الحال لا يكتمى ، وأم إذا بلوك ولم يقهم وارث أخر، قال محمد في دعوى الاحمل المأت للدنسي يدمع إليه أكثر الدماريين، إذ كان روجة بدفع إلى التصف، وإذ كانت روجه بدفع إليها الرسم.

وقال أبو يه سف البدفع رايسمه أقل التصييرين، إن كان روجًا الرابع، وإن كانت وجامةً اللّمين، ولم يذكر قول أبي حنيقة في البسوط ما فطحاوي في المحتصوم م ذكر قول أبي جنيفه مع أبي يرسف، واخصاف ذكر فوله مع محسد ١٥٠٣٣ - وإذا أدعر داراً في بدي بساد أنها لله ورقها حل أبوه، وجاء شاهره خهدوا أب كانب لأبيه إلى أدامات، وتركها ميالًا له، لا نعلم له وارثًا غيره. عالقاصي يفين هددالشهادة ويقصر بالدار لمماعي ووهذ ظاهرر

وكذنك إذا شهدوا ألها كانت لأبيه يرم المولت، فالقاضي يقبل هذه الشهادة، ويفصل بالدار لمعدعيء والدنو يشهدوا أبعتر كهاميا اثائه ولأعال تمريشها والملك حبوبيحة، فقد شهدوا بقاب ولالة والأن ما كان فلإنسيان عند الموت بصير ميواناً تورينه لا محالة

وكذلك إذا شهده النبيا كانت في مدانية إلى أن مات، أو شهدو النبا كانت و امعا أسميه وطويت ومثلقا في القبل هاره التبهادة ، مقضى بالطو للمدمى ؛ لأن الشهادة بإثبار يه ما الدات أنهادة بالمك له يوم الوات؛ لأنَّ البد المحي لة تنقلت بد ملك عند الموت (الأن الطَّاهِ مِن حَالَ مِن حَسْدَ وَالْمُوتُ أَنْ يَسُويُ فَسَنَانِهِ. وَيُشَرُّ مِن كَانُ عِنْدُومِنَ أنوذ نُو أو الغصوب""، قوذا فم يبن فالقامر أن ما في بده ملكه ، فجعما الباعبد الوب يد ملك ا م هفا الوجور

وروى احسن بوزرياه وعلى بزيو الطبري فبباحث محمد برا الحمورة أنهالا تغمل الشبهبادة في هدة والصورة؛ لأتهم ضهدوا بهد عبرف القاضي زوافهاء وبم بشهدوا بالملك للمورك، ونكن ما ذكر في ظاهر الروابة أصح؛ لما ذكر باأن الأمدي اللحهولة عند نلوات تقلب بداملتان الكانت مده شهندة باللتاء من حيت الثمني .

ولو شهدوا أنها كانت لأبيه و وتمريحروه المواث إلى المدعى، فالقاضي لايقيل هذه الشهدو في قول أبي حيفة، وهو قول أبي يوسف أولاء ثورجم أبو يوسف عن هذا القول، وقال: لقبل هذه السهادة، ويقصى بالدار للمدعى.

وجه فه أن أبي يو مف أحوا إن كوان هذا الندار ملكًا للميت يوم النموت إن لم تشب بيهن الشهادة تشب عقيضر الشهادة أب كانب لأبيه ؛ لأن ما كان للإسبان بيفر الم إلى أن يوجد ما يربله ، فيسفى إلى يوم طوت ، فنصر هذا وما لو شهدوا كومه له يوم المرتاموه

١١) هكدا في طاوف ، وكانوس الأصل وم اللمهسات

والزليل عليه أن الأسان كان حياء والإعراف النمسه وارجاء المناعر بشهود شهيفارا أنها كالبت للمناهيء بالقاصي بقبل فلوالشيهاده والأب الشهادة بأنها كانتها المبدعي شهادة بأبها للمدعى في الحال ، والنازل عليه ما لو شهدو، على إفرال ذي البنا أنها كانت للميت، فإنه بقيل هذه الشهادة، وأحدر هذا بمولة إقراره أنها كانت للمست بوم أنوت بالطريق اللتي فالأ

والعالما الصمرأن من أدعى عبنًا في بدالسبان أبه لم، أشتراه من فلاب أفعانت، وأحام مشهوده لا بلأ للديهود أن يذكر وفقي شهدتهم مساء البلام، طو شهدو أنه كاب البائع، فإنه يقضى للمشيرين وإينائه بشهدوا مكونه مكأ للنانع يرم البيع، ماكان العربير إلا ما

وحيه قوال أبي حبيقة وميحسد: إن كون عدد الدار ملكًا للمبت برم موت المت باستصحاب الحائل ولا بالبيتاء عزانهم لمع بشهدو أتها كانت لأسه يرم لموات وإنحا سهدوه أب كانت لأبيه لا غير ، إلا أن ما ليك تلاب، فإنه يمغي لي بوم الموك ما لم يوجد دنيل الزوال باستصحاب اطاره الابدليل بوجب فيامه .

غلنا: والذبت باستصافاب الخال بصلح لإبقاء ها هر بالت ، ولا يصلح لإقبات م حراعيم غالب على ما عرف و دخيرنا الكون النائب و واللوث باستعاد . . . فالله الا والبينة لإيفاء والكان لربيًّا، وهو اللك للمبين ، وإنه لا شرن للوارات ويؤرث مثك حديد ، ط يمني من كان للموت و حتري دوالميت، وي دعليه، وسويعتبر في من مالكية الدورة؛ لأن اعتباره في حق مالكية الوارث اعتبار لإثبات ما ليريكس ارباء وإند والمد للحال ، بأحدُ الاعتبارين (وحب لفضاء بله الله ، فياعتبار الأحر م يحب، فلا يحب بالمث والاحتوال

وليس فتحانو شبهدو أنهاكانك لابيه يومالموت الأناكوناهد الداريوم ليت فلمنت ثابت بالمنة وأبون المهواواة والدلال عباء وما ثب بالبيبة بصلح لإشات مالير بكل ذائفًا، أمنا في مستألتنا هذه فكون هذه الغاز للمبيت يوم الوث غير ديث بالبينة، والتقريب ما مر¹¹⁷ و يتحداف ما ردا شهدوا أنه كان في يقه يوم المرضاء الأن الشهادة بالمهد بمميت يوم المرت شهادة بالملك له على ما يكان وإذا كانت شهادة بالملك ثما وكوا، عذا الشيء منكا اللميث يوم المرت ، ثبت ينصل السمه ، وقيس كما الراضي الملك لتصامه ، وشهدوا أنها كانت للمدعى، مرانه يقتفى بحال المدعى، وإن ثبت كومها ملكا للمدعى لمحال باستصحاب الحال ، لا بالبيئة ، لأن هاك لا تعالى الكون الثالث للحال باستصحاب الخال الإثبات ما نبر على بابقًا ، بل تعتبره لهذا ما كان تابقًا له من الملك والمالكية جميها المحاف الحاف الحرافية .

ونهو كسيالة الشراء الآل ملك المسنوى مضاف إلى الشراء التربت بالبيدة لا إلى يقاء ملك البائع في طبع النابت له وف الشراء البائم الخال، وإن كان لا لا لأشات ملك المشراء الشراء الأن الشراء الحوصار جودًا، وأنه لا يوح الشراء المن يشاء ملك الدائم بيان يوم الشراء وإن يوجد مكماً بيقاء ملك الدائم إلى يوم الشراء، وإن يوجد المائمة من حيار، وأنه مسبب الملك و فإنه موضوع المدك، ألا ترى أنه لا يتحقق من غير إيحاب الملك، ويكون المائم المناب الملك، في المناب المينة الإلى يقاء منك السائم المقاب بالملك، في المناب المائم المناب المائم المناب المناب المناب المناب وقب الموت المناب المناب

وأمد مدائلة الإفراد قداد الملك الثالث للوارث حناك مضاف إلى إفراد ذي البد الثالث بالبينة الالي عند ملك أبيه يوم النوت التابث باستصحاب الخال، وإلى كان لالاد للمبيات من الأمريز اجموعاً الكسائي الشائد الما إلا أن الإفراز الخرهم، وجوداً الوقمة بصنح سب الملك من وجه لأنه تمثيك من وجه من حهة المقران كان إخساد من وجه الموابقة بالبينة الوالينة يصلح البيات ما تم يكن ناطأ الفائد على الوارث مضاف إلى كون هذه العار ملكاً الماب يوم الوت ثاب المستصحاب الموارث المناه الله المراب الماء ملكاً الماب يوم الوت ثابت بالبينة بالمستصحاب الحال، وأنه لا يصمح لإنبات مالم يكل نايئًا. فهذا مو التعرف بن مغا وبين لإقرار.

ولُوا شَهِدا أَلَها لأَبِهِ، لا تَقْبِل الشَّهادة، ذكر محمد السَّالَة في كتاب أنَّا هواي من غير ذكر حلاف، وقد اختلف الشايع فيه. مسه من قال. النسانة على: لحلاف على قول أتور منيمه ومحمل لاتفوز هذه الشهادات وعلى قول أبي بوسفانا تعيزا الأنهم شهدوا بالملك للمستين، و القامت لواترات على ما كان تربيًّا فلمو وأت .

والحاصل إبري أبابيا سف اهتار حانب اللك واولا استحداده بي جانب اللفت وهما اعتبرا حالم المانكية، فقالا: ألبتأ" لمالكية للمنت في الحال، ولا مالكية للميت في الفاق وفكالت هالمشهرة

ومنهم من قال: لا تقبل هذه الشهادة بلا خيلاف، ووليه ذهب الشيخ الإمام أم بكر مجمد بن الفصل، وكان يقول: بأن محمدًا ذكر كلا الفسلين في الكتاب، ثم خصلً رجوع أمور يوسف في مسافة الكرد للميت، ولو كنان خلاف فينهما واحداً "لذكر وجباعه فيهمها وفعلي هذا أبر يوسف الحناج إثي الفرق بين فذه المتألة وبين ثلك المنابة

ووجه الدرق له أن يقال: بأن الاستحالة في هذه المسألة إدالم تنحفل في جانب المُلك: لأنَّ المُلك أنه بتحدد للوارث، مل قام مفام المبت كأنه وكبه تحققت الاستحالة في ونبات الفالكية للميت، فاهترس الأستحالة في إثبات المالكية مديث للحال وهم قسول الشهادة، وأعتبر إتبات نلك للم ثة لمحال، وأنه غير مستحيل للحال روحات القبول -ولا يحدر القبول بالشلاء بحلاف ما لو شهدا أنه كان لأمده لأمها عبر مستحينة باعتمار إثبات لكلك وسلاكية حمره 10 لأتهم أنسوا كالا الأمراس في حالة الحياف في جب الفيول. وإذا وحب القبول بفي طبك إلى يوم الموت باستصحاب الحالم، ضريبت مالكية افوارات حكمل

ب هذا الاختلاف ليسا إذا تم يحرق المبراث، فأما إذا جرَّاء ، وذاتوا: فذا لأب المات والبركها من أنَّا له م نقبل هذه الشهادة بلا خلاف و دكر محتمد منها اهذا في مسأله

⁽٥) وفي الأصل أنشا

¹⁵¹ وفي الأصل وأحذا

الحديد الأصور وعلى ما يأتي بيانه بعد هذا من شاه الله تعاني-.

١٩٠٣٤ - وفي افتتاري التسفي : إدا شهيد الشهيرة بالوراث، ومالوا: ابن ه حدود ملك فيلاني بود، وحوروي، ودردست وي تا روز سركي يواد، وسيرات ساند غرزمغان خويش را فازن وفلان راء أنه نيس بنامه ولابد من أن يقول: ميرات مابداين محدودون أويمونين مبواف ماندش حتى يتوحكم المرات في المحدود المدعي.

قبال الشبيع الإصام فحرائديين عبمر النسيعين وكتبت الفندي فيرجر اللهادف وبالغناء في شوائط الجوا دير أني تركب الهاء عند قولي ا وتركه ميراتًا، وكنيت وترك مبراث قفال لي السيد الإمام. الحويه الهام و حمل، ويوكه ميوانًا حتى أنني بالصاحف ويضحي أنا بُقَالَ: إذا شهدوا أنه كان ملكه بوم موته : أو ديها وبا أنه كان في يده برم مات أنَّ لا محماج فيه إلى حرَّ المبرأتُ، وإنَّا يحتاج إليه إذا شبهدو الله كان ملك يوم مولم، أو شجلوا أبه قاذ ملك، ولم يتعرضوا فيه مِالوت، بدفيل السائل التي تذمم دكرها.

١٥٠٣٥ - قال. وإذا تُسهد شاعدان أن فلاذًا مات. ويُركُ عِلْهِ الدارِ مِيرانُ الدُّونِ أبيه هذا لا يعلمون أنه وارثًا غيره، وليربعر كاعلانًا الميت، لا نشل شهادتهما، وإغالير نقسل شهادتهم لا خلوا في جر فيراث: لأنهم حروا اليراث إليه على وجهه حييت قالوًا ؛ وأرائها من ألا له ، ولا خلق في الشهادة بالنب والموت في حيث إنهم شهدوة بالشهرة والنسامرة لالدالشهادة بالنعب والموث بالشهره جائرت ولكن لوتقيل شهاديهم لخلل في نمهادتهما بالملك؛ لأبهم شهاروا باللك للمبت بالشهرة والتسامع، وإنا لا يكون محاد كمَّا فلسب لا يصير مير أنَّا لورك ، وإذا لم يعاركوا البت لم يعاينوا سبب. المُلك منه في الخار و ولا كنوال الخار في بده يشتمنه ف أنبيسنا تصنير ف الثلاك. و عالم أن شهادتها ما الطلامة أهجت الحكم التمهرة والمستمع ووالمسهادة في الأملاك بالشهرة والنسامع لامحور

هذه إذا كانواسب اللاحي معواوفًا من الجيباء وإنَّ ليم يكوه نسبه معروفًا من اللَّبِّ و قشهدا أنه فلاد اللي فلان البيت ، وأن فلانًا البيت ترك مفي الدار ميم إنَّا له ، والبورد، كما الميت، أبويدكر عذا القصل مهناه ودخر في الشفي أأجيز شهادتهما في السبب وأنطلها في المراض

٣٦٠ ١٥ - ولو شهدواعلي داو فريدي رجل أنها تقلان جلاً هذا لرجا المذعل وخطته واقد أدركوا الجلأء واللدعي يدعن أنهاكات لأبيه والعلم بأن ههد مصلين: أسلاهما الذاشيها واأتها كانت لجد للذهراء وأنه على وحهين الأول الإرجاء أوا الموالث وأورشهدو ألها كالت أفيا فذا لمدعور فلاق مائدة لجند وتركها سراة لأساهدا الثدعين مرت الأسرون كهامير أثا ثهذا المدعى وفي هذا الوجم تصارحة الشهادة و ويقضى وللنام للملاعين

المرجم الذارين إما ليرمجون الأراب والأن شرهفوا أتها كاتباه للجد المدعى ووالم يزبدوا على هذاء وفي هذا الوحية إن تهايعات نقيده موات الحيد على صوت الأب، لا يقشي بالدار للمدعى بالإجساع، وإن علم فكذلك لجواب هند أبي حيمه ومحمده وأبي بوسف أولاء نم رجع أبو بوسف، وقال: بقضي بالدر للمدحى، والاعتلاف في هذا نظي الاحتلاف فيما وداشهدوا أبها كانت لأبيه .

ولو شهدوا على رقبرار ذي البدأن هذه الناز كانت حد المذعى، وثم يجروا الجراث، قان الفاضي يقضى بالدار للمدمى إذا ليوبكن له والرث أخر ، كما لو شهدوا على إقرار ذي لبد أنها كالت لأسه، وتعمل مشابخة فالوافي مسألة الجدا لا تقبل الشهادة بلا حلاف

١٩٠٢٧ - المصل التنفيز إذا تسهدوه أن هذه الدنر لجناً هذا المدعى، والمربقولون كالبت لجدامه فإن جروا لميراث نفس الشهاده، ويقضي بالنار تلمدعي؛ لأن تفسير الجر أن يقولون هذه الدار لجده مات الجده وتركها مبراة الأبيف شهمات أبوه وتركها ميراثا لهذا الدعري، ومنى قالوا: سات الجدونوكها ميرانًا لأبيه، فقد شهدوا بالسَّت لأبيه حال حبانه وصارمن حبث المعلى كأنه قال: كالت لأمه وجرأوا المواث

غاُما إذا لم يجو واالميراث، فعلى قوره أبي حنيفة ومحمد: لا تقدر: لأمهوالو شهدوه أنها كانت خلاً المدعوره وفيم يجروا الميرات، لا تقبل الشهادة عند أبي حشفة ومحمده فههنا أولى، وأما على فول أبي بوسف الأخر، فقد: فتلف للشابخ فيه، بعضهم قالون تغيل فذه الشهادة؛ لأن معنى قول الشاهدة إسها جده عرفا وخادة أنها كانت لجده، ولو شهدو، أنها كانت لجده، أليس أن يقضي بها للمدعى عنده، كذ هنا. وسهم من قال الانتسال الشهادة، والايفضى بالدار السدي عدد، والفرى الأين بوسف بيدا إذا شهدا ألها كانت لحد الدعن، ويبندا إذا شهدا ألد اقد المدعى أبهم إذا شهدوا ألها كانت خدا تدعى، دعد أثبوا المالك جده حال حياته، وهو من أهل المدعى م حداته ويبنيك الخلك للجد في حياه بهذه الملهادة، وها ثبت للحد ويقل إلى المارى ما الوينيك الزوال من الجد فيل هوته إلى خيره، أما في هذه المسألة أنسوا الملك للجد بعد الوت فالان موالهم له عدارة عن الحيال، وهو مست في الحيال، والنبك بيس من أهل الملك، والمرينيك الملك للرجد، فكف بنظ إلى وقدى الا

وين شهدوا أن الدار كتاب لحداً هذا المدعى، مات الحداوقد نوف أب هذا المدعى، واركاً لا وارت له غيره، ولم يزيدوا على هذاه يعلى لم يشهدوا أن أب هذا لمدعى مات وتركها مبراث، فالمسألة على الخلاص الدى ذكريا، لأنهم شهدو علك الجدوالانتقال إلى أبيه، فكالهم شهدوا أب كالت لأبوه، وهناك المسألة على الحلاف.

وقال أو يوسف. إذا شهدوا أنها كانت لأبها، كانتتهم البينة على عندا الورتة، ثم لغلات العنداد؛ لأبهم ما لم يشهدوا على عبدا الورثة لا يصير نصيب للدعى معلوف. والقضاء بملحهول لا يجوز، وكذلك إذا شهدوا أنها كانت لحداً للدعى، كلفتهم البسة على عبدالوردة، بم معدت القصاء معصة فاده المناعى، وهذا لأن الشهدة على أنها كانت لأب ، أو على أنها كانت جده سهدة معترة عبد أبي يوسف، وبها شت كول الدار عمر كي للأنه والجد عند الموت، وما كان تسورك عند الموت بصير ميراً الورثة بالإ الما لا أنا لا تعلم كم رصيب هذا الماعي من أبراث، فدر طورت عند الووثة بعالم القيار عصيب مؤدة وعدام المقاد العلام .

10 • 10 • 10 • فلك في أكادام ، الأفلاية (١ • رامي يادي رجل أذام أحد البهية أن أبي استراها منه بألك ورهم وقد مات أبي واسالع بحدد ذلك، فإلى لا أكلمه البيئة أن أباه مات وتركها مير أناله وركن أسأله البيئة أنهم لا يعلمون له وابرتًا عيره فإلى أقامها أمر نه بدفع المار إليه وإقافة إقامة قيلة فل أنه مات وتركها مير تأله الألا لما أقام البيئة على الشراء منه ، ومعلوم أن كل بائع مفر بالملك للمشترى ، حسار كام أهام البيئة على الرادة في المعالمة على وقد دكره أن حساحب المدارة أقام المنتة على إقرار في

الله بدليك لوواده كهي ذلك حجة فالفضاء ، و لا يحدَّج إلى حرَّ بيرات، كذا ههد، وإنما الساكة المهنة على الهم لا يعلمون له وارثًا فهره، لدفع مزية النموم عن بعسه، وإلا هذا القد كاف دوحة الفضاء له.

وإنه قالت الدار في بدالي البيانع، سألته البيئة أنّ أماه مات وترك هذه الدار ميرالًا أنه الأيا الدالى على دن البيد هيت نفس الدك السورات، والأستدال إلى نصب بسبب الإرث لا إقرار في البيد بالملك للسورات، وهذا لان دعلوى الآفرار على دي بيند في المسألة الأولى هي ما من صوى البيع عليه، والمدين هها لا يدالي البيع على أن البدء فكان هذا في من في البد دهوى نفس المدك للسورات، فيلا مكون حرا المرات، وفي الكتاب بقول على وجد العليل للسائة الأولى في البائع عراة الرئيس.

۱۹۹۱ میں افغال میں الاعمال کے دار میں بھی رجل مجاملاں کے صبحہ بالبیدہ واُفاد بنہ آف ہدہ الدار کافٹ کیا وعات دونر کھا میرا آبا ہو آب وہ رہ موہ الذی فی دوہ تصفال اللہ مات آبودہ وقرک عصیم میراڈ لدہ فائف صی پقبل ہذہ البیقہ ویقضی بالدار بین نشاعی ویون حدد نصفان

وإن لم يضيل الصاحبي بينية ابن الأح حسي أضاع العبائيلة الراحياء وهو أب مذا الماسي مات قس موت الحداء ووارت الحداء ما السندس الم مدت الحداء وصال حسوم الدم مهرانًا لي، فهذا السائلة على وجهين: الأولى: أنه لا يكوف في يداين الأح شيء من تركة أبيد، وفي هذا الوحة بية ابن الأخ أرالي؛ لأن العمل بالسنين حصيعًا متعله والأن ابن لاغ ببيسة ينبث مارت الحد سابق على موت أبية، والعبائسية بنسب موت الحد

لاحفايه ولايتصبر أنابكول مرت الجد سايقا على مرت أب المدعى ولاحقابه وملايد من العمل بالراجع مهماء فقول: بهذابن الأحرة حجولو جهين: أحدهما. ماأشار ولم في الكشاب، فيقيال: لأن بن الأخ هو المدعى، ومعنى فقا الكلام أن ابن الأخ يشبت الملك التوسيم في تصحب الدار مستنه على العلواء والعلم لاينيت بيمسيه ضبيعًا على أمن الأخر ببيشه، ويقا ينفي بيمته ما أبيك مو لتعليه من تصف الدار، والبينات لمرعت للإثبات لا

التالى: بهذه العمَّ منبئة أيصًا، إلا أنا مِنهُ من الآج أنشر إثباتًا؛ لانها تسبب الملك لأبيه في نصف الدار أولاء فم يثبت الملك له في نصف الدار من جهة الأب، وبيبة ناف النبب اللك معمَّ، أما لا يتبت طلك لأبيه وهو الجُدة لأن اللك بابت للجد بالفائيسان. والبيات غرعت للإثبات، فعاكان أكنو إنيانًا كان أولى الأنبال

قايل قبور: إن كان بيهنة ابر الأحر وجحالًا من هذا الوجع، فليبَّنة العدوج حال من وجبه أخرج فإن للعم مع البيئة البيد، والبيد عايقع به الرجيجان إدا كان الدعوى في تلقير الفائلة من جهة الفالث ، كما في دعوى الشواء من فالث ، فإن الرجلين إدا ادعيا شراء عين من أناث، وأفام البينة، والعين في بدأحدهما، فيه بقضي بالعين لصاحب الينا.

والخواب عن هذا أن يُقال: بأن الملك فرق البيد. أو الري أن الشهو ورز شهدوا أن هذه الدار كانت لهذا اقدعي، نقبل الشهادة، ويقضى بالدار للمدعى، ولو تسهدوا أن هذه الدار كانت مي بم الدعيء كانت السيلة على الاختلاف، فإذا كان الملك فو في البدء كان الشرحيح ماليك أولى من الترجيح ماليف وخلاف ما إذا الدعيا الشراء من تبلث و لأن هناك استوى للدعينة في إتبات المك، ولأحدهما بد، وكان هو أوس، كماهي دعوي النتاجي أماههنا بحلافه

١٥٠٤٠ أبوحه الشاس: إذا كنان في بداين الأح شيء من صيرات أبيه، وباغي المسألة بحالها ، وهي هذا الوجه ميرات اجد كلها للعبر، وميراث الأخ كلها لابن الأخ، ومجمل كأسما ماثا معًا، وهذا لأن البيتين. ستويا في الإتبات من كل وحد؛ لأن بينة الن الأم أنبت موت الجد سابقًا على موت أبيه، وأنبت لأبيه ميراثًا من الجد، وهو نصف الدار التي في بد العمرُ، فم أنَّت ذلك لنصب من جهة أبيد، وبنة العم أبيت موت الأح

سابقًا على موت الجداء وتُثبت لنجد ميراثًا من أخيه ، وهو سُدس ما في يد ابن الأش، تم أنبت ذلك لنفسه من الجد، فهر معنى فولنا: البيتنان استوما في الإنبات مركل وجد، والمدعيان استويا في البد أيضًا، ولاتوجيح لإحدى البيتين عني الأخرى، ولا لأحد المدعيين على صاحمه ، قالا يعمل ببينة كل واحد منهما، فيغرجت البينتان من البين، ومرث كل واحد منهما قد فهراء والتاريخ بينهما ليس بجعلام، فيجعل كالهما مانا معًا، كما في الفرقي والهدمي والخرفي، ولو مانا معًا لا يرت أحدهما من صاحبه، ويحمل مال كل واحد منهما لورثه، كذا ههذه بحلاف ما إذا لم يكن في يد ابن الأخ شيء من تركة أبيه؛ لأن هناك ترجعت بيئة ابن الأخ بكثرة الإنبات، أما مهنا بخلاف

١٥٠٤١ - قال في الأصل البضّاء بو أقام رسل البينة على ميرات رجل أنه مات منه خمسين، وإنه ابنه ووارته، لا وارث له عبره، وقضي القاضي بدلك، تم أقامت العرأة الجيئة أنه نؤوجها سنة إحدى وخيسين، ومات بعد ذلك، ذي أنه نغيا إبينة المرأة، وتشارك الابن في المراث، ويقضى لها باللهاء عكدا ذكاء ويجب أن لانضل بنة إلم أناه لأن العمل بالبيئين جميعًا متعفرة لأن الإبرز أثبت موت أبيه سنة خمصين، وقضوا الفاضر بذلك، وإذا صار موته مفصيًا به سنة خمست. لا ينصور أن بكون مفضيًا به برر سنة إحمدي وخمستين ٩ لأن الموت عا لا يتكروه وكل واحد منهما في اللإنبات مش صاحبها؛ لأنَّا كل واحدُمن البيئين ألت موت مورثه، وسبب وراثته من البت، وهو أنسب والنكاحء فكان يجب أذ يترجج الأوثى بانصال القضاء بهاء للاتعذر العمل يهما قياساً على ما إذا أفامت امراء البيئة أنه يزوحها يوم النحر بحكة، وفضى الفاضي بذلك، مَّم أَمَّاءَت الدولَة أخرى بِنهُ أَنه تزوجها بوم النحر مخراصال، قال: لا تقبي البية الثالبة ، وتترجع الأوتي وتصال القصاء بهاء لأناكل واحدة منهما بي الإثبات مثل صاحبها ، والعمؤرين ما متعدرا لأنا الشخص اواحدني يوم واحد لا يكون تكة وخراسان، فترححت الأوثى بانصال للقضاء بباء فكذا مكذار

والمذيل منا لوكنان مكان الموت فيتورلو أقيام الاس البنينة أن فيلاقًا فينل أباه مينة محسمين، وأنه ابن وارثه، وقضي العاضي بذلك، تم جاءت لمواة وأقباعت البيئة أنه تزوجها سنة إحدى وخمسين، تم فتله فلان بعد دلك، فإنه لا تقبل سبنة المرأة، وتترجع الأولى بالصال القضاء بهاء لأن كل واحد منهما في الإثنات مثل الأحرى، والعمل بهما منعلّر ، فترجعت الأولى باتسال القضاء بها إلا أن الجواب عنه ، وهو الفرق من مسالة الموت والفرق من مسالة الموت والفرق من مسالة الموت والفرق من مسالة الموت وين مسالة القتل ، لأن البيئة الأولى ؛ لأن الفاض فضى مانفضاه عن مسالة القتل ، لأن الفاض فضى مانفضاه عن مسالة القتل ، ولايد للفضى بعسمان الفتل من الفصاء مانفضاء بنظف المهم كمه بالموقعة منافضاء بالموت ويؤه صار المعتل مقضيًا به فرورة الفضاء بضمان الفتل صار الناريخ معه مقضيًا به لا لأن الفتل لابد ، أن يكون عن الزمان كمه في الشراء ، وإدا صار النائل مقضيًا به في سنة خمسون ، لا يمصور تليا في سنة خمسون ، لا يمصور تليا في سنة إحدى خمسون ، لا يمصور ثليا في منة إحدى خمسون ، لا يمسون أنايا في منة إحدى خمسون ، لا يمسون النائل مقضيًا به في سنة المقال.

وكفائك كون المتزوج عكة في مسألة مكة وخراسات، صار مقصبًا به مع البكاح، س نالم يكن كونه بمكة سببًا للاستحقاق، بل سبب الاستحقاق هو النكاح؛ لأنه لا يمكن القصاء بالنكام بدون الكان، فإنه لابد للكاح من كون الناكم في مكان، وردا لم يكن للنكاح بمأمن للكانء صمر للكان للذي ذكره الشبهبود أولى بالغاضاه مي غيرها مل الأمكنة، وإدا صار كوله بمكة مقضيًا به يوم النجر مع النكاح لم يتصور أن يصبر كوله مخر إسان مع فيدًا به في ذلك الله م موة أخرى، فترجعت الأولى بالقيماء، فأما في مسألة الموت وفالموت لم يصبر مقضيا بدولا ضرورة القصاد بالتسب وولا ضرورة القضاء بالبراث أما فبرورة القضاه بالتبيب فإن يتعبور القضاء بالنبب من غير موت أصلاء كما لو أدَّم المبنة أنه لبن في حال حيدة أبيه، وأما ضرورة الفضاء بالمبراث؛ لأن استحقاق المرات مضاف إلى النسب خناصة لا إلى الموت والنسب؛ لأن النسب يكمي لإخدفة استحقاق المراث إليه، فإن النسب إذا تأجر عن الموت، بأن كان الموت ظاهراً، والنميه فيو ظاهره وإغايتيت النسب بشهادة الشهود بعد الموتي كنان الاستحقاق مضافًا إلى السبب حتى لو رجع الشهود صمنوا، وإذا كان السب كافيًا لاستحقاق اللوائث، لم يصر الموت مقضيًا به ضرورة القضاء بالميواث، وإذا لم يصر الموت مفضيًا به ضرورة القضاه بالبرات، ولا ضرورة القضاه بالنسب، تم يعمر التنزيخ مفضيًا به أيضًا ٢ لأن التاريخ صفته ، وإذا لم يصر التاريخ مقصية به بالبيئة الأولى، حمان وجود التاريخ وعندمه بمبرلة، فكان الابن أقيام البيئة على الموت والنسب من غيير تاريح، وقبضي القياصي له يقلك ، فم أقيامت المرأة البيئة على النكاح والموت ، وقو كيان كندلك قصي

بالأمرين جميماء لأبه لانتافي بيتهماء فكذلك هدار

فإن قبل. كبا بضاف استحقاق الميراث إلى النسب وحده إدا تأخر، فكذا يضاف إلى النسب وحده إدا تأخر، فكذا يضاف إلى الموت إذا تأخر، فيان النسب إذا كان ثايفًا ، لم لمبت الموت بالبيئة بعدد ذلك ؛ الأن الاستحقاق يضاف إلى الموت حنى لو رجع الشهود صبنوا، وإذا كان كل واحد، ومنهما عا يصاف الاستحقاق إليه إذا الغرد، فحالة الاجتماع بكون الاستحقاق مضافًا إليهما لا إلى النسب وحد، وإذا أضيف إليهما صار الموت مقضيًا به مع التاريخ، فيجب لن لا تقبل بينة المرأة وبعد ذلك.

والحواب عندأن يقال: بل" الموت بصلح لإضافة استحقاق اليوات إليه إذا تأحر عن النسب إلا أن عند الاجتماع النسب أولي بإصافة الاستحقاق إليه من الموت؛ لأن النسب في الأصل مشروع لا استحقاق استحقاق شرف ونفقة، وكثير من الأمور، ولا يخلو إنبات النسب عن استحفاق شيء من الحقوق التي ذكرناء فأما الموت غير مشروع اللاستحفاق لامحالة، بإر مشروع لإبطال الحياة حتى بتحقق من عبر إبجاب حق أصلا الأحده فتكون الإضافة إلى النسب أولى إذا لبنا معاه وقد يجوز أن يضاف الحكم إلى الشيء حالة الانفراد، ثم مع غيره لا يضاف إليه، بل بضاف إلى ذلك الغير، كالحفر يصلح سمنًا لإضافة النلق إليه في حق إيجاب الضمان حالة الانفراد، فإذا وجد مع الدفع كبال الدفع أولي بإضبافية التلف إليبه و فكفلك في مبسيأتنا إذا اجتسم الموت والنسب، يُصاف الاستحقاق إلى النسب، وإن كان يضاف إلى الموت إذا انفره وتأخر عن النسب، وإذا أضيف استحقاق اليواث إلى النسب، لم يصر الموت مقضياً به، لا في حق إضافة استحقاق المراث ، ولا في حق إمكان القضاء بالنسب؛ لأن الإنكار بنيت بدون الوت أصلاء وإليه أشار محمد في الكتاب، فإنه قال في مسألة الوت: لأني لم أرجب بمونه، يعني ليم أقض بمونه، قبالوا: وقبال: في مسالة مكة وخيرالسيان؛ لأني جعلته في ذلك اليوم بمكة، أي قصيت بكونه بمكة ضروره إمكان القضاء بالمكاح، فهذا فرق محمد .

وكفِّفَكُ لَوْ آقَامَتُ امْرَأَةُ أَحْرَى البِّينَةُ بِعَدْمَا قَصْبِتْ بُونَهُ فِي تَوْرِيتُ امْرَأَتُهُ أَنَّه

ذ١) وقى الأصل بلي.

نورجها معد دلك الوقت و فيه نصل بنتياد الأفكر بالهافوت لم يصر معسية مدالا في حلى بضامة المستهدد الأفل حلى بضامة الأفكر بالتهافوت الم يصر معسية مدالا في عكن بضور القديد و الأو الشف بالتكام الكون خوا المتعالم المستهدد و الأوال الشف بالتكام الأفهال التباريع مقطب مدافكات بالأمرين الابتهاف المتعلل والمتعالم والمتعالم المتعالم المت

بعدلات مسألة مكة وحرامات الانهما استويا في الإنساء، ويبر الأمرين نبائية، قام وحدد الله بي بالعمدة الان هذا يشكن ما بو أقامت الرأة أخرى بنة أنه تزوجها بعد ذلك الوقت، فيه مات، فويه تمين بينة الرأة البائية، ويعرأ ناد قاد مسويا في الإنساس، ويشخل تسمأله انقش المسف، فإنه لا تثبل بند طرأت، فإن قاد في بنتها ريادة إلياسة والإن الدية متى يوجعت بمديد الريادة تعلن الأولى.

وزار الصلى بها الشهده على قائل إلى الأسرين منادى كما على مسأنداله م والأساس قليمان محتلفان، و ههما القصاء للامن لا يطل علما أن الصناسح من الطريقة ما الندر إليه محمد .

الدولة المراجع السيشفى الرؤة عليها السهيد على رحل أنه قتل أساهدا على وحل أنه قتل أساهدا عام الدولة والرئة أنه عيد المراجع الأول سنة حسل و عمالك و ما أنه الدولة المراجع الأول سنة حسل و عمالك و ما أنه الما والدولة المراجع الأول المحروسة الساوات إنه الرئة المكون والراجع الأول المحروسة الساوات لا يستعيم التا المكون والراجع والراجة الأول الألم أوا حسنة المستحسر على هذا الدائمة سنداً والحداء عليها إلى الميام المحلة التي أنها عليها والمحداء وأنه الأول المحداء المحروبة المراجعة المستحسر على هذا الدائمة والمحداء المحداء المحداء المحدوبين على المحدوبة المحدوبين على المحدوبية المراجعة المستحسل على المحدوبية المحدوبي

١٤٠٤٣ - وأو أنسامت المراة السينة عني النكام، ولم تأت بولد، فالبينة بينة الأبزره والمبراث للابن دون المرأق ويعنل الفيتل إقا أستحسن في السبب حاصه ورمو فول أبي يوسب ومحمد.

\$\$ • \$ ٩ - ولو شهدو فإن أباه مات بي هذه الدار . لا تقبل اشهادة .

١٥٠١٥ - والأصر في جنس هذه المستل أبالتسهرد إدا تسهدرا على فعل من المورَّث في العن عند مونه و فهدا على وجهين الزما إن شهدوا بفيعل هو دليل البياب أو بمعارهو تيس بذبور البدء فالذي هو دليل البدعي التقليات فعل لا يتصور ثبونه بدوت اللمتل قباللبس وأخيمن أو فيعل يحصيل عادة للمقارر قبالركبوب فرزالدو بدروفي غيير التقليات دليس البد فعل بو حد من الملاك في الحالب، كالسكسي في الدور ، فهذا النوخ من الفيعل إذا قامت البينة على وجيوده من المراب في العين عبد ميولة بقيمين بالفرعي اللماد عن ؛ لأنَّا هذه الأقتمال لا كانت دليل البند، صنارت السهادة عليها عند الوت. والشهادة على البد سواف والذي لبس فالبر البدافي التقليات فعا يتأتى بدود النهاب والا يحصل في العالب تلتقال. كالجلوس على السياط، وفي غير التقديات الذي نسر بدليل أبيد فعار يوجد في غير الملاك في الغالب كالجلوس والنوم في الدار . فهذا النوع من نفعة إذا فانت السُّهادة على وجوده من الورَّث في المن عند موثه الإيقامي بالمين للسلامي؛ تسدم دليل اللك، وعدم دليل البدائش في دلالة اللك، (ذَا ثبت هذا جنا إلى مسائل مقول؛ إذا ضهد الشهود أن أباه منات، وهو لا ابس هذا القميص أولا فيس هذا الحاض تعلى عدَّه الشَّهاده؛ لأنهما فعلان لا يتهيأ الوتهم إلا بالنفق وهو دنيل اليف

١٩٠٤٦ - وكفلك لو شهدوز أنه مات وهو حاصل تهفه النواس، نشخ الشهيدة و لأن الحبط لاينهما بدون النقل أطلق محمد هذا الجواب في الحائم، وحكى عن فغاصي أبي الهيت على تغضاة النلاقة أنهم كانوا يعسكون الجداب في ذلك، وبقرلون. إن سهدوا أذا الحَامُ كَانَا فِي حَمْسُرِهِ أَوْ بِتَصْرُهُ مَوْمُ الْمُوتُ، تَغْيِلُ الشَّهَادَةِ.

وإن شبها، وأنَّه كان في السبورة، أو في الوسطى، أو في الإيسام، لا تعيس الشهادة، بكن الصحيح أن يجري على إطلاقه، كما ذكر محمد؛ لأن الفعل الذي لا يتهيئًا إلا بالنقل والنحويل في طنقابات أفيه مقاه البدخلي مدمول والسر الخاتم في أي

يصبع كافرلا يتهيأ والرامل والتحويل

۱۵۰۵۷ ولر شبهدردان اودمات رهر راکب علی هدرالداید، قصی بالدارد للوفرات رازدی از هر داردخور به بری الامل الا ادالا رحوس می امخاب الا اسمل

والو شهدوا الرائدة مات وهو سالفن في هذه الذارة لفيل الشهادة - لأن السكس بد وقول عن الم التراعدة (- لأن الروكان في الداء من إليه يسكن) عسومه وإزاعا حجم والتلع الباب و علاقه، وهذ عادة لا يكون إلا من اللاك .

وحل أبن وسد بالروالة معلى صدا إذا شهدر أن فلاناً مات وهو سائل في هذا الماز، لا يفصلي بالدار لورثته ، ولو شهدا أنا أراء مات في هذا الدار، لا نفس الشهدادة . لأمانيس صدر بعجله لللاف شارك ، لأن الناز هذا يوت فيسها الملاك، وعبير اللاك ولاصيفار ، ولا يكرن وفيلا على البدر بحاص الدكن على فامل

ولو شهدا أن أبدست وهو فحد على هذا الرائي، أو على هذا السلط ، أو قال عليه، لا غير علم لشهائم الاز هذه الأمعال للعلق عديد الغز ، فلا لكون ظه على البه

45. و المراسعية و المراسعية و المراسعية المراسع و والمراسعية و المراسعية و ال

ام دل محمد و عمر بده و الله التراكر بديا و أن رحما في يقيد عالى فقال لاحراء قبت أصل ساقل فيه لدواء عقال الأخراء صدفت وعلى لي و لقال عمر و مراسب الله كان الامام الدواستين أن وأحدها و أشار إلى مرفعا ، إن السكني طبل الملك و فكان الإقرار بالركي إذاراً له بلفت

١٥٠٤٨- فالدوي دمري الإسل . إذا هانت لدار في يدي رجل وابو اخبيه،

فادعى العم أن أباد مات، وترك هذه العار ميراناً له، لا واوث له غيره، وادّعى ابن الأخ أن أباد مات، وتركها ميراثاً له، لا وارث له غيره، قضى بالدار بينهما فصفائه لأن كل واحد منهما أثبت لللك لأبيه في الدار، ثم أثبت الانتفال إلى نفسه، فكان الأبوين حيان حضرا، والآعى كل واحد منهما الدار لغسه، والدار في أيديهما، وهناك يقضى فكل واحد منهما بنصف الدار، ثم ما قضى به لأب كل واحد منهما، يصير ميراثاً لولده.

قإن قال هذا السم: هذه الدتر كانت بين أبي وأعلى يعبقان وصدقته ابن الأغ في ذلك ، إلا أنا السم، قال لابن الأغ: مات أخل قبل موت الجد، فصدر السخت الذي كان لاخل ميراثا بين الجد وبينك المداساء ثم مات الجد، فورقت ذلك السدس مه ، وقال ابن الأغ: مات الجد ميراثا بينك وبين أبي نصفان، ثم ابن الأغ: مات الجد أولا، وصلو النصف الذي قلجد ميراثا بينك وبين أبي نصفان، ثم مات أبي، فورثت ذلك منه ، فقول: حاصل الميئلة أن العم يدعى لنفسه سكس ما في يد ابن الأخ ، وابن الأغ يدعى لنفسه سكس نصف ما في يد العم، فحصل كل واحد منهما مدعي ومدعى عليه ، فإن تم تلم لهما بينة ، ولا لأحدهما يحفف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ، فإن حلفا برئا، وصار اخال بعد الحنف كافال قبل الخلف، وقبل الخلف ، وقبل ونكل الآخر بقضى ثلحالف بما تكل ماحبه ، وإن أقام أحدهما البيئة فضى له بما شهد له وتكل الآخر بقضى ثلحالف بما تكل صاحبه ، وإن أقام أحدهما البيئة فضى له بما شهد له بينه ، وإن أقام جميما البيئة فضى له بما شهد له بينه ، بي أحدهما ، فيجعل كأنا وتعامعاً . فلا برث من من من من ، وإنما يرث من يكل مبت من منت ، وإنما يرث من كل مبت من ورثه الأحداء ووارث الجد العم ، فنصيبه من الذار بصير مراثاً له ، وذلك النصف و وارث الأخ بن الأخ ، وقلك النصف و وارث الأخ بن الأخ .

1000 قبال: وإذا كانت الدار في يدى رجل، جباء رجل، ودعى أن أباء مات، وترق على ذلك بينة، مات، وترق على ذلك بينة، وقال الشهودة الدار ميرانا له والإخواد فلان وفلان وفلان، وأقام على ذلك بينة، وقال الشهودة الا يعلمون فه وارقا غيرهم، وإخواد كلّهم غيب أجسموا على أن هذه البينة في حلى استحقاق جميع الدار للميت مقبولة الآن أحد الوراة ينتصب خصماً عن البينة على حتى البينة على حتى الكل وكذلك لو ادعى أحد الورائة دينًا على إنسان للميت، وكندك وادعى أحد الورائة دينًا على إنسان للميت، وأمام على ذلك بينة، ثبت الدين في حق الكل، وكذلك لو ادعى أحد الورائة دينًا على إنسان للميت، وأمام على ذلك بينة، ثبت الدين في حق الكل، والمشارة واجمه عواعلى أمه يدفع إلى

47.7

لخاصر نصرت الخاصو ، وأحمعوا على أنه لا يدقع إلى لخاصر نصبت تعالب.

بعد هذا هما أنو يوسعه ومحمد (يؤخذ نصيب العالمة من دي البداء و ترضع على بذي علله و قال أنو حدقة (لا يؤخذ ، و أجمعوا على الدها هـ البدائر كالدمقر . لا يؤخذ عليت الغائب مرايده .

هذا هو الكلام في العقار، وأها النشول فلا نشد أن على قرابهما يو حد لصيب العائب من يده، وأما على قبال أن حيسه العداد حسم النسيخ ميه، وإعااء علميا الاحلامهم في علم أن حسمة في عصل العقار، نمو قال مأن طريق أني حيفة في عمل المقار ان هذا مال عائب، لا يحشى عليه الملك بإلكار دي الياء قلا يأخد الفاصل من بد صاحب اليادة لأن الأخذ لالمياء حيثيا، ولهذا المراق لا يؤخد إذا كان صاحب اليا مذا

بيانه الله لا محشى عليه شلف وإنكار دى الرئد وأن الدوى مه قصياه للهاصي بالكار دى البد إلا يكون بموت القاصى ، أو عوت الشهود الدين عديم القصياء ، أو بنديات لفاصى القضام، وضباع الكتاب، وكان طلا دور ، ولا حيرة للنادر في السراع، فهذا القائل يعول: لايدع النعول من بد صاحب ابند عنده الأنه لا يخشى عب النشاء بذكر دى المد

ومن قال، بأن طريق المن حتيفة في العقار أن القاصر الا بشاء حققة هذا المان على الغذات بالدين و فلا يشاء حققة هذا المان من يد الغذات بالدين الآذا القول يُسرح من يد عناصب البلد الآذا القاصر بهدت حققا النفول على العالب بالدين و بيمات احققا بالنفل من يداوي إلى المادة البيئة لا قال من يداوي إلى إدادة البيئة لا قال بعض منت بحال إلى المدت المائك المائك أن أحد الوراة بنصب خفساً عن المباد والحاصر أساد كل الدوائة الدينة لا أنهام البيئة والايحداج القائد الوراة بنصب خفساً عن المباد والحاصر أساد كل الدوائة بدينات له أنهام البيئة والايحداج القائد واللي يدود المباد الله المباد ا

۱۵۰۵۱ - قاد محمد می اخرامع از رحمان آفاه کار واحد منهمه بینه عالی دار می به رجن آنها قلمت کرآیید، مدت و برکه امیر اُدامه لا ملمون قده را آمیوه، واُحد مدس انوحارن این آخ ای آئید و و براث الا واوت از عیران علم قراف آئییدال حتی ماند باد می م الله و مدارت الدار في بدائن أخيه و ولويو ص إلى أحدو له إن البيتين (كستاه والفاصي بقصي بالدار بين إلى الأح وبين الأجنى بصوب، والمدألة مع فروعها تأتي في كتاب الدعوي

13°61 - وفي المنتفى - وجن توفي، فادعى وحلان صرائه، بدعى كل واحد مهدما أن نشت موان أستمه، لا وارث له عيره، وأقام البينة على ما ادّعى، ولم يوفتوا لمعتل وتناً، فالبراب بشهما، ولو ، فوالنعتق وفتاً، فصاحب الوف الأون أولى .

۱۹۵۰ - وهي نو در مشر عن أي بوسف الجالان أحبال أحبال في الديسا دار .
فافتم أحدهم بيئة أن هذه الدار كانت الأمل، دالت وتراتها مرالاً البي ومن أيي أراماً،
ثم منات الآل، والرث ذلك الرمع بيني وبينك، وأف م الأحد ليئة أن هذه العار كنالت
الأبيء مات ولركها ميز لا بيني وبينك، وقال الخيا بيئة لمن التي تلادة أرماع الدار المصد، وهي في بعده فلا يلاعي المصد، ولا أدبل بيئة الأرباع الدار من في بعده فلا يلاعي منافئ بدالا في بعده فلا يلاعي المعض المنافئ المنافئة الأرباع بدائي المعدد وصف الربع الماد والمنافئة الربع الدار من فيل أماد والصف الربع الانجراء الأنه يدعى ذلك للفسه، ولا مناوع المناوع المنافئة الإعام المنافئة الإعام والمعافل المنافئة الربع الدار من فيل أماد والصف الربع الأنبر المنافئة المنا

١٥٠٥ - غفل عن أبر يومف: رجل أقام ببنا على مبت أما أضوه لأربه وأماء الإيعلمون أما أضوه لأربه وأماء الإيعلمون أما وارد عبوم، وأقامت المرأة بهمة أنها ابنة الأبت حفلت المرات سنهما فصفات و لا أسارية أنهم لا يعلمون أنها وارد عبوماء الاتوى أن وسلائو ما ما و ورك إلما و وسهد الشهود الهم لا يعلمون له واردًا غيره، أنه الدعى غدره أنه المحاء وكل أحد أقام سه على نسه، أشرى في نظرات و لا أساله به على علد جبع الوردة.

ه ۱۵۰۵ قال و زدا دری رحل داراً میراناً می آیه و آمه و طلع پدی اسم الورات برنسته و حکی من شمس الاقعه الارز منادی آمالا بسمع دعود

۱۹۰۱ منی فصوی کی الشیف : وجل رواح امته امرانی و سمی لها مولا به وباعه میها بیند میجوینگ نه بی همه افراجل مات، وادعی ورده آن آیادهم رع مقا المتران من ماهر قبل آذریسمید لها، یعنی قبل ادربیعها من امرانا الاس، تزمیم لا بهمد قون علی ذقك ، والمنزل لها، وعلى فلان أن يقيم البيئة على شراءه قبل تاريخ شراء الرأة ، ولا تقبل شهادة الورثة في فلك ؛ لأنهم يربعون بشهادتهم إبراء أنفسهم عن عهدة شراء المرأة، فإن المرثة لو وجدت بالمنزل عبيّا، ردنه عليه وخاصمتهم.

۱۵۰۰۵۳ قال: رجل ادعى داراً في يدى إنسان، رضال في دعواه: هذه الدار كان لأمي فلان الم دعواه: هذه الدار كان لأمي فلان، الاوارث في دعواه: هذه الدار فلان الأمي فلان، الاوارث في فلانا، ورقت هذه ودراياً، فقسمنا الميراث، ووقعت هذه الدار في نصبي بالفسمة، والبوم جميع هذه الدار تلكاها بسبب الإرث، وثلثها بسبب الفسمة، ولكن لابد وأن يقول: وأخذت أخش نصبيها من ذلك الأموال، حتى نصح منه مطالبة الدعى عليه بسليم كل الدار إليه، ولوكان قال عراد عواه: مات أبي وتركها ميراناً لي والأحتى، ثم إن أختى أقرت بجميعها في، وصدفتها في إقرارها.

حكى عن نسمر الإسلام الأوزجندي أنه قال: دعواه صحيحة، والصحيح أن لا يصح دعواه في النفث الأن هذا دعوى الملك في النلث بسبب الإفرار، ودعوى الملك بسبب الإفرار غير صحيح، عليه عامة الخابخ، والمسألة في "الأنضية".

سئل شمس الإسلام الأوزجندى صمن ادعى على أخر عبناً في بده، وقال: هذا كان ملك أبي، سات وتركها سيراتالي ولفلان ولفلان و سنى الووثة، ولم ببين حصة نفسه، صح منه هذا الدعوى، وإذا أقام البية على هذا الوجه، قبلت بينته، ولكن إذا أل الأمر إلى المطالبة بالنسليم، لابد وأن يبين حصته، لأنه لا يملك المطالبة بالنسليم الإبد وأن يبين حصته، لأنه لا يملك المطالبة بالنسليم الإبد وأن يبين حصته، ولكن لم ببين عدد الووثة، بأن شاك: مات أبي وترك هذا العبن ميراتالي ولجماعة سواى، وصصتى منه كذا، وطالبه شاليم ذلك، لا تصح منه الدعوى، ولا بدّ من بيان عدد الورثة؛ لجواز أنه لو بين كان نصيم أنفس عاسمي .

۱۵۰۰۵۸ وإذا شهد الرحل مورانة الرحل، وقال: لا وارث لهذا البت غيره، أو قال: لا أعلم له وارثا غيره، ثم شهد بعد ذلك بورانة رجل آخر عن هذا البت، قبلت هذه الشهاءة؛ لأن قبله لا وارث له غسره، لا نعلم له وارثا غييره، ليس من صدك التدهامد بل هو امر راتد الای التده روحت و ام ساملی دا عواد فصار دکر دوما قکره سواد و لانا التونیق تمکن ، فرند بمکل آن بقول ، ما علمت له وارگ آخر حال با سهدت . تم علمت بعد فلد .

الفصن الناسع في الشهادة على الشهادة

10-11- الأصل إن كل ما تبت بشهادة النساء مع الرجال ، ثبت بالشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة نظير شهادة النساء مع الرحال و لأن الشمكن في الشهادة على الشهادة تبعينان ، تهمة الكفت في الأصول و ينهمة الكفت في الفروع و الشمكن في شهادة النساد مع الرجال تبعينان أيضًا ، تبعية الكذب سبب عام العصمة و وتبعية الضمال والسبيان ، فكان تظهر بن إلا أن الشهادة على الشهادة إنما نقبل حالة العجز عن شهادة الأصول ، وشهادة الساء مع الرجال الشهادة الفيل مم القدرة على شهادة الرحال و لأن شهادة القروع بقل من كل وجه و لأن الفرع لم يعلين سبب الحق ، بفا علين الأصل ، فأما شهادة الشاء ، وإنما البدلية من حيث معاينة الحق ، وإنما البدلية من حيث الصورة ، فلهذا الترفق .

الأصول، أو عوض الاصول موصاً لا يستطيع الخضور معه مجلس غكم، أو مغيبة الأصول، أو عوض الاصول، وعن مسهدة الأصول معه مجلس غكم، أو مغيبة الأصول عينة سفره مخذا ذكر صاحب الأفضية والشيخ الإمام شعس الأنعة الحلواني والشيخ الإمام شعس الأنعة الحلواني خواهر زادد، وعن أي يوسف أن الأصل إذا كان في موضع أو حضر مجلس الحكم، وشهد لا يكنه البيتونة في أهله، حازت السهادة على الشهادة، وإن أمكن البيتونة في منزله لا تجوز الشهادة على الشهادة، وإن أمكن البيتونة في منزله لا تجوز الشهادة على الشهادة على الشهادة محسب في منظس الحكم الأده الشهادة الأنه بحرج بالبيتونة في غير أهله، والشاهد محسب في معلى الشهادة على الشهادة في الشهادة على الشهادة في الشهادة على الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة الشهادة الأنه الشهادة على الشهادة في الشهادة الإنهادة المناسبة ال

 رُوى عنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد، فشهد القروع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد، تقبل شهادتهم.

10 - 17 و ذكر الفاضى الإمام وكن الإسلام على السعدي والنبيخ الإمام شمس الأنمة السرخسي في أشرح أدب الفاضى اللحصاف: إذا شهد الفروع على شهادة الاصول، والأصول في المصر، يجب أن يجوز على تولهما، وعلى قول أبي حنيفة: لا يجوز، وعندهما: يجوز،

وجه البناء ("على قلك المسألة أن الجواب في تلك المسألة مستحق على تلك المسألة مستحق على تلك المسألة المدينة المسألة المسألة المسألة المدينة عليه المخصور مجلس الحكم عليه الحضور مجلس الحكم الأداء الشهادة.

قم عند أبي حيشة لما لم علك المدعى عليه إنابة غيره مناب نفسه في الجواب إلا بعفره فكذا لا تمنك الأصول إنابة غيره مناب نفسه في الشهادة إلا بعفره وعندهما لما منك للدعى عليه إنابة غيره مناب نفسه في الجواب من غير حفره فكذا تملك الأصول إنامة الفروع منام نفسه في أداء الشهادة من غير عفو.

1904 - وفي كوادر هشام": قال: سألت محمداً عن رجل خرج ، وتبعه قرم وعو يريد مكة ، أو سفرا أخر سماء ، ثم ودعه القوم ، أو انصر فوا، ثم شهد قوم على شهادته ، وأدعى السشهود عليه أنه حاضر ، وقد شهدت البيئه على ما سمينا، ولم يزيدوا على ذلك ، هل تقبل الشهادة على الشهادة؟ في قول من لا نقبل الشهادة على حاضر قال: بلى الأن الغبية تكون هكذا، وإن كان ودعهم وهو في منزله ، لم يروه حين خرج ، لا أقبل شهادتهم الأنه كان في منزله .

هذا مو الكلام في طرف الأداء جننا إلى طرف الإشهاد، فنقول: الإشهاد على الشهادة مسميح، وإن كان الأصل في المسر بلا خلاف، حتى إذا غاب الأصل بعد ذلك، أو مات، فالقرع يشهد عني شهادته، وتقبل شهادته؛ لأن العبرة بحالة الأداء؛

⁽١) وفي ف " وجه ذلك البناء.

لأن الحكم بقطع عبار الأواء فيشتوط عبية الأصبيل حالة الأواء

والدكان الأصل محمرها في للصراء فأشهد على ليهادنه وعلى يحير النفر والر بشهد على شهادته ، وإذا فيهد عند القاصي ، ها قاصي هو بعمل بشهادته؟ لا دنر فهذه المسألة في مورد من الكانب ، و فد احتمت مشايخ (مساعية ، معضهم قالواء إن قان صعبوماً في منجز فقا القاصي، لا يعبور الأن الصابسي بعرجه من المنحن حتى يشهده تم يعيد إلى الصجل، وإن كان محيومًا في سيحن الواتي، وإلا تك رز الإخراء من الحسو للشهادي أتوز الشهارة على الشهادي الأن عجزه بسبب الحبس بياء من محزة بسبب للرصورة فبدا جازت الشهادة عالى فللتهادة بعشر الرّرمي، مكذلك بعمل الخبس

واستندن هذا القائل وسأأطألنو قباليغب رخيني الخصير على ميدهب أبر الحييفيق فان التوكيل بعير رضي،خصه على مناهيه لا يحور إلا يدفر ، وحفل الخيس في صحي الوالي همرًا كالمُرصُ حتى قال دحواز التركيل من مدر رضي خصيه إذ كان المطلوب محوماً في محن أو في، كما قال بجواره إذا كان الطلوب مريف.

وقد قبل بسعر أن لا يحوز، وبستدل فذا الفات عادي محمد في كفالة الأصل رداكان المختول بالنصر محبوسا بالدين في صبحن القاصر بالعلم بوالعرق المكينية الماه ينطأ إن قال محبوساً عن سبعار علمًا الذاتو الذي تخاصها إليان الجر الكذيل بال والي كان الحبوساً في منحن فاض اخر في مصر أخوا، ما الحداثكة بال وإنا كالإسعاء سأفي سجن قاص احرابي للصراطقي وفحت فيدالكسالاء أوافاز محسوبك في سنم أوالل هذا القصراء فالقياس أفايوا خداءكميل لتسلب النفاراء لأفاعكفول بالنف إليار في بدهدا الفاصل حفيقة دوهد فقاهرا ولاحكت الأرسجي الوالي سنجن ذعل أسراء الدرافي راده أذا أذ نغس حش بحمل مرامي السنحي كتأد في بدور فيطالب الكفييل بالتفس بالانسليس ذا كون قيادرًا عابيه و وهر قودر عالى بسليسية بالديادي منا عليب، وهي الاستحساق الايطال، الكاميل، سبيه مع لأن سبجن أمير البلد، ومسجر فافيس خرافي هذا المنذ مرالة سحمه الأن له ولاية على أهل انصر كلهوا، إلا أنه بصب فاص احرامي حاسم احراء إذا لالت الملدة عطمه ٢٠ وأنه رعا لا يمكنه القيام بأسرر حديد أهل البلدان أو

يتعذر على الناس الذهاب من جانب إلى جانب لسعد المسافة ، لا فغصور والاية هذا المسافة ، لا فغصور والاية هذا الفاضى حز بعض أمل المصر ، وإذا كان كذلك صبار سبجن الفاض ، لآخر في ها، المصر ، وسبجن الوالي عنزلة سبجن هذا القاضى ، ألا نرى أن سبجن الوالي جعل كسبجي هذا القاضى في أن لايطالب الكفيل بتسليم الكفول به ، فكذا في حن الشهادة على الشهادة يعلى سبجن هذا القاضى ولو كان الأصل في سبجن هذا القاضى لم غير الشهادة على الشهادة المتحدد المتحدد الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة المتحدد الشهادة الشهادة الشهادة على الشهادة الشها

تم جواز الشهادة على الشهادة المستحسان أخد به علمادنا، والفياس بأبي جوازها و لأنه لا يمكن نجويزها بطريق نبابة القروع عن الأصول؛ لأن الشهادة فرض يتأذّى بالباد، وفي منه لا تجرى النبابة، كما في الصوم والصلاة، ولا يمكن تجويزها باعتدر أنه يقع العم لنفروع بشهادة الأصول؛ لأن شهادة الأصول وحدت في عير مجلس القاصى، والشهادة في عير مجلس الفاضى لا نفيد علمًا بوجب المعل، ولا عكن تجويزها من حيث إن الفروع بشهادتهم بثيران شهادة الأصول؛ لأن الشهادة ليست من فيل الحقوق التي يمكي إثبائها بالشهادة عند القاضي.

۱۵۰ - ۱۵ - الاترى أن الشاهد إذا أنكر أن يكون له شهادة لفلان، فأراد الشهود أن بثبت دلك بالبينة، لا يقدر طلبه، إلا أما استحسنا، وقلنا: مجوازها نتعاص الناس، والناس إغايما للون ذلك لإحباء احقوق؛ لأن الأصل قد يعجز عن أماء التنهادة، إما بالموت أو يالسفر، فلو لم تجز النبهادة لطلك الخفوق، وطريق الجوار أن ينقل الفروع بنهادة الأصول عند الفاضى، ويقع الفضاء بشهادة الأصول الفائلة في مجلس الفاضى.

ومن حملة ما عمل قيما بالقياس القصاص والحدود، حتى قلما: لا تجور الشهادة على الشهادة في القصاص والحدود، قال محمد في الكتاب: بلمنا ذلك عن إبراهيم على الشهادة في القصاص والحدود، قال محمد في الكتاب: بلمنا ذلك عن إبراهيم النحص، والمعنى فيها أن في الشهادة في على أنشهادة في الشهادة فيهمة الكذب في الاستة، تشمكن فيها ويادة وتقصال، أن لأنه تمكن في الشهادة فيهمة الكذب في موضعن، والحدود والقصاص لا تجب مع الشهات.

١٤٠٦١- وفي شهاده الأصل: لو شهد شاهدان على شهاده سلعدين أن قاص

كذا ضرب قلالًا حدًا في قدف ، فهو جائز، وذكر في ديّات الأصل : أنه لا يجوز ، وجدما ذكر في الشهادات أن الشهادة على الشهادة قامت على استيفاء البعد، لا على إبجابه ، واستيماء الحديثات بالشهادة على الشهادة إنما لا ينب الإيجاب .

وإلا قانا: رقب قامت على استيفاه الحدد الأمهم شهدوا أنه حدة حد العدّف، وحدً القدّف، وحدً القدّف، وحدً القدّف بشبت بالجلد، ورد الشهادة والجلد قد استوفى، وردً الشهادة استوفى فيما مضى، إذا لم يستوف إلا لم يستوف إلى المستقبل، فكان المستوفى أكثر، وعلى رواية المديات: اعتبر ما يستوف إلى المدت فكون المتهادة على إيجاب الحدد، فكون شهادة على إيجاب الحدد، قال أو كثر، والأعلب شهادة الأصلين عبد الفاضى ما لم يدّ هذا على شهادة كان واحد سهدا أذان من القروع.

10.78 وقال مالك: إذا شهد على شهادة كل أصل فرع واحد كفاء، والكلام ببنا ويب في هذه السالة قرع نسالة أخرى بننا وبنه أن المعرعين إذا سمعا لسهادة الأصلين بحق من اخفوق، وهما هدلان، هل يعن للفرعين أن يشهدة بأصل الحقي؟ فيغرلان. شهد أن لقلان على فلان كف، ولا بقلان شهادة الأصلي، فعلى قول علماءا لا يحل لهماذتك، بل ينقلان شهادة الأصلين، وعلى قول مالك: يحل لهما أن بنينا أصل الحق، ويقضى القاضى بنهادنهما، وقد شهد كل واحد شهادة الأصل الفرعين بأصل المال، فلان يقصى بشهادة الأصل

وعندنا الفرخ لا يشهد على أصل الحق، ولكن ينقل شهادة الأصل آباني مجلس القاضي، ونقل الشهادة إلى مجلس القاضي لا يبب إلا بشهادة النس، كنقل الإقرار ونقل البيم وسائر النصرفات.

وجه قوله في تلك المسالة: إن شهادة العداين في إماده العلم بمترانة معاينة مسب أصل الحق والإفرار مه ألا يوى إلى ما ذكر في كتاب الاستحسان: إذا شهد عند الرأة عدلان أنه زوجها طلقها ثلاثًا، فإنه لا يحل لها أن تُمكّى نعسه من زوجها، كسالو مسمعت الطلاق من زوجها، أو أقر الزوج أنه طلقها ثلاثًا، وثو عابر، الفرعان سبب الحق: أو إفرار من عليه لمعن و حل أنهما الشهاده بأصل الحق. فكذا هذا.

وعلما منا اختجوا في هذه المسألة عا روى عن على رضي المه عنه أنه قال. الإيجود على شبها دة رجل إلا شبها دة رجلون، وينقل عن تحييره خلاف، واحتجوا في تلك المسألة.

وقال: القياس أن لا تكون الشهادة حمدة، وإنما جعل حجة شرعًا، إذا انصل بها تضد القاضي، فناء فنا الصل الخفه هلا تضد القاضي، فناء فنا الصل الحق، هلا تقل الشهادة بأصل الحق، فلا تقل الشهادة بأصل الحق، وليس كمسألة الطلاق؛ لأن في الطلاق حق الفلاق حق الله على من غير دعوى، وحق الله تعالى يتبت شول شاهد وأحد، إذا كان عدلا بنعظ الخبر من غير فضاء قاص، كما عي حرمة الأكل، فإنها تمنى بقول الواحد العدل حتى إن عدلا لو أخر أن هذا المحم شروك الشسمية، أو فبيحة مجرسي محرم تناوله؛ لأن حرمة الأكل من حق الله تعالى؛ لأن في لطلاق " حق العبد أيضًا، وهر إذا لا من الحراة الكل من حق الله تعالى وهو الحرمة تنصر الشهادة .

١٥٠ ١٨ - وثو شهد فوعال على شهادة أصارن جار ١ الأل شهادة كل أصل يثبت بشهادة كل أصل يثبت بشهادة الشيء د المراس على شهادة أصل أحراء ما فيناس أن يفضى بهذه الشهادة الأن شهادة الأصل العانب قد ثبت بشهادة القرعين، فكن الأصل النائب حضر نصمه وشهده م هذا الأصل الأحرا.

وي الاستحدان " لا نقبل هذه الشهادة الأن شهادة الأصل العائب لم تثبت عند الفاصي، فكأندشهد عدده أمين واحد، ولو كان كدالان الا يقشى بالمال، فكذا هذا الإعان ذلك الأن شهادة الأصل احدصر على شهاده الأصل العائب غير مقدولة الأعلى أدي بلى أدي بلى أن ينبت بند هادئه ثلاثة أراع الحق الصح الحق بشهادته ورج الحق بشهادته مع أخر على شهاده الغائب، ولا بحوز أن تبت شهددة واحدة ثلاثة أرباع الحق المحت الاحوز أن يقت بدأصل احق، وإذا لم يعلى شهادته على شهاده الأصل الغائب شاهده واحدة على شهادة الأصل الغائب شاهده واحدة على شهادة الإرتب شهادة الإسلام يقلم المهادة الماليات شهادة الإرتباء شهادة الماليات المهادة الإرتباء شهادة الإرتباء شهادة الماليات المهادة الإرتباء شهادة الإرتباء شهادة الإرتباء المهادة الإرتباء المهادة الماليات الإرتباء المهادة الإرتباء المهادة الإرتباء المهادة الإرتباء المهادة الإرتباء المهادة الماليات المهادة الماليات المهادة الإرتباء المهادة الماليات المهادة المهادة المهادة الإرتباء المهادة المهادة

[.] ١) وفي أف : إلا أداعلاق.

(أحيا .

1993 - قال منظم من في الخاصع الكسير الثانية أنا وحمل مستعما من حسين يقولان الشهد أن لماذن على على كماء فوسمها أن بشهدا على شهدة الراطين، حتى يقولا الهماء شهدا على شهادندا.

1994 . ولو مسلما قاضيها شون لوجل النظيمة علية لهذا الرجل لكذا. وسعهما أن لتهذا على قصاءه وإن لم غل فهذا القاصية الدهدا على قدادي. ولله شاط الصحة تحمل أسهادة على الشهادة الأمر بالشهادة، ولويشترط لهسجة عيس الشهادة على لقصاء الأمر بالشهادة

واحتنفت مبارة الشابخ في الفرق، بعقبهم قال . فضاء القاضى، وقوله . حجة ملزحة للمال على الدعى هليه عنزلة الإقوار وسالر الأفاعيل والأطاويل الله مال والدعابين فلك نفسه ، ومن عامل حجة ، أو سبعها وسعه أن بالهد عليه باون إشهاده أنه عاما الشهادة عبر حجة إلا في معامل القاصى، فلا يحصل العام للفرغ غيام الحل في بدع مجلس قفاضى، حتى شهد الفرع على أصل الحل، فتعد ، أبول شهده الفرع على أصل الحل، فتعد ، أبول شهده الفرع على أصل الحل، فتعد ، أبول خيالة الفرع على أصل الحل، فتعد ، أبول خيالة الفرع على أصل الحل، فتعد ، أبول بينا إلى مجالس الفاسى بديالة الفرع على عال الأصل ، والوكاه لا بدينة من الاصل ، والوكاه لا بدينة من التوكيل

وران مسألما من مسألة الغمياء; منابلة علين قليله الناصبي في عبر المصر الذي هو قاص هباك الايحواز له أدينتهم على قصاءه وكذا ههما.

ويفضهم أن أو الأصل لا منفقة في نقل الدرخ فيهادة من وحد، ومصرة من وجد ومنعدة الآل الشهادة حق على الأصل يتزمه الأداء من رحيد الطلب من صدحتها الحق. كما لو كان عليه دين، عمل هذا الوحد الكون قاشيًا ما عليه، فيكون للأصل منعمة كما مر قصلي عبد ديثًا، وحيد عليم نفيرت فيهما الاعتبار لا يتمنع إلى الأمر، ولكن له مصره من حيث ردال ولايته من تنفيذ كوفه على الشهود عاليه الأدام على عنب وسوب

⁽٦) وفي أمن الأمهران السهارة

رافقا والني العالم والمحار

ة لحق، وقد بيت له ولاية على الشهود عليه، فإدا نقل الدر؟ من غير أمره أو صلح النقل، وال مدتبت بعامل الرلاية على الشهود عليه ، وإزالة الولاية الدائنة لمفير فسور عليه ، يمهدا الاعتبار لا يصم إلا بلعره، كما فالواهي لأحيى الداؤواج الية إنسال بغير أمره، فريه لا يبجون، وإن قضي حقًّا عليه، ويه في ذلك سفعة؛ لانه مصيرة من وحه، فون أذات ولايته عن وليمه مني نقد عقده، وفي هذا شور عليه الأنه إبطان حق عاده، واحترج إلى الأدر من جهده، فكد هذا حتيج إلى الأسر من جهته ليصح لتحمَّل، وهذا العلى لا بأتى هي فتمل العضاء، فلا يحتج إلى الأمر

١٩٠٧ - ولو قبال رجيلان لوحلين: تشهيد أن لعبلان على فبلان أعد درهم، فالشهدا على شهادتنا بذلت، فسمع هذه القالة رجلان أخران أم يسمهما أن يشهما على نسهاديهما د لما ذكرها أن الصاع عنزلة الوكيل، ولا وكالة بدون التوكيل، ولا توكيل فرحز الأحرس

فد دائرية أن من سمع فن صبًّا بقول تراجل، فعيبت عليث عمد الرجل ألف درهم، والمعد أن يذلها على فصاءه وأواو كالمقاضى، فقالا المحما قاض كذاء قال أفضرت عليك لهاذا الرحر بكفاء ولكن حابشهمانا على مصاءه الأبوجب ذلك خدلامي

هرق بن هذا، وسِيما إذار أي عيدٌ في يدايسان ينصرف فيه نصرف المالات، حل له أن يشهد له بالملك لطاهر مدوء والوابك ذلك فقاص أسما نسهدا بالمنت له - الأنهج رأياه هي يدوه لاتقبل شهادتهمان

واللهُ في " إن قضاء القاضي حجوة سفَّى كالمعايدة و فقاء أخبر العبر معاينة ما هر حجة و فلايوجب حلاقي المهادو، كما في أنسره عن معائة الإفراد والبيع، وأما لمد فلسن بدليل على اللك يفيرك إعا ذان البل بنوع طاهر مع الاحتمال، ولكن مع فذا ذاذ فلتساهد أن بمشهد على ذلك بالصاهر لمشهبات عندعهم النازج، فسرورة أنه لا دليل للنسف مدي ذلك، والا مدرورة في حق الفاصي أنا يعتمد على هذا الفوهر ١ لأدافي حقه وليلا اخر أتوى. وهو الشهادة بالبث مطلقًا، كيف وأن العاصي لو اعتما على ١٠٠ الطاها والرغا اعتمد عليه عند وجود المارعة الأف لشهائد وعا بحتاج إنيها عند وجود المفارع، والهذاليسك بحجة عند وسود الفارع، والايفضى بشهادتها الهذ

وإن ميّة أنهما مسعامته في غير البعد الذّي فرافيه قاصي ، لا يقيل شهادتهما ، والا شيخي لهما الايشهداء الأنه في غير الماء، قد نه مسائر الرعايات فلم يُكسل مم إقراره بالأهماء الأن كلامه أبس محمة ، وقوله ليس يغضا ،

لم إن كتبراً من مشارحه كالخصاص وغيره طوكوا اعظ السهادة على الشهادة. ولفظ أداه الشهادة، وبالفراعيم، فالواص الإسهاد، يقول شاهد الأصرين بدي شاهد الصرع: الشهاد أن لفلان على فلان كاله وأن أشهدك على شهادني بالتك والشهاد ألك على شهادي بدلك و فيحناج إلى حسل شهات.

و مام التي أماء السهادة على الشهادة. إن التماع بشون عن أدي الفاصي الأشهاد أن علاقًا تشهد معنى أن لفلان على فلان كدا من المال، والشهدس على شهادته، وأمرين أن الشهد على شهادته، وأنا أشهد على شهادته بدائك الآن، فيحتاج بن نمانا شباب.

قال انخصاف و حساعة من التحقيق من مشايحة كالعقبة أبي حمله الهندواني وغيرهم المذا تكالمان وها دوله يكمى و مراف يتول الأحرار في الإسهاد السهدأن لعلام على قلال كداء فاسبيد الله على سهادي لذلك و فيكول للام شيئات، وفي الأداء يقول شاهد تقرع في يتي القاصي القديدان ديلاً مديد عدى أل الدلان على فالدكاء والشهدائي على شهادته، وأنا الشهد على شهادته للك، فيكفيه ليت شيات.

واحد سار النسخ الإمام الأحل تدسس الأناة الخلوسي على لفظ احلى وهو أن يشول في الأمامة أشهد على شهداء قلان أن لدلان على ولان كدار وأشهدا ولان على شهادته الامراة أن تسهد بهاء ويكفيه ذكر حسن شيئات، او يقول النهد أن ولائا شهد عندي أن لفلاد على فلاد كدار وألمهذ بي على شهادته سائل، وأد أسهد بالك

وهي العنازي للعنمية أني المساعق الفقية التي حمورا أما إذا مثل الفرع التمها. على شهاده قلال كال جال ولا يحساح إلى وبالدنسي»، و فكما حكى فموى مسمل الأنبة المراصي، وحكم ذكر محمد في الميو الكيران وحكي أن فقها ورمان أبي جداني كانوا بحالة ول أباحه في في ذاك. وكانوه يندتر طوانا زيادة تطويل في أداء الدراج، فأخرج الراوابة من السمراء فلاتفادوا لذنك، فعوا اعتمد أحد على هذا كان في سنة من دلك، وهو أسهر وأيسر

وعن أبي القسيم الصفَّال. أنه قال: لا بعاً للشرع أنَّ بقول. أمرني فلان أنَّ الشهد عل شهادته.

١٥٠٧٢ - ووذا قال رجيلان لوجلين الشبهيد أنا سيسمد فيلانًا عقر الفيلان بأنف هرهم، فاشبهذا بقلك، كان باطلاء لأرابه أن يجعل المتنهر وله المال، وهو له: ذلك. إشارة إلى المال، وأنه ماطار؛ لأن قبل نقاء الشهادة إلى ماجنس القاضور، فيرتكن شهادة الأصول موحية للعلم، فكيت بشهد العرع على الاللا وإما أن يحعل الشهودية شهدة الأحول

و قاله: ومنك اشارة إلى شبهادة الأميال، وأنه ، طل أنفَّ ؛ لأن شهادة الأصول لا تصح مشهودًا مهاء غامرًا، فعين جهة البطلان فيه.

وكلفك إذا فالان فاشهدا علينا بدلاء لأزه تبصامها على أن الأصل مشهوره عبيمه ، و فورة مغلك : إن كمان وشاره إلى المال، فيبكرن هذا أميرًا بالشهادة بالمال على الاصل، وأبه لا يجوره وإناكاذ إشارة إلى شهادة الأسب، فهي لا نصح مشهرة أبياء بكان باطلا

وكفلك إذا فالان بالشهدا منينا فالتمهد بفلك نقلان على يلاده لأنهما وبعلا التستهما مشهودا عشهما يشهاده القروعاء وأنه باطراع لأنه يخالب البعظ المصوصات وهذا لما ذكرت أن الفياس بأبي جدار الشهاده على الشهادة. لكن تركنا الغياس بالأش وقعاس الناس وفيبراعي فبده الفرظ الذي ورداء الأنزاء وحرىء كتحامل وهوالفط الشهادة على الشهادة.

وكالكك إدا قالاً: فالمهدا بما شهديا به؛ أنه إن حجل المشهردة بعال، فهو ياطل لذ فالتاء وكذلك إنا جعل المشهودات الشهادة؛ الأنها لا تصنيح مشهوبًا بها.

وكعلك إدا قالان فاشهدوا عليا عاشهدنا باء أواجا اشهدنا كسامه الأنه تبصيص على أن الأصل مشهود عليه، وإنه باطن • كافئت إذا بالا: فاشتهدا أن شهادلها عليه بدائك؛ أبه غيد ثام، فيحتمل أن بكون. تأويد إنسهادتنا عمله بقبت حنى، ويحتمل الهالماط له وعلى كلا الواحهين لايحور ؛ لأنه البربو حدارة هادمها وأفسلهما الشهادة باللال

وكاللك إداقال الأمسلان لشهيد أنالقيلان على فلان كفاء فاضهدا بالشهاد بدالك وأواقي لا الرائد هذا عليها أدائد هاد بدلك بعلان على فلان وكان ذلك متعقلا والآن قول لأصلون فالمهداف بشهد بذلك عبيه يحتمل الاستقبال، يعمى شهدا أنا نشهد مي الرعان التالي بذلك، فيكول هذا أمراً بالشيهادة أبه وعبد آن يشهدا، Y أن يكون هما إشهادا على لنهادة وقال الوبوسف في الإملاء أقد ذلك

ووجهه أن القصود من فنو الشهادة على الشهادة ، فام أعذر فا القصود يعمج لصرفهماء وقراعتها الخقيعة ويطؤا نصرفهماه وكلام العاقل محمول علي لعمحة إما 'مکن]'''

١٥٠٧٣ . و وَاقَالَ الأَمِيلِانِ لَهِمْ عِينَ الشَّهِدَ أَنَّ فِيلانًا أَشْهِدُدُ أَنْ لَفُلانِ عَلْم ألفًا، فاستهما على المتهاوت مذلك، نشهة العرجان فالرصيفات لك واوقت خاب الأصافات، فيشبها دة الفراغان أحالاته ولأنه مواص لنقط المتصوص الوارد في باب الشهبادة على السهارة الأن فواله عنى شهادت لسان الشهادة عليها كما تعوف شهد على إفراره وما أسبه دلت، وصورة الشهاد) على السهادة، وتفسيرها ليس إلاحداء

وفي أنوادر نبي سماءة عن محمد: إذا فال العرع: اشهد أن ولاك أصهدني أنه يشهد لكداء أوقال المهدين فلاقاله بشهديكداء فهيذ باطاره لاحدا والثقط المنصوص الوارد في باب الشهادة على الشهادة.

١٥٠٧٤ - قال القصاف في أدب القامي : وإذ شهد الرحلال عبدالقاضي عمل شهادة وحل، ومسحَّما السهادة، فيتنفي للعاضي أبايسالهما عن مطالة الذي شهد على ضهادته، وتم يشترط محمد في البسوط عذا، وهو أن سألهما القاصي عن عدالة الأصول، وإن عرف هذا من جهة الخصية ما وهذا لأن الفاصل إنما يقصي بشهادة الفروع إذا كنان الأصل عدلاء أما إذ المركس فلاه فيدحي القدفين أذاب أل حرادات

⁽¹⁾ زيدين. بيا.

حنى يعرف أيجوز به القضاء بشهادة الفرع، فيلتعت إليها، أو لا يحوز فلا يلتغت إليها، فإن قالاً: هم عدول أنبت ذلك في موضع شهادتهما في المحضر ، فإن كان الفاصي لا بعرفهما بالعدالة، يعنى الفرعين، سأل عنهما، فإن عدَّلا نثبت عدالة الأصل أيضًا، مكذاذك في ظاهر الرراية.

وروي عن محمد أن تعديلهما للأصل لا يكون صحيحًا، وهكذا رأوي عن أس يوسف؛ لأن الفرع تائب عن الأصل، فتعايله الأصل بكون بمزاة تعليل الأصل نفسه، والأصل لو عبدًل نفسيه، لا يكود هذا التعديق صبحبحًا، فكذلك الفرع إداعدله لا يعتني .

وجبه ظاهر الرواية الذالفيرع نائب عن الأصورفي تفل عبسارته إلى مسجنس الفاضي، فكما نقل عبارته إلى مجلس القاضي، فقد النبي حكم الإنابة، وصار هو عِنْ لِهُ مِنْ لَا جَانِبِ، فكما أنَّ التعليل من سائر الأحانب بكون صحيحًا، فكذلك التعديل من الفرع بمغني أن يكون معتبراً، وهذا لأن الشهادة على الشهادة إلخا يعرف بقول الفروع، فأما القاضي لا يعرف الأصول، ورعا لا يظهر من يعرف الأصول؛ لأنَّ الشهادة على الشهادة غالبًا إغايكون من بلدة إلى طاخه طوائم بعنبار تعديل الفواوع بؤدي إلى تعطيل احقوق، وإنه جمل الشهادة على الشهادة حجة صيانة لحموق الناس عن التعطيل، وهذا المعنى يفتضي اعتبار نعديل الفروع.

فإن قالوا: هم ليسوا بعُدول، فالقاصي لا بقضي شهادتهما، وإن قالا: لاتعرفه، ذكر الخصاف: أن الفاضي لا يسمم شهادتهما، وكذلك إدا قالا: لانحيرك؛ لأتهما لما أحملا شهادتهما، وكورودلا الأصول، فكأرها لم بصدقاهم فيما شهدواه؛ لأنَّ دليل المسدق المعالة، فيصيارا كأنيسا قالا: إنا تُسِمهما في الشهادة، ولو قالا: هكذا، فالقاضي لا يقبل شهادتهما، فكفلك هذا.

وذكر الشيخ الإمام شمس الأنمة الحلواني أن الغاصي يقبل شهادتهماء وبسأل عن الأصل، وهكدارُوي عن أبي يوسف، وهو الصحيح؛ لأنَّ الأصل بفي مستورًا

وينبغي أفايذكر الفرع اسم الشاعد الأصل واسم أنيه وجده ، ذكر القاضي الإمام أبو على النسفي في شوحه : وإذا فضي القاضي بشهادة العروع ، يجب أن يكتب في السجل أسمله الأصوب ذكره الخصاف في الهيانقاص

وفي الاصل الربجوز التنهادة هالي الشهادة في كنت القصاف وصورتها : أن لكت الفاضي كتابًا إلى فاض احرابحق من الحقوق، والشهار على تتابّه شاهدين اللم بما قشاهدين عفره دشهما على شهاداهما ساهدين جار

المعادلة المنافرة الراحل أو يشهد عبرة على المهادلة بشغى أن يلحم الطالب والمظلوب ويشغى أن يلحم الطالب والمنظوب عند عبائيسة ويشغى أن يلحم المهادلة والمستهما والمفاولات والمنافرة عبدانت ها يشجين الشهادة تبرئة أداء الشهادة عند الشهادة والشهادة عند الشهادة المنافرة المنافرة أداء الشهادة عند المنافرة الم

19:۷۱ - وفي المتفى إبراف الشاهد تعليه السهد، ولم شق. على شهاهي وقال على المتفى إبراه المرافق على المتفى وكفلات لم يجرد أن معناه المهد على شهاهي وكفلات أو كان فاشها عقلات ومعى المداد وإنداعام- أن محكى أرجن المروسها ووقعه على حادة لرجل على رجل وقال أو النهاد وأقال عائمه ملفك.

۱۹۷۷ - وقى توادران سادهه من أنى بوست الدائسها، شاهلان بطي شهده شاهدين، فقالا الشهدان قلال أشهدا له يشهدان فقلاد على علاد كالدار وتبويما لا أندهما على داهادت، قال أنو حايثة الا الهي فتات حال دولا الشهدد على شهادته وقال أنو برسف: أنا كما ذلك

44-14 - قال في القباسا الأقضية (وإذا أشهد الرحل جلا على شهادزم نم فعد بحال لا تحور شهادت بعني الاصل، ثم صادر محال تم ورشهاده، فأن فيمن ثم تاب ثم إن السرع شهد على شهادة الأصل، حارث شهادة ((الان طريا إلى عداله الشحمل، فالأصل أمل للشهادة والإشهاد، فصبحٌ منه التحمي، وإن نظرنا إلى حالة الأداد، فالأصل أهار للشهادة، تقبل شهادته، وكذلك إن شهد على شهادة رجل بعد ما تاب، جنزت لصحة الإشهاد باعتبار أهلية الأداء للأصل حالة الإشهاد.

وإن شهدر جلان على شهادتهما وهما عنلان، يعنى العرعين، ثم صارة فاسفين، المرصيارا عدلين، فشهدا أو أشهدا على شهادتهما. فهو جائز ؛ لأن تأثم الفيسق في رد الشهادة مع صحتها لا في يطلان الشهادة.

١٥٠٧٩- وإنَّا شهد الفرعان عند القاضر ۽ ورد الغاضر شهادتيسا كتيمة في الأولين، لايقيلهيما بعد ذلك، لا من الأولين، ولا عن شبهيد على شهادتيما ؛ لأن الفرعين بتقلان شهادة الأصلين، فصيار كيما لوحضوء أو ليهد، أو رد الفاضي شهادتهما لنهمة الفسق، وهناك لانقبل منهما تنك الشهادة بعد ذلك، وإن نابا، كفا ههناء وإنَّ كان رد شهادة الآخرين لتيمة فيهما، فشهادة الأولِّين جائزة، إذا كانا عدلين، وكفلك إن أشهدا رجنين عدلين أخرين، يخلاف المبألة الأولى.

والله ق. إن في هذه المسألة الفاضي أبطل تقل الفرعين الأجل فسيقهمها، أما ما أبطل شهادة الأصلين؛ لأن شهادة الأصبين لم تصر منفولة إلى مجلسه بنفل الفاسفين، فجازت شهادة الأصل بنفسه وكذلك جازله أن يشهد غيره على شهادة نفسه ، أما في المُسَانَة الأولى النقل ثبت بشهادة فرعين؛ لأنهما عدلان من أهل الشهادة، وقد أبطل القاضى المنقول لفسق الأصلين، قلا يقبلها بعد ذلك أصلا.

• ١٥٠٨ - قال في كتاب الوكالة : إذا أشهد الفاسقان على شهادتهما لم غيز ٠ لأن أداء الشبهاوة عند الفرعين كأداءهما عند القياضيء ثم فستي الشياهد بينم التباضي عن العمس بشمهادته، فكذا فمن الأصلين يمم الفرعين عن نقل شمهادتهماء ضإن تبا وأصلحا وشهدا بأنفسهما جازاء وكذلك لو أشهدعلي شهادتهما ذلث الشاهدان أو غيرهما جازر

١٨٠٨١- ولو أن شاهدي الأصل ارتها ثم أسلم، لم تجز شهادة الفرعين على شهلانهما، ولو شهد الأصلان بأنفسهما بعد ما أسلما، نقبل شهادتهما، والفوق: إن بالردَّة لا ينقل أصل شهادة الأصلين؛ لأن سبيلها المعاينة ، وذلك لا ينعدم بالردة ، ألا أن إلى الدراق الردن المحمل لا يجع من معان معلى ملايح الوقاء من مريق الأولى. و يكن ماردة مطل الأداء الاترى أن اقتران الردة بالأداء عنع صحة الاداء وعنراصها الأداء فيل حصول المقصد ديطل الاداء وبالإسلام تحدث أهلية الأداء فيحور له الأداء فأما الفرح مأمل من جهة الإصل مثل شهادت، ولهنا، يستوط تصحه الإسهاد الاداء بنظام الأنفال

قائدًا والنقاء الأمر حكم الإيد بـ 19 كان غير الارم، وهذا الأمر عن الارم، الأن بهي الاحمل عندا الأمر عند الأرم، الأن بهي الاحمل عندال ويدا في الشقل عندالاحمل عندالاحم

مم في عدا الفرق يشير إلى أنا بهن الأصل الفرع بصورة وهذا عصل احتناب فيم السايخ منه صهم فالرف الايممان ، وإنه من شمس الاثمة السرحسي ، فكرد في السرح العالم اللهاي علم على الفاصل الإساء أمل عاصم العمري .

1994 من الم الخاصية صاحبان على صيادة تستهي أو مكاتبين الو تكاتبين الو تناخرين على مصاحبه فرقع الشاعد الم المحتوان المحت

الا ۱۵۰۹ قال في الحالج ، إذا سهد ساهد الإعلى شعادة ساهدي على الذين الخطأ، وقضى الدين الدين الذين الذين المطألة وقضى الدين وقضى الدين الدين الدين على الدين الدين

وهذا لا يشكن على قبول الى حيسة وألى يوسف؛ لأن الأصلين لو وحماعى شهادتهما، بأن اقو ألهما أخو ، وإقا شهادتهما بأطل ولا فيمان عليهما عدهما، فها أحق ، وإقا شكل على قول محمد الأل عنده أو رحم الأصلال عن نبيادتهما صعد عنده الأل شهادة الأصلين صارت مقولة إلى محلى القضاء منهادة العرضي، فكأنهما شهدا مانضيها في رجعا حتى طن بعض مشابخة أن قول محمد محمول على ما إما أنكر الأصلان الشهادة، ولم يظهر المشهود بقتله حياً.

وبعضهم قالوة؛ لا بل فول محمد في الكل واحد، والعفر لحمد أن شهادة الأصابن إعانهم مستولة إلى معلس القصاء حكماً لا حفيقة ؛ لأنها موحودة مي غير محلس القضاء ، والشهادة في قير مجلس الفسصاء لا يكون سباً للصحافه وإن ظهر كذب الشهود في الشهادة، فاعتبرنا الحكم حال رجوع الأصفية ، واعتبرنا الخشيفة سي أنكر الأصلان الشهادة، ولم يرجعا عن شهادتهما عملا بالدليلين بقدر الإمكان

10-08 وإن قال الأصول: فد أشهد، هما بباطل، وبحن معلم يومئةٍ أنا كنا كافير، لم يضمه شبئاً في قول أبي حبيقة وحده الله وأبي يومض، وعند محمد: الصافلة باخيار ونشاؤ واضمئوا الأصول، وإن نشاؤ واصموا الولي، قبال قممنوا الأصلي وحماعي الولي، وإن صمنوا الولي، تجارحع على الأصين

وجه قول محمد: إن شهادة الأصلين متقولة إلى محلس الفضاء حكماً لا حقيقة، قعملنا بالحقيقة ، والحكم على الوجه الذي مراء وأبو حنيفة رابو يوسف قالا: القياس بأبي فيول الشهادة على الشهادة؛ لأن الشوال إلى مجلس القضاء شهادة لأصلين في غير محلس القضاء، والشهادة بي غير مجسى القصاء ليس بحجة، والفضاء بما ليس يحبجة لا يجور، وتلكن تركما قصية القياس، وجوزه القضاء به، وحمنا شهادة الأصلان كالموجودة في مجاس المفضاء، وفي حق إيجاب الصحاف بعد الرحوع يبقى على أصل القياس.

 فلان ابن فلان بكفًا ؛ إلا أمّا لا تعرف فلان بن فلان الشهود عليه لتحفّل والفاضي بضلّ الشهادة ويأمر للمحق أن يغيه بينة أن الذي أحصر وفلان ابن فلان.

المدامة على الشهارة على الشهارة على الشهارة على الشهارة، فأما الشهارة على الشهارة على الشهارة على الشهارة على الشهارة على الشهارة في الفرام على المسالة قدل على ألما مقبرية، وصدورة تلك لمسالة : رحل الأمل على رحل ألف درهم، وجناء بشهروا على إقرار المدمل منهم على شهارة شاهدين على شهارة فلاتة نفر، أنهم مسهدوا على إقرار المدمل على شهارة أحد الشاهدين بعيد على شهارة المدين هم شهدوا على إفرار المدعى عليه بالألف، وشهد واحد أخر من الشلائة على سهادة واحد من الشلائة المنهد على شهدة واحد من الشلائة على سهادة واحد من الشلاة الدين هم أصول بعيد، قالعاضى لا يقطع بهذه الشهادة على

واعلم بأن هذه المسألة من المسائل التي إذا طهرت الرواية وبيا طهرت البكتف واتنا مظهر الدواية فيها إدا مسعبت الأصولي فسلانة على أصل الحق ومسمسا الفرعون الدي يشود الزعلي شهادة الأصول الثلاثة على إصل الحق، فنفول أسساء الأصول الثلاثة على أصل الحق: عبدانه محمد، وصابح ، واسم الفرسين للزين بشهدان على شهادة الأصول الدلانة زبد وعدرو وحضر محلس الحكم ثلاثة، شبهد واحدمه الذين حصروا محلس الحكم على شهادة ريد وعمرو على شهادة محدد وعيد الدوصالح، وشهد أخر من الذين حصروا مجلس الحكم على شهادة زبد بعيمه على شهادة محمد وعمدالة وصالحه فثبت بشهائتهما شهاده ريده فكان رياك وهو أحدالفرعين حضر سفسه والتهط على شهادة محمد وعبدالله وصالح مافإدا نمهد والحدمن التلاثة الذبرا معضروا محلس القضاء على شهادة واحدمن الأصول بعينهم وهو صالح مثلاء ففدئيت تمهادة صائم ؛ لأنه تُمهاد على شهادته اثناك و زيد والذي شهد على شهادته من الدين حضروا محلس احكم وأما لم بلبت شهاده محمد وعبداله والأبوق يتبت على شهادتهما إلا مشهاده شناهد واحداء وهو أحد الفرعين زياء فلم ينسب بهذه الشهنادات من شهادة الأصرل إلا شبهادة واحده وهو صالح، ومشهادة الواحد لا بقطع الحكم فلا يقضي القاصي للمدعى بشيء مالم بحصر محمد أو عبدالله مجلس الحكام، ووشهد مندمه، أو يشهد شاهد أخر على شهادة عمرو، وهو أحد الفرعين على سهادة الأصول الثلاث

ليثبت شهادة همروه وبشهادة شاهدين ويصير كأنأ عمرا بنف وحصر مجنس الحكوم شهوه على شهادة محمد وعبدالله وصالحه فثبت شهادة محمه وعبدالله وصالح بشهادة شاهدين، وهما زيد وعمرو، فهذه النسألة دلين على أن الشهادة على الشهادة مقبولة والله أهلم-.

الفصل العاشر فى شهادة الشهود بعضهم ليعض

1000 وقال المحافظة وقالوابن سماهة هن محمد: في رجل مات، ولا يُعرف له ولت مجاء أربعه نفر يشهد كل أثبر منهم للأخرين أن المبت أو صي فهما بلك ماد، أو شهد كل اثبر منهم للآخرين أن المبت أو صي فهما بلك ماد، أو شهد كل اثبر منهم للآخرين أبيما أبنه البت والمشهود لهما يصدفهما في الرصية لهما، وفي أنبعا أباه البت، أو يكذبهما، لا تقبل شهادتهما، أما شهادة كل قريق للغريق الأخر بالرصية أبيا للانهما يبتان الشركة والأن الوصية أبيا التركة حتى إذا أراد الوارث أن يعطى الرصية من غير المركة، ويستخلص الركة تقسم لا يلك، وإذا كان من حكم الرصيين الشتراكهما كانت شهادة كل قريق شهادة للفسم من وجه، وأما شهادة كل فريق القريق الأخر بالورانة؛ لأن الورثة يشتركون في التركة، فكالت هذه شهادة أيضاً.

۱۹۸۸ - وقيد أيف عن محمد: في ساهدين شهدا على رجل لرجلين بالف درهم، وشيد الشهرد قيما الشاهدين على هذا ألو حل بدس ألف درهم، والشهرد عليه حير، فشها تنبسا جائزة الأن الدين يجب في ذمة الحي عبر مسعلق بماليه، فلم يتحقق الشركة بيهما، ولهذا لا بشارك بعضهم بعضاً فيما قيما، فلم معنى النهمة، فقيلت شهادتهمة، وقو كان الشهود عليه بينا، لا تغيل مذه الشهادة، وقال محمد: هي عدى حائزة، هكذا دكو ابن سماعة، وقد ذكر محمد أولا: أن شهادة الفريفين على على طبو مقبولة، وقال بعد ذلك، وهي عندى جائزة إشارة إلى أذ ما ذكر أولا قول عرب والم بذكر أنه قول من؟

وقد ذكر الخصيف: أن على قول أنى حنيمة وأبى يوسع: لا تقبل هذه الشهادة، و هكذا ذكر بشر مى الأماكي ، وذكر عن الخامع الصغير : أن على قول أبى حنيفة و محمد: يقبل هذه الشهادة، هكذا ذكر في وصايا أنبسوط ، وجه الرواية التي قال: إذ الشهادة باطله ما ذكرة أن الدين بعد اللوت يعن التركة، وتصبح التركة مشتركة بن الله ما محمى، ألا تري أن الدين إذا كان مستغرفًا إذا قيض أحد العرضاء شيئًا، كان للياض حق الشاركة، وقد شيئاك لهما فيه شركة

وجه روانة جُوار: أن الدير حاله الخيلة لحب في الذمة، ومعد لوت لاينحول إلى التركة بمعنى أن الترقة نصير مستحقة مه ألا ترى أن الوارت لو أراد أد يفضى لذين من ماله، ويستخلص النركة لنفسه، كان له دلك، فكانت هذه شهادة بما لا شركه لهما فيه. فنقيل .

وروى احصاف عن الحسن بن اباد عن أى حيفة اللهم إدا حروا معا، الكفيل المهاديم، واحتفاد المعال الكفيل المهاديم، وإذ حروا منظرة وكن نقيل الألهم إذا جاؤوا مجتمعين، فقد ككنت نهمة المواضعة ويسير كأن كل فريق بقول القريق الأخراز أشهدو الناطي أنا مشهد لكم، فيقاحل النهدة فيول لشهاده.

دأما إذا جاؤوا متم فين نفل النهمه، والا يتماحش، فلا عنع قبول الشهادة، ونوالم يكن الأمر على هذا الوحه، ولكن الأعلى وجاؤا داراً أو عبداً أو عرصاً من العروض على يدى ورثة اليت أن الميت عصد ذلك، وشها، لهما شاهدان مدلت، ثم تبهد المدهود لهما النشاهدين على الميت دين ألف ورهم، فإن الشهادة كلما حائرة، كذ ذكروا فعداف. ومذا يجب أن يكون على الروايات فلها، لأن نهمة الشرائة لا تتأتى هها!.

وكدنك ثوالم يدعيه الغصب، ولكن ادعيه الشراء من تقيت، وغدالتمن، كان الجواب كما فلنا في دعوى الغصب، لأناما باعد الميت في حياته لا يكون تركة لد فلا يتعلق حن الغرما الذلك أنبن، فلا يتأتي تهمة الشركية، وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها

١٩٠٨٩- وكدلك إداءتُهي أحد الفريقين عبدًا، والأمن الفريق الأخر عبدًا لأخر نفس شهادتهم، وهذا أيضًا يجب أن يكون على الروايات كلها.

وكذلك إذا الأعلى أحد الفريتين الوصية بعند بعينه، وندعى الفريق الأحر الوصية يعند أخر نعينه، نقيل شهادتهم بالقاق الروايات

. ١٩٠٩ - وكدلك إدادهمي أحد العربقين الوصية بعدد بعينه، واداعي الفريق الآخو الوصية بعين أخواء ليلت شهادتهم بالاتعاق

٩٠٠٠- ولو ادَّعَى أحدهما الوصية بالتلث، وادَّعَى الآخر الوصية بعيد، عند، أو بعينه أخراء لا تقبل شهادة الفريقين؛ لأن صاحب لتلث يشارك في العبد، فتمكر تهمة الشركة وفي المسألة إلسكال.

١٥٠٩٦ - وكذلك أو الأهر أحدهما الوصية بالثلث، والأعلى الأخر الوصية بالمصمى لا تقيل شهادة الفريفين ؛ لأنه بهمة الشركة كأني هيناء

وفي كل موضع لا يقبل شهادة الفريقين، لا يقبل شهادة أيسما والنيميس، ونسوتهما معارجل أخراء وني كل موضع تقبل فبهادتهماء تغبل شهادة أبيهما وابتيهما وامرأتهما مع رحل.

١٥٠٩٣ - وعن أبي يوسعه: إذا وقبعت الشيرك في الشبهبودية؛ لا تقبيل شهادتهما، وإذا لم يقع في الشهودية شركة، فإن كان انقاضي يعرفهما بالعدالة قبل شهادتهماء وإدلم يعرفهما بالعدالة أرشك في أمرهما، لا يعبل شهادتهماه لأن كل فريز بجر النفع إلى الآخر ، فتشكل تهمة الواضعة ، فيتفحص للناضي في حالهما ، ولا تَفَيِّي شُورِ دَيُهِمَا حَيْ يَظْهِرُ عَنْدُهُ عَدَالَتُهِمَاءُ

وهو نظيم ماركوي عن أبي يوصف فيمن الأعلى عبيًّا في بد إنسان، فقال ذواليد: إنه لقلان أودعتيها، وأفام البيئة على ذلك. لا يتدفع عنه الحصومة إن كالذمعروفُ بالحيل والأباطيل، وإن كان معروفًا بالمدالة والأمانة، تدفع عنه الخصومة، فما يُوي عنه هها مستغيم فلي أصله، ولو شهد أحد الفريفين لصاحبه بالدراهم، وشهد الآخر بالدناتير، تقبل شهادة الفريفين، ذكره البقالي.

12.94 . وفي المنتقى أرجل في بدية در مات، جناه أربعة رجال، والأمي رجلان منهم نصف الدار شائعًا أمهما اشترياه من لبثء وشهد لهمه الأخران بذلك واثم لأعر الأخران أنهما اشتريا التصف الباقي مرافيت وضهد فهما للدعيان الأولان وفا شهادتهم باطلة؛ لأنهم يصيرون شركاء في الدار

وكنفائك إن كنان القناضي قند قبضي للأولين، قم الأعني الاخراف، وشنهند لهمما الأولان، فإني أبطل القضاء كله.

ورن كانت الشهادة على تصف دار مقسومة تُهمَين و وعلى نصف لار مقسومة

الهدين، فأن كان لكل هيف لاب على هدة، وقريق على حدة، فالسهادة ل جاؤلة. وإن كان بالهم واحدًا، أو ظريفهم واحدًا، أبطلت الهادنهم

 ون فسهد أبناء البين أو فيبر صدا لرحير على الوت ددير ، ثو نسهد هذان السهدد، لهد الوحلي أخرين على نيت يدير ، جارت شيادتهم ، لأنه لا تهده في عدم السهاداء الأبه عسى يتحقيمه صرو مقصد حقيد و المرتب التركة بحقهدا، • لا يعنى لمن الدير بديهدا، فعيلت شهادتها لهده

قام 1994 - وذكر الحصاف في أدب القاصي - إذا شهده خلان لرحلين الهما بيد البت و في شهد الحلان لرحلين الهما بيد البت و في شهد المسهود بهت الشاهدين على افيده يدي بالاندين المدكن تهمه السركة في الدراكة والدركة في المدائسية بيد.

• ١٩٠٩ - إلى أنو فرائل مساعة التن محمد في رحل له على ميت دين. فقص الفاصي له يدينه و فقد ترك لبيت و في عاصم من الدين و ثم إلى للسبي له شهد لوراثة الفلس بحل للعلم . الأثبور السيادات الأرادات القيد به حربته بالموال المعلق الذي شركه و فودا شهد العالم حول للميال و فقد شهد كا هو متعلق حدم وكانت ها م شهدة قصم . فلا تقبل .

الله ١٥٠ - وفي الوحر بين سماعة العن محمد التي رحلين اليب على وجن آت. يره والراحمة في المحمدة من طلب الدرائية على صاحبه والحن أحراثه أقر أدرائية في الصبة على المحمدة وأدرائية مصاحبة من طلب الدرائية في الصبة السجماء المرائية المرائية المرائية المرائية المرائية المرائية المحمدة على المحمدة ا

و الواقعة في قبل من الثان العالمات أو شيئة منه . تبا شياد وإلى الم أنس شبيع ليها ه الأمه يشاه السياكة حو السائر فقه على العالمي ، مهم ويقه الشار واقعي بدارالله ، فالك المؤل فال. وإعاهدا عِزلة تلاثة نفر لهم على رجل ألف دهم، فشهد انتان متهم على الثالث أنه أبرأ الغرير عن حصته . إن فسهدا قبل أن يقيضا شيئًا من المان، قبلت شهادتهما ، وإن شهدا بعد ما فيضا شيئًا من المال، لا تقبل شهادتهما ؛ لأن بعد القبض بشهادتهما يريدان إيطال حق المشاركة على الشريك فيمة فيضاء والاكذلك قبل القبض، فكذا ههنا.

الفصل الحادي عشر في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم

٩٨ - ١٥ - شهادة أهل الفحة بصفسهم على بعض صفيبولة، اتفقت مللهم أو المتنافت، وكذلك شهادة الحرائفة على المستامين على المتنافق، وقدهادة المستأمين على أهل الذمة لا نقبل، وشهادة المستأمين بعضهم على بعض مقبولة إن كانوا من أهل عار واحدة، وإن كانوامن أهل دارون مختلفين، كانوه والترك، لا تفبل.

1999 - وأما شهدادة المرتد والمرتدة فلاذكر لهدا في شيء من الكتب، وقد التنطف المثايخ فيه، قال بعضهم: تقبل على موتد التنطف المثابيخ فيه، قال بعضهم: تقبل على موتد مثله، والأصبح أنها لا تقبل على كل حال، وعن أبي يوسف: أنه قال: لا أجيز شهادة المهدودي والنصراني وغيرهما من أهل الذمة إذا سكروا؛ لأن السكر حرام في الأهيان كلها، فيوجب سقوط العدالة.

١٩٩١٠ وإذا شبهد نساهدان من أهل الكفر على شبهادة فساهدين من أهل الإسلام على شبهادة فساهدين من أهل الإسلام على كافو لاتقبل شبهادتهما؛ لأنها شبهادة كافو قامت على ما لوشهدا على فلا تقبل قياساً على ما لوشهدا على الدلم على ألها.

وكذلك إذا لمنهدا على قضاء فاحي من قضاة المسلمين لكافر على كافر ، لائتبل شهادتهما الألها فامت على إنبات أمر على المسلم؛ لأفها فامت على القاضى بإنبات فضاءه.

وهذا بخلاف ما لو شهدا على كافر بمال، فإنه تقبل شهادتهما، وإن كان فيه إيجاب الفضاء على الفاضي فلسلم، وذلك لأن إيجاب الفضاء على الفاضي غير مضاف إلى شهادتهما لا نصاً ولا اقتضاء، أما تصاً فلاشك، ولها اقتضاء فلأن المنتفى ما يشت ضرورة التصوص عليه، ولا ضرورة تلمتصوص عليه، وهو الوجوب على المشهود عليه إلى وجوب العضاء بذلك على هذا الفاضى المين الأله عايضة عنه في الحسن المعين الأله عايضة عنه في الحسلة بأن لا يتفك عنه أن الخسطة بأن لا يتفك عنه يحدل، فهو معنى قوضة : رد وجوب القصاء على القسامي خبر هند الدوالي شهاديها، لا نشأ والا الانشاء، ولا يزم قول شهادتها.

أدا ه بها شهدا على إندت أمر على المسلم نصاً، ومثل هذه الشهادة لا تقبل و ونظير هذا ما قال محمد : في كافر دات وأوصى إلى مسلم فشهد كافر ان بدين على المبدر، فإل الفاصى يقبل شهادتهما ، وإن كان قبل هذه الشهادة مجب فضاء الدين على الموصى ، وهو مسلم: لأن وجوب أ فضاء الدين على هذا الوصى غيير مضاف إلى شهادتهما لا بصاء وهذا ظاهر ، ولا مقتضى وجوب الدين على البث الإنه ليس من ضرورة وجوب الدين على البث وجوب القصاء على هذا الوصى، فإنه لو الم مكن هو وصال لا يعين عليه فضاء الدين على البث وجوب القصاء على هذا الوصى،

الم ۱۵۱۰ مقال: أمة في يدى كافر اشتراها من مسلم، أو وهيما منه مسلم، أو المهدامة مسلم، أو المهدق بها عليه مسلم، أو المهدق بها عليه مسلم، أو المهدق بها عليه مسلم، أن كافرين، فشهداله بالملك المطلق، قال أبو حيفة ومحمد -وهو قول أبن يوسف أولا -: لا نص هذه الشهادة أصلا، وقال أبو يوسف أخراً: تقل هذه الشهادة، ويقفى بها على الملترى خاصة، ولايقفى بها على الملترى خاصة، ولايقفى بها على الملتم

وجه قول أبى يوسف اخراً إلا عذه شهادة كافر قامت على كافره وهو المشبرة، مستحفاق الفك عليه ، وقامت على مسلم، وهو المائع بالرجوع عليه بالتمن، وأمكن بالتمان بها هى حق الكافر، فيقضي بها لمكافر قيامنًا على ما أو شهد كافران على كافر ومسلم بابين ألف درهم، فإنه تقبل شهادتهما على الكافر، ولا تغيل شهاد بسما على السلم، وبيال امكان القصاء بها في حق أذكافر أن نقصى بالملك للمدعى رسبت جذبه من حهة القاعي عليه، وهذ لأن الشهود وإن شهادوا بالمث الطفن إلا أن الملك المغنى بمشمل الملك الحدث، فيحتمل أن الشهود عاينو، سب غمال فيما ينهما والكن الم ولهما: إن هذه شهادة كافر قامت على كافر ومسلم، وتعذّر الفضاء بها في حق الكافر، فلا تقبل أصلاء قباساً على ما لو شهد كافران نكافر على كافر أن القاضي قصى لهذا على هذا يكذا، فإنه لا يقبل هذه الشهادة أصلاء وإنما لا تقبل لما تلنا.

وبيان تعذر الفضاء يها في حق الكافر أن الشهود شهدوا بالظك الطلق للمدحى . والشهادة بالملك المطلق شهادة بالملك من الأصل ، ألا ترى أنه يستحق العين بزوائده المتصلة والنفصلة جميعًا ، ولا يمكن القضاء بالملك في حق المتشرى من الأصل ، إلا بالفضاء بالملك من الأصل في حق البائع ؛ لأنه ما بقى الملك البائع ، لا يكون الملك لهذا المدحى من الأصار

هوان قبل: الشهادة بالملك المطنق إغا تكون شهادة بالملك من الأصل إدا كانت الشهادة حجة للفضاء بالملك من الأصل، كشهادة السلمين، أما إذا لم يكن حجة للفضاء بالملك من الأصل، يجعل شهادة بالملك الحادث بسبب حادث من جهة المدعى عليه، ألا ترى أن الإفرار بالملك المطنق جعل إفراراً مملك حادث، وإن كان الإفرار إخباراً في موضعه حتى صحّ بالخمر.

والجواب عنه : إن الإفرار يخالف الشهادة؛ لأن الإكرار بالملك انطلق فيما يقبل النقل من ملك إلى ملك جعل إقراراً بملك جديد من حيث الحكم؛ لأن المقر قال: هذا لعلان، لأنى ملكته سه، ولهذا لا يستحق المقر له المفر به بالزوائد المتصلة والمفصلة، ولا يكون للمقر الرجوع على نائمه.

1919 - ولو أن القرنص على ملك جديد للمغرك بسبب جديد من جهته ، يتعذر القضاء بالملك من الأصل ، فكذا إذا جمل في الحكم هكذا أما الشهادة بالملك الطلق حمل شهادة بالملك من الأصل من حيث الحكم، كأن الشهود كالوا: هذا ملك هذا المدى من الأصل ، حتى بستحق الدن بالروائد المصلة والمفصلة ، ويرجع السنحق عليه على بانعه بالشمن ، ولو نص الشهرد على هذا يتعذر الغصاء بالملك الجديد بالمسبب الجديد من جهة المنتحق عليه ، فكذا إذا جعل في الحكم هكذا.

١٠١٠٢- إذا مات الكافر وترك ابنين وترك ألعى درهم، فاقتسماهما بينهما، ثم أسلم أحدهما، ثم جزء كافر، وادعى لنفسه دياً على البت، وأناع على ذلك شاهدين كافرين، قال من الكتاب: أجزت ذلك في حصة الكافر خاصة و لأن شهادة الكافر حجة صحق الكافر دون المسلم، فيثبت الدين بهذه الشهادة في حق استحقاق نصيب الكافر، وإيطال بدء عليه . والطال بدء عليه .

1914 - إذا مات كامر ، فجاء مسلم وكافر ، والكول كل واحد منهما دينًا ، وأقام كل واحد منهما بينة من أهل الكفر ، قال في الكتاب : أُجِزَ ت بينة المسلم، وأعطبت حقه ، فإن بقي شيء كان للكافر .

وروى الحسن بن رياد عن أبي حنيفة : أن التركة يقسم يمهما على مقدار دينهما ؛ لأن كل واحد منهما يثبت دينه على الميت، وما أقام كل واحد منهما حجة على الميت.

وجه ظاهر الرواية: أن دين السلم ينست في حق المبت، وفي حق الغرم الكافر، ودين الكافر يشب في حق البت، إما لم يشبت في حق الغريم السلم؛ لأن حجة المسلم ، حجة على المبت والكافر، وحجة الكافر حجة على المبت، وليس بحجة على المسلم، والمؤاحمة إقايفت عند المساواة، وإغايفت المساواة إذا ثبت فين كل واحد من الغريين في حالة في حالة المرح، مع الدين المفريه في حالة المرض.

1940 - مسلم له عبد كافر، أذن له بالبيع والشراء، فنهد عليه شاهدان كافران بشراء أو بيع جازت شهادتهما عليه • لأن هذه شهادة كافر قامت على إثبات أمر على الكافر

فإن قبل : هذه الشهادة كما قامت على العبد قامت على الولى ، فإنه يستحق مالية المولى حتى بنيث الذين على العبد المأذوذ والمولى .

قلنا: استحقاق مالية العبد غير مضاف إلى الشهادة لا بعثا، وأنه ظاهر ولا اقتضاء ولأنه ليس من ضرورة وجرب الدين على العبد بسبب البيع والشراء استحقاق مالية الولى، ألا ترى أن العبد لو كان محجوراً، واشترى لا يستعق به مالية المولى مع أن النسس رجب عليه بالشراء حتى يؤاخد به بعد العنق، وإذا لم يكن استحقاق مالية المولى مضافًا إلى شهادة الكافر، لا يمنع قبول شهادة الكافر بسببه ولو كان المرقى كان المرقى مضافًا إلى شهادة الكافر، لا يمنع قبول شهادة الكافر بسببه ولو كان المرقى كان المرقى مضافًا إلى شهادة الكافر، في المنافرة الكافر، والعبد المأذرة الكافر، والعبد المأذرة المالية المولى مضافة كافر قامت على المنافرة الكافر، والعبد المأذرة المالية المنافرة الكافرة المنافرة ا

وتبات أمرعلي السلم نصآ

۱۹۹۰ - ولم أن كافراً وكل مسلماً بشراء أو بيع، لم أجز على الوكيل من البستة ولا مسلمين، ولم أن مسلماً وكل كافراً مثالث أجرت على لوكيل الشهود من أهل الكفر، وهو يخرج على ما ذكرنا من المنتي في فصل العبد.

وقى الدوادر : وقال أبوحتيفة وأبو يوسف. إذا وغل التصواص مسلمًا يبيع له ثوبًاء أو يشتري له ثوبًا، ففهد عليه بصرائياد بالبيع، وهو يجحد ثلك أن ذلك جائز

الا ۱۹۹۱ و وكذلك الشواء، قال محمد من الخامع النصرائي مات وترك مائة درهم لا غيره، وأقام مسلم شاهدين نصرائين عنيه عائة دورهم و غيره، وأقام مسلم وسرائي شاهدين نصرائين عنيه عائة درهم يشهما، مقضى المسلم التعرد والتي المائة، ويقضى بنت المائة بن السريكين مصفان: الأن النصرائي الشريك أقام ما ليس بصحة على المتصردة الأنه يتنضرو مه فيطلت بنة النصرائي الشريك، وإذا نظامت بنة النصرائي الشريك، وإذا نظامت بنة النصرائي الشريك، وغذا نظامت بنة والمسلم التعرد منهما أقام ما عرججة على الميت دون صاحبه علمت بالا فيضم ما المائة بينهما أثلاثًا، ثم النصرائي الشريك يا خذ من شريكه المسلم نصف ما أخذ، لتصدفهما أن اللين مشرك بنهما.

فؤن قبل: أليس أن كل واحد من المسلمين يتصمر ويشهاده مسهود صاحبه وهم كفار، فينغي أن لا تقبل؟ قلناء الضرو عليهما في ادنتاع القول فوق الممرو عليهم، في القبول، فإن عند قبول الشهادتين يعبل إلى كل واحد من المسلمين يعض حقه، وعند عدم القبول لا يصل إليهم شيء، وعند التعارض يتحمل الأدني لدفع الأملي.

ولوكان مكان المسم الفرد نصراناً منفرةًا، وباقي الممالة بحالها، فالذة نفسم ينهم أثلاثًا، فكل واحد الثلث؛ لأدينه النصراني المعرد عبر مقبولة على المسلم الشريات لما مرًا، وسنة المسلم الشريك صحة في حل طبعه إلى المنفرد، فيأخذ المسلم الشريك حمد، وذلك خمسون، يمن من التركة خمسون، وقد تبازع فيه نصرابيان، وأقام كل واحد ما هو حجة على صاحب، إلا أن حق النصراني المتفرد في المئة، وحل النصراني الشريك في خمسون، فيقسم الخمسون بينما أثلاث، ثلثلا، لتصراني الما العمراني المنفرد، وذلك ثلاثة وتلاتون وتلب، وتقد لشصوراني الشريف، وذلك سنة حشر وتلتان، مم ما في يد النصراني الشريك يضم إلى ما في يد شريكه السلم، فيصير سنة وسنين وثاشان، يقسم بيهما نصفين أيضًا، النصادفهما على الشوكة، فيصبب "كل واحا، في الحاصل نبث الذات فلهنا ذاك يقسم الذات بيهم أثلاثاً.

1010 و وباقي المسألة بحالها، كان هذا الأول مساسان، وتسهيرود الصدراتي المنظرة بعد البين، وباقي المسألة بحالها، كان هذا الأول منواءة لأن السلم الشريات أقام ما هو حجة في حق الصرائي المنظرة، والتصرائي المفرد أهام ما ثبار المحجمة في حق السام الشريات، فسطلت بينة التصرائي المنظرة في حن السلم، فيأ حد المنظم حقمه ودلك خمسوت، بفي من التركم خمسه فال وقد تنازع فيم عصراتيات، وأقام كان واحد ما هو حجة على صاحم، فيقسم بينهما على قدر حقوقهما أثلاثًا، ثم الباقي إلى أخرام مرا قبل هذا،

قول كان شهود النصرائي المنفر دمسلمين، وشهود الشريكين بصاري، وينقى لما أنه احالها، يقتضي للنصرائي النفرد للمقا الماله، ويقتصي بالنصف الآخر الماريكين، لأن المفرد أقام ما مواحجة على الشريكين، وهما أقاماً ما مواججة على المعرف فاهدا فسمت المائه نصص

161.4 قال: مصرائي مات وبرك ماتي درهم، وترك التي تصراحي، فأسلم أحدهما، ثم حاء رحل، فادعي على المبت ماتي درهم، وأقام شاهفي تصراحين، فإلى الفاصي بقضي بذلك في تصبيب الكامر؛ لأن ما أقام الدعي حجة على الإبر المصرائي ، ودر الإبن قدام الاصباع و الفسراء ومحدث على السلم، وصحت على المسلم، وصحت على المدين في تعديد من صحت البيئة عليه، كما لو أقر أحد الامايل المدين ولا يلخل الإبن النصرائي على أحبه المسلم في تعديد،

قال محمد في الكتاب: ولا يسمه هذا الدين، وأوادته السالة الأولى، فإن هناك المسلم الشريك المعمولي، وهمه الأين المسلم الشريك المعمولي، وهمه الأين المسلم في لادخر على أخده السالوجي بصدة .

⁽¹⁾ وفي الأمس فصيب.

والفرق بشهما أذ التصرائي أشريك إغابراجو السلم الشريث يسبب الذين ودبن النصرائي فابت في ذمة اللبت، لم يرد عليه الاستحقاق، إما ورد الاستحقاق على مان الذي يقم به القصاف فيبعي دينه في ذمة البيت، ويجمع إلى أخذه المبلم كالهالك، وإذا بقي دين المصرائي الشريك، وجيت الشوكة في باقي المال، فأم الميرات إذا بجب محد الدين، فإذا ثبت الدين هي حق الاين الكافر ، مغاريه ميواثم، والشركة بناءً عليه، فإذا بطل الموات بطلب الشركة ، وفي مسألة الدين إذا بقي الدين بشب أشركة في محل الحق فلهذا افترقا

وذكر عين هذه افسأله في المنفي ، وذكر عن أبي حيشة: أني أقضى بنصف الدير في حصة النصراني، وأبطل النصف، وذكر عن أبي يوسف، أبي أقضى يذلك في حصة النصوائي، ولا أقصى على المبلم بنيء، ونمن بجاذكر في اللنفير]: أن المذكور في الجامع أقول أبن يوسف وحاصلاء وسيأتي هذه المسألة بعد هذا إن شاء الله تعالى .

١٥١١٠ قال منجمد في الجامع أن مسلم ادعى أن فلاك النصرابي مات، وأرضى إليه ، وأقام شهودًا من النصاري ، فإن أحضو غريمًا بصرابًا ، قبلت الشهادة عبيه قيبات واستحساقه وتعدى إلى غيروه لذنين بعد هذا في انو كالله ، وأما إذا أحضر عريمًا مسلمًا؛ القياس أن لابغس شهادميه عليه، وهو قول محمد أولا، وفي والاستحساق تغمل

وحبه القيباس أناهذه أسهادة الكافر على للملم مغيصيوناء فبلا تقبل، وجبه الاستحمال ما أشار اليه محمد في الكتاب أن موت النصاري لا يحضره المنامون، وممنى مقائكلام أن الإيصاء غيالًا إنه يكون عندانوت في دورهم، والمعامون لا يحضرون دورهما عند موتهم عالبًا ، فلو لم تغيل شهادتهم على المسلم في إنبات الوت والإيصياء وأدى إلى ضباع حقوقهم للتعلقة بالموت والإيصاء وفتقس إحياء لحقوفهم وإن كان الإحبياء قيد يحصر يحضرة المسلمين اعتباراً للعالب ، ألا ترى أن شهادة النساء هيسا لا يطلع عليه الرجال مسارك حجة للضرورة، وإن كانت الحادثة محال مجول فلرجال حصور ملت الحادثة لتحمل الشهادوه اعتباراً للغالب، كذا ههناء والذي يبّنا من ولجواب في الوصاية) فهو الجواب في النصب وحتى لو أقام تصرابي بنه من التصاري أنَّ فلاتاً مات، والدانية والرائد، لأ يعلمون للدراراً عيده، وأحصر المبيت عربها كافراء القبل شهارتهم فبالأه والمتحاملة

وإن احضر عربها سيليك الفياس أن لانفيل لا لا مرء وفي الاستحسال. تقوره لال المدد إفا بتلك بالفراش ، والفراش إفا بنيت بالتكاج، ولكاج أها الدمة إغالكان في دورهم غالباء ولا بحضره السميونافي الغالب، فلو لم بقدر شهادتهم. أدى إلى الضييع حقوفهم التعلقه مسسب

١٩٤١ - ولا أناسبك الاعلى وكالله من يصوابي بكل حق له بالكولية ، وأحصر عربها مسمأة وألارعليه شهرنا لصرري الالقداء لاراهد تهادة بصدالي فالمنا فالح الأسم مقصو فأم فلا نفيل

ها في بين الوصياية والموكائين. والأمر في من ذكر وا أن الأرهباء غالبًا لكون حالة ول من في ده رهم، والمبالمون لا محصوران دورهم عند موقب عاليًا، فقبلنا سهادتهم هميانة لخفهم عن النظلان وأعا الوائناه نفه حبرج دوره وعائمه والمطمون يخلطونهم حارج دورهم، فأمكر إنسهاد للسلمين عليها، ولا صرورة بني قيدار شهادة أهو اللامة.

فإن أحضاء تصواف فيلت تتهادسواه لكوس حبحة على التصواف وواها فيل العاصل هذه الشهادة، وضعيل له بالوكالة؛ كان ذلك فصاء على حديد العراماء من استشمن وعبد هوي حشراتها أحاضوا هويتما مستماععة دلكاء وهو يجلحك وكالتماء الج وكنه ما القاصي على قائمة البينة على الوكانة والآن الفاضي حمر قضي بالوكالة على التصيراتين، كالرامل فمر وراه ليدت الواذلاة من حديم من قال بالكوفة لما مرأ فعل هذا م وقد نب شيء صرورة غدره، وإذ كاذ لاينت مقصوباً سعمه و كعرب الوقيل لا يمسم حال غيبة الواعيل مفصودًا. ويتبت فمروره نفاذ بيع ما وكل بنيعه ، لذه هيمه

١٤١١٣ - قال من مساهبة عن محسان في رحل سات وثرك ادبن، أحدهما مدنيم والأخر بصراتي، فعال المستم منهمة المنتم أبي في حونه وأنا واراه ، وقال مل مدر التي الاندام مسلم وأثناء ونت والقول قول النصر بي منهما والأند عرف كريه كافرك فالتصومي بسك بالأصلء وهوابعاه فكفراء والمسلم يدعى رواته واإسلاما فكال

⁽¹⁾ مكتبا في طاء و ذار في عبه النسخ الصراءة

القول قول من يدعي البشاء؛ ولأن اختلاف الدين مانع من جريان الإرث، وقد عرف وجوده، فإذا الإبن المسلم ادعى روال المانع "، والابن الآخر ينكر، والقول قبل الممكر، وتكن يصلى على المبت بإخبار الابن المسلم أنه أسلم قبل موته؛ لأنه أخبر بخبر ديني، وهو وجوب الصلاة عليه، وخبر المسلم الواحد في أمور المدين مقبول، فيصلى هليه، ولبس من ضرورة الصلاة عليه ثبوت استحقاق الميراث للابن المسلم؛ لأنه ينقصل أمر الصلاة عن الميراث في الجمعة، فلم يكن من ضرورته استحقاق اليراث للابن المسلم.

الا ۱۹۱۱ - ولو أقام المسلم نصرانين أنه مات مسلمًا، وأقام نصراني مسلمين أو تصرانين المسلمين أو تصرانين المات ا

الوجمه الشامى: إن الإسسلام أفوى: قبال النبى الله: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه الله المواود يعلى عليه الله المواود يم عليه الله المواود يم مسلم وكافر يكون مسلماً تبعاً للمسلم منهما القوة الإسلام، كنا هنا، وأما حكم الصلاة فإنه يصلى عليه لا بالشهادة، فإن الشهود تصارى، ولا تقبل شهادتهم في الأمور المدينية، والصلاة أمر ديني، ولكن لإخبار الاين المسلم بإسلامه، وخبره حجة في حق المسلام عليه الماذكونا.

وإن كنانَ للميت ينونَ صنعبارَ ، ورئشهم عن اليت مع ابنه المسلم ، وجعلتهم

⁽¹⁾ حكمة التي الأصل ومنز نفاء وأصالتي م: فسإدا ادحى الاين المسلم ادعى زوائه المانع الشء وفي قسو معاشية ظ جإذا ادعى الاين المسلم تقد ادعى زوال المانم.

 ⁽³⁾ أخرجه البخاري معلقًا في صمعيحه (١/ ٥٥٤) والضياء في الأحاديث المختارة (٢٩٧) والدينان المختارة (٢٩٧) والدينان في استندا (٢٥٧/٢) والروياني في استندا (٢٨٧) وفيرها.

مسامة أن الآمالة الفيل ما ميرا الداخلي المستمومالية الفقائفين بإسلام الأب لا محالة اليسكن توريث السلم سماء فيد معاناه مسلسًا لابد من العكم بإسلام الرلام ماصفار ترك لما الأنهو بدعول خرا الأبرين في اللين

قال في المتنبي ، فير تم يتمو الآني تسلم بيه على إدلام أيام قرار موته حتى الأنبي رجل طل المتنبي ، فير تم يتمو الآني لتساوي، فقصص له بالقال ه تم إلى لابن المسلم أقام بينة من المصاري على مناهم الآن قبل مولم فال محمد : إو حان العربي مسلماً أنام يتم إلى كان أخر إلى كان قبل ودوب لقصم، والمفاحة بلاس المسلم حميم الميرات، أما بنا كان المربي دينا، فلان الابن المسلم أقام ما هو حمية غنى الابن المسلم أقام ما هو حمية في العربي، على المداه والله واستخداد الري المسلم أقام ما منتحدان المربي المسلم أقام ما منتحدان المربي المربي، عند الابن المحمد لان ما الأم من الحدة ليست بحددة ، لا في حل الابن المسلم، ولا عالم حدورة الحكم عبر اله لاس المسلم المسلم المسلم.

وأما إذا كن لعرب مسمدً فلان ما أقام الإين المسهومن القيمة ليسبت بعجة في حق الغرج، علم يشت وراته الاين السلم في حق الغرج، فلا يحد ح الغرج في إقاء الداء على الأس السلم، وإلما لحساح إلى إقامتها على الاين المشوالي، وما الام العرج صعة في حق الإين الشيد في

قبال، فعوالم بشرند البت سالا، وأقيام الاين المسلم سهيادة من التصياري على أن حدد مسلماً ، وأراد أمنا إشواء التعام، لم تقلق بلت على ذلك ، لحلاف ما إدارك مالا.

والمعرف الديمة إذا تواكا مثلاً فيها قالهم السلم من أهل الديمة إننا تضير على النال وعلى الميرات، ومن حمر ورد قمولها على الميرات القصاء بوسلام الهاد ، ويتعلق دلك الني أوالاه الصافات وأما وإذا لم يتراث ، الاالا مكن قالول ما يدادة قبل الديم على الماره. الاعد عدم الاعكن فيوف شي إملام سبب وحدود الأنه أمر ديمي ، ومنها دة أعور الذاتة الا تصافى الأمور الديمة

وهدا الحكم لا محتصل مهذا الفرصع ، بل في كل موضع نسهد قوم من اهل الذمة على إسلام ميت بن شال فيت لم يندك «الايضام السيد لاحله» لا تغيير شمهاد تهم، والا بحكم بإسلامه، وروى العلى عن أبي يوسف أبه قال: لا أدبل شهادة آهن الذمة على إسلام الكافر في حالة الخياة، وأكبلها بعد السوت، وإن لم يكن له ميواث، يجب الأحد شهادتها.

1914.8 وروى عمروس أبي عمروعن محمد في الإملاء الله وجل من أهل القمة مات، فشهد مسم عدل أو مسلمة أنه أمناء قس موته، وأنكر أولب، من أهل القمة دلك، فميرانه الأوليا ومن أهل القمة محاله، وأمه ظاهر، قال: ويتبغى فلمسمون أن يفسلوه ويكموه ويصفرن عاليه

وكذلك إن كان مستودًا في قلف، يعنى شخير بعد أن يكون عدلًا ، وقال: شهادة القساق من السلمين على إسلامه لا نقل، ولا يُصلى علي بشهادتهم.

10110 - قال: ولو شهد على يسلام نصراني و حل وامرأتان من المسملين وهو يحمد الجبر على الإسلام، ولا يقتل، وقو شهد عليه رجلان من أهل دينه، وهو يجمد، فشهادتهما باطلة، قال: لأن في زعمهما أنه مرتاب ولا شهادة لأهر الذهة على المرتد.

ين كان نصر نا، فالقول قول المسلم: لم يزل أبي كان مسلماً، وقال التصرائي: نم يزل كان نصر نا، فالقول قول المسلم؛ لا كان واحد منهما يدعى ما هو أصل من وجه، وما مو حادث من وجه، أما الابن المسلم والاه يدعى الإسلام، والإسلام أصل في بني أدم من وجه من حيث إلى عالى ورسله وكتبه، والعلم حادث، وأما الابن الصرائي فلائه يدعى حيث إله علم يأن قصرائي فلائه يدعى حيث إله علم أصل في الألمى، حادث من وجه من حيث إله جهل، والحيل أصل في الألمى، حادث من وجه من حيث إله جهل، والحيل أصل في الألمى، حادث من وجه من حيث إلى الأسم، والميا لأحم وحواد، فهر معنى قولنة، إن كل واحد منهما إلى الألمى الإسلام تبعاً لأحم وحواد، فهر معنى قولنة، إن كل واحد منهما يدعى ما هو أصل من وجه، فاستويا من هذا الوجه، والرجع دعوى الابن المسم، لقوة الإسلام وعلوه، عجعلها العول قول الابن المسلم.

وإن الخام البيئة ، فبالبيئة بينة الامن المسلم أيضًا • لأنها نشبت أمرًا • المثَّاء وهو العلم، ولو أن الابن المسلم أقام بيئة على إسلام الأب قبل موته، يعنى من المسلمين، لم

أقبل دلث حتى يصغر الإسلام

1914 - وكذلك إذا نسهد نساهد ن على نصر إلى حي أنه أسلو، يعنى من المسلمين. لا نشاع سهادتهما حتى يعينى من المسلمين. لا نشاع سهادتهما حتى يعينو الإسلام، وهذا لأن الشاهدي عدى أن لا يعرفان ما يصبر الكافرة، وبعصها خفية، ولعل ما عدهما عيرما هو عند الفاصى، فلا مذّ من الوصف حتى ينظر القافيي فيه إن كان ذلك يوحب دخوته في الإسلام، يجمله مسلماً، وما لا فلا، ألا رق أنا شرطة لفترول لشهادة على الزن أديفسر الشهود الزناء لانهم على يعرفون من أنواع الرياقة وجب خار، ولا يكون كذلك، كذا هها.

وذكو الفاص الإمام وكل الإسلام على السعادي في أحر اعداج السيار . أ.: الشاهد إذا كان فقيهاً: تقبل شهادته من غير أنا يصف الإسلام، وإذا كان جاهلا لانشل شهادته ما نويصف الإسلام.

قال ابن مساعة: قلت للحصد قبل كان شهود غرم النسلمين من المسلمين، وقضيت شهادتهم بحضوة الابن التصرابي ، ثم حاء الابن للسفر بيئة من أهل الاسة أن الآب مات مسلم، قال محمد ، هو الوارث فيما كان للتصرائي البت من المال ، و لا يقصى على العربي بشيء و لأن الابن المائم أقام ما هو حجة على الابن التصرائي ، دون الغرم المسلم، وانقضاء محمد الحجة ، فيفصر القضاء على الابن النصرائي

واستشهد بما إداكان البنول للائة، آخذهم مسلم والأخران بصرائيان، واقتسم النصرائيات البراث تصفيل، لم أسلم أحد الابين النصرائين، ثم أفام الاين السلم ينه من أهل الذهبة أن الأب مات مسلماً، فإلى أقتصي له على الوارث الذي لم يسلم، ولا أفضى له على الذي أسلم، وطريقه ما فعد.

قال ابن سيماهة: قلت لمحمد: هإن كان الغرج والان المسلم أقام كل واحد منهما شاهدين دبيون، قال: فإذا حازوا معًا، فالحصو هو المسلم؛ لأما بست وراته ما أقام من البيئة، وإذا تقال بيئة الفرج على الوارث، فإذا كان الوارث مسلمًا مقد هادة أهل اللهمة لبست بحجة عابد، فلا يستحق العرج بها شيئًا.

١٩١٨ - قال ابن سماعة اسمعت أبا يوسعه قال: في بصرابي مات وبرك ألف

هرهم، فأقام مسلم شهوداً من النصاري على ألف درهم له على المبت، وأقام نصراني شاهدين من النصاري على ألف درهم له على المبت، فيإنه بدنع الأنف المسروك إلى المسلم، ولا يتحاصان فيها عند أبي حنيفة، وقال أبو برسف: يتحاصان في الألف، وقول محمد كفول أبي حنيفة.

وحاصل الخلاف ونجع إلى أن بينة الغرج النصوائي، على مقبولة في عله الصورة؟ على قول أبي حنيفة وصحمة: هي غير مقبولة، وعلى قول أبي بوسف: هي مقبولة، فأبو يوسف: هي مقبولة، فأبو يوسف: هي مقبولة، فأبو يوسف: هي مقبولة، فأبو يوسف: هي المبت، والمبت في أنباب إذا قبلت بينته، المبت، والمبت في الباب إذا قبلت بينته، وثبت وبنه على البت في الباب إذا قبلت بينته، المبتروكة، في تقول البت المبتروكة، في المبتروكة والمبتروكة المبتروكة المبتروكة على سائر المبتروكة في المبتروكة والمبتروكة المبتروكة على سائر المسلم، فإنه تقبل شهادته بعد ذلك على سائر المسلم، وقم بعتبر ذلك المبتروكة على المبتروكة على المبتروكة على المبتروكة المبتروكة المبتروكة المبتروكة على المبتروكة المبتروك

وأبو حنيقة ومحمد قالاً بأن هذه شهادة قامت على المبت مي وجه، وعلى الغرم المسلم من وجه، فاغلى الغرم المسلم من وجه، فنقبل في حق المبت الكافر، ولا نقبل في حق المسلم العربي، وهذا الأن هذه الشهادة من حيث إنها قامت على أصل الدين، فهي شهادة على المبت، ومن حيث إن الدين بعد الموت إما يتماق بالتركة، والتركة متنفولة بدين الغرم المسلم كانت هذه شهادة على المسلم، وهذه الشهادة حجة على الكافر دون المسلم، فقائا: بأنه نقسل شهادة على المسلم، فيان المسلم، فقائا: بأنه نقسل يزاحمه في المتركة، فإذا قضى بدين الغرم المسلم، قان فضل شيء كان دلك له و الأن فيد تبد المسلم، فيان فضل شيء كان دلك له و الأن فيد المسلم، فيان فضل شيء كان دلك له و الأن المسلم، فيان فضل من ين المسلم إبطال حق المسلم، فقبلت بحداث ما فيل حراغ التركة عن دين المسلم، الأن هناك في إظهاره في المسلم، في إبطال حق المسلم، في المسلم، في إنه لا يجرد المسلم، في المسلم، في التركة عن دين المسلم، في المسلم

 ⁽۱) هكفاني الأصل رظ، وكنان في موف يختاصه، فبالأول منشئق من الحصص، والشني من التخميص

قال ان مساعه عن أس ورست في عبر إلى مات و ترك ايني، فأصله أحدهم بعد موت أبد، تم إن رحلا عمر أس ورست في عبر إلى مات و ترك ايني، فأصله أحداد وبي أصل بيته على انتسب، فأجعله شريك أنسر في منهم، ولا أحجله شريك السلم بيما في بدء و لأن هذه النهادة نفسب إندت السبب من لبت، وأنه يختص دعيت اللمي، فتذيل شهادتهم لإبات هذا حكم، وإن من السب من لبت، وأنه يختص دعيت اللمي، فتذيل شهادتهم لإبات هذا حكم، وإن من الله من منحدة ألى حجة في حو الذي الم يسلم. في من الذي أسلم، فلا يثبت له حز مشاركته في حو الذي أسلم، فلا يثبت له حز مشاركته.

و كذلك لو برك بنا واحداً تصوابك فاصلم بعد موت أبيد مه جاء عمراني و وادس أندان للبت، و فام ينذ من الحاروي، دس الأصل سد معن البت الان النسب أمر يعتص البت، وهذه الشهادة حجة في حقه و إلا أعصه شيئاً عدى بدالاين المسلم ا لانه السند بحجة في حقه ، فلا يعن استحقال شيء عاني بدالشالم الشهادتهم

ثم استشهد تمسألة الموجون أمدهما مسمو والأحر دمى و فأقاما بهذه دبير لهما على وجهة المراجعة الموجود المستقد المراجعة لا تقبل وجهة المراجعة لا تقبل بين من الديون المهتم أما تقبل المراجعة لا تقبل بين على المراجعة لا تقبل بين المحمدة في حقد، وإن حرج تقبيت المعمدة في حقد، وإن حرج تقبيت في هذا المال المدمى و وهذه البية حجة في حقد، فكذلك أمر الابنس أو از اس أحدهما فعلى، والاخر مسموء علم معاموة، وإنا لم يكن بهذة الدي وحجة على السلم، وأمها حجم في حذر المبارة الأمها حجة على السلم، وأمها حجم في حذر المبارة الأمها حجة على حقد، ولكن الما لم يكن المهام المبارة الأمها حجة على حقده المراجعة المراجعة المراجعة على حقد المبارة المبارة الأمها حجة على حقده المراجعة المبارة الأمها حجة المراجعة المراجعة المراجعة المبارة الم

قرع على ما إذا كان الامن و احداً ، قال الذون حرج قلديت صلى ، كان فلده كله للمسامرة الأنا وراتته نائلة مطلقا ، و وراته الدس عبر نائلة عن حق الايس للسلم ، علايكواد له أن شله كه فاه .

. قال: وإن ماه: اللسام وراث أخامه بريابه أنّ مقد ما مدت الإبن اللسم فسيرات الليف الدمي للإمن الدمي و الأمانسة لدّ تُنتِ من الدت و رئيت وراشه والا أنها لو تظهر في حق المسلم لمزاحمته إباه، فإذا مات انقطعت مزاحمته، فورث هذا الابن.

قال ابن سماعة: إنما لا يكون للإبن الذمن حق الزاحمة مع الابن السلم في هذه المسالة إذا أصلم قبل السلم في هذه المسالة إذا أصلم قبل إصلاحه بهذه المسالة إذا أصلم قبل إسلامه بهذه البيئة، كان له مزاحمة الابن المسلم؛ لأن حال ما أقام البيئة هو"" في مثل حالة ذمن""، فتقبل بيئة أهل الدفعة عليه، فكان له أن يشاركه، فأما بعد ما أسلم لم يثبت له حق المشاركة بهذه البيئة؛ لأنها ليست بحجة في حقه

1919 - ولو مات مولى المصرائي الميت، ولم يمت الابن المسلم، فإنى أجعل ميوانه بين المسلم، فإنى أجعل ميوانه بين المسلم والنصرائي، قال ابن سماعة اليعني إذا كان أسلم بعد موته، قال: الأن هفا مال حدث الساهة، وليس بمنزلة سال تركه النصرائي ميراثا، أشار إلى ما ذكونا أن يبنة النصرائي مقبولة في حق المبت حتى بثبت تسه منه، وإنما لم بشارك الامن المسلم فيمة قبض ؛ لأن هذه البيئة ليست بحجة عليه، فقيما أخذه الابن المسلم اليظهر ورانته في حقه حتى لا يكون قضاء على المسلم بشهادة النصرائي، فأما فيمة سواء قائر كة مبقاة على ملك المبت قبل القسمة، على ما عُرف في موضعه، فكانت هذه شهادة على على ملك المبت قبل القسمة، على ما عُرف في موضعه، فكانت هذه شهادة على المبت وإنها يستحق بها مال المبت وشهادة أعلى المفهة حجة في حقه.

وكذلك إلها يبرث من مولى النصيراني بحكم الولاء، وأنه تابت قه بهذه البيئة، فهذه الشهادة حجة في حقه؛ لأنه ذمي مثله، فصلح أن يكون مستحقًا لم أنه بهذه البيئة، وهذا استحقاق عليه، لا على الابن السلم؛ لما قلنا، فلهذا كان ميراك بيتهما، وإنما فسرًم ابن سماعة بأنه أسلم بعد موته؛ لأنه لو كان أسلم قبل موته لايرث منه؛ لاخشلاف ديتهما.

١٥١٣٠ - قال في المنتفى ": وإداشها رجل على الواته مع أخر أنها ارتدت -والعياذ بالله - رهى تجعد، ونفر بالإسلام، فرقت بينهما، وجعلت عليه تعيف المهم إن لم يكن دخل بها، قال : أقبل شهادة الزوج في الردة، ولا أبرته عن المهم، وأجعل جحودها الردة وإفرارها بالإسلام نوبة.

⁽١) مكفائم ظوف، وكان في ج: توميء رض الأصل متوفي.

⁽٢) وفي ف: مثل حالة المسلم ذمي.

ولو شهدا عليه أنبا أسلمت وهي تجمعه وأصل دينهما كان هو النصرائية ، فيلت شهادتهما على الإسلام ، وأجعل جمعودها وثباتها على النصرائية ردة ، ولايبرأ من نصف المهر.

171ه- وقيه أيضًا: مسلم قال: إن دخل عبدى هذه النار فهو حره وقال تصرائي: إن دخل هبدى هذه النار فهو حره وقال تصرائي: إن دخل هبد لصرائيات أنه دخفها بعد البمينين، فإن كان العبد مسلمًا، لا تقبل هذه الشهادة؛ لأنهما شهده على قعل مسلم، وإن كان العبد نصرائيًا قبلت الشهادة على طلاق الرأة، ولا تقبل على عنى العبد، وهو بناء على ما مر أن شهادة النصرائي حجة في حق النصاري، وليست بحجة في حق النصاري،

البسا تنالا سبلما عبداً. إذ المجوز شهادتهما على المسلم، وأدراً عن التصرائي البساء تنالا سبلما عبداً، قال: لا أجوز شهادتهما على المسلم، وأدراً عن التصرائي الفتل، وأجعل عليه الدية في ماله، أما لا تقبل شهادتهما على المسلم فظاهر، وأما يقرأ القتل عن التصرائي؛ لأن الفتل واحد، ولم يثبت في حق المسلم لقصور الحجة، فيورث الشيبة في حق الكافر، والفصاص لا يستوفى مع الشبهات، قال: وأجعل عليه الدية في حاله؛ لأن المسهادة على قتلهما ليست بشهادة على اشتراكهما في جرح واحد، لكن هذه شهندة على جرح موجود من الكافر، وجرح من المسلم، فإذا شاهداً ظهور المرت عقب المجروب، كان لهما أن يشهدا عليهما بالفتل، فأقصى ما في الباب أن الجرح من المسلم المهيت تفصور المحجة، ولكنه تكاملت المحجة على الكافر، فيثبت جُرحه، وظهور الموت عقب المهيد، وتصدر إيجاب القصاص به للشبهة، فوجيت الدية في ماله؛ لأن المشهود عن العمد، وتصدر إيجاب القصاص به للشبهة، فوجيت الدية في ماله؛ لأن المشهود عن العمد، والمافلة لاتعمل المهد.

1017 - قال ابن سعاحة عن محمد: في مسلم ادّهي على مسلم وتصرائي القب عرب مسلم وتصرائي القب عرب من ثبت مناع باعد منهما، وأن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ، وأقام شاهلين من النصارى حليهما بذلك، قبال قبلت بينته على التصرائي، ويأخذ منه جميع الألف، ولا يرجع النصرائي نذلك على للسلم، وإغابقيل بينته على التصرائي لأن بينته حيدة في حقه ، ويأخذ منه جميع الألف، التصقه بعكم الأصافة لفيام الحجة عليه ،

والعدم بحكم الكفالة؛ لأن هذه البيئة تقتضى شوت الألف كلها هليمها، إلا أنها لم تعمل في حق المسلم؛ لأنها ليست بحجة عليه، أما هي حجة على الكفيل، وبعمل في حق الكفيل، فيثبت المال على المسلم فيما يرجع إلى استحقاق المطالبة، والأخذ من يد الكفيل، وإن كان لا يثبت فيما يرجع إلى استحقاق مطالبة المسلم الأصيل، والأخذ من يده.

واستشهد في الكتاب هذال: ألا فرى أن وجلا لو ضمى مالا على وجل، والمدعى عليه يُذكر المال، وقم يقم عليه بهذأ أن الصمان جائز الأن شرط صمة الضمان وجوب المضمون على الأصيل في حق الكفيل، وقد وجد الأن أقر بذلك، ويقواوه حجة عليه إذ نم يكن حجة على الاصيل، فكذلك في مسالتنا ظهر وجوب الدين على السلم في حق النصواني الكفيل، وإن لم يظهر في حق السلم الأصيور؛ لقيام ما هو حجة في حق الكفيل إن لم يكن حجة في حق المسلم، فجاز أن يؤاخذ الكفيل مذلك، ثم لا يرجع الكفيل بذلك على المسلم؛ لأن الرجوع عليه من حكم ظهور الاستحقاق في حقد، ولم يظهر؛ لأن البنة ليست بحجة عليه.

١٩١٤ - قال ابن سيماعة عن محمد: في نصرائي اشتري من مسلم عبداً ، وقسف وباعه من نصرائي آخر - قبل الشترى الثاني وجد به عيباً بعد ما قبض ، وأقام بينة من النصرائي أن هذا المهب كان به عند المسلم قبل أن يبيعه من النصرائي المشترى ، كان له أن برده على بائمه النصرائي ، وإن كان بائمه لا يقدر على رده على بائمه المسلم بهذه البينة .

وبهذه المسألة يحتج أبو يوسف في مسالة الاستحقاق التي مرت في أول هذه الفصل، وقال: الشهادة في هذه السالة لما تضمنت حكمين: الردعلي النصرائي، وولاية الرد لذلك النصرائي، لمستم، وهذه البيئة حجة في حق النصرائي، لمست بحجة في حق النصرائي، لمستمة في حق النصرائي، لما المسلم، فيت حكمه في حق النصرائي، المائة المخلفة في حق النصرائي، وإن امتام تبوت حكمه في حق النصرائي، المثالة المخلفة.

ولكن الجواب عنه ، وهو القوق أن في مذه المسألة المشهود مه العيب، وإذا كان شا بحدث طله لم يكن البيئة عليه مقتضية كون العب ثابتًا من الأصل، ولكنه يثبت يقدر ما يحتاج إليه الرد، فام تكن هذه السه متابته حكماً على البابع السلم ليسابع في وأورا ، الم يقدر وضحه أن هذه ليبنة لا تفت عنى لرد إلا للسندري الأحراء الأن المنسوى الأول الإيقدر على رده إلا بعد عود فدم ملكم إلياء والم يعد إليه بعد، وإذا لم تكن هذه السنة مشنة حق الرد المستشرى الأول للحال، لم يكن هذه البينة قائمة على المائح ملسلم، بل هي قائمة على المائح للسلم، بل هي قائمة الله هذا المائح في هذا المائح للسلم، وأنها صحة في صعه، فللسمحت علياء فيلم في المساكد المخطى للمستحى، فلهر بالمائل المائك من الأصلى، فإذا تقائمة هي الباعة صبحاً. الأصلى للمستحى، فلهر بطلال ملك الماعة كنهم، فكانت قائمة هي الباعة صبحاً. ورد الأصلى المنسدة والله في المناخ السلم، وقدا لا تقيل بيد واحد من الباعة على الملك المطلى للقيدة والأنه صار مفضيًا عليه، وليذا لا لكل واحد أن يرجم على بالعه قبل أن يرجم على بالعه عارة على مدر فيه وأنى

و الدلس علمه أنه النصيح البياعات الوافعة عاده ما على ما ووى الخصاب، وبيت أنه قضاء على نسمو لبائم. ولا يحور القصاء على المسلم بينة أهل الكفر

نم استشهد فریضیاح العرف، هغال اکا نری آفار حیلا نو الدتوی همداً، فیا مه من آخر، فاست، قدر چل من بد انشنری، هر حع انفشتری بالدمن هنی باتعه، آن اسانمه آن به جع خلی باتمه من عبر ابعاد فالسف، و عفله نوارد، انفشتری علی باتعه بانعت دلیمة ، لمر یکن نباشعه آن برف، علی من شنراه منه حتی بعید البینة علیه.

وهذا إدارة إلى دا ذاره من أقدى أن القضاء دناك الطاق للسنجي قصا، على جميع أشاعة فطاعتني عن إعداد على من المحمد أشاعة على من المحمد أشاعة على من المحمد أشاعة على من المحمد أشاعة على المحمد الم

. قاما شهادة الشهارة على أن هذا العرب قال عند البائع السبو شهادة أنه كال في يد الدنج الكافر الذي استراه من المعلوم الأنهم شهادوا بطقاء ذلك العرب إلى هذا الوقت و فقاه شهدو بقيام العب عند البائم النصرائي، وشهادتهم حجة عليه فقبلت ونبث قبام هما العبت في باده، وقبلت ونبث قبام هما العبت في باده، وشهدوا أيضاً بإسناد هذا العبب إلى رمان بدين، وهو حال ما كان في بداللهم، وشهود بنا أسكن إنبائه بشهادتهم، وهو كون المسه، وأنه غير مستحيل ليكون عملا بقدر الغيل.

عداً أن ورعم القاطع أنه عدن، يعنى أنه الطع عبد الدسراني، والابناء تطع بد يصراني عداً أن ورعم القاطع أنه عدن، يعنى أنه الطع عبد الدسراني، والابن الفطوع قبده أنه حراً ، حر، فأنهم رجل والعرأني من المسلمين على أنه أعتقه مو لاه منذسنة ، فال. أجعله حراً ، وأنتمن منه و وها لا يحد و المائلة على المنافعة و لا يكنه فالك إلا يأتبات حرية القاطع و لأن القصاص في الأطراف لا يجرى بن المبلين و ولا بين الخر والمبد، وإذا كان لا يمكنه إثبات انقصاص في الأطراف الا يعنى و صار حصماً عن حق إثبات العنق ، فهذه يبية قامت على خصم، فقبلت، وكذلك العبد لا يكنه دوم الغصاص عن نفسه إلا يأنكار العنق، فغامت هذه البيئة عنى حورة شرط جريان الفصاص عن على خصم، فقبلت هذه البيئة في صورة شرط جريان الفصاص عن على خصم، فقبلت هذه البيئة المائلة في صورة شرط جريان الفصاص ، فكل كالإحصاد في باب الرحم، قابه يشت شهده وحل والمراثين عنتاء كذه هذا.

و إن أقام المنظوعة بناه شاهدين مصرائين أن مرالاه أعلق منذ شهرا وأراد أن بقص ند فإنه بعد وأراد أن بقص نده فإنه يعتق بهذه الشهادة ولا أقتص من القاطع والأن هذه النبهادة حجة على الولى النصرائي، فيلت العلق في حقد بهذه الشهادة، وفيست بحجة على القاطع المسلم، فلم يظهر العلق في حقد لا مثيفاء الفصاص منه، قالوا، وينبغي أن يكون القضاء بالعلق في عنى عنى الصورة فرقهما، لا قول أبي حبيمة، فإن أبا حيفة لا يرى فيول الشهادة على عنى العبد بدون دعواه، ولم يوجد ههنا دعوى البد، فرد منكر لذلك

قال: ألا ترى أن مسلماً لو قال: إن علق فلان النصرائي امر أنه فعيدي حراء فشههد نصرالها فأنه طلق امرأنه، معد هذا الفول إلى أطلق امرأه المصرائي، ولا أعدق عسد المسلم؛ لأن هذه الشهادة حجه في حل النصرائي درن المسلم، والطلاق يتعصل عن لعني، فأمكن إبيات أحدهما دول الآحر، فيشبت الطلاق درن العشي، ويجعل في حق العنق كأن الطلاق عير باؤل لامدام الحجة على ظهوره في حق المسلم. تخله هذا "

قال: ألا ترى أن نصراتنا نو مات، وترك ألفا لا مال نه عبرها، فأقام كن واحد من مسلم ومصراى بنة من التصاري أن له عليه ألفاء أنه يقضى بها للمسلم، ولا نسركة للتصرابي، الأن شهادة الصاري حجة شلى التصرائي دون اللسم، هيئت نقشر الحجة، فكذ هيئا.

قال: ألا ترى أن نصر نبًا في إده طيلسان: "قام كل واحد من مسلم ومصراتي الصرائير أن النصوائي أفر الطيامان لعم أبي أقضى له للمسلم؛ فا قلنا، كذا هذا

قال: ألا ترى أن وحلا ثر شهد عليه أماه أن لفلان عليه ألف درهو ، فقال: إن كان لفلان على ألف درهم فأمهما طالق ، فشهد أماه بإلى أقصى بالمال، ولا أطلق الأم إدا ادست ؛ لأن تسهادتهما ألام شهر مقبولة ، وللأجشى مقبولة ، فتشبل ضهادتهما للأحلى بطال على وجه لا يظهر في حق أمهمنا ، كذا هذا ، وما ذكر محمد في اشابا ، الله أذه أن القطوع فوده إذا أقدم رجالا وامر أتين من المسلمين على أن المولى أهشهما . الفضاعات منه

1917 - وهي أنوادر هشام عال: سألت أبايرسف عن رحل قال: إن شربت حمرًا، معيدي حر، فشها، عليه رحل وامرأنان أنه قد شرب الخسر، قال: أعنى العبد، ولا أحدًا، ولا قرق بين المسألتين الأد النابت في المسألتين مهذه البيبة في صورة لمبرط جربان القصاص، وفي صورة شرط حربان الحا،

۱۹۹۲۷ - وإن نسهدار جل واسرأنان أن لفيلان على زوج بحدى المراقبين آلف عرص، وقد كان قال الروح إن كان لفلان على ألف فأنت طائق، فإنى أقضى المال. ولا أطلق الرافة الأمها شهارت لنصبها بوطرع الطلاق، ولأجنس بالمال، فقيل الشهادة للأحنس، ولم بذت المال عليه في حق كونه شرطاً توفوع الطلاق المادكرنا من المعنى. كذا هذا.

 يهنة من أهل الدول ، والدعى مسلم عليه دينا ، فأقام سنة من السلمون ، أو من أهل المعا، وبني المحد سنة المسلم ، هنا الدينة حتى يستوهى المسلم دينا ، ديا بهي تعنى كان الله عن و وهذا الآل يسنة المسلم الدمي قناف بالله بن على البيت ، وعلى المعرم المسلم بالمراحدة ، وأنها حجه دامل في حق البيت الآل شاهر ، وليست بحجة في حي المسلم ، الالاين بهذه البيئة في حق المسلم ، فالاطهم المعين بحجة على المت والشوج المسلم ، ومنة الحسلم ، حيث على المت والشوج .

نهوقال ولا يعور رهن الذمي حتى يستوفي السلم ديمة لأن الحجة على أرهو شهادة أهل الدملة، وأسها ليصف لحاجة على السلم، فعم يتبث الرهن في حراء فكان الحص به الكواهي عبره من الركة.

وإلدكان شهود الله ي مسلمان وشهود السلم فعين أو مسلمين كالدالله ي أحل الرهن حتى يستوفى وبعد الأن كل واحد سهما أقاء ما هو حجة على للبت وعلى صاحبه، فقيت بينهما، وتتبت ببينة الدمى احتصاص الدمى بالرهن، ولم يعرف مثل ذا الاحتصاص للمسلمان، فصار اللهم أولى الرهن من ملا الوحد

العدائل المراد الفال في المتنفى العبد المعاصران مرابط اللي المدينة المنتوى من المناف المراد المنافية المنتوى من المناف المرائي أخر المراد على المناف المراد المراد

وقيال أنو يوسف: أبي الداعة أشام عليه النبية من للصاري أنه أعدقه الدي فس المستور والذي بعده سوات ونقبل شهادته ، وقصي معتمه إلا أن تقوم البيئة على المسم» علائميل، وإذا أدم على عبره براجعون حتى بنتهوا إلى السلم، فلا يرجع عليه، ولا على من قبله إلا أنَّا بقر طالك للسلب، وبغرادون بالنَّمن حتى يشهوا رأي الذي أعتقه .

١٣٠ه ١ – قال محمد ما في كداب الحوالة و نلكم الذن الزا تأمل مسلم عالى كافي حالاه والأعي فسحان مسلم عنده وأتناه بينة من أهل الكفر بأصبر المال، وبكفالة المسلم عله، قال عال يتبت في حل الأصبور، ولا يثبت في حل الكفير؛ لأن شهادة أهل الذمة حجة في حق الأصير، لأنه فاسء وليس بحجة بي حق الكفيل؛ لأنه مسلم، فصار مي حَقَ الكُفيلِ فَأَنَا فِي يَشْرِ النِّبَةِ أَصَالًا. وإنَّا رُجِد في حقَّه محرد الدعوي.

١٤١٣٠ - ولم الذرجلا مستماكم الكافر عن كافر بألف ربعه ، فقال الكاف الذي عبيه الأصل: ليراد وأن يصمر عني وعجه المباد شاهدين مراأها الكف أنه قد أمره بالضمان، وأقر الطالب أن قد استوعى عنه المال كان في أن يرجع عليه الأن شهادة المامي حجة على النامي كشهادة للمللم، ولو شهد بلَّكْ الأمر شاهدال مسلمان، وأفر الطالب أنه السنوهي" أوجه الكفيل بذلك على الذي عليه الأصل، فكذلك هذا.

١٤١٣٢ قال في الأفضيم : وإذا ادعى رجل مسلم على رجل مسلم عالي وال وححد الطفوب والأعي انطالب كمالة وجل مز أهل الذمة بالمال بأمراء وحجما الكفيل ولك، فيشبها وحيلان من أهل الذهبة على ولك و هيانه لا يجوز على المطوعين، من ذلك، ويجوز عالى الذمن حتى بؤخذ الكمين بالمال، ورد أدَّى لا يرجع على الأصبل: مكذ ذكر في عامة رو بات هذا الكتاب

وذكر في يعض روامات هذا الكناب وقالي لانقبل الشهادة أصلاء وجه مادكر هي بعض الروايات. وهو أن الكفيل متحمل عن الأصيل، وسويلزه الأصيل شيء مهده الشهادف فلا يلرم الكعبى

ووحيه منا ذكر من يعض الروايات أبر شبهناده أهل الذمية حنجية في حق الدمي الكفافي، والسر يحجه في حق الأحسار، مشبق بيقه الشهادة غال على الأصبار في حق الكفيل، وإنَّ كان لا يتبت في حَقَّ الأصبل نفسه، ومحور أن يعتبر الدبن وأحبًّا في حقَّ الكفيل، ولا يعتبر في حق الأصيل، كمن قال. لك على قلال الف درهم، فكفف لت

⁽¹⁾ هكند مي طوم وجود و ثان مي لاهمل. نستوهي ميه

بها عده والكر الأصبل أخذ الكليل بده ولم يؤاخذ به الأصبل ، تكذلك عدّا، وإذا كان الصلة "عليهما ، وكل واحد منهما كفس ضامن عن صاحب محمع المال مشهادة أهل اللحة ، وهما يجحدان ، فإذ الدمي يؤخذ بالمال كنه ، ولا يؤخذ المسم، وإذا أذى لا يرجم على المنهم ، وقد مرت السألة من قبل .

1997 - وإذا كفل مسلم بنفس ذمي، أو قال عليه لسلم، أو لفأى، وشهيد عليه أهل الذمة، فإن حجد المسلم الكفافة لم يجز ذلك عليه الأن شهادة أهل اللمة ليست بحجة على السلم، وإذ أقر يها، جاز ذلك عليه لإقراره، فإن أدى المال، وشهد شهرد من أهل الدمة أنه كفل بأمره، وجع به: لأن شهادة أهل اللامة حجة على الذمي، وفي زيات الأمر قامت على الممكي لمسلم فقيلت.

١٥١٣٤ - قال ابن مساعة عن محمد: عن وجل مسلم أذه لحمله النصرائي في التحارة، فشهد عليه نصرائبان أنه اشترى مناعًا بألف درهم حازت، وقد مرت السألة من قبل.

وقو شهد بصرانيان عليه أنه قتل هذا الرحق أو فرسه الانجور شهادسها على قتل الرجل، ويجوز على قتل الفرس، الأن شهان الرجل، ويجوز على قتل الفرس، الأن شهان الدنيالات الدرس يلزم العداء فكان هو المحسم، قالشهادة إلى القرم حجة عليه، وهر كافر، فصح، وقزم، وأما حكم القتل وهو وجود، القصاص إلى كان حطاً إلى يلزم الولى باعتبار أنه يتلف به مالية نفسه في القصاص، ويستحق عليه دفع العبد الذي هو ملكه في الخطأ، وعلى كلا الوجهان هذه شهلاة قامت على المولى هو مسلم، فلا تقبل شهادنسها عليه، وهذا عندهد، فأما هند ألى يوسف تقبل الربية عليه في القصاص دون المال في المنطقة

قال محمد. وأصل ذلك أن كن شيء أجزت إقراره فيه لو أقر به، أجير عليه شهادة أهل دينه إذا أنكره؛ لأن مولاء أدن له بي ذلك، وأجاز إقواره به .

ويبانه: إذ إلراز الإنسان إنما يصبح على نفسه لا على غبره، فإذا مسحمنا إقراره علم أن المفر بدية صد، ولا يتعلى بسببه شره إلى عبره، إذ أو كان كفلتا، لاحتاج صحة

⁽¹⁾ هكدة في ما وفء وكان في من الأصل، وفي من الأصيل.

الإنراد؛ فكان ذلك النبر، قلبا: وإثراره بي صمان الجبعة، وضمان استهلاك الفرس صحيح، فكان هذا حكمًا يحصه، فإذا أنكر وفاحت عليه لبية لذلك من أهل الكفر، فهذه شهادة قامت عليه، لا على المسلم، فقالت، وما لايصح إفراره فيه، علم أنه حق فيروه فإذا أنكره لا يُكن إثبك إلا على دلك الحصيم.

قال: ألا نرى لو أن رجلا أمره هذا العبد وهو محجور عليه أن يشتري له عبد فلان يشمن مسمى، فأذن له الولى في ذلك، فأشمري منه أنه جائز؛ لأد العمد من أهل الشراء؛ لأنه كيلام وهو من أهل الكلام الصبحبح، وإغا استتم تصرفه لضرر بلحق المولى، فيإذا رصى به نفد ذلك، فإن حجد أن يكون استراء، فشهدت عليه بينة من النصاري أنه انشراء جازت شهادتهم لاحذه شهادة على العبده وهو كافره والضرر يلحق الولى من جهة غميد قد رصى بذلك حين أذن له.

١٥١٣٥ - قال: عبد أو صبى مأذون له في التجارف شهد عليه فعيان بغصب أو وديمة أو بقياعة، أو مضاربة استهلكها ، أو جحدها ، أو شهد بإقراره بذلك، أو شهعا عليه ببيم أو شراه. أو قرض أو رهن ، وهو يجمعه ، فإنه لا يخلو إما إن كنان الشهود عله مسلمًا، والأذن وهو المولي أو الوصي كافرًا، أو كان الآذن مسلمًا، والتنهود عليه كافراً، فإن كان الشهود عليه مسلماً، لا تقبل شهادتهما؛ لأنَّ هذه شهادة عليه دون الآذي، وهو مسلم، ولا شهادة للكاثر على المسلم، وإن كان المنهود عليه كافرًا، تقبل شهادتهما؛ لأن هذه شهادة عليه دون الأذن، وأنه كافر، فتقبل شهادتهما، ولا تحتم فهول هذه الشهادة لمكان الضرو لمولى؛ لأنه قد رضي به حين أذن، ألا ترى أنه جاز إقراره على نفسه بذلك ، رإن لحق صراء كا ذكرنا.

ثم إذا قبلت هذه الشهادة، وظهر الدين عليه، ثباع رفشه فيه؛ لأن الدين إنما بجب لى فعة العبد شاغلا ماليته، فإن بيع العبد بأنف درهم، وأوفى الغرج ديمه، وهو ألم ورجيه، ثم أفام مسلم تساهدين أن له على العبد ألف درهم دين قبل أن يُباع، مإنه بأخذ الأكف من الغريم الذي كناك قضيات ويعفعه إلى هذا المسلم؛ لأن شهادة شهود الغريم السلم حجة على العبده والغرير الأول وشهادة شهود الغرير الأول ليست بحجة مي حق الغريم السلم؛ الأنهم كفار، علم يكن له أن يراحمه، فكان المسام أولى به، ألا تري

أمه تو حصور وأقام شهوره فين القصده كان مقامة حليه، فكدالك بعده، وصور ها. كالقصى عليه ماسك الطاني و اقام بيئة على انتتاح و رد هيه والأنه لو أقامها فين القصاد فضر، فكذلك بعده كما هها.

وتراكد شهرد الغرم الأول مستمين، والعرم الأول كاعر، ثم أقام معتم أو كاعر كاعرين أم كان له على اقعاد ألما درهو اشتراطا بداء الأو شهادة كل عربق حجم سي فرين الأحراء فاستور في الاستحقاق، فيشتركان في الألف، وذكون بينهما عمقان، الا ترى أن الغرير لكني أو أقام شهرده قبل الفهام، اشتراكا فيه، بكذا بعده

قال. ألا ترى أن كافراً أو هدك وأسلم ورقه عاوا كافر مسلمين أناله على الميت واسلم ورقه و عاداً كافر مسلمين أناله على الميت ورقم و عاداً فنسى له ودالك و تم إن مسلماً أو كافراً أذ م كافرين أن له على الميت ألف ورهم وبالعرم التامي بشارك الفرج الأولى على قلم وينهما والآن هذه البيئة قامت على الميت وأنه كافر و منفل شهادة أهل الكفر عليه الكفر عليه كشهادة ألم الميت الميت كافران و شهاده أهل الكفر عليه المحد كشهادة ألم الميت الم

1975 - وإن أدن السلم لديده الدي في التجارف فادعى عنيه مستدن، كل واحد منهما النقاء واقدم أحدهما مستدن، كل واحد منهما وقل القناصي يقصى بالدين كلمه الأن هذا قصده عني العباد مأله كان أنه كان واحد منهما ما هو حجة عشد ولكنه بدأه فيراة فلدي بنقل الماليات العباد في المستدن حجة على العباد وعلى صاحبه وشهادة شهود عناجه لبست بحجة عابه والأنه مسلم، وهم كماره فتم بطهر دين هياحه في عن من احسته فيل فعس من ماكن لذي شهدله المكاموان الأنه تبدأ على العباد ويم على العباد في عن من العباد في عن العباد في حق الذي فيهدا له مسلمان والعباد عليه، فين عنه والعباد المناد الذي فيهدا له المحد الذي فيها العباد في حق الذي تبدأ على العباد في شهداله المسلمان والعباد الذي فيها لها الديارة الذي فيها لها المدادة المدادة المدادة المدادة المدادة المدادة المدادة المدادة العبادة المدادة العبادة المدادة المدادة

الكافران انستركا فيه ؛ لأنه سقط حكم شهادة الكنفرين ؛ لأن شرط قبول الشهادة الإنكار من الحصم، وقد انعدم وئبت له الدين على العبد بإقراره، وما ثبت بإقرار العبد في حالة الإذن والعمدة مساو للذين الناسة بالبينة، ففهذا استركا.

وكدلك إن كان الذي شهد له الكافوان مسلمًا، والذي شهد له السلمان كامرًا؛ لأن كل واحد منهما أقام ما هو حجة على صاحبه، فاستوبا فيه، فاشتركا.

1917 - ولو أقام مسلم مسلمين بأنف درهم على العبد، وأقام ذمى مسلمين أيضًا بألف درهم، على العبد، وأقام ذمى مسلمين أيضًا بألف درهم، فإن القاصى بغضى بدينهم على المعبد، عبداع العبد وما في يده، فيعطى المسم "أوالذمى الذي شهد له المسلمان لكل واحد منهم على العبد، فلك، وإلا قضى القاضى بدينهم على العبد؛ لأن كل واحد منهم أقام ما هو حجة على العبد، فوجيه الفعه، بها عليه، إذ لا نفافى في الوجوب عليه، فلا يقع لم احمدة فإذا أل الأمر إلى الاستيقاء، ووذهت المراحمة، ويح العبد وما في بده، ولم يف ذلك بالدبون، يقدم دين المسلم والذمى الذي له شاهدان مسلمان؛ لأن ما أنسام الذمى الذمى الذي أضام مسلمين مع المسلم قام كل واحد مهما ما هو حجة في بشاركه، والذمى الذي أقدام مسلمين مع المسلم أقام كل واحد مهما ما هو حجة في حقة، فقسم أنس العبد وما في ينم بنهما.

شم الذي نلذي نشيد له الكافران برجع على الذي الذي شهد له المسلمان ، فيأحد مصف ما في يده؛ لأن كل واحد منهما أقام ما هو حجة على البت وعلى صاحبه ، فقل استوبا في مسب الاستحقاق ، فيأخذ نصف ما في يده ، فيستوبان في الاستحقاق ، في المسلم يرجع على الذمي الذي شهد له الكافران ، فيأخذ منه مصف ما في يده ؛ لأن دين المسلم يرجع على الذمي الذي شهد له الكافران ، ودير هذا الذهن فيت بما ليس بحجة في حق هذا السلم فيت بما ليس بحجة في حق هذا السلم من أمن المبد لا يكون لهذا الذهن حق المشاركة فيه معه ، وكان ببغى أن يأخذ جبع ما في يده الأن جبيع ما في يده أمن العدد وحق المسلم من المبد مقدم على حق هذا الذمي ، إلا أنه إنما لا يأحذ جميع ذلك ؛ لأنه لو أخذ كان للمن شهد له مسلمان أن يأخذ منه نصفه ؛ لأنه بساويه في نمن العدد و فلا يفيد

⁽١) هكذا في طاء جاء هذا وكان في الأصل . فيعطي العند المسلور

أخذ الكنء أما إذا أخذ المسلم بصف ذلك. لا يكون المذمى الذي شهد له مسلمان الذ بأحد غليلًا: الآن من حجة المسلم الرفول الحصيف عاكان في يساهدا الذمى باق في بدء فلا مسر فن على.

18 18 من الأحراق أحد الفرماه كافراً الشهدال مسلمان، والأحراق مسلمان المعالفة المسلمان والأحراق مسلمان الشهد لأحد السلم المعالفة والمسلم الأخراكاتران، فإن ثمن العد نقد المسلمان، وبين الكافر نصفيل الأستو المساء فإن كن واحد منهما أقام ما هو حجة على صاحبه، ثم بدخل السلم الذي شهداله كافران على الكافر، ويأخذ مه مصف ما هي بدود لان حجة كل واحد منها حجمة على صدحبه، فيستويا والاحتجال الاستخال .

1979 - ولو قال العبد مسلك، والمولى كافراً، وأحد عربي العبد مسلم، شهد له كافراك، وأحد عربي العبد مسلم، شهد له كافراك، والقرب الأحر كافر، شهدله مسلمان، فإنه بقضى بلكاك دون المسلم، لأن الكافر أقام ما هو حجة على العبد، لأن العبد مسلم، وشهره الكافر مسلمون، وللسلم أن مشرك الكافر، ويقول: شهره على العبد، لأن شهرت كما نقدم من المسلم أن يكون مد ثبوت أحمل الدين، وهي السائم التعليمة أصل الدين لان الشاركة إلها كافر، وسهادة الكافر على الكافر حجة، وفي هذه المسائم أصل الدين عبر ناب والأن العبد، لأن العبد، سلم، وشهدة الكافر على المعلم بدر بحجة.

ولو كان العبد المسلم محجوراً علمه والمولى كافر ، كان بيرانا ما وصفت وبعنى الا تقبل شهادة الكافر على العبد ، فيفضى للكافر الذي شهد له مستدان والا قضى المسلم الذي شهد له كافرانا ، وهذا مسكل الأن الولى في العبد المحجود عليه هو القضى عليه ، والقسر رواسع عبيه ، والولى كافر ، فتكول شهادة الكفار حجه عليه ، ولكو الوجه في دلك أنه هذه الشهادة على إثبات فعل المحجود ، الأن الدين الله بجب على الإسنان فعل مشره ، والعبد المحجود مسلم ، وشهادة الكافر على إنبات فعل المستم الذي رفد مراحفا

١٤١٥ - وأنو كان العبد المحجور كافرًا، والمولى مسلم، فأمَّام مسلم ذمين على

العدد بعضت ألف ورهم، وأكام ومن مستمين عليه بغضت ألف توهم، فإن الفاضى يقضى بتمن المبد للنسى؛ لأن الغمى أقام ما هو حجة على المبدّ وعلى المولى؛ فأما المبلم أقام ما ليس محجة على المولى، فلقضى عليه في المحجود هو المولى.

قال: ثم إذا فيص الكافر دينه شاركه السلم فيما فيض ؛ لأن أصاع دينه قد ثبت على العبد - لأن شهرده حيجة على أنجيت وعلى تتربكه اللعبي ، فيثبت له حق المشاركة معه .

طعن القاضى أبو حازم على سحمه فقال: بينغى أنا لا يكون المسلم حق المشاركة مع الذيء الأن أصل دينه لم يشت، لأن الخصم فيه الولى، وأنه مسلم، وصار هذا نظير العبد المأدوي السلم إذا شهد عليه كافران السلم مدين أنف، وشهد عليه مسممان الكافر بدين أنف، وقضى الفاصى بدين الكافر، وإذا قيض الكافر دينه، فليس للمسلم أن يشاركه فيما أذفره الأن دين المسلم لم يشاء الأن العيد مسلم، وشهود السلم كمار،

واحدوات عن هذا الطعن، وهو القرق بين الحداثين أن في تمك الدُسألة العبد مسلم، وشهود السلم كمار، وشهادة الكفار نيدت بحدة على افسلم، هم بيشت دير المسلم على العبد، ولم يستحق السلم شبئاً من كسمه فلا يثبت للمسلم حق المشاركة؛ الأن حتى الشاركة في الكسب إما ينت بعد استحقاق الكسب مناءً على ثورت الدين على العبد، أما ههنا العبد كافر، فأمكن القول بثبوت لدس عنى العبد، إلا أنه لا يقضى المسلم بالشاركة في الابتداء الان في ابتداء الاستحقاق على اقولي، ودين السلم الم شف على العدد في حق الولى و لأن الولى مسلم، وشهود تغرم المسم كفار، فإذا فين السلم قدالت في حق الغرم الكافر، والمشاركة في هذه الحالة تقع استحقاق على عين السلم قدالت في حق الغرم الكافر، والمشاركة في هذه الحالة تقع استحقاق على الكافر.

1992 - قال مسلم أو حربي أو ذمي أذن بعيده الذي ليس تسلم أن التجارف مشهد عليه مسلمان لسلم بدين، وضياد لمسلم بدين وحربيان مستأمان نسلم بدين، فإن شهادة الحربين لا تقبق، أما إذا كان المولى مسلماً أو ذمياً الأن العبد دمي مي هذه العبلية الأنه بعي في دارد على التأبيد تماً لم لامة وهذه الشهادة على العبد، وشهادة وأمان الدائلة الدائلة في حوايا مستاملًا الدائلة المسائلة المساورة المسالية الشادي الفراس المسائلة الم

ولو كان المند رمو لاه جربين، قصى ماييهم حملة يربد به رد دخل الخربي دار الإسلام ومعه عند حرى استأمن على نفسه وعلى البيد، فالعبد يكول حربيا في هذه المسورة منو اللولي، ألا توى أن الفولي يكن من إيجاله دار احراب وتنهد دة الحربي حجمة على الحربي، كما أن شهاده السم واللمي حجمة عليه الكن بدأ سبل المشهاد المن يدف وها على الحربي الداري المائية الموجب المائمين الحربي المحربية على المحربية على المحربية على المحربية على المحربية الموجب الاحربية على المحرب فلست بحجمة على المحربة المحربية المحربية المحربية المحربية على المحربية المحربية المحربية على المحربية المحربية المحربية على المحربية على المحربية على المحربية على المحربية على المحربية المحربية المحربية على المحربية المحربية المحربية المحربية على المحربية على المحربية المحربية على المحربية ع

1918 - كافران فيهم على كافران أو وتبعة أو طلاق أو عثاق، فأتقة القاضي فات، ثم أسام للشهود عليه، فيم أجبر فلات ولا أرده فأن غصاء قدمًا الاستحماع سرائطه، وقيام حجة القضاء، وفي عنهادق فإن شهادة الكفار حجة لمصادعلي الكفاء، وأنه كان كافراً وقت القضاء، فيزامه دبك بشهادتهم، وبإسلام من بعدلا يقهر بطلان القضاء.

1985 - قبال محمد في اطباع الصفير الصوابي منت فحادث الموافه مساعدة وقالت المنفسة بعد موقع إلى البرات، وقالت الورقة الامامل أسلسه فيل موقع، فالقول قول الورقة الآن الولم الاعت ما هو حادث من كل وحدا الآن الإسلام بعد الكفر حادث من كل وجه ، فكانت مدعدة فلا يقس فولها إلا بحجد .

فإن قبل: كاذا لا يقر جع دعم نها مسبب الإسلام؟ فلنا، الإسلام إنما يترجع حالة

الساواة في الدعوى، ولا مساواة هينا

قال قبل إلا كال الإسلام بعد الكفر حادثًا من كل وجد، والأصل في اخرادت أن رح الراح الوالها إلى أدرت الأوقات، وأقرت الأوقات ما لعيد موت الزوج لجب أن يحمل القرل فولها، المسكها ها هو الأقبل.

قائل عد اللاهمل معارض بأصل أحراء فإن الأصل أن يحمل الفول فول من بشهد به الطاهر و الطاهر شاهد لوارض بشهد به الطاهر و الطاهر شاهد لوارث هها به فياتها مسلمة في اختال واحدال حكم في الشعرية وعدا مصلى في السوع و و الإشات الابطال في مسألة الطاحونة و عالما العيسر و خورته و في اعتبار اختال فق المبراث لا إنطال شيء أو إلرام شيء على العيسرة فوقعت المعارضة بين الأصلين و عنساقطا على ما ذكرانا، وهو دعواها أمراً حداث من كان يجه حاليًا من المعارض و فلا بقيارة و فها إلا يحدد .

1918: ولو منات انسلم وله امرأة نصرائية، فتتقول وهي مسلمة وف الخصومة، أسلمت قبل موته، وقالت الورثة، لا بل أسلمت يعد موته، فالفول قوار الورثة أيضاً: فادكرما أنها تدعى أمراً حادثاً من كل وجه.

قاد قبل. يسقى أن يجعل الحال حكمًا في معرفة حكم ما مصلى، كما في المسألة التقدمة، وهي مسلمة في خال، بحكم بإسلامها فيما مضي؟

فلفاء الحمال حكم طاهر في الدلالة على الماصي، وليس بدليل فطعي، والطاهر يصفح حديدة للدفع، لا لإنه دماض، الم يكن، والورثة هم الدائمة ولدفي لمسألتها حميمًا، أما في السألة الأولى فظاهر، وأما في المسألة التالية؛ فلالهم ينكرون إسلامها فيما مضى مدفع المراث

خفیفه ۱ با سبب اخرمان ظهر فی انفصالان، وهو اختلاف الدین، فهی تدعی لورانه بعد طهور سبب طرمان بدعوی آمر حادث می کل وجه، و لورتهٔ بسکرون ظلاء فکان القول فولهم.

1918 - قبال في اللاصل : وإذا سات الرجل وتوك البين مستمين، فيقيان الحدقماء مات ألى مسلمًا وقد كنت مسلمًا، أسبعت حال جياة الآب، وقال الأحراء صدفت، وقد كنت مسلمًا أيضًا أسلمت حال حراة الأماد والاأبه الإين الدين ملي إسلامه ، وقال . إنما أسنست بعد موت الأب فإن الميرات للاين المتفق على إسلامه . وعلى الإسلامة . وعلى المسلم على إسلامه . ورائة الاين المتفق على إسلامه الأخر ورائة الاين المتفق على ورسائه فاست بالفاقهما ، فونهما نصادقا على موت الأب مسلما ، وعلى إسلامه قبل موته ، والاين المتفق عليه يقول: أسلمت بعد موت الآب ، والإسلام أمر حادث من كل وجه بعد ما الفقا على الكفر ، والأصل في اخرادت أنه يحكم بعدوتها الأفرام ما ظهر . قالاين المتفق على إسلامه بدعوى حدوت الإسلام الأقرب ما ظهر متمسك بما هو الأصل في الخوادث في على إسلامه بدعوى حدوث الإسلام الأقرب ما ظهر متمسك بما هو الأصل في الخوادث، فيكون عكم الحال.

قإن رقع الاختلاف في إسلام الإين للخنف فيه فيما مصى، وهو مسلم للحال، والحال المناف المحال المحال المحال المحال المحال على ما مضى، إذا لم يعرف سدوته للحال، كما في مسألة الطاسونة، ووجه الفرق بينهما، وهو أن تحكيم الحال إلما يجوز الإنبات ما مضى إذا كما نشوك في والضي المحال، الأن الخال بدن على الماضى إذا لم يعرف حدوثه للحال، فأما إدا لم يكن نائ للحال لا يجعل حكماً على ما مصى .

ألا توى أذ في مسألة الطاحونة لو تقف على الانتفاع في بعض معة الإحارة، واحتفا في مقد ره، بأن قال المسئاجر. كان الله منقطعاً شهرين، وقال صاحب لطاحونة: لا، بل انتفقع شهراً، فإنه لا يحكم الحال، ولكن القول قول، فستأجر مع بهيه الأبها اختفة في مقدار منة الانتظاع في البت وفي النبت والتابت في الحال النبت الإسلام، لا في يقدر بشهر أو شهرين، وكانتاب في الخال نفس الإسلام، لا أولم يكن، والتابت في الحال نفس الإسلام، لا إسلام مقدار بغير بشهر أو شهرين، محذف ما لو اختلفا في الحال نفس الإسلام، لا إسلام مقدار وأنكو صاحب الطاحونة، وذلك لأن الاحتلاف وقع في نفس الانقطاع فيما مضي، لا أنكو صاحب الطاحونة، وذلك لأن الاحتلاف وقع في نفس الانقطاع فيما مضي، لا مماينة، فوجد، مخي إذا الم رحدث لل الدال

١٥١٤٦- وإذا كانت الدار في بدي ذفي، فادَّعي رجل مسلم أن أبه مات وتركها

ميرانات و الإجلسون به وارد عيوم، وأفاه بيئة على ذات من أهل الدين وادعى دمي ميرانات و الإجلسون به وارد عيوم، وأفله بيئة على دات من أهل الدين والدعى دعوة حجة على دي الدين و الدين الدين و الدين الحداث ويبد اللهمي إلى كانت حيدة على دي الدين الدين و على من سارعه و وهو الدين الحداث ويبد اللهمي إلى كانت حيدة معمياً عليه حيث الرد و و الها معمياً عليه حيث المواجه على المسلم خارجه في الدين الدين مقلباً عليه على الدعوى المعاجه و أو الأن يعلم الدين و الها المال الدين على الملك من جهة على الملك من جهة على الملك من جهة الدعون و إذا الم جهته مي الدين الملك من حيث الملك من حيث الملك على على الملك من الكرد عبد الدين الملك على على الملك من حيث الدين و إذا الم جهته مي الدين الملك من حيث الملك على على الملك وحداث و الدين على على الملك وحداث و الدين في حلى الكرد عليه موال وحداث و الدين المسلم، الكرد عليه و إذا المسلم، الكرد عليه و إذا المسلم، الكرد على الملك من وجهد عن والدين المسلم، الكرد على الملك من وجهد على المسلم، الكرد على الملك وحداث و الدين المسلم، الكرد على الملك من الملك من الملك و المسلم، الكرد على الملك و المواجه على المسلم، الملك من حيث الدين المسلم، الكرد على الملك من الملك و الملك و المسلم، الكرد على المسلم، الملك على المسلم وحادمه عدالة و أو عدم بينة الذمن أحدى الملك وحداث و الدين المسلم وحادمه عدالة و أو عدم بينة الذمن أحدى الملك على المسلم وحادمه عدالة و أو عدم بينة الذمن أحدى الملك على المسلم وحادمه عدالة و أو عدم بينة الذمن أحدى الملك على المسلم الملك على المسلم الملك الملك الملك على الملك الملك الملك على الملك الم

را منت الرجل وترك نتين الحدي سندس ، قصيب دائدار بنهما عيقال، هرق بن هذا وين ما را منت الرجل وترك نتين الحدامية مسلم الأخر ذمي ، أقام كل واحد مهما به أن ما أن ما كل واحد مهما به أن ما أن من نقل عدم كانت بيئة لسلم أو بن ، وعها لم الرحع بية الفيلم منهما، ودلك ما ثلث لمسألة البينتان وه أن قدما أن بن إدالام الرت وقعره وقد سنويا في الإشات من الرحم الكفر على ما مراء بأما هها البينان فيمنا الإثبان الملك ، لا الإثبان الإسلام على ما برحب الكفر على ما الربوجية المسلم، والاحرى لفكامل والربوجية الما بالمنات الما للمسلم، والاحرى لفكامل، ولم يوجه ما يوجه ما يوجه نقل الأموال والمسلم على الإثبان المال الأموال والمسلم والاحرى لفكامل، فيهذا يقصى يوحه الإثبان المال الأموال والمسلم عواده ألا ترى الهما لو احدا صباله أو السرية ما الأه كان بيهما لضناله ، فنهذا يقصى سنيما نهيفار.

۱۹۹۱ م و دامات الرحل وزل داراه فضال الرحو مسام، سات ألى و داراه فضال الرائية، وهو مسلم، سات ألى وهو مسلم، سات ألى وهو مسلم، والداران في الله وهو نسى، مقال: مات أسى وهو كتافر على ديني، والله هذا مسلم، هانفول قول الأس، وله الميرات، ودلك لأن مدعى الكمر أو كان مساول للمسلم في الدموي، وسبب الاستحقاق أن كان كان الله كان القول قول السنحقاق أولى ألا كان درية في سبب الاستحقاق أولى ألا يكون

الفواز فول للملم

و لو أفاما جميعًا على مفاقتهما سنة ، أحدث يبية المسلم " لأن المدعى تكفر المبساقير كان مساويًا لذعل الإسلام في الاستحقاق بان كان ابنا كانت بينة المسلم أولى ، قيادا لم يكن مساويًا له في الاستحقاق أولى ان يكون البينة بينه .

ولو أقدام الأخ بينة من أعل الذمة على منا قدال، ولم يتم الابن بينة لم أجز بينة الأخ الأن بينة الم أجز بينة اللغ الأخ المناسبة ولا تسهدوة المكافر على المسببة مصار وجودها وعندها عنزلة، فأما إذا كام الأح مسلمين على ما ادعى من كفو المسببة مصار وجودها وعندها عنزلة، فأما إذا كام الأح مسلمين على ما ادعى من كفو المبت الأن الأخ أقام البينة على الكفر، ولم يتم الابن بينة الإن أنه محراد الدعوى، ولا عبرة المدعوى يقابنة أنبينة، وكاد عنزلة ما أو أقام الأخ البينة أن الابن قتل الأسد، والابن يقول المهافئلية أن الإبناء كان المراك للأخ، مخلاف ما لو أقام البينة، أو سوشم لهما بينة الأن هناك الموجود محرد الدعوى من الجانين، أو لدعوى مع أبينة، ولا مساونة بين أن بكور أولى، فعمال عدم بين أن عوين ومسبب الاستحقاق، وحالة المساونة المسلم منهما أولى، فعمال عدم بين أن يكور أولى.

مسلمة المساوت الذا كمانت الذار مسواتًا في بدى ورقة، فيقبطت اسراد البيد وهي مسلمة الراده وهم مسلمة الدار على الأصل، وحات وهو مسلم، وقال أو الأده وهم كفار البير مات أو ما وهو كافر، والمعبد أخ مسلم، فإن الخول فول الراده وذلك لأن المراد الأولاد في الدعوى وسبب الاستحقاق، وعند الاستواد في الدعوى وسبب الاستحقاق، وعند الاستواد في الدعوى وسبب الإسلام، كما لو كان للميت بنان، وأحدهما مسلم يدعى اسلامه، والأخر كافر يدعى كفوه، وإنا قلنا: استويا في الدعوى والاخر كافر نبت في الأحمى من وجه، وبما هو حادث من وجه، وبما هو حادث من وجه، وبما هو حادث

وزامًا فلنا. استوبا في سبب الاستحفاق؛ لأن الزوجية سبب لاستحقاق الإرث كالولاد، ألا ترى أن الرأة تستحق البراث على كل حال، ولا تُمحب وارث أحر. كالولد، إلا أن الولديستحق الاكش، والرأة الأقل، إلا أن العبرة لاستوادهمة في أصل الاند وحدة الى، لا في منذ قدر المستادين، ألا نوى أن مندعى بسيلام طيت لم تشاست ابنة مسلمية ، والفدعي لكفر المستالية كافراً، كان القول قول البسياء الاتباسارات في السعول والإنكار، وفي الأصل الاستحصاق إلى به فساره في فقر الاستحقاق، فكذا هذا، وإذ جعلما الفيل قول الرأة، فيس بسلام البساء فولها، فكان كالناسة بالليمة، وأو ست باللهم كان ما يقى بعد فرص المرأة للأجرال فلرفيد، فكذ إذا فيت طولها.

ولم لم يكي له أمرأة وكان له ابن كافر وأح مسلم، فقال الأخ السلمة صناعلي هيبي ، وعال الابن : لا بل سات كامرًا ، فإن القراء للابن ، وبمويتر جع قول الأح بسب الإسلام، وقد مستوباً في الدعوى ، فإن كل واحد منهما الأعلى ها هو كانت في الأصل من وجه ، وما هو حادث في وحد، وفي مسلمة فزوجة مع الوقد، وفي مسألة الإينين له استوبا في الدعوى و الإنكار، فراحم قول السلم مبدأ بسبب الإسلام

ووجه الفرق بنهمان أن في مسانة الانتيابة اعتبره الإسلام مرحمة؛ لأنهما سنويا في الذعوى و لالكار، وفي سبب الاستخفاق أبضًا على سبب الاستخفاق أبضًا على والأخراء المستخفاق المنافرة في المستخفاق المستخفاق الاستخفاق الانتياء والانتياء المستخفاق الانتياء وسبب الاستخفاق الانتياء وسبب الاستخفاق الانتياء وسبب الاستخفاق الاخراء ولا مساواة ببهما في الاستخفاق، فإن الان لا يُحسب أدارة والمنافرة والاستخفاق، في المستخفاق، في المستخفاق، في المستخفاق، في المستخفاق، في الاستخفاق، في الاستخفاق، في بكي أن يعتبر الإسلام أن ويبكا، وذا ان الابواء المادة والمنافرة بين أبوان والمنفرة والانتياء في سبب المنافرة بين الإنافرة المادة والمنافرة والمنفرة المادة الإسلام والمنفرة والمنفرة المادة والمنافرة والمنفرة والمنفرة المادة والمنافرة والمنفرة المادة والمنافرة والمنفرة والمنفرة المادة والمنافرة والمنفرة والمنفرة والمنفرة والمنفرة والمنفرة والمنفرة والمنافرة والمناف

الفصل الثانى عشر فى المسائل التى تتعلق بعدود المدعى والمشهود ب

به ١٥٦١ يعقى مسائل هذا الفصل فترمادني تتراب أدب الفاضى و مسكرها هيدا ما نو يوكر نمة و ركز في عناوى السمى و إدا قال الشاعد بالدرسية ابن ملاعي عبد ابن بمعدر دران همه حدها وحقها وي بعروضت بابن مدعى، ولمرفق بهمة حدها وحقها وي بعروضت عليه المنافقة والمحتود والرائب وقد وعمد همه المسائلة مواه سمرفتك ومشايحها اجابر والمسحة، وهذا الآن معنى عوله بحدوده مع حدوده الآن الحديد في ترازيع والموسعة وهذا الآن معنى عوله بحدوده مع حدوده المشاهدة والمدهن وي البيرائه نصح الشهدد، كذا فهناه فالوال والمسحم من الجواب أن يقوله إن دكن في الجدود فري دار فلان، أو دكروا في خدره دار فلان، أو دكروا في خدره دار فلان، أو دكروا في خدره المسحم لانسحال لانصح الشهادة منحيدها، وإن فكروا دار فلان، أو دكروا في خدره المطري أو المسحم لانصح الشهادة.

 ۱۵:۵۰ و وی کتاب الشروط از د کتب آخد حدود هذه لدار دار فلات و الدنی دالمثلث و الرام کدیت الا بکست اشد اها بحد ردها الآن اخذ بدخل و ویها کتب آجد حدود بنتهی إلی در فلات الو پلارتی دار فلات کتب الشراط حدودها

وإذا غيم الشاعر في أحد احدود لا نقبل شهادته الخلاف بالإدارك أحد الحدود، وعد دكتر حد في بالدارك أحد الحدود، وعد دكتر حد في شبال الدعو المعادد على المداود، التسلما لمي غلط التساهد في ذلك، أنه لو أدس المدعو عالمه أن الشاعد عد ملط في احدود، أو في معضها، لابتساع دعواد، ولو أدام البيئة على ذلك و لانسم بينته، هكما حكى قدوى شمس الاته والسرحي وشمس الانمة الأورج دي، وهذا لان حوى العدم بالمدعود المدعود على المدعود المدعود المدعود على المدعود على المدعود المدعود المدعود المدعود على عليه والمدعود عب حدر المدعود على وعواد، فقد معدكم أن الدعود بهده احدود، فيصير بدعوى المعادم دلك عن الها و داكل أو المعالمة المداود، فيصير بدعوى المعادمة دلك على المدعود، فيصير بدعوى المعادمة دلك على الما وي الما يعاده المداود، فيصير بدعوى المعادمات

أو هول: تسبير موي العلط في أحد الحدود الأيفول المدعى شيد أحد الخدود المس ف ذكره الشهود، أو مقول صاحب أحد الحدود اليس بهذا الاسم الذي ذكره الشهود، وكل ذلك نفيء والشهادة على النبي لا نشل.

۱۵۱۵۱ - و کاهانت کر ادعی شعاص علمه إقرار المدعی بغاط الشاهد فی الحاد. لایسمبر دعواه

و حكى عن شدس الأندة الدر عدل الله قال: إذا أخطأ الشاهد في يعيض اخذا، ثم تداولت، وأعدا الشهدد في يعيض اخذا، ثم تداولت، وأعدا الشهددة، وأصاب داك، فعلن شهادته ما أيكان الدرفيق أمه قبال " كنان تداوك في ذلك المجلس، أو في منحلس أخرى وتقسيم إلكان الدرفيق أمه قبال " كنان الدو صدحت اخذ علاقا، إلا أنه إلغ داره من فلان، وبحل ما علمتا به، أو يقول: كان الدو صدحت اخذا ما علمت، وعلى مناه عدد مناه إذا ترك الشاهد أحد الحدود، أو عمل عيه، وأما إذا ترك الدعى أحد الخدود، أو عمل عيه، وأما إذا ترك الدعى أحد الخدود، أو عمل عيه،

1919 - وإدادتي الدعى عليه أن المدعى أحدا فيدود، وكان دلك مدا فاضع أحدا فيدود، وكان دلك مدد ما نظي مثن مثنوي عليه منكوله ، أو منه ، لا يهيج دعواه لوجهار أحدهما حا دكرتا في يصل المناهد أن المدعى عيه في دعوى العلط بعد ما أجاب المدعى عن دعواه مسابعي ، والناتى : إن دعواه الحظافي الحدود المناود إلى حيم أكثر من إيكاره أن المحدود المدى جدعى ليس ملك المدعى ولا ينتلقع عنه دعسوى المدعى في يدوه أو أن المحدود المدى جدعى ليس ملك المدعى ولا ينتلقع عنه دعسوى

1010° إذ فاكر في الدعوى أو في الشهادة أحد حدود الأرس المدعى لزير أرض طلان، وأعلان في القربة التي فيها الأرض المدعى أواضى كثيرة محتلفة منفرقة، صحب الدعوى، وصحب السهادة، وإن كان فيه نوع حبالله، إلا أنها نجمل المعرورة، فإنه على لا يكون الأرض فلان علامة بمكن تعريمها مثلك العلامة، وهذا مو المثلك من حال الأرض في القرق، فيتجن للتعريف ذكر أسم صاحبه، الا بري أنه إذا فكر في اسم مدحب أحد محمد من أحمد إين محمد فلك يكني، وإن كان فراحوع جهالة، لان

⁽¹⁴⁾ هَكَدَاهُمَ مُنْدُومَ، وَلَمَانَا فِي لِأَصَارِوفَ. إِنْ خُرُودُ

كثيرًا من الناس يكونون بهذا الاسم والنسب، وقد عُمِل ذلك لمكان الفسرورة، فكدا ههنا.

1919 - ولو ذكر في الحدود كنية صاحب الحد أبو قلان، أو ذكر إبن خلال، فلالك لا يكفى إلا إذا كال حياسب الحد مشهورا بذلك، كشهرة أبي حيفة وابن وأبي لبلي، وقد ذكر با نظير هذا في كتاب القاضي، ولو ذكر في الحدود لزين أرض سبان دبيي، فلك لا يكفى؛ لأن مبان دبيي مجهول جهالة متفاحشة، قالأراضي التي غاب أربابها، ولا وارث لهمنا يسمى مبان دبيي، وكفلك الأراضي التي تركها ملاكها على أهل الفرية بالخراج يسمى مبان دبيي، وكفلك الأراضي التي تركت لرعا الفرسة على الشارة ولي الذواب، ولم يدخل تحت الفسمة يسمى مبان دبيي، وكفلك الأراضي التي تركت

۱۹۹۰ - وكذلك إذا ذكر في الحداؤيق أرض وقف، مذلك لا يكفى ، وبنيفى أن يدكر أنها وقف على الفقراء، أو على مسجد كذا، أو ما أشبه، وكذلك إذا ذكر في الحدائزيق أرض ورثة قلاف، فذلك لا يكفى ؛ لأن الورثة مجهولون، فمنهم صاحب فرض، ومنهم عصبف، ومنهم ذو أو حام، هكان مجهول جهالة منقاحشة، ألا ترى أن الشهود لو شهدوا أن هذا وارث فلان، قالفاصى لا يقبل شهادتهم، وإذا لا يقبل لمكان الحيالة مى الوارث.

توخييحه: إن القصود من ذكر الحد، وذكر صاحب الحد التعريف، وربما يكون صاحب الحد من حملة دوى أرحام فلان، ويكون يعبداً عنه بعيث لا يعرف الناس وارثًا فغلان مع كونه وارثًا له حقيقة، فلا بحصل به التعريف.

10107- وإدادكم أرضًا مثلثة وذكر حلين لا غير، والنهود أيضًا ذكروا حدين لا غير، تصح الدعوى، وتصح الشهادة، وهذا وما لو ذكر الحدود الثلاثة في الأرض المربعة على السواء، وإذا شهدوا بملكية أرص، وبيّوا حدودها، وقالوا: مي عقيلة تحسس مكاييل بذر، والمدعى بذلك ذكر ذلك في دعواه، وأصابوا في بهاد الحدود، إلا أنهم أخطأوا في بيان المغدار، فهي نسع" قدر ثلاث مكايل فر

- مُكى عن شيخ الإسلام أبي الحسن السعدي أنه قبال: لا تبطل دعوى المدعى،

⁽١) مكذا في الأصل، وكان في خبره التسميع.

ولا شهادة شهوده الآل بيان قبول طفار البغر بعد ذكر الحدود غير محتج إليه فصار دكره و لا ذكره سوله ، وأجاب بعض صفايخ رفاله بطلان الدعوى والشهادة وقد فيل : يجب أن تكول لممالة على التفصيل : إن شهدو بحضرة الأرض المدعى بها، وأشاروا إليها نقسل ، ويلمر ذكر الوصف، وهو بيان قبول مقدار البذر، «إن شهدوا معيمة الأرض، لا يثبت بهذه الشهادة ملكية أرض قسح فيها محسس مكاييل بعو، وقبل : لا تقبل البيئة على كل حان، وهو الأظهر والأشه بالعقه، وهذا حعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذكر طريق القرية ، أو صريق البلدة، وبجب أن يعلم أن الطريق يصلح حذا، ولا حاجة فيه إلى بيان الطول والعرض، إلا على قول شمس الأشة السرخسى، وأنه كان يقول: بين الطريق بالداع.

1610 - والنهر الا يسبح سناً عند يعقق أهل الشروط، وكذلك السور، وهو رواية عن أبي حبيفة، وظاهر اللحب أنه هيسح حداً، وفي اشتراط حدود المستنيات لحر الطريق والمفرد والحياص الاتلاء المضابح، فسنهم من شرط ذلك، ومنهم من لم يشترط، وكان الشبح الإمام ظهير الدين يقول: إدا كان القيرة تلا لا يحتاج إلى ذكر حدودها، وإذا لم تكن تلا يحتاج؛ لأنه عسى يزداد،

1010A - وإذا ادعى محدوداً في يدى وحل، وأحد حدوده أو جسيع حدوده منصل بملك الدعى، لا يحتاج إلى ذكر الفاصل؟ فقيل: لا يحتاج، ولو كان متصلا بملك المدعى عليه، يحتاج إلى ذكر الفاصل؛ لأن في لوجه الأول اختلاف المدعمال، ولا كذلك في الرجه التاني، وقبل: إن كان المدعى أرضاً، وكذلك لجواب، وإن كان بينًا أو دارًا، أو منولا، ولا حاجة إلى الفاصل، والجدار عاصل.

ن كان المدعى أرضاً، واحتبج إلى ذكر الفاصل، وقد ذكروا الفاصل سجرة، فكذلك لا يكفى، هكذا حكى فنوى شمس الإسلام الأورجندي، وهذا لأن لشجرة لا تحيط بجميع المذعى به، والعاصل بجب أن يكون محيطاً محميع المذعل به حتى بصير المدعى به معلوماً

١٩١٥٩ - وإذا الأمي أرصين بحيدود متعلومية، تم ترك الدعيوي في أحيد الأرضين، الاعلى الأرض الأخرى، ولم يدكر التحدود، فيضف فيهل: لا تصح

المدعوى، ولا الشهادة لمكان الجهالة.

١٥١٦٠ - وإذا الدّعي منحد وردًا في منوضع كذاء ويين الحدود، ولم يبين أن المحدود ما هو؟ كرم أو أرض، أو مار، هل يوجب هذا حهافة في اللدعي به، وإذا شهد الشهود على هذا الرجه، هل تقبل شهادتهم؟

حكى فتوى شمس الأنمة المرخسي: أنه لا تصبح هذه الدعوى، ولا تقبل هذه الشهسادة، وحكى فتوى شمس الإمسالام الأوزجندي: أن المدعى إذا بين المصر وللحلة والموضع والحدود، تصح الدعوى، ولا يرجب ترك بيان المحدود جمهالة في الدعرية.

وكان الشبخ الإمام ظهير الدين الرغيناني يكتب في جواب الفنوى لو سمع قالهن هذا أأ الدعوى، يجوز، وقيل: ذكر المصر والغرية، وذكر للحلة والسكة ليس بالازم.

1913 - وإذا ادّعى آلف درهم نمن دار مشبوضة، ولم يذكر حسود الدار، والشهود شهدوا كذلك، فالدعوى صحيحة، والشهادة مقبولة؛ لأن الدار إذا كانت مقبوضة، فلا حاجة إلى الفضاء بها، فترك الحدّفها لا يضر.

وإذا فسال الشهود في شهادتهم: آحمد حدود عذه النار لزبق شسط الوادي. فم أقر المدعى أن بين شط الوادي وبين الأرض المدعى طريق العاصة، مطلت شهادة شهوده؛ لأنه أكذب الشهود في بعض منا شهدوايه، وأنه يوجب بطلان الشهادة في الكل.

وإن ظهر ذلك بإخبار رجل من المطعين، لا تبطل الشهادة، وإن ظهر ذلك عند القدضي بما هو طريق حصول العلم، بطلت الشهادة في مقدار الطريق، وتقبل فيسما مواء، وقبل: لا تقبل الشهادة؛ لأنه اختلف الحلا.

1917 - وعفلك إذا ضهد الشهيسود أن هسته الأراضي ملك هيذا المدعى، ثم ظهر أن في ذلك الأرض طريق العامة ، إن ظهر ذلك بإقرار المدعى، لا تقبل شهاءة شهوده، وإن ظهر ذلك بإخبار واحد من السلمين، لا يمتع قبول الشهادة، وإن حصل

⁽١) وفي ف: قر مسمع قاض جواب هذه الدعوي.

العلم للفاصي بما هو طريق حصول العلم، لا تقبل الشهادة في الطريق، وتقبل قبيما بيواي.

وإن كان الدار معروفًا لابد من ذكر الحدود عند الدعوى والشهادة عند أبي حنيفة ، وقالا: إذا كان المدار معروفًا، مثل دار عمرواس الحارث بالكوفة، تقبل الشهادة من غير ذكر الحدود، وتصبح الدعري أيضًا -واله أعلم-.

الفصل الثالث عشر في شهادة الوارث بالوصية والرجوع، رفي شهادة الوصى للميت وفي شهادة الوكيل للموكل

المحدد المحدد في الراحد والمحدد في الراحدات الرحل، وتراك ثانات المحدد في السواء، لا مثل له عودهم، فضهد شاهدان أن البت أوصى بهذا العدد لهدا الرحل، وتبهد والأحل، وتبهد والرائد أن نكو ناهدا المدرد المدرد المرائد والرائد أن نكو ناهد المرائد المرائد والرائد أن نكو ناهد المرائد المرائد والرائد أن نكو ناهد المرائد المرائد أن المرائد أن المرائد والرحمة الأولى، وهي هذا الموحدة الأولى، المبتال تبهد أن المرائد والمرائد على الوصية الأولى، المبتال الرصية الأولى، المبتال الرصية الأولى، كان واحدد مدينا بصحب المبتال أن المرائد والمدائد المرائد والمدائد المرائد والمدائد المرائد والمدائد المرائد والمدائد المرائد والمدائد المائد والمدائد المدائد المحدد المدائد الم

وإن دان الفاضي قصى بالوصية الأولى، ثم شهد الوائر يا فكراد الاقسال للهائد بيا فكراد الاقسال للهائد بين الوائد وحرف الإلهائد بينها المرائد بينها المرائد وحرف المرائد بينها المهائم الم

والواليوبدكي والحيامي والفاقميسيا بهذه الشبهالاة بعيبه أي معانف المداد الأول رايي ملكهما بنصف العبد النائيء هيكون في معني البيع، والنبع لا سبت بشهافتهما، مخلاف مهاف الفضاء والأي فيل القصاء الموم الأول لم يرال عن ملكهماء فلايتصور البين أماهها بخلاف

و كَوْلُكُ لِ كَانَ مَكَانَ لُو مِنْ قَالَتُنَاهُ عَلَمَانَ الْأَنْ فَيُوادُ اللَّهِ وَأَمَنَ أَمَا لَيْتِ أَعَالَيْ هَمَّا العبد الاحرافي مرص مويه و إن كان شهاديهما بعد ما قصى القاضي بالوصية الاولى، الأ تغيل شهادتهداء وإناكان ورارمصاء الفاصيء خوراشهادنيساء لأدربعد العضاء لوافيلت شهاديهما احتجنا إلى نقص قصاء أمصي عليهماء وذلك لاحوراء ولاكتفلك فس "فضيب وذكر مع أمالا نشل شهائتهما بعكم بعش العبدة لأسما مالكان أبو ابعش عبد علوك لهماء ويملحي العارا في فيمده الأنهما أقرا بعلقه بطريق الوصية من لذلت، والتلاد هاءو مستبحقا لأطول بقيصاه القاصيء فيجمد رها لحبقيء وتعذر رده صورة د الرحب ردومهم الهججب السعابة

وإن كان أولا ذان شاهد مذلك لعمد وعملة للنائي من جهة البياء إلا كناد قب انصاء الفاصي بالوصرة الأولى، فبلك شهاديهما، والكلام ههوظهر الألا هها لايصل إلىها منيء من العدد، فبعد ذلك إلى ذك رجه عنه، فالعيد منالي خاصف، وإن لم يذكرا رجاعًا، كان العبديسيدا، وذلا تدمي بن الوصيدي، وإنا شهدا بالك الله ما فضي القاملي بالوصية الأولى، إدالويدك رجوعًا، قبلت شهادتهما، وقضى بالعباد يسمما ا الأناهاذه الشهادة ليرتنفيسن نقض القصام والايعادة شيء مرااميه والي ملكهمات البصير في معنى البيع، أما وعاما شيء من العبد إلى مكهما فصاهره وأما نفص الفضاء ولأمها لانبطن شيبا من حق الأول، من يوحب الحق للثاني، فقشت الوصية الناجة مع نفاه الوصية الأولى مجميع العالم وهما لاذ الرصية عقد خلافة في لمان المسمى في أوصية ، وكون البارة خليفة عن بال لا ماهي قول الأول حاليقه والهذا يصرب "" قل واحد منهما يحميهم حقال وتهدا لوارد أحدهما الوصية، كان العبد كله للاحداء والاقان هاذماء فضا أنبت حتى الدبي مع بقاء حلى الأول لتماسه والرعضين بالعبد بإنهاماه لاستواءهما عن معبب

⁽٥) مكم بين طريب وبيان بي الاصرار م اليعافية.

الاستحقاق وضبق الحل

وإن ذكرة رجوعًا من الوصية الأولى ، لا تقبل شهادتهم على الوجوع الما فيه من إيطال قضاء أمضى عليهما، وضلت شهادتهما على الوصية الذائرة و أذرس فيه إطال فضاء أمضى عليهما، وليس من صروره بطلال الشهادة على الوجوع عن الوصية الأولى علان الشهادة على الوجوع عن الوصية الآولى علول الشهادة على الوصية الذائرة ، إد بصور الشهادة على الوصية أذائية بلان السهادة على الوصية الذائرة بلان السهادة على الوصية الذائرة بلان السهادة

ولو كان الفاضي دقع العبيد إلى الموصى له الأول بشهادة التحريق الأوب، ودفع العبدين في الوارنين على وحه القسمة، شرشهد الوارثان أن الميت أوسى بهذا العبد معينه لهدا الأخر، لا تقبل شهادتهما، وإن لم يذكرا رحوحًا عن الوصية الأولى؛ لأن عده الشهادة تتفاسل نقض تسليم الفاضى في بعض العبد، ومقش تسليم الالكاء فلو قبلت هذه الشهادة تصير القسمة أسداسًا، وتسليم الفاضى وقيدت فنيا، منه ، فكما لم تقبل شهادئهما إذا تصمنت إبطاق القضاء، فكما لم تقبل شهادئهما إذا تصمنت إبطاق القضاء، فكذا إذا

» كدا لو أن القاصى قضى بالوصية الأولور، فم شهد لو ارثان أن البت أعش هذا العبد بعينه في مرحم، لا نقبل شهادتهما الأنها لو قلت تضامات نقص القضاء الوصية الأولور، لأن لعنق الموقع أولى بالاعتبار من سائر الوصايا .

ولو أن وجلامات وترك تلاثة أعيد، فيمنيم على السواء، لا مان له عبرهم، وسهد شاهدان أن اليت أوصى بثلث ماله بهذا الرجل، ثم شهد وارثان أن البت أوصى ينتث ماله لهذا الرجل الأحر، إن كانت لمهادة الوارتين قبل قضاء الفاضى بالوصمة للأول، فيمت شهادتيما، لأن هذه الشهادة لا تتصمن عص القصاء، ولا إعاده شيء وال عن ملكهما المهما

وإن كانت تسهادتهما بعد فضاه العاضى بالرصية للأول، إن لم يقاترا رجوعًا عن الرصية الأولى، قبلت شهادتهماه لأن هذه الشهادة لا تنظيم نقص الفضاء، ولا إعادة شيء زال عن ملكهما، وإن ذكر ارجوعًا لا نقبل شهادتهما على الرجوع؛ لأنها تنظيم إيطاب القصداء، وتقبل تسهادتهما على الوصية النانية ؛ لأنها لا تتضمر إبطال القصاء مم منشركان في الذلث محكم المزاحمة وصيق الحص

١٩١٨٥ - ولو أن الوارثين ". هذا أن اللين أعنى هذا العبد في مرصح، وكان ذلك بعد قضاء القاضي بالرصبة الأولى، لا تلبل تمهادتهما الأنها لو قبلت بطار قضاء الفاضي والوصية الأولى: لأل العنق الموقع يقدم على سائر الوصاياء ولكن يعنق العند؛ لأنهما أقرا بعنقاء ولهما بيه منتء وبحب عثير العبدانسدية الماذكرناء وتكون ثلث المسجابة للموصيلاء الأبه استحق الفلت من كل التركة ، والفلقان للورثة ، فإنا فال الوصى له بالطبُّ : قد وجب لي قلت هذة العبد وصمه ، وقد أبلت الوارثان على أحين أتر المعتقد، فعي أن أصبحتهما، فيمن لدذلك؛ لأنَّ الوارثين ما أعتقا هذا العام، وما أقرا معتقه باعتباق سهماء وإفاحكها الإعتباق مرجهه لبتء ولا فسمال في منارهذاء كرجلين الشترية عبدًا. وأقر أحدهما أن البائع كان أعنفه، قينه لا نضمن لشربكه شبقًا، كدا معنا

وقرأن الفاصي فسم العبديين لورثة ومن الموصى له الأول، فأعطر الموصى له النبكء والورتة النتنين، ثم شهد الوارتان أن اليب أوصى بتلث مال لهذا الوحل الأخراء لا تعل شهادتهما ؟ لأن هذه الشهاده بتضمن تقض لمبلهم القاصبي والسمته .

قبال في الكتبات: ألا ترى أن الوارتين لو أقر الدين على الستالرج رو ومعيهما ورثة غيرهماء فليريقص القاصر بشيء بحكوراق رهمو حتى شهده لفلك الرجل على البيب بذلك الدبنء فبلب شهادتهما عليهما وعالى بافي الورثاء حتى يستوهي جميع الدين من حميع الترقة .

وكواكان انقاضي فضي والدين عليهما في تصبيهما حين أفرا بالدينء ثبرشهدا يعد لذبك لصناحب الدين بالدين على لميت، فالقاضي لا يقس شهادتهما على بالتي لورثة؛ لأن يقيف والقاضي بقبت الذين على البت أي حة يه ماء، واستحق جميع ذلك في يصيمهمان فهمامهذه التبهادة ينقضان ذلك الغصاءه ويحولان يعض ما لرمهما في تصييها إلى بافي الورثة. أوروناً مدّه المدالة ليبان أن الشهادة إذا تصحت نقض الفضاء لا تصن والفصال . الأول إليه والفصال . الأول إليه والفضال . الأول إليه والفراة أفر ندين على البت ، وكديد دفي الورثة إذا أفر ندين على البت ، وكديد دفي الورثة القراء وعند الشافعي . وحدة التو مد نقد حديد .

ورجه الاحسجاح بها أنه لو كان بلزم القراكل أنس في أسبده و كان بالشهادة محرالا بعص بالذي السبدة و كان بالشهادة محرالا بعص بالذي الصاحب الدس على الله في فقيله وقل المساحب الدس على الله في فقيله المارة في أنصبها، أن أن أن أن أن أن أن ما الانفس و شهادا حداد فقيل القاصي عليهما بالدين في تصبيمها، وهذا الأن الإقوار مثر مقسم، وكان الحال فيه في الفيله وعد انفصاء سواد، ولا كذلك الشهادة الان السهادة لا تكري طرمة بالعمل بالقصاء وبعده

و احدوب العلمانا أن عجره الإنواز لا بازم كل النين في تصبب تقدما لم ينصل به قصاء فقافس، وينان دلك من وحدي، أحدهما أنه مذا الإفراء في ممس الشهادة، وإن إقرار على العبر، وهو الميت، فكما أن الشهادة التي فيها نعبة لقول على العبر لا نصير موجة إلا يقضاء القاصي، فكما في الذي هو عي معنى الشهادة.

واندائي الدينسيس أدرب ثاري بعد ليه على دلك أو يصدقه باتي الورقة . علو الزما القراحميم الدين عي بصيبه للحال، فقد الزمسة الكامع لاحتمال وأنه لا يجور ، وعاراها علم هذا؛ لاحتمال، ويلزم ثال المال في بصيبه بفضاء القاصي، فإذا شهدا قبل القصاء، لم يحولا إلى غراجها أهمى ما لم، يعت انتقبل شهداتهما، وإذا شهد بعد القدار، فقد حركة إلى عراجها بعض ما يزمهها، فلا غين شهداتهما.

فيان قبيل إذا كان لا بلزم المفر كل الدين في نصيبه عجره إفراده. ضناى طريق يقصى القاضي عنه بكل الدين؟

ظله: طريقه أن الدين تقطيل من أيسم الدلن فصاء، ألا ترى أمهادا كان هي الابركة دين وعون، عالمين بقضى من العبل دود الديار، وكذا إذا كناك بعص التركة حياصراً ويعضها غائباً، فالدين يقصى من احاصر.

⁽١) وفي الأفضل د له.

إذا المنت هذا التقول، إذا البويحة رب الدين بهذا ولم يتصدقه يافي الورثة ، قصصه الدين من الصدة بالخي الورثة ، قصصه الدين من الصديد القرأ أيسره ، قطسي عليمه وإن كان الدين متعلقاً لكن تكوير التوركة ، قال في الكتاب أيضاً. ألا توى لو أن و حلا مات وشهد شاهدان أن الليت أوصى إلى هذا الثاني عليه أن يقضى القاضى بشهادتهما بذا التاركة على الدين عليه القرارة على التاركة على ال

والراك الذالة التي فاصل الأولى، ثم تسهد الواوتان بقلات عالقاضي لا يقبل شهدتهما الأنها تصمت إطال قضده القاضي أورالا العدا التصل يضاحاً لا يقلم أيضًا ، ثم لم يقبل الكمها لان شهادة الوارنين لفيل في حق الإيصاء إلى الشائل دول الرجوع عن الإيصاء للأول، كما ذكر فيما تقدم.

قال مشايختان وبنيعي على قول أبي يوسعه الذيقال شهادتهما في حق الإيصاء إلى الشافي دون الرجوع عن الأولى الرعائد أحد الرحيق بين يفردا لتصوف و فلم يكن في قاول شهادتهما في حل الإيصاء إلى النابي دول الرجوع عن الأول، تقض الفضاء الأول، تقص الفضاء لأول، أما مي قبول شهادتهما في حل الرجوع عن الأول نقض الفضاء الأول، فأما على فرائهما الانقبار هذه الشهادة أصلاء الآن عندهما أحد الوصيين لا ينفره بالنصوف إلا في أشباء معهودة استحمالًا في ذلك على ما طرف في موضاء، فلا تشت الشهادة في حل الإيصاء إلى القامي، لم يق الأول منفرة بالتصوف بعد أن كان منفرة أم دكان في قب بها نعص الفضاء الأول من حيث إن الأول لا ينفي حقودًا، فلا تقبل شهادئهما عددا الله القبال المهادة بيا عدال الم

1914- قال: رجل هلك، وترك تلالة أصيد، قيميهم على السواء، لا مال له عبرهم، وترك لينًا لا وارت له غيره، فأقرا لابن أن فياه أوصى بهذا الصد تعلان، فسمح القاضي إفراره، ولم يقش عليه بشيء حتى شهد هو ورجل أخر أن فليت أرصى بهذا العبد الأحر لهذا الرجل الأحر، في الماعيي هذه الشهادة؛ لأن الوارث أقر على الميت بالوصية بالعدة الأول، وتوراره على الميت لا ينزمه شيء ما لم يتصيء هو فضاه القاضي،

⁽۱۱ وفي ف وقوره

⁽٢) هخدا في ها وم وقت وذان في الأصل أنه تم يفن

على ما ما أول علما اللم يكل لشهادة منه بالرصية بالعبد الاحر، عادة إلى نفسه بعض ما حيار مستحقا عليه اللم يكن بهذه الشهادة دافعاً عن نفسه مقرمًا و لا جار إلى نفسه معتمًا ولا ساعيًا في نفص فضاء أمصى عليه القبلت اورد فيلت انتهاده الاشيء اللموصي فه الأول الآن وصارت ارتبهاده وحدة متعدية افعند تعفر اعتبارها كان هندر الشهادة أولى اواد اعتبرت النهادة صاركل للسك مستحفًا للموصى له للنابي، فلا كنود للموصى فه الأول شيدًا .

وبركان القاضى قضى على الوارث بالعدد بإفراره، ثم شهد مع أجنى أخر على محو ما يد، لا تعبل هذه الشهادة، لأنها م فيئت بعل قضاء القاهمي بالإقرار «كون الشهادة أنوى من الإقرار، والمعم عن الشاهد ما لومد بانواره، فلهذا لا تعبل شهادته، وإذا لم غيل هذه الشهادة، لا غيء للموصى له التابية الأن اشك صار مستحفًا تلاول بكما المتسليم القاصى إيرة، ومحل الوصايا التلك، طبرين عدني شيء.

وكدلك لو كانك الشهادة الثانية في العبد القريعية ، كان جواب على كالفسيل الذي تلك إلى كانت الشهادة الثانية في العبد القريعية ، كان جواب على كانفسيل الذي تلك إلى كانت الشهادة أو الشهادة ، لا يضلمن الوازت لله شهودا ما ياما سنم الذك على إلى تقرله حصلت الشهادة في العبد الفريعية ، أو في هيد احراء لأنه لو شمن أما إن يصمن بالإفراء ، أو بالسليم ، لا وجم إلى الأوله الأن مجرد الإقرار الا يوجب شبة هنا على ما مراً ، ولا وجم إلى الذي الشابم حصل غضاء القاصي .

1914 وقر كان الوارث حيل أكر سنم العيد إلى المقر له منسبه من عسر فضاء العاضي، ثم شهد للتاني بذلك العيد عيده أو بعدد العود لا تقبل شهدادة الأرام بهذه التنافي وقد منافرات وهو التسليم، وسعى الإنسان في نقص ما ترام مردود، وإذا لم تعين شهداد، علمي للتالي نصف قيمة العيد المقر به إن كان العيد واحتاء وإلى كان عيا بن ضمن نصف فيمه العيد المدهود به المنش الأدما شهد للناتي، فقد أمر أنه سلم إلى الأول ما هو حي القاني بغير حي، فيصير صافئاً به، ولو كان الوارث أقر بشك التالي وحية أرجل أن كانت العراث القريدة قل

أنصاء الفاحين عاره بالاقرار فديت واران يتابت بعد العصاد لاعب الالدين

ولي شهد الوادت مع الحيلي بالنفت وصيدة لي حل، تدرسهما بالتلث والسنة لي حل حرد قبل لقاصي المجاول أو بعده والحدد ما المداورة قبل القبل القبل

قال في الكتاب الانوي أن الرارت لو شهدامع أحيى بدين على ليت، وقص له الفاضي، دم شهدالشين احر ارجل على انت ، ونسن في الدركة وقاد ددوس، فير القاصي شهدلهما الان التمهده الذية لا تتعدل عللان القصة للاول، بن يتحافدان إلا ذات لاينان

۱۳۶۵۷ و قرائدا الرازت أقر يدن براجي على البيت، وقصي به الساصي . لم تابيا هو مع أحسل برحل أحد ادين أحراطل البيت وليس في البرك تدويده بالدين. قائلة على لا بقبل مشهاده الان عبد الشهادة تنصيل بخلاق للصاء، فكما وسا بقدم.

والواكنة الواردة أقار مانس، ومداورالي العرج معسمه فالم شهر مع أحار ماسي فراحل العراء الانشي شهادتهما: بالعربة أنه سرع في نقص بدار به من السنهياء ويعسس تصنف ما مطم إلى الأول للمالي إنا كان الدينات مواجه والذركة لانتي الانداجد منهداء لانه أنطف دلك المدر على النبي بعير حن محراف ما اذا كان السناية بقصاء الفاضيء حيث لا يصفى أدبي شيئاء والمعني ما دكرت

۱۹۸۱ ما ۱۰ قال. و حاول شهد آن ليسه وصلى بشت ماله لهد الرحل، شم شهد و مناك أن الميت وجم عن المد الوصل ما وأرضى النظام أو رأم ملاك و والم ساومي المساهلان و حصيح الورثة أحارها فات بعد الوحاء فشصافة الوارش حيارة، والثالث الموارث على قال أن يوسف الأول ، لانة لا تهمة في شهادتهما ، لا البلت بالرصوع

الانتاجكداني الأنصار وفادوها وكادراق فلاصور بالدهنياة قالالملة

منتقل عن الوصلي به الأول إلى الوارث النوصل به ، ولا حق لنف هدين قيه ، فصار النقل إلى الوارث والنقل إلى الأحتبى سواء ، وهلى قوله الأخر . وهو قول محمد : شهادة الوارثان على الرحوع باطافه الأنها الشهادنيما على الرجوع شتان لانصلهما حقًا في انتقاف حتى إنها بال شاهة مارا الوحية للوارث ، وإن شاه لم يحبزا، ذكاما متهمين في علمات هادة ، خلاه ، ما إذا شهاد الأحتبى الأن هذاك لا يتعلق نماد الموسلة الثانية . بإجاز نها والمنت تهية احق أم هينا بقلافه .

1916 - قال محمد في الزيادات ، وجن ماك وقد كان أرصى إلى رجل وقت كان أرضى إلى رجل وقتل الوصيانة بعد موته فقه بخاصم الوصى عند القاصى حتى عزله القاصى عن الوصيانة وبعدت للبيث وصي أخره نهايان ألوصى الأول شهد للديت عالى، أو غيره عنى إسان، صهادته باطلاء الآل البيت بالإيصاء أقامه منام نقسه بطريق الحلافة وفيا الماك وفيل الوصى الرصية، فقد قبل الحلافة وقتمت الخلافة، ونقلت الإيماء فقيم الموصى فيارورته فعدر الوصى فاتما مقام الموصى كالوادث، ومن ضرورة قيامه مقام الموصى صيرورته خصماً فيما فيما عن أن بكون شاهناً وبعد ما خرج الإنسان من أن بكون شاهناً في حادثة والا بمود فيها شاهداً أماً وبكذا فيما خرج المن الموسى بعد ما حرج وبعد ما خرج المناهدة الوصى بعد ما حرج عن الوصاية المدين علوفة في بعد ما حرج عن الوصاية المدين علوفة وعمر في المسألة ورائان .

١٥١٧٠- فان ارجل وكر وحلاما لحصومة في شيء قبل رعل، وقبل الوكيل

افرة الله في هراه المركل، مشهد للدون من دنك الشيء يُعطى إن كان الركيل قد حاصم حدة قبل أن معراد، لم تقبل شهادته وإن كان لم بحاصم فيه، قبلت شهادته عبد أبي موسف أبي حقيقة ومحمد، وعلى قول أبي يوسف لا نقبل، وهذا بدء على أن عند أبي موسف عجره عبد الوكالة بصبر خصيت حاصم، ولهذا لو أتر علي مركله في غير محلس القصاء، فقد إقراره عليه ، وهذا لأن الموكل بالتوكين أنامه معام تفسد وبذا ها الوكالة غت الإقامة، وقام مقامه، كما في الوصاية، ألا ترى أن الإنصاء موكيل معد الرب . كما في حالة الحياة

وعندهما بجرد حول الوكالة لا يصير حصماً، ولهذا لو أقر على موكله في غير محلس القصام، لا يتفذ فراره عليه عندهم، وفرقا بين التوكيل وبين الإيصاء.

والعرق. وهو أن الإيت، إقامة نفس الوصل منام نفت بطريق الخلافة ، قالإندلو بأبورية وغامه بالتعلق وهو خصومه فياسا على الارت ، فإدارنس الوارت أدكان بنوم سقام نفس الوارت أدكان بنوم سقام نفس الوارت بطريق الخلافة ، لا يتوقف غامه حلى الخصومة حلى بصبر الوارث خصت بفض صوت الورث ، حاصم أو له يحاصم ، فكذا الوحس، فأما النوكيل أمو بالقدال والمامة نمس الوكيل مقام المناه على نفسه ، لا يغامة نمس الوكيل مقام المنسه ، وفكن إذا فعر الوكيل ، وقام عمله مقام فعل شركل ، يقوم بصبه معام نفسه ، عنيل المعالى ، وهو الحصومة لم يقم مقام الوكل أصلاء فلم يصر خصال ، فقل شهادت ، أما إذا خاصم فاحب حصومته بقام حصومة الموكل ، فصار حصال كالوكل ، وحول من أن يكون شهادته المدالية الوكل ، فصار حصال كالوكل ، وحول من أن

كم التارط عدها اختسارات في مجلس القاصي، حتى لو حاصمه في عير محلس العاضي، وعزل الفركل فيل الحصورة عند القاضي، فشهد الموكل" تسل شهادته له عدهما ، وصار تفسر المسالة عدهما، كأن الوكل قال له، أن وكيلي بالحصورة في محلس القاضي، ولا يصير مصل قيله .

1944 - قال: وحل وكل وحلا بحصومة قلان في كل حق هو له قبله تمحضو من الفاصي، والقاصي بعرفهم، قفيل الوكيل الوكانة، ولم يخاصم فلاماً هي شيء من

^{13\$} وغي الأصار العشهد عند اللوادر

ذلك حتى عزفه الموكل عن الموكانة ، ثم شهد الموكيل للموكل بشيء من ذلك الذي وكله به ، قبلت شهادته عند أبي حنيفة ومحمد ؛ لأن المانع من قبول الشهادة مبيرورته عصلًا ، والوكيل إنما يصبر تحصمًا عندهما بالخصومة ، ولم توجد الخصومة ، وإنما شرط علم القاضي بالتوكيل حتى لا يحتاج الوكيل إلى إثبائها لو أنكر الخصم الوكانة .

وإن كان الوكيل خاصم غلامًا في ألف درهم للسوكل، وقضي الشاضي، أو لم يغض حتى عزل، ثم شهد للموكل إن شهد بنلك الألف التي خاصم فيها، لاتغيل شهادته إجماعًا، وإن شهد بمال آخر، تقبل شهادته عندهما؛ لأنه إغا بصير خصمًا عندهما بالحسومة، والخصومة خصت تلك الألف، فصار خصمًا فيها، لا في مال أخر، ففي مال أخر العدام المانع من قبول الشهادة، فقبلت.

ولو كان التوكيل بغير محضر من القاضى، فخاصم الوكيل فلاتًا في ألف قبله للمركل، فأنكر وكالته، فأقام الوكيل بيئة عليه بالوكالة، وقضى الفاضى بالوكالة، وقضى بالألف أو لم يقض حتى عزل الوكل الوكيل، ثم شهد الوكيل للموكل على فلان بنثك الألف، أو بمال أخر، لا تقبل شهادته، مخلاف الوجه الأول، وهو ما إذا كان التوكيل بعلم الفاضى.

والقرق: إن القاضى إذا لم يعلم بالوكالة، طالوكيل بحتاج إلى إلباتها بالبية، ومن صرورة إثباتها في هذا الحق الم يعلم بالوكالة، طالوكيل بحتاج إلى إلباتها بالبية وحد، وقد حصل عاماً بكل حق، فلا يثبت في شيء حتى بثبت جملت، كما أثبته الموكل، والبيئة إلى تعمل بعد الدعوى والخصومة، فإذا صار إثبات الوكالة بالبيئة في هذا الحق إثباتاً فها في سعار الحقوق، صنات الخصومة في هذا الحق خصومة في سائر الحقوق الإثبات الوكالة في سائر الحقوق الإثبات الوكالة البيئة في منا الحقوق الإثبات الوكالة البيئة في المنادنب بعد المتوق بالخصومة في كل حق له فيل فلان إنما يتناول الحقوق المراجعة ولا يتناول الحلوث بعد التوكيل، فلا يعطل شهادت، فأما إذا كان التوكيل بالحصومة في كل حق له فيل فلان إنما يتناول الحقوق المنات بعد التوكيل، فلا يبطل شهادت، فأما إذا كان التوكيل بعلم القاضى، فالوكيل لا يحتاج إلى إثبات الوكالة في بعض الحقوق إثباتاً الوكالة في بعض الحقوق إثباتاً الوكالة في بعض الحقوق إثباتاً في جميع الحقوق، فنصرم خصومة في جميع الحقوق، خصومة في حميع الحقوق، فلهذا

التراثا

واستشهد في الكتاب لإيضاح الفرق بين الوجهين، فقال: ألا ترى أن القاضي فو تقفي بوكانته بالبيئة، ثم مات أو عزل، ورفع حكمه إلى قاضي أخر، وثبت ذلك عنده، أمضى فضاء الأول، وحمل لهذا خصصاً في كل حق بدعيه قبل فلان، ولو ثبت عند القاضي الثاني علم القاضي الأول باجري عنده من الوكالة لم يجعله خصصاً، ولم يحض قضاه الأول؛ لأن علم القاصي حجة في حقه، وليس يحجة في حق غيره، أما حكمه حجة في حق ذكل، بإذا ظهرت الشوفة بين علم القاضي وحكمه مي حق قاض

1917 - قال: ولو أن رجلا وكُل رجلا بكل حق له فيل فلاك وفلان وفلان بغير محضر من القاضى، فأحضر الوكيل واحدًا من هو لاء، وأقام بينة على أن فلائا وكله مكل حق له قبل فلان وفلان وفلان، وقضى القاضى بوكالته، تم عزل الموكل الوكيل، فشهد الوكيل بعد ذلك للموكل على هذا المفتى أحضر «بعق، أو على الأعربي، لا نقبل شهادته

16197 - وكذلك الوكله بكل حق له في مصر كذا، وبالخصومة فيه، فأحضر الوكيل وجلا من أهل دلك المسر، وادعى عليه مقا أوكله ، فجعد وكالته، فأقام الوكيل يبته أن هلاناً وكله بكل حق له في هذا المصر، وبالخصومة فيه، وقضى الغاضى وكالته، ثم عزل الموكل بحق، أو مال على ذلك الموجل، أو على غيره من أهل ذلك المصر، قم تقبل شهادته؛ لأنه صار حصمها للغائين، كما عبا صار خصمها للغائين، كما عبار خصمها للغائين، كما على خلا عن الغائين، الكون الخصومة مع الخاصر حصومة مع الغائين، الكون الخاضرة عن الغائين،

بيانه: أدّه ما ادّعى على الحاضر من الوكالة لا يشت إلا بإثباتها على الغانيين؛ لأنّ التوكيل واحد، وقد حصل عامًا، فصار المدعى على الغائبين سبنًا لشوت المدعى على الخاضوء فانتصب الخاضر خصصًا عن الغائبين، ألا ترى أنّ الغضاء على الحاضر صاد قضاء على الغائبين، فكذا الخصومة مع الحاصر تكون خصومة مع الغائبين، فسطلت شهادته في معهم جميعًا، إلا أنّ بين المسألين لموقًا، فإنّ في مسألة المصر كما لا تغيل

شهادة الوكنا اللموكا أبعني قانم وقت الوكالة والانقسار شهادته لديمي حدث بعد الدكالة ، وقيما إذا وكان بالخصومة قبل لهلان وعلاف لانقباء تدهادة الوكيا اللموكا إمحق قائم وقت الوقالة ، وتفيل شهادته بحق حدث بعد الوكالة ، وكدلك فيسا إذا وكله بالخصومة معاشخص بعلنه وأغرمزل الوكيل لانقيل شبهادة الوكيل للموكل يحق فانه وقت التركيل، ونفيل شهادته بحق حيث بعد الركالة ، وانقياس في مسألة المهم أن لا تقبل شهادة الوكيل بحق فالهم وهثم النواكيل والقبها الذبهادنه بحق حدت بعد النواكيان اعتبارًا للنقيبد بالكان بالتقبيد بالشحص، إلا أبهم استحسم افي مسألة المصر غكان العرف، فإن العرف الفناهر فيما بين الناس أن من أزاد مقرا بقيم عيره مقام نفسه بطلب كار حل له في مصر ، وهم اده من دلك أن يقوم مقامه فيما هو واجب له، وفيها بحدث كيلا يصبح شيء من حفوقه، فلمكان العرف " صرفه الوشالة إلى الكل.

و هو نظیر من رکار إنسانًا نفیض عبلانه ، کان و کسیلا باتر اجب و عا بحیدث ، والصوفت الوكنانة إلى الكار لمكان العرف ، فإذ من وقار إنسانًا بقايص عبلاه بريديه الواهب وما يحاث كبلا بحاج إلى تجابيد الوكالة في كالزمان، فلا يفع في الحرجر، وإذا الصرفت الوكالة إلى الكاره صبار حبيبكا في الكلء قلا نبيل شبهادته في شيء من ذلت، ومثل هذا العرف لا توجد قبمه إدا وكله بكل حق له قبل شخص بعيب أو قبر أتسخاص بأعيانهم، فيعمل غاهم اللفظاء وفعهم اللفظ يتناول الفائد وقت التوكير.، لا ما محدث بعد دليك فلم يصر خيصمًا صما حدث بعد النوكيل، فحاز ألا تقبل شهادته فيه.

فرع على سيألمة المصر.

١٩١٧٤ - فقال، نو سهد محق حدث بعد العزال ؛ قبلت شهادته ؛ لأنه نم يصر خاصتُ فيه ؛ لأنَّ التوكيل الوينصوف إليه ؛ لأن الصراف التوكيل إلى الحادث يعبد الدوكيل محكم الطوف ولاعرف في الحدث بمدائحول، فيعمل فيد نظاهو اللفظاء وظاهر اللغط لايتناول الحادث معد التوكيل، ولا الحادث بعد العزب.

١١١ مكادا في له وفايد وكالدنبي الأصار، م: الكنان الفرق.

قال: ولو كان مدا التوكيل بعلم القاضى، لم ينطل القاصى شهادته بعد العزل إلا فيما كان خاصم فيه بعيه قبل العزل، والقرق ما ذكرنا، قال: والتوكيل بكل حق له قبل الناس في انصرافه إلى القائم وقت النوكيل، والحادث بعده نظير التوكيل بكل حق له في مصر كذا، بل أولى؛ لأن هذا أعم؛ لأنه يتناول جميع الناس في كل مصر.

1019 - وإذا ادعى وجل أن ف الأنا وكله و ف النا النائب في كل حق له قبيل التاس، وأحصر رحلا ادعى عليه حقّا للموكل، وأقام البيئة على وكالته على نحو ما ذكرناء وقضى القاضى، صار الحاضر مع القائب وكيلين، حتى إن القائب إدا حضر، وادعى حمّا على أحد لا يكلف إعادة البيئة على الوكالة، فإن عزلهما الموكل، ثم شهدا يحق قبل حقّة الرجل، أو قبل رجل أخر، لا نقبل شهادتهما القائم وقت الوكالة، والحادث بعد الوكالة في ذلك على السواء؛ لأن حسومة أحدهما لما حُعل من كخصومتهما، صار كأن وجادت الخصومة منهما في حق من المخقوق، كان دلك بمنزلة المعمومة في سائر الحقوق القائم وقت الوكالة، والحادث بعد هذا مواد، لما مر، ههها كذلك -والله مبعانه وتعالى أعلم -.

الفصر الرابع عشر في الشك في الشهادة والزيادة فيها والنفصان عنها و وجود الشاهد بعد القضاء بشهادته بصفة لا تجوز شهادته وشهادة الشهود بعد قضاه القاضي بخلاف ما قضر

١٩١٧٦ - إبراهيم عن محمدً عني شاهدين شهدا لرجل أن له على هذا درهماً أو درهمين، والشهادة جائزة على درهم .

۱۹۷۷ - وفي انوادر نشر "عن آبي بوسف" الي رجل في يديه درهمان صعير وكيراء فأفر بالحدممال جنء تم جحله منهد عليه بذلك شاهدان، أجزت أأالشهادة على الصغير منهمة ستحمالًا، وسواه أفر بالحنجما بغير عينه أو يعينه، ثم نسياه أاه هكذا ذكر في قصل الإفرار، وإفراره بالحدهما بعيه، والسيان مشكل يعرف بالتأمل.

قبال. وكنفاك المكبل كلم والوزن كاماية كنان صنعنا واحداً، فوني أقنضي بالأوكس ، وإذا خشف التوعدان، فإني الطلب، الإقرار، قبال : وكل شيء بصبي فيه القيمة، وقد صارت ديناً جعب عليه أوكس القيمتين، نحو أن يشهد أنه قصب منه ثوثًا هرويًا أر موريًا ، وأحرقه، قبلا: صماً لناء أو قبل: صمًا لنا أحدهما بعيته، فنسيت، قضيت عليه بأوكس نفيمتين

ووى خسارين رياد على أبي حنيفه . في رجمين سهدا لرجل بشهادت لم زادا فيها قبل أن يقضى القاصي بها أو بعده ، وذلا : أوحمنا وهما غير منهمين قبل ذلك منهما

۱۵۱۷۸ - وروی بشد فی الإسلام" عز آبی بوسف " نی رجل پشید عدد القاضی شهادهٔ در یعی، معد دلك بیوم، فیقول: شككت فی شهادتی فی كذروكهٔ! منها، قال: إذا كان القاضی بعرفه بالصلاح، فیل شهاده فیما بقی، وإن كان لا بعرفه

⁽¹⁾ وكان في الأصل: أجرأت الشهادة

⁽¹⁾ مكت بن لاصل، وكان نو قاوم. نُسَنَّدُ

والصلاح فهذه نهمة ألفت شهاديس

وكذلك لو قال: رحمه عن شهادتي في كذا وكدا من هذا الألك، فنطت في ذلك أو نسبت، فهو مثل قوله: شككت، وإذا سيفن الشاهد: قد شككت، ولكي قال: فله تعمدت ولم أعلط، ثم يدا في أد أجم عن دلت، عم نقبل شهادته ديما لفي و إلا في عير ذلك حتى يحدث وية ويعاقم القاضي.

وعال محمد" فيمن شهد عندالقاضي، فيلايدرج مكانه حتى طول. أوهمت بعض شهاءتي حاز دفك، وقبل شهادته إذا كان عدلا، قال: وهو فول أي حيمة. وهكله ذكر في الجامع العمير .

1944 وفي المنطى : إذا تسهد رحل على دار بحدودها، أو شهد بمال، ثم رجع هر بعض نظاء الدار، أو عن معم المال، قال محمد، إذ كان عادلا، ورجع في مكانه ، وقال: أو همم استحمل أو أجبر شهادته إذا لم يكن في دلك كذب من الشهود له .

۱۹۱۸ وفي نوادر هشم عن محمد رحل الأمي داراً في يدي رجل، وأذم شاهدين شهره الآن الدراء مرفقال للشاه دان بعد دلك صلى القضاء أن البند ليس المدعى ، إذا حو للمدعى عليه ، قال: إذا قال دلك قبل أن ينعرفا عن مجمس القصاد، قبلت تنها ديساء وهذا استحمال ما لم يطل دلك ، وإذا قامة ، أو طال دلك ، علل شهادلهما.

رفي أو دران سماعة عن محمد الداشهد الشهود بايدار للمدعي، وقصى القسامي طبهادتيم، ثم إدائشهود قالوا، لا بدري لسن البدء؟ فيني لا أصمتهم قيمة المناء، كالهم قالوا: قد شكك في شهادتنا، وإداق لوا، تيس البناء المدعى، المحمولة عنه البناء المدعى،

16344 وفي حوادر نس سنداعة عن محمد أيضًا ، رجن مات وترف عندًا لا من محمد أيضًا ، رجن مات وترف عندًا لا من به عبره و وقيمة اللهبد العبد أنسادات، واستغضى فعصى بقصاباه، ثم أقام رجل بيئة على البنديين، وإن العبد يرد فينًا أم أقام رجل بيئة على البندين عاز عنه م

وحدمه والمرجر شيءمن شهادته وقضاياه

وإن كان رجل فتل مذا العباء غرم قيمته ليرثة العمال ولا يجعلها فورنة المولى . قال: ألا ترى أنا لا ردوفي الرقي .

۱۹۱۸۲ وروی ایرانهم عن محمد . نی رجل آقام بینة آب وصی فلان المیت . وفضی الفاضی بوصایت ، و آخه ما لفسیت من الدیوی علی المس ، ثم وجد المیت عبیلًا ، فقد برئ العرمان ولو کان مثله می الوکاف، لم بیرووا .

۱۵۱۸* وقى انوادر بشراعن أبي يوسف : رجن شهد عليه ساهدن أن هذه الداو التي في يديه لملان، فلم يقص القاصي بها حتى قالا، إنا شهدنا على العرصة، أجرت شهدنهما على دلك، ولم يكل فقار جوعًا، ولو يضى القاصي بها وباقيا،، فم فالا: شهدنا على العرصة، ضمنتهما" قيمة البناء.

184 هـ 184 وفي "نوادر ابن سماعة" عن أبي بوسف" رحل سات، فقاسمت امرأته ولده البراث، وهم كيار، وأقروا أن روجة البت، تدوجنوا شهودة أن زوجها قد كان طاقها الاأقلق صحت فإنهم يرجعون عليه به فخلت من غيرات، وكذك طال أبو حنيقة وأبو بوسف في افرأة اختلفت من روحها بمله . ثمر أقامت البيئة أنه كان طلقها ثلاثًا قبل الخلم.

وتقذيف لممة كانبها مولاها، فأدت ثم أقاست البينة على إعتاق كان من الولى فيل الكتابه، وكدلت العدد وكدلك الروح إذا قاسم أخ افرأة مبراثًا، وأقو أن هذا ميرات، وأن هذا ترجع البينة أن الروح قد كان طلقها للاثم في المنازع بالبينة، وهذه أخوها، ثم إن الأخ أقام بينة أن الروح قد كان طلقها للاثم في حال حياتها، فقذلك جائز، ويرجع الأخ فيما أحد الزوج من المهرات، وقد تحقق للتناقض في هذه المسائل، إلا أن هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء الأن الفلاق عا يستبد به أثروج، والعائق عالمينة المؤلى، والتناقض فيما طريقه طريق الخفاء الا يمنح الدعوى وسماع البينة.

⁽¹⁾ هكا، في ط أو أف أو وكان في الأصور أم أن فاستنها.

الفصل الخامس عشر في الشهادة على الوكالة والوصاية

۱۵۱۸۵ - رجل أقدام بنة عد القدامي أن هلانًا وكنه بطلب كل حق له بالكوفة بالحصومة فيد، فهو جانو ما صبع فيه، ويبس معه خصم بدهي عليه حقّ، لم يسمع القدامي مده هذه البيئة والفيامها على غالب ليس عنه خصم حاضر، وإن أحضر وجلا يدعى الوكس أن للسوكل عديه حقّاء وهو بنكر كونه وكيلاء فأقدام الوكيل بيئة على وكالت، قصى الفناضي عليه بنكونه وكريلاء أفدام البيت على خدم حاصر، وصار الشاب بالبية كالذليب عبالًا، ولو عابن القاصي توكيله، قضى يكونه وكيلاء كما هها .

فإن أحضر الوكبل رجلا أخر من أهل الكوفة بدعى للموكل فنه حفّا، فأنكو الوكالة؛ لا يحتاج الوكبل إلى إقامة البينة على لوكالة؛ لأن القاضى جن فضى بوكالته يبيئة فنمت على الأول، فإنما قضى بوكالته عن حق جسيم من الكوفة؛ لأه كان لا ينبئة فنمت على الأول، فإنما قضى بوكالته عن حق جسيم من الكوفة؛ لأه كان لا وحدة بلفظ العام، فانتصب اللهى حقير محلس النباصي خصيب عن سبيح من بالكوفة، فصاء القضاء على الموكلة فصاء منى الكل، ومو نظير ما لو مات رجل، في فيا الول إلى النبت، وأن للسبت على فيها الذي أحسر مجلس العاضى فيا، وقضى الغاضى بنسه بست نسب عامًا عن حذا الذي أحسر مجلس العاضى فينًا، وقضى الغاضى بنسه بست نسب عامًا عن حد مدون احد لما قلنا، عن الغاضى كنا مهما،

ونو كان فنيهوه شهدوا أن ملاً وقله بطلب حقه ميل فلانا إلى فلانا السلائي، ويالخصومة فيه . لم يسمع الفاصي شهادت ما لم يحصر فلاد ابن فلاد الأنا اخصم في حدة البركافة اندان، فلا بصير غيره فاتمًا مقامه إلا بقامته، ولم يوجد.

ولو أن الموكل حضر عبد الغاصي، فقال: إلى وكانت هذا الرحل بطلب كل حق لي بالكوفاء وبالخصوم، وليس معهما خصم، ثم جاء الوكيل بوحل، والعي أن فإن لو يعرف القاضي الوكل بالسمة وللسمة فقدال الموكل. أمّا أقيم البينة أنى فلال ابن فلانه تقضى بائوكالة مني فلمت الابتنفت الفاصل إليه؛ لأن نمرط سماع البينة على الاسب الخمومة في النسب، ولم يوجد.

ه بان غاب الموافل، فأحضر الوكين رجالا، وادعى أن لندوى عدد حدة، وأه م الوكيل البنه عليه أن ملان ابل فلان المعالى وقله بالخصومة في قل حق له عند الناس بالكوفة، وأنكر ذلك الخصم وكالنه، فيلت بينه، وصنو وكيلا في حق جميع من اثال ولكوفة، فإفظا

وإن أرادوا من الفاصي في هذه الوجوه كلها أن يسمع من التمهود بغير محتسر من الخديمة المكتب الكتاب الشهاد بم إلى قاض آخر ، أج ايهم الفاضي إلى قائله الأن التناب المناضي إلى القاضي ليس يقتساه ليجتماع فيه إلى حضرة الخصيم، إنما هم من الفاضي الكتاب نقل شهادة الشهود إلى مجلس القاضي المكتب المتهادة عني الفشهادة على الخياب الفاضي إلى الشهادة مناحيح عاد حضره الخصيم، فكذا كتاب الفاضي إلى الفيصي .

⁽١) وفي الأصور الشكار

ورج م رأند أصلى الكتوب إليه الغصباء بكتاب القاصي و حدده و إل لع يحراه الفضاء بسهادة هذه الفاصل الكانب بالعرادة، بأن دهت بنفسه إلى بلدة الفاصل الكتوب يبده والمقادين بدرة عمل شهادة مؤلام.

، القرق. ، هو أن القاضى الكانب من شهادة الشهود إلى القاضى الكته سابليه كانب ومع فاضيء وعوله وهو فاضي بنزلة شهادة الشهدي، فكاملك كتابه الاسابقا وهب مفسه إلى الذات الفادة ، وشهد فقد نقل شهادة فشهود منوله الوهو كبير بقاضي الأنه بعد ما سرح من البند الذي هو فاضي فيه لا ينفي قاصيا ، ويلحن بواحد من الرحابة ، فلا يسب الفن عاجر و فواد ، حتى تو كان فاضي تلث البلدة أيضا بأنه كان قاضى القصاة فيت شهادة الشهاد عجود فواد في محفى القاضي الناضي النافي .

نم مد دكر من بجواب بول الل حبيد وأبل باستان وقار قال محمله الأولاد أما على قرأة الأحر الذي رافع إلى الانتسان شبهادة الأصول عند الكتوب إلى الكناس المائة في مدام بنا بها معه شاهد أحراء ومسالة معروقة، والدي فقور من الحراب في الوقيل فكار في الرافع في الفصول كلهاء الأزائو مي وكال بدا الوقية في بنار بالوكال حاله الحيات الوقية عامة وبيب عاملة وإذا أنت عاصة شبت حاصة و والوضي إذا أنساد الوقيلة بناسة بناسة علاقيل حديث مائة في الأولادي في موع عدد وضي في الالواع كلها، والاكتاب في الالواع كلها،

الفعيل السادس عشر في شهادة ولد الملاعنة

١٥١٨٦- قال محمد، حمه لقائي الجامع " امرأة حاءت وفارن في بطن واحده فتفاهما الزوجء ولاعن القاصي يبتهماء وألزم الإبنين الأمء ثم كبراء فشهما للذي تفاهماه لمرتشق سهادتهماء لأنا سسوما كاناتشا مي الروج الأموسا وتداعلي فراشه، وقد قال عليه السلام. «الويد للفرال وللعاهد لحجرا، ولعنق به أحكام سيد النداع فبول الذهادف وهدا أمر عليه ، ومنها عومة رصع الزكاة وحرمة التائحة ، والعنق عند التسلك، وهذه الأحكام إنا نثبت حفًّا للف وه وهنها الإرب، فهو بهذه القذف واللمان بريد إبطال هذه الأحكام، فلا يقشر عش إبطال ما عليه، وعلى إبطال ما و هو حة الليم و. ويعجل النسب دافيًا في حق الأحكام الثابة حقًّا للشرع، وفي حق الأحكام التي نتيت عليه، فأم الانتساب يبطل؛ لأنه كما مو حق الولف، فهو حق الوالد، فيبطن بإنظائه ما هو حقه، ثم يعقل حق الولد ضرورة أن النسب لا نتبت من أحد الحالمين، وإدا مطل الانتساب بطل الإرت؛ لأن الانتساب أما الأبدامة لجريان للبرات

وكذلك لوامات هذان الولفان وقهما أولاده فشهدو اللملاعن، كالت الشهادة واطله؛ لأن النسب باق في حق أمر على على ما مراء وهذا أمر عليه.

وكنطك لوتزوج أصد لائيل الذين بضاهما بشا للروج من مرأة أحرى، كنان المنكام باطلا ليقاء النسب في حق احرمات الثابتة حقاً للشرخ.

١٩٧٠-١- امرأة لم يدخل بها زرجها، حامت بولد، عفاد، فإن الفاضي بلاعن وللماء والزوال لد أمه الأن النكاح في حق من هو من أهل لماء في مدة يتصور الولادة وبها أنهم وغام الانخلاق من ماءو حكيب ولم كان الاسخلال من ماءه حقيقة ، يعمل نديمه ويلاعن بينهماء ويلزم الولدائب فكذاههاء وعلى الزوح الهواكملاذ لوجود الدحول من حيث الحكم؛ لما حكم بشات تسب الولد منه. فإن قبل الأمايشيت الدحول ههنا من طريق الحكم لما حكم يتبات النسب، وقد تبين أن النسب لم يكن نابدًا منه، فنين أن الدخول لم يكن ثابنًا.

ظلة: النسب إنما ينفطع بعد ما ثبت من حيت الظاهر ؛ خدونه عنى فرائده الأن يظهر أنه لم يكن تابئه الا ترى أن نفى بعد الحكام النسب ولمو شين أنه لم يكن ثابئاً للإلسبت شيء من الاحكام وإذا لم يبين أن النسب لم يكن ثابئاً و لا ينسين أن النسب لم يكن ثابئاً و لا ينتيز ج الزوج و لا واحدة من ولنده الولد الذى ولدته المرأة إن كانت حاوية و ولا يعطى من إكماة مائه و ولا يشهد لدة لما مر أن النسب بالي في حل الخرمات الثابئة حشًا فنشرعه و لا يرشكل واحد منهما من صاحبه لما مراً و ولا يستحن كل واحد منهما من صاحبه لما مراً ولا يستحن كل واحد منهما من صاحبه لما مراً ولا يستحن

1944 - جبارية لرجل جبادت بولد. ضادعاه الولى حتى ثبت النسب منه ه وصارت الجارية أم ولده فم وقدت بعد ذلك لبين في بطن واحد، عضهما حار نفيه ؟ لأنه لو نفى نسب ولد المنكوحة ، جاز نفيه ، وإن كان فراشه أقوى فلأن يجوز نفى ولد أم الولد وفرائسها أضعف كان أولى ، إلا أن بنهما فرقاء وهو أن نهب ولد المكوحة لاينتفى بجود النفى ، إنما ينتفى باتفعال، وقضاه الفاصى بالقطع ، ونسب ولد أم الولد ينفى بجرد المنى ، وموضع الفرق كتاب الدعوى ،

وإذا انتعى نسبهما من المولى بمجرد النقى، كانا عبدين له بمنزلة أمهما؟ لأن ولد أم الولد يكون بمثل حالهما، وكان النفى عاملا في إبطال ما ثبت لهما من الحرية من حيث الظاهر « لأن المتقاليس من الأحكام المختصة بالنسب الذي لا ينفك عن النسب، ألا ترى أن الأب لو كان مكاتباً أو صداً مأذول، فعلك ولد، لا يعتق عليه، والنفى عامل فسا ليس من الأحكام المختصة بالنسب، كما في حق الميرات.

قزن أعتقهما المولى. تم شهدا للسولى كانت شهادتهما باطلة، وكذا شهادة أو لادهما، وكذا لو أعظاهم من زكاة ماله، لم يجزء وكذا لا يرنان من الرجل، ولايرث الرجل سهما بحكم الفرانة، كما في ولد المكوحة، ولكن الرحل بوث منهما بحكم الولاء لأنهما معقاد.

١٥١٨٩ - أمة لرجل جاءت بولدين في بطن واحد، فياع الوفي أحدالولدين ،

فأعظه الشرىء تبرإن المنق بعدما كبراء شهد معرر طرأ فير تليكم على رجلء جازت شهادتهما ؛ لأنَّ نسب هذا الوالد ما كان ثابت من المولى قبل البيع، لأنه ولد الأمة، ونسب وللدالأمة لا يتبت من المولى مدونا الدعوة، فلم يثبت امتناع قبول الشهادة، بحلاف ولد أم الولك والمكوحة على ما من

فيان قيمس القياضي بشبهياه تهيدك ثمران البيائم ادعى الوقط الذي عنده ، جيازت الدعبوة؛ لاتمينال عفوقية عنكم، وزنا تبت تسب حدًّ الولاد تبت بعب الولدالاحس صرورة؛ لأنهما توأم، وإذا تمت بسب الاخر ظهر أبه علق حراً ، وأن الولي باع الحراء فالتقض البدم وورجع المشمري بالثمن على بالعمه أأنه لم يسلماله المباهرة فلابسلم للمشتري النمزاء وطهر بعلاك انشهادة بسائع الأبه ظهر أبه كالاشهاد لأبيه ويراحم المشهود عليه على البائع مما أخذمه إن كال فاتما بعيته ، وإن كان استهلاكه فندر الدونله إن كان مثاليًا، وقيمته إن لم يكن مثليًا؛ لانه فهر أن القاصي أخطأ في فصاءه، كان إقرار الغيمان على المُضي له .

وإذاكان الشهوداء قطع يدأو رجل عرم البائع للمشهود عليه أرغى ذلك في ماله في مشين "، وإلا كنال المسهود به قتل نفس يعرم اللبة في ماله في ذلات سنين ؛ لأن البائم كان مخطئًا في الفطع والفنال؛ لأنه إفا قطع ، وقش على حسبان أن له ذلك، وقد فلهر خلاف دلك، وموجب جناية الخطأ الدل، إلا أنه يكون عي ماله لا على العاقلة؛ لأنه وجب سميب وعوته، وهو غير مصلاً في دلك في حق العاقلة، فصار من هذا الوجه كالثابت بإفراره

فإن قيل: جنابته ثابتة محايمة، لا وقراره إلها الثابت شوقه: (حب الولد) (لا أن التصال العُلُوق في منكه بمؤلة البينة العادية على صدق مقالته ، وثو ثبت لسب هذا الولد بالبينة ، كان موجب هدو الجنابة عني عاقلته ، قاما ههما .

قلنا " هذا هاقذا فيسا كان من الأحكام الخنصة بالنسب الذي لا يتقال النسب منه لا يحال ""، فأما في حق الأحكام التي ينفك النسب عنه، مالدعوي تمرلة الإفراراء ألا

⁽١) كنا في طاوف وكان في الأصل وجوفي حادية فا : في اللات سمن.

⁽٣) هكِك في طاوع، وقان في ف: بحال من عبر النمي.

ترى أن رحلا تو كنان قطع بدهذا الولد فطأه حتى وجب على الحاتى نصف النهيدة ، لأم ادعاء النافع ، حتى صحّت دعوته ، لا يجب على الخائر ، صف الديد

وإن التصل العلوق بملكم، وجمل دعونه في حل المجالي بجنوله الإمرار، لا عنولة البينة لهلد أن وحول الذية نهل من الأحكام الخنصة بالنسب الذي لاينفك النسب عنه، مجمل في هذا دعوة البلغ بمنزلة الإفرار، كذا ههنا الرجوب على العاقبة السر من الأحكام الخنصة بالنسب الذي لا يتعك النسب عنه، ضجم في حق دعوة الدي لا يتعل العاقبة - واقد أعلم-

الفصل السابع عشر في الثهاتر من الشهاد ت

١٩١٩ كن بينة لا تكون حجة شرعاً، فهو من النبائر، من معلة دلك ما فكر ابن ما مدة دلك ما فكر ابن ما مدخل أبن بوسف على رحل شوف أر فعل بالرحم بذلك، إجازة أو كتابة ، أو يبع ، أو قصاص ، أو مال ، أو ظلاق ، أو عدق من موضع وصفاه ، أو في يوم سمياه ، قائم الشهود عنيه بينة أنه لم يكن في ذلك للرصح ، ولا في ذلك اليوم في الموضع لذي وصفاه ، لم تغلل منه الدينة على ذلك الموضع لذي وصفاه ، لم تغلل منه الدينة على ذلك ، وأن هذه بينة في غيير موضعة .

بيانه: إن الشرع شرع البيّات للإثبات، لا للنفى؛ لأنه شرعها مي جانب اللاعن، والمدعى بحدج إلى إثبات الحق، فلا يكون حجة في موضع اللفى، مسألتنا مدهموصع النفى، فلا تكون البية حجة قبها.

10191 - لا يلوم على ما قلفا، إذا شبهدو أن هذا وارث لا وارث له غيره، حيث تقبل شهادتهم، وهذه شهادة على نفي وارث أحر؟ لأنا نمول: الفصود من هذا الذي إنبات جديع المال له، وكانت هذه الشهادة على الإثبات باعتبار الفصود، وكذلك كل بينة قامت على أن فلاقاً نبريقل، لمريقمل، لم يعر، فهذا كله من التباتر؛ لأنها قامت على النفض.

١٩٤٥ - رجل أضام بنه على رجل أنه جارات يوم السحر يحة هذا الجسر ، وقضيت بذلك ، ثم أقام المدعى عليه الجراحة على أحد الشاهدين بيته أنه جراحه يوم اللحر " بكومة ، ثم أفس بينه على فلك ، قال الأتي قد قضيت بجراحته يوم اللحر تبكة ، ولا يكون في يوم واحد يكوفة ومكة ، وقد تبت الحديثة الأولى كدمه يوم التحر يكون وتأيدت المادية المتقال الفضاء بها ، فتعين العقلان في البحة الشافية ، ولو لم

 ⁽١) وكالدفر الأصل الاعكة والابكوفة.

يكن مضيت بالديث الأولى حتى احتمعت البينتان والدعويان "الصنهماء الأد العاضي بكانب احد هماه الأن الشخص الهاجدي إولين واحد لادكون بكامة وككة.

1919 - قال مي كتاب اطارود الوشهد أويعة على رحل أعازى بقالاتة يوم الدر عكة، وشهد أربعة أنه قتل ملائا يوم الدحر لكوف، أو كالت الشهددة الدية في تكاح، أو طلاق، أو عناق، أو جراحة، أو قال رحل لديديه: أيكما أكار هذا الرغيف فهو حر، قشهد شاهدان أن هذا أكد، وضهد أخراد أن هذا الآحر أكند، لم أقبل شهادتهما: لأن الفاضر تيفن بكذب أحد المويتين.

وإن شهد أحد العريقين أولاء وقفي القاضي بشهادتهم، ثم شهد الفريق الأخر بنا وصفاء لا تقبل شهادة العربق النائي ؛ لأن سهادة الفريق الثاني تعينت بالكذب.

وإن رد القاصى الشهود جميعًا، ثم مات أحد الفريقين، ثم شهد الفريق الثابى عا شهدوا به أعادوا شهادتهم، لا تقبل شهادتهم، لأن الشهادة متى صارت مودودة مى الحكم لا نقبل معد ذلك أيدًا، فإن حام الأحر بشاحدس أخرين، قبل شهادتهما؛ الأسما لم يردا، ولم تعارضهما البينة الأولى؛ الأمها مردودة مى احكم، فوجب القصاء.

1914 - وعلى هذا إذا شهد تساهدان على رجل أنه طلق امرأته عمرة نوم السعر بكومة، وشهد أخران أنه طلعها يوم النحر تبكة - أوكانوا شهدوا على امرأين، لم تقبل سيادتهما.

ولو تدود آخد الفريقين أولاء وقصى القناضي بشهادتهما وثم تمهادالفريق التانيء فالتاضي لا يقصى بسهادة القريق النابي و فاقلا

1019 - ولو الأعلى رجالان والا ورجن، وأقام كل واحد منهما بينة أنه أعتقاه ا وهو يذكه اللم مات ولا بعلمون له وارأه عبره احطاء الولاء بينهما ، وإن الدعى أحدهما أولاء وفضى القائمي بالولاء له الدراقام الأخر مداذلك بينة على دعواما بالقاضى لا يقبل بينة الشائي الأن الواحد بسنحيل أن يكون معنق النين لكل واحد مهمما على الكهال، واللية الاولى ناكذت بالصال الفضاء بي ، فتعينت التابية للبطلان.

١٩١٣ - وإذا سهند أربعية على ربعل واسرأة بالرئاء فسنهند أوبعية أخبري على [4] ولي الأميل والدعوال (4) ولي الأميل والدعوال مولاه الشهود أميدراله في الطل على قول أبي حيفة اوعند أبي بوسة المحدد المدودة المحدد المحدد المرابعة القريق الشائل أما لا يحد الشهود عليه الآول، وإنما لا يحد المشهود عليه الآول، وإنما لا يحد المشهود عليه الآول، وأنما على على الأول، وظهر أنها ومات شهاءتهم المستهم، وأما على قول أبي حيفة لمشبهة الذرودة لكان شهاءة الفريق أناني، والشاء الاول، الحد.

وأما سجنهما من إقامه الحد على الفريق الأون بشهادة الفريق الثاني أن حجة إقامة خد عليهم فيد قتل المجة إقامة خد عليهم فيد قتل المحدول، وهذا الآن الحجة تسهادة الأربع لعدول، وهذا الآن الحجة تسهادة الأربع العدول، وهذا وجند عدد الأربع، ورحدت العدالة، الأنه لم يطعن فيهم، وإلى وجم نصن في الفريق الأولى بشهادة العربق الذالي، أما الفريق لثاني فشهادة الأوليز الآ

ولا يقال. بان هذه شهادة قامت لنفي الحد عن الشهود عليه الأول، والبيئات للإن من لا للنفي، لأما يقول: ظاهر شهادتهم لإثبات الخدعلي الخريق الأول، فإنه تصمر لفيًا لايقدم دلك في أنهادتهم، فما من إثبات إلا وتحته طي.

وأبوحيسة يقول. إن قصد الفريق لشائي يطال شهادة الفريق الأولى، الأولادة المستدة فلا تقبل شهادة الفريق الأولى، المواقدة المستدة فلا تقبل شهادت الفريق الأولى، فيما أن يقال كانوا كاذبين، فصدوا إبطال شهادة الفريق الأولى، فيما أن يقال كانوا كاذبين، فصدوا إبطال شهادة الفريق الأولى حملتهم ألويقال: كانوا صادفين، وكانوا اختاروا السند أنه علما شهاد الفريق الأول حملتهم الضغينة عنى التهادة عليهم، وهلى هذا النقدير الانقال شهادتهم أيماً الان شهادة دى الضمن مردودة وولاه يؤدى إلى الثباني، فإنا لو قبنا شهادتهم، كأن يشهد فريق ذلك عليم أنهم أنهم ذلاق، ويشهد فريق دابع على الفريق الثالم ، فالابت هي، فكان من التهاتي، وهو المتكابر، فلا تقبل شهاديه،

الإدامة - وإدافضي القاضي لرجل بحق بيئة أقامها ، فيقول الفقضي عليه الآنا أقيم البيئة أنه لي الم تقبل ذلك منه ، أشاء في الأصل ، قفال الواقبلت من هذا ، فقبلت

١١٨ هكار، في الأميل وهـ وم، وكالز في هـ: المسر

من الآخر مثلها: فدودي إلى ما لا متناهي، أثنار إلى أن المدعى عليه لو فكر من إفامة الميئة على منكه الم فكر من إفامة الميئة على ملكه و لتعقير النبية على ملكه و لتعقير الميئة على ملكه و لتعقير الميئة على ملك المدعى عليه فكان من النبياتر و التكامى و للا يتناهي، فكان من النبياتر و التكامى و للا يتناهي الميئة الميئة و التكامى و للا يتناهي الميئة الميئة و التكامى و للا يتناهي الميئة و التكامى و للا يتناهي الميئة و التكامى و لا يتناهي الميئة و التكامى و لا يتناهى و التكامى و للا يتناهى و التكامى و للا يتناهى و التيام و التيام و التكامى و التيام و التيام

ولكن ه ما القالم الايصالح عدة أود الشهادة، فرمه بقبل بند المدعى عليه على التسلك من المدعى، وأما يودي إلى ما لا يتناهى، الآنا أو قبلنا منه وعال يغيم شاعى ينة على التسلك من المدعى عليه م الايتناهى، على التسك من المدعى عليه م الايتناهى، ومع مدا قبلت بينه على تلقى الملك من حهته ، ولكن الصحيح أن هذه بينة قامت على نقص الفصاء الأول، لا الإنبات، فلبس في بينة المدعى عيه إثمان، والبينة العائمة على نقض الفصاء معلنظ لا تعل، كيت وأنه يصمن أمراً الإساعى من الوحه اللتي ذكرنا، فما ذكر في الكتاب لبيان الأولوية، لا لود الشهادة.

وأنه فد قتل ، وشهد أخران أنه مات موقد بنه يتضي بعنق اللعراص لتلك ، ولا يعيه إن فتل ، وأنه فد قتل ، وشهد أخران أنه مات موقد بينة يتضي بعنق اللعراص التلك ، والا يعوز المهادة شهود الموت الموال المهادة شهود الموت نقوا عنقه ، وهو الله قصود من الشهادة ، فأما الموت فقات "في معصود ، والبينات الاللهاب الاللهاب فلد تقبل شهدة أو من معردة وأوت ، وكذلك إن شهد أنه أعنق عبله فلاتا إن حدث به حدث من مرضده أو من معردة وأنه مات في ذلك المغفر والمرض ، ونسهد أخوان أنه رحم من معرده ومات من أهله أو برئ من مرضعه ومات من مرض أخر بعد ذلك ؛ الأبالوقت على توجد في المينة الأولى ما أعقد المؤمنة الموت على على المنا الموت المهدة ومات بعد رجوعه من معرد، الا يعني العبد الأنه على على عوالينة الأولى ما أعقد المؤمنة المهداء الأنه على المؤمنة المهداء الأنه الموت الإبحد في المينة الأولى ما أعقد المؤمنة المؤمن

1999 - وإن شهد شاهدان أنه قال: إن حدث بي بي سفري هذه حدث، المائية حراء وأمامات في سفره دلت، وشهد أخران أنه قال: إن رحمت من سفري هفاء عمت هي أهمي فعلان حراء وأنه رجع من سعره وسات في أهله، وساء الشهرد إلى الفاضي،

الماز فكفا في الأصل وطاوف، وكان الي م الأنه

فياله يجيز شهادة العربيق الأول أنه مات في سفره؛ (أن كليهما شهدوا عرفه، وذكروا لذلك كاربك، والموت حادث، فأسبق اتداريجين أثبت موقد عن زمال لا يعارضه أحد، قلب موقه في ذلك الزمان، وصار طوت مفضيًّا به ذلك الرمان ضرورة القضاء بالعنق المملق به عمل القضاء بالبينة الأخرى؛ لأن نوت لا يحتصر النكران.

وأوضع هذا عا إذا ذكروا تاريخًا، وأوضعوا بالوقت، مقال: لو أن رجلا قال: إن ست هي جسادي الأولى فقالان حر، وإن ست في رجب فقيلان الاخر حر، فشهد له هدان أنه سات في جسادي الأولى، وشهد الحراد أنه مات في رجب أخذت بقول من شهد منى للوت الأول، ولا أنتقت إلى قول الأخرين الماقت كف ههد.

فإن شهد نساهمان أنه قبل العبدة : إلى منتأس مرضى حدا فأنت حراء وقالا : لا سرى أمات من دلك الموضل أم لاء وقال العبد ، مات من دلك الموضل، وقائت الورثة : لا بن برئاء حان القول قول الموثة مع البسين ؛ لأنا القصود من حد اللحوى العنقي . والمسلم الا الموث من الموسل، أو بعد صابري منه ، والوراة ينكرون العنق الانكارهم وجود شرط العنق، فكان القول قولهم، وإن فامت الهمة بيئة ، أخلت بيئة العلم الأن البيئات الملابات، وذلك في بيئة العبد، لأنها تثبت العنق دون بيئة المولى، فونها نشى العبق، وهو القصود بالدعول والإنكار .

قين قال: إن متُّ من مرضى هذا، فقلان حرَّ، وإذ برنت، فقلان الأحر حره فقال العبد الذي قال : إن من من مرضى هما، فأمن حر، مات مده، وقالت الورثة: برئ، هالغول قول الورثة مع أيماني لا قلنا - إسم يبكرون نزول العنق في العبد الذي قال الذي قاله له : إن من من مرضى هذا، فأمن حر، ويعنق العبد الأخر لاقرارهم بوحود شرط عنقه، وهو المرد من ذلك المرض.

وإن أقام العبد الذي قال له إن متُ من مرضى هذا، فأنت حر البيئة أنه مات على مرضه ذلك، قبلت بيته و ربعتق الأحر بإقرار الرضه ذلك، قبلت بيته وربعتق الأحر بإقرار الراحة عليهم، فإن فرامت البيئتان جميعًا، أخفت بالبيئة التي شهدت هلي موته من ذلك المرض، ولا أقبل بيئة الأعراء وهذا بخيلاف الوارث بقيم البيئة على موته في زمان، ثم يقيم الرأة على النكاح بعد الزمان الأول أنه تقبل بيئتها والأفى تملك المسألة

لَم يتعلق بالمرت في ذلك الزمال حكم، فلم يصد الموت في ذلك الزمال مقضية به، خقيلت بينه المواق، أم عها لا مد من القضاء بالموت من ذلك المرض الإثبات العنق في العبد الأول؛ لأنه معلق به، والابد من القضاء به شرط العنق ليمكن القول بزوال العنق، قصار مونه من ذلك المرض مقضية بع، فلم نقبل بينة الأخر؛ الأن بعد ما لبت موته في رماد لا ينصور أن يكون حيا بعد ذلك.

• ١٥٢٠ [ذكر في كتاب أسلاه محسد بالرقة]" قال محسد: كل سديم على صاحب شيء من الأشباء على بلزمة بالإرامة به حتى، وأقام البيئة أنه عمله يوم كذا مي موضع كذا ، بأفام المدعى عليه البيئة أنه كان في دلك اليوم في موضع كذا ، لكان لا يستثيم أن يكود فيه ، وفي الموضع الأخر في يوم واحد، وليس دلك بأمر مكشوف، قاليبنة بهنة المدعى، ولا يقبل من المدعى عليه بينة ، والأصل فيه ما ذكرنا غير مرة أن البيئات للإنبات، قمن لا يقصد باقامة بينة إلاالتني لا مقبل من المبية و لأنه أواد أن معضها مي غير ما وضعت في الشرع ، فلم يكن له ذلك

ربيع الأولى، وأقام المدعى عليه البينة أهيم رأوا أياه حياً بعد ذلك الوقت، أو أنه كان حياً في ربيع الأولى، وأقام المدعى عليه البينة أميم رأوا أياه حياً بعد ذلك الوقت، أو أنه كان حياً وأفرض ألف درهم بعد ذلك الموقت، وأنها دين عليه، أو أقام رجل على أخر المبنة أنه أخرض فلانا أمل أمس ألف درهم، فأقام الأحر البينة أن أباء مات قبل دنك، أو أقامت الموأة رجلان أن فلانا الحلق امرأته يوم النحر بالرقة، وأقام علان البينة أنه كان في ذلك الموات عماية المدعى، ولا بلتفت إلى بينة المدعى عليه ؛ الأن الإنسات عي بينة المدعى، والمفدى عليه لا يريد بسينته إلا نعي الفتل والفرض وانقلان ، والمينات لا غفيل للنعى، إلما تقبل فلإثبات، فلم يلتفت إلى بينة إلا أن بأني العامة، ويقبل البيئة على خلاف الفرائسة والمعامة ولكن عوجب للعلم تطف ويكون أمراً مكشوفاً، فيوجد بشهادتهم؛ لأن الحمر الدخوائر عرجب للعلم تطف والمنامة ولكن عمد علاقه والكن عمد علاقه والكن المحت الأولى عليه المعامة ولكن المنتبطة للكدب، وقد ظهر كذبهم يخر العامة، بعلاق ما إنا لم يشهد به العامة ولكن المنتبطة للكدب، وقد ظهر كذبهم يخر العامة، بعلاق ما إنا الموقى عليه به العامة ولكن المنتبطة الماكد علي عليه المعامة ولكن المنتبطة الماكد على حلافه والمنامة المنامة الماكوني عليه العامة والكن المنامة بعلاق الأولى عليه المعامة والكن المنامة بعلاقه الماكونية المنامة والمنامة المنامة المنامة

⁽۱) زيد مراف.

منته، ولسن مي هذه البينه إنباب، فلم يصح معارضة لها الله فيطلت.

ولكن إغايطلب الترجيح من حيث الحك بعد مساواتهما في ذائبهما، وشهادة شاهدين لا تصلح معاوضة لخبر العامة في ذاتها؛ لما ديها من احتمال الكذب، والتفاء الاحتمال في خبر العامة، فلهذا أخد يخبرهم.

قال: ألا ترى أن العامة توشهدات أن المدعى عليه كان معهم في موسم، وأنه شهد معهم عروات، لم تقبل بهذا للدعية على ما ادعت من العلاق، لما اذكرت من العبور الكذب في البيئة على ما قائدا، فإن أقامت المرأة البيئة أن أرجه، طلقها يدم النحو بالموقة، وأنه عبده البيئة أنه أعتمه عن ذلك اليوم على، و عامت البيئةان جبيعًا، والرجل بجحد ذلك كله، فالبيئتان، طبئات منتقل الغاضي بكف أحد الفريدن، وجهالته الصادق من الكافب منهما، وانعدام الترجيع الإحداهما عنى الأخرى، فإنه صدق الرجل إحامى البيئين، وجمعد الاخرى، فضي عليه بالطلاق والمناق جميعًا، أما ما أقربه فلا فراده والإعراق على المكر، فإذا أفربه فقد على على المكر، فيطلت، والمبل البيئة الأحرى الاستجماع شرائطه، والمبل على المعرى الاستجماع شرائطه، والمبلك على المعرى المناهدة على المعرفة المعرفية ا

وهذه المسألة دليل على أن المدعى عليه بعد ما أقام المدعى عليه اسبنة إذا أقر بما أدعاه المدعى أن القاضى يقضى عليه بالإفرار ، وهذا فصل احتلف المشابح بيه .

1979 - وقو تسهد أنبان أنه طلق الرائه يوم النحر بمنى، وتسهد أحران أنه أحتى عيده بعد ذلك البوم بالرقة على القاضى يقضى بالطلاق بالوعث الأولى؛ الأبهما شها ابه مذلك التساويخ، ولا يصارص الدينة الأعرى؛ الأسها لا تصيد إلا ناريخًا بعده، فلم تدارضه، فقضى بالسة الأولى، تم ينظر بعد دلك إن كان بين أنو تتين ما يستقرم أن يكون مى المكانين جسيعًا بأسوع ما يفعر عليه من السير، قضى بشهادتهم جميعًا؛ الأنه لا تنافى بينيسا، وأمكن العمل بهما، فيعمل، وإن كان لا يستقيم بطل الوقت الشافى؛ الأنه لا تنافى وجب قبول البيئة الأولى الإنبامه ناويحًا سابقًا، ناجى حهة النظلان في الثانية لتعفر الجمع بينيما

[.] (۱) مكتابي الأصل و أف و أم ، ركانا في أما ألهنا.

ولا يقال: إن السمل بالبنين مكل ، فإنه لا يستحيل كونه في يوم واحد بمذير الكانين، وكذلك في هذب الوعين؛ لأنه لا يتعدمن لأونياء، فكرامة الأولياء حتى.

الأنا نقول: إذ الولى لا يحجد ما فد فعله ، حتى يقام البينة عليه ، فلا يمكن تصوير اللمألة فيه • والأن الأحكام إلمّا تبني على ما عليه فدرة الناس باعتبار العادق وأما لا يبس على ما يتصور من أفغار الله تعالى، ألا ترى أنامي حلف وقال: والله لأمسوّ السماء. فإنه بحثث في الحال لكان العجز الثابت للحان باعتبار العادة، ولابعثبر ما يتصهر من إقدار الله إياه، فكذا هذا، والاستحافة عادة ثابتة هنا، وباعتبارها نعذر الفضاء بالسنتين حسى ما ذكرناه فبطلتان

ولمو شهد شاهدان أنه قال: إن من من مرضى هذا فأنت حر، وأنه مات من ذلك المرضى، وشهد أخران أنه قال: إنا برأت من ذلك الرص فقلان أخر حراء

وقلاذكرنا هذه المسأنة ثم أعدناها لزبادة نفريع للمنفكرها ثممه وهو أن الورثه إذا قائوا: برئ من ذلك المرضيء عنق العبد المقراله من حسيم للال، وعنق العبد الشهودات ام: قلتُ ماله ؛ الأمهم أقر را يعتق ذلك العبد في حالة الصحة من للوالي ، والعنق في صحته بنفذ من حميم ماله، والشهود إنما شهدر ايمنق هذا العبد عند موقه، وأنه لا يتفذ إلا من انتفته؛ لأنه عنق بجهة التدبير ، فإن لم يكن للعبث مال عير العبدين، وقيمة المندين على السوام، سمى النمنق في المرضور في شك قدمته ؛ لأن يجمل في حقه كأن الورثة أعشقوا ذلك العبد بعد موته، وإذا حمل في حقه كأن مال الميت هذان العبدان، وإلى دلك العمد لم يعتق من جهة المبترة لأمه لا يعمل إقوار الورثة في حقه، فصار في حقاء كأن الورثة أعنفوا دفك العبد بعد موته ووإذا جحل من حقه كأن مال اللبت هذا العبدان، ورجب اعتبار عتقه من الثلث وقيمتهما على السواب كان ثلث ماله ثلتا رقبة لا محالة ، فيعنق محالًا ، ويسعى فيما سواه ، وهو الثلث .

فإن قالت الورثة: مات من مرضه فين أن يبرأ، فإنه يعني هذا الحيد من للث مال الميت بعد عتلي الأعراء وعنلي الأخر بشهادة الشهود من حميم المال الأله عتل المشهود يعتف بالبرومن الرض بالبيئة؛ خلوها عن المارضة، فإذ البينة الأخرى، لم تفين لانعدام شرط فيوفها، وهو الإنكار والعنق في الصحة، يتفذ من جميم المال، وإنما هنق

الأحد وإلى الراء الربت، وقد كنا والبعثقية في المرهن، فيكون من سنة مال الموت، وقم حد حالميد الأولى من أن يكون من البيت وحرب قصى العنفة في الصبحة و فيعند اللب مان اللِّب عا سواء لتماد العشق فيماء الحيل إلى العبد المفر المانعين للبه منحالًا، والسعن في ثلل قلته

١٥٣٠٣ - قال: وقا افيام رحل البينة الزهمة الرجل فيها الموامنة عيتها بالبيان وأقامت الرقة البينة ألعاز وجها مندحسن عشر دستما وأناها لاه وأمامها استحسن أبو حديمية في هذا الله أجاز منية الرأت، والنب السبب و أنطل منية الابن على الشواب والعياس أناعصني ببية للثناء وفدام هدامو فبال

واجه الأستحديثي إي أحكم سبات انسبي والإيصاء النفيد وافله بمدما حكم لا سقة حكيم بالإبراء وغيان والإيمس فيما تكثيب بحيلات الفئان باير حكيم منظل المعياد والماأنسيون وأندمت يتكسب الوالي منقفي الخكام

والفائين هذا فقوال النسب فذئين مصرعه والنهافاء لأماثين والنهرة عاد الناس ، ولا تفتقر شهديه عبد الناس إلى فضاء القاصي ، حتى حا الهو الشهادة بنصب تجهره الدساء، فلو فينادية لعنل لتعليب النسب بعد ثورته موأنه لايجدرا، فلهذا بو القبل بنية القبل والحيلات ما لوالم بقومته على أدلده الأن ليكام عا يحييها القعود بالطلاق وعيبره وافزذا أمكل لقصء وفدا فنصنا الحاجه على لنشاص الكباج وهوايئة الفيل في وقب قدر وقت الكاحرة فضي سنية بقيل ويطاب و فالنكاح لها فالحوالية

القصل الثامن عشر في ترجيح إحدى البينتين على الأخرى والعمل بالبينتين التضادتين

۱۵۲۰۵ - بلر عن أبي يوسف وحلان شهدا على رجل أنه وكل فلال ببيع عله الشيء، وشهد أحراق على فلال ببيع عله الشيء، وشهد أحراق على الوكيل ببيعه، وقتوا أو لم يوقتوا، فالبيع باطل، إلا أن يوقت بنه المه وقتا بعد وفت الوكالة.

1970 - ولو أن الموكل أخرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة شهرد. وشهد شاهدان علم دانيج ، وهد وفت به العرل وبينه البيع أو لم يوفنوا، والاخراج من الموكالة أولى في حسيع ذلك، والبيع باطل الا أن يكون وقت البيع قبل وقت الإحراج من الهوائدة والمنت هذا في التوكيل بالطلاق والعناق، وهذا كله قباس الشهادة على البراءة والشهادة على الإبراء أولى ما لهم يوفئا للدس وقت بعد البراءة

1975 - وتو شهيد شاهدان على البكاح ، وشاهدان على الطلاق، فالطلاق لازولمروح الأمه إشرار من الروج بالنكاح إلا أديو قدو المطلاق وفشا قبل النكاح، فلابحوز الطلاق، وكذنك العناق في هذا مثل الطلاق مناجلا محصدة واحدة أن يكون يلفرار من المنتري بحربة الأصل أأ، فهذ يعنن، وإن كان قبل الشراء.

١٥٢٠٧ - رحل مات فشهد شاهدان أن هذا كان أعلق عبده ، أو شهدا أنه كان صلق مراند ثلاثًا، ولا للنوى أنه كان ذلك في صحم أو مرض ، وقد وقّعوا أو لم يوقفو ، فهذا على الرض في جميع ذلك حتى يشهدوا أنه كان في الصحة .

شهد شاهدان على وقالة في بيع، وشهدا على البيع، وأغفل العاضي أد بسائهما أبعد عرفانة كان البيع أو فيلها، حتى مات الشاهدان، أو شهد على الوقالة بطلاق أو عناق، والشهدا بالعداق والطلاق، ومانا فين السؤال، فهذا والدب الأول سواء في الفياس، لكثي أستحس فيها أن أجير الطلاق والعتاق واللهم،

ولو شهدا أنه جعل أمر امرأته بيدها، فطلقت تعمها، وأغمل القاضي أن يسألهما في ذلك المجمور أو بعد ما قامت عن اللجلس، فإن هذا لا تجوز الطلاق فيم، ولا يشبع لوكانة

1949. اين سمامة من أبي يوسف: امر أوادعت بعد وفاة زوجها مهر أنف درهم، وذلك مهر متلها، وقائت الورثة: نحن عامد بأن أدنا تروجها، ولا تدري ما غرص بها، وحلموز بالله لا يطمر لل مهرها، فإس أحمل لها أقل الصدق عشرة دراهم. وهذه الرواية نشهد لما فائد بعض مشابخنا من تضير استنكر جداً على فول أبي يوصف إلى مراد من أنا يدعى الزوج أن ورزيته أقل من عشرة دراهم.

۱۹۲۰۹ من سماحة من أبي بوسم، وجل ادعى على، جل أنف دوهم وماتة دينو، وكانت الألف بصف، وقد كتب عليه، وكتب أنه لا غراء عليه غيرها، وكانت اللائة الدينار بصك قد كتب عليه، وكتب أنه لا شيء عليه غيرها، والوقت واحد، أن لا وقت فيهما، فالمال كنه لازم، ألا ارى أنه أن قال: في عليه أنف دوهم، ولا مال عليه غير فلك، وفي عليه مائة بينار، ولا مال عليه عير ذلك، وجاء على ذلك ببينة أن أقبل البينة، وألومه المال، كما ههنا

و دكر المللي قال: سألت محملًا عن رجل الأعلى على رجل ألف درهم في صك ومائة دينار في صلك ، وهي كل واحد من الصكين وهو حميع مالي عليه، وأقام بينة على كل واحد من العدكين، قال: عليه أحد الثابين، ويعطيه أيهما تسام، وروى هشام عنه: أن لا يلزمه من ذبك -والله أعلم-.

الفصل التاسع عشر في شاهد الزور

ا ۱۹۳۱ مندل المثماء على أن شاهد الروز يعرب الأنداز تكو كبيرة. قال عليه السلام: عبدل المناهد الروز بالنشاط الروز يعرب الأنداز تكال عليه المراد عبدل المناهد الروز بالشياط بالته قد فر أقوله تعالى الإفتاد المهاء فقال الروز بالتراث وليس فيها حد مقدر ضرعًا وقها ظاهر وفكل من الرئك كبيرة ليس فيها حد مقدر ويضهر ولا يصرب عبد التحديدة فال أنو حيفة في المشهود: يُقاف به ويضهر ولا يصرب عبدا كان ميرقبًا ببعث القاضي إلى أهل ميونه وقت الصحوة أجمع ما كانوا، وإن لم يكن سوقيًا وعدا القاضي إلى أهل محتف ويقرل إنا وجدنا هذا شاهد زوره فاحد بروه معرود الناس.

وقال أنو يوسف ومحمد: يعرَّر بالضراب، والابلغ به أربعين سوطا، ثم رجع أبو توسف، وقال: بلغ خمسه وسمين

حجتهما في ذلك أن أحمد على أن التعزيز في سالر الماضي بالضراب، فكانك ههذا، وأبر حيامة بشول: إنما أو دم على الشاو التقل حصل له ماء النواحه عمد الناس. وبالتشهر بذهب ماء وجهد عبد الناس، فكان هذا تعزيز اليفاء حرضه، فكان أولى.

وروى أبو بوسف ومحمد عن أبي حنيقة؛ أنه بصرت توبط ف به و ويشهر ، يخل يشهر على قولهما بعد لصرب، ظاهر ما ذكر صاحب الأفضية بشير إلى أنه لا شهراء و ذكر الخصاف في كتابه أنه يشهر على قولهما بعد الصرب أيضًا، والكلام في مضار الصرب في التعزير غرف في كتاب الحدود

والا يستخدو جهم أي لا يستأده يروى هذا اللفط باحده واللمه جسيعًا، واللهي رأوي عن عمر في شاهد الرور أنه يسجم وجهم، فتأويله عند شمس الألمة المرخسي أم قال: ذلك بطريق السياسة إذا رأي الإمام المراسة فيمم وتأويله عند شيم الإسلام أنه لم

⁽١) سورة الحج الأبة ٢٠

يرديه حقيقة التسويد. وقا أواد التخجيل "بالبغضيح والنشهير، فإن الخجل يسمى مسولا، قال الخجل يسمى مسولا، قال الدولة وقو تُظيم الاسم وإقا لم يراً أصحابنا تسخيم وجهه فا لأن المقصود من تعزيره نميثان: أحدهما: الاستناع عن شهادة الزور في المسقيل، والثاني: أن يعرفه الناس أنه شاهدوور، فيحدون، وإفا سخم الابعرف، فلابحثورته، فلابحجيل القصود

قبل صحب الأقضية : وشاهد الإور عندا الفر على عسم بذلك، ميقول. كدبت قبدا شهدت متعادلًا، أو يشهد بغنل رجل، أو عرته، فيجي المشهود بغناه أو بوته حبّا، فأما من رست شهادته لتهمه، أو لدمع مصرة على نفسه، أو لجراً متفعة إلى نفسه، أو المخالفة، وتمت بن الدعوى والشهادة، أو المخالمة وقعت بن الشاهدين، فلبس مشاهد زوره المه ذكر في الشاهدين إذا احتلف في الوطن الذي شهدا بالفحل فيه، أو اعتلقا في العمل نفسه، أو في الأنشاء والإفرار في القعل، فكل أبو حنيفة؛ لا تعزير عليه ولا صرب والأنه لا يعرف الصادق من الكافب، ولا تجرز العقوبة مع الاحتمال.

1971 - وإفارجع شاهد الرور عن صبحة "، وتاب هن يقبل شهادته بعد ذلك؟ فلا تشر لهذه المسألة في شيء من الكتب، وحكي عن الفقيه أبي بكر محمد ابن الحمد الحجواني أنه قال: إن كان وسق معلن الفسق، تقبل شهادته بعد ذلك. وإذ لم يكن معلن الفسق، لانفيل شهادته وفي الحاوى عن أبي يوسعه مثل هذا، وللدكور في الحاوى شاهد هر عدل بين الناس عن تجوز شهاده، فشهد بزور لا تقبل شهادته المشارة المذاؤ الأنه لا بعرف له ثوبة، وإن لم يكن عدلا، فشهد برور، نقبل شهادته واله أعنم بالصواب.

⁽١) حكمة هي الأصل وف روء وكان عي ط التنجير

⁽٣) سورية الخج الكية ١٨٠٠.

⁽٣) هكذا في ووفء وقال في الأنسل وط. حينعته

الفصل العشرون في الدعوى إذا خالفت الشهادة

10°47 - إذا ادعى عنى أخر مائة أنفرة حيطة بسبب العلم مستحمعاً شرائطا . وشها الشهود أن الملائل على مائة أنفرة حيطة بسبب العلم وللم يريدا على هذا الفقد قبل الانتسان شهادتهم: لأن الشهود لمويدكروا إقراره بسبب السلم، ودبير السلم بخالف سائر الديون حتى لا يجهوز الاستسبدال بدين السلم قبل الفقص، ويحوز الاستشدال بسائر الديون وقبل: يشغى أن تمن شهادتهم؛ لأن هذا المتلاف في سبب الديون لا تمع قبول الشهادة إذا لم يحتلف طدين باختلاف الاحتلاف في المهادة إذا لم يحتلف طدين باختلاف الله ين باختلاف الله ين احرب الديون باختلاف المهادة إذا لم يحتلف طدين باختلاف السبب، ودبي السلم مع دين احرب بحلفاف في

ولم كانان الدعوى بلطة : مراي ، والشهود شهناوا بنقط البت، حكى عن نسخ الإسلام أبي الحسن السعدي أن الشهادة لا نقبل ؛ لأنهما غيران، فما شهدت الشهود له يدخل تحت الدعوى، وقبل السقى أن نقبل في عرفت، وهو الأنسة والأظهر؛ لأن هي عرفنا لبيت والمار واحل، بقال الخالة فلان، كما يقال ، مراى فلان.

1674 وإدا الدى ملكا سبب بعو الشواء من رحل احور أو الإرت عن أبيه و أو ما الشيب ذلك، وأقام المنه على السلك لطان والا تسل بنه وجهان أحادهما: أن الشهود شهدو بأكثر هسب ادعاء المدعى والان الدعى ادعى المسالك بسبب حادث، والمعود المالك المطان، والملك الطان قدم، وفها، قلما إن في دعوى المك تنهم المستحق المن دارواند المصاف والملك الطان، وبرجع الدعة بعضهم على المغس، ولا شن أن الملك العدم المالك أن المالية والمالك المالك خادات، والشهود إذا شهدوا بالكثر ما العام للمالية والمدى يعام مكان المعام، والمالية والمدى عام مكان المعام، والمالية والمالية والمالة على المعام، والمالية والموادة في بعض منا شهدوا به وهو الموادة في بعض منا شهدوا به وهو الموادة في المالية في المالية في المالية المالية المالية في ال الوجه الثاني: ما أشار إليه محمد في الكتاب فقال: له ادعى أنه الشيراه من علان، وهو بملكها، فقد أقر باللك لفلان، إما صريحًا، وإما مقتضى الإقدام على الشراء، فإن كل مشتر مقر بقلك في المشترى للبائع وقت البيع، أم يدعى الانتقال إلى نفت بالشراء، قدا لم يلت الشراء لا يشت الانتقال إليه: ، لم بثبت الشراء هذا الأن الشهود أو يشهدو به، وهذا إذا دعى الشراء من رجل معروض.

1979- وأما إذا ادعى الشراء من رجل مجهول، تم أقام البيئة على الملك المطاق، تتم أقام البيئة على الملك المطاق، تقبل شهدتهم؛ لأن أكثر ما فيه أنه صار مقواً بالمثلك بالعد إلا أن هذا الإفرار منه لم يصح دالله إلى المسلك للمحهول، والإقرار القمدههول باطل، فصار كانه لم يغو له بالمئت و للم يدع الشراء منه أصلا، وهناك تقبل منه البيئة على المئت المقلق، كانم ههنا، يخداف ما إذا دعى الشراء من رجل معروف، الأن هنك الإقرار للماشع بطلك قد صح لكومه إفراراً للمعلوم، فم ادعى الانتظال إلى نفسه بالشراء، وقم يتبت الشراء، إذ الشيود لم يشهدوا به.

۱۹۲۱۵ - وتو كان الدعى ادعى اللك لنفسه مطلقاً ، وشهد فشهود له بالسبب، فالقاضى يقبل تسهادتهم، أما على العنى الأولى قبران الشهود فسها والأقل عا ادعاه المدعى؛ لأنهم شهدوا بملك حادث، والمدعى فدعى ملكاً قديسًا، والشاهد إدا شهد بانى عادعا، المدعى، نقبل شهدته

يوضح الفرق بينهما . إن المنك الفلام يجوز أن يصير ملكاً حادثًا ؛ لأن الساوك أول من أسل يحوز أن يصير علوكا أسل منكاً حادثًا سبب حادث ، بأن يبيعه ثم يشتويه . فالتوفيق بين الدعوى والشهادة محن، فتقبل الشهادة ، وأما الملك الحادث لا يجوز أن يصير ملكاً قليماً ؟ لأن المعلوك أسل لا يتسور أن يسير علوك أول من أمس : فالتوفيق بين الدعوى والشهادة عير عكن ، فلا نقبل الشهادة .

وأما على العني الثاني فسيلال ما أفر بالملك لغيره، إنما (دعي اسلك شنفسه منكا مطلقًا)، والشهود شهدواك بالملك، وإيادة منكا مطلقًا، والشهود شهدواك بالملك، إلا أنهم زادوة في الشهادة والأمام أنه الإبدائمنك من صبب الملك في الشهادة ؟ لأناكمام أنه الإبدائمنك من

سديد، فقد بيُتوا ما هو معلوم من غير لمهافتهم، وبمانهم، ولا يوجب دلك حالا في شهادتيد

ثم إذا أدعى الثبت مغلقًا ، والشهرة شهدو له بالملك بسبب ينبغي للقائس أن يسأن المدعى : أقدعى اللك لهذا السب الذي شهد به الشهود ، أو قدعيه سبب أحرج إن قال ، أدعم بهذا السب الذي شهد به ، والقاملي يقبل شهادة شهوده ، ويقضى له بالملك مبغًا السبب ، وإن قال : أدعيه بسبب أخر ، أو قال : لا أدعيه بهذا السبب ، هاتناصى لا يقبل شهادة شهرد، ولا يقصى له المقلك .

1934 وقوادى الشراء مع الفيض، وتبهداء النبهود بالطان الطان وقبه السياد السيود باللك الطان فقيه الحداث السابخ، بعضهم قبارا، تقبل النسهاد الأن دعوى النبواء مع العبض ليس دعوى الشراء من حيث المعنى، مل هو دعوى المئال الطائل، ألا ترى أن لو كناز هذا الدعوى الشراء من جيمة البائع، كان دعوى الشمن لا دعوى البح، حتى يشترط لصحة هذه الدعوى إعلامه وحتى إن من قبال لعبره: بعث منك عبداً يكذا وساءت إليك صح دعواد، وإن كان العبد مجهولا فكذا من جانب السنوى يكون دعوى الملك المطلق، عدار كأنه دعى ملكاً عطائل، ولاما كان دعوى الملك دعوى الملك المطلق، صدر كأنه دعى ملكاً عطائل، وشهد له الشهود لذلك.

بحصيهم قبالواء لا نقبل الشهادة؛ لأن دعوى الشراء محتبر في تعلم في هذه الصورة، ولم يعير عنزلة دعوى اللك الطلق، ألا ترى أنه لا تقضى المهدعي في هذه الصورة بالزوائد.

١٥٣١٧ - ولو أدعى الملك بالشاح ، وشهدته الشهود بالملك بسبب من حهة صاحب البد، أو من جهة غيره، لا تقبل الشهادة، بخلاف ما إذا لاهي اللك مطابقًا ، وشهدته الشهرد بالسبب ، حيث تقبل .

رافقرق: إن دهم ي التساج على في البند لا يحتمل دموي مدن حادث من حهده أو من عبه عبره ، إذ لا تصور النسسان بالنتاج من حهة غيره ، ألا ترى أبه الابعسسج أن بقول: هذا ملكي بالنساج من جهة في البد، أو من جهسة فلان، وطا كان هكذا، عبد شهد له الشهود بالملك بسب من جهة في إليد، عقد شهدواجا لم بدخل تحت وهوى الله عن قلا أقبل شهادتهم ، وأما دعوى الملك المطلق على ذي الهديجتمل دعوى ملك حادث من جهة ذي البد، أو من غيره "" ، ألا تري أنه لو فال : هذا الشيء في الله والها قال مكذا، فإذا شهاد له الشهود باللك بسبب من حهه ذي البد، على بيئة ذي البد، ولها قال مكذا، فإذا شهاد الشهود باللك بسبب من حهه ذي البد، فقد شههدوا عا صلح داخلا تحت دعوى المدعى، ضالاتب المخالفة من الدعوى والشهادة.

19714 سنام سبخ الإسلام أبو الحسن السعدي، عمن ادعى عيدًا في بدرنسان ملكًا مطنفًا، وشهد له الشهود أبه ملكه بسبب أنه ورئدس أبه ، قال الا تقبل الشهادة، فقبل له: إن مسجمهاً ذكر على الأصل ، وفي الخامع : أن مسجمهاً ذكر على الأصل ، وفي الخامع : أن مسجمهاً ذكر على ملكًا مطلقًا، وتنهذا الشهادة بناء الشهادة مفيولة، فال هذا مكفّا في موضح صحت الشهادة على السبب هها لم تصح، الأنهم شهدو، طليرات، ولم بجروا البرات.

قلت ": ولكن هذا ليس بصواب، فإنا قولهم : ورنه من أب كاف لإنبات اللك يسبب البراث، كفولهم : اشتراء من فلان، وهو معنى جراً ميرا شاء فكانت الشهادة على السبب صحيحة، فيحت قولها .

ولو ادعى ديئًا سبسه و نحو الغرص وما أنسهه و تسهدله الشهو وبالدين الطلق. كان الفاضي الإمام شمس الإسلام محمود الأورجندي يقول. لا تقبل سهادته ، كما في العن إداء عن الملك فيه بسيسه وضهد الشهود بالملك معلقًا، وفي اكتاب الأقضية . مسألتان يدلان على القول.

١٩٣١٩ - وإذا دعى على المرأة ألها منكوحيته، ولم يدع التزوّح، وشهيد له الشهود أنه تروحها، أو ادعى على مرأة أنه تروحها، وشهد له الشهود أنها مكوحته، قيمت الشهادة، الأن المكاح سبب منعين تصيرورة المرأة مكوحة، فكال ذكره وترك ذكره سواء.

⁽٦) وقل الأصلى أو من جهة غيره.

٢١) وفي الأصل: فلنا.

١٥٢٢ وإذا ادعى عباً في يدى رجل أنه ماكه ، وأن صاحب البد قيضه ملى
 بغير حق منف شهر ، وشهد له انشهود بالقبض مطلقاً ، لا نقبل هذه الشهادة.

واختلفت عبارة الشابخ في ذلك، قال بعضهم الآن شهادتهم على القيض مطاقًا من غير ذكر ناريخ محمولة على احال، فالمدعى ادعى الفعل في رمان ماقي، والشهود شهادوا على الفعل في الحال، والفعل في الرمان الكاضي غير الفعل في الحال، فهو نظير ما ثو ادعى على غيره الفتل منذ شهر، وشهد له الشهرد بالقتر في الحال.

وقال بعضهم: المطلق أقوى وأكثر من المؤرخ، فالشهود شهدوا المكثر عاادعاء المدعى: وكذلك إذا ادعى المدعى القبض مطلقًا، وشهدله الشهود بالقبض منذ سنة، لأنه ادعى الفعل في الحال، والشهود شهدوا له بالفعر في الماضي، فلا تقبل شهادتهم إلا إذا وفق المدعى، وقال: أودت بالمطلق الفيض من ذلك الوقت الذي شهديه الشهود، محبته تقبل، وقبل: تقبل الشهادة عي هذا الوحه من غير توجق المدعى؛ لأن المطلق أكثر وأقرى من المؤرج، فقد شهد الشهرد بأقل من ادعاء المدعى، متقبل.

1917 - وإذا ادعى عبّا في يدرجل، وقال: هي تي منذستة، وشهد الشهود أمها منذ عشر سئين، لا تقبل شهادتهم، ولو قال: هي تي منذ عشر سنين، وشهد الشهود آبها له منذسته، تعبل شهادتهم؛ لأن في الوجه الأول الشهود شهد وا بأكثر مما وعاه المدعى، وفي الوجه اللاني شهد وا يأقل مما ادعاه المدعى

وإدا ادعى الملك سبب الشراء مناسق، وشهد الشهود بالشراء من غير ذكر تلويخ، فقد فيو : لا تقبل؛ لان المطلق أقوى من الؤرج، وقد قبل ، تقبر، لانا الشراء حادث، فيدالم يدكر الشهود له تاريخًا، يحمل على الشراء للحال، فقد شهدو آباقل عا ادعاء المدعى.

ولو كاذا المدعى ادعى الملك سبب الشراء مطابقاً، ولم يدكر التاريخ في الشراء، والشهود شهدي بتاويخ في الشراء، والشهود شهدي بتاويخ سنه أو ما أشبه ذلك، فقد محمول على الحال إذا تم يذكر تعتبر أه تاريخاً، وإذا حمل على الحال، طهر أن الشهود شهدوا باكثر ما ادعاء المدعى، وقد قبل: تقبل؛ لأن الطلق أقوى من المؤرَّخ، فقم شهدوا باقارى الدعاء المدعى، فتنبل.

19777 - وهي الجامع الكبير اقال محمد: وحل في يديه عبد، ذكر أنه عبد، ورثه من أبيه، فادعى رجل أخر أنه عبده، وجاء بشاهدين شهدا على إفراد صاحب البد أنه عبد المدعى، قبلت الشهاده، وقصى بالعبد للمدعى اعتباراً فلإقراد الثابت مالسة؛ لأن النابت بالبنة كالمنات عبامًا.

1997 - وإذا لدعى عنى رجل حسسمانة ، وشهدو له الشهود الفدرهم، لانقسل سهادتهم و الله مسار مكذبًا عسوده وبما زادهاى الخسسمانة ، إلا أنه وض و فعال التقلق المعنى ألف درهم و كما شهد به الشهود ، إلا أنه قضى لى خمسمانة ، أو قدل المرات عن خمسمانة ، ونم بعام الشهود بدلك ، فياذا وفي على هذا الوجه ، نقيل الشهادة ، ويقصى له داخمسمانة لزوال التكليب ، ولا يحسلج إلى إقامة البيئة على التوفيق ، لأن التوفيق بدعوى الإبراء والقضاء ، وكل ذبك ثبت بإقوار المذعى ؛ لأنه وقرار على نفسه ، فلا حاحة إلى إقامة البية على .

1974 - وإذا دعى الفريم على صباحت الدل أنه أيرأه أو حلله، وجداء شهود شهدوا على إقرار صاحب المال بالاستيماء، فإن الفاضي يسأل الغرم عن لبراءة والتحيل، أكانت بالإسقاط، أو بالاستيفاء؟ وإن قال: كانت بالاستيفاء، قبلت الشهادة نوجود فرافقة بين الدعوى والشهادة.

وإن قال: كانت بالإسفاط، لا تصل فتحقق التدافق، وإن سكت ذكر محمد في الأصل : كانت بالإسفاط، لا تصل فتحقق التدافق، وإن سكت ذكر محمد في الأصل : أنه لا يحبر على البيان؛ لأن الإنسال لا يجبر على قصيبل حق نفسه، ولكن لا تغيير شهادته والمرافقة في البيان إلى فقدعي، وفيسا إذا الدعى التغيير الإيفاء، وشهد له شاهدان أنه أبرأه، أو حقله، ذكر أنه نقبل شهادتهما، وقم يقل برجم في البيان إلى الشاهدين أن البراءة قالت بالإيفاء أو بالإسفاط.

والفرق: إن الشهادة إنما شرحت لتحقيق دعوى المدعى، فإدا وقع المدعوى في شيء معين، وتسهدت النهودة يشهدن معتملة ، حمات الشهادة على وحه المواطفة ، إذ الطاهر أن الشهود بشهادتهم المحتملة مرمد، لا الجهدة التي فكون الشهادة بها مؤكلة للدعوى ، دون المهدة الأخوى، فتعينت حهد المعراطقة مثلالة (حال، فلا حاجة إلى الرحوع في البيان إلى الشاعد، وأما الدعون إذا كالت مجعلة عالشهود لا يعدرون على إزالة ذلك الإحمال، فيكون البياد إلى الدعى، فوذ بيَّن قبل قوله. وما لا فلا

1974 - قال محمد في الجام العبغيران شاهمان شهدا على رجل بقرص أقف درهم، فشهد أحدهما أنه فضاها، وقال الدعى: لم يقيضها، فالشهادة على القرض جائزة، ويقضى الفاضي على الدهي عليه.

وروى الضحارى عن أصحبها أنه لا يقضى القاصى بالفرض و لأن الذي شهد بالقصاء لم يشهد بمال واجب، وجه ما ذكر في الجامع الصغيرا أن الفضاء الابتصور إلا معد سابقة أنو جوب، فهما انفقا على انقرض والوجوب، فيثب الفرش والوحوب، في تفرد احدهما بالقصاء، فلم يثبت.

وفي الأصل: إذا نسهد شاهدان ترجل على وحل بالف درهم، قشهد أحدهما أنه نضى منها حمد عانه درهم، فأذكر العائل القبض، فإن شهادتهما بالالف جائزة د لاتفاقهما على ذلك، وشهادة الواحد بالقبض لا تقبل تنفره بذلك.

وإن قبل أليس أن المدعى لما تُنكر الفضاء، فقد أكذب أحد شاهديه، فوجب أن الإنسسي له بالألف، كسما لو شبهد له احد الشاهدين بمالله، والآخر عانة وخمسين، والدعى يدعى ذائة لم يقص له بشيء الأنه أكذب أحد الشاهدين، فكذا هنا.

قلنا. تكذيب المدعى شهوده إنها وأحد فيها كان مشهودًا عليه ؛ لأنه كذب أحدهما هى الفيض ، وآله في القيض مشهود عليه ، وتكذيب المشهود عليه الشاعد لا يمنع فيول المشهدة ؛ لأنه لو مع ما قبت شهادة في الدنياة الأن كي مشهود عليه يكذب شهو نه.

قان قبل: تكذيب المشهود علب إقا لا يمنع قبول الشهادة إذ شهد عليه، ولم يشهد له، والشاعد يقبص حسسالة، كما شهد عليه يشهد له، فإذا كذبه وقسقه قبما شهد عليه، يحب أن لا تقبل شهادته فيما شهد له، لانه عاسق عنده؛ إلا أن تكذيبه وتقبيقه بما شهد عليه لم يعمل، فوجب أن يعمل فيما شهد له.

والجواب: إن التكديب فيما شهد له لو ثبت إلها يثبت مفتضى التكذب فيما شهد عليه، وقد كذب شرعًا في حق التكديب على ما عليه على معى أنه تم يعتبر لكنيه فيما شهد عليه، والمتكنم متى كذب في كلامه، وسقط اعتبار كلامه التحق اعتبار كلامه بالعدم، وإذا منظ اعتبار هذا التكذب في حق ما عليه، فكذا فيماله. أو تقول حسارة أخرى. لم يعتبر تكذيبه فدما شهدعته شرعًا و الانتخاب المشهود عليه الشاهد قير معتبر المرابعة في المتفيات وهو المشهود عليه الشاهد في معتبر شرعًا و فلا يعتبر تكذيبه فيما ثبت مفتضات وهو التكذيب فيما شهداله والذا قلنا : لو شهد الشاهدات على رجل لرجل للرجل أنف درهو و نم شهد للمشهود عليه عائة ديباره قيئت شهدتهماه وإن كديبما وفسيقهما الأنه صار مكفنًا في هذا التكذيب شرعًا في فضى عليه بالقراهم وكذا ههنا ويحلاف ما أورد في المسالة والأن معامى المتعاد بالمحلاف ما أورد في المسالة والأن معامى المتعاد أما مهنا بحلافه .

وفي أخر شهادات المتنسى . شاهدان شهدا أن لهذا على هذا ألف درهم، قد اقتصى منهما نباية، والطالب يقول: ثم أفتض منها شيئًا، قال أبو حنيفة وأبو يوسف: يقضى بألف، ويجعل مقضيًا للمالة

1977 - وهي العيون الغائب المرجان على آخر بألف درهم، وشهدا أنه فد قصاه خصمائة، وقال العالم: لل عليه ألف درهم، وما قضى لى شيئاً، وشهودي صدقوا في الشهادة على الالف، وأوهموا في الشهادة على العضاء، تعمل شهادتهما إلى عدلاً، لوقال، شهادتهما بألف حل، وبالقضاء باطل وزور، الانفيل شهادتهما لالأنه ضيعة إلى العمق

ولو نسهدا على رحل بالف درهم، والمدعى يدعى ذلك، وشهدا أبضًا للسدعى عليه على اللدعى بمانة دينار، والمدعى يُتكر ذلك قبلت شهادتهما، وفي السألة التي مرت على سبل الاستشهاد.

ثم تسكليب الشهسود وتعسيفه إياهم فيل القضاء عنع القضاء، وتكذيبه وتفسيق إياهم بعد القضاء يوحب بعلان القضاء على ما عليه إضارات الأعل و الجامع .

وحكى عن الغاضي أبي على السبقي: أنه لا يوجب بطلان القضاء، قال: لأن الفاسق وجابكون صادقاء والهذا يصلح شاهداً عندنا، وهلى اعتبار أنه كان صادفا، لا يحوز إيطال القضاء، وعلى اعتبار أنه لم يكن صادفاً بجوز إيطال الفضاء، فلا يجرو إيطال القضاء بالشك، ولأجل هذه المعنى، قلما: إن التكذيب إذا كناد قبل القصاء بالشك، منع الفضاء؛ لأنه كما لا يجوز إيصال القضاء بالشك، لا يجوز القصاء بالشك. ألها.

نوع أخر:

۱۹۳۲۷ - وإذا ادعى رجل حاربة في يدى رجل، وقال: هذه الجاربة كالت في، وضهد التسهود أنها له، هن نقبل هذه المشهادة؟ لا ذكر لهذه المسألة في الكتب، وقد المتلف المشابخ فيه، بعضهم قالون تقبل الأن هذا الاحتلاف لو وقع بين المدعى وبين المشاهدين حلى المكس، بأن قال المدعى: إنها له، وشهد الشهود أنها كانت له، فيل المشهادة، فكذا هذا.

وكذا لو وتع بين المدعى والشاهدين، ومنهم من قال: لا تقبل، وهو ألأصح الأن دعوى المدعى أنها كالت له وقورا الأدعوى المدعى أنها كالت له وقورا ما دلالة أنه لا ملك له في الحال، إذ لا فائدة كما بدع في الاستفاده عقبام الملك له في الحال سوى نفي الملك في الحال، وهذا لأنه كما يعلم غبوت ملكه يقباً يعلم بقاء ملكه بقباً، فيكون دهواه الملك في الحال، وفيما مضى سواء، فيجعن دعواه الملك فيما مضى نقباً للعلك في الحال حتى يكون الإساد مفيداً، بخلاف الشاهد؛ لأن إسناده لا يعل على النفي للحال؛ لأن نه فائدة سوى النفي في الحال، وهو أن يشهد بها عاين من سبب الملك بيقين، ولا ينسهد ببشاء الملك في الحال؛ لأن بناه الملك في حقد للحال ثابت باستصحاب الحال؛ لأنه لا يعرف المفاء إلا باستصحاب الحال؛ والله في حقد للحال ثابت باستصحاب الحال؛ لأنه لا يعرف المفاء إلا المناه على فياس ما قالوا: يجب أن لا تقبل الشهادة إذا شهدا أنها كانت لسدهى الأن إسناد المدعى دليل على نفي الملك في الحال، وله نفي المدعى الملك للحال، والما على نفي الملك في الحال؛ ولو نفي المدعى الملك للحال، الما على نفي الملك في الحال؛ ولو نفي المدعى الماك الماك للدعى الملك للحال، والمناه الماك للحال، وشهد شاهدان أنها كانت له، لا تقبل الشهادة، إذا شهدا الماك للحال، وشهد شاهدان أنها كانت له، لا تقبل الشهادة، إلى المدعى الماك للدعى الملك للحال، والماك للدعى الملك للحال، والماك الماك للدعى الملك للحال، وشهد شاهدان أنها كانت له، لاتقبل الشهادة، كذا ههنا.

وإن شهد الشهود (بالملك)⁴⁴ أن هذا العين كان ملك المدعى ، والمدعى بدعى الملك في الحال تقبل شهادتهم ؛ لأن يشهادتهم ثبت الملك في زمان الماضي ، وما عرف لبوته في زمان يحكم بيشاء ما لمع يوجد الربل .

⁽¹⁾ مكتافي الأصل نقط.

ولا يشال: بأن شهادة الشهود باللك في الناصي مثل على نفي الملك في الحال. • لأن نقول: الهذا تمام، وبسار ما دكر با الزائد العشامي الإسلامانية أخرى سوى على الملك في الحال، ذكر المسألة في أالاقصية .

وفي أرب الفناضي المختصاف في الداء و والوحلين وعال مدا و الداعق المدعى عبد الكامليكا، وشهد الشهوداله سبب المدد فاراسها والخرائلا في ورايا الا البداء ولم يتعرضها التعالى، أو تداء اوا أداشت والعاص فلاد وفلاد يحكه يحكه وشم يتعرضوا لمحال بأن توليقونو ، هو ملكه للحال، تقابل الداء الاقام ويُفسى للعين للعيل

۱۹۳۷۸ - وکیدنیک زفاه همی رحمق نکاح ادر آدران قامان ۱ داده از آتی، آو قامان مساوه منگوجتی و وکشهود شهادها آنه کالد تروسها دولم بندو ضوا انتخالت دان اید یفوکل از ایس منکرجته هی حالیه داده نفس قام استهادت و دکل به حی الفاصل آن پیش در استهاد هی مسألة الارت والشراء هل بعدود ایما ادر جند عی ملک؟

نوع أخرا

. ١٩٣٩ - الدادي وطرفها في يدي وطرد وطاعتناهدين سهاء أناه دالله. تحالت في يد هذا الدين الاتفال فأه الديهادة، ولا انتسل للساعي بشوح في فاهر الدولة، وروى تحجب الأمالي عن أني يوسف الدنشل واقص

و مع رام معافرة على مراحث الفرادات والمستدالة العاداء كالفاحث معافرة مراوعاتها الساحس العدد المدر على يدافد على ما فتوارد معيد داخلة في بداللم على عليمه المرافق علمه أن الفراد كانت في يدهد الفندي فرود الفاحس بالمسليم بن المرافق كذا هجا.

ويال المشهود تشهيروا بأحد الشعل الدار من المدعي عمد اقتصاء الأصدائية المهدرا أنها كالبدائي شاي الدعي، وما كان في بدا لإنسان لا يصبر في يدعيروالا باختراماً وديان الأحديق الشاعي مشهدداً به اقتصاء، فيعسر ها كان الأحد مشعوداً به نشد، مأل قالوا العاد أنها الكانب في يدالدين، أحدها هذا منه، وعدك يقصي بالدار للمداعي،

كذا همان

وحه طاهر الروايه أن يد لدعى عبيه على العين الدي وقع به البراع ثامئة بغير، ولم رئيت منة الدعى و يوجب بفضها، وهو الأخد من المدعى، لا ينص الشهادة، وهد ظاهر - لأن الشهود أنه يشهدو أن للدعى عليه أخيدها من المادعى، ويه يتيت ذلك أيضًا مقتنفين ما شهدوا به من كويها في بده أمس - لأن لم يشت كونها في بده أمس بهذه السهاده؛ لأن الشهود به لا بثيت إلا نفساه الفاصي، والغاصي لا يمكنه الغضاه بكريها في بدائم عن الان كويه في ماه محتمل بحثمل أن يكون بحق، بأن يكون يتور الفضاء، ويحتمل أن يكون بغير حن، بأن كان بدعمه، فعلى أحد الاحتمالين بجور الفضاء، وعلى الاحتمال الأحراء الايجور الفضاء، فلا يجور الفضاء مائتناك.

والأن فيول المسهادة على أمر عن الأصلى باعتبارات عُرف للوقه في الحال، والمحكم مقاه مباعداً. استصحاب الحال، ولالك عبدالم يتبانى والله وقد نيش القناصل بزوال البد مهناء وإذا لم يعصل القاضي مكونها في يده، لم يتمت كومها فيه، وإذا لم يثبت كونها على يده، علا يشت الأخذ منه، وقوله: بأن الأخذ مشهود به على حسب ما فراماً.

قدا: إلا يكون الأخذ منهو فا به إذا ثبت لها، ليدا مهى، ولم يلت البدالمدعى الساء بها يكون الأخذ منهو فا به إذا ثبت لها، ليدا مهى، ولم يلت البدالمدعى فيما مهى الله بعد الأحد منه المخالف ما إذا لسهدوا وإذا لم يتنت البدالمدعى مهده اللسهادة كيف نبث الأحد منه المخالف ما إذا لسهدوا على إذراء المدعى عليه أنها كانت في بدالمدى الأد الإقرار حجة معلومة بنفسه الا يتوقف على قصاء القاضيء فلت يد المدعى مفال الإفراد، فات الأخذ من الدعراء أما البدالا تعدير حجة إلا الفضيء والاجرز القشاء "باليد عما مسى مع الاحتمال، فلا يلت بدالمدعى فيما مشى مع الاحتمال، فلا يلت بدالمدعى فيما مضى، فلا يلت الأخذ"،

أو تقول. إقرار دي الهد صدق عن حقه من كل وجهه عبر محتمل بين الصدق والكذب، قواحد القضاء بالإترار لا محالة، وما نبت بالإترار، فهو كالثابت معادة،

۹۱) وفي ب الفاس

⁽١٢) لفظ لأبحوز مرجود في قدفقها

وقو عناين الشاضي إقرار المدعى عليه أنها كنانت في بده أسس ثبت أخذه من المدعى لا محالة وكذا هدنا.

وبخيلاف، إدا عباين الفاضي كونه في بدالمدعى أصر الان كونه في يده أص مناك ثابت من غير قضاء ومن ضرورته الأخة منه وبخلاف ما إذا شهدوا أنه أخذها من المدعى الأن الأخذ منك قد ثبت بنص الشهادة أما عنا بخلاف و وبخلاف ما إذا شهدوا أنه أخذها من المدعى الأن الأخذ منك قد ثبت بنص الشهادة ، أما عنا بخلاف وبخلاف ما إذا من أبا كانت في أبديهما ، فإن القاضى بقضى بكون الدار في أبديهما للحال مع الاحتمال الذي ذكرنا الأن عناك الفاضى لا يتيفن بزوال بدهما ، بخلاف ما إذا كانت في بدثالث، وحقيقة الفقه في ذلك أن البد إذا كانت ثابت للغير بيقين، لا يجوز نقضها بحجة محتملة ، فإذا كانت الدار في بدثالث، فالبد للمدعى عليه ثابتة بيقين، والحاجة إلى تقضها و ود المدعى عليه الثابئة بيد محتملة ، لهذا المدعى عليه الثابئة بيد محتملة ، للدعى فيما مضى محتملة ، فلا يجوز نقض بد المدعى عليه الثابئة بيد محتملة المدعى فيما مضى .

فأما إذا لم يكن الثار في يد ذالت، ظيس في جعلها في أيدى المدعيين إيطال يد ثابت¹⁹ بيقين، فكان الفضاء يكونها في أيديهما، وقد قام لهما فوع طبل أولى من جعلها في بدالنير، وليس عليه دليل.

1974 - وفي أنوادر ابن سماعة عن محمد: في اجمة أو غيضة تنازع فيها فريقان، كل فريق يدهي أنهالله، وفي يده، فشهد الشهود لأحد الفريقين أنها في يديه أو شهدوا لهما أنهما في أيديهما، فإن لم يسألهم القاضي من تفسير ذلك، ولم يزيدوا عليه، فهو مستقيم، وإن سألهم عن تفسير ذلك، فهو أوثق وأحسن، وهذا لأن اليد على الأجمة إنما يعرف بالدئيل، وعسى يرى الشاهد شبقًا بظنه دليلا على البد، ولا يكون دليلا، فإن سآله ليزول الاشتياه، فهو أحسن، وإن لم يسأله، واكتفى به، فله ذلك الأن السؤال على يقضي إلى بطلان الشهادة مع كون الشاهد محقًّا، ألا ترى أن الشهود لو شهدوا بالملك المطالق في الدين، أو في الدين، وقضى الشاهي بشهادتهم من غير أن يسألهم عن تغيير ذلك جاؤ، كذا ههنا.

⁽١) وفي م ثانية.

لم بيّن ما يعرف به اليد على الغيضة والأحسة ، فقال في العيضة : إذا كانوا يقطعون الأنسجار عنها، ويبيعونها، أو يتنفعون بها منفعة يعرف من هذا، أو ما أتبه ذلك، فهذا ما يستدل به على أنها هي أيديهم

وقال في الأجمة . إذا كانوا بأحذون القصب ويقطعونها في الصوف إلى حواتج أنفسهم - أو لنبع ، أو ما أغيبه ، فهذا يستدل له على أنها في أيديهم ، وهذا لأن اليد في عرف لسان الفقهاء القدرة على التصوف من حيث الألف ، والبدالتي هي دليل الملك القدرة على انتصرفات التي تحتص بالملك ، يعنى به الانتفاع المطلوب من العين من غير منازع ، فإذا شاهفنا قدرته على الانتفاع بالعين انتفاعًا ، بطلت من قلك العين ، علمنا أن اليد التي هو دليل الملك ثابت في حفه .

إذا ثبت هذاء فنقول: الانتفاع الطلوب من الأحمة والغيضة الحطب والقصب لا الزراعة والسكني، فإذا فباهداهم يقطمون الشجر والفصب، ويصرفونه إلى حاجتهم، أو يسعونها وما أنسه دنك من غير منازع، علمها أن اليد الذي هو دليل للملك تابت في حقهم.

قال محسد. وإذا تنازع الرجلان في دار، وكل واحد منهما يدعى أنها في يده، فأتام أحدهما يدعى أنها في يده، فأتام أحدهما ينت أنهم وأوادواته في هذه العار". أو علمانه يدخلونها، ويحرجون منها، خالفاضي لا يغشى بالهد للذي شهد له الشهود بما وصفنا، حتى بقولوا كانوا سكانًا فيها، فإذا فالد، قضيت بأنها هي يد مساحب الذلمان والدواب، وهذا فا ذكرنا أن العبرة في هذا الباب فلقدوة على الانتفاع بما هو المطلوب من تلمين والدار لا يخذ لدخول الغلمان وحروجهم منها، ولربط الدواب" فيها، وإنما التخذ للسكني فيها، فيها هدوا بذلك لم يشهدوا باليد عليها

⁽¹⁾ لعله أنهم وأوا وبط دوابه عي هذه الدار .

⁽٢) مكفة في الأصل وف ، وكان في م: ولو ربط الدواب وكان في ط أ : أو ربط الدواب

الفصل الحادي والعشرون في الاختلاف الواقع بين الشاهد بن

۱۹۲۲۱ - قال محمد في كتاب الغصب: وإذا ادعى رجل جرية في يدى رجل، رجاء بشاهدين، شهد أحدهما أنها جارية غصبها مه هدا، وشهد الآخر أنها جاريته، ولم يقل: غصبها منه هذا، قبلت شهادتهما ؛ لأنهما شهدا جميعًا بمطنق اللك، إلا أن أحدهما نفر ديزيادة، فما انفقاعله يشت، وما نهر ديه أحدهم الإيثيت.

وإن شهد أحدهما أنها حاربته، وشهد الاحر أمها كانت جاربته، تقبل هذه الشهادة أيضًا، ويغضى بالجارية المدعى؛ لأنهما انفقاحلي الذلك له في الحال، لأن أحدهما شهد أنها كانت له، وهذا اللفظ للحال، والأخر شهد أنها كانت له، وما ثبت المشهود له من الملك يدفى إلا أن يرجد فلزيل، فقد المقاعلي الحال من هذا الرجه، فقيل شهادتهما، وهذا مخلاف ما لوشهد أحدهما أنها كانت في يده، وشهد الأخر أنها في يده، والهد الأخر أنها في يده، والهذا الشهادة عند أبي حنيفة، وقد شهد اله باليد في الحال.

19484 - قال محمد في "الجامع الصغير" في الرجل يشهد له الشاهدال على رحل بالله فشهد أحدهما على ألف، وشهد الأخر على ألف وخمسمالة، والمدعى بدعى الألف، فشهادة الذي شهد بالألف والخسسانة باطلة.

يجب أن يعلم مأن موافقة الشاهدين قيما شهدا به شرط جواز القضاء بشهادتهما ؛
لأن القضاء إلغا بجوز بالحجة ، والحجة شهادة الشيء مما لم يتغفا فيما شهدا به لا
توجد الحجة ، وهي شهادة الشيء ويدون الحجة لا يقطع الحكم، وإذا ثيت أن الموافقة
غيرط كانت فلحالفة مانعة القبول ، ويعد ذلك بقول : إن كانت للحائفة في الفظ والمني
لا تعبل الشهادة ، وإن كانت المخالفة في المنفط دون المعنى ، تقبل الشهادة ، وذلك نعو
أن يشهد أحقهما على الهية ، والأخر على العظية ، وهذا الأن تفس اللهادة ، وذلك نعو
أن الشهادة ، بل القصود ما تضعمه النافظ ، وهو ما صار اللقظ علماً عليه ، قياذا وجدت
الموافقة في ذلك ، لا تضر المخالفة فيها سواه .

حشايلي بيان حكم المسائق فلقول: لا يحاد إما أن بدعي الدعي أقل النابي، وهو الدع درهم، أو أكثر هذا، وهم ألف وحسسات فإن دمي أكثر المالي، نشل سهندتهما على الألف؛ لا يسمأ نشقاعني الألف تفظاً ومعنى، إلا أن أحدهما عطف عليه زيادة، فتقبل المهادتهما على ما الفاد عليه، وهو الأك ب والتحت الزيادة بمرد أحد الشاهدين بها،

وإن ادعى أقل الماين، لا يقضى بشهادتهما أصلاه لأن الدعى صار مكفياً أحدا شاهدته وجو الذي شهد بالأكثر، فلم يبن له إلا شاهد واحد، فلا يقضى بهده الشهادة إلا إذا وقف المدعى، فصال كان لى على هذا المدعى عديد أنف وخسسماته، كما شهد به عدد الشاهد، إلا أنه تضي لي خسسماته، ولم يعلم فقا الشاهدية، وإذا وقف على هذا لم جه، برول التكفيف، ويقصى شهادتهما.

۱۹۳۳- رضى أنوادر شسير عن أبي يترسف. وجل ادعى على رجل ألف درهم، وضهداله مناهد بالد ورجل ألف درهم، وضهد أخر بالد وحسيدالله فالقاضى بسأل الله عن أكان الدعليه في الاعداء ألف وخيسمانة، واستونيت حسيداته، أو أبرأت عن خسيمانة، أو أبرأت عن خسيمانة، أو أبرأت عن خسيمانة، أو أبرأت عن خسيمانة، أو أبرأت عنه من الإيفاء اللاء دودهم، وربني الحكم داني فواد.

وعلى مدا إذ شهد أحدهما منذ. وشهد الحرابانة وحمس إلى كان الدعى يدعى مائف لا تعلل الشهددة أصلاء وإن قال يدعى مائه وخمسول القبل الشهدة على مائة، وأمر إذا شهد احدهما بالفء والأخر بأنفيل. أو شهد احدهما عالله والأحر عاشور، والمدمى ياحي أفتر الألب، لا نقبل الشهادة عند لي حبينة أصلا، وعبدهما نشق على الأمل وهو الإلكس.

وإد شهد أحدهما بتطليمة ، والأخر لتعليمه ين و ، على ها 114 لان أيدرا . هوجه قولهما أنهم التف على الأقل الأن لذى شهد بالألفن والمنشس وبالتطليقات شهد بالألف وبالدئة وبالطلقية الأنامي الألفيل ألق ، وهي المنشيل مانه ، وهي الخلصيل طلقة لا محالة ، همو مهمي توانان الدفاعلي الألق ، فضيل السهادة على الأقل ، كمه هي المسائل الفضامة ، وكما في تطليقة ونصف تطليقة .

ولابي حديمه أنهما اختلما لفظ ومعنَى. أما لفظا مطاهر ؛ لأن لفظ الألفين غير لفظ

الألف، وكذا تقط المائين غيسر لقط المائة، وأساسمتى قياغا يراد بالمثى غيسر ما يراد بالواحد، وإذا ليت الاختلاف لفظا ومعنى، لا يفت واحد متهما، إذ ليس على كل واحد منهما إلا شاهد واحد، وقوقه بأن الألف في الألبين والمائة في المائين، قلنا نعم إدائيت الألفان والمائنان، ولم يتبت عهنا؛ لأنه لم يقم عليه إلا شاهد واحد

ولو شهد أحدهما بخسسة وعشرين، وشهدالآخر بعشرين، والمدعى بدعى خمسة وعشرين، والمدعى بدعى خمسة وعشرين، تقبل الشهادة على عشرين، مرق أبو حيفة بين هذا وبينما إذا شهد أحدهما بخسسة عشر، والأخر بعشرة، والمدعى بدعى خسسة عشر حيث لاتقبل الشهادة عدد أصلاء والفرق أن خسسة عشر اسم واحد، وأنه غير العشرة لفظا ومعنى، فلم يتفقا على أقل فلم يتفقا على أقل محدد أحدهما على الأحرء والعطف بقشصى المعايرة، فانفقا على أقل المالين، فجاز أن يقصى بشهاد نهما بالأقل.

1976 - وإذا نسهد شياعدان لمرجل على رجل بالعد درهم، إلا أن أحدهما قال: إنه سود، وقال الآخر؛ بيض، وللبيض فضل على السود، قإن كان المدعى يدعى السود، لا تقبل شهادتهما أصلا؛ لأنه اولى أقل المالين، عصار مكدبًا الشاعد الذي شهد بالبيض، فلا تقبل شهادتهما إلا أن بوقق "المدعى، فيقول: كان في عليه بيض، كما شهد به هذا الشاعد، إلا أتى أبرأته عن صفة الجودة، رعلم به ذلك الشاهد، ولم يعلم به هذا الشاعد "الله أن وقق على هذا الوجه، تقبل شهادتهما على السود، لأنه زال التكذيب، وإذا كان "البيض تقبل شهادتهما على السود؛ لأنهما المفا على التودئ في المهدا، فلا بد من فيول شهادتهما على ما النقاعل ما الاقل على .

وكذلك هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد إذا الفقاعلي قدر أو وصف، والحنافيا فيسازاد على ذلك، تقبل الشهادة فيسا الفقاعليه إن ادعى المدعى

⁽¹⁾ هكذاعي طاوم والأصل، وكال مي ف أيواط

⁽٢) وفي ف. الشاهد الأعر

⁽۳) رفی ف: وإن کان.

فأما أدا احتلف احتلى، لا تعبل شهادتهما إن احتلفا كيمم اختلف ، بأن شهد أحدمها مثلا على ي حتم، والأحر على ي شعور الأن لشعو مير الحملة، صريفت على شيء واحد، إن على الحيطة شاهد واحد، وعلى الشعير كالمك، ولا يقضى مشامد انعرد في ورضع ما

15 ٢٣٠ ورة شهيد أصده منا بطايقة واحدة رضه والنها والشرائة والمهد الأشرائة والمدة تطابقات الأرائة واحدة دري المحدة عددهما الآن الشاهدين الفقاء على تطابقة واحدة دري الطابقة الله المدالة الله المحدة عددهما الآن الشاهد النامد الثلاث بهده الطابقة حادة من صحة الهدونة الآن صويح الطلاق لا يقبل البنولة المحال، وإذا وحد الظافة المائية الأخيرة ومه يقص الصفة الأخيرة بعد، والتناجم المحد يكونها بات و فقد شهيد بأسل هذا الطابقة والقري من صفة البنولة الميتونة المحد عصفة البنولة الطرائي من صفة البنولة المحد إلى الطائق العالق العارى من صفة البنولة المحد إلى العارف من صفة المحد إلى العارف من صفة المحد المحد الطرائي العارف من صفة المحد المحدد المحد

1977. ولو شهر تلاته ندهد أحدهم بتقليته و حدة، وشهد أحر بطليدين. ونتهد أحر بطليدين. ونتهد العرائدة تصيفات، وقد دحل بها، فهي طائل ثلاث الأدا لأد التناهد بالثلاث والتناهد والفائدين الداء على وقد عدا الله عليه فيهم تطايعات . بقى الشاهد بالثلاث شاهد بالتلاث شهدة أحرى، وقد تصم أي شهدت شهدة الذي سهه أولا بتطليفة، فالم هذه الطلقة بناهادتهما أيضًا، فيقع أنات بطليفات لهذا أن والا لم يقع تطليفات لهذا الله وقوع الطلقة . أحرى بعد ذلك، وقد تاليات منه وقلا يصدر وقوع الطلقة أحرى بهد تقد بالدائدة والهذا الله التناهد المناهدة التناهدة الله التناهدة وقوع الطليقة المرى بعد ذلك، والهذا الله التناهدة الله التناهدة الله التناهدة الله التناهدة التن

۱۹۳۳ - [شها] فالرغي كتاب لأفضية وإذا دود العماي على إثرار رجل يعين أو مثل أو برامة من مدل أو كفائه عال أو تنفس أو سواله أو ما أشابه ذلك. والجمعا في الدالمات والأمام والتسهور والسنان اشلدان، فالشهدة مقسولة، ولا يقد هما هما الاختلاف.

⁽١) وهي ف اللات تطليقات من هذا الوجه وإذا تديدخل مها

²⁰ مامۇرى

يحب أن يعلم مأن الشاعدين إذا انفعا على المشهودية ، لكسيم احتلفا في الزحان والمكان ، فإن كان المشهودية نعلاء لا تقبل شهادتهما ، لأن الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في مكان أورمان أخر ، فقد اختلف المشهودية ، واختلافهم في المشهودية يمنع القضاء بشهادتهما .

وإلى كان الشهيد دمة في لام فإلى كان قو لا يستعنى صحنه عن القعل ، بحو الإقرار .
وما أشبهها فإلى كان هذا القرل عا كان هييغة الإنشاء والإقرار فيه واحداً ، كانسع
والطلاق ، قوانه في الإنشاء وقول : بعث و ظلفت ، وكذلك في الإقرار يقول : طلفت
ربعت ، قوانا تحتلفا في الرمان والكان فيه ، لا يمنع دلك قبول الهادئيسا ، لأن الإقرار عا
يصاد ، ويكور ، ويكون القالى عين الأول ، فنه بختلف المنسهود به باحشلاف المكان
والرمان ، وكذلك في السع والطلاق وأما أشبها والأوال النافي يكون إقراراً به سبق منه من
الإمناء ، والغرابة به يسى عير الأول ، فأمكن القصاء به شهادئيس .

قام، إذا كان صيغة الإنشاء "أبرالإفرار محالفاً، تحو الفقات، فإنه بقول في إيشاء المدفود: يا زان وفي الإفرار يقول " قدفت فلال بالزناء فيظا اختلف المساهدان في الزمان والمكان، لا تقبل شهادتهم عند أبن يوسف ومحمد، لما نس.

وإن كان المشهودية قولا، كان الفعل شرح الصعنة كالتكاح، فإنه قول، ولكن حضور النباهدين شرط صاحته، وأنه فعل، وإداء خالف الشاحلان في الأوقات والأدكل فيه لا ينضى شهدتهما والله له لم يتصور وحود الدكاح الصحيح إلا بوجود الفعل، كان اختلامهما في الرمال والمكان فيه نظير احتلامهما في الزمال والمكان فيما إذا كان المشهودية فعلا، واحتلفا في الذفك القعل، بأن سهدا الفتل، غير أن أحدهما شهدا لاتقتل بالعملي، وشهد الأسر بالفتل بالسيف، لا تنبل شهادتهما الأن المشهودية محتلف، واحتلامهما في الشهودية بعناف ، فالفتل بالعملي غير الفتل بالسيف حقيقة وحكماً ، واحتلامهما في الشهودية بعناف المتعادية ال

ولؤذا ليت هذا حدّا إلى تخريج السالة، فطول. إذا شهد نساعدان على إقرار رحل مدين، أو قتل أو براءة من مال، أو كذا، قوان أو يضل أو أمثالها، واختلفا في الساهات

⁽۱) وهي سار آو به مکان ويو

ع المستعلق مسهود المستخدم المستعلق المستعلق المستعلق المستعلق المستعلق المستعلق المستعلق المستعلق المستعلق الم في الأبام والمستهور والسنين والسلفان، تقسل شاهده بهماه الأن الإغرار تنابعناه معكري. ويكون لتاني عبي الاول، للم يحتقف المشهودية، فقبل شيادتهما

و قدلاك إذا لنبعد بالبيع، و اختلفا من الرماك والمكان، فيلف شهارتهما المادكران، و تدالك إذا تسهد أصدهما بالسيع، والأحر على الإقرار بالديع، بديل الأثرار الإقوار والإنساء في السيع صراء الأنه يقول في الإنشاء العشاء كان بك في الاقرار يقول العرب علم بحلك الذي الاقرار يقول العرب علم بحلك الشهادة والفضاء بها.

وعي المشتمى الديمة تستعدان على الاقرام بالدياء واحتماد في المكان والأيام. إند على قود الى حليفه الشيخاد حقاولة الحال أبو توسيمة الما قال أبو حبيمة الخياس. اكان أساحه بن وأخل الشهاد المالية الكارفة العادات الورو

عالَى في كتاب الأهلى ، وقال في حصح الأقوار التي كالت صيفة الإنساد والإقرار فيها واحدة، كتابية ، الفرض والأقسيم والشهد أحدهما بالإنشاء، والاخر بالإفرار فيه الله فيدتهما ، لا قف

حال فيل النس أن الفرص معلى الأنه إنه لتم بالإفراض ، محمد علمه صداله بالتبطور ، فصار همه له شهداً مدهمها على الفعل، والاحر على الإقوار به ، وللله لا تقواع

ظفة اليمر كذلك ويد أصرص قبول الأن المستنفرض إلا يسبيس مطرك المستنفرض، ديماح له المصرف فيه القول، وهو قوله القرصاء فإلى الفرض وإن مسم إليه العراهم، وقبص لا تصير مصمولة عليه، والا يمك التصوف فيه ما سريقل. الارضاء، معرفة أن الاقراض فول، وصيغة الإلشاء والإفراز بدمواء الله يقول الإفراز، استقرضت وتند يقول في الإنشاء، فلم يكل السهرة به مختلفًا، فلا يمع قول الشهادة.

الاسمال الدول محمد في كتاب الرهني، وإذا شهد تسعدان على الرهن ومعاشة الكشيء واستفاعي الزمان أو في المكان والنظم بأنه وجوع في بعض سنح رهن الأصل أن الشهادة مضولة ، والم الذكر ديم خلاكا، ووقع في بعض سنخ رعن الأصل أن على هول أبي حيده وأبي يوسف النظر هذه الشهادة، وعلى قرل محمد، الانصل. و دكر في شهادات الأصل!: أن هذه الشهادة لا تقيل عبد محمد، وهو الفياس، وعلى هذه الا فشالاف الهيئة و لصدفة، والفيض في المبع الفاصد، وإن شهدا على الإدوار بالقيض، واختاف في الرمان والمكان، تقبل هذه المهادة بلا تخلاف.

وحجة محمد ظاهر أن هذه شهاده قامت على الفعل ، وهو القيص ، واختلاف الشهود في الرمان والكان يتم نبولها قياسًا على الفتل والقصاب ، بخلاصها إذا شهد على الإقرار بالقيض؛ لأن هنك الشهادة قامت على القول، وهو الإقرار .

ولهما طريفان أحدهما بخص مسأنة الرهن، والذي بعم المبائل، أما الذي يخص الرمن أنّا الشهادة قامت على ما يُعاد، ويكرر، فاحتلاف الشهود من حيث الكان والزمان لاينم قبولها بوساً على ما فر فامت على القبل.

يدنه: إذا القبيض في باب الرهن ها يعاد ويكرر في رهوا واحده فيان المرتبن قد يعير الرهن من الراهن، أو يعصب منه الراهن، وينفي الرهن على حاله، فدعيد المرتبن لقبيص مرة أخرى، ويكون القبض الثلي عين الأول من حيث الحكم؛ لأمه لا مقيد من الحكم، ومه الضحال إلاه أوجه الفيض الأول حتى إدا كان مقيمة المحن وعاه باللدين، وقت القبض الأول، وتمال بقيم نه وجاء وقت القبض وقت القبض الثاني إذا ملك يهلك باللدين، لنابي إذا ملك بهلك بالدين، النابي إذا ملك بهلك بالدين، النابي إذا ملك بهلك بالدين، النابي إذا ملك بعضر قيمته بوم القبض الأول، فكان كالقول من هذا الوجه، بخلاف القبل فيه لا يتكور في شخص واحد، والخصب إلى كان يتكور إلا أن النابي غير الأول، الا أن النابي غير الأول أخر، فإنه أو ازداد فيمنه بعد الغصب القبل، والكن هذه الطريقة لا نصرح المية المهدة والمدينة، ولكن هذه الطريقة لا نصرح المية المهدة والمدينة والمدالة، ولكن هذه الطريقة لا نصرح المية المهدة والمدينة، ولكن هذه الطريقة لا نصرح المية المهدة والمدينة المناب الثاني، وهمهنا محلانه، ولكن هذه الطريقة لا نصرح المية المهية والمدينة والمدينة والمناب النائية والمياب المناب النائية والمية والمينة المنابة المنابة المنابة والمية والمدينة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة والمنابة المنابة المن

والطريقة الثانية: أن القنض رؤن كان معالا من حيث الطفيعة، فهو قول حكماً ؟ الأن تقيض في هذه الحقود إلى يهب حكمه باعيا، العقد المشدم، فإن العقد نتقام إن كان هية أو صدقة، أناد الفيص المثاء وإن كان رهناً صار مصمر أنا باقل من فيمنه، ومن الدين، وإغاثتيت هذه الأحكام بالقيض سبب العقد المشدم لولا العقد المتقدم، قصدر غامياً بهذا القيض، فكان العمل في هذه المدان تماً للمقدد؛ لأن ما يبتني على الشيء يكون تبعًا له ، وحكم التبع حكم التبوع، في عمير في حكم الفول من هذا الوجه ، يخلاف القتل والفصب ؛ لأن ثبوت حكمهما ما كان باعتبار القول، حتى بجعل مي حكم القول نبعًا للقول.

10 789 - قان في كتاب الطلاق: إذا شهد أحد الشاهدين أنه طلقها برم الحميس واحدة، وشهد الآخر أنه طلقها برم الحميس واحدة، أو شهد أحدهما أنه طلقها واحدة في ومضان، وشهد الآخر أنه طلقها في شوال، تقبل حذ الشهادة؛ لأن الطلاق ثول، والقول مما يعاد ويكرر، وصيخة الإنشاء، والإقرار فيه واحد، فيكون الثاني عين الأول، علم يوجب اختلافهما في الزمان اختلاف الشهودية، ولا يجتم ذلك قبول شهادتهما.

ولو شهد أحدهما: أنه طلق الرأنه يوم النحر بمكة، وشهد الآخر أنه طلقها في يوم النحو من ذلك العام بكوفة، لا تقبل شهادتهما، لا لاختلاف الكال، فقد ذكرنا أنه لا يمتع قبول الشهادة في الطلاق، ولكن لان الفاضي قد تيفن بكذب أحد المويقي، فإن الشخص الواحد لا يكون تكة وكوفة لي يوم واحد على مجرى العادة.

ولوشهدا على يومن متفرقين، وبيتهما قدر سير الراكب من كوقة إلى مكه، هملت شهادتهما؛ فحواز أذ يكون في هدين اليومين ألم كلا الموضعين، فلم يق إلا اختلاف الشهود في المكان، وأنه لا يمنع قبول الشهادة في الأقوال، كما قررنا، وصار هذا كما إذا قال أحدهما: طلقها في يوم الجمعة في دار، وقال الأخر: طلفها في هذا اليوم في يته، فإنه تقيل هذه الشهادة؛ لما ذكرنا، كذا هذا.

١٩٧٤ - قال في "الأصل": وإذا تسهد أحد الشاهدين أنه تزوج فالانة يوم الجمعة، وتسهد الآخر أنه تزوجها يوم الحميس، لا تقبل هذه الشهاعة، وكذلك إذا اختلفا في الكان، أو في الإنشاء والإثر أراد لأن النكاح وإن كان فرالا، إلا أنه يتضمى فعالا، وهو إحضار الشهود، فكان عنولة الفعل من حيث إنه لا صبحة له إلا بالفعل ، واختلام الشهود في المكان والومان والإنش، والإقرار في الأفعال يمتع قبول الشهادة.

وفي نوادر ابن سماعة! عن أبي يوسف! في شاهدين قال أحدهما: الشهدلي هذا منذ عشرين منة أنه زوجه أمّا هذه، وشهد الآعر أنه أشهدني منذ أحد عشر سنة أنه

 ⁽³⁾ وكان هي الأصلي: الوقنين.

زوجه أمته هذه، فالشهادة باطلة، إذ لم يشهد على العقدر حلال، وإن قال: أشهدنى صد عشوين منة ومعى غيري، وقال الاخر: أشهدنى منذ أحد عشر سنة، ومعى غيرى، فالشهادة جائزة، وقاء دكرتا في السالة المتقدمة، وهي مسألة أالأصل. أن الشاهدين إذا اختلفا في النكاح في الأيام، لا تقبل شهادتهما، ولم يقصل الجواب فيها على هذا التفصيل، وههنا عصل، فإذ كان تلك الرواية محمولة على هذا التفصيل، فلبس بهما اختلاف الووايين.

فوجه هذه الرواية أنه إذا قال كل واحد سهما: ومعنا غيرنا، فقد شهد بنكاح صحيح، فلم يتن إلى اختلاقهما في الزمان والبكاح فول، وستلاف الشهر وفي الزمان في الأقوال لا يمع قبول الشهادة، كما إذا شهدا بالبع، واختلف في الزمان، بخلاف ما إذا أنه يقولاً: كان معناه غيرناء لأنه قالم يثبت حصوة غيرهما، فقد شهد كل واحد شهدا على نكح لم يحضره إلا واحد، وأنه ماسد، والقاضي لا يتشي بالنكاح القاسد، ولا يسمع البنة عيد، فلهذا لا قاصدة على الم

ووجه روايه الأصل": أن النكاح إن كان قولا، ولكن شرط صحته العقل، وهو حضرة الشهود، فعنع الاحتلاف فيه قبول الشهادة، كما لو شهدا بالفعل كالغصب ونحوه واختلفا في الزمان، وهذا لأن اختلافهما في الزمان في القعل إغامه قبول الشهادة؛ لأنه يوجب الختلاف المشهوديه؛ لأن الفعل لا يعدد ولا يكرر، فكان الموجود في الزمان الناني غير الموجود في الزمان الأول، بخلاف القول، فإنه يعاد ويكرر، فكان الموجود في الزمان الخالى غير الأول، فلم يختلف الشهوديه، فإذا كان قولا شرط صحته المختلاف المتعلق يصبر مختلفاً لاحتلاف الفعل ضوورة، واحتلاف الزمان بوجب ختلاف الفعل، ويرجب اختلاف هذا المقول، فاختلاف المتهوديه، فلا تقبل صفاة المعاديمان.

۱۹۷۴۱ - قال في كتاب الحدود: إذا شهد أحد الشاهدين على الفذف، والأحر على الإقرار بالقدف، لا تقبل الشهادة، وهنا بلا خيلاف، ولو انفضا على الفضف، واحتفاق الزمان أو الكان، قال أبو حليفة، تقبل هذه الشهادة، ويقضى على الفاذف

⁽١) وكان في من العمل

بالحاب وقال أبو بوسف ومحمدا لاتفل هددالتهادة

وب قرابه قرابها: إن الشهودية إن كان متحلًا باعتبار الإعادة والتكرار و الأن الشهود له كتلام، و لكلام عالما ويكرر، ويكون الذان عن الأول، و هو محتلف من حيث المطيقة و لان نكليم بالتذف بوم الحدمة غير تكلمه والشبة في بالماضة والسبت حقيقة باعساد عنى إنه لو شهد أحدمها بالشفف بالعربية، والشبية في بالماضة كالحقيقة، و للليل عنى إنه لو شهد أحدمها بالشفف بالعربية، وشهد الآخر بالقدف بالعاربية، لا نقبل هذه الشهادة، وإن القد يكون معتبار الإعادة و للكرار و لأن الكلام قد يكون مغيل محتلفين، وبراد بالللي عبد الأول، إلا أنهم الخادة المراجبة والالإلل عبد أنه إذا شهد أحدمها بالأول، والأخر و الإلخرار، والأخرار، والأخرار، والأخرار، كانا هيه أحدمها بالإلى والإلخرار، والأخرار، والأخرار، كانا الكلام والمناس المناسة القرية والناسة الشهود، والناسة كلامها المناسة المناس

وأبو حينة بقول : بأدعى عد الفذف عن الله تعالى وعن العيد، وتبهة فعيرية لا فتع النفاء الم حاص عن الله تعالى وعن العيد، وتبهة فعيرية لا فقع النفاء الم وحاص عن المتهودية من وجهيره ولفت اللهية (من وجه واحد، فإنه بعب الفصاء عملا لحق المعند، ومني شت الشهة في المشهودية من وجه واحد، فإنه الاتحاد من المنهودية المنات من وحهين المتعاد عملا بحو الله تعالى، فعما الماؤها إلى المنات المنات المنهة القلف، فإن الموقعين المعند المنات والمنات المنات المنات

١١) وفي الأصر " العينام.

^{4,31,4,235,017}

ولا : قال في الاست. والإفراد الذبيه فيت من وجه هين " من حيث التكامل ومن حيث التكامل ومن حيث التكامل ومن حيث التقول : قبل المساء بقول : قبل التحد ومن التحد إلى الإساء بقول : قلفته والزاء ، ففيسا قاله الراحنيفة في حد الفلاد عمل بالنبيان بحق الله تعالى وحق العبد مقدو الإدارات، وحما أسمطا العبار حتى تعبد في ياب القلف عدد حضلات الشاهدين عن الشهادة أصداء وأخفا بالحدود خلكصة للا تعالى، وهم ما أداكن العمل بالخفير في الموضع " الابحول تعطيل تحدهدا ، فكان ها قالم حيمة أولى من هذا الوحد .

١٥٣٤٩ - وإذا شدم له أحد التساحدين على القائل، والأخر على إفرار القبائل بالعش، لا تصل هذه الشهادة؛ لأن العبل فعل، والإقرار قول، والعول غير الفعل، وخلف المتهودية

وقائلك لو نفظ على القتل، واختلفا في الكان أو الرمان، لا نقبل هذه الشهادة؛ الأن الشهودية قد حطف؛ لأن المعل النالي عبر عمل الآول حقيقة وحكت، أم حقيقة نظاهر، لأن لاول هر قات مصت، والقالي عركات أصفها الان، وأما حكماً فعاله لا يمكن أد يحمل الدني إخبراً عن الأول حتى نشير تكرار الأول، وإعادة له الأن الإعمار بالفعل عن المعلى لايكون، فكان الثاني فعلاً أحر عبر الأول حقيقة وحكماً.

و ١٤ قال كل ما كون من بات الفعل، بحو الشحة و عبر دلت، فاختلاف النهود في لإسده و الإفرار، وفي الرمان أو في لمكان بعج سول السهادة و كلفك إذا احتفاقي الأنه التي كان به الذين، بأن شهد أحلفها أن فتله بحجر، وهال الآخر ا فتله بعقبي كبير، أو شهد حدمه أنه فنته بالعمان وقال لأخر: قبله بدد، لا تقبل السهادة الأن فشهود به داخته و لأن الفتل يحتف باختلاف الأله، ولأن الفتل الواحد لا يتصور بألين، كما لا يتصور في رمانين أن مكانين.

1978 - وكذلك إذا شهد احدهما أنه عله عمله. وشهد الأحر أنه فنله خطأ، الانقيام شهادتهما والأن المشهودية مختنف والأن المعل غير الحطأ، وحكمهما مخالف، وإذ عال أحدهما : قتله بالسبف، وقال الأخر الا أحفظة، لا نقيل هذه الشهادة الأن

O) ونی فی: اش نسر

الذي فال. الأحفظة أقر على معيد بالفقلة والسبيان، وأنه مطل الشهادة،

1976 - قال محمد في المأفون في الجامع الكبير الله وإذا لحق المبدوي ، فقال الموالي ، فيد حام الموالي ، فيد حام الموالي ، فيد حام المورد مدين شهد أحدهم أن المولي أدن الدول شراء البراء وشهد الاخر أنه أذن له في شراء البراء وشهد الاخر أنه أذن له في شراء البراء وشهد الاخر أنه أذن له

وكذلك لو شهد أحدمها (الدالولي قال له الشتر البُّر وبع ، وتنهد الأخر أن المؤلى قال له: انشر البُّر وبع ، وتنهد الأخر أن المؤلى قال له: انشر المغام وبع ، فقيل القيل الشهدة الأنهما الفقاعلي الشير لي وبع ، واختلفا فيما لا يحتاج إليه لصحة الإدن، فنت بشهافتهما ما اتنهت عليه ، يوصيعه ومو أن قوله: اشتر البروح إدن عي حسم التجارات ، وكذلك في ما شدر الطعام وبع بدن عي حميم التجارات، فكان كل واحد منهما شاهداً بالإدن في عموم التجارات معلى م هنت الموافقة بسهما.

ولو شهد الحدهما أنه أفن له في شراه الشراء وشهد الأحر أنه وأه بيبع ويشترى. فيمكناه الانقبل شهادتهما ، ولا يثبت الإفارة الأسما شهدا بأمرين معادقين، شهد. أحدمها على لقول، وشهد الأخر على الفعل.

ولوث هد المدهسان المولى راه بشترى البر وبسيع، ولم بنيه عن ذلك، وشهد الاخر أيدواه بدار بنيه عن ذلك، وشهد الاخر أيدواه بدار وبسيع، ولم بنيه عن ذلك، وشهد التجارة بدارة عبارة بعضهم أن كل راحد منهما شهد مفعل عسر المحل الذي شهد به صاحبه، ويم يتبت شهادة كل واحد منهما الانامام الحجة، فلا ينبت الاذر، بخلاف ما إذا شهد أحدهما أنه أذا له في شراء البراء وشهد الأخر أنه أدل له في شراء البراء وشهد الأخر أنه أدل له في شراء البراء الفلود المشروع .

وهبداره بدعدهم: إن الإدى هما يقائمت مائر فرية، وترت الدي والدوية لاية حقق بعد في درى، وقد يكي يتساعد المرى هناه الأن المرئ شدراء البدر، وشهراء الطعام، ولبس على كل و، حدمن الشرائع إلا شاهد واحد، وإدا لم يكل إن التدالري، وهو الشراء، مع يتبت الإذن، بحالات نلك المسألة؛ الأن حناك الإذن يثبت بقول المولى الذنب له، أو بقوله الشير أو بع، وقد أمكن إشات ذلك؛ لأن الشاهدين انفقه عليه. 19780 - قال في كتاب السرقة: وإذا شهد شاهدان على رجل بسرقة بقرة -واختفا في لونها، قال أحدهما: هي بيضاء، وقال الآجر: هي موداه، قال أو حليقة: نقيل شهدتهما، وقال أبر موسف ومحمد الانقبل شهادتهما، وذكر الكرشي في كتابه: هذا الاحتلاف في لونيل يتشابهان، كالخمر، والصفر،، وفي لونيل لابتشابهان ذكر أن الشهادة لانقبل إحماعًا، والأصم أن الخلاف في الكل واحد.

قو جه قولهسا: إن المشهوديه قد احتلف من حيث الخفيفة على وجه لا يمكن النويق، قرائلة على وجه لا يمكن النويق، فإذ تقل الشهددة، كما لو شهد أحد عما أنه سرق خرمارا، وشهد الآخر أنه سرق وراء أو شهد أحدهما أنه سرق بغره، وشهد الآخر أمه سرق حماراً، والدليل عليه. إنهما إذا شهدا إلمعسب، واختلما في لون البقرة، فإنه لا تقبل الشهادة على السرقة، وقد تعلق هيك في انضمان، والضمان لا يتدرئ، قلان لا تقبل الشهادة على السرقة، وقد تعلق إما التدرئ، الشهادة على السرقة، وقد تعلق إما النادرئ الشهادة على السرقة،

وأبو حنيفة بقول. اختلفا فيما تم يكافا نفله الأنابيان لون البقره هذا ليس من صلّب الشهيادة، حتى لو سكتها عربياته، فانقياضي لا يكنفهمما ظك، ويقضي بشهادتهما، والترفيق تمكن ههنا، بأن كان أحد شقيها بيضاء، والآخر سوداه، قلما: الإختلاف فيما لم يكلف الشاهد نقله إذا أمكن التوفيق، لا يُعتم قبول الشهادة

فإن ثيل : التوفيق على هذه الوجه غير محكن الأن تلك البقرة تسمى بلقاء، ولا تسمى مود و لا بيضاء .

قلتا: ذلك البقرة إننا تسمى ملقاء في حرس يعرف كلا المويس، أما في حق من لم يعرف كلا المويس، أما في حق من لم يعرف الأقيم لون واحد، فهو على ذلك اللون مناها، ويسميها بذلك اللون، وشهوه السوقة لا يكسهم أن يغربوا من السارق؛ يسأمنو، كل حالب من البقرة إنما ينظرون من بعيد، قالا يكتهم الوقوف على فيهام للونين، يخلاف المعسب، فأن المناهد من أن يقرب من الخاصب، فيناً مل حميم أنوان المغصوب، فلا يشتل التوقيق في حقه.

وبمغلاف ما إذا اعطفا في البقرة والخمارة لأنا ذلك الحنلاف فبسا كلفات تقله،

⁽١) حكة في ظاوف. وفي الأصل: قلف وفي ما في كرامايقل، ويحلاف الأحتلاف.

وبخلاف الاختلاف في صفة فذكورة والأتوقة؛ لأن التوفيق هناك فيسر ممكن؟ لأن الحبوال لايمتمع فيه صفة الذكورة والأنوثة وشيء من صفات العين لايدل على ذلك حتى يصح الاستدلال عليه من بعيد، فلا يحل له البيان، فالانتخال بالبيان بدل على أنه قرب من البغرة، وعند الغرب لا يقع الاشتباء، فلايشتنل بالتوفيق.

فإن قبل: الاشتخال بالتوفيق بين كلام الشاهدين احتيبال لإيجاب الحد، وهو القطم والحد عايحتال لدرنه .

فلنا: الشهادة حجة من حجح الشرع، والأصل في حجج التسرع قبولها لا هرمها، بالاشتمال بالتوفيق لصباية الحجة هر الإيطال لا لإيجاب لحث.

نم إذا وقفت، و قبلنا الشهادة بجب الحد ضرورة لا قصدا، ولي سهدا على رجل بسرقة ثوب، وقال أحدهما: إنه هروي، وقال: الاحر : إنه هروي، فقيه احد الاد السنع، ففي تسنم أبي سليمان ذكر هذه السألة على احلاف الذي ذكرنا في الفرة.

وفي نسخ أي حفص ذكر: أن الشهادة لا تقبل عندهم، فأبو حنيفة بعدناج إلى الفرق بين المسأنين على ماذكر في سنخ أن حفص، والفرق وهو أن الهروي والمروى جنسان مختلفات، والشهود كلفوا نقل بيان الجنس، فقد اختلفوا فيما كلموا نقله، فلا نقبل شهادتهم، فأما لم يكلفوا نقل لون البقرة، هذلك اعتلاف فساكم يكلفوا نقله.

1978 - وهي بوادو ابن سماعة اعن محمد: إذا شهد شاهد على وجل أنه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قوص، وشهد الآخر أنه أقر أن هذا المدعى أودعه ألف درهم، قال: هذا جائز، ومعنى المسألة أن المدعى يدعى عليه ألف درهم ويناً مطلعًا من عبر أن يتعرض لسبب، فأما إذا الدعى أحد المسببن، فقد كذب أحد شاهديم، فلا نقبل شهادتهما.

فرق بين هذه المسألة وبينما إذا لم يشهد الشهود على إقراره، ولكن شهد أحدهما أنّ لهمذا المُدعى عنب ألف درهم من قرص، وضهد الأخبر أن لهدا المدعى عنده ألف عرص وبيعة، أنه لا تشار شهادتهما.

روجه الفرق: إن الشهادة على الإقرار إذا قيلت صار المشهود كالمعاين، فصار كأنه أقر: هم في الإقرار الاختلاف في السب لا يمنع وجوب المال، حتى إذا قال الفر: إن به على أنف درهم من فسرخ، وقسال اعتالي. لام ط نسس بيع، لا يكون هذا الاختلاف مانعا من وجوب المان، ولم يكن ذلك تكذيباً المغر، هاما اختلاف السبب في المشهادة صعرفول الشهادة

والمرق : من التنهائية لا تكون مارسه بنفسها ، فلا تكون سحة إلا عدد التسال القضاء بها ، ولا عد الفضاء بلكان من مسب الان الحكود لا عكن إنهام إلا بسبب ، ومع المنالا فها مي المسب الايكن النهاء مع نقاد الإكرام حجم سرمة ، فلا حاجم فيه إلى إنهات الحكوم ، وقد لبت الحكوم شهاد كها حاجم فيه إلى عد محصل المسبود ، والإلقاف إلى السبب ، حد طال ، الا بوي أن أحدهما أن فهاد أن الكساء عليه فلمد من الفهاد أن الكساء عليه فلمد الله من عليه المداعى ، وقد لبت الأخراء أن أنه أو دعه إدم و الدعى عدم يجمعه أن الكساء بالمداعى المعامى ، وقد للها الكساء ، وقد للها الكساء ، وقد الله الكساء ، وقد الله بنايات الله الكساء ، وقد الله الكساء ، وقد الله بنايات الله الكساء ، وقد الله الكساء ، وقد الله بنايات الله الكساء ، وقد الله الله بنايات الله الله الكساء ، وقد الله الكساء ، وقد الله الله بنايات الله الله الله بنايات الله الله بنايات الله الله بنايات الله بنايات الله الله بنايات الله الله بنايات الله الله بنايات الله الله بنايات الله بنايات الله بنايات الله بنايات الله الله بنايات

1998 - قال في شناب لإصارات وصل ادعى على رجل أنه اجبر هيده، وجعد رب العبد، فأقام النسأ بر ساهدي سهدا حدمه أنه استأجر بخمسة ، وهو بدعد رب العبد، فأقام النسأ بر ساهدي الهدمة أنه استأجر بخمسة وهو بدعد فالشهادة باطلة وكان حاحبها إلى إنبات عقد الإحارة وعقد الإحارة بخمسة عبر عقد الإحارة بدية مثل الإحارة بخمسة بالتناف الإحارة بنقيد الإحارة بخمسة بالتناف الإحارة بنقيد وقد بناأ الله بالتناف فكانات الإحارة بنقيد وقد بناأ أن الاحتلاف في المتهدد ويناف بني المتهدد ويناف بناهاده

 ولو شهد أحدهم أنه نكارى دانة بعنها بأحر مسمى إلى بغداد، وشهد الآمر أنه تكارها المسمى إلى بغداد، وشهد الآمر أنه تكارها المسادة والمهم المسادة المسادة

و كذلك إذا شهد أحدمها انه نكر العالم كسها، وصهد الأخر أنه نكار العالم حدل عليها؛ الأسما المتلفا في المعقود عليه، والاحتلاف في المعقود عليه بوجب، مثلاقًا في المقد، فيكون هذا اختلافً في الشهورة،

18729 - ولو دهى أندسكم ثوبًا إلى صفاع، والصباع يجمعه وجاء بشاهدين سهد أحدهما أنه ديمه ليصفه أحمر، وشهد الأخر أنه دفعه ليصعه أصدر، فالشهادة باظله، لأنه اختلف المضرد عليه باحثلاف المسلع، واختلاف العفرد عليه ترحم احلاق العقد، فاحلت الشهودية

وكذلت بد حيمت رب النوب، والاعاء للصباغ، لأنه فا اختلف الشهوده، لابد وأن لدعى أحد عما، وعمد ذلك بصب مكذبًا شاهده الأخر^{اء،} والا تقبل شهادة ذلك الشامة للتكليب، ولا يمكن الفصاء شهادة التراب فلا يقصى بهما

• ١٥٢٥ - قال عي كياب الرحان: رجل ادسي وهناء فشهد له عناهمال شهد الحافظة المعالى في هذا الحافظة المعالى وهناء وهناء والمعالة وهناء والمعالية والمعالمة وا

1914 - فرق بس الرحن والبح، فإنه إد شهد أحد الشاهدين على السع عانه، و شهد الأخر على السيع عاشير. لا تعيل الشهادة بالانفاق : لأنا البيع بعدمت احتلاف كنمان، ولم يجعل الرهن محتلفًا بحضلاف فدين، بل جعله اختلافًا في عس الفين. وإنها كان كدلك ؛ لأن حكم الرهن لبوت بدالاستهما، يقدر مدين، فكان هذا الاحتلاف

ووا فكناوي للماري أوي الأصل الكافياهم لأسروني م الفا اللاحر

تى قدر الدين، وفي مقدار ما صار مستوفيًا من الدين بالرهن، فيكرن على هذا الاختلاف الذي ذكر، ولا كذلك اصل البيع.

وإن شهد أحدهما بكر حنطة ، والأحر بكر سعير ، فشهدا بماطلقة الأن المشهود بعمختصاء وإن شهد أحدهما أبه رهنا عائقه والاخر بمنة وخمسين ، فإن ادعن الرئين أقلهما، لانقبل الشهادة بالانفاق.

وإن ادعى أكثرهما - قبلت شهادتهما على ماية ؛ لالقاق الشاهدين على المائة -وكان العين رهاً بمائة وإن كان قبمة الرهن مائة وخمسين - فقال المرتبى : بعد ما شهد الشاهدان على نحو ما بيت من اختلافهما لى عليه مائة وحمسون - وهذا رهم عائة -فالقول قول المرتبئ الأنه يتكر نبوت عا الاستيفاء قبما والاعلى المائه ، فإن أمام الرهن بهمة أن رهبه بمائة وضمسين ، وأقام مرتبئ به أنه رهن عائة ، فالسنة بيمة لواهن الأنها تشت ريادة في الاستيفاء وإن اختما في قبمه الرهن عدما هالك كله أو بعضمه ، فالقول

10707 فال في كتاب الخوالة؛ إذ درها الرحالات على رجل أو كامل على رجل أو كامل على وحل أو كامل على درهم له الإن على رجل أو كامل على درهم له الإن على والان، في الله أحدهم الله الله على الخلوب، وحمد الكفيل ذلك كامر أو أثر بالكفاف وادعى الأحل، في المال حال على الوحيين، أم إذا أقر بالكفاف والوعي الأحل، في الأن الأصل في المال الحلوف، والأجل عارض، وليس عليه إلا شاهد وحد، وأما إذا جحد الكفيل ذلك كنه، فإن الشاهدين انتقاعيه، والارتبات ما الشاهدين التقاعيه، والاثبت ما التقاعيه، والاثبت ما التقاعيه،

۱۵۲۵۳ و في كتاب الحوالة أيميًا: إذا أقام شاهدًا واحدًا أن فلاتُ أحاله على حدًا الله و احدًا أن فلاتُ أحاله على حدًا الله و درهم، و قام ماهدًا أخر أنه أحاله بلك دينار الانصل شهاد نهما وإلى شهد أصدهما بألف درهم، وشهد الآخر الأف وساله دينار القبل شهاد تهما على الألف الأسما انتقاعلي الألف للمقاومة بالمعلى و نذاه أحدهم بزياده مائة دينار الوليس هد نظر البيع الانتقاعلي الانتقاف بالمتلاف اللهم، أما حرالة الدواهم الانتخاف حوالة الشارر الأسمهما ولا حكمهما، فكان عليه الاختلاف في الدين المطاو و تأويل المساكة إذا كان

المدنى به على الدراهم والدنالير حيملة ، امنا ادا كان بدعي الذراهم - حدها ، لا نقسل. السيادة الأم بصير مكفيًا الذي سهد به بالدناتين.

۱۹۷۵ - وقال في أدب الفاصل الفاطلب التنفيع الشمعية، فأقام فياهدين مهد أحدهم التنفيع التنفيد، فأقام فياهدين مهد أحدهم أنه المدرى بأنف درهم، وشهد الاحرائه شنوى بأنفره ويفتدي يقود: الشنوية بثلات ألاف لا نقيل مفيدالفر عبائقين، وكدلت الرشهد أحد هما بالذراء بألف درهم، وسهد الأخر بجانة دينار، لانفيل اللفيادة

وتدلك لو شهد أحدهما أدانسري من قلايا، وشهد الأخر أنه اشتري من قلان أحراء لا تعبل شهادتهما؛ لأن الشراء من عمرو سير الشراء من زيد، وأيس على تل واحد مهما إلا شاهد واحد

1999 - وهي الوادر لبي سماعه عن محسد الإناشهد شاهد واحد علي رسل أنه أفر أنه أخذ هذا العدد من فلان، وسهد اخر أنه أفر أن هذا العبد لفلان، لم عصر المسهود الاشيء، لأنهدا لخاص

بيطه ران أحمدهما شهارعني الإقرار بالأحد منه وأنها شهادة على الإقرار بعضه والاحراج شهر بالمقال، وهر وصف من المحر، وهما مضافات والأن أحلهما شهد بالمفاله والأخرال بسهد بالملت له رايفا شهد على أنه أخده منه فكانت شهادة على فياه باده وأنسا وصلت إليه من جهتمه ولو ثبت ذلك يؤمر بالتسليم إليه من غير أد بقضي له بالمدك، فلم سفل الشام هال الاعلى السلك، والاعلى الأخذ، فلهذا الا يعضى للمشهر داله بشيء

ونو نسيد احتصدا لله اقر أنه أحده منه وضهد الآخر أنه أقر اله أودت إده. جازت شهادتهما حتى يؤمر المدعى عليه و دالسد على للدعى الأنهما أجمعا على إمرازه أنه أخذه منه الكل سهد أحدهما على إفراده بأحد معروف وسهد الاخر على الإفراز بالوديعة، فو حب القصاء بما انفقا عليه، وهو الاعدامل الدعى، وإذا نمذ دنك يؤمر بالرد على المدعى و لكن لا يقضى الوالملك والاعدام الدينا مال

وكفَّاكَ أو أَنَّ الذِّي شهد بالوديعة لم يشهد بالرفيعة ، إقا سهد أنه أفر أنه دفعه إليَّه

قلان، وفيما إذا شهد المدهما أنه أقر أنه أعدَه منه، وشهد الآخر أنه أقر أنه أو دعه إماه فوع إنكان، وفيما إذا شهد المنهد المنهد الأخر من المنهد به المنهد به في شهادة أحدهما الإقرار الأخذ من المنهد به والمشهود به في شهادة الأخر الإلاداع لا يكون إقراراً بالأخذ منه ألا ترى أن من قال لغيره: أحدث منك مفا العين وديعة، وقال القر: لا، بل خصبته منى غصاً ، إن القول قول القرلية، وهو ضامن للعين إن هنك في يده.

1070 - ولوقال: أودمنني هذا انصده وقال القرله: لا، بل عصبته مني، خالفول نول القرء وما افترقا إلا باعتبار أنه في المسألة الأولى أثر بفعل نفسه، وهو الأخذ صمه وادّعي الإذن، وأنكر المالك الإذن، فلم يشبت الإدن، وبقى إفسراره بالأخسف، والأخذ إذا تحلا عن الإذن كان مبياً لنفسهان.

وفي المسألة الشائية لم يقر بفعل نفسه، وهو الأحد إنما أقو بفعل المالك، وهو الإبداع، فلم يكن مفراً بسبب وجوب الصمان، قلا يجب عليه الضمان، فكذلك في مسألتنا الذي شهد على الإقرار بالإبداع بكون شاهداً على الإقرار بفعل المنص، وهو الإبداع، لا يقعل ذي البدء والقري شهد على الإقرار بالأحد شهد على الإقرار مقمل ذي البد، وهو الأحد، قام بتفتوا على شيء، فينبغي أن لايقضى بشهادتهما، وسيأتي بعد هذا ممائة أخرى، بخلاف ما ذكر ههنا.

وكذلك لو شهد أحدهما أن صاحب إليد أقر أنه اهتصبه من هذا المدعى، وشهد الآخر أنه اقتصبه من هذا المدعى، وشهد الآخر أنه أقر أنه أثر أخده من هذا المدعى، وشهد قلت شهادتهما، وأمر المدعى عليه بالرد عنى المذعى، لأبهما النفا على يد المدعى فيما علي من الزمان، وعلى وصوله إلى المدعى عليه من جهة المدعى، فيتد ظلك يومر بالرد عليه، وهو وصول العين إلى المدعى عليه من جهة المدعى، وعند ذلك يؤمر بالرد عليه ولكن لا يقضى بالملك، وبقى المدعى عليه من جهة المدعى، وعند ذلك يومر بالرد عليه على حجمت في الملك، وبقى المدعى عليه على حجمت في الملك، وبقى المدعى عليه الماضى لد بالعين و لأن المدعى عليه لم يصد ذلك بيئة أن العين له ، فيضى المقاضى لد بالعين و لأن المدعى عليه لم يصد ذلك بيئة أن العين له ، فيضى المقاضى لد بالعين و لأن المدعى عليه لم يصر مقضيًا عليه بالملك، إنما مسار مقضيًا عليه بالملك المأخوذ منه .

وذكر في النتقي عَبر مسألة العبد، ووضعها في الثوب، وذكر أنه إذا شهد أحد

الشاهدين على إقرار صاحب اليد أمه غصبه من الدعى، وضهد الآخر على إفراره أن غدمي أودعه إياه، وزاد هها زيادة على ما ذكر في مسألة العبد، فقال: وقال الدعى: قد أفر بما قالا جميعًا، ولكنه اغتصب ضي، قال: قبلت الشهادة، وحملت الذي في يدى التوب مقراً بملكه للمدعى، ولم أفيل منه بعد ذلك ببنة على التوب، يعني س صاحب اليد، وأن يخلاف ما ذكر في مسألة العبد.

ووجه دلك أن الفصب بقع من الملاك والإيداع يكون من المالك بحكم العائب. فكان الإقرار بالإيداع، والغمسب إقراراً بالملك للمستودع والمصوب منه من هذا الرجه.

لم قال: وإذا شهد أحدهما على إقراره أنه اغتصبه من المدعى، وشهد الأخر على إنه اره أنه أخذه منه، فضيت به للمدعى، وجعلت المدعى علىه على صبيته من قبل أن الإفرار منه بالأغذ ليس بإفرار بالملك.

وسهد الأخر على إقراره أنه أودعه إياد، وقال الدعى: قد أفره هو بما قالا، لكتي أودعته وسهد الأخر على إقراره أنه أودعه إياد، وقال الدعى: قد أفره هو بما قالا، لكتي أودعته عنه، قال "لأن ههنا مع وحدما على الإفرار بالخلف، وعلى وقال الأن ههنا مع وحدما على الإفرار بالخلف، والمعالم مسألة الغرب بخالف ما ذكر من الجواب والتعليل في مسألة الغرب بخالف ما ذكر من الجواب والتعليل في مسألة الغرب لأن في مسألة الغرب في مسألة الغرب في مسألة الغرب في مسألة الغرب والمعالم في مسألة الغرب الإفرار بالإبداع إفرارا بالاختف، فقي الشهادة على الرد، وأمر بالرد عمل الدعى، فإن كان في مسألة الغرب روابتان، فوحه الروابة التي فال فيها "الانتبل هذه الشهادة على الإفرار بالأخذ منه على المناهدة على الإفرار بالأخذ منه على المناهدة على شيء، فلا نقبل الأن الإبداع بتحقق عد ال أخذه على ما مراء فلم نقع الانقاق منهما على شيء، فلا نقبل شهادة بها.

وجه الرواية التي قال فيها ; تقبل هذه الشهادة على الرد أن الأحذ بهذه الشهادة . وإن لم يتبت ، فقد ثبت وصول العين إلى المدعى عليه من يد المدعى ، وهذا القدر كافٍ

⁽۱) رين ۾: لأن

كلفضاء بالود على المدعى.

وإن لم يكن في المسألة روايتان، فوحه الفرق بيهما. وبيان جهة التوفيق أن موضوع مسألة الفوت أن المدعى ادعى الإبداع، ودعوى الإيداع دعوى فعل نعسه، وليس فيه دعوى الأحد على الندعي عليه، فلا يمكن القصاء بالأخد على المدعى عليه، إذ لا دعوى فيه، وليس عمالة العد أن المدعى دعى الأحد على المدعى عليه، فكان مدعى انقص عليه، وليس في شهادة الإبداع ما بنافيه، فقد المقاعلي وصول العين إلى المدعى عليه مي جهة المدعى، فيمكن القضاء بها.

توصيحه: إن الشهادة على الإيداع شهادة على وصول العين إلى يده، فحسب من عبر أن يكون منه فعل إلى يده، فحسب من عبر أن يكون منه فعل إلى يده بقعل دلك العمل سبباً لوجوب القيمان عليه، ومثل الدعى الأخذ فقد ادعى الرصول إلى يده بقعل دلك القمل سبب لوجوب القيمان عليه، مكانت هذه شهادة بأقل عا ادعاء المدعى، فقبلت وقاما إداادي الإيداع ، فهو لم يدع على المدعى عليه إلى محرد وصول العبيد إليه من عبر أن يدعى عليه فعال كان سبباً لوجوب العبيدي، كان سبباً لوجوب العبيدي، كان سبباً لوجوب العبيدي، كان عبد الشهادة بأفضر عاد عاد المدعى، ولاتقبل.

١٩٢٩٨ - ولو تبهد نماهد أن صاحب ليد أفر أنه لهذا للدخي، وشهد الأخر أنه أضر أن المدعى أودعه منه، تقبل هذه الشهادة، وقضى بالعين للمدعى؛ لما ذكرنا أن الإقرار بالإبداع إقرار باللث للسروع، والشاهدان انفقا على الإقرار بالملك للمدعى، فقال هذه الشهادة

16704 ولم أن وحالا ادمى على رجل أنه قتل وليه عبداً ، وجاء بشاهدين، تنهد أحدهما أنه قتله عمداً بانسيف، وشهد الأخر أنه قتله عمداً بالسكير، لا تقبل عده الشهاده؛ لابهما اختلفه في الله الفتل، وقد موت هذه المطألة من قبل، وإنه أعادها ليذكر العرق بيته وينما إذا شهد أحدهما على إقراره أنه قمه عمداً عالميف، وشهد الآخر على إقراره أنه قتله عمداً بالسكين، فقال ولى الفتيل إله أثر بحد قالا، ولكن والله ما قتله إلا بالسبف، أو قال عدد فا جميف، لكم والله ما فتله إلا عالم مع، فهذا كمه موده، ويقتص من الفالل. والعراق من مرجههان: أحدهمان أن في ثلث المسألة الفاضي إما به ضبي توجوب. الضعماص إذا أمن القش عنده، ولم يتبت الفيل بهذه النسهادة، الأن باختلاف الآلة يختف الفتل، فلا يفع الإنماني على واحد، فلا يكن الفف، مشهادتهما.

أما في هذه المسألة القاضي إذا يقضى بوجوب القصاص بناءً على إقراره بوجوب القصاص، والشاهة النامع اختلافهما في الآلة النقا سي إقراره بوجوب القصاص عليه ، فعيدًا اقتص به

والأن المسوى في حصوق المساد شرط فيون البيئة، وفي تلك المسألة لا يدوان يدعى الذعى الفتل بأحد الأنين، إذ لا يمك دعوى الفتل بكلا الالتين، الأن في دعواه فقت تكذيب فهما- فته مر وحرد فاس واحد كلا الألتين، وإذا ادعى بأحد الألتين، فقد كذب شاهده الآخر، وههنا أمكنه تصديق الشاهدين مع دعواء القش بأحد الالتين، وبالذ أشرى سواهما والجواز إفراره بالقش مهما مع أن قتله بإحدادها وبألة أخرى، والقبل مكل واحدة من هاتير، الآلي، موجب لتقصاص، فيكون مفرأ على نفسه توحديب القصاص، فيكون مفرأ على نفسه توحديب القصاص،

1973 - قال محمد في الجامع الكبيران رحل في يديه عبد دكر أب صدد ورثه من أبيه، مادس وحل أخر أبه عبدي وأقام البدة على فرار صناحا البدأ مدتمع على . قبلت منه وقضى بالعمد للمدعى اعتباراً للإقرار النائك باللية عبالًا، وقاد مرّك هذه المتألف من قبل.

و كذلت إذا شهد على إفراء أنه اشتراه من المدعى بألف درهم، وقال المدعى الد الترجافان، وتكف مراجع الترجافان الشيراء من الشيراء من المدعى بالمدد المدعى و لا أوراد الترجافان، وتكف من الأدعى إلى المدعى و وقد مرات هذه المسألة أيضًا و وإلا أوردناها مها الزيادة تقريع و وكدلت لو أقام شاهداً أن الذي في بديه العدد أقر ألا المبدد عبد المدعى و إقام شاهداً أخر أن الدي في مده العبد اقر أنه خشرى المساد من المدعى بآلف مرحم و وقال المدعى المدافق في المدعى المدافق المدعى بآلف منه شيئًا و نفي المدافقة وقال المدعى بالعبد للمدعى و لأن الشاهدان تنفيا وبما هو المتصود من هذه المسادى وان إثبات

الشبراء بدليل أنهمنا لواشهدا عفي التبراء في هذه الصبورة، فانقاضي لا يقضي بانشراء، إداله فضل بالشراء حصل الغضاء لذي البيد، وهمه إنما شهدا عليه لا لم. معلم أن المفصود من هذه الشهادة إقرار ذي البديان العبد للمدعى دون إنبات الشرام، وهما انفق في هذا المفيسود، أما الأول فلا شك، وأما الثاني فلأنه شهد على إفواره وتشراه من المُدعى، والإفراد بالشُّواء من المدعى إفرار بالمثك لتمدعي.

وهدا الجواب مستقيم على رواية الجامع الأدالس ادوالاستبام إعرار بالملك للبائع، أما على رواية الريادات كيس بإقرار باللثك للباتع، فيحتمل أن تكون المسألة على ووابنين، وإن لم تكن المسألة على روابتين فيوجيهم هني رواية الزيادات ؛ أن النبرة إقرار من المنشري أنه لا ملك له في المحل، فحرج من البين، فيأخذه المدعى؛ لأنه يدعيه، ولا مراحد له فيه.

شم شرط عبول هذه الشهددة أن بقول الدعى. إن ذا البد أفر بالأمرين حميعًا، إلا أن المرأبعة حتى نو قال للدعي: إن صاحب البدأتو بأحد الأمرين دون الأخر، لا مقبل حذه الشهادة الأنه يصير مكذباً أحد شاعديه ر

١٥٢٦١ - وكذلك إذا شهيد آجد الشاهدين أن الذي في عديه العبد أقر أن المدعى وهب العبد منه. وشهد الآخر أن ذا البدأتر أن المدعى تصدي به عشه ، وقال المدعى: إن صاحب البدأة آبالا مرين (لا أتي ما وهبت منه ، وما تصدقت به عليه ، فإنه يقضى بالعبد فلمدعى؛ لأنهما تعفا فيماهو المفصود من هذه الشهادة، وهو إقرار دي اليد أن العبد للمدعى؛ لأذ كارستوهب ومصدق عيه مغر باللك للواهب والمصدق.

وكذلك لو شهد أحد انساه فين أن الذي في بديه العبد أفر أنه اشتر ادمن اللدعي والقياه ورميه، والسهد الأخو أنه أقو أنه استراه منه تباته دينار، أو نسهد أحدهما على إفرار دى البد أنه قد استأجره من المدحى بعشرة دراهم، وشهد الأحر على إقرار ذي البدأنه لمُشتراه منه بأنف درمم، أو شهد أحدهما أنه سمع ذا البديفول للمدعى: هب لي هذا العبد، وشهدالآخر أنه سمع قرائيد يقول للمدعى: تصدق على بهذا العبد، أو شهد أحد الشاهدين أن مَّا البد قال للمدعى: بعني بألف درهم، وشهد الآحر أن مَّا شِيد، قال للمدهي: يعني بمائه دينار ، وقال الدعي: أثر ذو البديذلك فله إلا أبي ما يعت سع، ولا

أجرت فالقاضي يفضي في هذه الوجوء كنها بالعبد للمدعي ا

وكذبت بداشهد احدهما على إقرار الذي عن يديه اللبدأان العبد للمدعى، وشهد الآخر عنى إقراره أن اللدعى أودحه إيامه قبلت شهادتهما، وقضى بالعبد للمدعى؛ لأنهما انفقا على إقرار ذي الهذأن العبد ملك لعبد المدعى؛ لأن الإقرار بالإيداع إقرار بالملك للمودع؛ لأن الإيداع عقد شرعى لا يصع شرعًا إلا من المالك

وكذلك إذا لمهدا على إقرار ذي البديالإيداع، فضى للمدعى لأميما شهدا على وقراء وباللك للمدعى، ولو شهد أحدهما على إفرار ذي العدائة العبد للمدعى، وشهد الآخر على إقراره أنه عبد اللدعى أودعه إياه، قصى به للمدعى؛ لأبهما التفاعلي إقرار ذي البدلكون العبد معدعى، لكن زاد أحدهما إفراره دلايا، عامه.

ولو شهد أحدهما على فرار دى الهدالة العند للمدعى، وضهد الأخر على إقراره أن الدعى دفع العبد إليه و لا يقصى بالعبد للمدعى، وكدا إدا أسهدا على إقراره أن القدعى دفع العبد إليه و لا يقضى بالعبد للمدعى، قلم يجعل الإقرار بالدفع إقراراً بالملك المنافع، وحفل الأقرار بالالداع إقراراً بالملك للمودم.

والشرق أن الإيداع عمد ندعى يوجب نبوت أنيد للسودع، وتبوت ولاية الحفظ أنه، وأنه لا تصلح إلا من الحالك بامندو الأصل، فكنز إهرازا بالخلك لد، عامد الدهم معل حسى يوجد من السائك ومن غير السالك، وصحته بوحرده حساً، هم بكن مغتفراً بل النكك، هند بكي الإفراد بالدهم إفرازاً باللك للدهم

وكدنت تو شهد أسباسا على إقرار دي اليد أن العند للمدعى، وسهد الأحر على إقراره أنه شميه من المدعى، عائقاصي بقضي بالعبد للمدعى، لأن الإنسان لا يضمن ملك نفسه ، فكان الإقرار بالعصب إقرار باللك للمفصوب منه .

وتدلك إذا نمهم أحدهم على إفرار في الهدأن العبد للمدعى، وشهد الأحرعفي إغراره أنه ارتبه منه، أو استأجره منه، قضى بالحيد للمدعى؛ الأن الرهن و الإحارة كل واحد سهما مقد تمرعى، لا صحه له إلا شباه الملك لمراهل "، والأجرعلي اعتباد الأميل، فكان الإقرار بينا إقراراً بالملك للمدعى،

⁽١٧) مكن في طاء وكان في الأصل رام بالرامن

وهذا كنه إذا قال المدنى : إنه أقر بد قال الشاهدان إلى أخر ما ذكر با تبل هذا، ولو كان الذي عي بديه العبد أقر أن العبد كان للمدعى ، واوعى أن المدعى أعطاه صلة ، وجاء يشاهدين شهد أحدهما أن المدعى أقر أنه نصدق بهدا المددعلى الدعى عبيه، والأخر شهد أن الدعى أقر أنه وهب هذا المدد من المدعى عب ، فالقاصى لا يقبى هذه الشهادة إلا أن يأتي بشاهد آخر بشهد على الهية ، أو على الصدقة ، بحلات ما تقدم

والفرق، إن صاحب ليدهه أقر بالملك المدعى في العبد، وأدعى تعلى الملك ويه من المعمر، إذ لا يجوز أن يتملك عبد من المعمد من شخص واحد في حالة واحدة كنه بالهمة، وكنه بالصدقة، علا بد من أن المعمد من شخص واحد في حالة واحدة كنه بالهمة، وكنه بالصدقة، علا بد من أن بدعى أحدها، ومنى ادعى أحدها بصير مكذباً شاهده الأخو، علايقي له عليه ما ادعى إلا ساهد واحد، أما ذمه تقدم المدعى لا بدعى تلفى الملك من جهة دى المدحلي بحث على إليات سبب الملك، وإلى اوراد ذي البدائي العبد ملكه من الأحس، فلم يكن محتاجً إلى إثبات سبب المدى بن حاجه إلى إفراد ذي البدائي العبد ملكه، وقد ثبت دلك من الأحد، وقد ثبت دلك من الأدى بينا.

وهذا الخلاف ما لوشهد أحده ما أن المدعى أثر أنه وهذه المدى في يسيعه وقبضه منه وشهدا الأنسا انفضا على الإقراد بالهيئة ، وأعداد الإن النحل والعسرى والهيئة من أسسه الهيئة ، وإنما اختلف في النقط، وحذا لأن النحل والعسرى والهيئة من أسسه الهيئة ، يقال: نحله كذا، ووهيه كذا، والاحتلاف في انفظ لا يمع قبول الشهادة يعد الاتماق على المعنى ، كما نوشهد أحدهما بالنكاح ، والأخر بالترويج بخلاف الهيئة والعسديّة ، لألهما يختلمان لفظاً ومعلى ، أما نفظاً فلا شك، وأما معلى فلان الصدقة أواد مهاوجه الله تعالى، ولا رجوع فيها ، والهيئة أواد به وجه العسد، وقبه وجوع ، فكان مختلفين لعظاً ومعلى ، وقبل على أحدهما شهادة شاهدي .

وزعم بعض مشايخان أن الاختلاف بين الهيم والصدقة من حيث إلى في الهية وجوعًا، ولا وجوع في الصدقة، وليس كما ظواء ألا ثرى أنه لو سهد أحدهما بانهية من فقير، أو من فتي وحد محرم، وشهد الأخو بالصدقة، لا نقبل الشهادة، ولا وجرح في، وإنها الإختلاف من حيث الذات، فذات الهية فير دات الصدقة.

وكذلك إداشهد أحدهما أنه ياهه مرالدي هوافي يديهه وقبض الثمزي وشهد الآخر على أنه وهيه من الذي في ندم، لا نقبل سهادتهما t لاختلاف ظاهر بن البيم والهنة

وكذلك لو شهد أحدهما أنه ماعه منه بأنف د همره وقيض الشمن، وشهد الأخر الدماعه مناه بماثة ويناول وقبض النصراء لالتقابل شهادتهماك لأب البيع بختلف باختلاف بابتين فيختلف الشهودية

وكذلك إن كانت الشهادة على الإفرار بالبيع، كمه وصفتاء لأنيما لم يجتمعا على بيع واحد.

١٥٢٦٠ - وأو كالأصاحب الدادُعي أنه اغتراء من المدعى بألف درهم، وقبض النمواء وحاءيت هدين شهدا على البء وقيص النص إلا أنهما نوب مقدار النمنء فالغاضم يقمل هذه الشهادة؛ لأنهما المقاحلي اليعي وقبض النمز كما فعاه المنعىء وسكونهما عزربيان مقدار اللمز احتما الموافقه الحداز أنمها لواستفسرا بيتاأن الملمن ألفء كساادهاه المدعىء ويحتمل أسماسه بحلاف دلكء فلاعتبث المحالفة فيما الغقا عليه والتواهب الحلاف

٣١٥٢٦٣ وكاللا لو شهدا على إفرار الدعى بالبيع، وفيض النمن، ولم يبينا مقدر النمن، وفو البديقول، شنريته بآلف درهم، وتقدم النحر، فالقاضي يقبر الشهادة، وهذا بحلاف ما لم لو يشهدا على قبص الثمن، فإنه لا تقبل شهادتهما؛ لأنَّ اللمور إن كنان مفيوضاً ، فيلا حاجة إلى الفضاء بالشمن ؛ لأنه وقع الفراغ عبه، إنما الخاجة بالى إثبات المنت من البيد فحسب، وأمكن العضاء بالملك في البيم لا هَاق الشاهدين على فلك.

فالدافة ليربكن التبين مهيوفيات فكيبا مسك الحاجة إلى القصاه باللمن، ومعلو القصاء بالثمن حهالته ويوضح ما ذكرنا أنا الشهادة عني البعرة وقبض الثمن شهادة باللك الطلق للمدعى؛ لأنه شهاده بالعقد، ألا بري أن شاهدين فو شهدا على وحل أنه ماع عبد بخميسمائة درهم من فلان، وفيص النمن، اقضي القاضي بالملك للمدعى، ثم رجعا عن شهادتهما، وقيمة العبد ألف درهم، ألهما يضمان قيمة العبد دون اللمن،

و لو حصل انقضاء بزوال ثلاث من الحيد بالنمن يصمن النمن و فعرف أنه القضاء بروال. المدارعير مقابل بالنمن حتى صمنا قيمة العبد الدي تلف بشهاد نيسا.

ورد كان مكدا لمديصر النمن مشهرها به صداء شهادة تقسص الثمن ، صلاعتم النبول بترك بيان لنس، فأما الشهادة على لبيع مدول قبص النمن شهاده بالعقدة بطليل عكس ماذكران ، والعامر القضاء بالعقد لكوب النمن مجهولا ؛ ولأن الخهالة إلى وبم جوار لبيع باعتبار أنها مامعة من التسليم والتسلم، وإما كان النس مقارضاً ، لا حاسة إلى السيم والسلم؛ لأنه وقع العراع عنه فلا يمم القاضي من الفضاء ما الـ

وزنايين أحدهم القمن، وهو الف كما ادهاه الدعو، وسكت الاحراف بيان النمل، ولكن كال واحد منهما شهد مقبص النمل، فبلك شهادتهما؟ لأنهما القفاعلي الميح، وقيض الشمل، ومكوت من سكت عن بيان النمل، يحمل الواقفة، لجوار أنه أم استقمر لمّن أن النمل ألف، واحتمل مخالفة، فلا نتيت المحدثة فيما النفاعيه، فوهم القلاف.

ران لم يبن الذعن مقال التمن، وإن الدعن البيع، رقيص البائع التمن، رسيدا على الشراء بأنف، وذكرا قبض الدمن، قبل الماضي شهددتهما والأن الشمن إذا كان يقوماً المواشهدة لا تقع بالنمن، وكذا انفضاء لا غع مدمن، فكان ذكره، والسكوت عنه سوء، فقد اتفق الدعوى بالشهدة، والمخالفة موهومة، فإن الذعي تو استفسر رعا بين أن النمن ألف، كما تنها به الشهود، ولا ينهل شهدتهما بأنب عرهم

ويسابلي احدهما أن المن الفادرهو، ويبين الاحر أن انتس مانة دينار، الانتبل شهادتهماه ورز شهد بشفل المن الأنه لا بدوالديدعي أحد العقدين، وعند ذلك بصير مكذبًا شاهده الأحر،

١٩٣٦٤ - وفي أنوادر ابن سيدعة أنني سعيده: في رجل اصلى داراً في ينان رجل، وجاء بشاهدين، شهد أحدهما أنها دار طلاعي، وشهد الاجر على إفراز صاحب الما أنها للمدنى، فالل: دانشهاد؟ مغلعة

وبيانه. إنا أحدهما شهد للمدعى بالملك، وأنه ليس بقول، والأحر شهد على

أأناه وفي الأصل المجاهيم فضاء الفاحي من القصامية

إفرار المنعن حكيه مذاكر السامعي ووالأقوار خورب فيختك السنهور يعدن حيث الصدران وكملك مرحيت المعيره لأذ الإقدار حجة لمكاطئها الدعن عميد وهوا اللَّقُولُ * أَلَّهُ بِكُولِ نَفْسِ الْمُلِكَ، ولويقُوعِلَى الإقرار حجة على فينار كالمعابين، فيعمس مه، وأوجه على للمن شاها، أنَّه حتى فكن القصاء ممثك للمديم بشهادتها، فتعذر القصاء شهاديين فلايقصى بهما

حوق بون هذا وورز مراؤات ولد أحادهما للمباعي على مدعى عليه بأنصاب وسهلا الأخبا خلير أفرار المدعل علمة بالألهب عال أهدا سالة والأردالين أشادر وهكذ روي عدائم موسف واودكر النعلقي روابة أنوا بوسف هي أواقعائدا ومفساق قراسياسك وأشار إلى الفرق أن شهادة الشاخة بالثلاث اللطان ليشيد وثيلا يطون به أواء الشهاد، بالثلاث الطائل والإعالم عليه حواي الشاء فاتدى شهر وبالك تلهدي النهار عثي بداللبرس من حبيت لحقيقة والأحر شهدعني إفرار الدعي عليه بالفك وفاحتم المنمهوديه وفلا تحكم العضاء بشهادتهماء والشهادة على وجوابيا للدي على اندعى عميه بطالله مراغل أن عرف سبب وحوله بحصد دلية؛ بطلق له ذلك. وذلك الذليم اليس إلا هو الإلى إلى فهرا حجم وجرد والفش هيبه مطلقاء كهدأه معي

وأما ما موادمة الأدر فدلك يثير الواصيب وحاب الذبواء فك يكر ديك معتقا حاكيًا عن السبب، فالخذي شهر رازي كالمسمى مساعًا شهرة حال العراز الملائوت بهذا الدين معنَّى و ويواسهما به صريحًا حصيت الدافقة من أكناهيرين في شهاوتهما واكبياً هدا

وني مصب الأصل أأو سيبدأ حدالسجدين أدفيهمة الموت العصوب لمستهلك كفاده وشهد الأحراطلي إعرار العاصب أن فيمتع كفاد لا نفيل شهاهاتهما

16410 - قال محمد في الحامع لكبير - إذا أدعى لرامر داراً في يد عبر مر والفاع تباهلانين شهد أحاطهم الهواذ وعوا ورالها من أديف وشهد الأحو أنهواذا مداود لياعان أمار فالشهادة باطلة والأمهما اختصاص سبب الملك والأملاك تحتيف باختلاف

²⁶ July 2000

المتقارم الأسرا كسلت

أسببهاء واختلاف المفهوديه بمنع قبول الشهادة

فرق بين هذا وبين الإقرار، فؤنه إذا أقر أن هذه الدار له، ورثها من أبيه، فقال القر له: لاء بل ورثتها هن أمي، كان للمقر له أن بأشاذ الدو^{د،} من المقر، وإن اختلفا في السبب.

والقرق: إن الإقرار حجة ملز مة بنفسه أو بطل حكمه إعاييطل بتكتبيه المفر له، وأنه لم يكذبه "في أصل الملك، فنبت، "قصى ما في الباب أنه كذّبه في السبب، ولكن لا حاجة إلى إنبات السبب معد ثبوت الحكم.

فأما في مسأنت فالشهادة إنها تصير حجة بقضاء الفاضي، فكان حالة القضاء حال نبوت الحكم، وتبوت الحكم لا يدله من سبب، ولا يمكن إنيات السبين جميعاً للتنافي، والانعذام الحجة عليهما، ولا إثبات أحدهما؛ لأنه لم يقم عليه حجة كاملة، وهي شهادة المثني، ولانه لا بدمن الدعوى لقبول الشهادة، ولا يمكن دعوى السبين للتنافي.

ولو ادعى أحدمها كان مكذباً شاهده الآخر، فيطلت شهادته لتكذيبه، فتعذر الفضاء بها، وكذنك إذا شهد أحدمها أنه الشراها من فلان وهو علكها، وشهد الآخر أن فلانًا آخر وهبها له، وهو علكها، وقبضها منه، فإنه لا تغبل شهادتهما، فأذكرنا، ولأنه إلحايتنى الملك من جهة الواهب أو للشنرى، ضائم بثبت للملك له، لا بنقل إليه، ولم يثبت لا ملك البائع ولا ملك الواهب؛ لأنه لم بشهد على كل واحد منهمة إلا شاهد واحد، وهذه العلة تصلح علة في المسألة الأولى؛ لمنم قبول الشهادة.

لم في هذه السالة لا يختلف الجواب بينهما إذا لم يوفق ويبسما إذا وفق، فقال: كنت اشتريتها من قلال، كما لمهديه هذا الشاهد، وقيضتها تم بعنها من قلال، وسلمتها إليه، تم استوهبتها، فوهيها لي، وقبضتها منه، فإنه لا تقبل شهادتهما في الوجهين جميعًا.

عرق بين هدا وبينها إذا الأعلى أنّه اشتراها من فلان ، وشهد شاهدان أنه وهبها له ، وقبضها سه ، فإنه لا نقبل شهادتهما قبل التوفيق ، ولو وُقل وقال : كنت المُشريتها من

⁽٩) وهي الأصل: هذه الدار، مكانه: بأخذ الدار

⁽٢) وفي م: لم يذكو به

قلان، ثم جحد في الشراء، فاستوهشها منه، فوهمها لي، وأعاد البينة، فبلت هذه الشهادة.

ووجه الغرق أن عي نلك السالة أقام على الهية شاهدين، وقدر الت المحالفة بين الدعوى والشهادة بالتوقيق، فقست شهادتهما، وقصى بالهية لكمال الحجة عليها، أما هذا إن زالت المخالفة بالتوقيق، وتكن لم يشهد بالهية إلا شاهد واحد، فتعقر القصاء مدة لأن القضاء مشهادة العرد لا تجوز، حتى تو منهد معه شاهد أحر على الهية، قضى له بالهية.

1977 - قبال محمد بن الجامع الكبير [وإذا كان للرجل على رجل ألف درهم، قادعى ألمرجل على رجل ألف عرامه، قادعى ألمرج أن أوهاها صاحب الحق أبرأ الدرم من الحالى، وشهد الآخر أن صاحب الحق أبرأ الدرم من الحالى، وشهد الآخر أن صاحب الحق أبرأ الدرم من الحالى، وشهد الآخر أن صاحب الحل أو مالك معنى، لأن الفق المن أن المنطقة لا شاك، وكذلك معنى، لأن الفق تهدا بالإبراء يغير عرص، فهو إسقاط، وليس في الاستيف، حسال معنى الإسقاط، فحادت الحالفة، وإلا عنى به الإبراء الذي هو حكم الاستيف، صاد هو شاهدًا بداية الاستيفاء، وشاهد بداية فعل والآخر شاهد بالإقرار، وأنه قول، ومنل هذا مام قول الشهادة، كما لو شهد أحد الشاهدين على الحصب، وشهد الاخر على الإقرار، بالغصب،

ولو كان الذي تسهد بالإس مشهد أن صاحب الحق أقر أن الغريم برى إليه ، فيلك الاسهادة : لأن البراء التي إسداها من الفرس، والشهادها بصاحب الدين بكون يطريق الإيماء والاستهماء ، فكانت الشهادة على الإقرار بنال هذه البراءة شهادة على الإقرار بالاستهفام، والشاهد الاغر شهد على الإقرار بالاستهفاء أيضاً، فقد التفت في المعنى، وما شهد به داحل نحت دعوى المدعى أيضاً، فلهذا تقبل.

ولو شهد احدمه أنه أقر أنه نستوفى الألف، وشهد الاخر أنه حلقه أو أحله له أو وهبه له أو تصدق به عليه ، فاشتهادة باطناه الأن الاستيناء أخذ الحق، وهذه الأشيه تبنى على النبرع ، فاحتلف الشهود به ؛ ولأن هذه الأشياء لا تصلح حكماً للاستيفاء، ثم لا لم تقبل هذه الشهادة على المراءة مع أنهاتصلح حكماً للاستيفاء لأن لا تقبل هها:

أوميء وأنه لايمهلج حكما له.

۱۹۳۱۷ - ولم الأملى الطلوب الأداء، فيشهد به شاهدان أن صاحب الخن أبراه من فهم الوالله حمله ، فالشهدة حالزة الارائشيمية به واحده وما شهدا به داخل تحت دعوى المدمى من وحمه الآن المدعى ، وهو الطلوب مدعوى الاستبقاء الأعلى البراءة مفيدة بالاستبقاء ، فينه يقال : أبرأه براءة بنض، واستيقاءهما شهد بيراءة مطلمة محتملة تقرادة بالإراد، وقاردة بالإضاء ، فكانت هذه شهدة فيعض ما ادعاء، فقيات

وفرق بين هذه السائة وبين المدألة الأولى . فإنه اعنيا هذا محالته بين السندين حتى أنطل شهادتهما مدلك ، فلم يعسر محالفه بن الدعوق والشهدة، ورجه الغرق أن في ذلك المسألة المحالفة بن الإيفاء والإبراء غاهره مسورة لو نبت الوقيقة إلا تسب الاعاد، أو أن ما حاة الإيماء "الوجب كبراءة، فالموافقة او تبت إلما شب اعتسار المسمى"، فوغا يكن إلمائهما ضحيا إدافت المتضمن، ولم يثبت المصمن، وهو الاستيفاء شهادة أحدهما، الذا شهادة الود ليست بحجم، فلايتباء ولى مدمه، فلم خصل الموافقة، فأما هها كارم للدعى محتبى، وأنه ثابت، ولكنه دعوى، فيتبت ما في ضمنه، وهو الإبراء، فحصف الموافق بنه وبن الشهادة بالإبراء

والثاني إن الانتاع القبول فعة باعتبار أن أحدهما شهد بالفعل. وهم الاستيفاد، بالأحر بالقول، وهو الإلواد، واشتاك الشاهدين على هذا الوحد فنع صحة شهادتهما وقبولهما، ومس هذه الاحتلاف في الدعوي، والشهادة لاشتع القبول، ألا ترى أن أحد الشاهدين لو شهد بالمعلمات، وشهد الأحر على الإنوازية، لا تقبيل، وقو الأس العصيب، وشهد قشهر دبالاقرار بالغصيب، فنت سهادتهم

1977.3 وتو شهدا على الهرية أو المدداة أو المددة أو المطرقة أو الاطرقة والإسلال، لا نقال شهدة بعد الأن الفرم بالس الاستنفاء ، وهذه الأشياء أيست من أحكام الإيقاء ه الأد الهمة تبنى على الفيراع ، وكذا الصدقة ، والإحلال عدرة عد رينفع به بتمكيد إياه، و بالإيفاء بما يشفع حكماً تذكه ما في دشه ، لا ياحلاله ، اسطلت السهادة ان الاحمالات

⁽١١ وفي الأصل الاستطاء

الان وهو الأصل الشمير

ميتهماء بخلاف الإمراء وفإنه يصلح حكماً اللإيماء على ما ذكرت

قال: ونو الأعر الغرج البراءه، أي ادعر أن وب المان أبرأه، فلهذ أحد الشاهدين وذلك ونسهد الأخر أبه وهما له احق أو تصباق هليمه أو نحله أو حديه منه أو أحله له، قبلت الشهادة؛ لأنهما أتفقا معنَى من كل وجه في يعض هذه الألفاظ، ومن وجعفي بعص هند الألفاظ . وما شهدا به داخل تحت دعوى الدعى معلَى من كل وجعه أوامن وحمر

بباته الذاللدي الأعي براءة مطلقه وإنا تحشيس البراءة بالإبراءه وفيدانيق الشاهدان على الإبراء معنَّى من كل وجمه أو من وجمه أما من كل وجمه فالأنه شهد أحدهما بالإبراده والأحر بالتحليل والتحليل تدأيعتمريه عي الإبراء، ويفاء مفاع الإبراء، والذي شهد بالتحليل شهد بالإبراء معنَّى، قتبت الموافقة بين الشاهدس معنَّى من كل وحده فيدخل تحت دعوى الذعل من قل وجده وأما من وجه فلائه شهد أحدهما بالإم أده وأنه بحضور الإم أه الذي ثبت حكمًا للاستبصاف ويحضول الإم أه الذي هو. إسفاطه وشهدالا نوبالهبة والصدقة والنحل والإحلال، وهذهالألفاظ إغا نستعمل طيراه فبالأم الله لا للبراءة للإيفاف وشاهد الإبراء شهد براءة محتملة للأمرين فبيت للو فقة بين الشاهدين من وجه، فيدحل أنت الدعوي من وحه، وهذا كاف للقبول؛ الأن الشهادة حجة الفرتمالي، بجب العمل بها ما أمكل

فإن فيل: إذا شهد أحدهما بالإيراء، والأخر بالهية بنيخي أن لا تقبل: لأن الإيراء مع انهيبة مختلفانا لفظا ومعنى؟ لأذ الإبراد موضوع للإسفاط، والهمة موصوعة بليمليك، وتهذا صاحب الدبن إذا أبرأ الكفيل، فردُ الكفيل، لا برتدًا، وأو وهب منه ، ورد يرتدا، فإذا الخنلف لفضًا ومعترب يجب أن لا تقبل، وإن اتحد حكمهما شرعًا، كما مو شهد أحدهما بالخالة والأخر بالبابة .

حمنان الإبراء مم الهيم بحنفيان معنى في حق الكميل على الوجم الذي فلتبرء أمة يتفقان معنى في حو الطلوب، فإذا أبرأ الطلوب، والهنة منه كل واحد متهما إسقاط من وجه حتى يصحرهم عبر فيوال والفليث من ياحه حتى برند برده.

١٥٢٦٩ - وقال، فو ادعى الغرير الهدف، فيشهد له شاهد بالهدف والأحر

المسابقة الانقبل حده الشهادة ؛ لأن الهية مع الصدقة بختلمان لفظا ومعلى ، أما لفظاً عظاهر ، وأما معلى ، فعال الفظا معلى و وأما معلى و مكافأته والصدقة بفصاد المسابقة معلى و وقال : وجب أن تفسل ؛ لأن المسابقة مع الهية لا يحتملن في هذه الباب ، ألا ترى أن المدعى أو العمل البراءة ، وشهد المسابقة مع الهية لا يحتملن في هذه الباب ، ألا ترى أن المدعى أو العملة و وهملت المشهادة المسابقة في نعت المسأنة كالشهادة بالمسابقة ، فيجب أن يكرن الشهادة بالصدقة هنا كالشهادة المشهادة بالمسابقة المنابقة .

والجنواب عن هذا الطعن أن يقال: إن العربم إذا الأهى البراءة، وضهد أحدهما بالبراءة، والآخر بالهية، أو بالصنفة، إلاا قبلت الشهادة باعتبار أن البراءة لفظة هامة تذكر ويُواد بها يراءة يقصد مها وجه الغرب، وطلب الكافأة منه، وتذكر وبراد بها يراءة بقصد بها وجه هُ تعالى وثواله، والمدعى الأعى الراءة مطفظة.

10779 - وإذا شهد أحدهما بالراءة، والآخر بالصافة ، فقد شهد بالحسر نحت الدعوى من وجه ، وجدت الموافقة من الشاهدين معلى فيسما دخل تحت اللعوى ، فتقبل ، أما هذا الغرم الأعلى الهمة ، وهو اسم سراءة مخصوصة براديهه وجه العرم ، والشاهد بالصافة شهد ببراءة بفصد بها وجه الدعوى أصلا ، وقم باست الموافقة أيضًا من الشاهدين لا نعطًا ولا معلى ، فلا يقبل ، وكذلك إذا الأعلى الغرم البراءة ، فشهد له شاهد بالهبة ، والآخر بالصافة ، لا نقيل هذه .

غلان قبل: وجب أن تقبل هذه الشهادة • لأن ما شهدًا به داخل تحت دعوى المدعى من وحمه لأن المدعى ادعى البراءة مطافقة ، فيدخل تحتها براءة بقصديها وجه الغريم ، ويرادة بقصديها وجه الله تعالى.

قلنة؛ بل الأمر كما قلتم، إلا أنما انحنته لفظ ومملى؛ قاصرًا أن الهية مع الصدقة يختلفان لفظا ومعلّى، فكان الشهودية للبينان، وليس على عن واحد منهما إلا شاهد واحد، فلهذا لا تقبل.

١٥٢٧١ - قال: ولو ادعى الغرير الهبة، فشهد له شاهد بالبراءة، وشهد بالهبة،

أو بالنحل أو العليمة ، هنك ، هذه هزارة الأن الله نام هذاه بالهالة والأنه أنسا الأعلى . و شاهد البواءة شهد بعض ما لأمي الله ذكرنا ال الهية بتصمر الإبراء ، فحصلت الموافقة بين الشاهلين عن الأول، فتعل شهادتهما

ولو الأعلى للهمة والعطية، أو التحل أو المدانة، فالمهاد تساهدان على الاستيشاء. لا تقبل هذه الشهاداء الأدالهم إيسان من حكام الاستيداء، وكذلك الاستيفاء ليس من حكم الهما، فلا يكن القول بتعقي الما انفة ستهما.

ولر فعى أنه أحق له منه علمه مشها بالاستهاد، قال الشهارة باطاله ولم طفر أن القاصى بساله و فكر قيما افعى أنه أبراه أو أحل له وشهد شاهدان طي إفراد صحب احز بالاستهاء أن القضى بسأل العرب عن البراءة والحلل أنه بالاستهاء أن بفرهاد أما في دعرى البراءة بسأل؛ لأن الإيام على يكون بطويق الاستهاء المأل المأدود والحال المهاك المؤلف وحب السؤال وأما من وموى الإحاش محتف فيه أخياً الأن منى استراقى وفئه أحله وجب المؤلف وهو الاستهاء وهو الاستهداء معنى الاستهاء وهو الاستهداء الما فقد وجب المؤلف وعم الاستهداء .

ومفهوس فرق بينهسدا، وقال: الإقوار بالاسترداء له حكم الأباء من ويده، وحكم الأباء من ويده، وحكم الاستيقاء الدين من ويده، وحكم الاستيقاء من وجه حتى إنا الدينفس إذا أنو باستيقاء الدين من ويشه لا يصيح المال، فإذا احتمل الوحيد ويسهيسنا، في حدد أنا والدينة أما الشهادة حلى تسل الاستيماء يكون تضعيل الحق معالمة ووأنه يمانات الإيرام، وكفا الاحلاد لاله يكون بالإستفاع، فكنت الحالفة اللهوة، فالاستيقاء الريانة في وحدد ولا لشهادة الخالفة

نه في كل موضع وحب السؤل، فإن سأله، فقان بالاستيفاء أمضى الشهادة المهور أوافقة بن الدموى والشهادة، وإن قال معر الاستيفاء، أبطل الشهادة تعليون طعى المحالفة، وإذا له يحيد مشيء المدعى على المعرف، وإذا له يحيد مشيء المدعى على المعرف، وأنه إلا يحود حيد المدعى على المعرف، وأنه إراد بدعون على المعرف، والم يوحد، فلا غيا شهاد بساء وقد و بعص هذا العصل

فيب تبدع

١٩٩٧ - وهي الرافر إلى سندعة عن محسد عن رجل له عفي رحل ألف ترهم، فاعاء الطاء درعلي الطالب ندامة إلى مشهد احدهما أدام الدام أحلاقا على حميع مثله علم من عن، رسهم الأحر أنه قيص من علان حميم عالمه عليه من حي قال الأثناء الأنهاء احتلف لأثنا الإمراء قول، والعاش قمل، والإمراء إسفاط للحق، والقمس بصافة واحمل الشهود ...

الم ١٩٦٢ وقي كناد أو على وجن أنك درهم، وبها تشميل، سيما المطلوب مسجدة المطلوب مسجدة والمحددة على أقراد الطالب أنه فيضها من الاسبيل، ولهذا الاحراضي بواراره أنه فسمها من الكميل الم فين داله والارارة أنه فسمها من الكميل الم فين داله والارارة أنه فسمها من الكميل به وفو كان له على رجل ألف درهم، فادعى غطلوب الاطلاب أرأه سها، وجاد بشاه بي شهداً دهم، سلى الإبراك والأحد فهد على أوارا الطالب أن فيس مع جسع ماله عليه والانها منهادتها والان الشهردية محتاها والأن الإبراك والاحداد والمبين ماله عليه والمبين الماد الشهرية الماد الإبراك والمبين عالم الماد على الماد الإستان والمهدية والمهدية الماد على الطالب الاستبيناء أن العاصي يسال مدعى سواءه مها شاشت بالاستبيناء أن العاصي يسال مدعى سواءه مها شاشت بالاستبيناء أن العاصي يسال مدعى سواءه مها شاشت

والعرق، وهو أن دهوى الدراءة بحشق دعوى الإعداعلى ما دنوية، وعلى تعتبار دعوه الإيماء يتحقق الواقعة من الدعوى ومن الدعائة. رمجت أدول السهندة، احتر دعواء الإيراء لا يتحقق الموقفة، ولا يجت دول السهندة، فكان الدوان معيفاً أن أما دعوان الإيراء لا يتحقق الموقفة، ولا يجت دول السهندة، فكان أرد شاهد البراءة البراءة بالإيراء، أو بالاستنباعات، إن أراد بالبراءة عن والأخر بالإقرار، وأن فرارة

والموفي الأقمس، معيداً

فالسمحي الأحس أناعد

فبختلف الشهودانه وفلا فنوال لهده الشهادة على كل حال وللمربكل فلسؤال معيلاك

قال: ولو شهد أحدهما على إفرار الطالب ما وهيد له الالف ، وشهد الأحر أنه أمر أمان جديم حاله عديمه لا تقيل علم الشهادة، و فرق بن هذا ويبد إذا ادعى الديون الإيرام على الطالب، وشهد له شاهد بالهية ، وشاهد بالإيرام، حيث نقل شهدتهما.

والفرق: أن حاك الشهود به عس الإبراء والهيه ، وهما مستدن في المعنى الأن الهمة إذا أخليف إلى الذين مقيد الإبراء ، فأحدهما شهد على الخكم، وهو المرادة ، والأحر شهد على البرادة مد ب وهر الهيئة وقا ذكر، عبر مردً أن العمرة في مثل عالم الإنجاد بلعن ، لا لانحلاف النقط .

أما في مسألينا الشهودية الإقراء، وأنه حكاية من أنفة الطالب، وقد الخلف اللفط، فاستلف المسهود، ألا ترى أنه أن شهد أحد الشاهدين باحلية، وشهدا الأخر بالبرية، لا تقبل الشهادة؛ لاله حكاية من لعظ الطلق، وقد الخلف اللفظ، فاحتلف المشهودية.

و تو منهاد آخا: هما أنه أفر أنه اشترى منه بالأنف عما أنه و شهد الأخر أنه أبر أه من حسيع ما له عليمه و الطارب بقول القوم عددها تدفيك و يدعى البراء الانفيل شهاد شهام الأنهام احتفاق من سب البراءة وأحدهما يشهد بالبراءة بالعاصة الني هي بعني الاستهام و الآخر بشهد بالبراءة بالإبراء الدي هي إسفاط

1974 - وفي توادر إلى سهامة عن محدد في رجلي شهداعلي وصابة رحل، فشهد أحدهما تمقال: حميع مالي لفلاذ بعد مرنى، وشهدالآخر أد دال: جميع مالي صدقة على فلاذ بعد موتى، وذلك في مجلس أو مجلسن، فالشهدة: جادة

فوق من هذا ومشهد إد شهد أحدهم بالهيف والأخو بالصدقة في حاشي اخبات حيث لا يقبل شهددتهما، واعتبر اللمهود متطلقاً لكن الاعتلاف الذي بن لهية والصديد، ولم يوصد ههما احتلاف الممهود بد، وإن شهد أحدهما بانهمة، والآخر بالصدة. والفرق: إن في نلك السالة احتما في سبب اللك الذكرة من العابرة بين الهبه والصدفاء، ولا ندمي أن يصدفي الدعي أحدهما: لأنه لا بد من دعوي مبت إندات اللك بالمست، وفي تصديق أحدهما تكفيب الأخر، فيطلت شهادتهما، أما عهنا مم يحتلف في سبب الملك الأن السبب عم الوصاية، وقد التما على الوصاية، لكن نفره أحدهما فريادة عظة الصدفة، وعرد أحدهما بزياده لفظ لا يتم كول الشهارة فيها الفقاعاية.

10°40 وهي أنوادر لين مساعة "عن مصعد" وجلي شهد مني رجل أنه أعنق منه ويروجه أنه أعنق منه معدد، ويروجها، قبل بعض الأمة، ولا يتبت أنكرت ويحقا بنا، على أن الإحتاق قول لا يحتلف فيه صيعة الإستاء والإقرار، ولا يتبت أنكرت ويحقا بنا، على أن الإحتاق قول لا يحتلف فيه صيعة الإستاء والإقرار، ومن مثل هذا اختلاف أنساه معلى في الإقرار والإنشاء لا يحتب والتكاح وإلى كالدقولا واحتلاف أنساه مبر في الإقرار والإنشاء من الأعدار، واحتلاف أنساه مبر في الإقرار والإنشاء من الأعدار،

۱۹۳۷ وهي النص آن إذ شهد شاهد فرجل أن زيداً أقر أبداً شيري هذه الدار بدأ أمر أبدا شيري هذه الدار بد بأمره و فيلها أكثر أن جده الدار بد فهالد الشهادة حائزة عندنا ، وقد دكر ما قبر منا رواية إلى مساحة عن محمد فيما أنه شهد أحد الشاهدين أن الدار المدعى مه لهدا المدعى عليه أن الدار غدمى به لهدا المدعى، أن نشهده لا تقدل به وقال الطالب إنما لي عليه قرص ، ولم يشهد أي إلا بانقر ص ، فقد أكدب الشاهد الذي شهد له أنها من نمر مناح.

وقدال أنو يوسف: في رجل الأعي على وحل الله ترهم، فيشد يدلا تساهد أنا المطلوب أقر أن حليه أنف ورمم قرضا، وغها، أخر أن المللوب أقر أن له ديد ألف دوهم من لمن مناع الشيئراه وقدهمه، وقدل الطالب وقالي عليه فرض، ولم يشهد لي إلا عالم صء فذه أكار والشاهد لدى شهداء أنها من المراطاع

والواقال: قاد أشهد على هانين السهادين المعتلمتين، لكن أصل حالي كان قرضاً هصي له عليه بأكب درهم، والواقال: حالي من تمن مناع بعته وقيصته سي، وخد أشهار

الانا ممكنا في الأعمل وما وكان في طار إنو عبد عن محمه

الكازوي والصدرون الأملق مالرا

هدين على ماشهدا به والايقيمي بديشي، حتى يأتي لشاهد أخويد به داء على ميل شهادة الذي شهدت من تمال القاع إدارة والطائب أن ماله من نُسن مشاع ، فيلا بدس شاهدين على فيهيد .

ونو شنعه شهد أن النظاوت أفر أن له علمه أنت درهم فرصا، وشهد الأخر أن الطلاب أقر أذ له عليه أنف درهم من فسمان صدين له على فلان أمره، فبإن قال قال العدالية: أشهدي ب ذن الشهادين على ما وصفنا، فرعالي عليه قرص، فبه يقضى له بالمان، وإن قال، مالي من فسمان كم، شهد به الأحر، لا نقصى به علمه دعره، والصمان في هذا، وأشيخ سواء، وأما في فيدر قود أبي حيفة المال لام في الوجهير حيبة

1979 - وثم شهد شاهد أن المطلوب أقر أنه له عليه ألف درهم من نسن جداية الفتر شها مد، وقبصتها، وشهد الأحر أن المطلوب أقر أنه له عليه أقد دره و من نس أراً الفترينة وقسمت ، وقال الطائب، هو أنسها على هاتين الشيهادات، لكن مالي عليه قرصي، فالقاصي يقضى بالمان، ولم ادعى أحه، هذين الوجهان، فالفاضى لا يقصى بيني، د، وكا أناه او شها بدل من صبارا محتلف، فهو مثل البيع المخطف،

وقر ادعى الطوب الدفع والبراءة، وشهداه شاهداً فالطالب أفر أنه قبضها منه. وشهد أخراء لطائب أمراك وكبلا له فبصها منه، وقال الطارب: لم يشهدني على فبض الوكور، فقد أكذت قدمه الوكالة

ولو قال: قد أشهدني مهاريز الشهادنيز إلا في دفعتها إليه في يده، فإنه بنضي له بالبرامه شهاء ولو توفقل، دفعتها إليه في يداء ونكل فال: دفعتها إلى وكراه، أم رفضر بالبراءة منها حتى يأتي بندهد أنحو على دومها ولى الوكيس من قبل أنه أنو أنه دفعها إلى غيره، ولم يشهد على وقائم إلا واحد.

۱۵۲۷۸ - وإذا الأمل عبدًا بن بدي رسل أنه له ، وضهد له شاهد أنه نه ، وضهد احر أن فلال وهاه منه : وهو بلكه ، فهو جدار ، وكانك الصادق ، وإن حاء فلان ، وأنكر ذلك . قال : بجي وبشاهد اخر على الهية والتعدق .

ونواضها، واحداثه تعوشهد أخر أنه انستراه من قلاد، وهو عِلكه و لا نقبل

الشهادة؛ لأن الشهودية فد اعتاب، فلملجسة من المتغي .

١٥٢٧٩ - ولو شهد أحد الشاهدين على الشواء مع العيب، وشهد الآخر على الإقوار بالشراء مع العيب، لا تقبل، وكذا إد شهد أحدهما على فيمه التوب المفصوب الهالك أمها كذا، وشهد الآخر على الإقرار بذلك، لا تقبل

۱۵۲۸- و ۱۸۱۷م على رجل ألف درهم، وقال: خسسمائه سها تمن خباء اشتراه منى، وقبصه، وخمسمائه سها تمن خباء اشتراه منى، وقبصه، وخمسمائة من سمن مناع اغتراه منى، وقبضه و شهد له الشهود بالخسسمائة مطلقاً، قبلت الشهادة على الخمسمائة ؛ لأنهما أنعنا على هذا المدار، ودكر السبب تيس بشرط، فهذه المسائة نصيص على أن الدنى إذ الذي الدين بسبب، وشهد لما الشهود بالذين مطلقاً أن لا تقبل، وبه ظان يفتى الشيخ الإصم ظهير الدين الموضياتي، والمسألة مرت من قس.

الفصل الثاني والعشرون في التناقض بين الدعوى والشهادة

ا ۱۹۷۸ - قال محمد في "الحامم": رجل في يديه دار، حاء رجل بادعي أبها داره اشتراها من فلان، وجبه بينا هناي شهدا أن فلان في يديه داره حاء رجل بادعي أبها وهو يتلكها، فللقاصي لايقبل هذه الشهادة الأنها خالفت الدعوي صورة ومعنى، أبها صورة نقاهر، وأما معنى فلان الشراء يوجب الملك يعوض، والهيئة وجب الملك بغير عوض، وراهيئة وجب الملك بغير عوض، وراهيئة وإدا استحق عوض، ورثبت في الهيئة، وإدا استحق المشترى في يدى الفيئري برجع على النائع بالشين، والمرهوب له عند الاستحماق لا يرجع على الواحب بشيء، فإن وفي الدعي، نقال: كنت اشتريته مه إلا أنه جحدتي يرجع على الواحب بشيء، فإن وفي الدعي، نقال: كنت اشتريته مه إلا أنه جحدتي الشراء، وعجزت من إليامه بالبيئة، فشتمعت له حتى يهيها متى، فرهمها مي بعد ذلك.

وليس معنى قول محمد في الكتاب، وأعاد البينة على ذلك، أعاد البينة على الله المقيد أبد كان السفراه، من فلان، وجحد فلان لبيع، ثم وهيما منه، كما ذهب البه المقيد أبو القدسم الصفار البلخي؛ لأنه لو وجد بينة على الشراء لاستعنى "اهن إقامة البينة على الهيمة، وإنما معاه البلغة بعد التوفيق سبي علما الوجه؛ لأن بالتوقيق تزول المخاففة، ويكون ذلك استداء دعوى الهيمة من مبيث المفقة

فإن قبل: ينبغي أن لا تفيل البينة على الهيئة؛ لأنه ادعى هية فاسدة، فإنه ادعى آله وهيه ملكه بالشراء، والشراء لا يقسخ يجمود أحد الثيابعين.

قناء البائع قد جحد البيع، وجحود أحد البايمين فسخ المقال مكان البائع، قال: قسخت البع، وقف على قبول السرى، فلما استرعبه مدالمشرى، فقد أجالت

⁽١) هكذ في الأصروف. وكان مي ظ: لا أستعني.

بالى الصبح ، لا صحه بنهيه ماه إلا على تقدير فسح السراء ، و فسخ السراء مقتضى طلب الهمة من المنشري، فانفسخ " انشراء فيما يهمماء وحيار المدعى عبه واهباً ملك نصمه . فكارت الهمة صحيحة.

1974 - وقال في الجامع الصعير ، رحم أيأمي داراً في بدي رحل الله وهسها أنه وهسها أنه وهسها أنه وهسها أنه وهسها أنه وهسها أنه وهش البيئة وقدل و إنه جدال الهوالله فالمتربتها منه في الهسه، وأقام على ذلت بيئة الما تقال بيئة و والا أنه وقد كذا، وقد الله وقد الله والأولى الله وقد الله الله والا أنه وقد الله الله وقد الله والا أنه وقد الله والله والله وقد الله وقد الله والله وقد الله وق

قوان قيم : بيبغي أن لا نصبح دعواه في الوجه الثاني ۽ لأنه ادعاء شراء باصلا ؛ لأنه ادعي شراء ما ملكه بانهية

قلد: الواهب لم جمعد الهمة، فقد فسيحها الأنا جمود ما عدا التكام من العقود فميخ له و منفسجت الهمة في حقم ولوقف في حق الفرهوب مع على إحازاته، فوقا طلب الشراه عدم فقيد أحاز ملك القسم، فانفسحت الهمة في حقيما، وعدر الشتري مشتريًا مائيس عدد له، فصحً.

وإن مرية كر المشترى تريخ، المريدكر محمد هذه المسألة في الهامع الصغيرات وفي اكتاب الأقضية الذكار في هذه السألة في الصداقة وأحمد في هذا الفصل أنه تقت بينته الأن المتوفيق فكر الأن المسراة حادت وفيحال بحدوثه على أفارب الأوقات، وهو ما بعد تاريخ الصدقة، فكأنه ادعى الشراء بعد تويخ الصدفة، وصد ومكان التوفيق الإيطهر المنافض، هذا أصل فيم الإصحاباء.

۱۹۲۸۳ - وفي أن لأصل - وإداكت المدار في بدي وحل، جماء رجل وادّعي أنها داره ووفها في أبهه منذ سعة وأفاء الهيمة أنه المشراها من الذي في يماه منذ سنتين. وطاعى دُعى دشت فالقاضى لا بضر هذه السهادة، ولا يقصى دلدار فلمدعى و لأنه الأعلى دُعى دشت فالقاضى لا بضر هذه السهادة، ولا يقصى دلدار فلمدعى و لأنه والليوات أيماً اللك في حسيمها سفاست والليوات أيماً له والأنسان لا يتصور أن يكون سالكًا لمبن و حد في وقت واحد بالشواء والإرث و إقامكون سالكًا به بأحد لسببين، ولا يعرى دلت، فيطلا جميمًا و فشي الشهودة بقون الدعاء بيء فإن وفق الذعى، فقال اكتب الشريها مذاسبين من في اليده كما شهد الشهددة بقون الدعاء بيء في اليده أنوجه وشيعة من وقت على هذا أو جه وشيعة الشهددية في مله الوجه وشيعة بالدارية والأناب ما وحت سهادته وقضى بالدارية والأناب سوطن على الفلادي جميع الدارية والإرث والانها في وقت واحد، وقضى مناه المناه والإرث من أي مندستة وأعلى الأخواد والمدارة والم

۱۹۲۸۵ و هسالت وفا ادعى هيمه أو صدف مكان النشران، كنان الجراب فيهم كالخراف فيما إذا دمى الفراد و الميرات والأمه كما لا يتصور أن يكون الإسال مالكاً لعين واحد في رقت واحد بانشراء والميرات، لا يتصور أن يكن ل مالكة في وقت واحد بالهيمة والبراث أو بالصدقة والميراث.

19740 ولو انتهى أمان في يدى وحن المانت راه امده بالمدهد المان شهور. وجعد المدعى عشم السعم وجم مشهود السهدوا أنه استراها مند قام من عند الفاضى الكاف فرهم والمدعى يدعور دلك المانعين بينته وإلا أن يدفق جهوال الشريش بمادى هذا، فجحد في الشراء، فاشريشها مه بألف ورهب هو ان باسوفين يرول المنافعينات ويدول لندفيق الماقعة فالنفار

على فين الشاقصة ههد مليقة بدون الدو ليق الأيا الذبت أحد السيالين، وهو

¹⁴ وفي الأصوروم أفرات المنافسة وأنيرات

النسراء الأخراء الأن النسراء الأول لا بحلو إما إو. كان فاشا أو لم لكن فشاء إلى لم لكن فابقاً فلك الناسي، وإلى كان فابقاً بمسخ ففتضي شوات الناس سابعًا عليه. بحالاه دعوى الفيرات من أبيه، ودعوى النسرا، من في البد، فإن أحد الأمرين هو القاب، والا يدرى، فأم ههنا وأحد الشرائين بابت بيهم.

والحواب: أن الشراء التاني غير قالت منفره جهرا، أن يكون الشراء الثاني بعد الأول بتر ضيهما، فيفسخ الأول، ويتباد الشيء وبجور أن يكون بعير رصى اعتشرى، بأن جامعه الشراء الأول، فانشار إن تاني بألف درهم، وعلى هذا النقابير لا ينفسخ الأول، فكراء مضعرا في النابي، عملي حفا الاعتبار يكون الثابت الأول أو الثاني، الأ الذائي يقس، فكان الجواب فيه كالجواب في دعوى الشواء والوراث.

ولى كان الشهرة شهدوا أنه اشترى منه منذ سنة بأنف درهم ، لا نفيل بيته ولا أنّ تأتى بالموقيق ، بأن بقول : الشراشها منه مدمنة مأنف درهم ، كما شهد به الشهوى ثم بعتها ممه ، ثم شتريته مم منذ شهر بمذا الميث .

16347 - وإذا فويل عيدة في يدى رجل أن صناحي البد تصندق به عليه منذ سنة ، وأقام شهوداً شهدوا أنه المنتقل وحل منذ منذ منذ سنوالاً ، والمدعى يدعى منذ ، لا تقبل الشهادة إلا أن يوفق، فيشول المسترينة منه منذ سنول، لام حجد في الشراء، ثم مصندق به على منذ سنة ، وكذلك إذا ادعى أنه المترى هذا العبد في صاحب البدية ، في تعدق به عليه منذ سنول، لا تقرر السهادة إلا أن يوفق على منذ سنول، لا تقرر السهادة إلا أن يوفق على منذ بينا

ولم الأحي أنا صاحب البدافعندق به عاية منذ منته وضهد الشهود اله انسر واسه منذ شهر ، لا تغلل هذه الشهادة إلا أن يوانس، فيقبول: الصادق به على مداسلة شما الحديث التهاجعة في الصافاف فاشتراته مه عند شهراء هكا، ذكر في العوان الأصل. وأنه يخالف مسألة الجامع الصمير التي تقدم ذكرها.

ذال في الأصل أيضاً: وكذلك إذا دعى مشواء مه منذسته ، شهد الشهود أنه تصديق به عليه منذ شهر ، لا تقبل الشهدة إلا أن يوفق، وأنه يتعالما مسألة العسم

المراهكة العي الأصل وجروكات في فراء بوي.

الصغير" أيضًا.

ولو دعى أنه ورقه من أبيه ، وأقام البيئة ، وادعى أن معه وارث أخر ، تقبل بيشه ، والا يصبر متناقصات ، وإن ادعى الكل لنفسه أولا ؛ أنه فو ادعى الكل لفسه أولا ، ثم ادعى بعد ذلك أنه لغير ، وأنه وكين بالخصومة ، يصبح دعواه ، ولا يصبر متناقضاً ، وهي المسألة التي تلى هذه المسألة ، فهنا أولى ، وقد ادعى البعض لغيره ، وادعى أنه وكيله ، وادعى البعض لفسه .

۱۹۳۸۷ - ولو ادعى عبنًا في بدانسان أنه له ، وأقام بينة أنه فقلان وكُله بالحصومة نسه فست بيشه ولا بصبر متنافضًا، ولو ادعى أولا أنه لقلان وكُله بالخصومة فيه ، وأقام بينة بعد ذلك أنه لي . لا نقبل بيشه ، وبكون مشافضًا إلا أن بونش.

والغرق: أن قوله: لمن أن ملسألة الأولى وإن كان حقيقة لملك الرقية، إلا أنه يعتمل الإضافة إلى نفسه يعتمل الإصافة إلى نفسه يعتمل المحمومة، فالوكسل المخصومة بضيف العين إلى نفسه بعتل الخصومة، فيمكن أن يجعل فيله بالكرفا ثانية أنه لقلان وكننى بالخصومة فيه بياتًا لعبن كلامه الأولى، فلا يتحقل التناقض، أما من السأله الشائية لإيكن أن مجعل الكلام الثانى، وهو قوله: ألى بياتًا لتكلام الأولى، وهو قوله. إنه لفلان وتكنى بالخصوصة فيه الأن الكلام الأولى مفسر منفسه، فلا يمكن أن يجعل الكلام الأولى سابًا ونفسيرا لمكلام الثانى، لأن التفسير لا يكون قبل الفسير، فكان كل كلام كلامًا على حدة، وحقيقة الإضافة لمك الرقية واذكلام حقيقته حتى يقوم الدليل على مجازه، فكانه تصل في الكلام المثانى على أنه لى بملك الرقية، ولو نص على هذا يصير منتقضًا، كذا مهتا، في الكلام المثانى على أنه لى بملك الرقية، ولو نص على هذا يصير منتقضًا، كذا مهتا، إلا أن يوض، يتول "كان لفلان وكلنى بالخصومة فيه، تم الشرية منه بعد ذلك، وأقام على ذلك بينة، فعيند تقبل بنه.

1974 - وقو ادعى أنه لعلاق وكلني بالخصوصة فيه، أفام البينة أنه لقلان أخر، وكلني بالخصوصة فيه لا تقبل بيت إلا أن يوفق، قال: والدين في هذا نظير الدين، حتى لو ادعى على رجل دين ألف درهم في صلك، جاء به باسمه ، لم جاء بيئة أن دلك المال ودلك الصلك بعيد تعلان وكله بالخصوصة فيه، قبلت بيئه.

١٥٢٨٩ - روى أبو سليمان والراسماعة : أن من ساوم رجلا يولد أمق أو تسوة

تذكفه، أو نخل في الأرضى، ثم أفام البينة أن التحلة والأمة والأرص له، قبلت بينه « وقضى له بالأمة والتخلة والأرص دون الوند واللمرة والنخل؛ لأن أقصر سافيه أن المساومة إقرار لصاحب، أو إقرار أن لا ملك للعسارم هيه على حسب ما اختلفت الروايات فيه إلا أن هذا الإقرار لا يكون فوق صريح الإقرار، ولو أقرهو صريحًا بالولد لصاحب الولد، أو أفر صريحًا أن الولد ليس له بالملك، تم ادعى الأمة نفسه، يسمع دعواه، كذا هها، وهذا لأن الإقرار بالملك المخلق يحمل على الملك الحادث، حتى إنه أو أفر بأمة لرحل، ولها ولد، كانت الأم لمفر له، دون وقدها، يخلاف البينة القائمة على يحمل على حدوث الملك صاو المساق مقراً الملك من ساوم إليه خدوث الملك المخلق يالدهوى والإقرار، وكعلك إذا ادعى الولد والتموة مع الأم، ولم يوجد المخالفة بن الدعوى والإقرار، وكعلك إذا ادعى الولد والتموة مع الأم والنخلة وحدها

وكذلك لوكانت الأمة حاملاً ، فولدت في يده ، فسنام الولد بعد إقامة البيئة ، قبل القصاء بالأم له الأنه بحثمل أن يكون ملكًا للمقر له ، فيسلك من جهته بعاء الولادة ، فلم يكن من ضرورة صحة هذا الإقرار بطلان دعواه في الأمة ، فيضب ثلك الدعوى صحيحة .

وكذلك إذا قالا: إن الوقد للمناعى عليه، أو قالا: لا نعرى من الوقد؟ لأسما يبدأ أنهمنا خصا يشها دنهما الأمة درن الولد، والولد مقصل عنها. فيصح دخول الأم في الشهادة درنه، ويقضى له بالأم خاصة .

و كذلك إذ لم يقم بهنة للمدعى، ولكن المدعى عليه أقرآ بأن الأم لمناع، يقضى له بالأم دون ولدها؛ لأن القابت بالإقرار ملك حادث؛ لأبه حجة قاصرة، لا الملك من الأصل، فلايستند حكمه إلى حالة الولادة، فانتصر حكم الإقرار على الأم خاصة.

١٥٢٩٠ وكو أن وجلا في بديه دار مبيف جاء رجل و أقام بينة أما داره، وذكرا البناء في شهادتهما، أو لم يذكرا، ثم مانا أو ضايا قبل أن يسألهما القاشي عن البناء، فإن القاضي بقضي بالدار بينا، ها للمدعى، أما إذا ذكرا البناء لا شك فيه، وأما إذا لم

يذكرا البناء؛ لأن البناء مركب في الأرض تركيب قرار، فيبدحل تحت ذكر الأرض. خصوصا في ذكر المدار؛ لأن الفات يستعمل الدارس المني.

ثم إذا قضى القاضى للمدعى بالدار يبتاءها، إن أقر اللدهى" بعد دلك، وقال: ليس البناء في ، إلا هو للمدعى عليه ، ولم يرل له ، أو قال: ذلك معد الشهادة قبل المناء ، وإلى هذا إقداب للشاهد، ويطلت الشهادة والفضاء في البناء والدار جميعًا ، وإن قال: البناء للمدعى عليه ، فهذا ليس وإكذاب لشهاده، هكذا ذكر التمالة في الأضف.

و ذكر في أخر ضهادات الأصل : أن الشهود إدا دكر واللماء في سهادتهم، و تضى بشهادتهم، ثم أفر المدعى بعد ذلك بالساء لمدع عليه، كان ذلك إكفاد الشهود، و بطلت الشهادة و القضاء، وإدا لم يدكروا الساء في نسهادتهم، وقضى عليه بالدار و الناء، ثم أفر بالبناء للمدعى عليه، لا يكون ذلك إكذاباً لشهوده.

وحد الفرق على رواية شهدانات الأصل : أن الدام إذ الم يكن مسوطاً في الشهادة، فالقصاء بالناء ما كان لكونه مشهوداً به بل بعاً للأرض : لأن حكم الأصل يثبت في للدم إلا إذا وجد دليل يوجب قطع الشمرة ، فإذا أثر المدعى بالناء به شالاً المدعى عليه ، فهذا الإقرار حجة قطعية ، يخرجه عن التبعية ، وحجة أصالته "في المسهدة ، للكك لا أن يكون إك مباللناك الشهدادة ، فأما إذا كان الساء منه وظاً به في الشهددة ، فالقعدة بالبناء لكرنه مشهوداً به فالإفرار بالبناء بعد ذلك تلمدعى عنيه يكون إكذابًا للشهددة برحررة فيوجب بطلان الشهادة .

ووجه التسوية على رواية اقتاب الأقضية : أن مطنق اسم الدار في الخالب من كلام الناس وفي عاداتهم يستعمل بإزاء الأرض والنات والشرع بشهد للذلك، لايدخل دارًا، فدحل فسعراء، كانت دارًا، وقد الهذم بناءها، لا يحنث، والثابث باعتبار العادة وغيبة الاستعمال كالنات، حتى إن حلف بقتضى اللفظ حفيقة، دستوى دكر البناء

⁽¹⁾ كَلَا فِي ظَاءَ وَكَانَا هِي الأَصِيلِ وَمَ الْقَرِ أَنْ لِلسَّاحِي بِعَدَ فَلَكَ مَكَانِ: إِذَا أَقَر مُلاصي.

⁽۲) وين مأمسية.

ثم على رواية كتاب الأنضية : فرق بينما إذا قال الفضى له: لبس استاء لى و إنما هو للسدى عليه، وبينما إذا قال : للم و للسدى عليه، وبينما إذا قال : كان لبناء للمدعى عليه يوم شهادة الشهود، أو قال: قال: لم و ل ملكاً للمقصى عليه، فلم يجعل الأول تكليبً للشهود، وحعل الشائي والثالث نكديبًا، وعلى رواية تتاب الشهادات لم يفصل، وحمل مطلق الإقرار بالبناء للمدعى عليه تكفيهً للشاهد إذا كان الساء مذكورًا في الشهادة، وجه ما دكر في كتاب الشهادات: أن مطلق الإقرار بالبناء للمقصى عليه ينقض شهادة لتمهود بالبناء للمدعى، والإكذاب من حكم المناقشة.

وجه ما ذكر في الأقصية أن قراء البناء ليس لي، وإلها هو المدعى عليه كلام محتمل يحتمل أنه للمقضى عليه الأنه كان له يوم شهد الشهود، فيكون إكذابًا للشهود، ويحتمل أنه له الأن تملكه من جهتي معدم شهد به الشهود، قلايكون إكذابًا الشهود، فلايكون كذابًا بالإحتمال، وكفلك قوله: كان البناء له يوم شهد الشهود، ولم يزل ملكًا له.

حقة إذا أقر المقضى له بعد القضاء له أن البناء ليس له، وأنه للسقصى عليه، ولو أن القضى له ثم يقرأ بذلك، لكن المقضى عليه ادعى البناء لقسم، قعل رواية كشاب الأنضية" " لا تسمع بينته، ذكر الشهود البناء في شهادتهم، أو لم يذكروا، وعلى رواية شهادات الأصل ، إن لم يذكر البناء في شهادتهم، سمع دعرى المقضى عليه، وإن ذكروا، لم يسمع دعواه.

رجل، و تكر الدى في بديه الدار حقى الإسلام عن محمد. رجل ادعى دار كي يدى رجل و تكر الدى في بدي الدى ما تحقيد الدار داره و تكر الدى في بديه الدار داره و تكر الدى في بديه الدار داره و الم يزيدوا على ذلك، فلما ذكروا، قال المدعى عليه : البناء بناءى أنا بنيشه ، وأراد أن يفيم البيئة على دلك ، قال: إن كان شهرد المدعى حضورا، فالقاضى بسألهم عن البناء فيان قالوا: البناء للمدعى مع الدار، فالقاضى لا يشغت إلى قول المدعى عليه، وإن قالوا: البناء إلا أنا نشهد أن الأرض للمدعى ، فليس ذلك بإكفاب منهم فالدارة البناء إلى أنام بينة على البناء، ويؤمر والمهدم، وتسليم اللرض إلى المدعى، فإن لم يحضر للمدعى عليه بينة على البناء، ويؤمر والمهدم، وتسليم اللرض إلى المدعى، فإن لم يحضر للمدعى عليه بينة على البناء، قضى عبه الفاضى

بالأرض شبهاده تشهره الله عن و يابيع الأرض الساء ، فإناجاء السندعي عديه بعد دلك المدينة أن الدناء دداء أضافه ولأن القدامي لم يقصل على الدعى عديه باللبيك بشبهدوه الشهرة، وهذه الرواية مرافق رواية شهدات الإصل

ا من أن قسهم داللمس شهدو القالمان للمستعلى، قم ماتوا أو شابوا ، فيم فقد عليها ، فيما أراد القاصل أن يقصل بالدار بنا معالمدهى، قال القدى عديم ألما أقهم المرته أن المناد المدى أنها يقال الملك من ، ويعضى عادار اللها عن بهامعاء الآن الشهود حي شهدوا دلمار، فقد شهدوا اللك ، ولا أن بيكن أنهم لا يقرون لل لهاء ، فيكون على الوصف المارة ، أول المداؤم

قال الآلون أن الفاصل لو قصل بالدار في هذا الوحد بيناه ها للمدفق. ثم حصر شهوده . و فتاوة إلى أن الفاصل لو قصل بالدار في هذا الوحد بيناه ها للمدفق. ثم حصر المدفق على مديرة فإلى فالرا المقاصل حين إحمل عن الساد البسر الساد للمدفق، ولا تدري من المدفق على وقابل للمدفق على المدفق الماء المدفق على المدف

آلا مرى أد البناء دخل فيما شهدوا به ارتو شهد سهود الدعى أد البار له ولم يريدوا على هذا و تو ماتواء أو عابواء فه جاء رخل أخره والاعى بده هذا الدو فرصده . و شهد له شاهدان أخران بذات ، فإن القاصي بقضي بالا اص للمدعى الذي شهدت شهوده بالدار ، و عصى خلك و بين المدعين بسمون ، فإن أقام الدعى عبه مينة أن البلاد شده في أقام الدعاض المرائب فلا ماه.

وقر أن شهود للدمل للدار شهيدوا أن الارض للمدعى، وضاوع الاندرى الل المدع المدع المواد الاندرى الل المدع المدع والمدع والم

وتعدلك إقا شهدوا أنا هذا الخاتم تصلاف ولم يفكر والفعل، أو شهدوا أنا هذا السيف لفلات ولم يذكر والخلية ، فالعاصى عضى بالسيف وباخلية وباختم والفعل تقلال من غير أن يكون النصى والخلية مشهوفاً به، حتى لو أقام المشهود عليه بهمة أنا البناء والحلية والعص أنه، قبلت شهادته ، سواء كان القاضى قضى بدلك للمدعى أو الم يقص .

19797 - وقيم أيضًا (إذا تسهد الشهود على رحن مجارية في يديه أنها لهذا الله عن والمعربة في يديه أنها لهذا الله عن والمعنى والقاصى له يهده أنها المهارية والدفل يد الشهود عليه لم يره الشهود أخذه المدعى، وكذلك لو كان الولد ظاهراً ، وشهد الشهود الخارية المعدعى بالحاوية وبالولد، فالتأخير غصى للمعدعى بالحاوية وبالولد، فإن أذل الذي في يديه الجاربة الما أذيم بهة على أن الولد في الم واست إلى بهته ويقمس بخرية و لمعارفة المعارفة على التأخير بالمحد وقالوا المعارفة المعار

ران أقام أليبية على الرئد، ولو كان "أنشهود حضوراً، رسالهم القاضي عن الولد فيل القصام، فقالوا مو للمدعى صياء أو فالوا: لا تدرى لل هو؟ فالقاصى لا يقضى في الولد على ما ويقضى بالجارية فله دعى، قال: ولا يدره الواد في هذا الوحد الناء ، وعلل فقال الان الناء موصول بالدار، فقد أسام بني أن شهره المدعى في مسالة الذار إذا فالوا وفت الشهادة بالدم الانداري في نتياء أنه بقصى بالساء لذعى السار

فلوم ورثوه دراً من أبيهم، واقتنسمو ما برفساهم، هادعي بعضهم أن أماه كتال تصدّل بعالمة منها معلومة علم، أو الأعي ذلك لامن له صغير، وقال المات التي فوولها منه، وأقاه على ذلك يبنة، فدعواه باطلة ويبنته بردودة.

والأصل في حتى هذه المسائل: أنّا إقدام العاقل على عقد إفراز منه عصحة ذلك معدد الآله إلقا اقدم عليه لالتوام موجهه وإله بلزمه موجب المقد إدا صبح العقد، فهذا الأعلى مسجد ومالات مد ذلك، مدير من تغذه والمتناقض لا تول له

إذا ثبت مذاء فيقول، دعوى طائفة سها معادمة من بعض الورثة دعوي بطلاق

القسمة ؛ الأنه ليس لهم قسمة مال العبر ، وقد أفرّ بصحتها حال ما أقدم عديه ، فيتحقق . المنافسة .

١٩٣٩٣ وأمر كالرادسي دية على أبيد، صبح دعواد، وأسلت بهنته على ذلك ا لأنه ليس بمناقض، لأن الفسمة مع اندين صحيحة حتى لو تضي الوارث دين العرب من مان أخر، أو أبرآ الخريم الآب عن الدين الا يحدج إلى إعادتها، ودكن يكون للغريم حق نقض الفسمة إذا لم يصل إلله حته من مان أحر.

1974ء - قال في كتاب الإفرال: رجل أقرأ أن لدلان على ألف درهم. ثم قال بعد ذلك. قصيمها إباد قص أن أقرأ بها، وأقام المبت على فلك، لم أقل ببته، ولو الأمل أنه قصياه عبل الإعراز موصولا بإعرازه، فقياسُ أن لا تُقبل بيته، لأنه منافق في الدعوى الإفرازه، في المتماه فيل فقت، وأنه بوجب سفوط الدين عنه بالقضاء فيل الإقرازه كان منافقياً في الدعوى، فلا يسمع ذلك منه، كما لو ادعاء معصولاً.

وفي الاستحسال تقفل بيته؛ لأن هذا النط فديدكر ويُراديه كان له عليه ألف درهم، فإن الشيء بُسهى بسم ما قد كان، كما يسمى القاصى المغزول قاضياً ، ونظائره كثيرة، فستى رصن هذا الكلام بإقراره، دلنا أنه أراديه هذا النوع من المجاز، وإلى قال هذا مغيرا نصدر الكلام، ولكم بعيم أن كان ذلك مرصولا، فأما إفا كان معصولا عن إفراره، لا يصبح هذا فيبان المعيومة، فيفي التناقض باعتبار ظاهر كلامه، فلم يصبح الناقض.

ولو قال كانت له على الصادرهم، في قال قضيتها إياء فين الإفرار موصولا أو مقصولا، وأقام البية مليه، قبلت بينمه لأم إخبار عن وجوب الألف هيده في زمان سابق، فلا يشي القضاء قبل الإقرار، بحلاف المالة الأولى، فينه إحبار عن وجوب الألف عليه لفحال، فإذا الأعلى القضاء فيذه كان متنافقاً، فلم يسبع دعواء ويبته.

1979 - قال: رحل في يديه عبد، قال لأحر: هو عبدك يا طلال، فقال فلان لأخر: لا ، بل هو عبدك ، ثم قال المرانه الأول: هو بي . وأقام بينة ، ثم تقبل بينه ؛ لأن بيل إقراره علك العبد لأخر ودعواه ملكية العبد للنسبة تناقض ، والساقض بمع صبحة

الدعوي.

وإنها أورد هذه المسألة لإشكال، وهو أن المقوله الأول لما قدال لغيره: بني هو عبدك، فقد كذب القول المالارل في إفراره أنه الخوار الكان التكذب، فيحب أن لا يعتبر الإنبات المنافضة، لكنا تقول: إن قول المفرلة الآخر: لاء يل هو عبدك، لبس بخليب للمشر الأول في إقراره، بدليل أنه يأخذه الفر له الشائي، ولو علل الإقرار الأول و لكان أنه كذب فيه م يكن له أن يأخذه من بده، ولكن قيل: إن قوله: بل مو عبدك محتمل بحمل أنه عبده، ولم يزل له، ولم يكن للمقر له الثاني للحال، فلا يكون مكذباً له في إقراره، ويحتمل أنه عبده؛ لأنه ملكه من القوله الثاني للحال، فلا يكون تكذيباً لن للمؤلد، فلا يكون تكذيباً

1979 - رحل تُذعى أن مذه الدار له إلا يستا منها، وأفام البيئة على الجمعيم، أو كان ادعى على رجل ألف درهم، وأقام عليه البيئة بألقين، فضال المدعى المداد: كان البيت لى، فيعتُه، وكان لى عليه الفان، فأبرأته هن الألف، قبلت بيسه؛ لأنه زال الخلاف والتنافص بما ذكر، فاعل الأمر كما ذكر، ولم يعلم به الشهود، مشهدوا على جميع الدار والألفين، وإذا زال الناقض، وجب قبول الشهادة.

وإن تبال: لم يكن لي قطأ، ولا كنان لي عليه قطأ إلا ألف، أبطلت بينته و لأنه صرح بإكفاب الشهود في البيت والأنف، فيطلت الشهادة، وإن أبي أن ببين شيئًا من ذلك، فالقياس أن تقبل بينته، وفي الاستحسان لا تقبل، وجه القياس في ذلك أن امتناع قبول الشهادة لمكان للخالفة بين الدعوى والشهادة، وإذا كان التوقيق محتملا لا يكن القول بنبوت للخالفة؛ لأنها لو ثبت، ثبتت مع الشك؛ ولان التوقيق إذا كان محتملا بجب الحمل عليه حملا لامر المدعى على الصلاح، كما في مسألة الأكراو".

وجه الاستحسان أن فلخائعة بين الدعوى والشهادة ثابتة صورة ومعنَى ، فإن كان التوفيق مراهًا يرول الخلاف، وإن لم يكن مراهًا، لا يزول الخلاف، فلا يزول الخلاف مع الاحتمال قوله بحمل على التوفيق حملا لأمر المدعى على الصلاح

(1) الأكوار جمع كرد وفي م: الإقرار، وفي الأصل: الإكراء هكذا الاحتلاب في الصفيحات الأتية أيضًا . قلنا الحمل على الصلاح توع ظاهر، والظاهر يصلح الإيقاء ما كان، والايصلح الإيقاء ما كان، والايصلح الإنبات أمر لم يكن وهو البيع والقضاء، بخلاف مسافة الأكوار؛ الأن مطلق القابلة يحتمل بيع الجمس بخلاف كنس، فإذا عباً حملا الأمرهما على الصلاح، تبين أنه هو الثابت لمطلق القابلة، فكان هذا إيقاء أأما هو تابت عطلق القابلة الإيتات أمر لم يكن، أما هونا بخلاف

نم استشهد في الكتاب: فقال ألا ترى أن المدعى لو قال بعد القصاء بالدار: لم يكن البيت لى قطء بطل الغضاء، فإذا كان يبطل الفضاء بمقا النوع من المخالفة؛ لأن لا يجوز الفضاء معها كان أولى.

عد 1979 - دار في يدى رحل بزعم آنه اشتراها من رجل فجاء وجل وادعى عند غير الفاضى أنها داره، تصدق بها عليه الذي باعها من ذى البده ثم رفع الدعى الذي في يديه الدار إلى الفاضى بعد شهر، أو سنة، ودعى أنها داره، النسترية من المدى زعم ذو البد أنه النسراها منه فهنده المسأنة على وجهين: الأول: أن يذكر "المسدقة والشراء تغريفًا ، وإنه على وجهين: إن دكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصفقة لا تقبل شهادة شهوده ولان ادعاء الصدقة إقرار منه بكون الدار ملك المتصدق وقت الصدقة، وأنه ينافى كون الدار ملكا له بالشراء عندها، وبصير مكلبًا شهوده، هلا نقبل شهادتهم، وإن ذكر تاريخ الشراء بعد تأريخ الصدقة، قبلت شهادتهم، هكذا ذكر في الأقصية، وهذا والمارة إلى أن احتمال التوفيق بكفي.

ورجه الاحتمال أن يقول: جعدتي الصلقة بعد ما تصديق بها على"، فانشريتها منه، وسيأتي الكلام بعد هذا في أن احتمال التوفيق هل يكفي؟

الوجه الثاني: إذا لم يفكر التاريخ، وفي هذا الوحه تقبل شهادة شهرده؛ لأن الشراء حادث، والأصل في الخوادث أن يحال يحدونها على أفرب الأوقات، وذلك بعد تأريخ الشراء لا محافة؛ لأنه ادعى الشراء بعد شهر، أو سنة.

فإن قيل: كيف يصح دعوى الشواء من قلان حال كون القار في يد غيره، وأنه

١٠١ رني الأصل: الإيفاد.

(١)وني الأصل: أن لذكوا.

يماعى الملك لأغسمة

طناه خواليد له رعم آنه اشتواها من فلاو، فقط أثر بالملك لقلاره الأن كل مشتر. مقر علمالك لدائمه ، وبيع المقصوب منه مقصوب من غير الفاصب، والفاصب مقر بالملك للمحصوب منه صحيح ، همد لأعل شراء صديحاً من هذا الموحد.

قال محمدة ولا أمالي، فإن في الصدقة القمضة أو لم قديس؛ لأن وصاده محمدة إلاه أيض دعوى المواد فإن تاريخ العادة بالعوار وقراره بالك البائع محمدتاريخ السراء، حتى قب المناقصة ووالإقرار علك المائع بعد تاريخ الشرووليك عجرد الأعادة المعدفة.

قال محمدة ولم كان الأعلى الفيدقة معدندرج الشراء، لا يرجع بالنمان على السائع، وطلق فقال، الأنه مو الذي الفار شهادة شهو دردّه به أن المندن على المندع قبول البنة على الشر ويدعواه العبدقة، والله ليس محمد في حق البائع، فلا تكلم المرحوع على السنع بالعقبار أنه موسسم له مشترى من مهده، وإذا لم سائم له المشرى عا الس محجة في حي المنع، فلا مرجع بالنماء عليه.

قال في الكتاب، ألا ترى أن رحالا بو الاصى عبداً في بلاي وجل أنه له الشواه من فلان متدسلة ، ونفته النص وصلفه البلام بدلاد ، وهو البدي عبراً مات وراه من الأن بعيده مند شهراء مسائراً و الحركم أن يقضي به للمدعى ، قال نفاعي الني أشره في هنت لبوء ، أو هنال فو البدر أقدم سراء منى ، ف أراد أنا بوجع بالنس على البائع ، فقال الله تركفت أنساء أفدم شراء سه ، وقالم سابه الله تحدير يكتاب بأساك، فإده الا سبيل له على الوجع بالسن و لان تغيير رها له يسلم للمشترى لعني من حهيده ، وهو وكفات بيته ، علا يظهر هنا في حق النابع .

۱۵۳۸۸ - قمال هي آلوب الفاصلي از وافغ النام الرحل بينة على وجبال أنه ماغ هذه الفار منته و البائح يقول النام أم ، تم أفام النائع سنة أنه مع راة عدم الدار بالصداء، قمالات بينته ، وانقطى السيع ، وإن صدر البائع متنافعاً ، الآن المنافعان بين الكلامين إثما بنست وذ لم يمكن النام فيق بين المكلامون ، وهمما أمكن الموضيق بن الكلامين بأن بقول الناتج الله أيع شيئاً بنفسى، وإقاباع وكيلى، ثم صبحت البهم أيها للشنرى بعد ذلك معي، فإذا أمكن النوفيق، ينهد فلك معي، فإذا أمكن النوفيق، وكذا ذكر في الجامع الصغير، وفي كتاب الأفضية أ، وذكر في الجامع الصغير، وفي كتاب الأفضية أ، وذكر في الجامع الكوني، وكان كتاب الأفضية أ، وذكر في الجامع الكبيرا، وفي الأفضية : فياس، وما من أن يوفق المذعى، فيل: ما ذكر في الجدمع الصغير، وفي الأقضية : فياس، وما من أن يوفق المجامع الكبيرا، وفي الأصل : استحسان، وأصله ما ذكر في دعوى الألف، وشهادة الشهود على الألمين القياس أن تقبل ! لاحتمال النوفيق، وهذا لأن حمل أمر السلمين على الصحة واجب ما أمكن، فإذا كان التوفيق محكاً، أمكن حمل دعوى المدعى على الصحة، فيسجب على الضافي دلك، وإن لم يوجد من المدعى على الصحة على الأمان.

ولمى الاستحسان: لا تقبل؛ لأن المحالفة نابئة صورة ومعنى، قبل كان التوفيق مرادًا، يزول الخلاف، وإن لم يكن التوفيق مرادًا لا يزول الخلاف، فلايزول الخلاف بالاحتمال، قاما إذا وفق فقد بين أن التوفيق مراد، وصبح منه هذا السان؛ لأن احتمال التوفيق تابت، وقوله يحمل على التوفيق حملا لأمر المدمى على الصحة، فالجواب ما مر قبل هذا أن الحمل على الصحة غوع ظاهر، وأنه لايصلح لإثبات أمر لم يكن.

۱۹۲۹۹ - قال معمد في الجامع : إذا الأخي رجل بالرافي يدى رجل أنها داره. ورثها من أبيه ، وجاه بشهود شهدوا أنه اشتراها من أبيه في حال حياته، لا تقبل هذه الشهادة ويمثله لو الأمي أولا أنه اشتراها من أبيه في حياته، وجاه يشهود شهدوا أنه ورثها من أبيه، فبئت هذه الشهادة

والفرق: أن في المسألة النائية التوفيق مكن، مأن يفول: اشتريته من أبي كما الرّعبت أرق مرّة، ثم جحدين الشراء، وعجوت عن إثباته بالنينة، وبقيت النار على ملك الأب ظاهراً، وصار بموته ميرانًا لي ظاهرًا مع ما تقدم من صورة الشراء، فلا يطل بينة الإرث بالاحتمال، أما في السألة الأولى الترفيق عبر عكن؛ لأنه لا يكته أن يقول:

⁽١) مكداق طوني م: الإنرار، وني ف، الإكرا

ورنتها اعن أبي، فحجمتي الإرب، فاشتريت مه في حيامه.

1070 - وإذا ادعى عبدًا مى يد إسمان أمه له ، وأقام على ذلك بنة ، ثم إلى لمدعى قبل: هذا العين لم يكن لى قطأ، بطلت بينه ، ولم تقبل، وبيطل الفضاء إن كان قد فسى لم يه الأنه أكذب للمهود، وأقر بمعلان الفضاء، وذلك حقه، وكذلك إذا مم يُقبل نطأ. لأن الإكذاب حصى يقوله الم يكن لى .

1971 من المحمد في الحامع الكيب : وحل أقر عبد القاصي أن عذا العدد كان الفالات في المحدد المحد

ه أما إذا قال حدد الديد الفلال ، نو أقام لبينة بعد ذلك أنه المسترى منه قبل الإفرار. الم تقبل بينته ؛ لأن قوله: هذا العبد لفلان إحبار عن ملك المفتر له في الحال، وأنه بنافي دهوي الشراء قبله، فلم تقبل بيته لمكان التنافعين

هما إذا قال ذلك مفصولاً، فأما إذا قال [ذلك] "موصولاً عند الفانسي؛ هدا العبد تعلاق تشريعه مه أمس، فالقباس أن لا تفل سنه، وفي الاستحمال: تفور، وحم الفياس: أن هوقه: هذا العبد الملال إحمار عن ملك اللعراله في الحال، وأنه يتعي دعوى الفيام، فأسى، فلا نفس بيته للناقص.

ووجه الاستحسان: أنّ العين قد يصاف إلى إسبان باعسبار أنه كان مالكاً له. يقال: دار فلان، وإنّ كان باعه، ألا ترى أنّا يجوز إطلاق الاسم على الفات باعتبار ما ته كان حتى يسمى القاضي بعد العزق فاضيّاً، وعلى هذا الوجه لا يتبت التاقض.

الالحكفاص طاءوني الأصلوم ورتها

١٢١ كما قي الأصل.

أة صلى ما في البيان، أن هذه الإن الدة بقر بن سجارا، والحاصل على اللجائز بعديا و يخفلن الكلام، ولكن السن المدريصة موصولا، ولا يصلح مفصولا كالشرط والاستفاء

1974 - فإن قبل إلى هذا المهداة الإن الم مكان تدهرك تم دعى أنه الدعراء من في الدعراء من في الدعراء من فيلان وأنه م في الدعوان أو بعدا وقبلان وأنه م فيلان وأنه م فيلان والدعول الميان وأنه منظر إلى المدالة الميان والمعلمي بالشراء والأنها موالم التقل إلى الميان والميان الإقرارات الأفرارات الميان الميان والميان أن الشراء كان قبل الإقرارات ولادا المناف والميان أنه بعد الإقرارات الميان الميان والميان أن الشراء حادث والحي والميان والميان الميان الميان ولذا الميان الميان ولكان الشراء حادث والحيان ولكان الشراء حادث والحيان والحيان الميان الميان

وكافلك وقافك عبد الفيضي (هذا كاميك)، فعلان عنه أول، ثم هيمي بعد دلك المائن عنه أول، ثم هيمي بعد دلك المائن والمرافقة والمرافقة التنافي المائن والمرافقة المنظم المرافقة المنظم المرافقة المائن المرافقة المنظم الم

و كذاك رئافال استرجت مدعام أرك على الديهة في وفال استرجت مدعام أرك على الديهة في وفال استرجت عام أرك على الديهة في وفال استرجت و لا ترك و تم أورا له والملك فكان حقاء الأرك سوال قال وقول الموال الفهائد إلا أن يرقتوا الوقار في يعض الروايات إلا أن لا بوقتوا الوقار في يعض الروايات إلا أن لا بوقتوا الوقار كان الموال في الإمان عبد لا يستح هذه الدعوى الأنه بكوك مسافضاً بيمين والتنفض بمنع صحة الدعوا الوقار كان الموالية الا أن لا يوقتوا المنافضة إلا سالطه الرحمة لا يبش المنافشة أن لا يوقتوا الوقار يبنا أن أن لا الموقب لا منع مساع لهيئة الأنه ليس ميه إلا السكوب الا أن السكوت يحيمل المنافض و لكان فد ذكر نا أن احتمال المنافض لا يمع أدوا الميابة الا المنافض المنافض و الوقار المنافضة و الموالة المنافضة و الم

ول أمر حد الصاصي أن هذا العبد لعالات لا حل له فيمه أو قال كناد العسد لعالات لا حل له فيم أو هال: هذا العبدكان لقالات عام أول، وأنه لو يكن له فيه حل يومنية" ولا دعوى، أو قال كيت أفرات عاد أوارا، هذا العدد لفائل الاحراق قيد، أو قال: لاحق لي قدم ولم يقر: إنه لفلان، ثم أقام البيئة أنه اشتراء عدد أن م درجيه فإن الفاضي بسأر عن الشهود مني شان الشراء؟ فإن وقتوا اللشراء وقباً بعد الإقرار، قيلت شهادتهم، وإن وقتم اللشراء وقد من الإفرار، وقالوا: لا ندري متى كان وقت الشراء لا نقبل شهدنهم.

وق بين قدا ويبنما و ادال اعتبارا على المنافعات ولم يقل: الاحق لي وجو تم أقام السنة على الشراء بعد سهر أن التنافع السنة على الشراء بعد سهر أنه تنافل و إلى لم موقت الشهود للشراء وقد أو والقرق: إن فريه قلما القبد الفلال بخيار عن ملك القبر له هي الحال، وقوله الاحق في بعد تعي الماك المدافعة في الدعوى، فلا يسمع دعواه وسنته إلا إقا بعد الإقرار ، حتى لا يؤدى إلى ارتفاع المصادة والتنافي بالاحتمال ، وفي تلك المائة ما نص على إسفاط حقم والتنفير عام في ، فلا يست بالاحتمال ، وفي تلك

۱۹۳۰۳ و أن الدرجة كانتها لوجل أنى كنته الاحيات عليات ديرة وبيوعاً والقيام الحريب عليات ديرة وبيوعاً وأشياه الحريب المحيية المحيدة في المحيدة ف

۱۵۳۹8 قال في كتاب الأقصية ، وجل قال ، حسح ما في بدى من قليل أو كتبر من حدد أو عيره لقالان، ثم مكاب أيامًا و نم احتلم في عبد في يده، فقال القرا لم يكن في بدى يوم أفرز ساء رفال المتراك، لا، بن كان في يدك، فالقول قول المقرار.

⁽١) وفي الأنص " سيند

وفرق بهم ويين البراءة، فإن في فعمل البراءة إذا تنازعا في عمد يعيت ، يجمل هاخلا تحت البراءة حتى يلت مالبينة أنه يشت استفاده بعد البراءة، وهنا لم بجعله داخلا تحت الإقرار.

والقرق: ما أنهار إليه في الكتاب أن من كان في بده شيء فهو له حتى يعلم أنه لغيره، وبيان عدّا أن في مسألة الإقرار العبد امتنارع فيه في يد المقر حاجتنا إلى قطع بده، فإن تنان في بده يوم الإقرار، يحوز قطع بده، وإن فم يكن لا يجود قطع بده، واحتمل أنه لم يكن في يده يوم الإقرار، فلا بجوز قطع بده بالثمثك، وفي مسألة البراءة المال في بد المدعى عليه، واحتمل حدوث الدين، فيحوز قطع بده، واحتمل البقاء، فلا يجوز فطع بذه بالثمك، فإذا في الفصفين لم تبطل بد صاحب المال بالشك.

وذكر في بعض روايات إقرار الليسوط: لو آن وحلا قال: ما في حانوني لفلان، ثم مكت أياضًا، وادعى شيئًا عما في الحابوت أنه وضحه بعد الإقرار أنه يصدق، وهذه الرواية موافقة فرواية الأقضية، وفي بعض روايات كتباب الإقرار الا يُصدق، وهذه الرواية محافقة لرواية كتاب الاقصية آء وتأويل هذه الرواية: أمه ادعى بعد الاقرار في عدة لا يكته إدحال ذلك النبي، في الحابوت في تلك الملذيقين حتى يشت كون ذلك في الحانوت في تلك المادة وقت الإقرار بيقين، وفي مسألة الاقضية لو تبلنا بكون المدعى في يد القروفت الإقرار، كان الجواب فيه كما ذكر في بعض روايات الإقرار، أنه لا يصدق المة .

1976 - غال محمد في الجامع : دار في بدي رجل أقام رجل بيئة أنها داوه، وقصى الفاضي له بالدار، ثم إن المقضى له أقر أمها دار قلان، لا حو لي فيها، وصدكه قلان في ذلك، فقال المقصى عليه المقضى له : قد أكدبت شاهديك حيز أقررت أبها للغلام، لا حق لك فيها، وأقررت بخطأ الفاضى في قضاءه، فرد الدار على أو فيمنها، فالقضاء ماض، ولا سبيل للمقضى عليه لا على الفار، ولا على القر، ولا على الفراله في الفر، ولا على الفر

وفوله: هذه الدار لقالان لاحق لي فينها محتمل يحتمل لاحق لي فينها من الأصل، وكنت ميطلا في الدعوي، وعلى هذا التقدير يصير مقراً بخطأ الفاضي، وبحب نفص القصاء، وبحثمل لا حلى لى فيها؛ لأنى ملكتها من الفرقه بمدالقضاء، وعلى هذا انتقدير لايصبر مفراً بخطأ الفاضي، ولا يجب نقض الفضاء، قال: بجب بقض بالشك.

قان قبل: هذا الاحتمال إن كان يتأتى فيما إذا أقو القضى له بذلك بعد ما غايا عن سجلس القاصى، أما لا يتأتى فيما إلا أثر قبل الغيبة عن محلس الفاضى، والجواب فيها واحد.

قانا الاه بل يتأتى قبل العبية أيضاً، إذ يحور أن المعضى نه قد كان باع النار من القبر له قبل انقضاه له على أنه بحيداً ثلاثة أيام حتى لم بزل الدار عن ملكه على أن خيار البالح ينم دوال البيح عن ملكه المم إن المفضى عليه استولى على الدار ، وغصيبا منه عالمنام وساحب الداريية قبل مغمى مدة الحيار أن الدار نه ، ثم أنا فضى القاصى له بالدار مضى مدة الحيار عقباً المفنير كان المفضى له محمًا في دعواه أن الدار نه مضى مدة الحيار عقباً المفنير كان المفضى له محمًا في دعواه أن الدار نه مصادب للمغرب منادقياً في قراره أنها صادب لفنو صادفًا في قراره أنها صادب لفنو المدارة له من حهة القريعة صفوط الحيار ، ودلك بعد القصاح وإذا كان هذا الوجه محتملاً وربياً الاحتمال الابتضاء وقبالشك في تقض القضاء، فلاينغض بالشك .

1999 - وقو أن المفتضى له قسال: هذه الدين ب كانت في قطاء بدأ بالإفراد، وقلى مانتهى، أو قبال ا ما كانت لى قطاء إغاضى لفيلان، مدا بالنفى، ونش بالإفراد، وأنه على وجهين: إن صداقه المقو له في حسيم ذلك، يُردُ الدار على المقضى عليه، ولا شيء المفر له على القرء أما لا شيء للمفر له على الفر الانافقر ادعى ما يبطل إفراده؛ لأنه يدعى أنها ما كان له قطاء واقرار الإنسان تغيره بمال الغير الإبصاح، ونظر له صدائه في ذلك، فيطل فواده

وأسائر فالدار على المنتفي عليه (لأن القضى له أكذب شهوده من كل وحد) حيث أفراً أن الدار لم يكن له فط الأن كوله : كانت لي فط الا يحتمل ما كانت لي (لأبي منكتها منه بعد القضاء : لأبه ما ثم يكي له لا يتعبر القليكة من غيره، فقد أكذب

⁽١) مكدا في غن رفي الأصل وم غيه

شهردي وأقر أخطأ الدافسي مركل وحد والحق لله معمر يتوارف ويطل الفضاد

1979 - وتوكنك لقرائه صدقه في الإفرار، وكذّه في النفي عن نفسه ، يأن قال: الدار كانت المعر، وهديا أي اطائه تصاد، يعضى الدار للمقراله ، وعلى المنصى أد للمقصر عليه قمة الدار.

وهد الجنواب لا بشكل فينما إدا مقاله بالإقرار، تم نفى الآن إفواره فسحيح ظاهراً الآن إفواره فسحيح ظاهراً الآن القاصل بقصل له بالدار، قصح المعينة ظاهراً الوصارت الدار للمعوله والخافال طاهراً الوصارت الدار للمعوله والخافال بعد ذلك : فا كان لو تقل دفلا أواد إيصال إقراره والرجوع عنه ارفد كانه المقوله في تذلك علم ينفل إقراره في حق المفولة المدالك ، فلم ينفل إقراره في حق المفولة الدارة المدالك ، فلم ينفل إقراره في حق المفولة الدارة المدالك ، فلم ينفل إقراره في حق المفولة الدارة المدالك ، فلم ينفل إقراره في حق المفولة الدارة المدالك ، فلم ينفل إقراره في حق المفولة الدارة المدالك ، فلم ينفل إقراره في حق المفولة الدارة المدالك ، فلم ينفل المدارة الدارة المدارة الم

أما بشكل فيما إذا بدأ بالنفى، تم بالإقرار، وكان سبعى أن لا مقضى بالدار المغر له هذا الام نقوله أول مرة ما تقاولى فطأ، أقفات لنهوده فيما شهدوا، الابهم شهدوا به مثلك من الأصل، وقد أفر أنها لمريكي له من الأصل، فقد أكدب شهوده، وأفر بطلان عصاب، وتكون الدار ملكاً للمفضى عليه، فإذا قال، ولكنها لهلان بعد ذلك، فقد أفر نفلان علك الغير، والإفرار تلك أمير إقراء بالهي

والحواليد: فوله الماكان في فعد هذا نفى، وقوله: وإلى هي لفالان، إلياك معطوف على الفالان، إلياك معطوف على الفي المستبل مه والإلياك من ذكر معطوفا على النفى ومنصلا به، لا يقطع عنه الانوى أن من أقر ، فتبل: لفلان على ألف درهم من تعز باعه ملى التد القر له الاف ، وكو كان قوله وإنا لي عليك ألف درهم من قوص مقطوف عن التد القر له الاف ، وكو كان قوله وإنا لي عليك ألف درهم من قوص مقطوف عن صدر الكلام، لم له لو الله تقيء كان الكل كلامًا واحدا، فلا يظهر تقدم المعض عن التعلن ال

أو تقول: قول، ما كانت أي قط متصلا بالإنبات لغيره بسنعسل بأكند الإنبات غُر فا رسادةً، وه بياكر تأكيد الشيء كان حكمه حكم ذلك لشيء، فلايكرد، نه حكم يقيه ، وصدر من حيث العني قاله لذل: هذه الدار اعلام، واقتصر عليه قالوان ما ذكر محمد في الكتاب؛ أن الله في إن صِيدَاق لِلْفِر في إنه الرود وكذَّيه في المعل وأوادره هذه أنشار كالبت للمقر إلا أنه وهيها لواره والتفستها منه بعد الفضاء بالداري بغصى بالذار للمقراله محمول على ماإذا قال ذلك بعداما عاما عرا محسر القاصيرة حتى بُكُن لَلمَاضِي تصفيق ليفي تُعَمِّي دَلْكَ.

أفأمه إداقال دلك في مجلس القصاء، فقد عمد القاصي بكذبه والأنه عنه الدالم يحربينها هبة وفيص والكفت لاحكماله فيسمى أنالا بصح إفراره في هذه الصورف تمرينا محمده أوجب على المقر فيمه الدار للمقضى علماء وإعا أوحب لأنافي زعيه المقوا أنا الغار ملك القصي عليهم وأنا انفاصي أخطأ في قصاء بالدرالي، وصيات عاصلًا أنهاء وفاد فجزت عن الرد وإفراره بالدار للمقراء وفصرت فيلمآ فيمياء

من مشايعت من قال. هذا لجواب مستنبه على قال محمدة لأن عصب الوفير عده بعقاه مرجبًا للضمال، غير مستفيم على قول أبي حيفة - لأن عبده عصب العشر لا يتعمد موحية المصيدي، ومنهم مرعال: لا وبل هذا قول ألكن و لأن لقر بإذاره اللمقاراته أنشب الملك على المفضى عابيه وارحاد أبي حديقة العقار يقيسرا مإنلاف الملك. ألا بري لوشهاد شناهمان بالرائز حلء وقضي المناصي بشبهادتهماء ثهر صعاعن شهادتهماه فإمهما يصمنان فهمه الدار فلمشهواد علمه أوإعا بضهمان بإنلاف الملك وكذا جهناء

١٩٣٠ه قال ولو قال القصير أو" ملوالدر فسند في ، وإند في نفيان وصدقه القواله في لك، فالدار لسعقواله، ولا صمال على القراللمقصي عايم، لأن غوله (البست في نفي المماك في الحاليد في حدمان أما يغة شاها للحدود من نفسه ؛ الأنه ملكها من للقرالة بعد القضاء، ويحتمل أبه إنما نفاها للجال عن بهسيه و الأبه ليربك اله من الأنسل، فلا تقلما إكدات الشهود، ولا ينفض الفنيمان بالشاف وهيار الجواف في قوله: هذه الذاء ليسب لي إعاهي لفلان نغير الجواب في قولم. هذه الدار لفلان، لا حقالی بید.

ولو أن الفاصي تبريقص بالدار للمدعى حتى قال: هذه الدار عبلان، ﴿ حَيْ لُلَّ فيها والوفال، هذه الغاو ليست لي، إقاعي لفلان و فالفائين لا يقضي له بالدار ؛ لأن كلامه مجتمار يجتمل لاحق لي فيهاء ليست لي؛ لأني ملكتها من قلان، وعلى هذا التفدير بجوز له القصاء، ويحتمل لا حل لي قبها، ليست لي. لأنها قبريكي لي من الأصورة وعلى مذا التقدر لا يحوز له القضاء، فلا يجوز له القضاء بالشك، وتعد القصاء الشك في نفض النضاء، والفضاء لا ينفض بالشك، قال: إلا أن يقول المفر في عله المبررة؛ هي دار فلان بعنها منه بعد شهامة الشهود، أو يقول: وهينها منه، وفيضها من معدما غاف عن مجلس الشهادة، قال: ذلك موجبو لا يكلامه، فحينتذ القاضي يغضى له بالدار ١ لأن بهذا البيان انتعى احتمال أنه ليس له من الأصل، وبثي الاحتمال الأخراء وهو صبرورتها لفلان بتمليك مناجهته بمدشهادة الشهود، وعلى هذا التقدير يجوز له الفضياء، فلهذا يقضي له بالدار، ولكن يشترط أن يكون هذا البيان موصولا بإقراره؛ لأن هذا بيان مخيّر؛ لأنه لو لم يتكلو بهذا لبيات، لكان لا يقضى له بالغار» وبهذا البيان بقصيء فكان هذا بيان تغييره ويبان التغيير بصح موصولاء ولا بعبح مفصولاء كالشرط والاستثناء

١٥٣٠٩ - قال محمد قرأ كتاب الأفضية : شاهدان شهدا لرجل بألف در هم من لمن حيارية، فقال الشهرولة: إنه قد أشهدها `` هذه الشهادة ، والذي لي عليه من ثمن مناع أجزت شهادتهما، قالوا: وتأويل المسألة إذا شهدوا على إقرار الماعي عليه والألف من ثمن جارية ، والمسأنة محفوظة مذكورة في غير موضع من الكتاب أنه إذا ادَّعي على اخر ألف درهم من ثمن مبيع، وشهدله الشهود بالألف من ضمان جارية غصبها إده، وقد هلكت أنه لا تقبل شهادتهم، وعثله في الإفرار، تقبل شهادتهم، واعتبر تكذب المدعى الشاحد في السب، ولم يعتبر تكذب المقر له المفر في السبب.

والرجه في ذلك أن المنحى بنكذيب الشاهد في السبب كذبه في بعض ما شهد به ، وتكذيب المشهود ثه الشاهد في بعض الشهادة مانع فبول الشهادة؛ الأنه تفسيق له ه وشهادة الغاسق لا نقيل، والقرائه يتكذب المفر مي السبب إن كذبه في بعض ما أفرابه ه والكن تكذيب المقر في معض ما أقربه لا يمنع صحة إقراره، فإفرار القاسق صحيح مقبول بخيلاف شبهبادة القياسق، ودائبت منا ظهر أن المرادبه الشبهبادة على إفواره، فلغاد

⁽١) مكذًا في طارب وكان في الأصل: أشهدناها

والإقرار الخاست بالشهادة كالتنابت معاينة ، وقد دكرنا في الإنزار المعابير أنه صبحبح ملز د معراخيلافهما في السبء كذا هذا

والدليل على أن تأويم المُسألة ما فلناء إن محمدًا فال: في وصع المسألة، فقال: الشهودالدقد أشهدهما هدم لشهادته وهذا المديمي على إفراره عادهمان قثبت أب فأويل انسألة ماقلنا ميرشهادتهما هلى الإقواري

خال: وكمدلت الكفالة لو شهدا أنه أقر أنه كفل مأتف درهم عرا فيلاو، مقال الطالب: قد أقر بذلك، ولكن الكفالة كانت عن ولان أخر : كان له أن يأحده بالمال : لأنهما انفقا فيما مو القصود، فلا يصرهما الاحتلاف في السبب

ولواقبال الطائب البناء المويض مواله وإعالة وأنهازكا بتاسم افلان أحوارا والشبهادة باطعة الأنه أكدب شاهده فيهما نبهديه مرازفي الطفوات فيطلت لمهادتاه يخلاف الأولى؛ لأنافية لم يكفف شاهده فتبت بشهادته فيما شهداله من إقرار الصلوب، فصار كالمعاين تمجو كلاب المطبوب في إقرازه بسبب المال، وقد مرآ أن تكديب القر في يعص حافرت لايمنع تمال إفراره فيمديني.

١٥٣١٠ - فالأمحمد في الخامع الصغيراً: في الرجل بذعي على رجل ألف الدرهم، فيقول للدعى عليه الداكان لك على أشيء قطاء أو مال: ليس لك على أشيء، المرأما والبينة على القصاء. فبلك سنته الأد التوفيق من الكلامين فكون أما في قوله ا المس لك على أخره فظاهر، فإنه يقول. ليس لك على أخروه لأمن فعسبت، وأما في فوله ؛ ماكنانا على شور، قط ؛ لأنه يكن أنا يعول: نم يكن لك على شيء قط، لكن أدينس بحصومتك الباطلة، فدفعت أذى حصومتك الباطلة بما طبيت مني.

و دنية عنه النسانة على أن التوة بني من الكلامين إذا كان 2.2 كما و القيامين مو وي وبقبل بينة المدعى من غير التوفيق، وذكر هذه المسألة في النتنقي ، وقال: قبر ذلك بينه المعتدأي حنيفة وأني يوصف

١٩٣١١ - وإن قال: ما كان قت على شيء قطاء ولم أعرفك، ولم أكلُمك، ولم

الحالطات نم أقام البينة على انقضاء، لا تقبل هذه "البينية"، مكانا ذكر المسألة ههقا؛ لأن التروسل عبر ممكن ههناء إذ لا يتصور أن يكرن بين السخصين خصوصة وقصاء، ولا يعرف أحدهما صباحيه، وذكر القدوري عن أصحاب أنه يقبل البيئة الآن الرحل على يدعى على الرأة أو رجل وهو محتجب في تاره، ويؤنيه بالشخب على باب داره، فيأمر بعص وكلاء أن يدفع إليه ما الأعي، فيدفعه الوكيل، فيكون قد تغياه وهو لا يعرفه، لم يعرفه بعد ذلك.

هذا إذا أقيام البيئة عبنى الدفع والفضيات عباسا إذا أقدم فبيئة عبنى الإبرات لم يذكر محمد هذا العصل هيئاء في المعض مشابخا في شرح هذا الكتاب ولا شك له نفيل بيئة في الفيمل الإول والتالي و لاذوجه الترفيل بيهسا طاهر و وكذلك في المصل الشاب و الله ويحب أو يكون وبدل البيئة في المصل الشالت على العالى ظرد بيت و لان التوفيل هها تدكن و لأن الإوام بتحض من غير أن بعرف المدعى عليه صاحب الدين. بأن كان أرجى على أحر دين و مات ما حب الدين و وردت اشين ابنه و مدعلم به المدين و تم إذ الاين أبراً عن بنه و أو أو أهل بند كذا عن فتناويه و ديونه . و تدعى عليه من أهل تلك المبدئ عبله الله و أحر المدى عليه شاهدان بما جرى من الأمو . فعرف لدعى عليه صاحب دينه و إبر و يناه عن اذبي و فأنه و الشاهدين اللذين أحبراه منافضاً في دعوى الدين و وفع المال إلى بسائلة وهو الا يعوده أصلاً الا يكون، وبصير منافضاً في دعوى الدين و وفع المال إلى بسائلة وهو الا يعوده أصلاً الا يكون، وبصير

وذكر محمد في كفافة الأصل إذ قال المدعى عليه الفريكن لك على شيء قطء أو عال: لم يكن بك على دين قطء لم أقام فيهة على العصاء. أو الإبراء و سمحت بينته و قال الشيخ الإمام خواهر إادوعي شرح كتاب الكمافة : إن وغل، فقال: دفعت المال إلى و افتداء عن الميمين قطعًا لدعوى الصلح على الإمكار عبكون عدامي الحاصل دعوى الصلح على الإمكار

وإذا قال. فقعته فضاء عن الذين لا نقيل بمنه ا لتحقيق الماعصة، وإن لم يبير

⁽١) هكذا في ظاء وكان في الأصل وه - لا تقبل بسه.

شيئًا، بل الأعلى القصاء مطبقًا، فالغياس أن غيل بينته، وفي الاستحسان؛ لاغ بل، عمَّا. هي الشهادة على الألف والخميسانة

قال: وتذلك في فصل الإبراء إداوفي، فقال: لم يكن له على دين، كما فلت. ولا أنه أبرأس عن دعوى الدي لا عن الدين تزول المنافضة، وتقبل بيسته على الإبراء، وإذا قال: أبرأس عن الدين، لا تغيل بينته لمبكان لمنافضه، فإنه أمر أنه لم يكن عليه دين، ثم أدرأته كان عليه دين لما الأعي الإبراء عن الدين والمنافضة فيم صبحة الدعوى. والانقبل البية بدور، لدعوى.

وإناذك ركوره مطبقيًا، ولم يبين أنه أمرأه عن الدين، أو عن دعموي الدين، فالغياس أن تغيل يبته، وهي الاستحمال: لا يغيل.

۱۳۳۱۴ - قال البي مدماعة عن محمد: في رحل الأهي عليه عشرة الاف درهم. فأنكرها، فسأل الحاكم اللدعي، هل فيص من طال شيفًا؟ فأقر أنه قبض منه عشرة آلاه، عرهم، فأبرأ الحاكم المدعى عليه من مشرة آلات، فقيما تحرجا من عند. لما كنو، قال الطلوب: لا، والله ما قبصتها مني، فجاء الطالب ببينة بشهدون على كالامه هذا، قال محمد: تقبل هذا من الطالب، وأقضى بها عليه.

۱۵۳۱۳ - وعتنه لو أفام العالب البيمة على طال، لا يُفعل ذلك مده الأم إغالا تعمل بينه على المال للنافض تكان إهراره الفيص، بإدا صدفه عي ذلك، وأقر أن الفض لم يكن نتفي التدفض الأن التافص يرضع بتصديق الخصيم، ويما أفام من البينة، ينبت تصديفه، فغيلت منه

واستشهد لهدا مرحل أفر أن لفلان عليه عشرة الاف درهم، فقال الطالب: ليس في عديك شيء فضد مرئ الطلوب؛ لأن الإفرار بسس، تكانيب القرراته و بإن قال قبل المائوب معد ذلك. الرالك على عشرة الاف درهم، وإنا يقضى به للطالب إذ ادعاها؛ لابه متألف الإفرار بالذارت، فإن صدفه في هذ الإفرار، كان له أن يأخذه كذلك في المسألة الأولى أست بشهادته إفراراً مستألفاً منه، لم يتصل به التكليب، فملك إنباته

هال محمد: وإن قال الطنوب: إلمّا قلت الما قبطينها مني، وأن أقيم البينة أبث

. أفضلها من ركيلي ، لا تقبل يبتده الأن الفيض من وليله، فيض منه أيضًا، فإقراره الأولى التطمهما حمليًا، فإدارة عن الليفي من وكيله، كان منافضًا في دعوره، فلم يسمع منه

قال: الاتراي أشار حافا أو دال أو الله ما قبض منى قالان من الألف التي له على.
 لا تلسخ و لا تشارات كان هذا الفوال على نصب ، وعلى وكيله ورسوله الآن الإنسان أها.
 قايشاً بيد وكيله عادة ، وقاضياً على بدلف و وكيله ، فكذك ههنا.

قال ابن مسدمة: قال محمد، ولو حاء الطاوب بيئة تشهد أن رحلا أحنيها قصى هذا الله تطوعًا بها من مالد من عيم أمر المدوس، ولا وكالله عيني أقبل دلك، وحقا يستقيم أن يقول: ما فلضله في ولكن نطوع بأداءها على فلان، وهذا لأن معل كن واحد يفتصر عليه بمضلة الأصل، وإنا ينتقل إلى عيره بحكم الأمر، فإد كال صطوعًا، لم وحد الأمر، فيفي فعاد مفصوراً علله، فلا بصدر قائضًا من الطلوب، فمم ينت المناهدة، ومانت الشهادة،

ونو قبال الطبوب الما فيصبيه من فلايه كان هذا مي قبض نصي الطاوت ووقيله، وعلى كل واحد أجنى وغيره، ولا أقبى منه البية أنه قبضها من وحي أجنى و وقيله، وأنه يصبر فالطأة الها بقضاه فلطلوب، ويدرع الأجنى الثقضاء حتى سقط الذين واشطم قضه مه ومن غيره، فإذا وهي القبض من أجبى، كان منتقف من وجواه، فلا كبن بيد، بخدف الأول، فإله ثمّة أضاف فيض الألف إلله كلمة من والها إلى تستعمل إذا كان القبض بسليم من فلانا ليحصل معنى القرائ الدي وضعت كلمة من له ومائندمن من الأحبى الإستحقق هذا المي، فلم يدخل قص عبد الكارم، فلم تبت الماقضة، فقيلت الشهادة، أما ههذا مخلاف على مذكر المنافدة

أعصل الثانث والعشرون في الشهادة على النسب

1774\$ - ، حلم صاب وتوك عبدين وأقتان ساحران والدنا في ملكه، وأن عم بدر لا وارت را غيره ، مأعلق الن العم الفلامين، فشهدا بعد عشهما أن إحدى الجاريني بعيبها نب اللب ، أقرأ بها في حداله وصحاره مع نقبل فاهادتهم عبداللي حليقة؛ لأما و ولماها إبدائ أنعتهم النهائي

بيت اله إذا حد حسيد من البياء طهور أن الدرات الدينها و إبراني العبالصفات وطهر أن العبائضة على العبائضة المنافقة المنافق

وأما على قوله أي توسف ومحمد إن شهيدا لمحاربة الأحدى بدلك قبل تضم القاصي للحاربة الأولى، قبدت شهادتهما، وأعطهما النين للبيت، سوء لاك من ألعم موسرًا، أو معسرًا؛ لالهما حراً، هندمنا لم يحرًا إلى التعليما المشأل ولا دفعًا على أنف هما معرف بشهادتهما، بن أوجها على الفسهد تدي السحابة للاستين إن كان ابن العم معمرًا، ولم يحولا همناهًا، وحد عابره.

أنه إذا كان العم موسول و فان يسار تبعث عندهما يمنع المنسخاء العمله، وأما إذا كان معسول فالأن القاضي لومقص بالدموية على العبديعة حيث مويقص بكون الشفكة في الأمل ربي والدي في فراك يعام الأول بتك للمبتء وتحريل الصمان قبر وجوب الصمان محاليه صعدفات إناكان المعتل محسراً ، سعى قل واحد من العيمين في تنتي فيحته للاستين ، وإن كالا موسراً صمرتنى تبية لعمدر للابدر تصفان

وأبركان ذلك بمداة ضاء الفاضي للبنت الأوتىء فبزنكان لين العيرموس أنتمل السهادتهماة لأن العنق إذا كان موسراً، الريجب للنت الأولى عنيهما السعايد، فهما بشهادتهما لا يحوكا ضمانًا وجب عليهما للأولى إلى الثانية.

م أن كان معمداً فهذا فعل وحبين ؛ إما إن أقرت الأولى للأخرى، أو كوتُفر و فان المرتقل المرتقل شهادتهماء لأبهما وجبت عليهما المحاية في نصف فيهتها للأولء فهما لشبهاد نهجا يحوكان مبدس القيمة إلى انتانية ، وقهما في هذا التحويل فاندة ، فلا نقيل شهادتهما.

وإذ أثرات الأولى قلاحري، نقبل شهاديهما، من حصل لحويا رسناس القيمة من الأوني إلى الثانية؛ إلا أن فذا النجويل في الخاصل ما حصل بشهادتهما، وفاحصل باق او الأولى، بدنيل أميما تو ليريشهد بذلك، كان سُدس الفيمية عا وحب عنيهما محوكا بلي الأخرى، فلا مكون ذلك متعاقبول شهادتهم.

وكذَّلَكُ لُو كَانَا دَمِعًا بَصِفَ الفِيمَةِ (لِي الأولَى يقضاء أن يغير قضاء ، ثم شهدا اللاخرى، لا تقبل فيهادنهما ؛ لأنهما بهذه الشبهادة بريدان إبطال بعص ما ملكا من الأولى، وهو السندر ، وإذا تُم تقبل لسهادتهما، بقيت الأخرى أمة للأولى وابن العرَّ، والإيضام الشاهدان للأحرى شتُّ.

وزن أفرا نها بمندس الفيسة ، إلا أنها لمَّا يفيت أمةٌ كنان الإفرار لها إفراء) لو لاها . ومولاها الله العم والحيارية الأولى، وحمه بكذبان التماهدين في إقرارهم للأخرى بشيء

ومن أقر الملوك إنسان بنيء، وكذبه مولاه، يبطل إقراره، فإن عنفت الأخرى يومامن الدهره يصمن الشعداد لها مدس فيمتساه لأمهما أقرا للاخرى بسدس فيملها، وهي تصدفهما في ذلك و فيضمنك فها ذلك.

وهذا لا يشكل فيمنا إذا دفعا النصف إلى الأولى بقضياء؛ لأنهما أقوا أذ لأحوى

فلتُ قيمتهما: إلا أن سدسا من ذلك دفعاه إلى الأولى بفضاء قاض، فلايكون عليهما خيمانه، فكان عليهما ما يقي إلى قام ثلث فيمتهما، وذلك سفس فيمنهما لا غير .

إنحا بشكار فيما إذا دفعا نصف فيعتهما إلى الأولى بخبر فضاءه وفي هفا الرجه يجب أذيغمتنا للأخرى ثلث قيمتهماه لأنهمه أقرآ للآخرى بثلث فيمتهماء ودفع السدس إلى الأولى كالابغير فضاء، فلا يبرنان منه، فكان عليهما ضمانه، وقد بقي عليهما سدس قيمتهماء فيضمان للأعرى ثلث فيمنهما لهذار

وأجاب النَّقِيه أبر إسحاق الحائظ عن هذا الإشكال ، وقال : بأنَّ القاضي لمَّا نَضِي عليهما بالسعاية للأولى في نصف القيمة، مقد قضي بدقع نصف القيمة إلى الأولى، المعد ذلك إن وجد القضاء بدفع النصف إليها مرة أخرى، فهو تأكيد لذلك القضاء، وإن الهريوجد كالا القضاء الأول كاليَّاء والدفع مني حصل بقضاء يوجب براءة الداقع عن قدر

١٥٣١٥ - وثو شهدا للأمة الأخرى أنها أخت الميت بعد ما شهدا للأولى أنها ابنة البيث؛ لا تقبل شهادتهما، فيضي القاضي بشهادتهما للأولى، أو لو يفضر؛ لأن في قبولها ابتداء إبطاله انتهاء؛ لأنه بظهر أن الميت نوك ابنة وأخنا وامن عمرً، وفي هذه الحالة الإيكون لابن العم شيء؛ لكون الأحث عصية في هذه الحالة، فطهر أن إهتاق ابن العم العبدين كالاباطلاء وأتبحا بقيا عمدينء وشهادة العبدلا تقبلء ولايضمن العيدان للأحث شيئًا، وإن أثر الها بنصف قيمتها؛ لما قلنا فإن عنفت بومًا من الدهر ضمنا لها مصف فيعتبا المأامل

وجارمات، فشهد فوم عندالقاضي لرجل أنه أخبوه لابيه وأمه ووارثه، لا وارث له غيره، فقضي القاضي بلالك، وقد كان للميث على رجل ألف درمير، فرهيه الأخ منه ، أو وهب لأنسان عبينًا من النبركة ، فم تسهيد هذا الموهوب له ، ورجل أحر الإنسان أنه ابن البتء جازت شهادتهما ؛ لأن هذه شهادة على الموهر ب له ، فإنه ينطل بهذه الشهادة ما حصل له بالهية من العبل والدين، وكانت هي من أصدق الشهادات.

وكان يَجِعَى أَنْ لا نقيل شهادته فيما إذا كان الموهوب عبنًا ؛ لأنَّ الموهوب إذا كان عينًا، قالهبة لا تتم إلا يقبول الموهوب له، فكان هو بهذه الشهادة ساعيًا إلى نفض ما ترّ

بهاء وهذا مامع فبول الشهادف

واحواب عن هذا أن يقال: بأن انسمى إلى نقص ما ته بدا بغا ينع قبر أن الشهادة إذا كان هو لا يمنك الشغى بدون المدهادة، والوجوب به يمك الرد على لواجب من غير شهادة؛ لأن لهبة في حانب الوجوب له عبر لازمة، وكان كالمرمى إن نسهد لميره بالرهن، حتى لو كانت الهبة بشرط العوض ونقابتها ، ثم إن الوجوب له شهد مع وجل احر أن حذا الرجل من البب. كانت شهادتهما باطلة؛ لأنه ساع في نقض ما تأبه، وهو لا يمك ذلك بدون الشهادة؛ لأن الهبة بشرط العوض لازمة من الخاليف، وحار علما تعلير ما أو اشترى وجل من هذا الاغ تنبأ من ليراث، ثم شهد المشترى مع وحل أحر بما قاتا علم تقبل شهادتهما با قاتا، وإذا لم تقبل هده الشهادة، كان للمشهودة بينونة أن بأحد من الوجوب له، ومن المشرى ذلك العين إن كان فائسا، وفيسه إن كان هالكاء لأن الموجوب له وعمر أن الهبة لم تصبح.

وكذلك المُشترى زعم أن الشراء لم يصبح، وأن هذا العن ملك للإبن، فيوموان بالدمع إليه إن كان فالمداء وبرد القيسة إن كان هالكَّه، والذي ذكرما في الهية ، كذلك الحوام في الصادقة مورة أعلم. .

فهرس المحتويات

القعيل السادس والعشرون
قي إثبات الوكالة والوراية وفي يعات الدين
الفصل السابع والعشرون
في الحبس واللازمة
الفصيل التنامن والمشرون
ځما يقضي به افدمني، وفيما پرد قصاءه وما لايرد
الفصل التاسع والعشرون
مي بيان ما يحدث بعد إقامة البيئة قبل العصياء
الغصل النلاثون
في بياد مر بشترط حضوره لسماع الخدومة والبنة وحكم القاضي
وما يتصل بدلك عليم، وقيام معص أهل المحتى عن البعض في إفامة البينة ٧٧
الفصل الحادي والتلامون

مى هست الوصل والقبَّم وإثبات الوصاية عبدالقائشي
الفسل لناني والتلاتون
في القصاء على العائب، والنصاء الذي يتعدى إلى عبر القصى عليه
و قيام بعض أمن الحي عن البعض في إقامة البيئة
القصيل انتالت والتلاثوات
في المترقات
القصار السادمي والحشرون
في إلمات الوكالة والوراثة رفي إنبات الدين (المراد
القصل السابع والعشرون
فى الحبير واللازمة
الفصل النامي والمشروة
ويما يقمني مه القاصيء وفيما يرد أف م وم. لا يرد
التنصيل التاسع والعشرون
في بيانا ها يحدث بعد رقاءة أنيبة قبل الفصاد
المصل الثلاثون
في يادمن يقترط حصوره السماع الحصومة والبينة وحكم الفاءس
وما ينصل بذلك عليه ، وقيام معض أهل الحق عن البعض في إقامه النبيه ٧٧
الفينس الخادي والثلاثون
في نصب الوصي والعيَّم وإنَّهَات الوصاية عبدالتَّاصي (
العصل انتاني والنلام إن
في القصدة على الدائب، والقصاء الذي يتعدي إلى فيو المفضى عليه
رقياء معض أهل ختي عن البعض مي إفاحة البيث

التصرر التاس

فهرمن الموصوحات	- £\$T -	الحيط ج11
YYY		في الشهادات في المواريد
		القعيل الثاسع
***		في الشهادة على الشهادة
		القصل العاشر
TAE .	مِيْعض	في شهادة لشهو دبعضه
		الغصل الحادي عشر
TA9	لهادة عليه	في شهادة أمل الكفر وال
		لعصل الثاني عشر
rvr	هود للدعى والمشهردية	هي نسائل التي تتعلق ب
		الفصال التالث عشر
للميت	بة والرجوع، وفي شهادة الوصي	في شهادة لوارت بالوص
rt4	ئلے ،	وفي شهادة الوكين للموة
TEX		فرع على مسأله المصر :
		الفصل الرابع عشر
الشعد	ربادة فيها والنقصان عمها ووحود	في لننك في المنهادة وال
بعد قصاء القاضي	ة لا تجور شهادته وشهاده الشهود	يعد الفصاء بشهاده اسم
Y		يخلاف ما نضي
		الفصل الحامس عشر
Y21	والوصابة	في انشهادة على الوذلة
		الغصل السادس عشر
r:4		في شهادة ولد الملاعنة .

القصل السابع عشر

فهرس تنوفهوعات	. £5%	اللحيط ح١٢
Y 5 *		في السهاتو من السهادات
		القصيل الثامي عشو
دري درو	على الأحرى والعمل بالبينين المتصا	مي ترجيع إحدى البيس
		الفصل الناسع عشر
		في شاهد الزور ١٠٠٠٠
		القصار العشرون
m	نهادة	في الدعوي إذا خالفت النا
TV1		فوح احرب بالمسامية
۲۷۶		وع أحوا المالات
		أنفضل أخادى والمشرون
***	شاهدين	في الاحتلاف الواقع بين ال
		القصل الثاني والمشروي
tw	الشهادة	في الشاقض بيان الدعوى و
		الفصل التلك والعشرون
ff:		في الشهادة عاى النسب ،

